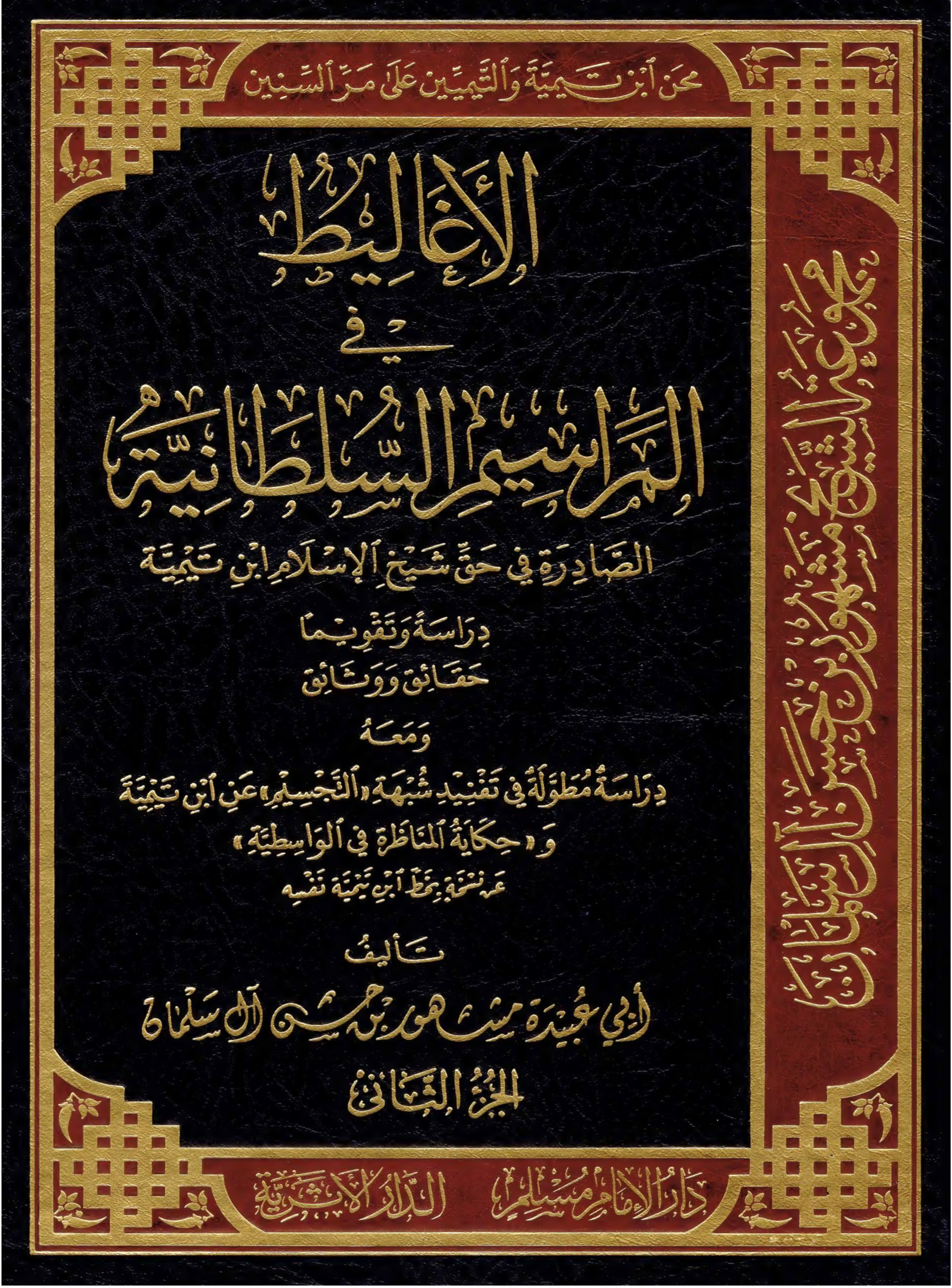


محن ابن تيمية والتيميين على مر السنين
الأغاليط
في
المراسيم السلطانية
الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية
دراسة وتقويما
حقائق ووثائق
ومعه
دراسة مطولة في تفنيد شبهة «التجسيم» عن ابن تيمية
و«حكاية المناظرة في الواسطية»
عن نسخة بخط ابن تيمية نفسه
تأليف
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
الجزء الثاني
دار الإمام مسلم
الدار الأثرية

الأغاليط في المراسيم السلطانية

الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية

الجزء الثاني

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

طباعة - نشر - توزيع

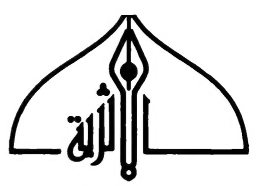
المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة

شارع الفيصلية - خلف الجامعة الإسلامية

00966532627111
00966590960002

daremslm@gmail.com

daremslm



للطباعة والنشر والتوزيع

Telfax: +962 6565 8045
Mob. : +962 790153747



Sutor.center@gmail.com

طباعة - بحث علمي - صف - تنسيق - تصميم

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
آل سلمان، أبي عبيدة مشهور حسن
الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية.
/ أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان - المدينة المنورة، ١٤٤١هـ - ٣ مج
ردمك: ٢-٢٦-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨ (مج)
ردمك: ٣-٢٩-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)
١- العقيدة الإسلامية أ. العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٤١/٦٣٦٥

رقم الإيداع: ١٤٤١/٦٣٦٥
ردمك: ٣-٢٩-٨٢٨٧-٦٠٣-٩٧٨ (ج٣)

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

محن ابن تيمية والتيميين على مر السنين

الأغاليط في المراسيم السلطانية

الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية

دراسة وتقويماً

حقائق ووثائق

ومعه

دراسة مطولة في تفنيد شبهة «التجسيم» عن ابن تيمية

و «حكاية المناظرة في الواسطية»

عن نسخة بخط ابن تيمية نفسه

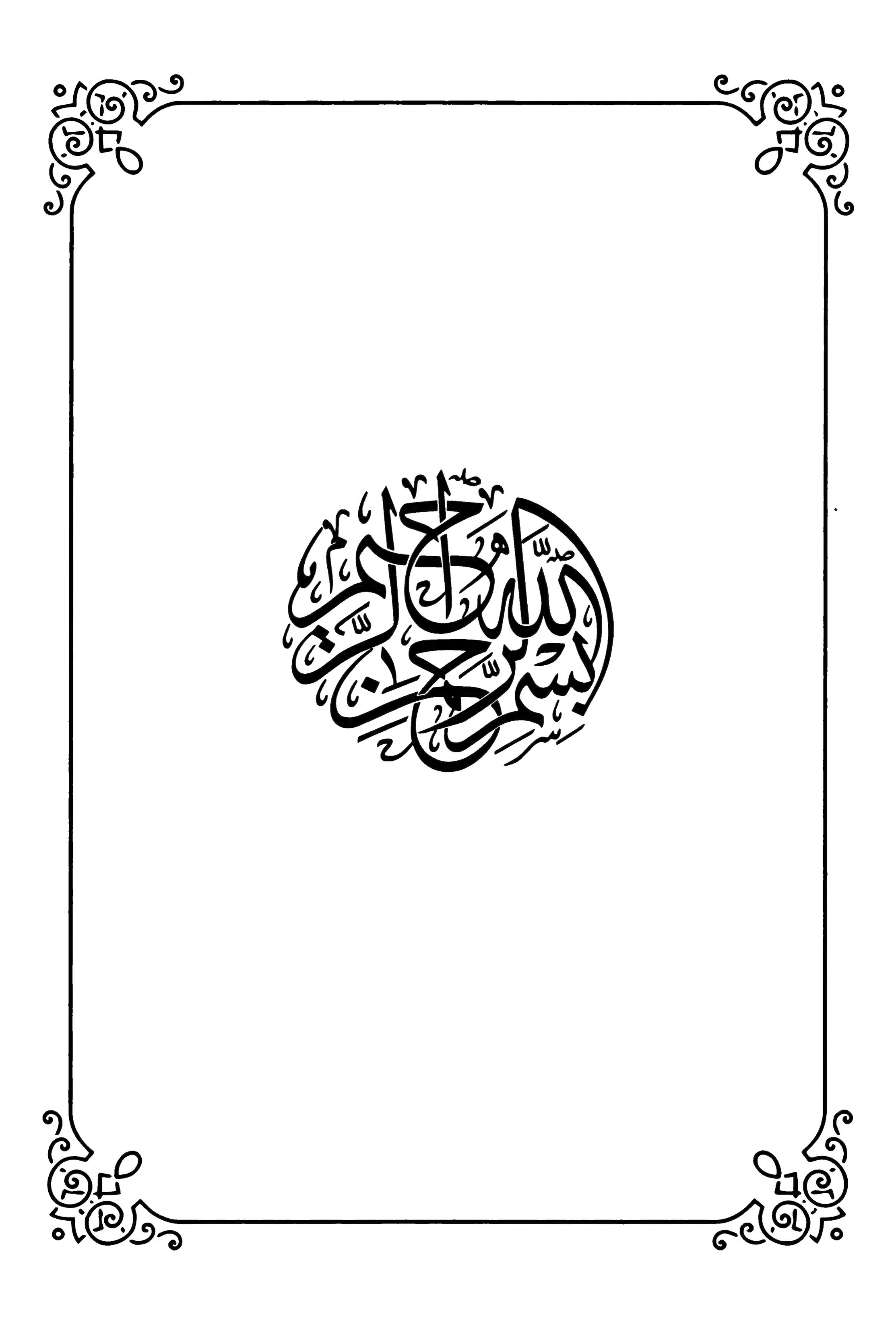
تأليف

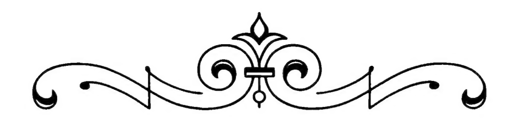
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان



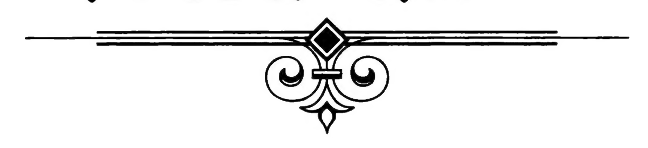
دار الإمام مسلم




بسم الله الرحمن الرحيم



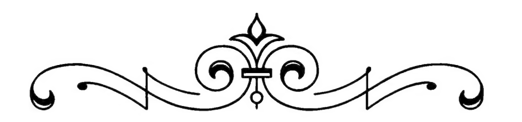
الفصل الثامن
المجسِّمة الكفَّار وتبرئة ابن تيمية وأتباعه منهم



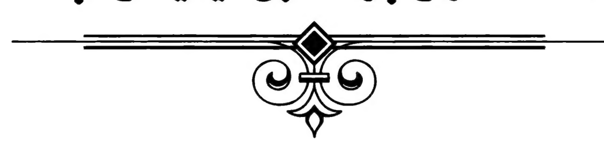
* تمهيد.
* نقولات مهمات عن أبي الحسن الأشعري في المجسِّمة.
* سؤال لخصوم ابن تيمية السابقين والمعاصرين.
* جولة مع الدكتور الإدلبي.
* لماذا ابن تيمية؟
* هل فهم السلف للنصوص ملزم لنا نحن الخلف؟
* التضييق على خصوم ابن تيمية وأتباعه.
* كلام ابن المعلِّم في الجسمية.
* نصيب الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي من التجسيم.
* متى يُحكم بالكفر أو التضليل؟
* جولة في كتب غير التيميين من المنصفين.
* علي بن سلطان القاري.
* عبد الرؤوف المناوي.
* جماعات من متأخري الشافعية والحنفية.
* العلَّامة المفسِّر السيد أبو الثناء شهاب الدين محمود أفندي الآلوسي.

* إبراهيم الكوراني الكردي الصوفي.
* أبو بكر بن محمد الملَّا الأحسائي.
* يوسف النبهاني.
* محمد سعيد رمضان البوطي.
* أحمد الريسوني.
* الإنصاف... الإنصاف.
* باعث نبيل ومقصد جليل.
* التوسع في إثبات لفظة الجسم أو لوازمه.
* العوام في ميزانين: التجسيم والتوحيد.
* غلبة التجسيم على الناس.
* لماذا غلب التجسيم على العوام؟





الفصل الثامن
المجسِّمة الكفَّار وتبرئة ابن تيمية وأتباعه منهم



⊙ تمهيد

للمجسِّمة الكفار القائلين بالتجسيم الصريح أعلام **جمعتهم قولتهم الشنيعة الكافرة** بوصفهم كنه الله عَزَّوَجَلَّ، وعيَّن بعضهم مادة ذاته الشريفة، وحدد بعضهم حجمًا له وشبهًا لذاته من مخلوقاته، فحكم عليهم العلماء بالكفر.

⊙ نقولات مهمات عن أبي الحسن الأشعري في المجسِّمة

من أشهر هؤلاء: أولئك الذين سمَّاهم الإمام أبو الحسن الأشعري في موطنين من كتابه «مقالات الإسلاميين»؛ هما:

الأول: (ص ١٥٢)؛ وعبارته فيه:

«وقال قائلون منهم بالتشبيه؛ فهم ثلاث فرق:

فقالت **الفرقة الأولى** منهم - وهم أصحاب مقاتل بن سليمان -: إن الله جسم، وإن له جُمَّةً، وإنه على صورة الإنسان: لحم ودم وشعر وعظم، له جوارح وأعضاء من يد ورجل ورأس وعينين، مُصْمَت، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه.

وقالت الفرقة الثانية - منهم: أصحاب الجواربي - مثل ذلك؛ غير أنه قال: أجوف مِن فيه إلى صدره، ومُصْمَت ما سوى ذلك.

وقالت الفرقة الثالثة منهم: هو جسم لا كالأجسام».

قال أبو عبيدة: هذا تعريف يسير بالفِرَق الضالَّة المذكورة في كلام الإمام أبي الحسن الأشعري:

أتباع (أصحاب مقاتل بن سليمان) يسمَّون (المقاتلية)، وأسند ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٣٤٨) في ترجمة (مقاتل) عن أبي حنيفة؛ قال: «يا أبا يوسف! احذر صنفين من خراسان: الجهمية، والمقاتلية»، وقال عنه: «كان مشبِّهًا، يشبِّه الرب بالمخلوقين، وكان يكذِب مع ذلك في الحديث».

وقال ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٦١٨ - ٦١٩): «والأشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة، وفيهم انحراف على مقاتل بن سليمان؛ فلعلهم زادوا في النقل عنه، أو نقلوا عنه عن غير ثقة، وما أظنه يصل إلى هذا الحد».

قلت: مقولة الإمام أبي حنيفة أسندها الخطيب عنه في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢١٢) بلفظ: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم مُعطِّل، ومقاتل مُشبِّه»!!

وأسند عنه (١٥/ ٢١٥) أنه ذُكر عنده جهم ومقاتل فقال: «كلاهما مفرِط، أفرط جهم في نفي التشبيه حتى قال: إنه ليس بشيء، وأفرط مقاتل بن سليمان حتى جعل الله مثل خلقه».

فالذي ذكره الخطيب عن أبي حنيفة في شأن مقاتل هو الموافق لما نقله الإمام أبو الحسن الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شأن مقاتل، أفاده مستجي زاده فيما علقه على بعض أصول «المنهاج».

وهذا الذي اعتمده الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣/ ٣٨٩) في ترجمة (جهم بن صفوان)؛ قال:

«وكان هو ومقاتل بن سليمان المفسِّر بخراسان؛ طرفي نقيض: هذا يبالغ في النفي والتعطيل، ومقاتل يسرف في الإثبات والتجسيم.

قال أبو محمد بن حزم: كان جهم مع مقاتل بخراسان في وقت واحد، وكان يخالف مقاتلًا في التجسيم، كان جهم يقول: ليس الله شيئًا ولا غير شيء؛ لأنه قال - تعالى -: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]؛ فلا شيء إلا وهو مخلوق. قال: وكان يقول: إن الإيمان عَقْدٌ بالقلب وإن كفر بلسانه من تَقِيَّة أو إكراه، وإن عبد الصليب والأوثان في الظاهر ومات على ذلك؛ فهو مؤمن ولي لله من أهل الجنة. قال: وكان مقاتل يقول: إن الله جسم لحم ودم، على صورة الإنسان، تعالى الله عن ذلك»(١).

ولعل النقل ثابت عن (أصحاب مقاتل بن سليمان)، لذا عزاه الأشعري لهم لا له، والله أعلم.

وأما الفرقة التي قال عنها: «**أصحاب الجواربي**» فهم يسمَّون (الجواربية) أتباع داود الجواربي، أفاد السمعاني في «الأنساب» (١٣/ ٤١٤) أنه أخذ التجسيم عن هشام بن سالم الجواليقي - وسيأتي ذكره مع مقالته الشنيعة -.

قال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٣) - وأقرَّه ابن حجر في «اللسان» (٢/ ٤٢٧) -: «**رأس في الرافضة والتجسيم**، من قرامي جهنم».

وحكى عنه السمعاني وغيره: إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية(٢).

---

(١) ونحوه في: «طبقات الحفاظ» له (١/ ١٤٧، ١٥٩).

(٢) انظر: «الأنساب» (١٣/ ٤١٤)، «التبصير في الدين» (١٢٠)، «الفرق بين الفرق» (٢١٦)، «الملل والنحل» (١/ ١٠٥، ١٨٧).

وأسند اللالكائي في «السنة» (٣/ ٥٣٢) عن وكيع قوله: «**وصف داود الجواربي؛ فكفر في صفته**».

قال ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٦١٨): «قلت: أما داود الجواربي؛ فقد عُرِف عنه القول المنكر الذي أنكره عليه أهل السنة»[1].

ونقل عنه الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ١٠٥) أنه كان يقول عن معبوده: جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللحوم، ودم لا كالدماء. ونسبها له جمعٌ؛ منهم: ابن حزم في «الفِصَل» (٤/ ١٣٩)، وعلّق عليها بقوله: «**أفيكون في صفاقة الوجه، وصلابة الخد، وعدم الحياء، والجرأة على الكذب؛ أكثر من هذا، على قرب العهد وكثرة الخلق؟!**».

وأجمع علماء أهل واسط على قتله؛ لما أخبروا أميرهم بمقولته، إلا أنه مات قبل أن يصلوا إليه[2].

الموطن الآخر لأبي الحسن الأشعري:

قال في «مقالات الإسلاميين» (ص ٢٠٢ - ٢٠٩) تحت عنوان (هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم)؛ وعبارته:

«قد أُخبرنا عن المنكرين للتجسيم أنهم يقولون: إن البارئ - جل ثناؤه - ليس بجسم ولا محدد ولا ذي نهاية، ونحن الآن نُخبر أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم:

اختلفت المجسِّمة فيما بينهم في التجسيم، وهل للبارئ - تعالى - قدر من الأقدار، وفي مقداره؛ على ست عشرة مقالة:

---

(١) رحم الله شيخ الإسلام؛ لم يُسق لفظه المستشنع، واكتفى بالتعريف به!

(٢) انظر: «السنة» (٣/ ٥٣١) للالَكائي.

فقال هشام بن الحكم[1]:

«إن الله جسم، محدود، عريض، عميق، طويل، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، نور ساطع، له قدر من الأقدار؛ بمعنى: أن له مقدارًا في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه في مكان دون مكان، كالسَّبيكة الصافية، يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها، ذو لون وطعم ورائحة، ومِجَسَّة لونه هو طعمه، وهو رائحته، وهو مِجَسَّته، وهو نفسه

(١) تُنسَب له (الهشامية).
قال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (١٢٦): «ثم نصير إلى هشام بن الحكم، فنجده رافضيًّا غاليًا، ويقول في الله - تعالى - بالأقطار والحدود والأشبار، وأشياء يُتحرَّج من حكايتها وذِكرها، لا خفاء على أهل الكلام بها».
وانظر منه: (ص١٤٧ - ١٤٨).
قال السمعاني في «الأنساب» (١٣/ ٤١٤): «الرافضي، المفرِط في التشبيه والتجسيم».
وحكي عنه: إن معبوده له جسم ذو حد ونهاية. ونقل بعض ما عند أبي الحسن الأشعري، وغيَّر مذهبه في سنة واحدة عدة تغيرات؛ فزعم تارةً أن الله - تعالى - كالسبيكة الصافية، وزعم مرةً أخرى أنه كالشمع الذي من أي جانب نظرتَ إليه كان ذلك الجانب وجهه، واستقر رأيه عاقبة الأمر على أنه سبعة أشبار؛ لأن هذا المقدار أقرب إلى الاعتدال ليس بجسم، أفاده الفخر الرازي في «اعتقادات فرق المسلمين» (٦٣).
وقال عنه الذهبي في «السير» (١٠/ ٥٤٣): «المشبِّه المُعثَّر».
وانظر لأقواله: «الكافي» (١/ ١٠٤، ١٠٦) للكليني، «التوحيد» (٩٨) للصدوق، «الفصل» (٤/ ١٣٩)، «التنبيه والرد» (٢٤) للملطي، «التبصير في الدين» (٢٤، ٧٠)، «الفرق بين الفرق» (٥١، ١١٥).
وأعجبني غايةً ما قاله السمعاني في «الأنساب» (١٣/ ٤١٤) على إثر قول هشام بن الحكم، وسبقه مقولة هشام بن سالم الجواليقي وداود الجواربي: «**كل واحد منهما يكفِّر صاحبَه، ويكفِّرهما غيرُهما**».

لونٌ، ولم يُثبت لونًا غيره، وأنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد».

وحكى عنه أبو الهُذيل: أنه أجابه إلى أن جبل أبي قبيس أعظم من معبوده.

وحكى عنه ابن الراوندي: أنه زعم أن الله - سبحانه - يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات، ولولا ذلك ما دلَّت عليه. وحكي عنه أنه قال: هو جسم لا كالأجسام، ومعنى ذلك: أنه شيء موجود.

وقد ذُكر عن بعض المجسِّمة أنه كان يثبت البارئ ملوَّنًا، ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة ومِجَسَّة، وأن يكون طويلًا وعريضًا وعميقًا، وزعم أنه في مكان دون مكان، متحرك من وقت خلق الخلق.

وقال قائلون: إن البارئ جسم، وأنكروا أن يكون موصوفًا بلون أو طعم أو رائحة أو مِجَسَّة أو شيء مما وصف به هشام، غير أنه على العرش مماس له دون ما سواه».

ثم قال: «واختلفوا في مقدار البارئ بعد أن جعلوه جسمًا»، وأورد تحته ما نصه:

«**فقال قائلون**: هو جسم، وهو في كل مكان، وفاضل عن جميع الأماكن، وهو مع ذلك متناهٍ، غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم؛ لأنه أكبر من كل شيء.

وقال بعضهم: مساحته على قدر العالم.

وقال بعضهم الآخر: البارئ جسم له مقدار في المساحة، ولا ندري كم ذلك القدر.

وقال بعضهم: هو في أحسن الأقدار، وأحسن الأقدار أن يكون ليس بالعظيم الجافي ولا القليل القميئ.

وحكي عن هشام بن الحكم: أن أحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه.

وقال بعضهم: ليس لمساحة البارئ نهاية ولا غاية، وأنه ذاهب في الجهات الست: اليمين، والشمال، والأمام، والخلف، والفوق، والتحت. قالوا: وما كان كذلك لا يقع عليه اسم جسم، ولا طويل، ولا عريض، ولا عميق، وليس بذي حدود، ولا هيئة، ولا قطب.

وقال قوم: إن معبودهم هو الفضاء، وهو جسم تحلُّ الأشياء فيه، ليس بذي غاية ولا نهاية.

وقال بعضهم: هو الفضاء وليس بجسم، والأشياء قائمة به.

وقال داود الجواربي ومقاتل بن سليمان: إن الله جسم، وإنه جثة على صورة الإنسان: لحم، ودم، وشعر، وعظم، له جوارح وأعضاء من يد ورِجل ولسان ورأس وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه.

وحُكي عن الجواربي أنه كان يقول: أجوف مِن فِيه إلى صدره، ومصمَت ما سوى ذلك.

وكثير من الناس يقولون: هو مصمَت، ويتأوَّلون قول الله: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] المصمَت الذي ليس بأجوف[١].

وقال هشام بن سالم الجواليقي[٢]: (إن الله على صورة الإنسان)، وأنكر أن يكون لحمًا ودمًا، وأنه نور ساطع يتلألأ بياضًا، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان، سمعه غير بصره، وكذلك سائر حواسه، له يد ورجل وأذن وعين وأنف وفم، وأن له وفرة سوداء».

---

(١) ذكر هذا وانتصر له: شيخ الإسلام في مواضع من كتبه؛ مثل: «التدمرية» (ص١٤٣) و «الجواب الصحيح» (٣/ ٤٧٥) و «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٧٤).

(٢) انظر لأقواله: «الأنساب» (١٣/ ٤١٤)، «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٦١٨)، «الملل والنحل» (١/ ١٨٥) للشهرستاني.

◉ سؤال لخصوم ابن تيمية السابقين والمعاصرين

فنسأل خصوم ابن تيمية السابقين والمعاصرين - أمثال العلاء البخاري ومن يعتقد رأيه في أن ابن تيمية مجسِّم -:

قولوا لنا - بالله عليكم! -: أَقَوْلُ ابنِ تيمية كقول هؤلاء؟

أيرى ابنُ تيمية - فيما قرأتم، واطَّلعتم، وتوصل إليه بحثُكم وعلمُكُم - أن الله له جُمَّة، وأنه على صورة الإنسان: لحم ودم وشعر وعظم، وله **جوارح وأعضاء** كالإنسان؛ مِن يد ورِجل ورأس وعينين، وهو مع هذا لا يشبه غيره؛ كما نسبه أبو الحسن الأشعري إلى أصحاب مقاتل بن سليمان؟!

أم أنه - سبحانه - أجوف مِن فِيه إلى صدره، ومصمت ما سوى ذلك؛ كما قال أصحاب الجواربي؟

أم أنه - سبحانه - جسم ممدود عريض عميق طويل، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، نور ساطع، له قدر من الأقدار؛ بمعنى: أن له مقدارًا في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه في مكان دون مكان؛ كما قال هشام بن الحكم؟

وهكذا بالنسبة إلى سائر الأقوال التي حكاها العلماء عن المجسِّمة.

نعم؛ ورد في المرسوم السلطاني الناصري أن ابن تيمية مجسِّم، لكن هذا - والله! - من الزور والبهتان، ونقول لجميع من ينبز ابن تيمية بذلك:

هاتوا لنا قولًا واحدًا من هذه قال به ابن تيمية حتى نوافقكم على أن ابن تيمية مجسِّم! وأعلِمونا عن مصادركم في اتهاماتكم، وفي أي كتاب من كتبه وجدتم هذا الكفر عنه؛ **فكتب ابن تيمية معلومة، قد قرأها منذ القديم تلاميذه، وفرح بها أتباعه، وتأملوها ودرسوها وشرحوها**

وقرروا ما فيها؛ فلم يطَّلع واحد منهم على شيء من ذلك!

ألا تستحيون؟!! يناقشكم ويجاريكم لتنشرح صدوركم وتقبل عقولكم الأوصاف التي وردت في الكتاب والسنة، ويحاول إقناعكم بأنه لا يجوز ردها باصطلاحات تواطأتم عليها أنتم وآباؤكم، ما أنزل الله بها من سلطان، ويَفترض لها معاني، ويرد الباطل منها، ويأبى ما فيه نقص لله عَزَّوَجَلَّ، ويصرِّح بتكفير المشبهة والمجسمة، ومع هذا؛ لم تنصفوه بعدم استفادتكم منه، فرُحْتُم تنتهكون عِرضه، وتفترون عليه وعلى أتباعه، وتكذبون عليهم، وتوهمون الناس - حُكَّامًا، ومحكومين، وأمراء، وقضاة - بأن ابن تيمية مجسِّم كهشام بن الحكم والجواربي وغيرهم؛ فوالله! إن هذا هو الظلم البيِّن، والافتراء على البُرآء، والرمي بالبهتان للمؤمنين والعلماء الربانيين الذين يُراد بهم وبأتباعهم العَنَت!

ألم يقل العلاء البخاري في «رسالة في الاعتقاد» (ص ١١٩): «أنه - تعالى - ليس متصفًا باللون والطعم والرائحة والكيفية والمائية والتبعض والتنامي ومشابهة المحدثات والحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة، وغير ذلك من صفات الأجسام، وتوابع المزاج والتراكيب»!!

ففي أي كتاب من كتب ابن تيمية وُجِدَت هذه الصفات؟!

ألا تدرون أن الناس يراجعون ويفحصون وينظرون في الكلام؛ في سياقه وسباقه، والبحث اليوم سهل ميسور في كلام العالِم جميعه في الموضوع الواحد من جميع كتبه، ننتظر منكم أيها المدَّعون ما زعمتموه مِن أن ابن تيمية يصف ربه بهذه الصفات المنفية عندكم - والنفي حق - حتى نقتنع أن ابن تيمية مجسِّم؛ فوالله! إن خرط القتاد أسهل من إثباتكم أنه يقول بهذه الصفات!

◉ جولة مع الدكتور الإدلبي

زعم الدكتور صلاح الدين بن أحمد الإدلبي في كتابه «بدع الاعتقاد في التجسيم» (ص ٢٣ - ٢٤) أن ابن تيمية قال بأن الله عَزَّوَجَلَّ أجزاء مجتمعة، لكنه غير قابل للتجزؤ والانقسام والانفصال من أجل التجسيم، ولذلك قال: «لم يذم أحد من السلف أحدًا بأنه مجسِّم، ولا ذموا المجسِّمة»!

وسبق[١] بيان عدم صحة ذلك، وأنه ذكر عدم ذم أحد من السلف أحدًا بأنه مجسِّم، وأن ابن تيمية قاله من أجل إثبات صفات الله - تعالى -، وأورد كلامه في الرد على النفاة، وليس إثباتًا للتجسيم! ولولاهم لأراح واستراح من هذا المبحث العويص؛ الذي لم تنشرح له صدور ولا عقول من يؤوِّل الصفات، ومن باب أولى من ينفيها، ولو أنهم وقفوا على حقيقة مراده لعلموا أن اللازم الذي يذكرونه يشمل أبا الحسن الأشعري ومن هم على مذهبه من الأقدمين في إثبات الصفات.

وقرر ابن رشد في «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» (٧٩ - ٨١، ٨٧) أنه لا يقال: إنه - سبحانه - جسم، ولا يقال: ليس بجسم، ووضح سبب ذلك بما يلتقي مع تقريرات ابن تيمية[٢]، وأعيد ذكره؛ لأن القوم لا يفهمون كلام ابن تيمية إلا بضغينة واستهجان، ويُحفِّزون قوتهم النظرية لردِّه وبيان معايبه، وأسوق الآن اللازم من كلام ابن رشد ليتضح مراد ابن تيمية، وقد ذكرناه مرارًا في هذا الكتاب.

---

(١) (ص ٥٥٨).

(٢) أنصح بطباعة رسالة ابن رشد «الكشف عن مناهج الأدلة» مع تعليقات ابن تيمية وابن القيم - ونقل منها في «إعلام الموقعين» -، ونكون قد أخذنا صفوها، وتجنبنا كدرها، **وهو مهم**.

قال ابن رشد[(١)] بعد كلام:

«فإن قيل: فما تقول في صفة الجسمية: هل هي من الصفات التي صرَّح الشرع بنفيها عن الخالق، أو هي من المسكوت عنها؟

فنقول: إنه من البيِّن من أمر الشرع أنها من الصفات المسكوت عنها، وهي إلى التصريح بإثباتها في الشرع أقرب منها إلى نفيها؛ وذلك أن الشرع قد صرح بالوجه واليدين في غير ما آية من الكتاب العزيز، وهذه الآيات قد تُوهم أن الجسميَّة هي له من الصفات التي فضل فيها الخالق المخلوق، كما فضله في صفة القدرة والإرادة وغير ذلك من الصفات التي هي مشتركة بين الخالق والمخلوق، إلا أنها في الخالق أتم وجودًا، ولهذا صار كثير من أهل الإسلام إلى أن يعتقدوا في الخالق أنه جسم لا يشبه سائر الأجسام، وعلى هذا الحنابلة وكثير ممن تبعهم.

والواجب عندي في هذه الصفة أن يجري فيها على منهاج الشرع، فلا يصرح فيها بنفي ولا إثبات، ويجاب من سأل في ذلك من الجمهور بقوله - تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وينهى عن هذا السؤال؛ وذلك لثلاثة معانٍ:

---

(١) تذكَّر جيدًا قول ابن رشد: «وأما الأشعرية؛ فإنهم رأوا أن التصديق بوجود الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يكون إلا بالعقل، لكن سلكوا في ذلك طرقًا ليست هي الطرق الشرعية التي نبَّه الله عليها، ودعا الناس إلى الإيمان به من قبلها».
قلت: إذا سقطت هذه الطرق - التي على رأسها التركيب - من النظر والبرهان الذي يدل على مواطن الضعف ومكانه في الفكر الأشعري؛ فإن القول بالذي قرره ابن رشد وجيه في المسألة التي بحثها، وأما وجود التقابل والتعارض بين الرؤيتين الأشعرية والرشدية في جوانبها كافة، وجميع مكوناتها وأجزائها؛ فهذا له حكم آخر، وانظر: «الخطاب الأشعري، مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي» (٢٩٩ - ٣٠٤).

أحدها: أن إدراك هذا المعنى ليس هو قريبًا من المعروف بنفسه برتبةٍ واحدة ولا رتبتين ولا ثلاث، وأنت تتبين ذلك من الطريق التي سلكها المتكلِّمون في ذلك؛ فإنهم قالوا: إن الدليل على أنه ليس بجسم؛ أنه قد تبيَّن أن كلَّ جسم محدَث، وإذا سُئلوا عن الطَّريق التي منها يوقف على أن كلَّ جسم محدَث؛ سلكوا في ذلك الطريق التي ذكرناها من حدوث الأعراض، وأن ما لا يتعرى عن الحوادث حادث.

وقد تبين ذلك من قولنا: **إن هذه الطريق ليست برهانية، ولو كانت برهانية لما كان في طباع الغالب من الجمهور أن يصلوا إليها**.

وأيضًا؛ فإن ما يصفه هؤلاء القوم من أنه - سبحانه - ذات وصفات زائدة على الذات، يوجبون بذلك أنه جسم أكثر مما ينفون عنه الجسمية، بدليل انتفاء الحدوث عنه.

فهذا هو **السبب الأول** في أنه لم يصرح الشرع بأنه ليس بجسم.

وأما **السبب الثاني** فهو: أن الجمهور يرون أن الموجود هو المتخيل والمحسوس، وأن ما ليس بمتخيل ولا محسوس فهو عدم، فإذا قيل لهم: إن ههنا موجودًا ليس بجسم؛ ارتفع عنهم التخيل فصار عندهم من قبيل المعدوم، ولا سيما إذا قيل: إنه لا خارج العالم ولا داخله، ولا فوق ولا أسفل، **ولهذا اعتقدت الطائفة الذين أثبتوا الجسمية في الطائفة التي نفتها عنه - سبحانه - أنها مثبتة، واعتقد الذين نفوها في المثبتة أنها مكثرة**[1].

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: «مجسِّمة» أو «مشبِّهة»، ثم كشفتُ عن طبعة ميونخ المنشورة سنة ١٨٥٩م، وفي طبعة محمد عابد الجابري الصادرة عن مكتبة دراسات الوحدة العربية (ص ١٣٩) فهي فيها هكذا: «مكثرة»، وفيها بدل «مثبتة»: «مليِّسة»، وقال المحقق في الحاشية: «مِن (ليس)، و(الليس) =

وأما السبب **الثالث** فهو: أنه إذا صرح بنفي الجسمية عرضت في الشرع شكوك كثيرة مما يقال في المعاد وفي غير ذلك:

فمنها: ما يعرض من ذلك في الرؤية التي جاءت بها السنة الثابتة؛ وذلك أن الذين صرحوا بنفيها فرقتان: المعتزلة والأشعرية.

فأما المعتزلة فدعاهم هذا الاعتقاد إلى أن نفوا الرؤية.

وأما الأشعرية فأرادوا أن يجمعوا بين الأمرين **فعسر ذلك عليهم، ولجؤوا في الجمع إلى أقاويل سوفسطائية، سنرشد إلى الوهن الذي فيها عند الكلام في الرؤية**[١].

ومنها: أنه يوجب انتفاء الجهة[٢] في بادئ الرأي عن الخالق - سبحانه - أنه ليس بجسم؛ فترجع الشريعة متشابهة، وذلك أن بعث الأنبياء انبنى على أن الوحي نازل إليهم من السماء، وعلى ذلك انبنت شريعتنا هذه على أن الكتاب العزيز نزل من السماء كما قال - تعالى - ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ [الدخان: ٣]، وانبنى نزول الوحي من السماء على أن الله في السماء، وكذلك كون الملائكة تنزل من السماء وتصعد إليها كما قال - تعالى -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال - تعالى -: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]، وبالجملة؛ جميع الأشياء التي تلزم القائلين بنفي الجهة على ما سنذكره عند التكلم في الجهة.

ومنها: أنه إذا صرَّح بنفي الجسمية وجب التصريح بنفي الحركة،

= هو النفي»، ثم رجعتُ إلى طبعة محمود قاسم (ص ١٧٢) فوجدتها: «ملشية»! ولا معنى لها.

(١) انظر: «الكشف عن مناهج الأدلة» (٩٤ وما بعد).

(٢) انظر كلامه عنها في (ص ٤٠٩).

فإذا صرَّح بنفي هذا؛ عسُر ما جاء في صفة الحشر من أن البارئ يطَّلع على أهل الحشر، وأنه الذي يتولى حسابهم كما قال - تعالى -: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢]، وذلك يصعِّب تأويل حديث النزول المشهور، وإن كان التأويل أقرب إليه منه إلى أمر الحشر، مع أن ما جاء في الحشر متواتر في الشرع؛ فيجب أن لا يصرح للجمهور بما يَؤُولُ عندهم إلى إبطال هذه الظواهر، **فإن تأثيرها في نفوس الجمهور إنما هو إذا حملت على ظاهرها.**

وأما إذا أُوِّلت فإنما يَؤُولُ الأمر فيها إلى أحد **أمرين**:

- إما أن يسلَّط التأويل على هذه وأشباه هذه في الشريعة؛ **فتتمزق الشريعة كلُّها**، وتبطل الحكمة المقصودة منها.

- وإما أن يقال في هذه كلِّها: أنها من المتشابهات.

وهذا كلُّه إبطال للشريعة ومحوٌ لها من النفوس من غير أن يشعر الفاعل لذلك بعظيم ما جناه على الشريعة، مع **أنك إذا اعتبرت الدلائل التي احتج بها المؤوِّلون لهذه الأشياء تجدها كلَّها غير برهانية؛ بل الظواهر الشرعية أقنع منها، أعني: أن التصديق بها أكثر.**

وأنت تتبين ذلك من قولنا في البرهان الذي بنوا عليه نفي الجسمية، وكذلك تتبين ذلك في البرهان الذي بنوا عليه نفي الجهة على ما سنقوله بعد.

وقد يدلك على أن الشرع لم يقصد التصريح بنفي هذه الصفة للجمهور: أن لمكان انتفاء هذه الصفة عن النفس - أعني: الجسمية - لم يصرح الشرع للجمهور بما هي النفس؛ فقال في الكتاب العزيز: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، وذلك أنه يعسر قيام البرهان عند الجمهور على وجود موجود قائم

بذاته ليس بجسم، ولو كان انتفاء هذه الصفة مما يقف عليه الجمهور لاكتفى بذلك الخليل ﷺ في محاجة الكافر حين قال له: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُ...﴾ الآية [البقرة: ٢٥٨]، لأنه كان يكتفي بأن يقول له: أنت جسم والله ليس بجسم؛ لأن كل جسم محدَث كما تقول الأشعرية.

وكذلك كان يكتفي بذلك موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ عند محاجته لفرعون في دعواه الإلهية، وكذلك كان يكتفي ﷺ في أمر الدجال في إرشاد المؤمنين إلى كذب ما يدعيه من الربوبية، من أنه جسم والله ليس بجسم؛ بل قال عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ «**إن ربكم ليس بأعور**»[١]، فاكتفى بالدلالة على كذبه بوجود هذه الصفة الناقصة التي ينتفي عند كل أحد وجودها ببديهة العقل في الباري - سبحانه -.

فهذه كلُّها - كما تراه - بدع حادثة في الإسلام، هي السبب فيما عرض فيه من الفرق التي أنبأ المصطفى أنها ستفترق أمته إليها[٢].

فإن قال قائل: فإذا لم يصرح الشرع للجمهور لا بأنه جسم، ولا بأنه غير جسم؛ فما عسى أن يجابوا به جواب: ما هو؟ فإن هذا السؤال طبيعي للإنسان، وليس يقدر أن ينفك عنه، ولذلك ليس يقنع الجمهور بأن يقال لهم في موجود وقع الاعتراف به: أنه لا ماهية له؛ لأن ما لا ماهية له لا ذات له.

قلنا: الواجب في ذلك أن يجابوا بجواب الشرع؛ فيقال: إنه نور، فإنه الوصف الذي وصف الله به نفسه في كتابه العزيز على جهة ما

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥٧ و٣٣٣٧ و٣٤٣٩ و٤٤٠٢ و٦١٧٥ و٧١٢٧ و٧١٣١ و٧٤٠٧ و٧٤٠٨) ومسلم (١٦٩ و٢٩٣٣).

(٢) خرَّجته في تعليقي على كلٍّ من: «الموافقات» (٥/ ١٤٥) و «الاعتصام» (١/ ١٠) كلاهما للشاطبي، وإسناده حسن.

يوصف الشيء بالصفة التي هي ذاته؛ فقال - تعالى -: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وبهذا الوصف وصفه النبي ﷺ في الحديث الثابت؛ فإنه جاء إنه قيل له عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: هل رأيت ربك؟ قال «**نور أنى أراه**»(١)، وفي حديث الإسراء أنه لما قرب ﷺ من سدرة المنتهى غشي السدرة من النور ما حجب بصره من النظر إليها أو إليه - سبحانه -، وفي «كتاب مسلم»(٢): «**إن لله حجابًا من نور؛ لو كُشف لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره**»، وفي بعض روايات هذا الحديث: «**سبعين حجابًا من نور**»(٣)، وينبغي أن تعلم أن هذا المثال هو شديد المناسبة للخالق - سبحانه -؛ لأنه يجتمع فيه أنه محسوس تعجز الأبصار عن إدراكه وكذلك الأفهام مع أنه ليس بجسم، والموجود عند الجمهور إنما هو المحسوس، والمعدوم عندهم هو غير المحسوس، والنور لما كان أشرف المحسوسات؛ وجب أن يمثَّل به أشرف الموجودات»(٤).

ويستدل ابن رشد من الشرع على أن الشرع لم يقصد التصريح بنفي الجسمية للجمهور؛ فيقول: إنه لما كان انتفاء هذه الصفة عن النفس - أعني: الجسمية - لم يصرح الشرع للجمهور بماهية النفس؛ فقال في الكتاب العزيز: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٣٩١) وأبو داود (٤٧٥)؛ **وهو صحيح**.

(٢) (رقم ١٧٩).

(٣) أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (٧٧)، وعثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» (٥١) و«النقض على بشر المريسي» (٢/ ٧٦٢ - ٧٦٣)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (٤٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٧٨)، عن زرارة بن أوفى، **وهو مرسل**؛ زرارة لم يدرك النبي ﷺ.

(٤) «الكشف عن مناهج الأدلة» (ص ٧٩ - ٨٤).

«وذلك أنه يعسر قيام البرهان عند الجمهور على وجود موجود قائم بذاته ليس بجسم، ولو كان انتفاء هذه الصفة مما يقف عليه الجمهور؛ لاكتفى بذلك الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ في محاجة الكافر حين قال له: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، لأنه كان يكتفي بأن يقول له: «أنت جسم، والله ليس بجسم»؛ لأن كل جسم محدَث كما تقول الأشعرية»[١].

وإذا كان الشرع لم يصرح بنفي أو إثبات لهذه الصفة فإنه يرى ما يراه الشرع، ويجاب للجمهور عن ماهية الإله فيقال لهم: (إنه نور)، وهذا هو جواب الشرع.

يقول ابن رشد: «فإنه الوصف الذي وصف الله به نفسه في كتابه العزيز، على جهة ما يوصف الشيء بالصفة التي هي ذاته؛ فقال - تعالى -: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وبهذا الوصف وصفه النبي ﷺ في الحديث الثابت؛ فإنه جاء أنه قيل له عَلَيْهِ السَّلَامُ: هل رأيت ربك؟ قال: «**نور أنى أراه**»[٢]».

ويواصل ابن رشد حديثه فيقول: «وينبغي أن نعلم أن هذا المثال هو شديد المناسبة للخالق - سبحانه -؛ لأنه يجتمع فيه أنه محسوس تعجز الأبصار عن إدراكه، وكذلك الأفهام، مع أنه غير جسم، والموجود عند الجمهور إنما هو المحسوس، والمعدوم عندهم هو غير المحسوس، والنور لما كان أشرف المحسوسات؛ وجب أن يمثَّل به أشرف الموجودات»[٣].

---

(١) «الكشف عن مناهج الأدلة» (ص ٨٣).
(٢) سبق تخريجه.
(٣) «الكشف عن مناهج الأدلة» (٨٤).

ثم يذكر ابن رشد سببًا آخر لسكوت الشرع عن صفة الجسمية؛ فيقول: «وإنما سكت الشرع عن هذه الصفة؛ لأنه لا يعترف بموجود في الغائب أنه ليس بجسم، إلا من أدرك ببرهان أن في الشاهد موجودًا بهذه الصفة؛ وهو النفس، ولما كان الوقوف على معرفة هذا المعنى من النفس مما لا يمكن للجمهور؛ لم يمكن فيهم أن يعقلوا وجود موجود ليس بجسم، فلما حُجبوا عن معرفة اليقين؛ علمنا أنهم حُجبوا عن معرفة هذا المعنى من الباري - سبحانه -»[١].

وهكذا يرى ابن رشد أنه بما ذهب إليه في صفة الجسمية؛ أنه صان الشرع من الشكوك، وجمع الظواهر الموهمة للتعارض، وجعل إيمان العامة في مأمن من الشبهات.

هذا هو تصور ابن رشد لصفة الجسمية، وواضح أنه ينفي الجسمية عن الله، ولكنه يريد أن لا يصرح بنفيها؛ لأن في التصريح بنفيها تعريضًا للشرع إلى الشكوك، فرأى هذا حفاظًا منه على الجمهور الذين قد تدخل عليهم الشبهات عند التصريح بنفي الجسمية، كما أنه وجد في وصف الله بالنور جوابًا أنفع للجمهور وللعلماء - أيضًا -[٢].

ومهما يكن من أمر؛ فابن رشد حين جرى في مسألة الجسمية مجرى الشرع الذي لم يصرح فيها بنفي أو إثبات إلا أنه مراعاة لمستوى فهم الجمهور؛ كان أقرب إلى الإثبات منه إلى النفي، مع ملاحظة أنه لا يثبت معنى الجسمية في حق أهل البرهان[٣].

---

(١) المصدر السابق (ص ٩٤).

(٢) «دراسات في الفلسفة الإسلامية في المغرب» للدكتورين عبد الحميد عبد السلام ونظير عياد (ص ٢٧٤).

(٣) «إشكالية التأويل عند ابن رشد، دراسة تحليلية» (٩٨ - ١٠٠) لنظير عياد.

فابن رشد أثبت الجسمية حفاظًا منه على الجمهور! وابن تيمية صنع الذي صنع؛ فلم يثبت ولم ينف، واستفاد من الأدلة النقلية[1] التي فيها سكوت الشرع؛ فقرر أننا لا ننفي ولا نثبت، وأن ذلك بدعة، هذا من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى؛ فإننا نثبت ما أثبته الله عَزَّوَجَلَّ، ولا يجوز لنا أن ننفي القواطع النقلية بالجسمية، فوظَّف ذلك في الرد على النفاة، فالشريعة عند ابن تيمية كافية ووافية بحاجات الناس: العقدية والعملية، بقواعدها وكليَّاتها، فجزاه الله خيرًا.

ومنه يتضح أن مراد ابن تيمية بالسكوت هو الأسلم؛ إذ الواجب السكوت عما سكت الله عنه ورسوله وصحابته والتابعون، وإن ذكر الخصوم مستندًا في نفيهم الجسم قلنا به، وإلا فالسكوت أسلم؛ لما قد يترتب عليه من نفي الصفات الثابتة، وإثبات ابن تيمية للرد على نفاة المعطِّلة، وليس لدفاعه على أنه - سبحانه - جسم، فهو يسكت عنه؛ بل يحكم على من أطلق عليه ذلك أو نفاه بأنه خارج عن طريقة السلف المرضيِّين، وأنه قال بالبدعة.

ولا يخفى عليك - أخي القارئ - أن الأساس في هذه العقيدة: هي الصفات، وهل الواجب علينا أن نستسلم لظواهر ما جاء في الشرع، مع إثباتنا لمعانيها، وتفويض كيفياتها لله عَزَّوَجَلَّ، أم القول بتأويلها؟ وقد صرح ابن رشد بمثال بديع للمتأوِّلين؛ فقال بعد الذي قدمناه ما نصُّه (ص ٨٩ - ٩١):

«وأشد ما عَرَضَ على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأولوا كثيرًا مما ظنوه ليس على ظاهره، وقالوا بأن هذا التأويل ليس هو المقصود به،

---

(١) سواء الواردة في كلام ابن رشد، أو في كلام ابن الوزير، أم كلام المقبلي، أم الصنعاني، وسيأتي بيان ذلك (ص ٦٩٦ وما بعدها).

وإنما أتى الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختبارًا لهم، ونعوذ بالله من هذا الظن بالله؛ بل نقول: إن كتاب الله العزيز إنما جاء معجزًا من جهة الوضوح والبيان، فإذن؛ ما أَبعد مِن مقصد الشرع من قال فيما ليس بمتشابه: (إنه متشابه)! ثم إنه أوَّلَ ذلك المتشابه - بزعمه - وقال لجميع الناس: (إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل)؛ مثل ما قالوه في آيات الاستواء على العرش، وغير ذلك مما قالوه إن ظاهره متشابه.

وبالجملة؛ فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها من المقصود من الشرع؛ إذا تؤمِّلت وُجدت ليس يقوم عليها برهان، ولا تفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها وعملهم عنها؛ فإن المقصود الأول بالعلم في حق الجمهور إنما هو العمل، فما كان أنفع في العمل فهو أجدر، وأما المقصود الأول بالعلم في حق العلماء فهو الأمران جميعًا؛ أعني: العلم والعمل، ومثال من أوَّلَ شيئًا من الشرع، وزعم أن ما أوَّلَه هو ما قصد الشرع، وصرَّح بذلك التأويل للجمهور؛ مثال من أتى إلى دواء قد ركَّبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثر، فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء المركب الأعظم لرداءة مزاج كان به، ليس يعرِض إلا للأقل من الناس، فزعم أن بعض تلك الأدوية الذي صرَّح باسمه الطبيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة المركَّب؛ لم يُرد به ذلك الذي جرت العادة في اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه، وإنما أريد به دواء آخر مما يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة، فأزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركَّب الأعظم، وجعل فيه بدل الدواء الذي ظنَّ أنه الذي قصده الطبيب، وقال الناس: (هذا هو الذي قصده الطبيب الأول)، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركَّب على الوجه الذي تأوَّله عليه المتأوِّل؛ ففسدت به أمزجة كثير

من الناس، فجاء آخرون شعروا بفساد أمزجة الناس من ذلك الدواء المركَّب؛ فراموا إصلاحه بأن أبدلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول، فعرَض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول، فجاء ثالث فتأوَّل في أدوية ذلك المركَّب غير التأويل الأول والثاني؛ فعرَض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدِّمين، فجاء متأوِّل رابع فتأوَّل دواء آخر غير الأدوية المتقدمة فعرَض منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة، فلما طال الزمان بهذا المركَّب الأعظم، وسلَّط الناس التأويل على أدويته وغيَّروها وبدَّلوها؛ عرَض منه للناس أمراض شتَّى حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركَّب في حق أكثر الناس.

وهذه هي حال الفرقة الحادثة في هذه الطريقة مع الشريعة؛ وذلك أن كل فرقة منهم تأوَّلت في الشريعة تأويلًا غير التأويل الذي تأوَّلته الفرقة الأخرى وزعمت أنه الذي قصده الشرع حتى تمزق كلَّ ممزق، وبعُد جدًّا عن موضعه الأول، ولما علم صاحب الشرع ﷺ أن مثل هذا يعرِض - ولا بد - في شريعته قال «**ستفترق أمتي على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**»[1] يعني بـ (الواحدة): التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوِّله تأويلًا صرَّحت به للناس، وأنتَ إذا تأملت ما في الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل؛ تبيَّنتَ أن هذا المثال صحيح.

وأول من غيَّر هذا الدواء الأعظم هم الخوارج، ثم المعتزلة بعدهم،

---

(١) خرَّجته في تعليقي على كلٍّ من: «الموافقات» (٤/ ٤٤٩ - بتحقيقي) و«الاعتصام» (٣/ ١٥٧ - بتحقيقي) و«سبيل الرشاد» (٢/ ٢٢)، وهو حديث حسن.

ثم الأشعرية، ثم الصوفية، ثم جاء أبو حامد فطمَّ الوادي على القرى».

ونقل هذا الكلام: ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٦/ ١٩٠ - ١٩١ بتحقيقي)، وأقرَّه، وعلَّق عليه بقوله:

«ولو ذهبنا نستوعب ما جناه التأويل على الدنيا والدين، وما نال الأمم قديمًا وحديثًا بسببه من الفساد؛ لاستدعى ذلك عدَّة أسفار، والله المستعان».

ومما يُدخِل في قلبك ما قلناه من أن المعركة في حقيقة أمرها: النقل أم العقل، وأن الذي حرَف الأشاعرة على الإيمان بالصفات إنَّما هو التَّجسيم، فتعلقوا بهذه التهمة، فوهَّموا غيرهم بها، فرارًا من قولهم بظاهر الآيات والأحاديث؛ ما قاله ابن رشد في «الكشف» نفسه:

«ومن البدع التي حدثت في هذا الباب: السؤال عن هذه الصفات: هل هي الذات، أم زائدة على الذات؟ أي: هل هي صفة نفسية، أو صفة معنوية؟ وأعني بـ (النفسية): التي توصف بها الذات لنفسها لا لقيام معنًى فيها زائد على الذات؛ مثل قولنا: واحد وقديم، و(المعنوية): التي توصف بها الذات لمعنًى قائم فيها، فإن الأشعرية يقولون: إن هذه الصفات هي صفات معنوية وهي صفات زائدة على الذات؛ فيقولون: إنه عالم بعلم زائد على ذاته، وحي بحياة زائدة على ذاته، كالحال في الشاهد. **ويلزمهم على هذا: أن يكون الخالق جسمًا**؛ لأنه يكون هنالك صفة وموصوف، وحامل ومحمول»[(١)].

وزاد ابن تيمية هذا الكلام وضوحًا؛ فقال على إثره في «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ٢٣٥ - ٢٣٩):

---

(١) «الكشف عن مناهج الأدلة» (٧٥).

«وأما قولهم[١]: «يلزم الأشعرية على هذا أن يكون الخالق جسمًا؛ لأنه يكون هناك صفة وموصوف، وحامل ومحمول».

فيقال له: **وهكذا يلزم من قال**: إنه عالم قادر. ومن قال: إنه يعلم ويقدر. فمن أثبت لله الأسماء الحسنى وأحكامها؛ لزمه ما يلزم من أثبت الصفات، فالاسم المشتق يدل على المصدر وعلى الفعل، وخبر المخبر بذلك وحكمه يقتضي ثبوت ذلك في نفس الأمر.

ويقال له: **كل ما تُلزم به الأشعرية وأمثالهم في إثبات الصفات؛ يُلزمونك إياه في كل ما نفيته.**

فإذا قلت: الموصوف بالصفة لا يكون إلا جسمًا.

قالوا: والمسمَّى بالحي العالم القادر لا يكون إلا جسمًا، والمخبَر عنه بأنه يعلم ويقدر لا يكون إلا جسمًا، والموصوف بقول القائل: (هو عالم قادر) لا يكون إلا جسمًا، فإن أمكنك أن تثبت هذا لغير جسم أمكنهم ذلك، وإن لم يمكنهم لم يمكنك.

فهذا السؤال لازم لجميع الناس كما يلزم الأشعرية وغيرهم.

وأيضًا؛ فهذا إلزام جدلي لا علمي؛ وذلك أن نفاة الجسم من أهل الكلام كالمعتزلة والأشعرية يقولون: إنما نفيناه للدليل الدال على حدوث الجسم، وأنت قد بيَّنتَ أنه دليل باطل، ونحن أثبتنا الصفات مع ذلك.

فإذا قلت: الجمع بينهما خطأ؛ فإن إثبات الصفات يستلزم التجسيم.

قالوا لك: ليس خطؤنا في إثبات الصفات بأولى من خطئنا في نفي التجسيم.

---

(١) هو آخر قول ابن رشد في نقله السابق.

بل أنت تقول: إنا مخطئون في نفي التجسيم، ولم تُقِم دليلًا على خطئنا في نفي الصفات، فإن كنا مخطئين في نفي التجسيم عينًا؛ لزم إثبات الصفات بلا محذور، وإن قُدِّر الخطأ في أحدهما بغير تعيين؛ لم يتعيَّن الخطأ في نفي الصفات إلا بدليل.

وأيضًا؛ فأنت تقول: إن الشرع لم يصرِّح بنفي التجسيم، وإن التصريح به بدعة، والشرع قد صرَّح بإثبات الصفات، فكيف تعيبنا بإثبات ما أثبته الشرع لكونه مستلزمًا لإثبات ما لم ينفه الشرع؟

ومن المعلوم أن الشرع إذا أثبت شيئًا له لوازم؛ لم يكن إثبات ذلك بدعة، وتلك اللوازم: إن كانت ثابتة في نفس الأمر فلازم الحق حق، وإن لم تكن لازمة فلا محذور.

فإن قلت: أنا أقيم دليلًا عقليًّا على نفي الجسم غير دليلكم.

كان لهم عن ذلك أجوبة:

أحدها: أن يقولوا: فأنت قد أثبتَّ أنه عالم قادر، فإن أمكنك مع ذلك أن تقول: إنه ليس بجسم؛ أمكنَّا أن نقول: عالم بعلم، قادر بقدرة، وليس بجسم، وإن لم يمكنك هذا؛ استوينا نحن وأنت، ففي الجملة ورود هذا السؤال علينا ورود واحد.

الثاني: أن يقولوا: دليلنا على نفي الجسم أقوى من دليلك؛ كما بيَّن ذلك الغزالي وغيره، وبيَّنوا أن الفلاسفة عاجزون على إقامة الدليل على أنه ليس بجسم.

الثالث: أن يقولوا: أدلة إثبات الصفات أقوى من أدلة نفي الجسم، فإن أمكن الجمع بينهما، وإلا؛ لم يجز نفي ما هو معلوم ثابت، خوفًا من لزوم ما ليس دليلُ انتفائه كدليل ثبوت ذلك، فكيف إذا كانت أدلة النفي باطلة، وأدلة الإثبات للصفات ولوازمها حقًّا لا محيد عنه؟

وأما التقسيم الذي ذكرته؛ فلا ريب أن أهل الإثبات لا يقولون: إن الصفات قائمة بنفسه؛ بل هي قائمة بالموصوف.

وأما ما ذكره عن النصارى؛ فليس هذا موضع بسطه، فإن قول النصارى مضطرب متناقض؛ فإنهم لا يثبتون ثلاثة جواهر قائمة بأنفسها، ولا يجعلون الأقانيم كالصفة من كل وجه، فإنهم يقولون: (المتحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة)، فإن جعلوا الكلمة هي الذات الموصوفة؛ لزم أن يكون المسيح هو الأب، وهم ينكرون ذلك، وإن جعلوه صفة الذات لزمهم أن لا يكون المسيح إلهًا خالقًا رازقًا؛ لأن الصفة ليست إلهًا خالقًا رازقًا.

وأيضًا؛ فالصفة لا تفارق الموصوف، وهم يقولون: المسيح إله حق، من إله حق، من جوهر أبيه.

وأما استدلاله بقوله: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٢] فهذا يسلكه طائفة من الناس؛ ويقولون: قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] إشارة إلى أحد أقوالهم الثلاثة؛ وهو قول اليعاقبة القائلين بأن اللاهوت والناسوت صارا جوهرًا واحدًا؛ كالماء واللبن.

وقوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] إشارة إلى قول الملكية.

وقوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ إشارة إلى قول النسطورية الذين يقولون بالحلول؛ وهو قولهم بالأقانيم الثلاثة.

وليس الأمر كما قال هؤلاء؛ بل ما ذكره الله - تعالى - هو قول النصارى جملة، فإنهم يقولون: إنه الله باعتبارٍ، وإنه ابن الله باعتبارٍ آخر، وقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ بدليلٍ؛ المراد به قوله: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ

مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، فعبدوا معه المسيح وأمه؛ فصار ثالث ثلاثة بهذا الاعتبار[١].

وأما قوله عن الأشعرية: إذا قالوا: (الموصوف قائم بنفسه، والصفة قائمة به)؛ فقد أوجبوا جوهرًا وعرضًا، فهذا من جنس إلزامه لهم أن يكون جسمًا.

فيقولون له: هذا يلزمك إذا قلت: هو حي عالم قادر؛ فإن الحي العالم القادر قائم بذاته، فإن كان كل قائم بذاته جوهرًا فهو جوهر، وإلا بطل إلزامك.

وأيضًا؛ فلو لم يوصف بذلك لكان في نفس الأمر: إما قائمًا بنفسه، وإما قائمًا بغيره، إذ فَرْضُ موجودٍ ليس قائمًا بنفسه ولا بغيره ممتنع، فإنْ كان كلُّ قائم بنفسه ولا بغيره ممتنع؛ فإنْ كان كلُّ قائم بنفسه هو جوهر، لزمك أن يكون جوهرًا.

ثم يقال: من المعلوم أن للناس في مسمَّى الجوهر والعرَض اصطلاحات؛ منهم من يسمِّي كل قائم بنفسه جوهرًا، كما يقول ذلك طوائف من المسلمين والنصارى والفلاسفة، وهؤلاء يسمُّونه (جوهرًا)، ومنهم من لا يطلق الجوهر إلى على المتحيِّز، ويقول: (إنه ليس بمتحيِّز؛ فلا يكون جوهرًا)، كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي المسلمين واليهود والفلاسفة.

ومن الفلاسفة من يقول بإثبات جواهر غير متحيزة، لكن يقول: الجوهر هو ما إذا وُجد وُجد لا في موضوع، وهذا لا يصلح إلا لما يجوز وجوده، لا لما يجب وجوده.

---

(١) انظر: ما سبق (ص ٣٦٠).

وبالجملة؛ فالنزاع في هذا الباب لفظي، ليس هو معنًى عقليًّا، والشريعة لم تتعرض لهذا الاسم وأمثاله؛ لا بنفي ولا بإثبات، فليس له في الشريعة ذكر حتى يُحتاج أن يُنظر في معناه».

ولعل في هذا التطويل مَقنَعًا، زيادة على ما وضَّحناه وذكرناه من أن غَيْرَةَ ابن تيمية على المقرر في الشرع من الصفات الإلهية، وإنه يثبتها ويقطع الطريق على من ينفيها بحجة أنها تقتضي الجسمية، فهو - إن أُثبتت - لا يبالي البتة في مبحث الجسمية[1].

ولعل القارئ الفطن يدرك خطورة كلام الدكتور صلاح الإدلبي في رسالته «بدع الاعتقاد في التجسيم» (ص ٢٤) لما حاول بكل ما أُوتي من قوة أن يثبت بأن ابن تيمية مجسِّم!

فقال بعد النقل عنه: «ولم يذم أحد من السلف أحدًا بأنه مجسِّم، ولا ذموا المجسِّمة»؛ فقال على إثره مباشرة:

«والقول على الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ **(إنه جسم مُصْمَت) هو قول الرافضي المشبِّه هشام بن الحكم**، قال المطهر بن طاهر المقدسي في كتاب «البدء والتاريخ» في معرض كلامه عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: «وزعم هشام بن الحكم وأبو جعفر الأحول الملقب بـ (شيطان الطاق) أنه **جسم محدود متناهٍ**، وقال هشام: هو **جسم مُصْمَت، ليس بمجوَّف ولا متخلخل**»، تعالى ربنا وتقدس عن هذا علوًّا كبيرًا».

نعم؛ تعالى الله - تعالى - عن قول الرافضي المشبِّه هشام بن الحكم وأمثاله، ممن كفَّرَهُم ابن تيمية، ولكن سوق الكلام بالطريقة التي سلكها؛ مِن أظلم الظلم لابن تيمية، وعليه إثم من اغتر بكلامه، وأطلق لسانه في

(١) انظر: نموذج رقم (١١) آخر الكتاب.

ابن تيمية في التكفير أو التبديع، ولا تنفعه مقولته في أول الكتاب حينئذ (ص ٣ - ٥) - ويريد: ابن تيمية، وإن لم يسمِّه؛ فإن جميع النقولات من كتبه -: «قد يقع في كلام بعض العلماء شيء من البدع، والواجب التحذير من الوقوع فيها مع الدعاء لمن وقعت في كلامه بأن يجعلها المولى جَلَّجَلَالُهُ **مغفورة في جانب حسناته، بفضله وكرمه.**

والواجب على من يحبون ذلك العالم الذي وقع في كلامه شيء منها: أن **لا تأخذهم العزة فيرفضوا الحق ويستمسكوا بما لا دليل له؛ بل عليهم أن يقبلوا النصح ويتجنبوا البدع ويصححوا مسار الفئة التي هم فيها.**

ومن المؤسف! **أن** بعض المحبين المغالين ربما يجره استمساكه بما هو عليه إلى التغاضي عما في كلام شيخه، والانتقال إلى إيراد ما وقع فيه غيره من أخطاء! **وهذا من الخلل في المنهج؛** لأن الذي يريد الحق ينبغي أولًا أن يقر بحكم ما هو أمامه، ثم ينتقل إلى مسألة أخرى إذا أحب، وهذا برهان محبة الحق بالإخلاص.

ثم عليهم بعد ذلك: أن لا يبخلوا بالنصح والتسديد لسائر المسلمين، بالحث على اتباع السنن وإماتة البدع من أي فريق كان.

والمراد هنا: التمسك بالسنن المتفق عليها، **والرجوع عن البدع المتفق على بدعيتها، وإشاعة روح الحوار حول المختلف فيه بغية الوصول إلى ظهور ما يؤيده الدليل.**

والبدعة المذمومة: هي كل أمر مستحدث في الدين ليس له دليل يدل على صحته من نصوص الكتاب والسنة ولا يندرج تحت نص من تلك النصوص.

وكل علَم من علماء المسلمين قد يكون أصاب في أشياء وأخطأ في أشياء، **فلا عصمة عندنا - معشر أهل السنة - لغير الأنبياء،** فكل واحد يُؤخذ من قوله ويُترك إلا من اصطفاهم الله - تعالى - بالنبوَّة والرسالة.

وقبل عرض بعض النبذ من بدع الاعتقاد التي وقعت **في كلام أحد العلماء؛ لا بد من الإشارة** إلى أمر هام في غاية الخطورة؛ وهو بدعة **اتخاذ عالم من علماء المسلمين حجة وميزانًا يُوزن به غيره من العلماء**، وقد وقع في هذا الأمر كثير من أتباعه الذين قلَّدوه على غير استبصار، وكثيرٌ ممن قلَّدوا غيره كذلك.

وذلك أن الحجة - عند علماء المسلمين - هي **في كلام الله - تعالى - وسنة نبيِّه ﷺ الثابتة عنه، وهما الميزان الذي تُوزن به أقوال الناس وأفعالهم** لتمييز ما فيها من خطأ وصواب.

والذي فعله كثير من **أتباع ذلك الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أنهم **استبدلوا كلامه بكلام الله - تعالى - وكلام رسوله**، فلمعرفة ما إذا كان كلام أي عالم من علماء المسلمين خطأ أو صوابًا؛ فإنهم لا يقبلون بالرجوع إلى كلام الله - تعالى - وكلام رسوله، **ولا يرضون إلا بأن تُوزن الأقوال بما قاله هو**، فمن وافق قولُه قولَه فهذا - عندهم - هو السنة وقولُ السلف، وهو الصوابُ المقبول، وما خالف قولَه - عندهم - فهذا هو البدعة وقولُ أهل الأهواء، وهو الخطأ المردود!!» انتهى.

قال أبو عبيدة: درستُ جميع النقولات[1] التي ساقها الدكتور الإدلبي، وفيها تهم ظاهرة - لا خلاص منها - في أن ابن تيمية مجسِّم، هكذا بالجزم، مع أنه في كتابه «عقائد الأشاعرة» (١٢٣، ١٣٨) يقرر (ميل ابن تيمية للتجسيم)، ووصل للجزم لأنه حوَّر الأدلة ولم يسقها على مراد صاحبها، وإنما ساق منها ما يلبي شهوته، ولم ينصف في نقله، وما أحراه أن يتأمل كلامه السابق مرة أخرى، إلا إن كانت النتائج

(١) انظر: (ص ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٣، ٥٥٨، ٦٢٦، ٨٣٢، ٨٣٤).

جاهزة عنده، وما ساق الكلام الذي في مطلع كتابه - وسبق - إلا لترويج تحريفه، وهو خالٍ في الحق والحقيقة عن المضمون الجميل الذي فيه، هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل.

◉ لماذا ابن تيمية؟

ردَّد كثير من خصوم ابن تيمية أنه بشر! وعددوا أخطاءه، وبيَّنوا - على زعمهم - تناقضه، ومخالفته للنصوص الشرعية!

ومع هذا؛ فلما اعتدوا عليه، وقرروا خطأً أو كذبًا - عليه؛ شنشنوا بأنه معصوم عند تلاميذه، وأنه لا يخطئ، و«في غاية الخطورة اتخاذ عالم من علماء المسلمين حجة وميزانًا يُوزن به غيره من العلماء، وقد وقع في هذا الأمر كثير من أتباعه الذين قلَّدوه من غير استبصار، وكثير ممن قلَّدوا غيره كذلك»[(١)].

وهذه الظاهرة قديمة، رددها جمع من السابقين في معرض الذم والتحذير من معتقده؛ كقول علاء الدين البخاري في كتابه الذي رفعه إلى السلطان برسباي: «... هذر به أتباعُ ابن تيمية وأشياخه في مدح ابن تيمية وثنائه، وفي تنويه شأنه وإطرائه، بأنه شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وإمام الورى، ومن تبعه فقد اتبع الهدى»[(٢)].

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظتان:

الأولى: لم أجد أحدًا من محبي ابن تيمية أطلق عليه إنه (إمام الورى)، ولا يستحق هذا اللقب - على التحقيق - إلا نبينا محمد ﷺ.

الثانية: قوله (من تبعه فقد اتبع الهدى)، إن أراد أن أتباع الهدى

---

(١) «بدع الاعتقاد في التجسيم والإرجاء» (٥).

(٢) انظر: «محنة الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي» (١٩٩).

محصور فيه دون سواه؛ فهذا مما لم يوافق فيه، وليس هذا خاصًّا إلا بالنبي ﷺ، وإن أراد أن بعضهم قال بعصمته وهو لا يخطئ؛ فهذا لم يقله أحد، بل صرَّح أشهر مقرِّظيه وأعلمهم؛ كابن حجر وصالح البلقيني وغيرهما، أنه يخطئ ويصيب؛ بل اقترح ابن حجر أن تُظهَر أخطاؤه التي لم يوافق عليها، وتُفرَد في كتاب، ويُحذَّر منها[١].

وهذا هو النَّقد البنَّاء المثمر، أما ذِكر أخطائه في معرض الخطأ عليه؛ فهذا من الظلم، والواجب الشرعي حينئذ الدفاع عنه، وكشف الباطل الذي نسب إليه بالحجة والبرهان، والأدب والإحسان.

ويا ليت من ظهر له أنه أخطأ على ابن تيمية، أو اعتدى عليه؛ يرجع عن باطله، ليكون أسوة حسنة لما دعا إليه من «إشاعة روح الحوار حول المختلف فيه؛ بغية الوصول إلى ظهور ما يؤيده الدليل» ليستقيم المنهج، ويقع «النصح والتسديد لسائر المسلمين؛ بالحث على اتباع السنن، وإماتة البدع من أي فريق كان»! والواجب تصحيح «مسار الفئة التي هم عليها» من التطاول والاعتداء على المسلَّمات في تقرير ابن تيمية، و«هذا برهان محبة الحق بالإخلاص»، أعان الله الجميع لذلك.

ابن تيمية يقرر في «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٤٢): «وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين»[٢]، ولا يرى أتباعه أنه نبي - والعياذ بالله -؛ فالتناقض يشمل جميع الناس، وهو منهم.

ولكن؛ أن يساق هذا باعتذار وظلم فهذا الذي عهدناه من القوم؛

---

(١) ذكرتها في «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٤٣٦) مع زيادة اقتضاها المقام هناك.

(٢) ستأتي مع كلام مهم للإمام الشافعي في: التعليق على (ص ٨١٢).

كقول صاحب «السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة في العقيدة والفقه والتصوف» (ص ١١٢ - ١١٣) عن ابن تيمية:

«وأما أتباعه وأنصاره؛ فيقدمون كلامه على كلام أئمة الإسلام حتى الإمام أحمد بن حنبل، ويرون أن كل علماء الإسلام يؤخذ منهم ويرد عليهم إلا ابن تيمية فهو خاتمة المجتهدين وأوحد المحققين، ولذلك غالى بعضهم حتى وصل إلى القول بأن ابن تيمية معصوم - لا لأنه نبي؛ ولكن لأنه سار على منهج صحيح! -، ولذلك أخذوا يدافعون عن شذوذاته العقدية والفقهية.

وأما من أنصفه وعرف قدره بلا إفراط ولا تفريط فهم قلة؛ على رأسهم أئمة الحنابلة كالمرداوي والذهبي وابن رجب وابن النجار الفتوحي والبهوتي والسفاريني، وأئمة المذاهب الأخرى كابن حجر العسقلاني والسبكي والعيني الحنفي والمزي وابن كثير، فالقول الصحيح فيه: أنه عالم فقيه، له دراية كبيرة بالأحاديث، ومعرفة واسعة بأقوال الفقهاء، وكل ما رمي به من افتراءات كالقول بأنه تعلم العقيدة من أحد اليهود، وأنه كان يكيد للإسلام وأهله، وأنه يقول بأن الله على صورة شاب أمرد، وأنه يقول بتناسخ الأرواح، وأنه من النواصب لطعنه في علي وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأنه كان متزوجًا من جنية[1]؛ فكله كذب وافتراء عليه.

ولكن لا يعني ذلك أن كل كلامه صحيح؛ فله شذوذات عقدية

---

(١) انظر هذه الأكذوبة: فيما فندناه من زعم صاحب «ابن تيمية المفترى عليه في العقيدة» لما زعم أن ابن تيمية رجع عن معتقده السلفي إلى معتقد الأشاعرة»، واحتمل أن الجن الذي كان متلبسًا به هو الذي كان يفعل تلك الأكاذيب، وللأسف! أن يجترئ عاقل على تدوين هذه الترهات!

وفقهية[1] لم يقل بها الإمام أحمد بن حنبل ولا الحنابلة ولا أهل الحديث، فلا بد من الحذر من هذه الشذوذات دون الطعن في نيته ودينه».

والعجب من صاحب كتاب «السادة الحنابلة»! فهو يقول عن أنصاره وأتباعه أن ابن تيمية لا يُرد عليه، وقد ملأ كتابه بردود أصحابه وأتباعه عليه؛ ففيه - مثلًا - (ص ١١٧) تحت عنوان: (هل أخذ الحنابلة بكل ما قال به ابن تيمية؟) ذكر أن ابن رجب أنكر عليه شذوذاته الفقهية والعقدية، وهذا من المبالغات التي يدندن حولها غير واحد من الخصوم! وعقد عنوانًا في (ص ١١٨): (الذهبي يخالف شيخه ابن تيمية في مسائل أصلية وفرعية)، وفيه (ص ١١٩): (ابن القيم لا يقدس شيخه ابن تيمية)، وفيه (ص ١٢٠): (الحافظ ابن رجب لا يتابع ابن تيمية)!

فإذا كان الذهبي وابن القيم وابن رجب - وهم من أعيان الأتباع والأنصار - هذا حالهم، فما هو حال البقية ممن لم يبلغ حبُّهم لابن تيمية كحب هؤلاء!

لكن راج في الآونة الأخيرة قوم يحاربون العقيدة التي ارتضاها هؤلاء وغيرهم، وتذرَّعوا بهؤلاء الأعلام من الأتباع والأنصار لتغطية عَوار صنيعهم، ولترويج ترهاتهم وبواطيلهم،؛ فاحذر!

---

(١) قال المؤلف نفسه في الحاشية: «وله أقوال تلقفها من غير أهل السنة في العقائد والفروع؛ كعدم وقوع الطلاق في الحيض، والطلاق بالثلاث، وكقوله بفناء النار، والقِدم النوعي، وإمكان أن يكون الله محلًّا للحوادث؛ فهذا لم يقل به أهل السنة، ومنها ما خالف فيه الإمام أحمد؛ كإنكار التوسل، والمجاز، وإطلاق لفظ الحد والجسم على الله، وسيأتي بيانها».
وهذا من الخطأ والزيف، ومبحث (الجسم) الذي نحن بصدده؛ خير دليل عليه!

وأردِّد السؤال بعد هذه المقدمات مرة أخرى:

لماذا ابن تيمية؟

ابن تيمية مثَّل في تقريراته - بالجملة - منهج السلف الصالح بجانبيه: النظري، والتطبيقي، فالاعتراض على الكليات التي جاء بها مرفوض، حتى يقع البيان التفصيلي على خطئه.

و«السلف ليسوا فرقة كلامية، وليسوا مذهبًا فكريًّا؛ كما يحاول البعض أن يصورهم في كتاباته، فيجعلهم قسيمًا للمعتزلة والأشاعرة والمرجئة! وهذا خطأ **تاريخي ومنهجي معًا**، ينبغي التنبُّه إليه، والحذر منه؛ بل يجب التحذير منه - أيضًا -»(١).

«والأمر يحتاج هنا إلى شيء من التفصيل:

من المعلوم لدى المتخصصين في تراث السلف أن لهم موقفًا متميزًا في قضية الأسماء والصفات الإلهية، اعتصموا فيه بما ورد عن هذه القضية في الكتاب والسنة نصًّا لا تأويلًا؛ فهم يثبتون لله - تعالى - ما أثبته لنفسه من جميع صفات الكمال التي ارتضاها لنفسه، وورد بها الذكر الحكيم، أو وصفه بها نبيه ﷺ في الأحاديث الصحيحة؛ كصفة المجيئ، والاستواء، والنزول كل ليلة إلى السماء الدنيا، وغيرها من الصفات الإلهية التي وردت بها الأخبار الصحيحة، والتي ليس للعقل مدخل في إثباتها أو نفيها عن الله ما لم يكن قد ورد بها النص(٢).

---

(١) «منهج السلف بين العقل والتقليد» (ص ٨) لمحمد السيد الجَلَيْنْد.

(٢) قال طاش كبري زاده الحنفي (ت ٩٦٨هـ) في «الرسالة الجامعة» (٦١):
«الاشتغال بإثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية: بدعة لم تكن في زمن الصحابة والتابعين؛ بل اكتفوا بالنقل والسَّماع... صاحبه ربما لا يسلم عن خلط الهوى والعصبية، ويتجاوز بسببه حدَّ الكتاب والسُّنة؛ كما هو حال فرق الضلال»، وانظر له بهذا الغرض: «مفتاح السعادة» (٢/ ١٣٢-١٣٣).

وهذا الموقف المتميز يختلف عنه تمامًا موقف المتكلِّمين من هذه القضايا؛ حيث وضعت كل فرقة لنفسها معيارًا عقليًّا جعلته أصلًا لها ومقياسًا لقبول إثبات الصفة الواردة في القرآن، أو نفيها عن الله بتأويلها وصرفها عن الظاهر.

أما موقف السلف؛ فإنه قد التزم القول بإثبات ما أثبته القرآن، ونفي ما نفاه القرآن، دون تأويل، ولا تعطيل، ولا تشبيه، كما هو مبين في موضعه، فأخذ المتكلِّمون يشنعون على موقف السلف بأنهم مشبِّهة ومجسِّمة، وأحيانًا حشوية؛ لأنهم يثبتون الصفات الإلهية دون تأويلها، ودون صرفها عن ظاهرها، وإذا أرادوا نوعًا من المجاملة لهم؛ قالوا: أهل التفويض والتسليم.

ولا أريد أن أستطرد في شرح موقف السلف في هذه القضية؛ ولكن أود أن أضع بين يدي القارئ الحقائق الآتية:

١- إن الكلام في قضية الصفات الإلهية نفيًا أو إثباتًا يعتبر خوضًا في الكلام عن الذات الإلهية، ومعلوم أن مدرك العقول لأمور الغيب - وعلى رأسها ما يتعلق بالله - أمر شاق وعسير، والاستعانة فيها بنور الشرع أمر حتم وضروري إذا أردنا تأسيس العقيدة على اليقين الجازم.

فإن لم يرِد نص بأن الله استوى على عرشه، أو أنه ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا؛ فمن أين للعقل أن يعلم ذلك نفيًا أو إثباتًا؟! وهل معه دليل يقيني يهديه إلى القول بالإثبات أو النفي للصفة المعينة؛ إلا ورود الشرع فيها؟!

إن ذلك الأمر لا ينتمي إلى عالم الشهادة، وبالتالي فليس له نظير يقاس عليه حتى يمكن القول بأن للعقل مدخلًا في النفي والإثبات بعيدًا عن النص.

٢- إذا كان طريق العقل إلى القول بالإثبات أو النفي مسدودًا أصلًا إذا عزل نفسه عن النص؛ فهل من المعقول أنه يستطيع البحث في تكييف الصفة التي لم يكن لديه دليل على القول بها نفيًا أو إثباتًا إلا ورود النص بها؟!

إن العقل حين يتدخل بتأويل الصفة على كيفية معينة لتتفق مع مفاهيمه التي استقاها من عالم الشهادة؛ يكون بذلك قد أقحم نفسه في مجال ليس مؤهلًا للخوض فيه، وليس معه من أدوات البحث فيه إلا النص، وحين يقول: إن كيفية الاستواء كذا، أو كيفية النزول كذا؛ يكون ذلك من باب القول على الله بغير علم ولا كتاب منير.

٣- يفرق السلف في موقفهم من قضية الصفات بين أمرين:

أ - فما ورد به النص القرآني منها يثبتونه لله - تعالى - على المعنى المراد لله من لفظه الثبوتي؛ فحين يقول القرآن: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، يقولون: إن الله استوى على عرشه كما أخبر، وليس كما يخطر على قلب البشر، أو يقولون: إن معنى لفظ (استوى) معلوم في لغة العرب، وله معان كثيرة تحدث بها القرآن الكريم، ونحن نفهم معنى الاستواء الواردة في القرآن حسب وروده في الآية المعينة، ومطالبون بفهمه وتدبره؛ لأن القرآن أنزل لنتدبر آياته؛ فنعمل بمحكمه، ونؤمن بمتشابهه، ولا نردُّ منه شيئًا.

أما كيف استوى، وأما تحديد معنًى معيَّن لاستوائه - سبحانه -، وأما كيفية الاستواء؛ فهذا أمر يتعلق بكيفية الذات الإلهية التي استوت على العرش، وحظ العقل من ذلك هو الجهل به؛ لأنه لا يعلم ذات الله إلا الله، وبالتالي لا يعلم كيف استوى الله على عرشه إلا الله.

ب - وكذلك كان شأنهم في بقية الصفات الإلهية؛ يفرقون فيها

بين العلم بمعاني ألفاظ القرآن الواردة بها، فيثبتونها لله، ويعلمون معناها، أما الكلام في كيفية الصفات التي نزلت بها ألفاظ القرآن؛ فيفوضون العلم بها إلى الله.

والفرق عندهم كبير بين القول بعلم معنى الآية التي ذكرت الصفة، وتفويض العلم بكيفيتها إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وهذه التفرقة ضرورية في فهم موقف السلف في قضية الصفات؛ لأنهم يقولون: المعنى معلوم، ولكن الكيف مجهول؛ لأن كيفية الصفة متفرعة عن كيفية الموصوف بها - كما سبق -، وهو الله - سبحانه -، ولقد جاءت نصوص السلف في هذه القضية حاسمة في التفرقة بين علم المعنى، وتفويض العلم بالكيف إلى الله.

قال الإمام مالك حين سئل عن الاستواء: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول».

وقال الترمذي في الكلام عن حديث الرؤية: «المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة؛ مثل سفيان ومالك وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم: تروى هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ ولا تُفسَّر، ولا تُتوهَّم»[١].

وقال أحمد بن حنبل حين سأله حنبل: كيف ينزل ربنا.. الحديث؟ فقال له: «أثبته كيف هو فوق؛ حتى أثبت كيف ينزل» أو كما قال.

فأنت ترى في هذه النصوص - وغيرها كثير - أنهم يفرقون بين العلم بالمعنى، والتفويض في العلم بالكيفية، ومعلوم أن العلم بكيفية الصفة مؤسَّس على العلم بكيفية الموصوف، وهذه قضية محسومة

---

(١) «جامع الترمذي» (رقم ٢٥٥٧).

في منهج السلف، ولذلك فإن إطلاق القول على منهجهم بأنهم أهل التفويض أو التسليم؛ ليس دقيقًا، ولا معبرًا عن دقائق موقفهم في قضية الصفات، ولكن المخالفين لهم أطلقوا عليهم هذه الألفاظ بقصد التشنيع عليهم، واتهامهم بالتقصير أو القصور في إعمال العقل والقول بمقتضاه في هذه المسألة، والقول بأنهم اكتفوا بما ورد به النص دون فهم أو تأويل.

هكذا يقولون عن السلف! وعند التأمل يجد القارئ **أن موقف السلف - كما هو مبين في مواضعه - أكثر عقلانية، وأشد احترامًا لقوانين العقل من خصومهم، والسلف على اتفاق تام فيما بينهم؛ يعلمون معنى الآية، وإنما الذي كَفُّوا أنفسهم عنه، وفوضوا العلم به إلى الله هو: البحث في الكيفية**، لعلمهم أن هذا مما استأثر الله بعلمه؛ فضلًا عن أننا لم نطالَب بالعلم بالكيفية، ولا بالبحث فيها... إن روح الشرع على النهي والتحذير من الخوض فيها؛ لأنها تتعلق بالبحث في ذات الله، وهو أمر قد نهانا الشرع عن الخوض فيه.

٤- نقطة أخيرة تتعلق بهذه المسألة؛ وهي: أن علماء الكلام قاطبة، وكل من خالف السلف وحاد عن منهجهم في هذه المسألة بالذات، بدعوى الأخذ بقوانين العقل؛ كان كل حديثهم عنها بعيدًا عن حكمة العقل، وإن كانوا ينتصرون له، ويعارض قوانين العقل فيها، وإن كانوا يدَّعون الأخذ بها.

ذلك أن كل الخلافات القائمة بينهم في قضية الصفات تتعلق أصلًا بالبحث في كيفية الصفة؛ فالنفاة يقولون: إن العقل يحيل أن يكون الله قد استوى على العرش؛ لأن الاستواء يقتضي الجسمية، ويقتضى كذا وكذا، وكل ذلك مستحيل! لذلك وجب نفي الاستواء بتأويل الآية

وصرفها عن ظاهرها، وهكذا يقولون في بقية الصفات الخبرية.

فأنت ترى معي أنهم ينفون الاستواء لأنه عندهم يقتضي الجسمية؛ لأنهم لم يعلموا من معاني الاستواء إلا ما يليق بصفات الأجسام، ولكنهم نسوا أن الله ليس كمثله شيء؛ فلا يقاس بالناس، ولا يُماثَلُ بخلقه، وكان ينبغي على المخالفين أن يعلموا أن الله - تعالى - لم يطلب منا أن نبحث في كيف استوى؛ وإنما طلب منا أن نؤمن بأنه استوى على عرشه كما أخبر، وكما وردت بها النصوص، وكفى!»[(١)].

◉ هل فهْم السلف للنصوص ملزم لنا نحن الخلف[(٢)]؟

سبق بيان أن السلف الذين ندعو للاقتداء بهم واتباعهم: هم صحابة النبي ﷺ، حملة المنهج النبوي في الاعتقاد والسلوك، فما اتفق عليه هؤلاء فهو ملزم لمن بعدهم لا يجوز مخالفته؛ لأن اتفاقهم معصوم، ومن خالف ما اتفقوا عليه بقصد فمخالفته رمي لهم بالخطأ والضلال، وطعن في متبوعهم الذي قال: «**إن أمتي لا تجتمع على ضلالة**».

أما ما اختلفوا فيه؛ فالحق لا يخرج عن أقوالهم، فيمكن طلب الحق في بعضها، وإلا كان هذا ادعاء بأنه قد غاب الحق عنهم جميعًا؛ فلم يعرفه أحد منهم حتى أتى من بعدهم فأدركه.

هذا إجمال، والتفصيل أن يقال:

إن كل ما يحتاج المسلمون لاعتقاده قد بينه النبي ﷺ بأفصح عبارة وأوضحها، ولم يُتوفَّ النبي ﷺ إلا وقد أكمل الله - تعالى - به

---

(١) «منهج السلف بين العقل والتقليد» (٢٧ - ٣٢).

(٢) مأخوذ من تقديم الأستاذ عصام السيد محمود لكتاب «الإيضاح في أصول الدين» (١٩ - ٢٤).

لأمته أمر دينهم، قال - تعالى -: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣].

وإكمال الدين، وكمال إيمان الصحابة؛ يقتضي أن جميع العقائد المطلوب من المُكلف معرفتها قد بيَّنها النبي ﷺ وتلقاها عنه صحابته؛ إذ أصول الدين هي من أعظم ما يجب على الرسول ﷺ بيانه وتبليغه، وليس هذا كالأحكام العملية، وحكم آحاد الحوادث التي لم تحدث في زمانه؛ فإنه لا يُطلب معرفة ما لم يقع سببه منها، فقد يُكتفى في عهد النبي ﷺ ببيان الأصل الذي إذا رُجع إليه عند وقوع سبب الحكم عُرف منه الحكم، وهذا بخلاف العقائد؛ فإنها ثابتة لا تتجدد أحكامها، ولا تزيد في نفسها.

ومن جانب آخر؛ فإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ووقت الحاجة إلى العقائد المطلوب من المكلف اعتقادها لا يمكن تأخيره عن حياة النبي ﷺ، ووقت الحاجة إلى النصوص المتعلقة بالعقائد هو وقت الخطاب؛ لأن المكلف يسمع فيعتقد.

فإذا تبين أن جميع الأحكام العقائدية قد بيَّنها النبي ﷺ، وأن صحابته كانوا متفقين على عقيدة واحدة، قابلوها بالانقياد والتعظيم، وقد اختلفوا في كثير من مسائل الأحكام العملية، إلا أنهم لم يختلفوا في مسألة واحدة من مسائل الاعتقاد كما اختلف من بعدهم، وإنما حدث الاختلاف بعد عصرهم، ولم يحدث بينهم نزاع في مسائل الأسماء والصفات والقرآن والقدر والمعاد واليوم الآخر وغيرها.

لذلك كان اعتقادهم في هذه الأبواب ملزمًا لنا، وغاية ما يسعى إليه المرء أن يعتقد ما اعتقده النبي ﷺ وأصحابه، وحسب امرئ من الجهل أن يتكلف ما لم يعلمه، ولا دلَّ عليه النبي ﷺ وصحابته.

قالوا: هذه دعوة لتقليد السلف، وغلق لباب الاجتهاد، والاجتهاد في الدين جزء منه، وما لم نجتهد؛ يتجمد هذا الدين عقيدة وشريعة، ويصبح غير صالح للتطبيق زمانًا ومكانًا.

قلنا: والجواب عن هذا من وجوه؛ منها:

الأول: أن دعوتنا للاقتداء بالسلف لا تُعَدُّ تقليدًا؛ لأن التقليد هو أخذ قول الغير من غير حجة، ويدل على الموافقة العمياء، أما موافقتنا للسلف فهي موافقة مبصرة مميزة، مبنية على شهادة الله لهم بتعديلهم وتزكيتهم، وهذا لا يعني أن الحق تابع لهم؛ بل هم تابعون له، ملتزمون به، ولا مانع من مخالفة قول الصحابي إذا اجتهد برأيه فخالف الكتاب والسنة.

وليس اتباعنا للسلف من الإصرار على تقليد الآباء والأجداد؛ لأن نصوص القرآن إنما أنكرت على من يقلدون آباءهم؛ لأن آباءهم كانوا في ضلال ولم يكونوا على هدى.

أما بالنسبة إلينا فالأمر مختلف؛ لأن من ندعو لاتباعهم، والاستضاءة بفهمهم؛ شهد الله بتعديلهم وتزكيتهم، وصحة اعتقادهم ومتابعتهم للنبي ﷺ، فالمتبوع حقيقة هو الكتاب والسنة، وهما مقياس الصواب والخطأ، ولكن لما حدث الابتداع في الدين بعد عصرهم، ونتج عنه سوء فهم للنصوص؛ رجعنا إلى الفهم المستفيض بين النبي ﷺ وصحابته؛ لأن المتنازع فيه أمور غيبية متلقاة من الوحي، لا تتجدد ولا تتغير ولا تزيد في نفسها، وهي من أعظم الهدى.

الوجه الثاني: قولهم: (إن هذه دعوة لغلق باب الاجتهاد)؛ فنحن نعتقد أن الاجتهاد مصدر هامٌّ من مصادر الشريعة الإسلامية، ودليل على حيويتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان؛ لأن حوادث الحياة كثيرة متجددة غير محصورة، بينما نصوص الشريعة محصورة.

أمَّا أن اتباع السلف غلقٌ لباب الاجتهاد، فغير مسلَّم؛ لأن مسائل العقائد - كما سبق - أمور خبرية ثابتة لا تتجدد أحكامها، ولا تزيد في نفسها، والعلم بها ووجوب ذلك مما يشترك فيه الأولون والآخرون، فهم بها أحق؛ لقربهم من ينبوع الهدى ومشكاة النور الإلهي، ولنضرب لذلك مثلًا:

وردت في الكتاب والسنة آيات وأحاديث تثبت لله - تعالى - صفات؛ كالعلو، والاستواء، والنزول، واليد، والساق، والسمع، والبصر، والكلام، وغيرها.

كان موقف السلف منها: أنهم آمنوا بها، ولم يتعرضوا لتأويلها، وآمنوا أن المعنى الظاهر المفهوم منها هو الحق، وهو إثبات هذه الصفات لله - تعالى - على وجه يليق بذاته - تعالى -، إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا بلا تعطيل، وعلى هذه جرى الأمر في تابعيهم بإحسان.

فلما جاء الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم؛ نفيا هذه الصفات، ثم اتبعت المعتزلة مسلكهما في نفي الصفات، وتعرضوا لتأويلها بما يخالف ظاهرها، مدَّعين الرغبة في التنزيه.

ثم جاء أبو الحسن الأشعري - وكان على مذهب المعتزلة ثم رجع عنه - فأثبت بعض هذه الصفات ونفى بعضها.

فهل يجوز أن نعرِض هذه المذاهب على الناس، ونقول لهم: هذه اجتهادات تقبل الصواب والخطأ؟ ومن أراد أن يعتقد أيها شاء فله ذلك، وهو مأجور عليه - كما يدعي المعارض - أم أن نقول لهم: الحق أن نعتقد ما اعتقده النبي ﷺ وأصحابه، ولا نتكلف ما لم يتكلفوه؟

ثم لو نظرنا إلى حال من خالف السلف؛ نجد كثرة اضطرابهم، وعظم حيرتهم، وعدم اتفاقهم، تجمعهم الحيرة، وينتهي عمرُ الواحد

منهم وهو يشهد على نفسه أنه لم يحصِّل شيئًا، ويتمنى أن يموت على دين العجائز!

فهل بعد ذلك إذا قلنا باتباع النبي ﷺ وصحابته؛ نكون مقلدين، ومغلقين لباب الاجتهاد؟!

قالوا: هذه المسألة التي تثيرونها مسألة تأريخية، ولم يتعرض النبي ﷺ وصحابته للتأويل؛ لأن الظروف العقلية والفكرية لم تستدع ذلك، ولو كانت تستدعي ذلك لفعل.

والجواب: أن القرآن والسنة مليئان بذكر أسماء الله - تعالى - وصفاته، والقرآن كله إخبار عن الله - تعالى - وما فعله بأعدائه، وما يفعله بأوليائه، وغير ذلك مما هو مقتضى أسمائه وصفاته، وأخبر النبي ﷺ أن من أحب صفة لله أحبه الله عَزَّوَجَلَّ.

أما قوله: (إن الصحابة لم يتأولوا؛ لأن الظروف لم تستدع ذلك)؛ فنقول: إما أن التأويل حق أو باطل، وإلا كان حقًّا وباطلًا في آن واحد وهو محال؛ لأن اجتماع النقيضين محال.

فإذا كان التأويل حقًّا؛ فنقول: هل عِلِمه النبي ﷺ أم لم يعلمه؟ فإن قيل: (لم يعلمه)؛ فهو تجهيل للنبي ﷺ، وإن قيل: (علمه ولم يبينه لأمته)؛ فهو طعن في النبي ﷺ؛ لأنه كتم الحق، ودل أمته على خلاف الصدق، حتى جاء أتباع الفلاسفة والصابئة وأحفاد المجوس؛ فدلوا الناس على الحق!

ثم يقال لقائل هذا الكلام: ما الفرق بين دعوتك هذه، ودعوة ابن سينا وغيره من الفلاسفة الذين زعموا أن الشرائع إنما وردت لخطاب الجمهور، وأنها لو جاءتهم بذكر التوحيد والتنزيه على ما يراه الفلاسفة ومن وافقهم؛ لسارعوا إلى العناد؟!

ثم يقال - أيضًا -: لا سبيل - بناء على قولك - لمعرفة الاعتقاد الصحيح أو الثبات على عقيدة واحدة؛ لأن كل من لم تعجبه مسألة أو لم يتسع عقله لقضية، له أن يقول: إن الظروف لم تسمح للنبي ﷺ بيان وجه الحق فيها، ولم يسلم نص من احتمال ذلك، وهذا يؤدي إلى إبطال الشرائع، والعياذ بالله!

◉ التضييق على خصوم ابن تيمية وأتباعه

ولْنضيِّق على خصوم ابن تيمية وأتباعه في كل زمان ومكان، بكلمات واضحات تخرجنا من العمومات؛ فنقول:

ذكر ابن المعلِّم في كتابه «نجم المهتدي ورجم المعتدي»[(١)] (ق ٢٦١/ ب - ٢٦٢/ ب) المجسِّمة، وذكر أقسامًا منهم، ونوَّع الحكم عليهم، وألزمهم بالباطل الذي في كلامهم، وساق ذلك كلَّه في معرض الرد على ابن تيمية، ويا ليته ألمَّ به، ووقف على كلامه، وهذا يجعلنا نسوق كلامه بحروفه، ونجهد أن نجد توجيهًا لحكمه مع ما تقدم عن ابن تيمية.

◉ كلام ابن المعلِّم عن الجسمية

قال رحمه الله تعالى:

«**فصل**: وأما اعتقادهم في ظاهر قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فهُم في ذلك على أقسام: قسم أثبتوا الجسمية، وقسم نفوها.

---

(١) وهو في فصول؛ أحسنها ما هو شبيه بالذيل على كتاب ابن عساكر «تبيين كذب المفتري»، **وأقبحها زعمه بأن ابن تيمية رجع عن معتقده بعد صدور المرسوم السلطاني، وخصَّصتُ هذه الفرية بالبحث في (خاتمة) هذا الكتاب**، والله الموعد، ثم طبع الكتاب، والكلام المزبور فيه: (٢/ ٤١٥-٤٢٢).

فالذين أثبتوا الجسمية؛ منهم قوم يقال لهم: غُلاة المجسِّمة، وهم الذين كذبوا على الله، وجوَّزوا عليه المماسة في المكان، وهم: هشام بن الحكم الرافضي، وهشام الجواليقي، وعلي بن منصور، وداود الجواربي، وجمهور الكرَّامية.

ثم اختلف هؤلاء؛ فجوَّز بعضهم الحركة والانتقال والزوال من مكان إلى مكان.

وقال هشام: الحركة فعله، وفعلُه غيرُ مفعولِهِ، وليست حركتُه من مكان إلى مكان.

وأجاز عليه السَّكاكُ[1] الزوالَ من مكان إلى مكان كما أجازها هشام عليه؛ إذ لم يجد بينهما فرقًا.

واختلفت عبارات الكرَّامية، فأطلق أوائلهم لفظ (المماسة) بينه وبين العرش، وزعموا أن الصفيحةَ العليا من العرش مكان له، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقال بعضهم: لا نقول: إنه مماسٌّ له، ولكن نقول: إنه ملاق له بغير واسطة بينهما.

وكل ذلك محال عقلًا، وكفر شرعًا.

أما **محال عقلًا** فلِما تقدَّم أن الجسمية يلزم منها التركيب، والتركيب يلزم منه الحدوث، والحدوث على الله - تعالى - محال.

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن الخليل السَّكاك، من رجال الرافضة ومؤلِّفي كتبهم، وكان متكلِّمًا من أصحاب هشام بن الحكم، وخالفه في أشياء إلا في أصل الإمامة، وله من الكتب: كتاب «المعرفة» و«الاستطاعة» و«الإمامة» وكتاب على من أبى وجوب الإمامة بالنص، انظر: «الفهرست» (٢٢٥)، «مقالات الإسلاميين» (١/ ٦٣، ٢١٣).

وأما **كفر شرعًا**[١]؛ فلأنه قد تقرر أن الله - تعالى - ليس بجسم، وقد ثبت بالدليل العقلي استحالة الجسمية عليه، والذي يعبد جسمًا على عرش كبير، ويجعل جسمه كقدر أبي قُبيس أو سبعة أشبار بشبره - كما حُكي عن هشام الرافضي -، أو كلامًا آخر تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم؛ فقد عبد غير الله، فهو كافر، **فلعن الله من يعتقد هذا الاعتقاد.**

ولم يشاركهم في هذا الاعتقاد إلا بعضُ اليهود لعنهم الله.

والقسم الثاني: ممن أطلقوا الجسمية منعوا التأليف والتركيب، وقالوا: عَنَينا بكونه جسمًا وجوده، وهؤلاء كفروا ككفر النصارى في إطلاق لفظ الجوهر عليه.

قال الإمام أبو سعيد[٢] المتولي في كتاب «غنية المقبول في علم الأصول»[٣]:

فإن قالوا: نحن نريد بقولنا: (جسم) أنه موجود ولا نريد التأليف.

قلنا: هذه التسمية في اللغة ليس كما ذكرتُم وهي منبئة عن المستحيل، فلم أطلقتم ذلك من غير ورود سمع؟[٤] وما الفصل بينكم وبين من يسميه جسدًا، ويريد به الوجود، وإن كان يخالف مقتضى اللغة؟

---

(١) انتبه! ذكر (كفرًا شرعًا) دون أدلَّة نقليَّة؛ فهي - عند مناوئي ابن تيمية - ليس لها في هذا السياق مكان!! وأمر (التجسيم) محسوم بالنفي، وسبب ذلك: أنه طريق لرد إثبات الصفات! وأما ابن تيمية فيقطع عليهم بالرجوع إلى التفصيل، وله في ذلك مناظرة بديعة، تنظر في: «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ٢٣٤ - ٢٣٦، ٣٠٦)، وسبق بيانه، والحمد لله وحده.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: «أبو سعد» كما في مصادر ترجمته، انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ١٣٣)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٨٥).

(٣) هو المطبوع بعنوان: «الغنية في أصول الدين»، والكلام الآتي منه (ص ٨١).

(٤) قَلَبَ حُجته عليه بهذا الدليل نفسه.

قال أبو سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإن قيل: أليس يُسمَّى (نفسًا)؟

قلنا: اتَّبعنا فيه السمع، وهو قوله - سبحانه -: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: ١١٦]، ولم يرِد السمع بالجسم».

وكذلك قال الإمام[1] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا:

وأما القسم الذين نفَوا الجسمية، وقالوا: لا نقول بالمماسة ولا بالملاقاة؛ لأن ذلك لا يكون إلا بواسطة الجسمية، وذلك محال على الله - تعالى -، وإنما نقول بالجهة من غير جسمية ولا مماسة ولا ملاقاة، وبه قال المتأخرون من الحنابلة.

وهو - أيضًا - **باطل** لما تقدَّم في (باب الاستدلال على التأويل من جهة العقل)، وأن القائل بالجهة لا يخلو من أن يجعله شاغلًا لحيِّزٍ أو لا حياز... إلى آخره.

فلزمهم من القول بالجهة القولُ بالشغل، ومن القول بالشغل القدرُ والنهاية أو التركيب، والتركيب من أوصاف الجسمية، وقد تقدم تكفير القائلين بالجسمية، **فنعوذ بالله من هذه الضلالات في المقالات، والإطالات في الجهالات**، ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٦٠﴾ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ١٥٩ - ١٦٣].

[قال][2] الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر الأنصاري القرطبي[3] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ:

---

(١) «الإرشاد الى قواطع الأدلة» (٤٣-٤٤).

(٢) بياض في الأصل.

(٣) هو المعروف بالأندلس بـ (ابن مُغايظ) (المتوفى سنة ٦٣١هـ)، له ترجمة في: «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٥٤)، وله ولد اسمه أحمد، ومن كتبه: «زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري»، منه نسخة في المكتبة المركزية =

«والذي يقتضي بطلان الجهة والمكان مع ما قررناه من كلام شيخنا وغيره من العلماء وجهان:

أحدهما: أن الجهة لو قدِّرت؛ لكان فيها نفي الكمال، وخالق الخلق مستغن بكمال ذاته عما لا يكون به كاملًا.

والثاني: أن الجهة؛ إما أن تكون قديمة أو حادثة، فإن كانت قديمة أدى إلى محالَيْن:

أحدهما: أن يكون مع الباري في الأزل غيره، والقديمان ليس أحدهما بأن يكون محتاجًا للثاني بأولى[1] من الآخر، فافتقرا إلى مخصِّص، ينقل الكلام إليه، وما يفضي إلى المحال محال.

المحال الثاني: أن الجهة والمكان إنما يكونان جسمين، وهذا يؤدي إلى جواز وجود الأجسام أولًا، وفيه القول بقدم العالم، نعوذ بالله من قول يؤدِّي إليه.

وإن كانت الجهة حادثة، فالحادث كيف يحتاج إليه القديم، فإنه قيل كونه كان مستغنيًا، وهو على استغنائه عنه لم يزل، وكذلك لا يزال.

وفيه **محال ثالث** - يجمع التقديرين -:

وهو أن الجهة لو قدِّرت؛ لكانت مخلوقة، ومحال أن يكون خالقُ الكل يفتقر إلى بعض مخلوقاته، فقفوا عند هذا التحقيق، والله يوفقنا وإياكم إلى سواء الطريق»[2].

= بجدة، في مجموع رقم (٢٣٩/ ١٣)، وأودعه ابن السبكي في كتابه «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٤٢٣ - ٤٢٩)، وسيأتي قسم منه في (ص ٩٧٥)، وانظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ١٤١) لكحالة، وله ترجمة في «تاريخ الإسلام» - أيضًا - (١٥/ ٢٣٥) و«الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٢١).

(١) في الأصل: «بأول».

(٢) «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (٢/ ١٤٣).

قلت: هذا كله تقدَّم بالمعنى في باب الاستدلال بالعقل، وإنما أثبتُّه هنا تبركًا بكلام هذا الإمام حين حضرني.

وأما قولهم في الظواهر الواردة في الكتاب والسنة النبوية؛ **هاهنا جاءهم السوداء[1] المستحكمة، والجنون المطبق، والصَّرع الدائم، والماليخونيا[2] الغالبة، والتفنُّن في أنواع الكفر، ولم يبق الجهل لهم تصوُّرًا ولا تدبرًا، نعوذ بالله من الخذلان.**

وانقسموا في ذلك إلى أقسام:

فغلاة المجسِّمة حملوها على ظاهرها في جميع ما ورد من ذكر اليدين والعينين والساق والقدم، وإلى هذا ذهب إبراهيم بن أبي يحيى وداود الجواربي، حيث سُئل عن معبوده؛ فقال: اعفوني من الفرج واللحية. يعني: إنه أثبت له ما سواهما.

ومنهم: قوم يقال لهم (البيانية)[3] من الرافضة، ينسبون إلى بيان بن

---

(١) السوداء: هي أحد الأخلاط الأربعة التي زعم الأقدمون أن الجسم مهيأ عليها، بها قوامه، ومنها صلاحه وفساده؛ وهي: الصفراء، والدم، والبلغم، والسوداء، انظر: «المعجم الوسيط» (١/ ٤٦١).

(٢) الماليخونيا: مرض الكآبة، كذا في: «تكملة المعاجم العربية» (١٠/ ١١)، وفيه (٣/ ٩٦): «التحدث بالوسواس الموحش للنفس الذي يكون في ابتداء الماليخونيا».
وقال الزبيدي في «تاج العروس» (٤/ ٦١ - ٦٢): «القطرب في اصطلاح الأطباء: (نوع من الماليخوليا)، وهو داءٌ معروف، يَنْشأُ من السوداء، وأكثر حُدُوثِه في شهر شباط، يُفسِدُ العقل، ويُقَطِّبُ الوجه، ويُديم الحزن، ويُهيِّمُ بالليل، ويُخَضِّر الوجه، ويُغوِّرُ العينين ويُنحِلِ البَدَن، نقله الصَّاغاني».
وانظر عنها وعن أنواعها: «فقه اللغة» (١٠٢)، «الحاوي في الطب» (١/ ٥٦)، «المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٢٠٦ - ٢٠٧) للمازري.

(٣) انظر عنهم: «الموافقات» للشاطبي (٣/ ٣٣٣) و(٤/ ٢٢٦) و«الاعتصام» (٣/ ١٩٠) وتعليقي عليهما.

سمعان التميمي، قال: إن معبوده على صورة الآدمي، وأنه يهلك كلُّه إلا وجهه، جمودًا على ظاهر ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

ومنهم: (المغيرية)(١)، وهم - أيضًا - من الروافض ينسبون إلى المغيرة بن اسميع(٢) العجلي، يقولون - أيضًا - بذلك، ويزيدون القلب لمعبودهم، وأنه ينبع منه الحكمة، وأن حروف أبجاد على عدد أعضائه.

وهؤلاء كلهم كفرة، لعنهم الله ولعن الله من يقول بقولهم، اللهم إني أتقرَّب إليك بذلك، فتقبَّل مني إنك أنت السميع العليم.

والقسم الأول من الظاهرية قالوا: إن جميع ما ورد في الكتاب العزيز والسنَّة النبوية من الظواهر من اليدين والرِّجل والقدم والعين والنفس كلها صفات ثابتة له من غير جسمية، وهؤلاء انقسموا قسمين:

فقسم لم يسوقها مساق الأبعاض، ولم ينزلوها منزلة التشبيه، وهؤلاء متأخرو الأثرية، والى هذا ذهب جماعة من المحدِّثين، والفرق بينه وبين مذهب أوائل السلف: أن السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أمرُّوه من غير حكم عليه، لا بكونه صفة ولا بكونه مؤوَّلًا؛ بل يجعلونه من قبيل الغيب الذي يؤمنون به، ويكلون علمه إلى الله عَزَّوَجَلَّ(٣).

والقسم الثاني: نزَّلوا هذه الصفات منزلة الأعضاء، وأجروها مُجرى التشبيه بالتركيب لآدمي، وصنفوا فيه كتبًا في الصفات.

وإلى هذا ذهب جماعة من متأخري الحنابلة؛ كأبي يعلى، وأبي الهيثم،

---

(١) انظر عنهم: «الاعتصام» للشاطبي (٣/ ١٩٠- بتحقيقي).

(٢) غير واضحة في الأصل، وفي المصادر: «سميع»، والألف والسين ظاهرتان في الأصل!

(٣) أي: تفويضًا، وليس هذا ما كان عليه السلف الصالح.
إلا إن قصد بـ (يكلون علمه): علم الكيفية.

وبوَّب أبو يعلى؛ فقال: (باب اليدين)، (باب العينين)، (باب كذا)، (باب كذا)، إلى أن قال: (باب الفرْج)؛ فقال: «لم يرد فيه شيء».

قال بعض أكابر العلماء: سلح أبو يعلى على الحنابلة سلحةً لا تغسلها دجلة.

وهؤلاء - أيضًا - وقعوا في تيه التشبيه، وفروا من نار إلى نيران،...» إلى آخر كلامه.

فهذا كلام ابن المعلِّم بتمامه على الجسمية، أحببتُ إيراده على طوله، وتقدَّم هو فيه خطوة - بل خطوات - على من أثبت ما أثبته الله لنفسه، وآمن بها، ولم يذكر لها كيفية، وفوضها إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

وهذه المعركة ما زالت مستمرة، ما دامت الأصول الكلامية هي الحاكمة للأدلة النقلية، ومهيمنة عليها، وفَهمُ النقل على ظاهره متعذر عندهم بلوازم عقلية!

ولست بصدد ما في هذا الكلام من تقويم، وخصوصًا تلك الفرية التي شاعت عن أبي يعلى من غير مستند[1]، وهذا هو كتابه «إبطال التأويلات»، وهو مطبوع، وليس فيه ما ذكره ابن المعلِّم.

والمراد أن الكلام على الجسمية قديم، كان قبل ابن تيمية، وقبل أن يُخلق، ولما بحثه؛ وجد مذاهب وأقوالًا فيه لا تخرج عما ساقه ابن المعلِّم، إلا أنه حاكم هذه الأقوال بالأدلة النقلية، وحكم ببدعية هذا الإطلاق، وبما يستحق من كفر أو ضلال، أو معنًى صحيح لفظه، ولكن لا يقال (جسم) لأنه مبتدع من القول، والواجب الوقوف على ما

---

(١) سبق معالجة ذلك بتفصيل، وأنها من أكاذيب السفهاء، انظر - لزامًا -: (ص ٨٥).

سمى الله - تعالى - به نفسه، وما سماه به أنبياؤه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وفصَّل ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٤٧ - ٥٧٩) في أقوال هؤلاء المشبِّهة، ونقل مذاهبهم على اختلافها، وسمَّاهم، وفصَّل في أقاويلهم الباطلة، ثم قال بعد كلام؛ مقررًا إثبات الاستواء والصفات الخبرية على لسان أبي الحسن الأشعري؛ فقال:

«فقد ذكر الأشعري: أن القول بأن الله - تعالى - فوق العرش، وثبوت الصفات الخبرية هو قول أهل السنة وأصحاب الحديث، وذكر أن ذلك قول ابن كلاب وأصحابه وقوله، وذكر التنازع في نفي هذه الصفات وإثباتها بين فرق الأمة: فنفيُ الجسم وهذه الصفات هو قول المعتزلة والخوارج، وطائفة من المرجئة، ومتأخري الشيعة، وإثبات الجسم وهذه الصفات قول جمهور الإمامية المتقدمين وطائفة من المرجئة وغيرهم، وهو مع هذا لم يذكر تفصيل أقوال أئمة الإسلام وسلف الأمة وعلماء الحديث، **وإنما ذكر قولًا مجملًا**، ولهم في هذا الباب من الأقوال المفصَّلة، وعندهم في ذلك من النصوص الثابتة عن رسول الله ﷺ وأصحابه ما هو معروف عند أهله.

وقد ذكر الأشعري (عشرة أصناف) فقال: «واختلف المسلمون عشرة أصناف: الشيع والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والجهمية، والضرارية، والحسينية - وهم النجارية -، والبكرية، والعامة وأصحاب الحديث، والكلابية أصحاب عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان»[1].

ومعلوم أن **أئمة الأمة ليسوا في شيء من هذه الطوائف إلا في أهل الحديث والعامة**، وهؤلاء مع جمهور الشيع والمرجئة والكلابية

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٦٥).

والأشعرية من أهل الإثبات؛ لأن الله - تعالى - فوق العرش والصفات الخبرية، وإن كان فيهم من يثبت الجسم وفيهم من لا ينفيه ولا يثبته، وأما نفي ذلك مطلقًا فإنما ذكره عن المعتزلة والخوارج، وأما الضرارية والبكرية والنجارية فتوافقهم في بعض ذلك وتوافق أهل الإثبات في بعض ذلك، وهذه المقالة التي نسبها هو إلى المعتزلة هي المشهورة في كلام الأئمة وعلماء الحديث بـ (مقالة الجهمية)؛ فإن الأئمة نسبوها إلى من أحدث هذه المقالات وابتدعها ودعا الناس إليها، والمعتزلة إنما أخذوها عنه، كما ذكر ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه أخذ ذلك عن الجهم قوم من أصحاب عمرو بن عبيد، وأصحاب عمرو بن عبيد هم المعتزلة، فإنه أول المعتزلة هو وواصل بن عطاء، وإنما كان شعار المعتزلة أولًا هو: المنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، وبه اعتزلوا الجماعة، ثم دخلوا بعد ذلك في إنكار القدر، **وأما إنكار الصفات فإنما ظهر بعد ذلك، وكذلك حكاية ذلك عن الخوارج** إنما يكون عن متأخرة الخوارج الموجودين بعد حدوث هذه المقالات التي صنفها المعتزلة والشيعة، كما قد ذكر هو ذلك، أما قدماء الخوارج الذي كانوا على عهد الصحابة والتابعين فماتوا قبل حدوث هذه الأقوال المضافة إلى المعتزلة والجهمية، وذلك أن مقالات هؤلاء ونحوهم إنما نقلها من كتب المقالات التي صنفها المعتزلة والشيعة كما قد ذكر هو ذلك، لم يقف هو على شيء من كلام الخوارج والمعتزلة، يستكثر بالخوارج لموافقتهم لهم في إنفاذ الوعيد ونفي الإيمان والخروج على الأئمة والأمة، **ولكن الأشعري كان بمقالات المعتزلة أعلم منه بغيرها؛ لقراءته عليهم أولًا، وعِلمه بمصنفاتهم، وكثيرًا ما يحكي قول الجبائي**

عنه مشافهة»[١].

ومراده: أن النبز بالجسمية وعدمه لم يمنع طائفة كبيرة من أهل الحديث وجماهير الكلامية من القول بصفات الله - تعالى - وعلوه على خلقه، وهو بعد ذلك لا يبالي البتَّة بهذا النبز؛ فهو ليس حريصًا عليه لذاته، وإنما هو يرد على من تمسك به لتعطيل الصفات، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

◉ نصيب الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي من التجسيم

اتُّهم ابن ناصر الدين الدمشقي بأنه مجسِّم، ووقع التصريح الفظيع بوصفه بذلك في كتاب العلاء البخاري للملك برسباي[٢]؛ في محاولة للإطاحة به، والانتقام منه.

والعجب الذي لا ينتهي التعجُّب منه! أنكَ عندما تفتش كتب ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي؛ فإنك لا تجد له حرفًا واحدًا عن التجسيم والمجسمة، وأنه أهمل هذه المباحث بالكلية، وهي ليست من اهتماماته، وليس له فيها مشاركة ولو بحرف واحد، لا إثباتًا ولا نفيًا، وانصرف إلى التصنيف فيما تخصص فيه - وهو علم الحديث -، وأحسن وأجاد في التقميش والتفتيش، والجمع والتحرير، وأصبحت مصنفاته العمدة في بابها، ويتسابق إليها طلبة علم الحديث ويفرحون بها، ولا إخال العلاء البخاري[٣] اتَّكأ على شيء في رميه له بالتجسيم

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٥٨١ - ٥٨٥).

(٢) انظره في: كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ١٩٥).

(٣) انظر بيان صورته: عند جمع من الأشاعرة، ولا سيما من العلماء المعتبرين، من الحفَّاظ والفقهاء، وعلى رأسهم شيخ الحديث في زمانه: الحافظ ابن حجر العسقلاني، وشيخ الفقهاء في أوانه: علم الدين صالح ابن شيخ =

سوى أنه اعتمد على تأليف ابن ناصر الدين الدمشقي لـ «الرد الوافر»، ويلزم منه عنده أنه يوافقه على معتقده[١]، وأن ما ينال ابنَ تيمية يلحق ابن ناصر الدين الدمشقي بالتبع أو اللازم!

وما أكثر اللوازم الباطلة عند خصوم ابن تيمية وما أشدَّها! وما أخطر الأمور المترتبة عليها! **ولا سيما تلك الشِّنشنة المهدَّفة اليوم في تقرير تضليله وتضليل أتباعه لتكون جسرًا للقول بتكفيرهم، والعياذ بالله - تعالى -.**

◉ متى يُحكم بالكفر أو التضليل؟

قام عند ابن تيمية وأتباعه أن هشام بن الحكم هو أول من أطلق على الله (جسمًا)، وأن الجعد بن درهم هو أول من نفاه[٢].

فالواجب على مُضلِّليه أو مُكفِّريه إثبات أن السلف نفوه؛ **فحينئذ نسجِّل مخالفةً عليه!**

قام عند ابن تيمية: «أن الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبَّر معناه، ويَعقِل، ويعرف برهانه ودليله: إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتُجعَل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهةً مجملةً؛ فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا: فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول؛ قُبِل، وإن أرادوا بها ما يخالفه؛ رُدَّ.

= الإسلام سراج الدين البلقيني، وغيرهم كثير، وفصَّلتُ فيه مع نماذج من خطوط بعضهم؛ في كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي».

(١) مع أن ابن ناصر الدين الدمشقي أشعري، ووقع التأويل في كتبه.

(٢) انظر: «الفرقان بين الحق والباطل» (٤٨٩).

وهذا مِثْلُ: لفظِ المُرَكَّبِ، والجِسْمِ،... فإن هذه الألفاظ لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل الاصطلاح؛ بل ولا في اللغة - أيضًا -؛ بل هم يختصون بالتعبير بها على معانٍ لم يعبِّر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسِّر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبطِل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية.

وإذا وقع الاستفسار والتفصيل؛ تبيَّن الحق من الباطل، وعُرف وجه الكلام على أدلتهم؛ فإنها ملفَّقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنًى، وفي المقدمة الأخرى بمعنًى آخر، **فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل**»[١].

فالواجب إثبات أن المقدار الذي يوافق ابن تيمية وأتباعه على معناه من (الجسم) - **الذي أطلقه غيره لا هو** - مناقض لما جاء في الكتاب والسنة، **وحينئذ نسجل مخالفة عليه بمقدارها من الابتداع أو التكفير**.

◉ جولة في كتب غير التيميين من المنصفين

على الرغم من نبز بعض العلماء ابن تيمية بالتجسيم (الذي لم يكفِّر)؛ إلا أنَّ جماعات منهم برَّؤوا ساحته، وانتبهوا إلى مآخذه، ولست هنا من المعنيين بمدح الحنابلة له، ولا ممن انصبغوا بصبغة أهل الحديث وشيدوا أركانه - بيَّضَ الله وجوههم وحيَّاهم وبيَّاهم -، وإنما سأذكر مدائح ومآثر ومناقب تخصُّ تبرئته من التجسيم، ممن هم صوفية أو مشاربهم العقدية تخالف معتقد ابن تيمية، وهم من المتأخرين[٢]؛ مثل:

---

(١) «الفرقان بين الحق والباطل» (٤٨٩).

(٢) أما السابقون؛ فقد جمعهم ابن ناصر الدين في «الرد الوافر»، واستدرك =

◉ علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ)

قال في رسالته «مرتبة الوجود ومنزلة الشهود»[1]:

«وأمَّا ما وردَ من الآياتِ المُتشابهة والأحاديث المُشكلات؛ حيث جاء فيهما ذِكرُ الوجهِ واليدِ والعينِ والقدمِ وأمثالها من الصِّفات؛ ففيه

= عليه العلامة يوسف بن حسن بن عبد الهادي في كتابه «الصارم المغني في الرد على الحصني»، ونقل أسماء من أوردهم ابن ناصر الدين، وزاد عليهم، وأورد كلامه: العلامة طاهر الجزائري في «تذكرته» (١/ ٥٥٣ - ٥٦٠)، ولم أظفر بنسخة منه، والأيام حبالى! وزاد عليهم قليلًا، وزدتُ عليهم في كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٣٧٠ - ٣٩٢) فأوصلتُهم إلى (١٩٠) نفسًا، ثم زدتُ (٣٩٣ - ٣٩٦) تسعة آخرين، فبلغ عددهم (١٩٩) نفسًا، وهناك آخرون؛ مثل: أبي زرعة العراقي، فله في «الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكيَّة» (٩٢ - ١٠٠) كلام عن ابن تيمية، ومما قال فيه: «إمام واسع العلم، كثير الفضائل والمحاسن، زاهد في الدنيا راغب في الآخرة، على طريقة السلف الصالح»، وذكر مخالفته وعذر العلماء له.

ولو رام باحث بتتبع من مدح ابن تيمية بعد ذلك، فنظر في تراجم القرن التاسع فما بعد إلى هذه الأيام؛ لعثر على عدد كبير من العلماء والأماثل والأفاضل ورؤوس الإصلاح، حتى من غير المسلمين من أهل الإنصاف، والله ولي التوفيق.

وانظر: (ابن تيمية) في «التذكرة التيمورية» (٨٥ - ٨٦) لتقف على شيء من ذلك.

(فائدة): هكذا نقلها العلَّامة طاهر الجزائري: «الصارم المغني» بالغين المعجمة، وصوابها: بالفاء، وهو على وزن «الصارم المنكي»، فالذي يناسب موضوعه: (الفناء) لا (الغنى)، وهو كذلك بالفاء على الجادة في: «النعت الأكمل» (٧١)، و«مختصر طبقات الحنابلة» (٨٥)، وغيرهما.

(١) طُبعت في (المجلد السادس) من «مجموعة رسائل العلامة الملا علي القاري» (ص ٢٠٣ - ٢٠٤).

ثلاثةُ مذاهبَ بعد الإجماع على التنزيه من التشبيه:

أحدها: تفويضُ علمِها إلى عالِمها؛ وعليه جُمهورُ السَّلف وكثيرٌ من الخلف، ويُؤيِّده قوله - تعالى -: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧].

وثانيها: تأويلها؛ وإليه مالَ أكثرُ الخلَفِ وبعضُ السَّلف.

وثالثها: أن لا تأويل ولا توقُّف؛ بل المذكُوراتُ كلُّها صفاتٌ زائدةٌ على الذات[١]، لا يُعلمُ معناها من جميع الجهات، **وهُو مُختارُ إمامنا الأعظم وأحمدَ ابن حنبل وأتباعه؛ كـ (ابن تيمية)**، وهو قولُ ابنِ خُزيمة وغيرهم من أكابر الأمَّة من المُحدِّثين، ونُسبَ إلى عامةِ السلفِ.

وقد وافقهم إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري في بعض الصفات لا في جميع المتشابهات، فإن له في الاستواء قولين؛ **أحدهما**: التأويل بالاستيلاء، وكذا في الوجهِ؛ حيثُ قال في أحد الوُجُوه: إن المُراد بالوجه الوُجُود، وكذا في العين والقَدَم واليمين والجَنْب، حيث قال مرَّةً: إنها كلَّها صفةٌ زائدةٌ، وأُخرى اختار تأويلها، وأما اليدُ، فليس لهُ فيها إلا القول بأنها من الصِّفات الزائدة على الذات، ووافقهُ الباقلانيُّ.

ثم اعلم؛ أنَّ حاصل كلامِ المؤوِّلِ في دفع هذا الاعتراض: أنَّ الحقَّ - سُبحانهُ - لمَّا كان عينَ الأشياء من وجهٍ وغيرها من وجهٍ، فلا بُدَّ من الجمع بين التنزيه والتشبيه؛ بأن يعتقد التنزيه للذات، من حيث الهوية، والتشبيه من حيث العينية، المعبَّر عنها بالمعية في قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤]».

فابن تيمية مسبوق بمذهبه، وهو الذي كان يصرح به بأنه على

---

(١) انظر بهذا الخصوص: (ص٣٤٧، ٣٥٧، ٦٣٨).

مذاهب الأئمة الأربعة، وهم أخذوه عن السلف الصالح.

والأصرح منه ردُّه على ابن حجر الهيتمي[1] في «أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل» (١٧٢ - ١٧٣) لما نقل عن ابن تيمية وابن القيم أن النبي ﷺ أرخى جزءًا من عمامته على موضع كتفه الذي رأى فيه ربه واضعًا يده عليه، قال ابن حجر الهيتمي:

«في هذا من قبيح رأيهما وضلالهما؛ إذ هو مبني على ما ذهبا إليه، وأطالا في الاستدلال له، والحطِّ على أهل السنَّة في نفيهم له، **وهو إثبات الجهة والجسمية له**، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا، ولهما في هذا المقام من القبائح، وسوء الاعتقاد؛ ما تصمُّ عنه الآذان، فيقضى عليه بالزُّور والكذِب والضلال والبهتان، قبَّحَهما الله وقبَّح من قال بقولهما، والإمام أحمد وأجلَّاء مذهبه مبرَّؤون من هذه الوصمة القبيحة، كيف وهو كفر عند الأكثرين».

فقال علي القاري في «جمع الوسائل في شرح الشمائل» (١/ ١٦٨) ورسالته «المقالة العذبة في العمامة والعذبة»[2] (٢٤٤ - ٢٤٦) متعقِّبًا ابن حجر الهيتمي:

«أقول: صانهما - أي: ابن تيمية وابن القيم - من هذه السمة الشنيعة، والنسبة الفظيعة، ومن طالع «شرح منازل السائرين» تبين له أنهما كانا **من أكابر أهل السنة والجماعة، ومن أولياء هذه الأمة**»[3].

---

(١) انظر - لزامًا -: ما كتبناه عنه في كتابنا «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ١٠٠، ٣٢٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧).

(٢) مطبوعة في (المجلد الرابع) من «مجموع رسائل العلامة الملا علي القاري».

(٣) نقله العلامة أبو بكر بن محمد بن خوقير المكي في: مقدمة نشرته لـ «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ص ٦)، وأبو بكر بن محمد الملَّا الأحسائي =

ثم قال على إثره في تبرئة أهل الحديث (١/ ١٦٨ - ١٦٩):

«وإنه بريء مما رماه به أعداؤه الجهمية من التشبيه والتمثيل على عادتهم في رمي أهل الحديث والسنة بذلك؛ كرمي الرافضة لهم بأنهم نواصب، والناصبة بأنهم روافض، والمعتزلة بأنهم نوائب حشوية، وذلك ميراث من أعداء رسول ﷺ في رميه ورمي أصحابه بأنهم صُباة قد ابتدعوا دينًا محدثًا، وهذا ميراث لأهل الحديث والسنة من نبيهم بتلقيب أهل الباطل لهم بالألقاب المذمومة، وقدَّس الله روح الشافعي حيث يقول - وقد نسب إلى الرفض -:

إن كان رفضًا حبُّ آل محمد ... فليشهد الثقلان أني رافضي

ورضي الله عن شيخنا أبي عبد الله[1] ابن تيمية حيث يقول:

إن كان نصبًا حب صحب محمد ... فليشهد الثقلان أني ناصبي

وعفا الله عن الثالث حيث يقول:

فإن كان تجسيمًا ثبوت صفاته ... وتنزيهها عن كل تأويل مُفْتَرِ

فإني بحمد الله ربي مُجسِّم ... هَلُموا شهودًا واملؤوا كلَّ محضر[2]

ثم ذكر في «الشرح» المذكور ما يدل على براءته من التشنيع المسطور؛ وهو أن **حفظ حرمة نصوص الأسماء والصفات بإجراء أخبارها على ظواهرها؛ وهو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى أفهام العامة، ولا نعني بالعامة: الجهَّال؛ بل عامة الأمة**، كما قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد سئل عن قوله - تعالى -: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كيف

= في كتابه: «مسلك الثقات في نصوص الصفات» (٨٨ - ٨٩).

(١) كنيته: (أبو العباس)، وهو كذلك في «مدارج السالكين» (٢/ ٨٧).

(٢) «مدارج السالكين» (٢/ ٨٧).

استوى؟ فأطرق مالك حتى علاه الرُّحَضاء، ثم قال: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وفرق بين المعنى المعلوم من هذه اللفظة وبين الكيف الذي لا يعقله البشر، وهذا الجواب من مالك رَحِمَهُ اللَّهُ شافٍ عام في جميع مسائل الصفات من السمع والبصر والعلم والحياة والقدرة والإرادة والنزول والغضب والرحمة والضحك؛ **فمعانيها كلُّها معلومة، وأما كيفياتها فغير معقولة؛ إذ تعقُّل الكيف فرع العلم بكيفية الذات وكُنهها، فإذا كان ذلك غير معلوم؛ فكيف تَعقِل لهم كيفية الصفات؟!** والعصمة النافعة من هذا الباب أن يصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل يثبت له الأسماء والصفات وينفي عنه مشابهة المخلوقات، فيكون إثباتك منزَّهًا عن التشبيه، ونفيك منزَّهًا عن التعطيل، فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطِّل، ومن شبَّهه باستواء المخلوق على المخلوق فهو ممثِّل، ومن قال: هو استواء ليس كمثله شيء فهو الموحِّد المنزِّه. انتهى كلامه، **وتبين مرامه، وظهر أن معتقَده موافق لأهل الحق من السلف وجمهور الخلف، فالطعن الشنيع والتقبيح الفظيع غير موجَّه عليه ولا متوجِّه إليه؛ فإن كلامه بعينه مطابق لما قاله الإمام الأعظم والمجتهد الأقدم في «فقه الأكبر»**[1] **ما نصُّه**: «وله - تعالى - يد ووجه ونفس، كما ذكره الله - تعالى - في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس فهو له

---

(١) (ص ٣٠٢)، وكتاب «الفقه الأكبر» فيه من كلام الإمام أبي حنيفة، وفيه مسائل لم تظهر إلا بعد وفاته، وهو - بتمامه - من تأليف أبي المطيع عصام بن يوسف البلخي (ت ٢١٥هـ).
قال الذهبي في «العلو» (١٠١) عن أبي مطيع البلخي: «صاحب كتاب «الفقه الأكبر»»، وهكذا قال اللكنوي في «الفوائد البهيَّة» (٦٨).

صفات بلا كيف، ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف» انتهى.

فإذا انتفى عنه التجسيم؛ فالمعنى البديع الذي ذكره في الحديث الكريم له وجه ظاهر وتوجيه باهر، سواء رأى النبي ﷺ ربَّه في المنام، أو تجلَّى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عليه بالتجلِّي الصُّوري[1] المعروف عند أرباب الحال والمقام؛ وهو أن يكون مذكِّرًا بهيئته، ومفكِّرًا برؤيته، الحاصلة من كمال تخليته وتحليته، والله أعلم بأحوال أنبيائه وأصفيائه الذين ربَّاهم بحسن تربيته، وجلا مرايا قلوبهم بحسن تجليته، حتى شهدوا مقام الحضور والبقاء، وتخلصوا عن صدإ الحظور والفناء، رزقنا الله أشواقهم، وأذاقنا أحوالهم وأخلاقهم، وأماتنا على محبتهم، وحشرنا في زمرتهم».

⦿ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)

وأكد عدم تجسيمهما - أي: ابن تيمية وابن القيم - عبد الرؤوف المناوي؛ فقال في «شرح الشمائل»[2] (ق ١٤٨/ أ):

«وأما كون هذا بخصوصه بناءً على التجسيم؛ فغير مستقيم:

أما **أولًا**: فلأنهما قالا إن الرؤية المذكورة كانت في المنام، كما

---

(١) انظر تحقيقًا بديعًا في إمكانية رؤية النبي ﷺ ربَّه في المنام في: كتابنا «المقدمات الممهدات في الرؤى والمنامات» (١٧٩ - ٢١٦)، وتعليقنا على «تعبير الرؤيا» (٢١١ - ٢٢٢) لابن قتيبة (٢٧٦هـ) - وهو أول كتاب أُلِّف في الإسلام في هذا الباب -؛ فإنهما من (**المهمات**).

(٢) نسخة المكتبة البريطانية (رقم k ١٢٥٢٢٥) أو (٢/ ١٦٨ - ١٦٩ بهامش «جمع الوسائل»).

في رواية الترمذي[١] الأثر، لا في اليقظة، وهذه كتبهما حاضرة.

وأما ثانيًا: فلأنا نؤمن بأن له يدًا لا ك (يد) المخلوقين، فلا مانع من وضعها وضعًا لا يشبه وضع المخلوق؛ بل وضعًا يليق بجلاله.

وعجيب من الشيخ[٢]! كيف حمله التحامل على إنكار هذا،...».

◉ جماعات من متأخري الشافعية والحنفية

نقل العلَّامة أبو بكر بن محمد بن خوقير المكِّي (ت ١٣٤٩هـ) في مقدمة «رفع الملام» (٥):

«إنه ممَّا قد شاعَ وذاعَ، ومَلأَ الأسماعَ والبِقاعَ: حالُ هذا المؤلِّف الإمام شيخ الإسلام، ومن كان لهُ طَوْلُ باعٍ وسَعَةُ اطِّلاعٍ؛ عرف حقيقة الحال، وما كُلُّ ما يُعْلم يقال، **وقد جرت عادةُ الله فيمن أراد أن يجعل له لسان صدقٍ في الآخِرين أن يمتحنه بشيءٍ من كلام الحاسدين**، وكان هذا المؤلفُ شيخُ الإسلام كثيرًا ما يُنشِدُ شِعرًا:

لو لم تكنْ لي في القُلوب مَهابةٌ ... لم يَطْعنِ الأعداء فيَّ ويَقدحوا
كالليث لمَّا هِيبَ خُطَّ لهُ الزُّبى ... وعَوَتْ لهيبتهِ الكِلابُ النُّبَّحُ
يرمونني شزرَ العيون لأنَّني ... غَلَّسْتُ في طَلبِ العُلا وتصبَّحوا

ولو أمكنتِ الفرصةُ [لصنَّفتُ][٣] جُزءًا في فهرستِ أسماء من ترجمهُ، ومن نافحَ عنهُ، ومن مَدَحَهُ، ومن آخِرهم: السُّيوطيُّ والسَّخاويُّ، والعلَّامة الشيخُ مُلَّا علي القَاري الحنفي رَدَّ على شيخه ابن حجر».

ثم قال (ص ٦) في الرد على ابن حجر:

«وكذلك ردَّ عليه العلَّامة الشَّبْرامَلِّسيُّ الشافعيُّ في «حاشيته»

---

(١) في «الجامع» (رقم ٣٢٣٤).
(٢) أي: ابن حجر الهيتمي.
(٣) سقطت من الأصل، والسياق يقتضيها.

على «الفتاوى الحديثية»[١]، وكذلك الشيخُ إبراهيم الكوراني المدني، والشيخ سليمان الكُردي المدني الشافعي.

ولقد أجاد العلَّامة صفي الدين البخاري الحنفيُّ، نزيل نابُلُس، تلميذُ العلَّامة السيد محمد مرتضى الزبيدي، في كتابه «القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي».

ولقد أجاد العلَّامة محمد التافلاتي مُفتي الحنفية بالقدس في تقريظه عليه؛ قال فيه: **والإمام ابن تيمية أجمع على جلالته واتِّساع باعه في العلوم الشرعية وغيرها: الموافق والمخالف، ولا ينكر ذلك إلا غبيٌّ أو جاهلٌ أو حَسودٌ، أو متعصِّبٌ على حجر جموده واقف**، وقد أثنى عليه

(١) لعبد الرحمن الأشموني: «حاشية على الفتاوى الحديثية»، منها نسخة في مركز الملك فيصل، رقم (٢٧٠٨/ ٢/ ف)، وللشَّبْرامَلِّسيِّ: هذا «حاشية على شرح ابن حجر الهيتمي على الشمائل»، منها نسخ، ونظرتُ في نسخة أوقاف القاهرة، رقم (٤٣٩٢ - السيدة زينب)؛ فلم أجد فيها تعقبًا لابن حجر الهيتمي في هذا الموطن.
ولكن وجدتُ في «مسالك الثقات في نصوص الصفات» (٩٢ - ٩٣): «وممن صرَّح ببراءة الشيخ تقي الدين المذكور - أي: ابن تيمية - عمَّا نسب إليه: ذلك المقدَّم العلامة الشَّبْرامَلِّسيُّ الشافعيُّ في «حاشيته على فتاوى العلَّامة الشهاب ابن حجر الحديثية»، **حيث صرَّح فيها بأن عقيدة الشيخ تقي الدين موافقة لعقيدة السَّلف الصالح**»، وقال على إثره:
«ويؤيد ما ذكره الشَّبْرامَلِّسيُّ: قول الشيخ تقي الدين في جوابه لبعض السائلين على ما ذكره عند بعض المترجمين،...» وساق عنه ما سبق قريبًا في كلام علي القَاري.
ثم وجدت للشَّبْرامَلِّسيِّ: «حاشية على المواهب اللدنية للقسطلاني» (٢/ ق٢١٥)، نسخة نور عثمانية بتركيا (رقم ٣٢٧٧)، ونقل كلام ابن تيمية، وقال: «**وليس يلزم منه التجسيم**».

جمهور مُعاصريه، وجمهور من تأخَّر عنه، وكانوا خيرَ ناصريه، وهُم ثقاتٌ صيَارفةٌ حُفَّاظٌ، عريفُهم في النقد دونه عريفُ عُكاظ، **وطَعَنَ فيه بعضُ معاصريه بسبب أمورٍ أشاعها لِحَظِّ نفسه، أو لأجل المُعاصرة التي لا ينجو من سُمِّها إلا من قد كمُل في قُدُسه،** فخلف من بعدهم مُقلِّدُهم في الطعن؛ فتجاوز فيه الحد، ورماه بعظائم موجبةٍ للتعزير أو الحدِّ[(١)].

وقرَّظ عليه - أيضًا - العلَّامة الشيخ عبد الرحمن الشافعي الدِّمشقي الشهيرُ بـ (الكزبري) شيخُ مشايخنا، ولسنا نذكرُ كلامَ مثل: الذَّهبي والبرزالي والمِزيِّ وابن كثير؛ لأنه يكفي تلقيهم عنه مدحًا[(٢)].

ولقد أنصف الشيخُ ابن الوَرديِّ حيثُ قال في كتاب «خبر المبتدأ» عند ذكر رحلته إلى دمشق: «وتركتُ التعصُّب والحَميَّة، وحضرتُ مجالس ابن تيمية؛ فإذا هو بيتُ القصيدة، وأوَّلُ الخريدة، علماءُ زمانه فلكٌ هو قُطْبُه، وجسمٌ هو قلبه، يزيدُ عليهم زيادةَ الشمس على البدر، والبحر على القَطْر، بحثتُ يومًا بين يديه، فأصبتُ المعنى؛ فقبَّلَ بين عَيْنَيَّ، وكَنَّاني، فَقُلت:

إنَّ ابن تيميَّة في كُلِّ العُلومِ أوْحَدُ ... أحْيَيْتَ دِينَ أحمدٍ وشَرْعَهُ يا أحمدُ»

وقد ترجم له في «تاريخه»، ورثاه بالقصيدة الطائيَّة التي جرت مَجرى المثَل.

قال العلامة ابن شاكر في «فوات الوفيات»[(٣)] ما نصُّه: قرأتُ

---

(١) انظر: «القول الجلي» (١٤٢)، «غاية الأماني» (٢/ ١٧٥).

(٢) انظر: «القول الجلي» (١٤٧).

(٣) لم أجده في مطبوعه؛ لا في ترجمة (ابن الزملكاني) ولا في (ترجمة ابن تيمية)، ونقله محمد بن أحمد بن عبد الهادي في «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٢٨٥)، وذكر أنه كتبه تقريظًا لـ «رفع الملام»، بينما ذكر ابن رجب في =

بخطِّ الشيخ كمال الدين أيضًا - يعني: ابنَ الزملكاني - على كتاب «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»[١] لشيخنا، تأليف الإمام العالم العلَّامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابدِ القدوةِ، إمام الأئمة، قدوة الأمَّة، علَّامة العلماء، وارثِ الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحدِ عُلماء الدين، بركة الإسلام، حُجَّة الأعلام، برهان المتكلمين، قامع المبتدعين، مُحْيي السُّنَّة، ومن عظمت به لله علينا المِنَّة، وقامت به على أعدائه الحُجَّة، واستبانت ببركته وهديهِ المَحَجَّة، تقي الدين أبي العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، أعلى الله مناره، وشيَّد به من الدين أركانه:

ماذا يقول الواصِفُون لَهُ وصفاتُهُ جَلَّتْ عن الحَصْرِ
هو حُجَّةٌ لله قاهِرةٌ هو بيننا أعجوبة الدَّهرِ
هو آيةٌ للخَلْقِ ظاهِرَةٌ أنوارُها أرْبَتْ على الفَجْرِ

وقد أشار إلى ذلك - أيضًا - العلامة الحافظُ محمود العَيْنِيُّ في تقريظه على «الرَّدِّ الوافِر»[٢]، وقال فيه - أيضًا - كما رأيته وذكره في «القول الجلي»[٣] ما نَصُّهُ - بعد كلام بليغ -: «وقد سارت تصانيفه

= «ذيل طبقات الحنابلة» (٤/ ٥٠٢) أن ابن الزملكاني كتبه بخطِّه على «إبطال التحليل» مدحًا لابن تيمية.
و«إبطال التحليل» هو: «إقامة الدليل على بطلان التحليل»؛ منه نسخة بخط ابن القيم في مكتبة أوقاف بغداد، وكلها حواشٍ كثيرة بخط ابن تيمية نفسه، بعنوان: «بيان الدليل»، وهو مطبوع أكثر من مرة.

(١) هو من أواخر تآليف ابن تيمية، انظر كلام المحقق له: (ص ١٨ - تحقيق عبد الرحمن بن أحمد الجميزي)، ولا يبعد أن يكون ابن الزملكاني رجع إلى مدح ابن تيمية بعد محنته في مصر؛ فقد مال عليه ابن الزملكاني بسبب بيبرس الجاشنكير، وهذا لا يتعارض مع رده عليه بسبب الزيارة أو الطلاق.

(٢) (ص ٩٦). (٣) (ص ١٢).

إلى الآفاق، وليس فيها شيءٌ ممَّا يدُلُّ على الزيغ والشِّقاق، ولم يكن بحثهُ فيما صدر عنه في مسألتي الزيارة والطلاقِ إلا عن اجتهادٍ سائغٍ بالاتفاق، والمجتهدُ في الحالين مأجور ومُثاب، وليس فيه شيء مما يُذمُ أو يُعاب. انتهى»»، ثم ذكر غيرهم.

ثم قال أبو بكر بن محمد بن خوقير (ص ٨ - ٩):

«وليُعلم أن الحنابلة كُلَّهم متفقون على محبة هذا الشيخ، وله مُعَظِّمون، وهم لله بذاكَ يَدينون، المتقدمون منهم والمُتأخِّرون، وإذا أطلقوا (شيخ الإسلام) فإياه يعنون، وبنقل اختياراته يعتنون، حتى قال صاحب «الإقناع»[1] في خطبتِه ما نصُّه: «ومرادي بـ (الشيخ): شيخ الإسلام، بحر العلوم، أحمد ابن تيمية». اهـ

وهذا آخر الأصحاب الشيخ محمدُ بنُ حميد الشرقي[2]، مُفتي الحنابلة بمكة المشرَّفة، غفر الله لنا ولهُ، ولا زالت الرحمةُ عليهِ نازلة، قد كتب شيئًا كثيرًا بخطِّه في مناقب هذا الشيخ الإمام، ورسم بأن يجعله مُؤلَّفًا جامعًا مانعًا في ذلك المرام، فلقد تيتَّمَتْ الحنابلة بموته، وفُقئت عينُ الأدبِ بفوته.

وقد ألَّف الحنابلةُ في ذلك قديمًا وحديثًا؛ فمنهم: تلميذُ المؤلِّف شيخُ الإسلام الحافظُ ابنُ عبد الهادي صاحب «المحرر»، له «العقودُ الدرية» في نحو خمسةَ عشرَ كرَّاسًا، والشيخُ مرعي صاحبُ «الغاية» و«الدليل»، له «الكواكب السَّنية»[3].

---

(١) (١/ ٣).

(٢) له ترجمة في: «فهرس الفهارس» (١/ ٣٩٢)، «معجم المؤلفين» (٩/ ٢٧٤).

(٣) له كتابان؛ **أحدهما**: «الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية»، **والآخر**: «الشهادة الزكيَّة في ثناء الأئمة على ابن تيمية»، وهما مطبوعان.

ثم لا يخفى أن جميع الحنابلة على العموم يعتقدون أن شيخ الإسلام غيرُ معصوم.

ولقد أجاد صاحب «جلاء العينين»، غير أنه لم يطلع على مآخذ شيخ الإسلام في كثير من المواضع؛ لأن كتبه عزيزةُ الوجود في غالبِ بلاد الإسلام، وقد وقعَ تحريفٌ كثيرٌ سيَّما بالزيادة في طبع «جلاء العينين»، كما يُعلَمُ من مراجعة النسخةِ التي في قبة كتب خانه بمكة المشرَّفة؛ فإن عليها خط المصنف الكامل، وخط بعض الأفاضل، وكما أخبرني بذلك من أخبره المصنف شفاهًا» انتهى كلامه.

◎ العلَّامة المفسِّر السيد أبو الثناء شهاب الدين محمود أفندي الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)

قال في رحلته «نزهة الألباب وغرائب الاغتراب في الذهاب والإقامة والإياب» (ق ١٧٨/ أ)[١] جوابًا على سؤال شيخ الإسلام عن أمر المتشابه؛ قال:

«ثم انجرَّ الكلام إلى ابن تيمية؛ فقال: **إنه قائل بالجسميَّة! فقلت: حاشاه! ومذهبه في المجسِّم إنه مطلقًا غير مسلم.**

فقال: إنه يقول العرش قديم نوعًا!

فقلتُ: لم نجد لنسبته إليه غير الدواني[٢] نقلًا يليق أن يُمنح سمعًا.

فقال: له مخالفة للأئمة الأربعة في بعض المسائل الفقهية!

---

(١) نسخة كوتبهن، رقم (٣٥٦٥).

(٢) في «شرح العقيدة العضدية» (ص ٨١)، وقال: «وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية»، وطعن الكوراني في حاشيته المسمَّاة: «مجلى المعاني على شرح عقائد الدواني» في هذه النسبة، فقال: «لم أقف على هذا التصنيف لابن تيمية»، انظر: «جلاء العينين» (٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠).

فقلتُ: شُبهته في تلك المخالفة بحسب الظاهر قوية، وله في بعض ذلك سلف، كما يعرفه من تتبع المذاهب ووقف، وقد مدحه غير واحد من العلماء الأعلام، وقد سمعتُ من شيخي أنَّه رأى كتابًا[1] في ترجمة من لقبه بـ (شيخ الإسلام).

فقال: قد ذمَّه العلامة السبكي!

فقلتُ: كم من جليل غدا من ذم عصريِّيه يبكي! فآهٍ من أكثر المعاصرين؛ فهم بأيدي ظلمهم لخبات القلوب عاصرين»، ثم ذكر ما قاله العلماء في المتشابه، فإذا أردته فارجع إليه.

ونقله عنه ولده خير الدين نعمان في «جلاء العينين بمحاكمة الأحمدين» (ابن تيمية وابن حجر الهيتمي) (ص ٣٥)، واستوفى فيه الرد على ابن حجر، وساق جماعات ممن مدح ابن تيمية، فأكتفي بالإحالة عليه؛ فالكلام طويل، وله ذيول.

◉ إبراهيم الكوراني الكردي الصوفي (ت ١١٠١هـ)

«نزيل المدينة، وهو فقيه شافعي وصوفي من أتباع ابن عربي، إذ ذكر في «ثبته»[2] أعمالًا لابن تيمية وابن قيم مع جملةٍ من الكتب التي كانت تُدرَّس، وقد فسَّر لنا الفقيه المغربي عبد الله العياشي (١٦٨٠م)، والذي تتلمذ على الكوراني في المدينة، سبب هذا الذكر المفاجئ لمؤلفات ابن تيمية في «ثبت شيخه»، إذ إنه وفي أثناء سرد مؤلفات

---

(١) يريد: «الرد الوافر» للعلامة ابن ناصر الدين الدمشقي، وحققه العلامة الشيخ زهير الشاويش رحمه الله تعالى، ولنا دراسة عن الكتاب ومخطوطاته وملابسات تأليفه في كتابنا: «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي»، وهو منشور.

(٢) «الأمم لإيقاظ الهمم» (ص ١٠٠)، طبعة حيدر آباد الدكن - دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.

الكوراني؛ ذكر مؤلَّفًا له ألَّفه بسبب سؤال وُجِّه إليه حول كلام الله، ووصفه على النحو التالي:

«ومبنى هذا التأليف أولًا على تحقيق النزاع الذي بين الأشعرية والحنابلة في الكلام، وذهاب الحنابلة فيه إلى القول بالحرف والصوت، ولم يبالوا بما أدَّاهم إليه ذلك من جحد الضرورة المشاهدة في حدوثها وانقضائها، وقد كثرت القالة في ذلك بين متأخري الشافعية والحنابلة، **حتى أدَّى ذلك إلى تضليل كلٍّ من الفريقين صاحبَه**، وبسبب هذه المسألة وغيرها من المسائل التي تمسَّك فيها الحنابلة بظواهر الكتاب والسنة، كالاستواء والنزول والقَدَم والوجه والعينين وغير ذلك من أحاديث الصفات؛ حَكم بتضليل **شيخ الإسلام ابن تيمية**، وأتباعه كابن القيم، معاصروه من الشافعية كالسبكيين وغيرهم، **وتحاملوا عليه ونسبوه إلى العظائم، وقد أجاد شيخنا الكوراني** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **بالفحص عن كلٍّ ما نسب إلى الحنابلة، ولم يقلِّد في ذلك أهل مذهبه من الشافعية، لعلمه بما يقع بين المناظرين، وأخذ هو في الفحص عن رسائل الشيخ ابن تيمية وأصحابه، وحينئذ أخذ في تصنيف هذا الكتاب**».

ويواصل العياشي[1] في النقل عن شيخه الكوراني قائلًا:

«قال لي: لما أمعنتُ النظر في رسائل القوم ومصنفاتهم؛ **وجدتهم برآء من كثير مما رموهم به أصحابنا الشافعية من التجسيم والتَّشبيه، وإنما القوم متمسكون بمذاهب كبراء المحدِّثين، كما هو المعروف من حال إمامهم** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من إبقاء الآيات والأحاديث على ظاهرها والإيمان بها كذلك، مفوضين فيما أشكل معناه، وهذا لا يذمُّه أحد من

---

(١) «الرحلة العياشية» (١/ ٣٩٩).

الأشعرية»»[1].

قال أبو عبيدة: طبع كتاب الكوراني، وهو بعنوان: «إفاضة العلام بتحقيق مسألة الكلام»، وفيه (٢٥٣ - ٢٥٦) في (الخاتمة):

«في الكشف على حقيقة حال ابن تيمية وابن القيم - رحمهما الله تعالى - في عقيدتهما، بنقل نصوصهما والجمع بين متفرقات كلامهما، على وجه يظهر منه أنهما قائلين بـ (التجسيم)، ولا بـ (الجهة) على الوجه المستلزم للمحذور وهو التجسيم ولوازمه؛ بل على وجه التنزيه في عين الإثبات.

فأقول وبالله التوفيق: اعلم أولًا أني وقفتُ على رسائل للتقي ابن تيمية؛ وهي:

«الرسالة التدْمرية» المتعلقة بالكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر، ورسالة في رجلين تنازعا في حديث النزول إلى سماء الدنيا كل ليلة، بإثبات ونفي، ورسالة في رجلين اختلفا في الاعتقاد فقال أحدهما: من لا يعتقد أن الله في السماء فهو ضال. وقال الآخر: إن الله - سبحانه - لا ينحصر في مكان. وهما شافعيان.

وعلى كتاب «الروح» وكتاب «شفاء العليل» لتلميذه الشمس ابن القيم.

فبعد النظر الجامع لمتفرِّقات كلامهما؛ ظهر لي أنه ليس في كلامهما إثبات الجهة على الوجه المحذور.

وأما التجسيم؛ ففي كلامهما التصريح بنفيه في غير ما موضع.

وقد نَسَب إليهما القول بالمسألتين: جماعة من أكابر العلماء؛ من معاصرٍ لهما، ومتأخرٍ عنهما، وهؤلاء الأئمة الذين عزَوا إليهما القول

(١) «ابن تيمية وعصره» (٣٤٦ - ٣٤٧).

بالمسألتين - وإن كانوا أجلَّاء - فإن[١] الظن بهم أنهم ما عزَوا إليهما ما عزَوا؛ إلا بعد الاطلاع في كلامهما على ما أوجب في ظنهم ذلك، فإنهم لم يحملهم على ذلك عصبيةٌ، ولا حجَب المعاصرَ منهم لهما معاصرتُه عن القول بالحق؛ بل إنهم قصدوا بذلك الانتصار للحق، والنصرة للدين، وإماطة الأذى عن طريق عقائد المسلمين بمبلغ علمهم.

لكن هذا الظن إنما ينبغي أن يسلك على طريقه من لم يقف على شيء من كلامهما، أو وقف على ذلك، ووافق فهمُه لكلامهم فهمَ المشنِّعين عليهما له.

وأما من اطلع في كلامهما على ما يدل صريحًا على نفي التجسيم، وعلى نفي الجهة على الوجه المحذور؛ **فلا يتأتى له أن يترك العلم واليقين بحسن الظن بأولئك الأئمة؛ بل له أن يشهد بما يعلم من كلامهما**، تاليًا: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ [يوسف: ٨١].

وهو في ذلك عامل بمضمون قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وبمضمون قوله ﷺ: «**من قال في مؤمن ما ليس فيه؛ حبسه الله في ردغة الخبال حتى يأتي بالمخرج**»[٢]، وقوله ﷺ: «**من قَفَا مؤمنًا بما ليس فيه يريد شَيْنَه به؛ حَبَسه الله على جسر جهنم حتى يخرج مما قال**»[٣]،

---

(١) في الأصل: «وأن»!!

(٢) أخرجه أحمد (٥٣٨٥) وأبو داود (٣٥٩٧) والحاكم (٢/ ٢٧) والبيهقي (٦/ ٨٢) و(٨/ ٣٣٢) وفي «الشعب» (٧٦٧٣)، **وإسناده صحيح**.

(٣) أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٦٨٦) وأحمد (١٥٦٤٩) وأبو داود (٤٨٨٣) والطبراني في «الكبير» (٢٠/ رقم ٤٣٣) وأبو نعيم (٨/ ١٨٨) والبيهقي في «الشعب» (٧٦٣١)، وفي إسناده إسماعيل بن =

وقوله ﷺ: **«أيما رجل أشاع على رجل مسلم بكلمة وهو منها بريء؛ كان حقًّا على الله أن يذيبه يوم القيامة في النار حتى يأتي بنفاذ ما قال»**[(١)].

وقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الآية: «لا تَرمِ أحدًا بما ليس لك به علم»[(٢)]، وقول قتادة في الآية: «لا تقُل: (سَمِعتُ) ولم تَسمع، ولا تقُل: (رأيتُ) ولم ترَ؛ فإن الله يسألك عن ذلك كله»[(٣)].

هذا؛ وقد مر عن سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله: «وضَعْ أمرَ أخيك على أحسنه حتى يجيئك منه ما يغلبك، ولا تظنَّن بكلمةٍ خرجتْ من مسلمٍ شرًّا - أو: سوءًا، وأنت تجد لها في الخير محملًا»[(٤)] انتهى.

ونحن لم يجئْنا من ابن تيمية وتلميذه ما يغلبنا؛ لأنَّا وجدنا لكلامهما في الخير محملًا، فوضعنا أمرهما على أحسنه، عملًا بالوصية.

وأما من ينسب إليهما القول بالجسمية والجهة؛ فلعله جاءه منهما ما غَلَبه، حيث لم يَفهم من كلامهما إلا أنهما قائلان بالجسمية والجهة على الوجه المحذور، فلم يجد لكلامهما في الخير محملًا، فلم يضع أمرهما

= يحيى المعافري؛ فيه جهالة، قاله الذهبي في «الميزان»، وذكر هذا الحديث من غرائبه.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت وآداب اللسان» (٢٥٧)، والطبراني - كما في «الدر المنثور» (٩/ ٣٤٧) -.

(٢) «الدر المنثور» (٩/ ٣٤٥) وعزاه لابن جرير (١٤/ ٥٩٤).

(٣) «الدر المنثور» (٩/ ٣٤٦) وعزاه لابن جرير (١٤/ ٥٩٤)، وابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٣١) رقم (١٣٢٨٨).

(٤) أخرجه أبو داود في «الزهد» (٨٣) والبيهقي في «الشعب» (٧٩٩٢) والخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ٣٠٤ - ٣٠٥) وابن البخاري في «مشيخته» (١/ ٦٣١) والسخاوي في «البلدانيات» (٢٥١).

على أحسنه، و«**كلٌّ ميسَّر لما خُلق له**»[1]، وكل مجتهد - مطلقًا أو مقيدًا - إذا رزقه الله حسن القصد، وكان اجتهاده في نصر السنة لا البدعة؛ فهو مأجورٌ، أصاب أو أخطأ، وإن تفاوتت مراتب الأجر فيهما».

◉ **أبو بكر بن محمد الملَّا الأحسائي (ت ١٣٠٩هـ)**

قال في كتابه «مسلك الثقات في نصوص الصفات» (ص ٨٥):

«ولا تغتر بما نسب إلى الإمام العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية، وإلى تلميذه العلامة ابن قيم الجوزية في **اعتقاد التشبيه في حق مولانا عَزَّوَجَلَّ والجسمية، برَّأهما الله - تعالى - من ذلك، وحماهما عن قبيح المسالك، وقد صرَّح غير واحد من العلماء ببراءتهما مما نسب إليهما**».

هذه جولة مهمَّة في كتب من ليس محسوبًا على مدرسة ابن تيمية؛ تبرِّئ ساحة ابن تيمية من التجسيم، والقارئ لكتابنا هذا إنْ كان ممن يستطيع الوقوف على الخلاف، ويدرك أبعاده، ويُقدِّر خطورة التُّهم الموجَّهة للعلماء الربَّانيين من التكفير أو التبديع أو التضليل، فإن أدرك مرامي المسألة، ومآخذها؛ علم ظلم الخصوم، وكذب الأعداء، فعذر هذا العالم، وعَلِمَ إمامته، وقوَّة حجَّته، ونفاذ بصيرته، وسَعَة علمه، ومدى حرصه على نصرة ما جاء في الكتاب أو السنَّة.

وأما إنْ كان ضعيف التحصيل، لا يدرك مرامي الكلام؛ فليكن له أسوة في هؤلاء الذابِّين عنه هذه التُّهم، وليحسِّن ظنَّه بالعلماء إنْ كان طالبَ نجاة، فإنَّ تحسين الظن بالناس من أسباب حسن الخاتمة، رزقناها الله - تعالى -.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩) ومسلم (٢٦٤٧).

◉ يوسف النبهاني (ت ١٣٥٠هـ)[1]

قال في «رسائله» (١/ ٣٧):

«الرؤية السادسة:

ثم رأيتُ في منامي ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة ١٣١٩هـ من العلماء: الإمام تقي الدين السبكي الشافعي والإمام تقي الدين بن تيمية الحنبلي في مجلس واحد، والسبكي جالس؛ وهو سمين أسمر عليه هيبة ووقار، وابن تيمية واقف؛ أسمر أغبر نحيف الوجه والجسم عليه هيبة العلم، وقد كان أقرب إليَّ من السبكي، فقصدته لأقبِّل يده، ويغلب على ظني أني قبَّلتها، وسألته عن مقدار عمره؟ فقال لي: ست مئة سنة.

ثم انتبهتُ وراجعتُ تاريخ وفاته فوجدتها سنة ٧٢٨ هجرية، ووفاة السبكي سنة ٧٥٦، رحمهما الله -تعالى-، ولم يخطر لي في المنام شيء مما وقع من ابن تيمية في مسألتَي زيارة النبي ﷺ والاستغاثة به وبسائر

---

(١) يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني، الصوفي، الأشعري، شاعر، أديب، من رجال القضاء، نسبته إلى (بني نبهان) من عرب البادية بفلسطين، استوطنوا قرية (إجْزِم) - بصيغة الأمر - التابعة لحيفا في شمالي فلسطين، وبها ولد ونشأ، وتعلّم بالأزهر بمصر (سنة ١٢٨٣هـ - ١٢٨٩م)، وذهب إلى الآستانة فعمل في تحرير جريدة «الجوائب» وتصحيح ما يُطبع في مطبعتها، ورجع إلى بلاد الشام (١٢٩٦هـ)، فتنقل في أعمال القضاء إلى أن كان رئيسًا لمحكمة الحقوق ببيروت (١٣٠٥هـ)، وأقام زيادة على عشرين سنة، وسافر إلى المدينة مجاورًا، ونشبت الحرب العامة (الأولى) فعاد إلى قريته وتوفي بها.
ترجمته في: «حلية البشر» (٣/ ١٦١٢)، «فهرس الفهارس» (٢/ ٤٢٧)، «الأعلام» (٨/ ٢١٨)، «الأعلام الشرقية» (٣/ ٤٨٨ - بتحقيقي)، «معجم المؤلفين» (١٣/ ٢٧٦)، «من أعلام الفكر والأدب في فلسطين» (٦١٧)، «أعلام الأدب والفن» (٢/ ٣٤٢)، «علماؤنا في بيروت - صيداء - طرابلس - البقاع» (١/ ١٣٠).

الأنبياء -عليه وعليهم الصلاة والسلام-، وردَّ السبكي عليه ذلك، مع أني كنت قبل هذا المنام كتبتُ شيئًا في الرد على ابن تيمية؛ نقلتُ فيه جملًا جميلة من كلام العلماء، ثم ترجَّح عندي أن لا أفعل؛ لئلَّا أخدش أفكار عوام المسلمين بتنبيههم إلى رأيه الفاسد في ذلك وهم عنه غافلون.

وابن تيمية هذا هو إمام كبير، وعَلَم عِلْم شهير، من أفراد أئمة الأمة المحمدية الذين تفتخر بهم على سائر الأمم، ولكنه مع ذلك غير معصوم من الخطأ والزلل؛ فقد أخطأ في مسائل قليلة -منها: هاتان المسألتان- خطأً فاحشًا، خالف فيه جمهور الأمة من السلف والخلف، كما بيَّن ذلك كثير من المحقِّقين؛ من أجلِّهم: الإمام السبكي المذكور في كتابه «شفاء السقام في زيارة قبر النبي -عليه الصلاة والسلام-».

وابن تيمية وإن أخطأ في هذه المسائل المعدودة؛ فقد أصاب بمسائل لا تعد ولا تحد، نصر بها الدِّين المبين، وخدم بها شريعة سيد المرسلين ﷺ، على أن بعض ما نُسِب إليه من تلك المسائل أنكر صحة نسبتها إليه بعض العلماء الأثبات، وعلى كل حال ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، **وأنا أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يحشرني مع هذين الإمامين الجليلين في جملة المؤمنين المتحابِّين، الذين قال الله في حقِّهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا﴾** [الحجر: ٤٧]».

◉ محمد سعيد رمضان البوطي

كم تعجَّبتُ[١]! لما رأيتُ الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي

---

(١) سر هذا التعجُّب: أن بعض المبتدعة كان يدندن بتكفير البوطي لابن تيمية؛ بل صرح بهذه النسبة في قناة (المستقلَّة) اللندنية، ولما اتصلت القناة بالبوطي؛ تبرَّأ من ذلك! وسيأتي ذلك تاليًا.

يقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ونحن نعجب عندما نجد غلاةً يكفِّرون ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويقولون: إنه كان مجسِّدًا، ولقد بحثتُ طويلًا كي أجد الفكرة أو الكلمة التي كتبها أو قالها ابن تيمية، والتي تدل على تجسيده فيما نقله السبكي أو غيره؛ فلم أجد كلامًا في هذا قط! كل ما وجدته أنه في فتواه يقول: «إن لله يدًا كما قال، واستوى على العرش كما قال، وله عين كما قال»».

ثم أضاف البوطي: «ورجعتُ إلى آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري - وهو كتاب «الإبانة» -؛ فرأيتُه يقول كما يقول ابن تيمية، واقرؤوا كتاب الإمام أبي الحسن الأشعري «الإبانة» الذي يقول فيه: «نؤمن أن لله يدًا كما قال، وأنه استوى على العرش كما قال».

إذن؛ **فلماذا نحاول أن نعظِّم وهمًا لا وجود له؟!** ولماذا نحاول أن ننفخ في نار شقاق والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سيحاسبنا على ذلك؟!»[(١)] انتهى كلامه.

◉ أحمد الريسوني

سمعتُ كلمة صوتية مسجَّلة في اتِّصال هاتفي مع الأستاذ أحمد

---

(١) «ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» (٢٦٤ - ٢٦٥، مجموعة محاضرات أُلقِيَت في البحرين عام ١٩٨٥م).
والعجب أن بعض من ثوَّر الكلام في ابن تيمية، وكان يكفِّره بقحة، ويتهمه ببطلان، لما سئل على مسامع الدنيا عن مستنده في التكفير؛ تعلَّق بالبوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، فلما حصل الاتصال به؛ تبرَّأ من ذلك، وها هو - في هذا النقل - يزيد خطوة في الخير، فيعلن أن مذهبه مذهب ابن تيمية على ما قرره أبو الحسن الأشعري في «الإبانة»، وهو الذي صرَّح فيه برجوعه إلى مذهب السلف في المعتقد، والحمد لله رب العالمين.

الريسوني عن ابن تيمية؛ قال:

«أما الإمام ابن تيمية؛ فمن جهتي، وأنا - كما تعرف - مغربي، وليس لي أي صلة مذهبية ولا جغرافية ولا عرقية بابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فنحن في المغرب مالكية، والمغرب سادت فيه العقيدة الأشعرية إلى الآن، والمغرب بعيد كل البعد عن المذهب الحنبلي وعن ابن تيمية... إلخ، ولم يسبق لي أن كتبتُ بحثًا ولا مقالًا ولا صفحة عن ابن تيمية، ومع ذلك أنا أقول - بهذه الصفات البعيدة والجديرة - أظن - بالموضوعية والتجرُّد -:

إن ابن تيمية هو أحد كبار أئمة الإسلام والمسلمين، بالنسبة إليَّ؛ لا أجد غضاضة بأن يكون موضوعًا جنبًا إلى جنب مع مالك وأبي حنيفة وأحمد والشافعي وأضرابهم من هؤلاء القلة القليلة من كبار أئمة الإسلام، وهو أحد العمالقة المعدودين من حيث تبحرهم، هو عملاق من العمالقة المعدودين على رؤوس الأصابع من حيث التبحر في علوم الشريعة، في علوم النقل والعقل، في علوم المنطق، في العلوم القديمة، في العلوم الحِكمية، في علوم اللغة، في جميع العلوم، موسوعة غريبة، وموسوعة مدهشة.

من العار أن يتطاول عليه بعض الناس - للأسف! للأسف! -، كيف يغتر الناس؟! وكيف يضِلون إلى هذه الدرجة؟!

بالإضافة إلى هذا؛ ابن تيمية - كما هو معلوم، وبلا منازع وبلا تنازع - هو مجدد القرن الثامن بلا منازع، **المجدد الذي لا يقف بجانبه أحد،** إذا كان ابن تيمية يمكن أن يوضع ويقف بجانب أيٍّ من الذين ذكرتهم؛ فابن تيمية في زمانه وما بعد زمانه لا يقف بجانبه أحد، ولا يطاوله أحد في علمه وتبحره، ولكن ذو خاصة في تجديده؛ بل أنا

أزعم شيئًا آخر: وهو أن ابن تيمية هو مجدد هذا العصر الذي نحن فيه، وأنا بتتبعي الطويل بحكم الاختصاص والتعامل مع التراث الإسلامي والكتابات المعاصرة، ومع البحوث والرسائل والأطروحات الجامعية، ومع الحركات الإسلامية؛ **أعرف أن ابن تيمية هو العالم الأكثر حضورًا في العالم الإسلامي كله، وفي العالم العربي بصفة خاصة**، هو أكثر حضورًا من الإمام مالك وأبي حنيفة، وهو أكثر تأثيرًا من الإمام أحمد ومن الشاطبي ومن ابن العربي ومن الغزَّالي.

ولذلك أقول: ابن تيمية هو مرجع كثير من مراجع هذا العصر، ومجدد كبيرمن مجددي هذا العصر.

كلمة أخيرة هي: أن ابن تيمية كان رجلًا مجاهدًا، مجاهد بكتاباته أولًا، باعتبار أن كتاباته كلها منافحات وصراعات وجدلًا ودفاعًا ومناهضة وذبًّا عما يعتقده الحق والإصلاح؛ فهو عالم مجاهد بعلمه، ولم يكن عالمًا محايدًا ولا مختفيًا، ولا يكتب فيما لا أساس له في الأرض وفي الواقع، فهو كان يجاهد ويدافع ويصارع، ويعرِّض نفسه للمخاطر والعداوات والخصومات، بالإضافة إلى جهاده في الميدان ومع الجيوش - كما هو معروف -، فهو من قلائل من هذا المستوى الذين لم يشغلهم علمهم وتآليفهم عن النزول إلى الميدان والخوض في المجتمع وفي متطلباته وفي الجبهة الجهادية.

هذه كلماتي عن هذا الإمام - رحمة الله عليه -».

◉ الإنصاف... الإنصاف

نضالنا عن ابن تيمية شرعي، لا عن موروث، ولا عن حُبِّ شخصه لذاته، ولا مصلحة لنا في ذلك إلا الذَّبَّ عمَّن ظُلِم، ونصرة للمعتقَد الحق، وإغلاق باب التكفير والتضليل؛ الذي يقوم به الصِّغار من أهل

الصَّغار، ولِمَا يترتب على تكفيره أو تضليلهِ من مضادَّة لمعاني الكتاب والسنة والحقائق التي أثبتها السلف الصالح.

وقام عند ابن تيمية أن نفي لفظ الجسم بإطلاق قد يلزم منه نفي الذات والأسماء والصفات؛ فلم يوافق على نفيه ابتداءً إلا إن حَمل معنى النقص؛ فهو ينفيه.

ويَحكم على المتبادر منه عند المجسِّمة الكفار الذين شرحنا مذهبهم، وأومأنا إلى تكفير بعضهم بعضًا، أنه داخل تحت وجوب تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ منه؛ فها هو يقول:

«وقوله: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] **فكل من جعل مخلوقًا مِثلًا للخالق في شيء من الأشياء، فأحبه مثل ما يحب الخالق، أو وصفه بمثل ما يوصف به الخالق؛ فهو مشرك سوَّى بين الله وبين المخلوق في شيء من الأشياء فعدل بربه، والرب - تعالى - لا كفؤ له، ولا سَمِيَّ له، ولا مِثْل له، ومن جعله مثل المعدوم والممتنع؛ فهو شر من هؤلاء؛ فإنه معطِّل ممثِّلٌ، والمعطِّل شر من المشرك.**

والله كرَّر قصة فرعون في القرآن في غير موضع لاحتياج الناس إلى الاعتبار بها؛ فإنه حصل له من المُلك ودعوى الربوبية والإلهية والعلو ما لم يحصل مثله لأحد من المعطِّلين، وكانت عاقبته إلى ما ذكر الله - تعالى -.

وليس لله صفة يماثله فيها غيره؛ فلهذا لم يجز أن يُستعَمل في حقه قياس التمثيل، ولا قياس الشمول الذي تستوي أفراده، فإن ذلك شرك؛ إذ سُوِّي فيه بالمخلوق؛ بل قياس الأولى[1]، فإنه - سبحانه - ﴿وَلَهُ

(١) أنكر خصوم ابن تيمية عليه إثبات الصفات لله بقياس الأَولى، ولم يستخدمه =

ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [الروم: ٢٧]، فهو أحق من غيره بصفات الكمال، وأحق من غيره بالتنزيه من صفات النقص»[(١)].

فالواجب على من يتّهم ابن تيمية بالتمثيل أو التجسيم أن يتذكر هذه الحقيقة، وأن لا يغض الطَّرف عنها، وأن يجعلها ضميمة لما ورد عنه من إثبات أو سكوت، فإن علم حقيقة مذهب المشبِّهة والمجسِّمة وتذكَّر هذه الحقيقة؛ **فإنه يرعوي إنْ كان منصفًا.**

وتعامى كل من اتهمه بالتجسيم عن هذه الحقيقة، شأن أهل البدع، يذكرون الذي لهم - ولو تعلُّقًا وتوهُّمًا - وينسون الذي عليهم.

◉ باعث نبيل ومقصد جليل

نعم؛ بيَّن ابن تيمية أن من جعل ذات الله عَزَّوَجَلَّ الوجود المطلق والمقيد بالسلب، أو ذاتًا مجردة؛ فهؤلاء مثَّلوه بأنقص المعقولات الذهنية، وجعلوه دون الموجودات الخارجية، **وحطَّ على نفاة الصفات شديدًا**، وما سكت عن نفي الجسم إلا سدًّا لذرائع إمامهم في نفي ما أثبته الله ورسوله ﷺ من صفات؛ فقام عنده أن «النفاة الذين قصدوا إثبات حدوث العالم بإثبات حدوث الجسم لم يثبتوا بذلك حدوث شيء، ثم إنهم جعلوا عمدتهم في تنزيه الرب عن النقائص على نفي الجسم، ومن سلك هذا المسلك لم يُنَزِّه الله عن شيء من النقائص - البتة -، فإنه ما من صفة ينفيها لأنها تستلزم التجسيم وتكون من صفات الأجسام؛ إلا

= ابن تيمية إلا من وراء النصوص للتعضيد، والأصل في باب الصفات التوقيف، والمثبت في هذا النوع الكمال المحض لا الذي يختلطه نقص، وهو محط استخدام ابن تيمية والأشاعرة له، انظر: «أبكار الأفكار» (١/ ١٩٥).

(١) «الفرقان بين الحق والباطل» (٥٠٥ - ٥٠٦).

يقال له فيما أثبته نظير ما يقوله هو في نفس تلك الصفة.

فإن كان مثبتًا لبعض الصفات قيل له: القول في هذه الصفة التي تنفيها كالقول فيما أثبتَّه، فإن كان هذا تجسيمًا وقولًا باطلًا؛ فهذا كذلك.

وإن قلتَ: أنا أُثبتُ هذا على الوجه الذي يليق بالرب. قيل له: وكذلك هذا.

وإن قلتَ: أنا أُثبته وأنفي **التجسيم**. قيل: **وهذا كذلك**؛ فليس لك أن تُفرِّق به بين المتماثلَين»[1].

فالواجب على من يتهم ابن تيمية بالتجسيم أن يتذكر قوله الأخير: «وإن قلتَ: أنا أُثبته وأنفي التجسيم. قيل: وهذا كذلك»؛ **فإنه من المهمات، وهو دليل صريح في براءته منه؛ فهو لا يغار على نفي التجسيم، ولا يكترث به، ولا يرتب عليه حكمًا من ضلال أو تبديع، مع إثبات الصفات، ولذا هو يغلِّق على المعتزلة أبواب النفي، ويلزمهم من خلاله بإثبات الصفات؛ لتحقيق وجوب تعظيم ما ورد في الشرع، والإيمان بالصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ فتأمل قوله:**

«وإن كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات - كالمعتزلة -؛ قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء، فإذا كان يثبت حيًّا عالِمًا قادرًا وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسمًا؛ كان إثبات أن له علمًا وقدرةً كما نطق به الكتاب والسنة كذلك.

وإن كان ممن لا يثبت لا الأسماء ولا الصفات - كالجهمية المحضة والملاحدة -؛ قيل له: **فلا بد أن تثبت موجودًا قائمًا بنفسه، وأنتَ لا تعرف ذلك إلا جسمًا.**

---

(١) انظر: «الفرقان بين الحق والباطل» (٥٠٦ - ٥٠٧).

وإن قال: لا أُسمِّيه باسم لا إثبات ولا نفي. قيل له: سكوتك لا ينفي الحقائق، ولا واسطة بين النفي والإثبات؛ فإما أن يكون حقًّا ثابتًا موجودًا، وإما أن يكون باطلًا معدومًا.

وأيضًا؛ فإن كنتَ لم تعرفه؛ فأنتَ جاهل فلا تتكلم، وإن عرفتَه؛ فلا بد أن تميز بينه وبين غيره بما يختص به؛ مثل أن تقول: (رب العالمين)، أو (القديم الأزلي)[1]، أو (الموجود بنفسه)، ونحو ذلك، وحينئذ؛ فقد أثبتَّ حيًّا موجودًا قائمًا بنفسه، وأثبتَّه فاعلًا، وأنتَ لا تعرف ما هو كذلك إلا الجسم.

وإن قُدِّر أنه جاحد له؛ قيل له: فهذا الوجود مشهود، فإنْ كان قديمًا أزليًّا موجودًا بنفسه؛ فقد يثبت جسمَ قديمٍ أزلي موجود بنفسه، وهو ما فررتَ منه، وإن كان مخلوقًا مصنوعًا فله خالق خلقه[2]، ولا بد أن يكون قديمًا أزليًّا؛ فقد ثبت الموجود القائم بنفسه القديم الأزلي على كل تقدير، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

وهنا قد نبهنا على ذلك؛ هو أنه: **كل من بنى تنزيهه للرب عن النقائص والعيوب على نفي الجسم؛ فإنه لا يمكنه أن ينزهه عن عيب أصلًا بهذه الحجة، وكذلك من جعل عمدته نفي التركيب.**

ومن تدبَّر ما ذكروه في كتبهم؛ تبيَّن له أنهم لم يقيموا حجةً على وجوده، فلا هم أثبتوه وأثبتوا له ما يستحقه، ولا نزَّهوه ونفوا عنه ما لا يجوز

---

(١) على منطق إعمال اللازم؛ ينبغي أن يقال: إن ابن تيمية يسمي الله (القديم الأزلي)، وهو ليس اسمًا لله عنده.

(٢) على مفهوم خصومه، وإعمالهم للازم لا يخطر ببال أحد، لا ابن تيمية ولا غيره، ينبغي أن يقال: إنه يثبت أن لله خالقًا!! أعوذ بالله من هذا الهراء، والكفر البواح، ولكن التعلق بهذا يُظهر باطلهم فأهملوه!

عليه؛ إذ كان إثباته هو إثبات حدوث الجسم، ولم يقيموا على ذلك دليلًا، والنفي اعتمدوا فيه على ذلك، وهم متناقضون فيه لو كانوا أقاموا دليلًا على نفي كونه جسمًا، فكيف إذا لم يقيموا على ذلك دليلًا وتناقضوا؟!

وهذا مما يتبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنة؛ فليس معه علم لا عقلي ولا سمعي، لا سيما في هذا المطلوب الأعظم، لكنهم قد يكونون معتقدين لعقائد صحيحة عرفوها بالفطرة العقلية، وبما سمعوه من القرآن ودين المسلمين؛ فقلوبهم تثبت ما تثبت وتنفي ما تنفي بناءً على هذه الفطرة المكمَّلة بالشِّرعة المنزَّلة، لكنهم سلكوا هذه الطرق البدعية وليس فيها علم أصلًا، ولكن يُستفاد من كلامهم إبطال بعضهم لقول المبطل الآخر وبيان نقصانه.

ولهذا لما ذكروا المقالات الباطلة في الرب؛ جعلوا يردونها بأن ذلك تجسيم، كما فعل القاضي أبو بكر في «هداية المسترشدين»[(١)] وغيره، فلم يقيموا حجةً على أولئك المبطلين، وردوا كثيرًا مما يقول اليهود بأنه تجسيم، وقد كان اليهود عند النبي ﷺ بالمدينة، وكانوا - أحيانًا - يذكرون له بعض الصفات كحديث الحبر، **وقد ذم الله اليهود**

---

(١) اطلع الأستاذ أحمد صقر - محقق كتاب «إعجاز القرآن» للباقلاني - كما في صفحة (٣٨ - ٣٩) على نسخة ناقصة له، ووصفه بقوله: «وقد بقي من هذا الكتاب مجلد في مكتبة الأزهر يحتوي على (٢٤٨ورقة)، كتبه محمد بن عبد الله العدوي بمدينة صور في سنة ٤٥٩هـ، ولكن يد البِلَى قد عاثت فيه وأتلفت كثيرًا من أوراقه، وقد تركَّز إفسادها في أوراق متتالية (٨٦ - ١٠٥)؛ فخرَقت أوساطها، وجعلتها في حكم الأوراق المفقودة، ويشتمل هذا المجلد على أحد عشر جزءًا من تجزئة المؤلف، تبتدئ بأول (الجزء السادس) وتنتهي بانتهاء (الجزء السابع عشر)، وهذه الأجزاء كلها مقصورة على القول في النبوات...».

على أشياء؛ كقولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وأن يده مغلولة، وغير ذلك، ولم يقل النبي ﷺ قط إنهم يجسمون، ولا أن في التوراة تجسيمًا، ولا عابهم بذلك، ولا رد هذه الأقوال الباطلة بأن هذا تجسيم كما فعل ذلك من فعله من النفاة!!

فتبين أن هذه الطريقة مخالفة للشرع والعقل، وأنها مخالفة لِما بعث الله به رسوله، ولِما فطر عليه عباده، وأن أهلها من جنس الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]»(١).

فالواجب هو الذي صنعه ابن تيمية مع النفاة والمعطلة، وحقق وسطية أهل السنة في إثبات المعاني، وكان كلامه على (الجسم) كلام العارف الخبير بمذهب أهل السنة من جهة، وبطرق المناظرة وإلزام الخصم من جهة أخرى، ولم يسترسل في معارك في نفيٍ لم يرِد في الشرع، ولا سيما أن في معناه نصيبًا من الحق؛ فعرَّفه ابن تيمية وأثبته، وفيه النصيب الأكبر من الباطل؛ فوضَّحه وكفَّر القائل به، وجعل كفره أبشع وأشنع من كفر القائلين: (لله ولد).

فيا قوم! تبصَّروا، واتقوا الله فيه، واعدلوا، وانظروا إلى كلامه، وأنزلوه منزلته، وافهموه مُجْتَمِعًا، ولا تنقلوه بمعزل عن بعضه البعض، وتعلَّموا منه كيفية الرد على المخالفين، والتنديد بالمنحرفين عن الحق وأهله.

◉ التوسع في إثبات لفظ الجسم أو لوازمه

فإن قيل: أليس فيما نقلته من منع ابن تيمية نفي الجسم ولوازمه عن الله عَزَّوَجَلَّ تَوَسُّع غير مرضيٍّ؟

(١) انظر: «الفرقان بين الحق والباطل» (٥٠٧ - ٥١١).

قلت: نعم؛ وفي إثبات نفيه نفي غير مرضيٍّ، وسبق[1] أن نقلنا عن ابن تيمية تقريره أن (مرض التعطيل شر من مرض التجسيم)؛ فهو لهذا رأى أن السكوت عن النفي إنما هو من أجل مداواة النُّفاة، فإن وقع الإثبات؛ فلا يليق لله عَزَّوَجَلَّ منه إلا ما انتفى عنه التشبيه والتركيب (وهو الجسم عند الأشاعرة).

وهذا المقدار الذي عند ابن تيمية هو أوسع من المقدار الذي رخَّص به بعض علماء الأشاعرة، **وأوضِّحه بالتركيز على الألفاظ التي تفيد التوسيع، ولا أسمح بالنظر فيها إلا في سياقها الذي نقلناه سابقًا عنهم**:

١- العز بن عبد السلام.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - تعالى - في «قواعد الأحكام» (١/ ٢٠١) قاطعًا الطريق على من ألزم بلوازم الجسم: «مخطئون خطأً معفوًّا عنه لمشقة الخروج منه والانفكاك عنه... لايهتدي إليه أحد بأصل الخلقة في العادة، ولا يهتدي إليه أحد إلا بعد الوقوف على أدلة صعبة المَدْرَك، عسرة الفهم، **فلأجل هذه المشقة عفا الله عنها في حق العامة**».

قلت: هي كذلك على تقرير الأشاعرة[2]، أما على تقرير السلف الصالح؛ فسهلة وليست صعبة المدرك، ويهتدي إليها كل أحد بفطرته.

نعم؛ أدلة المتكلمين والنظر العقلي المحض عسرة الفهم، صعبة المدرك، وليس هذا بواجب على أحد من المكلَّفين؛ إذ المعرفة الشرعية

---

(١) (ص ٥٦٤).

(٢) هذه المباحث فرع عن مسألة (أول واجب على المكلف)، وربط الزركشي في «البحر المحيط» (١/ ٤٨ - ٤٩) كلام العز هذا بهذا الأصل، وطوَّلنا جدًّا في الكلام عليه في تعليقنا على «قواعد الأحكام» (فقرة ١٢٢١)، وحررنا مذهب العز في ذلك، وينظر - أيضًا - شرحنا لـ «نظم مختصر ابن الحاجب» للجلال البلقيني، المسمَّى: «إرشاد الراغب» (بيت رقم ١٠٠٣ - ١٠٠٤).

للرب عَزَّوَجَلَّ فطرية؛ فله - سبحانه - الخلق والأمر، وهذا أمر سهل الفهم ميسور المدرك، فكلام العز قائم على مَطلب المكلف المعرفة من خلال النظر العقلي، واعتماد أدلة المتكلمين القائمة على الفلسفة والسفسطة، بخلاف الأدلة السمعية.

قال جمال الدين القاسمي في كتابه «دلائل التوحيد» (ص ٢٢ - ٢٣) وهو يعدد الأدلة الواضحة على وجوده - تعالى -، وذكر برهان الفطرة؛ وقال:

«دليل الفطرة يُؤثِره كثير على غيره من الأدلة، ويجعله أوَّلها وأولاها؛ لأنَّ الجِبِلَّة لها السبق طبعًا، فتقدم وضعًا؛ لأن ذلك من لطائف نكت المؤلفين في ترصيف التصنيف، وهذا المقام مقام حقائق لا خيالات الظرائف والرقائق؛ بل لأن الشعور بوجود الله - تعالى -، والإذعان بخالق قادر فوق المادة، محيط من وراء الطبيعة؛ أمر غريزي في الإنسان، مفطور عليه، لا تغيره رِيَب المرتابين، ولا تزلزله شكوك المشككين؛ لأنه عَقدٌ في المرء طُبع عليه جنانه، وتأثر به لسانه وبيانه، ومِن أثره ما يُرى من انطلاق الألسنة في الكوارث، وما تندفع إليه في الحوادث من اللجوء إليه والتضرع في دفع ما يمسها عليه، انطلاقًا وتضرعًا لا يرده رادٌّ، ولا يصده صادٌّ، ولو قيد لسان المضطر أو إيف[٣]؛ **لَنَطَقَ جَنانهُ**، وأفصحت أشائره[٤] وأركانه، ووجد حرارةً تدفعه إلى بارئه، وتضطره إلى الاستكانة لمنشئه، حالة لا تزعزع رواسيَها عواصفُ الشُّبهات، ولا تُمِيل رواسِخَها رياحُ التَّمويهات، لا جرم أن هذا الشعور لا صنع فيه للبشر، ولا كسب

---

(٣) إيف: أي دخلت الآفة عليه، انظر: «القاموس المحيط» (١٠٢٦).

(٤) أُشر - بضم الشين وفتحها - الأسنان: التحزيز الذي فيها يكون خِلقةً ومستعملًا، انظر: «القاموس المحيط» (٤٣٨).

فيه بتقليد ولا نظر؛ فهو لازم من لوازم الإنسانية، وصفة من صفاتها الذاتية، اشتبك بها اشتباك اللحم بالعظم، وسرى في قواها سريان الدم في الجسم، ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠]».

فقول العز: «لا يهتدي إليه أحد بأصل الخلقة في العادة، ولا يهتدي إليه إلا بعد الوقوف على أدلة صعبة...» إلخ مبنيٌّ على اتساع أقوال الناظرين في علم الكلام؛ حتى صار هو العِلْم الذي لا تدور على سواه رحى الجدال والخصام، وقد اختلفت فيه أنظار الناظرين حتى صاروا فِرَقًا يترامون بالأباطيل، يضلل بعضهم بعضًا، ويتَّقد صدر كلٍّ على مقابله غيظًا وبغضًا، وإلا؛ فكل نبي - كما في القرآن الكريم - كان يستدلُّ لقومه بما لا ينكرونه بالفطرة، بل مكابرةً وبغيًا وحسدًا وظلمًا وعدوانًا كما قال - تعالى -: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وأثبتوا لله صفات الكمال بالفطرة، فإن إقرارهم بخلقه السماوات والأرض وخلقهم؛ إثباتٌ لكونه قادرًا عالمًا حكيمًا سميعًا بصيرًا، وغير ذلك مما دلت عليه فِطَرهم، وهم وإن غفلوا عنه حال السرَّاء؛ فلا ريب أنهم يلوذون به عند الضراء، ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]؛ فهم مُقِرُّون بوجود الرب - تعالى -، يلوذون به عند الشَّدائد، **ولذا لم يأتِ التكليف بمعرفة وجود الصانع، وإنما ورد بمعرفة التوحيد ونفي الشريك** كما قال ﷺ: **«أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ الناسَ حتَّى يقولوا: لا إلهَ إلَّا الله»**، متفق عليه[1]، وهو حديث متواتر[2]، ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فلذا جُعل محل النزاع بين الرسل وبين الخلق في

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) انظر: «نظم المتناثر» (ص ٤٠).

التوحيد: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟ ۚ ﴾ [غافر: ١٢]، ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ ﴾ [الزمر: ٤٥]، ﴿ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٦].

والفطرة الإنسانية شاهدة باحتياج الإنسان نفسه إلى مدبِّرٍ هو منتهى مطلب الحاجات، يَرغب إليه ولا يَرغب عنه، ويستغني به ولا يستغني عنه، ويَتوجَّه إليه ولا يُعرِض عنه، ويفزع إليه في الشَّدائد والمهمَّات.

وعلى هذا النهج كان تعريفات الحق - سبحانه - في التنزيل: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [النمل: ٦٣]، وغيرها من الآيات.

وفي الحديث الصحيح يقول الله: «**خَلَقْتُ عبادي حنفاءَ؛ فاجتالَتْهُمُ الشياطينُ، وحَرَّمَتْ عليهِم ما أحللتُ لَهُم، وأَمَرَتْهُم أن يُشركوا بي ما لم أُنزِّل بِهِ سلطانًا**». أخرجه مسلم[1] من حديثِ عِيَاض بن حِمَار المجاشعي.

وهذا بيان بأن الفطرة ناطقة وشاهدة بوجود الله - تعالى - واتصافه بكل كمال، **وهذه مقدمة تفيد في الرد على كلام العز السابق.**

فالإقرار بالخالق - سبحانه -، والاعتراف بوجود موجود واجب الوجود، قديم أزلي عالِم قادر، له كل كمال، ولو لم يكن هذا في فطر الناس؛ لما التجؤوا عند الحوادث إليه، ونادوه في طلب كشفها والتفريج منها؛ نحو: ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وأكثر استدلالات القرآن بفِطَر العباد: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الأنعام: ٦٣]، ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ [النمل: ٦٢]، ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٣١]، وغير ذلك مما يحيل الإقرار به على

---

(١) في «صحيحه» (٢٨٦٥).

فطرهم التي يقرون بها عند الاضطرار.

نعم؛ أحال النبيون أقوامهم على عقولهم في التفكُّر والتدبُّر ليحصل غذاء الفطرة، وأنه من شأن من يعقل معرفة ذلك، يقول صالح لقومه: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ٦١] في دلالة الأنفس، وأشار - تعالى - إلى الاستدلال بالنظر في الآفاق ونوع الحيوان بقوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الآية [الغاشية: ١٧]، وفيه إرشاد إلى أن النظر مثير كامن في الفطرة التي فطر عباده عليها، وقوله - تعالى - في صدر سورة النحل من قوله: ﴿أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ۝٢ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ...﴾ الآيات [٢ - ٤]، جمع فيها الدعوى والاستدلال بالآفاق والأنفس، وفصَّل ذلك في الآيات بعدها تفصيلًا عجيبًا، وحكى عن أجلاف العرب أنهم إن سُئلوا من خَلَقَهم ومن خلق السماوات والأرض؛ ليقولن: الله، والاستيفاء لِمَا جاء في ذلك لا تتسع هذه التعليقة لسرده؛ فإنها تخرس ألسنة الأقلام عن محاولة استيفاء عده، ولذلك ذهب من ذهب إلى أن المعارف ضرورية لا مكتسبة، بإعانة القواعد المنطقية.

فمن اتصف بالإنصاف؛ علم أن الله قد فطر عباده على معرفته، وأنزل الكتاب مرشدًا للعبد على الكنز المدفون في فطرته، فما بال العباد يلتمسون الهدى من غير ذلك الباب، ويتطلَّبونه من الأقوال التي هي كالسراب؟!

تالله! لقد هبَّت على البصائر ريح البدع والشبهات، وعصفت بها عواصف الآراء المختلفات؛ فأطفأت مصابيحها، وتحكَّمت فيها أيدي التمذهب؛ فأغلقت أبواب رشدها وأضاعت مفاتيحها، وران عليها كسبها وتقليدها لآراء الرجال؛ فلم تجد حقائق الكتاب والسنة فيها منفذًا، واستحكم فيها مرض الجهل والتمذهب؛ فلم تنتفع بصالح

الغذاء، بدَّلت نعمة الله التي أنعم بها عليها، واعتاضت عنها ما يجرُّ كل وبال إليها، فالإعراض عن التوصل بآياته - تعالى - إلى معرفته هو التبديل، وهو الميل عنها إلى غيرها، معارضة للصحيح بالعليل، قال - تعالى -: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨]، فليحذر العبد أن تُبدَّل هذه النعمة فلا تعود إليه أبدًا، وأن يُقلَّب فؤاده وبصره لعدم إيمانه بها أول مرة فلا يُرجى له رَشَد.

أفاده الصنعاني في «إيقاظ الفكرة» في مواطن (٣٨ - ٣٩، ٦٧ - ٦٩) بتصرف واختصار.

◉ العوام بين ميزانين: التجسيم والتوحيد

وقال العز في «القواعد» - أيضًا - (١/ ٢٠٢):

«ولولا أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد سامحهم بذلك وعفا عنه؛ لعسُر الانفصال منه ولَمَا أُجريت عليهم - أي: العامة - أحكام المسلمين بإجماع المسلمين،... **لأن الشرع إنما عفى عن المجسمة لغلبة التجسيم على الناس؛ فإنهم لا يفهمون موجودًا في غير جهة**».

فأيُّ الفريقين أحقُّ بالصواب: من زعم أن العامة إن استرسلوا مع فطرهم وقعوا بالكفر، أمَّن استفصل منهم، ومحَّص الحق من الباطل، ودلَّ على الأول، ودعى إليه، ودعمه بالنقل، ونفى الثاني، وبيَّن محاذيره ومحظوراته بالأدلة النقلية، فيسلم له حينئذ العقل والنقل والفطرة؛ فأي الفريقين أحق بالصواب؟!

◉ غلبة التجسيم على الناس

عبارة مهمة، تستحق الوقوف عليها طويلًا وهي ثمرة لذاك الصراع

الشديد في معركة الإثبات والنفاة للصفات، وهي نتيجة توصَّل إليها متأخرو الأشاعرة، وردَّدوها مع العز بن عبد السلام؛ مثل:

١- ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» (٩/ ٨٦)؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - تعالى -:

«... يغتفر نحو التجسيم والجهة في حق العوام؛ لأنهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق».

وأقره عبد الحميد الشرواني والعبادي في «حاشيتيهما على التحفة»، والتُّرمُسي في حاشيته «المنهل العميم» (٣/ ٦١١).

٢- سليمان البجيرمي في «تحفة الحبيب» (٢/ ١٢١)؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ - تعالى -:

«... لغلبة التجسُّم على الناس، وأنهم لا يفهمون موجودًا في غير جهة».

وهذه النقولات وغيرها **تدل على أنه لا يلزم المكلَّف معرفة نفي الجسمية**، وقد تحمَّس لهذا العلامة المَقْبلي في «المنار في المختار من جواهر البحر الزخار» (١/ ٦٨ - ٦٩)؛ قال:

«وللمتكلمين نحو هذا شيء كثير: تكلفات لا تغني، وغثًّا لا يسمن ولا يغني، وقد نقضنا عليهم في مواضع من مباحثنا، من أوضحها في أوضح شيء بزعمهم هو العلم بلزوم نفي التجسيم، وقد عبدت بنو إسرائيل العجل، وقالوا ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨] مع إسلامهم قبل ذلك، كما قال - تعالى -: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْۖ﴾ [الأعراف: ١٣٧]، وقال: ﴿فَإِنَّا قَدۡ فَتَنَّا قَوۡمَكَ مِنۢ بَعۡدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]، وقال: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ وَرَأَوۡاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ ضَلُّواْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، ونحو ذلك من الآيات.

ثم تابوا تلك التوبة الصعبة التي لا يفعلها إلا المخلِص، فلو

كانوا علموا نفي الجسمية؛ لما جاز عليهم اعتقاد أن العجل إلههم وإله موسى؛ فعُلم أنه تم إيمانهم بدون العلم بنفي الجسمية.

وهذا مثال تحتذي عليه لئلا تتعرض لما لا يعنيك، وتقلِّد غير حجج الله(١): العقل، والكتاب، والسنة، **فتحكم على العامة وجماهير الخلق بالتكفير لعدم علمهم بنفي الجسمية**؛ لأنه مبنيٌّ على عدم الاختصاص بجهة؛ بل على نفي الجهة؛ أي: الفراغ المتوهم، لأن الفراغ منقسم؛ فينقسم ما اختص به، فيتركَّب، فيكون حادثًا، **والقطع أن العامة غافلة عن هذا**».

وأومأ لكلامه الصنعاني في كتابه «إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة» (ص ٨٧ - ٨٩)، **ولكنه رده بتقرير حسن، فأحسن وأجاد**؛ وهذا نص كلامه بطوله:

«ومن أوضح الأدلة على اتهام إيمان المؤمن من دون التفات إلى ما زعمه المتكلِّمون: أن قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لما قالوا في العجل: ﴿هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]، فلو كانوا حققوا نفي الجسمية لم يصدر عنهم ذلك، مع أنهم كانوا مؤمنين قبل ذلك، بدليل: ﴿وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥]، ﴿وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، فحالهم إذ ذاك لا يعدو أمرين:

إما نفي تحقيق الجسمية، أو تجويزها لعدم الإحاطة بالحقيقة، أو لعدم الالتفات أصلًا، وفي إقدامهم على التوبة الصعبة - وهي: قتل أنفسهم - أوضح دليل على عراقة إيمان عبدة العجل، وإنما عرض لها المُحبط، وحين بُهتوا رجعوا إلى حالتهم الأولى، وتلك التوبة التي لا يقدر عليها إلا الأفراد المخلصون، كما قال - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّا

---

(١) ذكرها المقبلي على مذهبه المعتزلي.

كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء: ٦٦]، مع نزولها في خير القرون.

ذكر هذا الدليل ابن عبد السلام في «قواعده»، وتابعه العلامة المَقبلي؛ فنقله في مؤلفاته، حتى نقله في «المنار» في (بحث الشك)، وكنا نراه **كلامًا حسنًا برهةً من الدهر، ثم ظهر لنا اختلاله**؛ فإنه يقال عليه: **العجل قد خالف الذات الشريفة في كل صفة من الصفات الجسمية، وفي كل صفة من الصفات العلية؛ بل شاهده بنو إسرائيل يُصنع من حُلي القبط، وعلِموه محدَثًا، صنعه السامري جسمًا محدثًا، لا يعلم غيبًا ولا شهادةً، ولا يملك ضرًّا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا»**.

قال: «وبالجملة عملوه على خلاف ما عليه الرب - تعالى - في كل صفة، وقد كانوا مسلمين قبل ذلك، فإن كانوا حال إسلامهم جاهلين كونه - تعالى - غير محدث، كما كانوا جاهلين كونه غير جسم، وجاهلين كونه على كل شيء قدير، وجاهلين كونه عالم الغيب والشهادة، وجاهلين كونه المالك لكل نفع وضر؛ **فأي إسلام عندهم، وأي ربٍّ عرفوه وآمنوا به؟!**

وحاشاهم؛ فهم القائلون عقيب إسلامهم: ﴿ إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَٰيَٰنَا وَمَآ أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [طه: ٧٣]؛ فهذه كلمات من هو عارف بصفات الرب وجلاله، وإذا عرفتَ هذا؛ عرفتَ أنه كما جاز عليهم عبادة العجل مع كونه متَّصفًا بالحدوث وكل صفة نقص؛ جاز عليهم ذلك مع كونه جسمًا، وليس ذلك لأنهم كانوا حال إسلامهم جاهلين لله ولصفات كماله وجلاله؛ بل لأن فتنة العجل غطت عقولهم، وأذهبت إدراكهم ومعارفهم، كما قال - تعالى -: ﴿ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ ... ﴾ [طه: ٧٣]، **فظلمة الفتنة غطت نور الإيمان وروحه، فليس فيه دليل على**

أنه لا يلزم معرفة نفي الجسمية؛ بل فيه أن الفتنة تسلب العباد معارفهم التي لا يتم إيمانهم إلا باعتقادها.

ونظير هذا: تحذير الرسول ﷺ لأمته من الدجال وإخبارهم أنه أعور، وأن ربهم ليس بأعور، وأنه مكتوب بين عينيه: (كافر)[1]، مع أن المخاطَبين يعلمون أن الله ليس ببشر، وقد سمعوا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، لكن إخبارهم بالصفاتِ التي يأتي عليها النَّاصَّةِ على حدوثه، وأنه بشر مخلوق؛ لئلا تُذهِبَ عليهم فتنتُه كلَّ إدراك، وتصيِّرهم خارجين عن معارفهم المعلومة، كأنه يقول: لو بلغ من فتنة اعتقادكم أن الله جسم بشر؛ فإنه لا يكون ناقص الصفات، هذا؛ ويعكِّر على هذا قول قوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]؛ فإن هذا القول كان في غير الفتنة، وهو دليل جهلهم أنه - تعالى - ليس بجسم، بل ليس بحي ولا عالم ولا... ولا...

ولعله يجاب عنهم: بأنهم لم يريدوا إلا معبودًا يقرِّبهم إلى الله ويتوسلون به إليه؛ على نحو قول المشركين: ﴿لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وإن كان السياق ربما لا يساعد عليه كل المساعدة، ولكن قولهم: ﴿وَٱجْعَل لَّنَا﴾ [الأعراف: ١٣٨] يقرب هذا التأويل ولا بد منه، وإلا لزم أنهم لم يكونوا قبل ذلك مؤمنين بالله ولا عارفين بصفاته، والقرآن يدل على خلاف هذا».

ومما يلتقي هذا ما نقله الذهبي عن ابن عقيل في «الفنون»؛ وهذه عبارته:

«قال ابن عقيل في «الفنون»: **الأصلح لاعتقاد العوام ظواهر الآي؛ لأنهم يأنسون بالإثبات؛ فمتى محونا ذلك من قلوبهم زالت الحشمة.**

---

(١) ورد ذلك فيما أخرجه البخاري (١٥٥٥، ٣٣٥٥، ٥٩١٣) ومسلم (٢٧٠) عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قال: **فتهافتُهم في التشبيه أحب إلينا من إغراقهم في التنزيه؛** لأن التشبيه يغمسهم في الإثبات، فيخافون ويرجون، والتنزيه يرمي بهم إلى النفي؛ فلا طمع ولا مخافة في النفي، **ومن تدبر الشريعة رآها غامسة للمكلفين في التشبيه بالألفاظ الظاهرة التي لا يعطي ظاهرها سواه،** كقول الأعرابي: أوَيَضحك ربُّنا؟ قال النبي ﷺ: «**نَعَم**»[1]؛ فلم يَكفهِرَّ لقوله، تركه وما وقع له.

قلت[2]: قد صار الظاهر اليوم ظاهِرَيْن: أحدهما حق، والثاني باطل.

فالحق أن يقول: إنه سميع، بصير، مريد، متكلم، حي، عليم، كل شيء هالك إلا وجهه، خلق آدم بيده، وكلم موسى تكليمًا، واتخذ إبراهيم خليلًا، وأمثال ذلك؛ **فنُمِرُّه على ما جاء، ونفهم منه دلالة الخطاب كما يليق به - تعالى -، ولا نقول: له تأويل يخالف ذلك.**

والظاهر الآخر - وهو الباطل والضلال -: أن تعتقد قياس الغائب على الشاهد، وتُمثِّل البارئ بخلقه، تعالى الله عن ذلك؛ **بل صفاته كذاته؛** فلا عِدْل له، ولا ضد له، ولا نظير له، ولا مِثل له، ولا شبيه له، وليس كمثله شيء؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، وهذا أمر يستوي فيه الفقيه والعامي، والله أعلم»[3].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١١) والطيالسي (١٠٩٢) وابن ماجه (١٨١) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٥٤) وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢٦٤) والطبراني في «الكبير» (١٩/ رقم ٤٦٩) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٤١١ رقم ٩٨٧) من حديث أبي رَزِين العُقيلي، **وإسناده ضعيف،** لجهالة حال وكيع بن حُدُس.

(٢) أي: الإمام الذهبي.

(٣) «السير» (١٩/ ٤٤٨ - ٤٤٩).

◉ لماذا غلب التجسيم على العوام؟

سبق - قريبًا - عن جمع من الشافعية أن التجسيم غلب على الناس، وأن المجسِّمة ليسوا كفَّارًا بسبب هذه الغلبة، وحُق للباحث أن يتساءل عن سبب ذلك؟

والجواب: أن السبب نوعان: حق وباطل، بناءً على المراد بالتجسيم.

فالباطل - وهو الضلال - الأخبار الكاذبة والواهية التي اختلقها الكذَّابون والقُصَّاص، وقد كشف عنها جمع، وعلى رأسهم أديب أهل السنة ابن قتيبة الدِّينوري (المتوفى ٢٧٦هـ)، فإنه أورد بعضًا منها في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (٥٨ - ٦٢)؛ قال: «ومع افترائهم على الله - تعالى - في أحاديث التشبيه؛ كحديث «عرق الخيل» و«زغب الصدر» و«نور الذراعين» و«عيادة الملائكة» و«قفص الذهب على جمل أورق، عشية عرفة» و«الشاب القطط، ودونه فراش الذهب» و«كشف الساق يوم القيامة، إذ كادوا يباطشونه»...» إلى قوله: «مع رواياتهم كلَّ سخافة تبعث على الإسلام الطاعنين، وتُضحك منه الملحدين، وتزهِّد من الدخول فيه المرتادين، وتزيد في شكوك المرتابين».

وتفصيل هذه الأخبار، وتطويل الكلام عليها من ناحية حديثية، وأسباب وضعها يطول، وفيها ما تَقُفُّ له الشعور؛ إذ فيها وصف الله عَزَّوَجَلَّ بالمستحيل، وهو من أعظم الكذب على الله ورسوله ﷺ.

وكذلك ما حكاه عبد الملك بن حسين العصامي الشافعي المكي (المتوفى سنة ١١١١هـ) في كتابه «قيد الأوابد من الفوائد والعوائد والزوائد» (٣/ ٣١ - ٣٢):

«قال ابن أبي الحديد في كتابه «نهج البلاغة»[1]: قال بعضهم:

---

(١) (٣/ ٢٢٥).

خرجنا يوم عيد إلى المصلى فإذا جماعة بين يدي أمير، والطبول تضرب، والأعلام تخفق، فقال واحد خلفنا: اللهم لا طبل إلا طبلك. فقيل له: لا تقل هكذا، فليس لله طبل، سبحانه! ليس كمثله شيء. فبكى وقال: أرأيتم هو يجيئ وحده يوم القيامة ولا يضرب بين يديه طبل، ولا ينصب على رأسه علم، فإذن هو دون الأمير! انتهى

وفي الكتاب المذكور نقلًا عن المشبِّهَة أن قالوا: إنه أجرى خيلًا فخلق نفسه من عَرقِها. وروى قوم منهم أنَّه نظر إلى المرآة فرأى صورة نفسه فخلق آدم عليها. ورووا أنَّه يضحك حتى تبدو نواجذه. ورووا أنَّه أمرد أجعد قطط، في رجليه نعل من ذهب. ورووا أنه في روضة خضراء على كرسي تحمله الملائكة. ورووا أنه يضع رجلًا على رجل ويستلقي، وأنها جِلسة الرب. ورووا أنه جالس على العرش قد فضَل منه أربعة أصابع من كل جانب[1].

وكان بطبرستان قاصٌّ منهم؛ فقال يومًا في قصصه: إنَّ يوم القيامة تجيئ فاطمة بنت محمد النبي ﷺ ومعها قميص ابنها الحسين تطلب القصاص من يزيد بن معاوية، فإذا رآها من بعيد دعا يزيد وهو بين يديه؛ فقال له: ادخل تحت قوائم العرش لا تظفر بك فاطمة. فيدخل ويختفي، وتحضر فاطمة وتتظلم وتبكي، فيقول الله - سبحانه -: انظري يا فاطمة إلى قدمي. ويخرجه إليها وبه جرح من سهم نمرود، فيقول: هذا جرح نمرود في قدمي يسيل قيحًا وصديدًا، وقد عفوتُ عنه، أفلا تعفين أنت عن يزيد؟ فتقول: اشهد يا رب أني قد عفوتُ عنه. انتهى».

قال العصامي على إثر نقلها عن «شرح نهج البلاغة» (٣/ ٢٢٥):

«**أقول: لعنة الله على معتقد ذلك؛ فهو كافر ولا ريب**».

---

(١) انظر: ما سيأتي عنه (ص ٧٩٤).

وهناك آيات شريفة وأحاديث نبوية كثيرة يمكن أن تندرج تحت سبب (غلبة التجسيم على الناس)، ولكن تفهم بأصول - للأسف! - معوجة، وهي حينئذ **فقط** سبب لغلبة التجسيم على المكلفين؛ وهي استرسال العامة مع خيالهم، في إثبات العلو، وإثبات أن الله عَزَّوَجَلَّ في جهة فوق، وتجلِّي الله عَزَّوَجَلَّ على الجبل وجَعْله دكًّا، ورؤية المؤمنين ربهم في الجنة، وقراءتهم لسورة الكافرون، وآية الكرسي وغير ذلك[١].

ومثله ما ثبت في الأحاديث الصحيحة الكثيرة الشهيرة؛ مثل: تردد النبي ﷺ بين موسى والرب عَزَّوَجَلَّ حين فرض عليه خمسين صلاة حتى أصبحت خمسًا، وأحاديث الرؤية، والإسراء والمعراج، وأحاديث العلو، وما فيه التنزل من عند الله عَزَّوَجَلَّ، وكذا الصعود إليه، وغير ذلك.

قال الخطيب البغدادي[٢] الشافعي في «الجامع لأخلاق الراوي

---

(١) سبقت إشارة مهمة لابن تيمية إلى هذا، وأشار إلى مجموعة نصوص في «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» (١٥١ - ١٥٣)، وسبق أن نقلنا كلامه في (ص ٣٦١ - ٣٦٢).

(٢) هو على مذهب المحدِّثين (ممن يثبت الصفات) على طريقة أبي الحسن الأشعري؛ فقد أسند الذهبي عنه في «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١١٤٢ - ١١٤٣) و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٨٥) و«العرش» (٢/ ٤٥٧) و«السير» (١٨/ ٢٨٣ - ٢٨٤) و«العلو» (٢٥٣ - ٢٥٤) قوله: «أما الكلامُ في الصفات؛ فإنَّ ما روي منها في «السُّنن» الصحاح: مذهبُ السلف إثباتُها وإجراؤها على ظواهرها، ونَفيُ الكيفية والتَّشبيه عنها، وقد نَفاها قومٌ، فأبطلوا ما أثبتَه الله، وحققها قومٌ من المُثبِتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، والقصدُ إنما هو سلوكُ الطريقة المتوسطة بين الأمرين، ودينُ الله - تعالى - بين الغالي فيه والمُقصِّر عنه، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فَرْعُ الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حَذْوُهُ ومثالُه، فإذا كان معلومًا أنَّ إثبات ربِّ العالمين إنما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ كيفية؛ فكذلك إثباتُ =

وآداب السامع» (٢/ ١٠٧) وهو يتكلم عن مجالس الإملاء الحديثية وما يستحب فيها وما يكره:

«ذِكر ما يستحبُّ في الإملاء رواية لكافة الناس، وما يكره من ذلك خوف دخول الشبهة فيه والإلباس»، ثم قال:

«ويتجنَّب المحدِّث في أماليه رواية ما لا تحتمله عقول العوام؛ لِما لا يؤمَن عليهم من دخول الخطأ والأوهام، **وأن يُشبِّهوا الله - تعالى - بخلقه، ويُلحقوا به ما يستحيل في وصفه، وذلك نحو أحاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي التَّشبيه والتَّجسيم، وإثبات الجوارح والأعضاء للأزلي القديم، وإن كانت الأحاديث صحاحًا**، ولها في التأويل طرق ووجوه، إلا أنَّ من حقِّها أن لا تروى إلا لأهلها، خوفًا من أن يضل بها

= صفاته إنما هو إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تحديدٍ وتكييف.
فإذا قلنا: لله يدٌ وسمع وبصر، فإنما هي صفاتٌ أثبتها الله لنفسه، ولا نقول: إنَّ معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نُشبِّهُها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدواتٌ للفعل، ونقولُ: إنما وجب إثباتُها لأن التوقيف وردَ بها، ووجب نفيُ التَّشبيه عنها لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]»، وقرر هذا في كتابه: «الكلام على الصفات»، مطبوع عن مكتبة ابن تيمية في القاهرة، ومكتبة العلم في جدة، سنة ١٤١٣هـ، بتحقيق عمرو عبد المنعم، ثم طبع في مجلة «الحكمة»، العدد الأول، سنة١٤١٨هـ، (ص٢٨١)، بتحقيق عبد الله يوسف الجديع، و«عقيدته» تحتاج إلى جمع، ثم وجدت للباحثة إيناس بنت زيد بن عبد الكريم رسالة ماجستير بعنوان: «منهج الخطيب البغدادي وجهوده في تقرير عقيدة السلف، والرد على المخالفين»، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد العجلان.
انظر: «تبيين كذب المفتري» (٢٦٨ - ٢٧١)، وبيان خلافه مع الحنابلة في «الحركة الحنبلية وأثرها في بغداد» (٢٤٤ - ٢٤٨).

من جهل معانيها، فيحملها على ظاهرها، أو يستنكرها؛ فيردَّها ويُكذِّبَ رواتها ونقلتها»(١).

قال أبو عبيدة: الحديث الثابت الصحيح إن ضل صاحبه به؛ فبسبب سوء فهم المستدل به، أو فساد معتقده، وإلا فالقائلون به على وجهه الحق كثر، ورحم الله ابن تيمية فإنه قال فيما قدمناه عنه: «ليس للحنبلية قول انفردوا به عن غيرهم من طوائف أهل السنة والجماعة؛ بل كل ما يقولونه قد قاله غيرهم من طوائف أهل السنة؛ بل يوجد في غيرهم من زيادة الإثبات ما لا يوجد فيهم».

ولا تنس ما قدمناه عند حديثنا عن (المراسيم الملكية في العراق) في (الفصل التمهيدي) عن صنيع نظام الملك في بغداد والفتن التي قامت هناك إبَّان وجود الخطيب البغدادي؛ فإنه عاصر نظام الملك، وتأثَّر فيما كان سائدًا آنذاك.

والأدلة النقلية التي قالوا عنها: «**غَلبت على العوام**» هي أغلب وأظهر مما استدل به النافون للجهة؛ إذ الاستدلال ببعضها بمنزعٍ بعيد، ولا يُعرف ذلك إلا بمعرفة أصول علم الكلام، أو بعض وجوه البلاغة في بعض الأحايين؛ كقول أبي العباس المرسي في تفسير قول الله - تعالى -: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [آل عمران: ٥]:

«هذه الآية تدل على نفي الجهة عن الله - تعالى -، وجه الدلالة: أنَّ قاعدة الترقي تقتضي أن يكون الاطلاع على ما في الأرض أقرب من الاطلاع على ما في السماء، فلو كانت السماء جهةً لله - تعالى - لم

---

(١) انظر نحوه في: «أدب الإملاء والاستملاء» (٥٩ - ٦٠) للسمعاني، «فتح المغيث» للعراقي (٣/ ٨٢)، «فتح المغيث» (٣/ ٢٦٧ - ط علي حسين علي) للسخاوي.

تؤخر في الآية؛ إذ لا يحسن أنْ يقال: لا يخفى على الملِك شيء في البلاد القاصية ولا في بيته أو بلده، وإنما يحسن أنْ يقال: لا يخفى عليه شيء في البلد ولا في البلاد القاصية عن بلده، فلو كان للحق - تعالى - جهةٌ لاقتضت هذه الآية جهته، لكن نحن متوافقون على أنَّ الحقَّ منزَّهٌ عن جهة الأرض، والآية تدل على أنه منزَّه عن جهة السماء فما فوقها، ولا جهة غيرهما؛ فلا جهة للحق، فافهم»[١].

ويقابل هذا: النفيُ الذي لا يدركه إلا الخواص[٢]؛ إذ دلالته أبعد إلى أفهامهم مما يقوم عندهم باسترسال فطرهم، **والسلامة في ذلك إحكام القواعد الكلِّية العقدية، مما كان عليه السلف الصالح، فيما أصَّله وقعَّده ابن تيمية، فهو الذي يجمع بين ما في الفطر السليمة مع ما جاء في النصوص النقلية على النحو الذي قرَّره**، والحمد لله.

وذَكر مثله في البُعد فيما يوهم التجسيم - أيضًا -[٣]، وكان المفسرون وشرَّاح الحديث ينزعون لما يعتقدون ضروبًا من أنواع الاستدلالات، منها الأصيل والدخيل، **وتارة لنفي التجسيم، وأخرى لإثباته**، والمحرِّك لهم في ذلك أصولهم؛ بل ربما تجد في بعض الحواشي على بعض الكتب النوعين[٤]، فصاحب الأصل يميل إلى منزع، والمعلق عليه (شارحه أو محققه) يميل إلى منزع آخر، وكل يزعم أنه هو الذي على الصواب.

---

(١) «قيد الأوابد من الفوائد والعوائد» (١/ ٢٠٢).

(٢) مع نزاع ومناقشة في دلالته على المراد.

(٣) انظر مثاله في: «إرشاد الساري» (١/ ١٢١) للقسطلاني، «قيد الأوابد» (١/ ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٤) انظر: «قيد الأوابد» (٢/ ٢٨٦) والتعليق عليه.

ومن لم يفهم ما قيل في التجسيم على الأصول التي قعَّدها شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فسيبقى حائرًا، وهو مضطر للقول بأن التجسيم هو الغالب على الناس!

ومن الأدلة العميقة الدالَّة على ما أُريد، وتحتها كلام كثير وخطير: ما نقله غير واحد عن محمد بن طاهر: حضر المحدِّث أبو جعفر الهَمَذاني مجلس وعظ أبي المعالي[1]؛ فقال: كان اللهُ ولا عرش، وهو الآن على ما كان عليه. فقال أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها؛ ما قال عارفٌ قَطُّ: يا الله! إلا وجد مِن قلبه ضرورة تطلُب العلوَّ لا يلتفتُ يَمْنةً ولا يَسْرةً، فكيف ندفعُ هذه الضرورة عن أنفسنا؟ أو قال: فهل عندك دواءٌ لدفعِ هذه الضرورة التي نَجدها؟ فقال: **يا حبيبي! ما ثمَّ إلا الحيرة**. ولطم على رأسه، ونزل، وبقي وقت عجيب، وقال فيما بعد: **حيَّرني الهَمَذاني**[2].

فدليل الفطرة التي توافق ما جاء في ظاهر النصوص النقلية من أقوى الأدلة التي يستحيل مصادرتها، فكيف إذا عضدت بالعقل الصحيح؟

ولم يجد من لم يكفِّر المجسِّمة[3] إلا غلبتها على الناس، **والغلبة هذه ليست بدليل، ولا يمكن أن تعدَّ دليلًا، وقائله لم يُحكِم أصوله، ولولا أني وجدت في نفسي حقيقة صحة دعواتهم: «لغلبة التجسيم**

(١) هو الجويني الإمام المشهور، الذي قال في مرض وفاته: «اشهدوا علي أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور».

(٢) انظر: «السير» (١٨/ ٤٧٤ - ٤٧٥)، «العلو» (٢٧٦ - ٢٧٧ - «مختصره»)، «طبقات السبكي» (٥/ ١٩٠).

(٣) المراد: نوع منهم على التحقيق الذي تقدم.

على الناس» لاختلاط الأمور عليهم؛ لكنت في عافية عن الخوض في هذا المبحث.

وأختم هذا الفصل بنقولات مهمَّة عن ابن تيمية؛ فهي تضافر أدلة الفطرة والشرع والعقل على ما قرره، قال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ:

«إذا عُرِضَ على الفطر السليمة - التي لم تقلد مذهبًا تتعصب له - شيءٌ لا يكون داخل العالم ولا خارجه، ولا يمكن أن يشار إليه، ولا يمكن أن يحس به، ولا هو في شيء من الجهات الست؛ **فإن الفطرة تقضي بأن هذا لا يكون موجودًا إلا أن يكون معدومًا**، وهذا قبل أن يخطر بفكر الإنسان الحيز والمقدار نفيًا وإثباتًا، ثم بعد ذلك إذا علم أن الموجود أو أن هذا لا يكون إلا ذا حيزٍ ومقدارٍ كان ذلك لازمًا آخر يقرر مذهب المنازع لهذا المؤسس[(١)]»[(٢)].

وقال ابن تيمية في ردِّه على الآمدي في مسألة التحيز: «وإن عنيت به ما يشار إليه أو يتميز منه شيء عن شيء؛ لم نسلم أن مثل هذا ممتنع؛ بل نقول: إنَّ كل موجود قائمٌ بنفسه فإنه كذلك، وأنَّ ما لا يكون كذلك فلا يكون إلا عرَضًا قائمًا، وأنه لا يُعقل موجودٌ إلا ما يشار إليه، أو ما يقوم بما يشار إليه»[(٣)]، وقال: «نعلم أن جميع صفات الرب ليست كصفات المخلوقين؛ فإن الشرع والعقل قد نفى المماثلة، والشرع والعقل يثبتان أصل الصفات، كما يثبتان الذات؛ فإن إثبات ذات لا تقوم بنفسها ممتنع في العقل، وإثبات قائم بنفسه يمتنع وصفه بهذه الصفات ممتنع في العقل؛ بل العقل يوجب أن الذات القائمة بنفسها لا تكون إلا بمثل هذه الصفات»[(٤)].

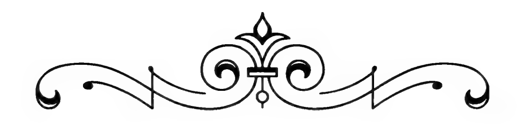
---

(١) يقصد به: الرازي.

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٧٨).

(٣) «درء التعارض» (٤/ ١٥١ - ١٥٢).

(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٧٥).



الفصل التاسع
الأغاليط على ابن تيمية
وبيان التدرج في الانحراف عنه وسببه



* تمهيد.
* التجسيم من أسوأ الاتهامات التي وُجِّهَت لابن تيمية.
* توالي الانحراف.
* تواطؤ الحصني والعلاء البخاري.
* ابن تيمية عندهما غير ابن تيمية الذي نحبه ونعتقده.
* اعتراف خصوم ابن تيمية الأوائل بعلمه وفضله وزهده.
* ما سر شيوع تكفير ابن تيمية عند المتأخرين؟
* علو الله على خلقه ولوازمه.
* بين الاستواء والعلو.
* بين العلو وسائر صفات الأفعال.
* أخطاء الخصوم على ابن تيمية.
* اللوازم من إثبات العلو والاستواء.
* مَن المجسِّم على الحق والحقيقة؟
* إفاضة في إضافة لفظ (القعود) أو (الجلوس) إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

* الاستواء على ظهر بعوضة.

* لوازم لا تلزم.

* اللوازم وفقهها.

* ضابط مهم في اللازم.

* فقه اللوازم.

* جواز فرض الباطل مع الخصم في حال المعارضة والمناظرة حتى يرجع إلى الحق.

* هل هذه اللوازم وفقهها خاصٌّ بطائفة معينة؟

* تقريرات أبي الحسن الأشعري.

* كلام ابن تيمية حول المعتقد السلفي لأبي الحسن الأشعري.

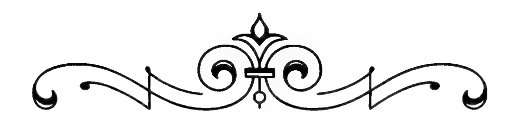
* أقسام الناس في الأسماء والصفات.

* انتبه واحذر.

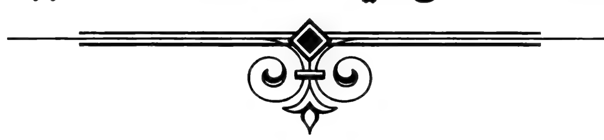
* إياك والظلم.

* مع بعض العادلين.





الفصل التاسع
الأغاليط على ابن تيمية
وبيان التدرج في الانحراف عنه وسببه



◉ تمهيد

تعددت الأغاليط على ابن تيمية في حياته، وانتشرت في المراسيم التي أُعدَّت للتحذير من آرائه، وبقيت فيما بعد على هذا المنوال؛ أعني: تلك المراسيم الصادرة في حق تلاميذه وتلاميذهم.

وهذه المراسيم حاول خصومُه انتزاعها من الملوك؛ فأفلحوا مرة، ولم يفلحوا أخرى، على حسب الملابسات والتدابير التي قاموا بها، والأجواء والظروف التي هيئت لهم، والملابسات والقرائن التي احتفت بذلك.

وهذه المراسيم، وتلك التدابير يجمعها جميعًا الجهل بأصوله، والتعامي عن بواعث مقصده من الخوض فيما اضطره للخوض فيه، وكذلك عدم الإحاطة بمنهجه.

وهذا في حق من رام الرجوع إلى عبارات أخذت عليه، وأراد أن يتثبت مما نسب إليه، على وجه فيه تجزئة من جهة، وتشويه من جهة أخرى، ناهيك عن الأكاذيب التي كانت وراء محاربته مما هو كذب ودخيل عليه، كما فصَّلناه(١) معتمدين على وثائق خطيَّة ممن حمل راية

---

(١) انظر كتابنا: «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٢٤٢ - ٢٤٣).

تكفيره أو تضليله؛ كالتقي الحِصني - غفر الله لنا وله -.

◉ التجسيم من أسوأ الاتهامات التي وجِّهت لابن تيمية

من أسوأ الاتهامات التي تعرَّض لها ابن تيمية: التجسيم، ونبزه بذلك غير واحد، حتى بعد وفاته ممن **حاول مصادرة منهجه ومعتقده باستعداء الدولة والسلطان ومطرقة السجَّان!** ولكنهم لم يفلحوا.

ومن أكثر الناس شططًا وأبعدهم عن الإنصاف: علاء الدين البخاري وتقي الدين الحصني[1]، والتقيا وتواصيا بابن تيمية، وطغى كل منهما، وتجرَّءا على تكفيره ورميِه بالتجسيم، وانحرفا في مسيرة انتقاداته والمؤاخذات عليه؛ من:

١- الاعتراف بعلمه وفضله إلى تجهيله وتسفيهه.

٢- القول بلازم قول المجسمة إلى جعله من المجسِّمة الكفار.

٣- البحث عن مخارج لكلامه إلى التبسُّط في كلامه، والتوسع في إيجاد ما يدينه ويكفِّره.

٤- التأويل والخطأ فيه إلى التكفير.

وزادا:

٥- رميُه بالإلحاد والزندقة.

وزاد العلاء البخاري:

٦- تكفير من يقول عنه: (شيخ الإسلام).

◉ توالي الانحراف

ثم توالى الانحراف بعد ذلك؛ فوصلت هذه الأقوال إلى **جماعةٍ**

---

(١) بيَّنتُ كلامهما بتفصيل مع تقويمه والرد عليه في: كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي»؛ فراجعه فإنه مهم.

شُذَّاذ بطبعهم؛ فسلكت من أفراد قليلين مبثوثين في أرجاء المعمورة (عِقْدًا) حبَّاتُه غير متجانسة، ومسلكياتهم فيها غرابة، والتزامهم بتعاليم الشرع والتكاليف المجمع عليها متباينة، وانخرط فيهم نساء وأصحاب جهالات، ورعونات وشهوات، واتخذوا شعارًا لهم في كيان أقاموه وأسسوا بنيانه على تكفير ابن تيمية، وتضليل أتباعه من علماء معروفين عبر القرون المتطاولة، وفيهم الكبار من المحدِّثين والفقهاء والمفسِّرين.

◉ تواطؤ الحِصني والعلاء البخاري

وإنِ اشترك الاثنان (الحصني والعلاء البخاري) برمي ابن تيمية بالتجسيم؛ إلا أن كل واحد منهما سبق الآخر بمراحل، ولم يقف الحد عندهما إلى تهمة التكفير؛ بل زاد عليها الأول برمي ابن تيمية بالزندقة والإلحاد، وطغى الثاني بأن كل من أطلق عليه (شيخ الإسلام) فهو كافر!

هذا الذي يظهر لي من خلال ما وقفتُ عليه من تراث كُلٍّ منهما، ولا يبعد عندي أنهما تواصيا على رميه بذلك، **وأن العلاء البخاري** قلَّد التقي الحصني، وتعلَّقا بسببٍ تقشعرُّ منه الأبدان في زعمهم أن ابن تيمية يرى أن النبوَّة عرض! وأن محمدًا الآن ليس بنبي! وأنه كِفَّةُ عظام - والعياذ بالله -! ووجدتُ تصريح التقي الحِصني بأن هذا هو سبب محاربته لابن تيمية، وأخبر بذلك تلميذه ابن قُرا[1]، وأخبر ابن قرا بذلك تلميذه عبد القادر بن محمد النُّعيمي، ونقله عنه بخطه تلميذه

---

(١) هو شهاب الدين أحمد بن عمر بن عثمان بن علي بن محمد شاه الخوارزمي، البيدمري، الدمشقي، الشافعي، الأشعري، القادري (٧٩٩ - ٨٦٨هـ)، ترجمته في: «الضوء اللامع» (٢/ ٥٤)، «العنوان» للنعيمي (رقم ٢٥ - بتحقيقي).

ابن طولون فيما وجدته على نسخة خطية، وأثبتُّ مصورتها في كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٥٣٣)، وبيَّنتُ فيه أن هذه التهمة نسبها ابن حزم للأشاعرة، فيما أخبره أبو جعفر السُّمْناني[1]، وذكر ابنُ تيمية - وهذا من إنصافه مع الأشاعرة - أنه كان يتجوَّز في نقله، **وهذه المسألة مهمة، ولها ذيول وآثار، وأفردتُها بتصنيف مهم، كشفتُ فيه اللثام عن سر التزاوج بين (الأشعرية) و(الصوفية).**

المهم أن العلاء البخاري والتقي الحصني اتهما ابن تيمية في وقت كان فيه كلُّ مَنْ قرأ كتابًا، وطعن في ابن تيمية؛ يُعد - للأسف! - إمامًا[2]، فراجت هذه التهمة، وتصوَّرا أن ابن تيمية ممن يقول بذلك، فكثر عليه التشنيع، وتعلقا بقوله في التجسيم، وتكثَّرا به، وزادا عليه، فهو مُدان عندهم بما هو أشنع منها، فسهل عليهم التزود فيها، والتنقص منه والحط عليه، ووافقت تصرفات بعض المحبين لابن تيمية - ممن هم غير علماء - في زمانهم مما شاهدوه أو لمسوا آثاره أو بعضه، وليسوا هم بمتمكنين في العلم، ولهم ممارسات غير حكيمة، نماها العلاء البخاري[3] للسلطان برسباي فيما فصلناه وحكيناه عنه في غير هذا الموطن!

---

(١) نشر له عن دار الضياء - الكويت سنة ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م: «البيان عن أصول الإيمان والكشف عن تمويهات أهل الطغيان»، وهو من أوائل من تبنى المعتقد الأشعري من فقهاء الحنفية، ولذا كان يدعى: (مؤمن آل فرعون).

(٢) قال طاهر الجزائري في «تذكرته» (١/ ٥٦٥): «سئل أبو الفضل المغربي عن أهل دمشق في زمانه، فقال: من قرأ بابًا في الفقه، وقال: إنه يبغض ابن تيمية؛ **فهو عندهم الغاية القصوى**»!! والتاريخ يعيد نفسه!

(٣) لا تستغرب تركيزنا على العلاء البخاري؛ فهو صاحب فتنة، ويُحْيَى صنيعه وتقريره عن ابن تيمية اليوم، ولم يجد بعضُ الخصوم مثلَه؛ فجعله قدوة له، وأسوة غير حسنة، ولا قوة إلا بالله!

ويسهِّل عليك أمر نسبة هذه للعلاء إذا تذكرت أمورًا:

الأول: إنه يقول بتكفير من يقول عن ابن تيمية (شيخ الإسلام).

الثاني: إنه ممن يحمل لواء محاربة أتباع ابن تيمية في دمشق.

الثالث: التطابق بما في كتاب العلاء البخاري وما عند الحصني في «دفع شبه التشبيه»، فيما حكيناه وأومأنا إليه في محله.

الرابع: كان لكل منهما صلات بالسلطان[1]؛ فقد ترجم ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب في تاريخ حلب» (١/ ق ٣٤٠ - نسخة الأحمدية) للتقي الحصني، وقال عنه: «كان كثير الحط والوقيعة في الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ورأيت له جزءًا رد فيه على ابن تيمية في مسألة الزيارة».

وقال: «وكانت ترِد المراسيم الشريفة من السلطان بأن لا يُعترض عليه، ولا يخالفه في أمر معروف ولا نهي عن منكر».

ولا أستبعد أن يكون مرادُ الحصني في قوله في «دفع شبه من شبَّه وتمرَّد» (ص ٦٤):

«لا يستغرب فيه ما قاله بعض الأئمة عنه من أنه زنديق مطلق»:
- أن يكون - العلاء البخاري؛ فهو (بعض الأئمة) عنده! للتوافق في المشرب من الانحراف على ابن تيمية، وفي الطبع من الغلو والتشدد.

وتتمة كلام الحصني السابق:

«وسبب قوله ذلك: أنه تتبع كلامه؛ فلم يقف له على اعتقاد، حتى إنه

---

(١) ظفرتُ في مكتبة آيا صوفيا تحت (رقم ٢٠٠٠) بمخطوط للتقي الحصني بعنوان: «قمع النفوس ورقية الميؤوس»، وهو خطاب للملوك، وفيه تقريع لهم وتزهيدهم في الدنيا.

في مواضع عديدة يكفِّر فرقةً ويضللها، وفي آخر يعتقد ما قالته أو بعضه، مع أن كتبه **مشحونة بالتشبيه والتجسيم**، والإشارة إلى الازدراء بالنبي ﷺ والشيخين، وتكفير عبد الله بن عباس[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأنه من الملحدين، وجعل عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من المجرمين، وأنه ضال مبتدع، ذكر ذلك في كتاب له سماه: «الصراط المستقيم والرد على أهل الجحيم»، وقد وقفتُ في كلامه على المواضع الذي كفَّر فيها الأئمة الأربعة».

ونشكر التقي الحصني شديدًا بأن دلنا على وجود التجسيم في كتاب ابن تيمية «اقتضاء الصراط المستقيم والرد على أهل الجحيم»، وكذا فيه الإشارة إلى الازدراء بالنبي ﷺ والشيخين، وتكفير عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا!

◉ ابن تيمية عندهما غير ابن تيمية الذي نحبه ونعتقده

قال أبو عبيدة: نحارب من قال بهذا كلِّه، وابن تيمية الذي نحبه ونعتقده غير ابن تيمية هذا، فلم يرِد ذكر في كتابه «الاقتضاء» - لا المطبوع ولا المخطوط - هذا (التجسيم) و(المجسمة) - البتة -، ولا نعلم باقي التهم الصلعاء فيه، والواجب على من يرمي غيره بالزندقة أن يتحقق، ونمهل الطاعنين بابن تيمية إلى يوم الدِّين بأن يخرجوا لنا تكفير ابن تيمية لابن عباس وازدراءَه بالنبي ﷺ والشيخين: أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حتى نردد ضلاله أو تبديعه أو تكفيره بمقدار ما يدل عليه تقريره!

فوالله! إن هذا من الكذب المكشوف على ابن تيمية، أنشأته حشرجات صدور، وآفات نفوس، مع تداعيات وملابسات، نسأل الله أن

---

(١) قال جولد تسهير في «مذاهب التفسير الإسلامي» (٩٨): «ويمكن أن نذكر من النوادر أن خصوم ابن تيمية الحنبلي - قصدًا إلى إساءة سمعته - دَسُّوا عليه كتابًا عنوانه: «تكفير ابن عباس»».

لا تعود تلك الظُّلمات لئلا يخرج إلينا هذا الظلم!

نعم؛ يحتمل أنه سمعه الحصنيُّ من العلاء البخاري حال تلبس الجنية به(١)!! ولكنه - غفر الله للحِصني - وسَّع تحسين الظن بالعلاء البخاري.

نعم؛ يستحق الحصني ما صفعه به محدِّث حلب برهان الدين إبراهيم سبط ابن العجمي بأن شيوخه(٢) الذين تلقى عنهم العلم كانوا عبيدًا لابن تيمية أو عبيدًا لعبيده!

◉ اعتراف خصوم ابن تيمية الأوائل بعلمه وفضله وزهده

يتعلَّق مكفِّرو ابن تيمية بثلة من العلماء الذين أجمع العلماء

---

(١) انظر - لزامًا -: «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ١٨٦).

(٢) أوذي بعضهم بسبب ابن تيمية، ومن شيوخه: سليمان بن يوسف، الصدر الياسوفي، وأحمد بن عثمان ابن الجابي، وشهاب الدين أحمد بن صالح الزهري، والصرخدي.
انظر: «الضوء اللامع» (١١/ ٨٢)، وقد ترجمتُ لبعضهم في كتابي «محنة ابن أبي العز الحنفي» (ص ١١٩، ٥٢٩، ٥٣٢)، وهو الكتاب (الأول) من (محن التيميين).
ومما فاتني ذكره عند (الياسوفي) أن له «معتقد الإمام الشافعي»؛ منه نسخة في جامعة الملك سعود برقم (٧٥٦)، وعنها مصورة في مركز جمعة الماجد برقم (٥٥٩٩)، وأثبتَ فيها أن عقيدته سلفية، وأظنه ألَّفها بعد المحنة التي تعرض لها، ونشرها الأستاذ مهنا سالم سعيد مرعي في «الرسائل والمسائل العقدية المنسوبة للإمام الشافعي» (٦٤١ - ٦٥٦).
وكان الياسوفي هذا يقول:
ليس الطريقُ سوى طريق محمدٍ — فهي الطَّريق المستقيمُ لمن سَلَكْ
مَنْ يَمْشِ في طرقاته فقد اهتدى — سُبُلَ الرَّشاد ومن يزِغْ عنها هَلكْ
كذا في: مجموع خطي في مكتبة أسعد أفندي في السليمانية بتركيا (رقم ١٣٠٠) (ق ١٥٤).

على رسوخ قدمهم في العلم وتبحرهم فيه، وزعموا أن هؤلاء تكلموا فيه، ويا ليت موقفهم منه كموقف هؤلاء؛ فإنهم يجلُّونه ويحترمونه، ويعترفون له بالفضل والعلم والزهد.

والمقصد أن مكفِّريه يتعلقون بمن رد عليه، ويختارون أخشن العبارات في حقه، ويوهمون الناس أن ابن تيمية مُذمَّم أو مبدَّع أو مكفَّر من هؤلاء، **وهذا لازم قبيح كعادة سائر الخصوم في قضية اللوازم؛ فاحذر!** وهذا باب فيه إطناب، وهو مشبع في التأليف، ولي فيه - بفضل الله عَزَّوَجَلَّ - مشاركة؛ إذ حققت «ترجمة ابن تيمية» لتقي الدين السبكي، وغمزُه فيه - نظمًا ونثرًا - مشهور، مع تقييدات لي فيها تعقبات وردود عليه، ولا أريد الاسترسال في ذكر منائح ابن تيمية ومدائحه، **فهذا معروف متواتر مطروق.**

◉ ما سر شيوع تكفير ابن تيمية عند المتأخرين؟

تبيَّن لنا بجلاء أن المتعلِّقين بتكفير ابن تيمية ليس عندهم حجة يُركن إليها، وإنما قامت في أذهانهم عُقَد أبَوا أن يحاكموها بالحقائق العلمية؛ فرسخت في قلوبهم وورَّثوها لمن بعدهم، وساعدت عدة أمور على استقرارها واستمرارها، ومن أهم ذلك:

أولًا: توارث الغلط على ابن تيمية عند الأشاعرة؛ وهو على أنحاء وضروب:

الأول: يأبى الأشاعرة فَهم كلام ابن تيمية إلا وَفق أصولهم، والواجب في الاصطلاحات التجرد عما قام بذهن الناظر فيها، وتمحيص مراد قائلها، والحكم عليه بمراده، وهذا الذي صنعه ابن

تيمية مع خصومه؛ **فاختلف حكمه على الأشاعرة باختلاف أطوارهم**[١]، **وتعدد مراحلهم، وتباين تقريراتهم.**

وقرر بالبراهين التي لا يمكن دفعُها **أن أبا الحسن الأشعري وأصحابه المتقدمين هم على عقيدة سليمة**[٢]، **وأن مذهب الفلاسفة المتأخرين منهم على خلاف ما عليه أبو الحسن والأئمة المتقدمون منهم.**

الثاني: نسبة الأقوال إلى ابن تيمية بالتشهِّي دون تمحيص وبحث.

الثالث: جَعْل لوازم كلام ابن تيمية مذهبًا له، مع أنه يصرِّح بنفي اللوازم التي تعلق بها مَن كفَّره، وظهر ذلك جليًّا في تهمة (التجسيم) التي أُلصِقت به.

الرابع: عدم تمحيص الأحكام السابقة على ابن تيمية، والمحاضِر التي كُتبت في شأنه، ونَفَخ خصومه فيها.

الخامس: التعلُّق بسجنه، وامتحان العلماء له دون معرفة للملابسات، وعدم الوقوف على تحقيق التفصيل في الماجريات.

السادس: إحياء الاتهامات، والتواصي بذلك، والزيادة فيها، وكثرة الخطأ والباطل عند أصحابها مع مرور الزمان؛ فكل يزيد عن الآخر، ومرَّت عملية الإحياء بفترات، وعُرفت بأعلام، وأخطرها على الإطلاق المرحلة التي نعيش فيها؛ إذ أصبح الكفار[٣] يَرعَون ذلك، ويدعمونه

---

(١) أشار إلى هذا العز بن عبد السلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما قدمناه عنه (ص ٣٩٣).

(٢) لذا لا تعجب أنه قال في محنته في مصر إنه على عقيدة أبي الحسن الأشعري، إن صحَّ ذلك عنه، أما رجوعه إلى ما استقر عليه الأشاعرة المتكلمون؛ فهذا محال، وسيأتي بيان كذبه، والله الواقي والعاصم.

(٣) الإنصاف واجب حتى مع الكفار، ومرادي بهذا: الساسة الذين ينفخون في التصوُّف لإحيائه! **مع أن مقوِّمات النهضة ليست مجتمعة فيه، وأنه لا يناسب** =

دعمًا ماديًّا ومعنويًّا، وباتوا يهيِّئون الأجواء، ولا سيما مع ظهور الغلاة، وبروز الأفكار التكفيرية، والمشارب الخارجية إلى محاربة المدرسة التيمية، بزعمهم أن هؤلاء الشذَّاذ إنما هم امتداد للتيميين، وأن الغلو نابع من تحت عباءة ابن تيمية وكُتبه ومدرسته!

والإسلام المعتدل الذي لا جفاء فيه ولا غلو؛ إنما هو - في الحق والحقيقة - المتمثل بنصوص الوحيين الشريفين، وعند من يعمل على تحكيمهما في الأمور كلِّها، وعلى رأس هؤلاء من ينادون بضرورة الأخذ بالأمر الأول؛ **ففيه الغنية والكفاية، والمدرسة التيمية هي أبرز من يقوم بذلك، ويعمل على تحقيقه.**

السابع: الكذب على ابن تيمية، سواء عن تعمد أو غلط.

ومن **أشدِّ الأغاليط التي تصل إلى درجة الأكاذيب**: ما ردده الشيخ محمد زاهد الكوثري مع الزاعمين أن ابن تيمية (مجسم)؛ بل وافق الحصني في نقله الذي قال فيه عن ابن تيمية: (زنديق)، وأنه يزدري بالنبي ﷺ والشَّيخَين، ويكفِّر ابن عباس، وأحالنا الحصني على «الصراط المستقيم»، وكان المنهج العلمي من الكوثري يقتضي تَفلية هذا الكتاب، وهو ليس بجاهل له، ولا ببعيد عنه، ويستخرج النقولات منه التي تقضي بصحة دعوى العلاء البخاري، ولا أشك أنه فعل ونظر فيه وبحثه بالمنقاش، ولم يظفر بشيء من الأثر، ولم يفز له بخبر، ولكنه لم ينصف ابن تيمية لما قال:

= **العصر الذي نعيش؛ فهو كالميت، فحركته وتنقله ليست في ذاته، وإنما هي فيمن يحملون نعشه وينقِّلونه**، وإلا؛ فإن كثيرًا من الغربيين أنصفوا ابن تيمية، ومما يؤسَف له أن يتعرف هؤلاء على منهج ابن تيمية، ويتعامى عنه بعض المنسوبين للعلم من أهل الإسلام!

«أُحب أن لا يستغرب القارئ شيئًا يراه منسوبًا إلى هذا الرجل بعد تصريح العلماء عنه أنه يستخف برسول الله ﷺ ويزدريه ويصغِّر من شأنه؛ فإنَّ الذي يجترئ على أسمى مقام في الوجود؛ لا يتهيَّب ما دونه، فليُعلَم»[1].

والأدهى من هذا والأمَر نقله عن «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية بتدليس؛ فقال:

«وابن تيمية هو الذي أذاع كتبهم في الزَّيغ بمصر والشام، بعد أن كانت غير موجودة بهما، وإنما انخدع بكتبه البسطاء[2]؛ لما احتوت عليه من الرد على البدع بقلم سيَّال، غير منتبهين إلى ما في ثنايا (!!) كلامه من السموم الفتاكة...

ولا بأس بذكر بعض نصوص من كلماته المدوَّنة في كتابه الذي سماه «التأسيس(!!) في رد أساس التقديس» الموجود طي المجلدات (٢٤ و٢٥ و٢٦) من «الكواكب الدراري» في ظاهرية دمشق، وفي بعض كتب له سواه؛ ليعشقه من يعشقه على بيِّنة:

في «التأسيس» له نص:

فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة، وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة. اهـ.

وهذه وقاحة بالغة! وأين ذهبت آيات التنزيه؟!

ولعله ينتظر أن يُنَص على كل سخافة يراها سخيف، ألم يكف

---

(١) «دفع شُبه من شبَّه وتمرَّد» (٦٤، هامش ١).

(٢) هذه العبارة غير صحيحة، انظر لخطئها: «تقويم اللسانين» (٥٠ - ٥٢/ بتحقيقي) لتقي الدين الهلالي.

قوله - تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ أم يبيح أن يقول: يأكل هذا، ويمضغ هذا، ويذوق هذا؛ لأنها لم تُذكَر؟! **وهذا هو الكفر المكشوف، والتجسيم الصريح**»(١).

ثم قال بعد كلام:

«**وقد سئمتُ من تتبُّع مخازي هذا الرجل المسكين، الذي ضاعت مواهبه في شتَّى البدع!!** وفي تكملتنا على «السيف الصقيل»(٢) ما يشفي غلة كل غليل - إن شاء الله تعالى - في تعقُّب مخازي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

وليس القول بالتجسيم وما إلى ذلك بالأمر الهين عند أئمة أصول الدين، وقد جزم النووي في (صفة الصلاة) من «شرح المهذب» بتكفير المجسِّمة(٣)، ويقول عنهم ابن فرح القرطبي صاحب «جامع أحكام القرآن» في «التذكار»(٤): **والصحيح القول بتكفيرهم؛ إذ لا فرق بينهم**

---

(١) «مقالات الكوثري» (٣١٩ - ٣٢٠).

(٢) انظر: ما كتبناه في التعليق على «ترجمة ابن تيمية» للسبكي.

(٣) انظر: ما قدمناه عنه (ص ٣٨٢).

(٤) للقرطبي المفسر (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري، المتوفي سنة ٦٢٧هـ) كلام في التجسيم نقله عن شيخه أبي العباس القرطبي في كتابه «المفهم» (٦/ ٦٩٧ - ٦٩٨)، وهو مذكور في كتابيه:
«الجامع لأحكام القرآن» (٥/ ٢٢ - ٢٣ ط مؤسسة الرسالة).
١- «التذكار في فضل الأذكار» (٢٢٦ - ط دار الكتاب العربي).
٢- وتفصيله في الموطنين - وكلامه هو هو، وفي مطبوع «التذكار» نقص - يظهر منه أنه يريد ما قدمناه عن الجماهير: جسم كالأجسام؛ قال: «كما فعلته المجسِّمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره التشبيه، حتى اعتقدوا أن الباري - تعالى - جسم مجسَّمٌ، وصورة مصورة».
وذمَّ في تفسير سورة النور (١٥/ ٢٥٥) قول هشام الجواليقي وطائفة من =

وبين عُبَّاد الأصنام والصور. اهـ.

ويقول الإمام أبو منصور عبد القاهر البغدادي في «الأسماء والصفات»: إن الأشعري وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرًا أو أدَّت إلى كفر؛ كمن زعم أن لمعبوده صورة، أو أن له حدًّا ونهاية، أو أنه يجوز عليه الحركة والسكون، ولا إشكال لذي لب في تكفير الكرَّامية مجسِّمة خراسان في قولهم: إن الله جسم له حد ونهاية من تحته، وأنه مماس لعرشه، وأنه محل الحوادث، وأنه يحدث فيه قوله وإرادته. اهـ، ومثله في كتاب «أصول الدين» له»[(١)].

قال أبو عبيدة: معرفة الكوثري بالكتب النادرة، ونقله من المخطوطات، وخبرتُه بها؛ قلَّ أن تتحصَّل لغيره، لكنه لم ينصف ابن تيمية؛ فهو خصم لدود له، نعته بأقذع الصفات[(٢)]، فالواجب المراجعة

= المجسِّمة؛ القائلين عن ذات الله - سبحانه -: «هو نور لا كالأنوار، وجسم لا كالأجسام».

قال: «**وهذا كله محال على الله - تعالى - عقلًا ونقلًا، على ما يعرف في موضعه من علم الكلام.**

ثم إن قولهم متناقض؛ فإن قولهم: جسم أو نور، حكم عليه بحقيقة ذلك، وقولهم: لا كالأنوار ولا كالأجسام، نفي لما أثبتوه من الجسمية والنور، وذلك متناقض، وتحقيقه في علم الكلام»، ونقله من «المفهم» (١/ ٤٠٧ - ٤٠٨) - أيضًا -، وعلى كلٍّ فإثبات (جسم) في حق الله - تعالى - هو أمر مبتدع، والحكم على المعنى الذي يراد به، فتنبه ولا تكن من الغافلين. وسيأتيك (ص ٧٧٥) أن القرطبي ينسب للسلف الجهة! وهناك كلمة عن معتقده في العلو.

(١) «مقالات الكوثري» (٣٢١).

(٢) وطار بها - للأسف! - جماعة من المنتسبين للعلم! وانظر: كلمة عنه فيها إنصاف لحسام الدين القدسي في مقدمته لتحقيق كتاب «الانتقاء» لابن =

بعده، وعدم اعتماد كلامه إلا بعد الفحص والتنقيب.

ونقله عن «التأسيس» لما كان مخطوطًا، وهو اليوم مطبوع، والبحث فيه سهل!

وبعد الفتش والمراجعة توقعتُ ما سنح في بالي مجرد اطِّلاعي على كلامه، وتبرهن عندي أن ابن تيمية ساق الكلام المزبور عند الكوثري في معرض مناقشة الخصوم، وعلى لسان من عقد بينهما مناظرة كعادته فيما يصنع.

وعجبي لا ينتهي! من هذه الجرأة التي إن تعمَّدها صاحبها فتوصله إلى الشقاء؛ فليس المذكور من كلام ابن تيمية، ولا هو يرتضيه، ولا يجوز مؤاخذته به.

ويدلُّ على ذلك: قوله بعد كلام طويل عدَّدها على سبعة أوجه، ثم قال:

«هذا كله إذا لم يكن في الفلاسفة من يقول بالجهة ولا في المسلمين من يقول بقدم بعض الأجسام؛ فكيف **والمثبت للجهة يقول** ما يقال في:

«**الوجه الثامن**: وهو أن **يقول**: غاية ما ألزمتني به من حجة الدهرية أن يقال بقدم بعض الأجسام؛ إذ القول بقدم الأجسام جميعها لم يقل به عاقل، والقول بخلق السماوات والأرض لم تدل هذه الحجة على نفيه؛ وإنما دلت - إن دلت - على قدم ما هو جسم أو مستلزم لجسم، وهذا

= عبد البر (ص ٣)، ومما قال: «ولو أن ابن تيمية أو السيوطي أو غيرهما كان في محل مغلطاي - فيما قيل عنه - لاستجمع ضروب القول ليثبت انتقاصه»! وهذا أمر معروف عنه، غفر الله له.

مما يمكنني التزامه؛ فإنه من المعلوم أن طوائف كثيرة من المسلمين وسائر أهل الملل لا يقولون بحدوث كل جسم؛ إذ الجسم عندهم هو القائم بنفسه أو الموجود أو الموصوف، فالقول بحدوث ذلك يستلزم القول بحدوث كل موجود وموصوف وقائم بنفسه، وذلك يستلزم بأن الله - تعالى - محدث.

وهؤلاء يقولون لمناظريهم: نحن نبيِّن أن القول بحدوث كل ما يدخل في المعنى الذي تسمونه جسمًا يستلزم حدوث البارئ - تعالى -، ونبين أن قولكم: إن الله - تعالى - ليس بجسم يستلزم حدوث البارئ أكثر مما تبيِّنون أن القول بثبوته يستلزم حدوث البارئ، كما سنبيِّن أن نفي الجهة يستلزم القول بعدم البارئ، وهذا أمر قد بُيِّن في غير هذا الموضع، وبُيِّن أن ما ذكره النفاة من حدوث كل جسم؛ حجة باطلة مبتدعة، حتى ذكر أبو الحسن الأشعري أن هذه الحجة مخالفة لحجج الأنبياء والرسل وأتباعهم، وأنها محرَّمة عندهم[1].

---

(١) ذكر ذلك أبو الحسن الأشعري في «رسالته إلى أهل الثغر» (ص ٥٤ - ٥٨)؛ فقال: «دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة، ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع **والمنحرفين عن الرسل** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ **من قبل: أن الأعراض لا يصح الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة، يطول الخلاف فيها، ويدق الكلام عليها**».

وقال المؤلف في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٩٠): «بل الأشعري نفسه ذكر في «رسالته إلى أهل الثغر» أن هذا الدليل الذي استدلوا به على حدوث العالم - وهو الاستدلال على حدوث الأجسام بحدوث أعراضها - هو دليل محرم في شرائع الأنبياء، لم يستدل به أحد من الرسل وأتباعهم».

والعناية اليوم بالأدلة الصحيحة على إثبات وجود الله على وَفق تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية؛ من (**المهمات**)، وباتت الحاجة ماسة لها، لا سيما بعد أن كاد الإلحاد - للأسف! - أن يظهر بقَرنَيه!

وإذا كان كذلك؛ **فتقول لهم مثبتة الجهة**: إذا كان تصحيح هاتين المقدمتين الفطريتين يستلزم مع كون البارئ - تعالى - فوق العالم، مباينًا له، أن يكون من الأجسام ما هو قديم؛ أمكنني التزام ذلك، على قول طوائف من أهل الكلام؛ بل على قول كثير منهم، ولم أكن في ذلك موافقًا للدهرية الذين يقولون: إن الأفلاك قديمة أزليَّة، حتى يقال: هذا مخالف للكتاب والسنة، أو هذا كفر؛ بل الذي نطق به الكتاب والسنة، واتفق عليه المسلمون من خلق المخلوقات، وحدوث المحدثات؛ أقول به، وأما كون البارئ جسمًا أو ليس بجسم حتى يقال: (الأجسام كلها محدثة)، **فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم تنطق بأن الأجسام كلها محدثة، وأن الله ليس بجسم، ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين؛ فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة، بخلاف قولي**[1] بأن الله - تعالى - ليس فوق العالم، وأنه موجود لا داخل العالم ولا خارجه؛ فإن فيه من مخالفة الفطرة والشرعة ما هو بيِّن لكل أحد، وهو قول لم يقله إمام من أئمة المسلمين؛ بل قالوا نقيضه، فكيف ألتزم خلاف المعقول الفطري، وخلاف الكتاب والسنة والإجماع القديم خوفًا أن أقول قولًا لم أخالف فيه كتابًا ولا سنةً ولا إجماعًا ولا معقولًا فطريًّا؟»[2].

وبالرجوع إلى ما قبل الأوجه السبعة التي في هذا النقل؛ نجد أن الرازي يُلزم من سماهم مشبِّهةً بأنهم إذا أثبتوا أن الله منفصل عن

---

(١) أي: مثبت الجهة، وابن تيمية لا يثبتها بإطلاق، وإنما يفصِّل، كما سبق مرارًا.

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٩٩ - ٤٠١).

العالم؛ فإنه يلزمهم قول الدهرية الذين قالوا: إن العالم قديم[١].

ثم ساق الأوجه الثلاثة[٢]، وبدأ في (الوجه الرابع وما بعد) بعقد مناظرة بين ما سماه الرازي (مشبِّهًا) وبين ما سماه (فيلسوفًا)[٣]، وقلَب ابن تيمية كلام هؤلاء على الرازي حتى يصل إلى الوجه الثامن، ومن تأمله بسياقه وسباقه، وما تقدم قبله؛ يعلم ظلم الكوثري لابن تيمية، وأنه اقتطع منه ما يوافق مشربه في إدانة ابن تيمية.

وطيَّر هذا الكلام كل مطار، وفرح به: عبد الله الحبشي في «المقالات السنية» وتلاميذه من بعده.

وأما تعلُّق الكوثري بكلام النووي والقرطبي وعبد القاهر البغدادي؛ فقد سبق[٤] البيان المفصَّل في بيان كفر المجسمة الصريح، وتحرير مذهب ابن تيمية، وأن مذهبه في التجسيم فيه تفصيل، وهو قائم على التفريق بين اللفظ والفحوى، وأن اللفظ مبتدع على كل حال، وأما المعنى فقد كفَّر ابن تيمية من قال بذلك المقدار من التجسيم الذي كفَّر به الأئمة المذكورون وعلى رأسهم الإمام النووي، وهو المسمى عنده (الصريح)، وعلى ذلك النحو، وهو لا يخالف مذهب الأشاعرة ولا مذهب الماتريدية - الذي هو مذهب الكوثري عفا الله عنه -، وهو - أي: ابن تيمية - يزيد عليهم في التغليظ؛ إذ جعلهم - أي: المجسمة - أكفر من النصارى! وسبق نقل كلامه وكلام غيره، على وجه لا يقع فيه أدنى لَبْس.

---

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٧٦ - ٣٧٧).
(٢) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٧٨- ٣٩٠).
(٣) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٩١).
(٤) (ص ٣٨٢).

ولكن هناك خطأ أفظع وأبشع وأشنع من هذا؛ إذ زعم بعض معاصرينا أن ابن تيمية يقول بأن الله جسم، و«دلت على ذلك النصوص، وأن الأديان السماوية نزلت بذلك»[1]، ويقول عن ابن تيمية: «فعنده صار كَون الله جسمًا معلومًا بالضرورة من الأديان والعقول، ولم يخالف في هذه القضية إلا من لا لسان صِدقٍ له في الأمة المسلمة، إذن؛ كل من قال: (إن الله ليس بجسم)؛ فقوله مردود، وكل من قال: (إن الله جسم)؛ فقوله مقبول»[2].

قلت: سبق أن نقلنا عن ابن تيمية تبديعه لكل من يطلق على الله عَزَّوَجَلَّ الجسمية، وأنه يكفُر إذا أراد التركيب، وأما إن أطلق هذه الكلمة لمجرد معنًى ورد في النصوص - كأن يشار إليه، أو إثبات جهة الفوق له، أو أنه موجود (حق) -؛ فلا يكفَّر، وإنما يُحكَم عليه بأنه أطلق على الله عَزَّوَجَلَّ ما لم يصف نفسه به، ولا وصفه به رسله؛ فهو مبتدع.

وهذا الذي قررناه يخالف قوله هنا، والأمر المحسوم عند ابن تيمية، والذي دلَّت عليه النصوص، وأن الأديان السماوية نزلت به: إنما هو علوُّ الله على خلقه، وساق ابن تيمية ما ساق لما ناقش قول الرازي: «إن كون الله لا داخل العالم ولا خارجه»؛ مبيِّنًا بطلانه.

ثم تفرَّع الكلام على أن لازم القول بالعلو أنه متحيز في جهة، وأنه جسم؛ فجاء كلام ابن تيمية ليقول: «إن إطلاق لفظة الجسم على الله مبتَدع، وإن إطلاق الجهة فيها تفصيل»، ودوَّر أحكام ذلك لا على مجرد الألفاظ، وإنما على حقائق المعاني؛ فبدَّع وكفَّر، كلٌّ على حسب ما يحتمله قوله، ولم يقل - البتة - لا بالتصريح ولا بالتلويح أن الله جسم.

---

(١) «الكاشف الصغير» (١٣٠، ١٣١) لسعيد فودة.

(٢) المرجع السابق.

وسبق[١] أن قررنا أن الأشاعرة يكفِّرون من يقول بالتجسيم الصريح؛ وهو الافتراء على الله بأن له طولًا أو عرضًا أو ارتفاعًا، وزعم صاحب «الكاشف» (ص ٣١) أن ابن تيمية يقول بهذا، **وهذا من تقوُّله وكذبه على ابن تيمية، ويصل إليه بالطرق غير السديدة في إثبات الدعوى، كعادته التي تعوَّدناها عليه، ولا قوة إلا بالله!**

وعجبي لا ينتهي! لمَّا ادَّعى على ابن تيمية أنه قال إن الله جسم، وقال: «دلت عليه النصوص»، ولا نص في القرآن ولا في السنة ورد في ذلك، وهذا أمر لا يخفى على أمثال ابن تيمية، ولا عمن دونه، والذي قرره من المعلوم بالضرورة، وعدم مخالفة من له لسان صدق في الأمة، وأن ما نزلت به الأديان السماوية إنما هو في موضوع علو الله على خلقه؛ وهذا أمر منتشر جدًّا في كتب ابن تيمية.

◉ علو الله على خلقه ولوازمه

لستُ بصدد دراسة مسألة علو الله على خلقه بالتفصيل وسَوق الأدلة عليها، والبرهنة على أن العلماء الكبار في سائر الفنون والعلوم طبقة بعد طبقة قالوا بذلك؛ من المفسِّرين، والمحدِّثين، والفقهاء، واللغويين[٢]، فقد كفانا هذا أئمة الهدى، وألَّفوا في المسألة عشرات المؤلَّفات، ومن تطلَّبه وجده؛ **فهو أمر مشهور معلوم.**

ولكن أُريد أن أُنبه على عدة أمور مهمة في هذه المسألة تخص تقريرات ابن تيمية والغلط عليه فيها:

مسألة (العلو) و(استواء الله على العرش) من المسائل القطعية

---

(١) (ص ٣٨٢).

(٢) انظر: ما قدمناه عن تقي الدين الهلالي بهذا الخصوص (ص ٣٨٤).

في الشرع، ودلَّت عليها النصوص والفطرة، وجاءت بها الشرائع، والواجب فيها إعمال النصوص بالمقدار الذي وردت فيه دون ذكر اللوازم التي تُفهم من الحس، ولم ترِد في النقل؛ فالواجب السكوت عن ذلك.

هذا هو الأصل المعتمد عند السلفيين.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥١٨ - ٥٢٠):

«وإذا عُرف تنزيه الرب عن صفات النقص مطلقًا؛ فلا يوصف بالسفول، ولا علو شيء عليه بوجه من الوجوه؛ بل هو العلي الأعلى الذي لا يكون إلا أعلى، وهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء كما أخبر النبي ﷺ، وأنه ليس كمثله شيء فيما يُوصف به الأفعال اللازمة والمتعدِّية؛ لا النزول ولا الاستواء ولا غير ذلك، فيجب مع ذلك إثبات ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله، والأدلة العقلية الصحيحة توافق ذلك لا تناقضه، ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة للكتاب والسنة والسلف؛ بل الصحابة والتابعون لهم بإحسان كانوا يقرُّون أفعاله من الاستواء والنزول وغيرهما على ما هي عليه.

قال أبو محمد بن أبي حاتم في «تفسيره»[(١)]: ثنا عصام بن الرواد، ثنا آدم، ثنا أبو جعفر، عن الربيع، عن أبي العالية: «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] يقول: ارتفع».

قال: «وروي عن الحسن - يعني: البصري - والربيع بن أنس مثله كذلك»[(٢)].

---

(١) (١/ ٧٥)، وإسناده ضعيف.

(٢) لم أقف عليه مسندًا عن الحسن، وأخرجه الطبري في «التفسير» (١/ ٤٥٦) عن الربيع، وإسناده ضعيف.

وذكر البخاري في «صحيحه» في (كتاب التوحيد)[١]؛ قال:

«قال أبو العالية: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: ارتفع؛ فسوَّى خلقهن.

وقال مجاهد[٢]: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: علا على العرش.

وكذلك ذكر ابن أبي حاتم في «تفسيره» في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وروى بهذا الإسناد عن أبي العالية وعن الحسن وعن الربيع مثل قول أبي العالية[٣]، وروى بإسناده ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ قال: في اليوم السابع[٤].

وقال أبو عمر الطَّلَمَنْكِي[٥]: وأجمعوا - يعني: أهل السنة والجماعة - على أن لله عرشًا، وعلى أنه مستوٍ على عرشه، وعلمه وقدرته وتدبيره بكل ما خلقه.

قال: فأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحو ذلك في القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السماوات بذاته، مستوٍ على عرشه كيف شاء.

---

(١) قبل (٧٤١٨).

(٢) أخرجه الفريابي في «التفسير» كما في «تغليق التعليق» (٥/ ٣٤٥)، وإسناده جيد.

(٣) هو ما تقدم.

(٤) أخرجه الطبري (١٨/ ٥٩١) وابن أبي حاتم (٥/ ١٤٩٧) في «تفسيريهما» من قول قتادة، وهو صحيح.

(٥) هو الإمام المقرئ المحقق المحدِّث الحافظ الأثري أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي الطَّلَمَنكي - طَلَمَنْك - بفتحات ونون ساكنة -: مدينة استولى عليها العدو قديمًا -، كان من بحور العلم، صنَّف كتبًا كثيرة في السنَّة يلوح فيها فضله وحفظه وإمامته واتباعه للأثر؛ منها: «الوصول في معرفة الأصول»، توفي سنة تسع وعشرين وأربع مئة، ويحتاج إلى دراسة مفردة، وله ترجمة في: «السير» (١٧/ ٥٦٦).

قال: وقال أهل السنة في قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]: الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز، واستدلوا بقول الله: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وبقوله: ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وبقوله: ﴿عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ﴾ [هود: ٤٤]، **إلا أن المتكلمين من أهل الإثبات في هذا على أقوال:**

فقال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن الاستواء معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة(١).

وقال عبد الله بن المبارك ومن تابعه من أهل العلم - وهم كثير -: إن معنى ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾: استقر، وهو قول القتيبي(٢).

وقال غير هؤلاء(٣): ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي: ظهر.

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى(٤): ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعنى: علا، وتقول العرب: (استويت على ظهر الفرس) بمعنى: علوتُ عليه، و(استويتُ على سقف البيت) بمعنى: علوتُ عليه، ويقال: (استويتُ على السطح) بمعناه، وقال الله - تعالى -: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وقال: ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقال: ﴿عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ﴾ [هود: ٤٤]، وقال: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بمعنى: علا على العرش.

وقول الحسن(٥) وقول مالك من أنبل جواب وقع في هذه المسألة

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥١) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٧) - وغيرهما - **وهو صحيح**.

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص ٣٩٤ - ط المكتب الإسلامي).

(٣) قاله أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٢٧٣)، ومرةً فسره بالعلو؛ وهو الآتي.

(٤) في كتابه «مجاز القرآن» (٢/ ١٥).

(٥) يريد قوله: «ارتفع» كما تقدم.

وأشده استيعابًا؛ لأن فيه نبذ التكييف، وإثبات الاستواء المعقول، **وقد ائتمَّ أهل العلم بقوله واستجودوه واستحسنوه**».

ثم تكلَّم على فساد قول من تأوَّل (استوى) بمعنى: (استولى).

ومن الجدير بالذكر: تعليق شيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كتاب «الحكومة الإسلامية» لأبي الأعلى المودودي (١٠١) عند قوله: «وعبارة ﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ في الآية السابقة [الأعراف: ٥٤] تبيِّن المعاني المجملة التي حوتها عبارة ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بمعنى: أن الله ليس مجرد خالق فقط؛ بل هو حاكم كذلك وآمر، فهو قد خلق الخلق ولم يهب أحدًا حق تنفيذ حكمه فيهم، ...»، قال شيخنا:

«هذا تأويل جديد اللفظ، قديم المعنى؛ إذ هو كالتفصيلي لتأويل الخلف للآية بأن المعنى: (استولى على العرش)»!

◉ بين الاستواء والعلو

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٢٢ - ٥٢٣) بعد أن أورد عدة نقول:

«فإن قيل: فإذا كان إنما استوى على العرش بعد أن خلق السماوات والأرض في ستة أيام؛ فقبل ذلك لم يكن على العرش؟

قيل: الاستواء علوٌّ خاص؛ فكل مستوٍ على شيء عالٍ عليه، وليس كل عالٍ على شيء مستوٍ عليه.

ولهذا لا يقال لكل ما كان عاليًا على غيره: إنه مستوٍ عليه، واستوى عليه، ولكن كل ما قيل فيه إنه استوى على غيره؛ فإنه عالٍ عليه.

والذي أخبر الله أنه كان بعد خلق السماوات والأرض (الاستواء) لا مطلق العلو، مع أنه يجوز أنه كان مستويًا عليه قبل خلق السماوات

والأرض لمَّا كان عرشه على الماء، ثم لمَّا خلق هذا العالم كان عاليًا عليه ولم يكن مستويًا عليه، فلما خلق هذا العالم استوى عليه؛ **فالأصل أن علوَّه على المخلوقات وصفٌ لازم له، كما أن عظمته وكبرياءه وقدرته كذلك**، وأما (الاستواء)؛ فهو فعل يفعله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ بمشيئته وقدرته، ولهذا قال فيه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٤]، **ولهذا كان الاستواء من الصفات السمعية المعلومة بالخبر، وأما علوُّه على المخلوقات؛ فهو عند أئمة أهل الإثبات من الصفات العقلية المعلومة بالعقل مع السمع**، وهذا اختيار أبي محمد بن كُلَّاب وغيره، وهو آخر قولي القاضي أبي يعلى، **وقول جماهير أهل السنة والحديث، ونُظَّار المُثبِتة**».

وما كنتُ أظن أن أحدًا يعتقد خلاف ما ورد في القرآن، ويتكلم بكلام مِن عنده، كقول المودودي في «الحكومة الإسلامية» (٩٩): «على أي حال؛ فتفصيل معنى الاستواء على العرش أيًّا كان، إنما الغرض من ذكره في القرآن: أن يستقر في ذهن الإنسان أن الله ليس هو خالق الكون فحسب؛ بل هو -أيضًا- مدبر أمره، وأنه -سبحانه وتعالى- لم يستقر في مكان بعينه بعد أن فرغ من خلق العالم؛ وإنما هو مستمر في إجراء حكمه وممارسته بالفعل على الدنيا بأسرها، مِن أصغر أمر إلى أعظم وأجل شأن فيها، فسلطات الحكم والسيادة والسيطرة بين يديه فعلًا، وكل شيء تابع لأمره، وكل ذرة خاضعة لحكمه وقضائه، ومصائر الموجودات متصلة ومرتبطة بحكمه وأمره».

وعلَّق عليه شيخنا الألباني بقوله: «هذا المعنى صحيح في نفسه، ولكنه باطل كتفسير لآية ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ لأن (ثم) تفيد -لغةً- التراخي، وهي تعطي أن الاستواء لم يكن قبل، فهل يصح:

إنه لم يكن لحظة ما مدبِّرًا لأمره و..؟!»[1].

◉ بين العلو وسائر صفات الأفعال

وقال - أيضًا - (٥/ ٥٢٣ - ٥٢٤):

«وهذا الباب ونحوه إنما اشتبه على كثير من الناس؛ **لأنهم صاروا يظنون أن ما وُصِف الله عَزَّوَجَلَّ به من جنس ما توصف به أجسامهم، فيَرَون ذلك يستلزم الجمع بين الضدين، فإن كونه فوق العرش مع نزوله يمتنع في مثل أجسامهم، لكن مما يُسهِّل عليهم معرفة إمكان هذا؛ معرفة أرواحهم وصفاتها وأفعالها، وأن الروح قد تعرج من النائم إلى السماء وهي لم تفارق البدن**، كما قال - تعالى -: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٤٢]، وكذلك الساجد؛ قال النبي ﷺ: «**أقربُ ما يكونُ العبدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ ساجِدٌ**»[2]، وكذلك تقرب الروح إلى الله في غير حال السجود مع أنها في بدنه، ولهذا يقول بعض السلف[3]: «القلوب جوالة: قلب يجول حول العرش، وقلب يجول حول الحُش»، وإذا قُبِضَت الروح عُرِج بها إلى الله في أدنى زمان، ثم تُعاد إلى البدن فتُسأل وهي في البدن، ولو كان الجسم هو الصاعد النازل؛ لكان ذلك في مدة طويلة، وكذلك ما وصف النبي ﷺ من حال الميت في قبره،

---

(١) انظر مصورته في: نموذج رقم (١٠) آخر الكتاب.

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» (٤٨٢).

(٣) هو قول أبي حامد أحمد بن خضرويه البلخي المتوفى سنة ٢٤٠هـ، أسنده عنه السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٩٦) - ومن طريقه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (٢٣٨) -.

وسؤال منكر ونكير له[1]، والأحاديث في ذلك كثيرة».

◉ أخطاء الخصوم على ابن تيمية

من الأخطاء التي انتُقِدت على ابن تيمية: الأخذُ بلازم كلامه؛ **وهو لا يثبتها أصالةً**، ويخوض فيها ليردَّ شُبَه من نفى ما ورد في النصوص القطعية فحسب، **وليس لإثبات هذه اللوازم، ولعله يستخدم عدم القطع بنفيها؛ للتلازم في ذهن المعترض بينها وبين ما ورد في النصوص.**

ولم ينتبه كثير من خصومه إلى هذا؛ فقوَّلوه ما لم يَقُل، وادَّعَوا عليه بأمور تقع في موطن من كلامه، وله كلام آخر ينقضه، وربما وقعت بمناسبة اقتضاها المقام، ودعت إليها المحاججة، ومراده: اللازم من ذاك المعنى الباطل، **فهو في منهجه لا يثبت اللازم ولا ينفيه إلا إن احتمل نقصًا لا يليق بالله** عَزَّوَجَلَّ.

◉ اللوازم من إثبات العلو والاستواء

هناك لوازم من إثبات العلو والاستواء؛ وهي كثيرة، وهذه لملمة لما ورد في كلام ابن تيمية منها:

أولًا: المماسة والقعود على العرش والتحيز فيه.

ثانيًا: المباينة.

ثالثًا: الجهة.

رابعًا: المكان.

---

(١) منها حديث البراء بن عازب الطويل، أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٧)، وإسناده صحيح.
وأما تسمية الملكين بمنكر ونكير فَرُوِيَ من وجوه، وفي صحتها نظر!

وهذه اللوازم مأخوذة بالحسِّ في المخلوقات، ولم تَرِد في نقل من الأحاديث والآيات، والواجب السكوت عنها، ويا ليت العلماء ما خاضوا فيها إثباتًا ولا نفيًا!

ألا تنشرح صدورنا لما ورد في كتاب ربنا؛ من مثل:

١- ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠].

٢- ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٨].

وما ورد كذلك من آيات فيها الاستواء على عرشه، ونلقِّن العامة لها دون تِلكم التفصيلات واللوازم التي إن جهلوها؛ ما ضرَّهم ذلك في دينهم شيء، ونظرًا لكثير من الاختلاقات والإشكالات واللوازم، وما يتفرع عليها؛ جُعِلَت عند بعض الناس هي الأصل، **وقُرِّرت على وجه تضاد ظواهر النصوص**؛ فأخذوا يقررون: أن الله عَزَّوَجَلَّ ليس في داخل العالم ولا في خارجه، ولا منفصل عن العالم ولا متصل به.

وامتنعوا عن القول بظواهر النصوص بالإلزامات.

ولا يشك منصف أن صنيع **من قال في المعتقَد بظواهر النصوص -على ما يليق بجلال الله -تعالى- وكماله- هو الصواب والسداد**، بخلاف الآخَرين.

ولذا عالج ابن تيمية اللوازم بالتَّبع، وطوَّل في معرض المحاججات والمناقشات في الكلام عليها، ولا تستطيع أن تخلص بشيء منها إلا وَفق سياقها، **واقتطاع شيء منها بمعزل عما قبله وما بعده؛ هو محط ما ذُكر مِن المؤاخذات على ابن تيمية في المعتقَد!!**

وتقع المؤاخذة على ابن تيمية أحيانًا بالخطأ، وأحيانًا عن تعمُّد وتقصُّد، وبِتنا نجد عند جماعة من المخالفين قرائن قوية لتقصُّد القول بتكفيره، والحَوم على ذلك، وإقرار صنيع من كفَّره، والتواصي مع سائر

خصومه عليه، ولو كانوا من الكفار، وتَلَقُّط ذلك وإظهاره، وتوهيم الناس أنه لا حظَّ لابن تيمية من العلم إلا هذه الشواذ - بزعمهم -، فوقع الظلم والجهل، ومزاوجتهما - فيما دل عليه القرآن الكريم - هو الضلال المبين، قال الله - تعالى -: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

رحم الله ابن تيمية؛ فقد كان بسبب دقته وتبحُّره في المنقول والمعقول، وسعة تصوُّره وخياله، وشدَّة تقصِّيه، ودقة تفريعه ومناقشته: سببًا لفتنة بعض الناس، وشهدوا - للأسف! - بذلك، فعزَّ عليهم حين الوقوف على أخطائهم وزلَّاتهم التصريح بالرجوع عنها؛ بل أصبحوا يزدادون تِيهًا وظلمًا وجهلًا وكِبْرًا كلما بيَّن لهم محبو ابن تيمية ما هم عليه من الضلال.

وكنتُ كلما قرأتُ في أول نشأتي في طلب العلم - وكان ذلك ولله الحمد في سنٍّ مبكرة - آيات العلو والاستواء على العرش؛ أجد في نفسي مهابةً وإجلالًا وخوفًا لا أستطيع التعبير عنه.

إلا أن يكون بعضًا مما في كلام الإمام أبي محمد الجويني في آخر رسالته(١) «الاستواء والفوقية» (ص ٨٠ - ٨١):

«العبد إذا أيقن أن الله - تعالى - فوق السماء، عالٍ على عرشه، بلا حصر ولا كيفية، وأنه الآن في صفاته كما كان في قدمه؛ صار لقلبه قِبلة في صلاته وتوجهه ودعائه، ومن لا يعرف ربه بأنه فوق سماواته على عرشه؛ فإنه يبقى ضائعًا لا يعرف وجهة معبوده، لكن لو **عرفه** بسمعه وبصره وقِدَمه، **وتلك بلا هذا معرفة ناقصة**، بخلاف من عرف

---

(١) هكذا طبعت على أنها لوالد إمام الحرمين، والصواب أنها لابن شيخ الحزامين، وهي «النصيحة» المشهورة.

أن إلهه الذي يعبده فوق الأشياء، فإذا دخل في الصلاة وكبَّر؛ توجه قلبه إلى جهة العرش منزِّهًا ربه - تعالى - عن الحصر، مفردًا له كما أفرده في قِدمه وأزليته، عالمًا أن هذه الجهات من حدودنا ولوازمنا، ولا يمكننا الإشارة إلى ربنا في قِدمه وأزليته إلا بها؛ لأنَّا محدَثون، والمحدَث لا بد له في إشارته من جهة، فتقع تلك الإشارة إلى ربه كما يليق بعظمته، لا كما يتوهم هو من نفسه، ويعتقد أنه في علوه قريب من خلقه، هو معهم بعلمه وسمعه وبصره وإحاطته وقدرته ومشيئته، وذاته فوق الأشياء، فوق العرش، ومتى شعر قلبه بذلك في الصلاة أو التوجه؛ **أشرق قلبه واستنار، وأضاء بأنوار المعرفة والإيمان، وعكسته أشعة العظمة على عقله وروحه ونفسه؛ فانشرح لذلك صدره، وقوي إيمانه**، ونزَّه ربَّه عن صفات خلقه من الحصر والحلول، **وذاق حينئذ شيئًا من أذواق السابقين المقرَّبين**، بخلاف من لا يعرف وجهة معبوده، **وتكون الجارية راعية الغنم أعلم بالله منه؛ فإنها قالت: «في السماء»**[1]، عرفته بأنه في السماء؛ فإن (في) تأتي بمعنى (على)، فمن تكون الراعية أعلم بالله منه لكونه لا يعرف وجهة معبوده؛ **فإنه لا يزال مظلم القلب، لا يستنير بأنوار المعرفة والإيمان**.

ومن أنكر هذا القول؛ فليؤمن به، وليجرِّب ولينظر إلى مولاه من فوق عرشه بقلبه، مبصرًا من وجه، **أعمى من وجه، مبصرًا من جهة الإثبات والوجود والتحقيق، أعمى من جهة التحديد والحصر**

---

(١) في قصة أخرجها مسلم في «صحيحه» (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي، وطوَّلتُ في تخريجها في تعليقي على رسالة «الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط» لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ) (ص ٢٣ - ٣٠).

والتكييف، فإنه إذا عمل ذلك؛ وجد ثمرته إن شاء الله - تعالى -، ووجد نوره وبركته عاجلًا وآجلًا، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، والله - سبحانه - الموفق والمعين» انتهى كلامه.

تأمَّل قوله: «**مبصرًا من جهة الإثبات والوجود والتحقيق**»؛ فقلبه منشرح لما في كتاب ربه، وعقله متَّسع لما ضاقت به عقول الفلاسفة والمتكلمين ومن تأثر بهم، ولم يقل كقولهم: (لا فوق، لا تحت، لا متصل، لا منفصل)، فهو أعمى عن ذلك، وعن الحصر، وجِهة التحديد، والتكييف.

ألا يكفي المسلمين بعامة وطلبة العلم بخاصة الألفاظُ الثابتةُ في الكتاب وصحيح السنة؟! فلماذا لا تجتمع الأفهام عليها، ويتركون المشاغبات واستعمال العبارات التي تخالف ظواهر النصوص؟!

فالله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] فيقولون: (لا فوق)[١]! أليس هذا يضاد ظاهر الآية؟!

نعم؛ هناك لوازم لم يقل بها أحد من المعتبَرين؛ مثل:

١- أنَّ لله مكانًا يحيط به أو يتحيَّز الرب فيه.

ولذا (المكان) الذي أثبته ابن تيمية - وسبق[٢] بيان ذلك عنه - هو عدمي لا حقيقي، وهو يلتقي من بعض الوجوه مع مراد من قال: (لا فوق، لا تحت، لا داخل العالم، لا خارجه) من حيثية واحدة لا ثاني لها، وهي أن المكان[٣] لا يحيط بالله عَزَّوَجَلَّ، وهو باستوائه على عرشه غير متحيز فيه.

---

(١) تذكَّر ما قدمناه (ص ٧٤٩). (٢) (ص ٤٠٥).

(٣) لذا كان ابن تيمية يستفصل ممَّن أثبت (الجهة) و(المكان) لله عَزَّوَجَلَّ، وينفي الحسي منه، المستلزم للتحيز والإحاطة، **فتعلُّق من أثبت لابن تيمية القول بالتحيُّز والإحاطة لمجرد عدم نفيه لمطلق المكان؛ ظلم له، وجهل عليه.**

لكن يفترق عنه من وجوه مهمة جدًّا؛ فنفي (المكان) المنصب على الحسِّ الوجودي غير النفي المنصبِّ على ثبوت المكان المطلق لذات الله عَزَّوَجَلَّ، ولا سيما مع المخالفة في النفي لما أثبته النص، وهو (الفوق)، **ولذا كان هذا النفي مخالفًا للفطرة، ولما نزل في الكتب، وجاءت به الشرائع.**

وهذا التقرير ليس خاصًّا بابن تيمية؛ فإن شيخَ الإمام أبي الحسن الأشعري - وهو ابن كُلَّاب - يقول به.

وتحرير الخلاف، وبيان المراد بالمصطلحات، ومحاكمتها بمعاني قائلها؛ هو المهيع الذي لا ينبغي قبول غيره، ورحم الله الغزالي؛ فإنه القائل - فيما قدمناه عنه -: «وردُّ المذهب قبل فهمه، والاطلاع على كنهه؛ رميٌ في عَماية»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ١٢٠ - ١٢٢):

«قال أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب:

«يقال لهم: أهو فوق ما خلق؟

فإن قالوا: نعم؛ قيل لهم: ما تعنون بقولكم: إنه فوق ما خلق؟

فإن قالوا: بالقدرة والعزة؛ قيل لهم: ليس عن هذا سألناكم.

وإن قالوا: المسألة خطأ؛ قيل: فليس هو فوق؟

فإن قالوا: نعم؛ ليس هو فوق؛ قيل لهم: وليس هو تحت؟

فإن قالوا: ولا تحت؛ أعدموه؛ لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم.

---

(١) «المنقذ من الضلال» (١٢٦ - ط عبد الحليم محمود).

وإن قالوا: هو فوق وهو تحت؛ قيل لهم: فوق تحت، وتحت فوق»!!

وقال - أيضًا -: «يقال لهم: إذا قلنا: الإنسان لا مماس ولا مباين للمكان؛ فهذا محال، فلا بد من نعم، قيل لهم: فهو لا مماس ولا مباين؟

فإذا قالوا: نعم؛ قيل لهم: فهو بصفة المحال من المخلوقين الذي لا يكون، ولا يثبت في الوهم؟

فإذا قالوا: نعم؛ قيل: فينبغي أن يكون بصفة المحال من هذه الجهة، وقيل لهم: أليس لا يقال لما ليس بثابت في الإنسان: مماس ولا مباين؟

فإذا قالوا: نعم؛ قيل: فأخبرونا عن معبودكم: مماس هو أو مباين؟

فإذا قالوا: لا يوصف بهما؛ قيل لهم: فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق؛ فلم لا تقولون عَدِم كما تقولون للإنسان عَدِم إذا وصفتموه بصفة العدم؟ وقيل لهم: إذا كان عدم المخلوق وجودًا له، فإذا كان العدم وجودًا؛ كان الجهل علمًا، والعجز قوة».

وقد ذكر هذا الكلام وأشباهه؛ ذكره عنه أبو بكر بن فورك في الكتاب الذي أفرده لمقالاته، وقال فيه: «إنه أحبَّ - من سمَّاه من أعيان أهل عصره - أن أجمع له متفرق مقالات أبي محمد بن كُلَّاب، شيخ أهل الدين، وإمام المحققين، المنتصر للحق وأهله، المبيِّن بحجج الله، الذاب عن دين الله؛ لِمَا منَّ به الله - تعالى - من معالم طرق دينه الحق، وصراطه المستقيم، السيف المسلول على أهل الأهواء والبدع، الموفق لاتباع الحق، والمؤيَّد بنصرة الهدى والرشد» وأثنى عليه ثناءً عظيمًا.

قال: «وكان ذلك على إثر ما جمعتُ من متفرق مقالات شيخنا الأشعري».

قال: «ولما كان الشيخ الأول والإمام السابق أبو محمد عبد الله بن سعيد الممهِّد لهذه القواعد، المؤسِّس لهذه الأصول، والفاصل بحسن ثنائه بين حجج الحق وشُبَه الباطل بالتنبيه على طرق الكلام فيه، والدال على موضع الوصل والفصل، والجمع والفرق، الفاتق لرتق الأباطيل، والكاشف عن لَبس ما زخرفوا وموَّهوا»، وذكر كلامًا طويلًا في الثناء عليه.

والمقصود أن ابن كُلَّاب إمام الأشعري وأصحابه ومن قبلهم - كالحارث المحاسبي وأمثاله - يبين أن من قال: (لا هو في العالم ولا خارج منه) فقوله فاسد، خارج عن طريق النظر والخبر، وأنه قد رد خبر الله نصًّا، ولو قيل له: (صِفْه بالعدم) ما قدر أن يقول أكثر منه، وأنه قال ما لا يجوز في خبر ولا معقول، **وأنهم قالوا: هذا هو التوحيد الخاص، وهو النفي الخاص؛ فجعلوا النفي الخاص هو التوحيد الخالص.**

وهذا الذي قاله هو الذي يقوله جميع العقلاء الذين يتكلمون بصريح العقل، بخلاف من تكلَّم في المعقول بما هو وَهْمٌ وخيالٌ فاسد، **ولذلك قال: «إذا قالوا: ليس هو فوق وليس هو تحت؛ فقد أعدموه؛ لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم»**.

وهذا كله يناقض قول هؤلاء الموافقين للمعتزلة والفلاسفة من متأخِّري الأشعرية، ومَنْ وافقهم من الحنبلية والمالكية والحنفية والشافعية، وغيرهم من طوائف الفقهاء، الذين يقولون: ليس هو تحت، وليس هو فوق» انتهى كلامه.

دقِّق معي - يا رعاك الله - في صنيع ابن تيمية الآتي:

أولًا: تعرَّض لبطلان قول (لا فوق ولا تحت) لمخالفته لظواهر النصوص.

ثانيًا: لم يحكم على قائليه بالإلحاد، ويتقوَّل عليهم بذلك لمجرد

لازم قولهم، وصان الله السلفيين عن صنع الجائرين من غيرهم؛ ممن يحكمون على ابن تيمية بلوازم يصرح هو ببطلانها.

ثالثًا: بيان طريقة بطلان كلام متأخري الفلاسفة من الأشعرية بإيراد النقولات عن أسلافهم، وهذا الخلاف بينهم أمر مشتهر، وخُصَّ بالبيان والتأليف[١].

بقي أمر (المماسة والمباينة):

هذان اللازمان كـ (الجهة والتحيز) لم ينفرد ابن تيمية ببحثهما، ولا تعرَّض لذلك مُنشئًا لهما، وإنما هو مساير لما قبله من العلماء، ولا سيما في معرض رده على تقرير المبطلين من الفلاسفة ممن هم محسوبون على الإمام أبي الحسن الأشعري، فكشف اضطرابهم فيها؛ بل وضَّح تناقض قول الواحد منهم فيما يخصها.

ولا أكتم القارئ سرًّا أن ابن تيمية تحمَّس في الرد على الرازي[٢]، وأفرد له كتابًا خاصًّا نصب فيه معه ميادين مناقشات في مسائل عويصات، وذكر فيه مشكلات، لا أنصح عوام طلبة العلم من السلفيين

---

(١) انظر - على سبيل المثال -: «المدارس الأشعرية، دراسة مقارنة»، و«اختلافات الأشاعرة في مسائل التوحيد والقدر»، و«عقائد الأشاعرة» لمصطفى باحو، و«مقالات في تناقضات الأشعرية»، و«الخطاب الأشعري»، و«الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي»، و«الأطوار العقدية في المذهب الأشعري».

(٢) انظر دراسة جيدة بعنوان: «الأثر الفلسفي على آراء الرازي العقدية» لعبد الله بن أحمد الأنصاري، الصادر عن تكوين سنة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م في (٣٩٠) صفحة، وكذلك: «ظنية الدلائل اللفظية بين الإمام الرازي وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله - وأثرها في الانحراف الاستدلالي المعاصر» للدكتور عبد العزيز بن محمد العويد.

قبل غيرهم أن يخوضوا فيها؛ فهي تحتاج إلى علم واسع، ومقدمات محكمة، وتصور دقيق، ونفس هادئة، وعقل راجح، وحكم مُنصف، وتوفيق من رب العالمين-قبل كل شيء-.

وسبب رد ابن تيمية على الرازي: شرود الأخير عن النصوص، وقدح ذهنه - كعادته - **في إيراد الشُّبَه نقدًا، ومحاولة تفكيكها والوصول إلى جواب عنها نسيئةً، ومهارته وقوته في عرضها دون إزالتها والقضاء عليها، أو مجانبته الصواب في محاولة ذلك، وعدم وجود جواب جازم وحازم فيها يتوافق مع الأصول الصحيحة.**

ومن الأسباب: رده - ولو مِن طرف خفي - على أهل السنة وأئمتهم، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل؛ فها هو الإمام أحمد - مثلًا - يقول في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص ٣٠٠ - ٣٠١):

«وإذا أردتَ أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أن الله في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان:

فقل له: أليس الله كان ولا شيء؟ فسيقول: نعم.

فقل له: حين خلق الله الشيء؛ خلقه في نفسه أو خارجًا من نفسه؟

فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل؛ لا بد من واحد منها:

إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه؛ فقد كفر حين زعم أنه خلق الجن والشياطين وإبليس في نفسه.

وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم؛ كان هذا كفرًا - أيضًا - حين زعم أنه دخل في كل مكان وحُشٍّ قذر رديئ.

وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه، ثم لم يدخل فيهم؛ رجع عن قوله كله أجمع، وهو قول أهل السنة» انتهى كلامه.

ويعترض الرازي على كلام الإمام أحمد وحصره المذكور، ويَفهم أنه ما ألجأه لهذا إلا حال كونه - سبحانه - مختصًّا بالحيز والجهة، ويجعله بمجرد قوله: «فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل لا بد له من واحد منها» **مجسِّمًا**؛ فيقول في «المطالب العالية من العلم الإلهي» (٢/ ٢١):

«فنقول: هذا باطل؛ لأن بتقدير أن يكون الحق هو أن الله - تعالى - غير مختص بالحيز والجهة أصلًا؛ فهل يصح على هذا التقدير أن يقال: إنه - تعالى - خلق العالم في ذاته أو خارج ذاته؟

لا أظن أن العاقل يحكم بصحة هذا التقسيم على تقدير سبق الاعتقاد بأنه مختص بالحيز والجهة أصلًا؛ لأن على هذا التقدير يكون الحق هو أنه - تعالى - خلق العالم لا في ذاته ولا مباينًا عن ذاته بالحيز والجهة؛ فيثبت أن قوله: (إنه - تعالى - خلق العالم في ذاته أو خارج ذاته) إنما يظهر كونه حقًّا بتقدير أن يثبت أنه يجب كونه - تعالى - مختصًّا بالحيز والجهة».

فمثل هذه المؤاخذات[1] حرَّكت الكامن عند ابن تيمية في ضرورة الرد على الرازي، ولا سيما عند تقريره انحرافات على الإمام أحمد ومعتقَده الذي هو معتقد أهل السنَّة والجماعة.

ولا أريد أن أسترسل خوفًا من **الابتعاد عما نحن فيه**، فأحصر البحث فيما يعود لموضوعنا[2] بصلة؛ فأقول:

هل الرازي يرى إثبات مكان - وجوده ذهني لا عيني، وهو اعتباري لا مادي - لله عَزَّوَجَلَّ؟

---

(١) وغيرها مما هو مصادم للنصوص ومضاد لها من جميع الوجوه؛ كنفي العلو والاستواء.

(٢) أعني: المماسة والمباينة.

نعم؛ هو يراه، ولكنه مضطرب فيه حسب موضوع البحث والمسألة المبحوثة! فكلامه السابق فيه إلزام للإمام أحمد بالمكان الحقيقي لا العدمي، **أما مع الفلاسفة؛ فإنه يثبت المكان العدمي خوفًا من التسلسل الذي يلزم منه قِدم المكان والجهة، وهما منفيان عن الله** عَزَّوَجَلَّ.

ويقتصر على هذا المقدار فحسب دون غيره؛ فانظر إلى تفريعه وتقسيمه على تقديرين؛ قال في «الأربعين» (١/ ١٥٩) له:

«وأما إن قيل بأن المكان الذي حكم الخصم بكونه - تعالى - حالًّا فيه: معدوم صرف، ونفي محض؛ فهذا محال من القول».

واستشكل هذا بإيراد؛ هو قوله فيه - الإحالة السابقة -:

«فإن قيل: هذا الإشكال بعينه وارد في كون الجسم في مكان.

قلنا: المراد بكون الجسم في المكان: كونه بحيث يمكن الإشارة إلى كل واحد من جوانبه بأنه غير الآخر، وبأنه متصل به، ومماس له».

فحمل المكان على الإشارة والمماسة فقط، ويزيده وضوحًا ما كان يقوله أبو الحسن الأشعري: «إن جملة العالم لا في مكان، وإن الجسم والجوهر لا يحتاج في حدوثه إلى مكان، إذ لو كان كذلك؛ تعلَّق بما لا يتناهى، وذلك محال؛ لما عُلم من تناهي الأجسام والجواهر»[١].

ففي هذا بيان عدم وجود الحيز والمكان في الخارج عند حدوثها، حتى لا يقال بقدمها وعدم تناهيها.

هكذا فرَّ الأشاعرة من التسلسل، ولكن في تقرير الرازي عيب ظاهر؛ وهو أن الاتصال والمماسة إنما تكون مع القول بالمكان الحسي لا الاعتباري، وهو جامع بين إثبات المكان الذهني والقول بمماسة الجسم له.

---

(١) «مقالات الأشعري» (٢٨٨) لابن فورك.

ومن لطيف ما ذكره الرازي في «الأربعين» (١/ ١٧٠): (الإضافات المحضة)، ومثَّل عليها بقوله:

«مثل كون الشيء قبل غيره وبعد غيره، ومثل كون الشيء يمينًا لغيره أو يسارًا له؛ فإنك إذا جلستَ على يمين إنسان، ثم قام ذلك الإنسان وجلس في الجانب الآخر منك؛ فقد كنتَ يمينًا له ثم صرتَ الآن يسارًا له، فهاهنا لم يقع التغير في ذاتك، ولا في وصف حقيقة من صفاتك؛ بل في محض الإضافات[1]، إذا عرفتَ هذا؛ فنقول: أما وقوع التغير في الإضافات؛ فلا خلاص عنه».

قلت: ويقال مثله في (العلو)، ولا أدري! لماذا غفل الرازي عن هذا ولا سيما في تعقُّبه للإمام أحمد الذي أومأنا إليه؟

والذي دعى ابن تيمية للقول بالجهة بالتفصيل المذكور؛ ليفوِّت على المانعين الرؤية، والنصوص فيها متواترة، وهي عندهم من المسائل المشكلة التي أعيتهم وأتعبتهم؛ فها هو الرازي يورد اثني عشر سؤالًا **على الأشاعرة** في الجمع بين نفيهم الجهة وإثبات الرؤية، ويقول في «الأربعين في أصول الدين» (١/ ٢٧٧): «فهذا ما عندي من الأسئلة على هذا الدليل، **وأنا غير قادر على الأجوبة عنها، فمن أجاب عنها؛ أمكنه أن يتمسك بهذا الدليل**».

وختم المبحث بقوله: «**وهو أنَّا لا نثبت صحة رؤية الله - تعالى - بالدليل العقلي؛ بل نتمسك بظواهر القرآن والأحاديث**».

قلت: يا ليته فعل هكذا في جميع استدلالاته، وانتصر للنصوص

---

(١) سيأتيك نحوه من كلام ابن تيمية عند بحثه (هل صفة العلو صفة كمال؟)، انظر: (ص ١٠٥٣).

والنقول! وما لنا ولدليله العقلي، فإن الله لن يسألنا عنه!

ومنه تعلم أن ابن تيمية جَهِد أن يجمع بين النقل الصحيح والعقل الصريح؛ إذ من منهجه المطَّرِد الذي انتصر له بتأليف مطوَّل: أن العقل الصحيح لا يخالف النقل الصريح.

هذا التأليف هو: «درء تعارض العقل والنقل»[1]، وهو رد على الأشاعرة خاصَّة دون غيرهم، وهم أعضاء المحكمة التي عقدت له في دمشق، ومن أبرزهم: ابن صَصْرَى (ت ٧٢٣هـ) الذي تتلمذ على محمود الأصبهاني (ت ٦٨٨هـ)، والذي كان بدوره من تلاميذ الفخر الرازي، ولم يكن الأشاعرة بالنسبة إلى ابن تيمية خصومًا أقوياء، ولكنهم كانوا - أيضًا - يقاسمون ابن تيمية دعوى الانتساب إلى أهل السنَّة، وقد اهتم ابن تيمية بإبراز أسس السنَّة في منهج الأشعري، واعيًا لانحراف الجويني والغزالي والرازي عنه؛ فهم ليسوا مذهبًا واحدًا، **وإنما هي مدارس متباينة ومختلفة.**

وألَّف ابن تيمية هذا الكتاب بعد سنوات من محاكمته في دمشق، وبعد لقائه لجماعات من مناقشيه من الأشاعرة في مصر، ويقدَّر أنه كان بين سنتي (٧١٣ - ٧١٧هـ)، وهمُّه الرَّد على متأخري الأشاعرة وفلسفتهم نصرة للنصوص الشرعية، **ففرق بين الأشاعرة وآراء الأشعري؛ إذ وجِّهت له تهمة التجسيم، ورفضه التأويل، حيث وقف**

---

(١) هذا الكتاب يعتبر من أقوم ما كتب ابن تيمية، وقد حاول فيه أن يوفق بين العقل والنقل، وأن يزيل ما عساه يتوهم بينهما من تعارض، وأن يثبت أن المعقولات الصريحة لا تتنافى بأية حال مع المنقولات الصحيحة، وأن كل ما يتحدث به عن اختلاف بينهما؛ فسببه أحد أمرين: إما اختلاط في العقل، وإما جهل بالنص، قاله محمد خليل هراس في «ابن تيمية السلفي» (٥٤).

موقفًا مضادًّا من التعطيل والتشبيه، ولذا استدعى نقولات أبي الحسن الأشعري؛ باعتبارها تمثِّل موقف السلف، وأن اشتغاله بعلم الكلام وتوظيفه له في طريقته لا يمنع من اعتباره أقرب إلى منهج الإمام أحمد بن حنبل.

وفاق ابن تيمية في موقفه من أبي الحسن الأشعري موقف كثير من متقدمي الحنابلة(١)، **ورأى أن الشافعي انتقد علم الكلام** الذي كان ممثَّلًا في الجهمية والمعتزلة، وليس علم الكلام الذي كان يمارسه الأشعري، فوافق ابنَ عساكر في دفاعه عن الأشعري ضد بعض الشافعية.

واستخدم ذلك كله وسيلة حجاجية؛ إذ وضع أبا الحسن الأشعري في تلك المرتبة القريبة من السنة، ومكَّنه هذا التصنيف ضد معاصريه من رسم منهج عقائدي سليم فيه اتباع السنة، ولم يتمحور كغيره على مذهب أحمد، **فأصبح مدعاةً للثناء من جميع الطوائف، ولذا تجد عددًا كثيرًا من تلاميذه من كبار علماء الشافعية وغيرهم في عصرهم**(٢).

ويا ليت الرازي (الأصولي الشافعي) بقي يدور مع النصوص، ويثبت المقدار اللازم من المعقول الذي لم يرد في الشرع ما يناقضه؛ **لوصل في بحث (الجسم) وغيره لما وصل إليه ابن تيمية، وقد أفصح**

---

(١) انظرها في: «الحركة الحنبلية وأثرها في بغداد» للدكتور خالد كبير علال (١/ ٢٢٦ - ٢٢٨، ٢٣٥ - ٢٤٣)، لا سيما لتعلم أن همَّ ابن تيمية نصرة الدِّين، ونشر المعتقد السلفي، وليس تصفية حسابات مذهبية في دوائر ضيِّقة، وموروث مذهبي!

(٢) مأخوذ باختصار وتصرف من بحث الأستاذة رشا العمري: «ثيولوجيا السنة عند ابن تيمية وجدله مع الأشاعرة» (١٢٥ - ١٣٣ ضمن «ابن تيمية وعصره»).

عن ذلك الرازي نفسه بقوله:

«وأما الظواهر النقلية المشعرة بالجسمية والجهة؛ فالجواب كلي عنها: أن القواطع العقلية دلت على امتناع الجسمية والجهة، والظواهر النقلية مشعرة بحصول هذا المعنى، والجمع بين تصديقهما محال!! وإلا لزم اجتماع النقيضين، والجمع بين تكذيبهما محال، وإلا لزم الخلو عن النقيضين، والقول بترجيح الظواهر النقلية على القواطع العقلية محال؛ لأن النقل فرع على العقل، فالقدح في الأصل لتصحيح الفرع؛ يوجب القدح في الأصل والفرع معًا، وهو باطل، فلم يبق إلا الإقرار بمقتضى الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر النقلية إما على التأويل، وإما على تفويض علمها إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهو الحق»[(١)].

قال أبو عبيدة: هذا نقل مهم، ويكشف عن حقيقة المسألة، وهو كاشف عن سرها، وأن ابن تيمية «كرَّس كتابه «درء تعارض العقل والنقل» للرد على القانون الكلِّي[(٢)] الذي قال به الفخر الرازي.

وقد أدرك ابن تيمية أن هذا القانون ليس منهجًا للرازي وحده؛ إذ هو أول من صاغه، ولكنه يعتبر - أيضًا - أساس منهج العديد من خصومه؛ ومنهم الغزالي، و(القانون الكلي) لا يقدم العقل على النقل كمصدر للعلم الشرعي فقط؛ إنما يجعل هذا التقديم أساسًا من أسس هذا العلم، بحيث متى ما كان هناك تعارض -ولو موهوم- بين العقل والنقل؛ وجب تقديم العقل وتأويل النقل حتى يحصل التوافق بينهما،

---

(١) «معالم أصول الدين» (٤٣)، وهذا ما يُسمى - عندهم -: (القانون الكلي)!

(٢) انظر عن هذا (القانون) وبيان نقضه: كتاب الشيخ الدكتور عبد القادر عطا الصوفي «الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (١/ ١٢٣ - ٣١٢)؛ فقد عالجه معالجة قويَّة جدًّا، فجزاه الله خيرًا.

فهذا القانون يجعل من العقل أصلًا للنقل، وبابًا للردِّ عليه ونقضه.

وقد أوضح ابن تيمية أساس هذا القانون -بحسب الرأي الأشعري!- في مقدمة كتاب «درء التعارض»[1] كما يلي:

إذا تعارضت الأدلَّة السمعيَّة والعقليَّة فإننا أمام ثلاث حالات:

فإما أن يجمع بينهما، وهذا محال؛ لأن النقيضين لا يجتمعان.

والحالة الثانية: هي تقديم النقل على العقل، وهذا - أيضًا - محال، لأنَّ العقل هو الأصل، والقدح في أصل الشيء قدح في هذا الشيء.

والحالة الأخيرة: أن يُقدَّم العقل على النقل، لأنه أصل الوحي.

وعليه؛ فإن أية آية فيها إشكال إما أن يصار إلى تأويلها أو يصار إلى تفويضها.

وهذا المبدأ، **حسبما أوضح ابن تيمية؛ تشكَّل عند متأخري الأشاعرة وتمسكوا به وساروا عليه، وتابعهم في هذا الفلاسفة والصوفية القائلون بالاتحاد،** وبالنسبة إلى ابن تيمية، فإن كل من يتصوَّر أن «صريح» **المعقول يمكنه أن يعارض النقل، ومن ثَمَّ تقديمه على ما يتصوره خطأً أنه قدَّم العقل على نصوص النقل،** فهو شخصٌ مُتَّبعٌ لهذا القانون الكلي.

«وهكذا نرى ابن تيمية يحاول بعنف أن يعكس الأمر على خصومه، وأن يشككهم في معقولاتهم، وأن يقوم بنفس الدور الذي لعبه الفلاسفة حينما كانوا يجرُّون النصوص إلى الفلسفة؛ فأخذ هو يجر العقل إلى خدمة النص.

وفي سبيل ذلك اضطر ابن تيمية أن يهدم كثيرًا من قضايا العقل التي

---

(١) انظره: (١/ ٤ - ٥).

يظنها الناس ضرورية، وأن يقيم مكانها أخرى تتلاءم مع نصوص الدين الصريحة؛ بحيث لا يحتاج بإزاء هذه النصوص إلى إنكار أو تأويل»(١).

قال صاحب كتاب «الصراع بين الوثنية والإسلام»(٢) ما ملخصه:

«لقد استطاع ابن تيمية بمهارة أن يوفق بين نصوص الشريعة الثابتة وبين المعقولات الصريحة، وأن يزيل ما بينهما من خلاف، وأن يحُلَّ تلك العقد القوية التي عُقدت حول أمهات الدين الاعتقادية؛ مثل: الصفات السمعية وقيام الصفات بالذات، ومثل: الأفعال الاختيارية وقيامها بذاته - تعالى - ومغايرة الصفات للذات وصفات التعليل والحكمة والاختيار وصفة الكلام وصفة الاستواء والعلو وحدوث العالم وبعث الأجساد والنبوات والكرامات والمعجزات والتوفيق بين العقل والنقل.

وقد كان الناس قبله بإزاء النصوص فريقين متعادلين:

- فريقًا سخِر منها وزهد فيها لـمَّا أيقن مخالفتها للمعقولات الضرورية، وإن اصطدم شيء من عقلياته بشيء منها؛ لجأ إلى تأويله.

- وفريقًا قبلها بإيمان واستسلام ظاهر على مضض، مع اعترافه بأنه لا يمكن الإصلاح بينها وبين المعقولات في الظاهر.

وكان لكلٍّ من الفريقين أتباع وأنصار، وكانت الكثرة في جانب العقليين، ولذلك كان للمعتزلة التفوق على خصومهم، فلما جاء ابن تيمية عمد إلى تبديد هذه الغمة، وأقام الأدلة على توافق العقل والنقل، وأنهما أخوان لا يختلفان».

وكان لهذا التقعيد الخصِّيصى الجاذبة، والإشراقية الروحانية

(١) «ابن تيمية السلفي» (٥٤). (٢) (ص ٦١٥).

الإيمانية[١]، وهدى الله بها بعض المحبين له؛ فها هو عبد الله بن حامد (أحد علماء الشافعية) يكتب رسالة جيدة ومطوَّلة إلى أبي عبد الله بن رُشيِّق في الثناء على ابن تيمية - ولم يدركه -، ويذكر أثر هذا المبحث عليه؛ فيقول بعد كلام:

«...لما في نفسي من المحبة الضرورية التي لا يدفعها شيءٌ، على الخصوص لمَّا اطلعت على مباحثه[٢] واستدلالاته التي تُزلزِل أركان المبطلين، ولا يثبت في ميادينها سفسطة المتفلسفين، ولا يقف في حلباتها أقدام المبتدعين من المتكلِّمين.

وكنت قبل وقوفي على مباحث إمام الدنيا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد طالعتُ مصنفات المتقدمين، **ووقفتُ على مقالات المتأخرين من أهل الفلسفة ونُظَّار أهل الإسلام؛ فرأيت فيها الزخارف والأباطيل والشكوك التي يأنف المسلم الضعيف في الإسلام أن تخطر بباله، فضلًا عن القوي في الدين؛ فكان يُتعب قلبي ويحزنني ما يصير إليه الأعاظم من المقالات السخيفة والآراء الضعيفة، التي لا يعتقد جوازها آحادُ الأمة، وكنت أفتش على السنة المحضة في مصنفات المتكلمين من أصحاب الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **على الخصوص؛ لاشتهارهم بالتمسك بمنصوصات إمامهم في أُصول العقائد فلا أجد عندهم ما يكفي، وكنت أراهم يتناقضون؛ إذ يؤصِّلون أُصولًا يلزم فيها ضد ما يعتقدون،** أو يعتقدون خلاف مقتضى أدلتهم، فإذا جمعتُ بين أقاويل المعتزلة والأشعرية، وحنابلة

---

(١) انظر: ما قدمناه (ص ٩٩) عن «رسالة الشيخ أحمد بن محمد بن مُرِّي الحنبلي إلى تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية»، وذكر بعد المزبور كلامَ ابن تيمية وقاعدته المذكورة في «درء تعارض العقل والنقل».

(٢) أي: ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

بغداد وكرَّامية خراسان؛ أرى أن إجماع هؤلاء المتكلِّمين في المسألة الواحدة على ما يخالف الدليل العقلي والنقلي، فيسوؤني ذلك، وأظل أحزن حزنًا لا يعلم كنهَه إلا الله، **حتَّى قاسيتُ من مكابدة هذه الأمور شيئًا عظيمًا لا أستطيع شرح أيسره، وكنت ألتجئ إلى الله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ **وأتضرع إليه، وأهرب إلى ظواهر النصوص**، وألقى المعقولات المتباينة، والتأويلات المصنوعة فتنبو الفطرة عن قبولها، ثم قد **تشبَّثت فطرتي بالحق الصَّريح في أمهات المسائل، غير متجاسرة على التصريح بالمجاهرة قولًا وتصميمًا للعقد عليه**، حيث لا أراه مأثورًا عن الأئمة وقدماء السَّلف، **إلى أن قدَّر الله - سبحانه - وقوع مصنَّف الشيخ** الإمام - إمام الدنيا رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في يدي، قبيل واقعته الأخيرة بقليل؛ **فوجدتُ فيه ما بهرني من موافقة فطرتي لما فيه، وعزو الحق إلى أئمة السنة وسلف الأمة، مع مطابقة المعقول والمنقول! فبُهِتُّ لذلك سرورًا بالحق، وفرحًا بوجود الضَّالَّة التي ليس لفقدها عِوض، فصارت محبة هذا الرجل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **محبة ضرورية، تقصر عن شرح أقلِّها العبارات ولو أطنبتُ، ولما عزمتُ على المهاجرة إلى لقيِّه؛** وصلني خبر اعتقاله، **وأصابني لذلك المقيم المقعِد.**

ولما حججتُ سنة ثمان وعشرين وسبع مئة؛ صممتُ العزم على السفر إلى دمشق لأتوصل إلى ملاقاته، ببذل مهما أمكن من النفس والمال للتفريج عنه، فوافاني خبر وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مع الرجوع إلى العراق، قبيل وصولي الكوفة، وجدتُ عليه ما لا يجده الأخ على شقيقه - وأستغفر الله -؛ بل ولا الوالد الثَّاكِل على ولده، وما دخل في قلبي من الحزن لموت أحدٍ من الولد والأقارب والإخوان كما وجدته عليه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، ولا تخيَّلتُه قط في نفسي ولا تمثَّلته في قلبي؛ إلا ويتجدد

لي حزنٌ قديمُه كأنه محدَث، ووالله! **ما كتبتُها إلا وأدمعي تتساقط عند ذكره أسفًا على فراقه وعدم ملاقاته**، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[1].

---

(١) منها نسخة في كوبرلي، رقم (١١٤٢/ ٦) (ق ١٨٨/ ب - ١٩٠/ أ)، ونشرها محمد رشاد سالم في مقدمة «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٤٠ - ٤٣)، وهي في «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢٨٥ - ٢٨٩).
وهذا الكلام يذكرني بما قاله محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) في «التحف في مذهب السلف» (٤٩ - ٥١): «وها أنا أخبرك عن نفسي، وأوضح لك ما وقفتُ عليه في أمسي؛ فإني في أيام الطلب وعنفوان الشباب، شُغِلتُ بهذا العلم الذي سَمَّوْه تارةً علم الكلام، وتارةً علمَ التوحيد، وتارةً علم أصولِ الدين، وأكْبَبْتُ على مؤلفات الطوائف المختلفة منهم، ورُمْتُ الرجوعَ بفائدة، والعودَ بعائدة؛ فلم أظفر من ذلك بغير الخيبة والحَيْرة، وكان ذلك من الأسباب التي حبَّبَتْ إليَّ مذهب السلف، على أني كنت قبل ذلك عليه، ولكن أردتُ أن أزداد منه بصيرة، وبه شغفًا، وقلتُ عند ذلك في تلك المذاهب:

وغايةُ ما حَصَّلْتُهُ من مباحثي ... ومِنْ نظري من بعدِ طُولِ التَّدَبُّرِ
هُوَ الوَقْفُ ما بين الطريقين حَيْرَةً ... فما عِلْمُ من لم يَلْقَ غيرَ التَّحَيُّرِ
على أنني قد خُضْتُ منهُ غِمارَهُ ... وما قَنَعَتْ نفسي بغيرِ التَّبَحُّرِ

وأمَّا الكلمةُ؛ وهي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١] فبها يُستفادُ نفيُ المماثلة في كل شيء، فيُدفَعُ بهذه الآية في وجه المُجسِّمة، وتعرِفُ به الكلام عند وصفه - سبحانه - بالسميع البصير، وعند ذكرِ السمعِ والبصرِ واليدِ والاستواء، ونحو ذلك مما اشتمل عليه الكتاب والسنة، فتَقَرَّر بذلك لتلك الصفات لا على وجهِ المماثلة والمشابهة للمخلوقات، فيدفعُ به جانبَي الإفراطِ والتفريط؛ وهما: المبالغة في الإثبات المفضية إلى التجسيم، والمبالغةُ في النفي المفضيةُ إلى التعطيل، فيخرجُ من بين الجانبين وغُلُوِّ الطرفين: أَحَقِّيَّةُ مذهب السلف الصالح؛ وهو قولهم بإثبات ما أثبتهُ لنفسه من الصِّفات على وجه لا يعلمُهُ إلا هو؛ فإنه القائل: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾»، ثمَّ قال (٥٣):

=

= «والمسألة أوضحُ من أن تلتبس على عارفٍ، وأَبْيَنُ من أن يُحتاج فيها إلى التطويل، ولكنَّها لمَّا وقعت فيها تلك القلاقلُ والزلازل الكائنة بين بعض الطوائف الإسلامية؛ كثُرَ الكلامُ فيها وفي مسألة الاستواء، وطال، سيَّما بين الحنابلة وغيرهم من أهل المذاهب؛ فلهم في ذلك الفتنُ الكُبرى والملاحم العظمى، وما زالوا هكذا في عصر بعد عصر.

والحقُّ هو ما عرَّفناك من مذهب السلف الصالح: فالاستواء على العرش، والكونُ في تلك الجهة؛ صرَّح به رسول الله ﷺ في غير حديث؛ بل هذا ممَّا يجدُهُ كلُّ فردٍ من أفرادِ الناس في نفسه، **ويُحِسُّهُ في فطرته، وتجذِبُهُ إليه طبيعته، كما تراه في كُلِّ من استغاث بالله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، **والتجأ إليه، ووجَّه أدعيته إلى جنابِهِ الرفيع، وعزِّه المنيع**، فإنه يُشيرُ عند ذلك بكفِّه، أو يرمي إلى السماء بطرفِهِ، ويستوي في ذلك عند عُروض أسباب الدُّعاء، وحدوث بواعِث الاستغاثة، ووجود مقتضيات الإزعاج، وظهور دواعي الالتجاء، عالِمُ الناس وجاهلُهم».

ومثله ما ذكره عماد الدين الواسطي (ت ٧١١هـ) في «ذكريات باحث عن الهدى» - وأنصح بقراءته -؛ فذكر أنه نشأ وهو طفل في طائفة الأحمدية، قال (ص ٢٥): «لأن أبي - عفا الله عنه - كان رئيسًا من رؤوسائهم، ووزراء شيوخهم» وفصل في حالهم، وقال (ص ٣٥ - ٣٦):

«وكان الشيخ العارف نجم الدين الأصبهاني - أعاد الله من بركته - يقول: «ما أتلف الدين كطائفتين: الأحمدية في النساء، والحريرية في الصبيان»، وأقول أنا: والاتحادية في العقائد - أيضًا -، واليونسية قريبون منهم، وكل هؤلاء أتلفوا الدين ووسَّخوه، وقلبوا حقائقه، وضيَّعوا حدوده...»، وقال (ص ٣٦): «والذي أعتقده - إن شاء الله - **أن التتر لم تستول على أهل الإسلام إلا بشؤم هؤلاء الطوائف وظهورهم**».

قال أبو عبيدة: هنالك صلة خفية، ومؤامرة باطنية؛ بين (التتر) و(البطائحية)، ذكرناها في (ص ٩٥١ - ٩٥٧).

ثم قال عماد الدين في «ذكرياته» (٣٩ - ٤١) وقد تاب إلى الله من هذه الطائفة: «ثم انتقلت من هذه الطبقة إلى **طبقة الفقهاء الشافعيين لأتعلَّم العلم**؛ =

= فوقعتُ بين طائفة خير من الطائفة الأولى، عندهم علم الحلال والحرام، والحدود والأحكام، وعلم ما يجوز وما لايجوز، وعلم ما يترتب عليه الثواب والعقاب، واعتقاد ذلك وعِلْمُه في تلك الظُّلمات نورٌ وهدًى، فضلًا عن العمل به، لكن القوم فيهم الفقهُ لا غير، وفيهم من يشارك في أصول الفقه، واصطلاح ابن الخطيب - يعني: الرازي - مع تعظيمه وتبجيله، والإقرار بأنه الإمام الأعظم، وأنه ركنٌ من أركان الدين، وإذا ذُكِرَ ذُكِرَ قبل الإمام - أي: الشافعي - وتُرُضِّي عنه، **وغالبُ ما فيهم علمُ خصومات الناس ووقائعهم؛ فقلوبهم مشحونةٌ** بمسائل «التنبيه»، و«المهذَّب»، و«الوجيز»، و«الوسيط»، و«شرح الوجيز»، و«الحاوي»، و«اللُّباب»، و«العُجاب» لعبد الغفار، و«المحرَّر» للرافعي.

لا يوجد عندهم أصول السنة؛ من علوم الحديث وقواعده، ومعرفة رجاله، وعلم صحيحه من سقيمه، ولا علم معاملة الله بالسُّنة، ولا معرفة عندهم بقواعد الاعتقاد، من طريق الصحابة والسلف الأول؛ كالسُّفْيانَيْن، والحمَّادَيْن، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وأمثالهم؛ **بل قواعد عقائدهم من أصول المتكلِّمين بالعقل والنظر.**

والصالحُ الورع فيهم: الممْسِكُ عن الخوض في العقائد، ويُسلِّم أمر ذلك إلى مراد الله؛ فيؤمن بذلك إيمانًا مجملًا، لا تفصيل فيه، يابسةً طِباعُهم، خالية قُلُوبهم عن روائح المحبة لله، والخوف منه، والتعظيم له، والشوق إليه، لا يُشَمُّ منهم روائح العبودية، ولا الصدق في المعاملة، ولا الإخلاص فيها، ولا المسارعة إلى البرِّ بالقصد الصحيح وانشراح الصدر، متكالبين على الرئاسة والمعلوم[أ] - أي: الأعطيات المالية -، مزاحمين على المناصب، تَخرج نَفْس أحدِهم إذا جلس أحدُهم فوق مرتَبَتِه، حتى ربَّما يُنَغِّص عليه طعامه وشرابه، وربَّما وقع فيه بالغِيبة والطعن، **فَهُم أوعيةُ فقهِ وأحكام وخصومات الناس لا غير!**»، ثم ذكر مذاهب ومشارب تقلَّب فيها، إلى أن قال (ص ٥٨ - ٦٠): =

....

(أ) التعميم دائمًا غير مناسب ولا دقيق!

= «فلم أزَلْ في هذا العَوَزِ حتى لطف الله - تعالى - بي، واجتمعت بطائفة بدمشق منَّ الله - تعالى - عليَّ بهم؛ **فوجَدْتُهم عارفين بأيَّام النُّبوة، والسِّير الصحابية، ومعاني التنزيل وأصول العقائد المستخرجة من الكتاب والسنة، عارفين بأذواق السالكين وبداياتهم، وتفاصيل أحوالهم، يرونها من كمال الدين، لا يتمُّ الدين إلا بها، ولا تُشبِهُ أنفاسهم أنفاس أهل العصر من فقهائهم وصوفيَّتهم، وما شبَّهْتُ أنفاسهم إلا بأنفاس القرن الأول والثاني والثالث، في عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم، وكأني - باجتماعي بهم، ورُؤيتهم - وجدتُ أبا بكر وعمر وعثمان وعلي**، ووجدتُ التابعين كسعيد بن المسيَّب، والحسن البصري، والرَّبيع بن خُثيم، وثابت البُناني، وأمثالهم، وكأني وجدتُ - برؤيتهم - مالكًا، والشافعي، والسُّفيانَيْن، والحَمَّادَيْن، وابن المبارك، وإسحاق، وأحمد بن حنبل، وأقرانهم، ونُظراءهم، **فإني وجدتهم** عارفين بحقائق العلم الذي أُنزل من السماء على محمد ﷺ، مسارعين إلى إقامة أوامر الله - تعالى - كمسارعة أصحاب رسول الله ﷺ، **معظِّمين للدين، مُهتَمِّين بإقامته وإظهار شرائعه وشعائره، حَنِقِيْنَ على من هَتَكَ حدود الدين، أو انتقص شريعةً من شرائعه، اعتقادًا أو عملًا، وليست أصولُهم أصول المتكلِّمين؛ بل أصول عقائدهم على الآيات والأخبار الصحيحة، وأَمَرُّوا الصفات كما جاءت بلا تأويلٍ ولا تعطيل ولا تشبيه، وأَثْبَتُوا حقائقها لله، كما يليقُ به**؛ من الاستواء والنزول، وجميع الصفات، وظهر لهم - مع ذلك - معارف صحيحة، وأنوار ظاهرة من معرفة الله - تعالى -، ومعرفة صفاته القائمة بذاته ذوقًا وحالًا، مع العلم والنظر، ووجدتُ آثارها في قلوبهم عند صلاتهم وأذكارهم ودعوتهم **إلى الله - تعالى -**.

يَعرفون ربَّهم من فوقهم، ويعبدونه كما وردت به النصوص الدالَّة على أنه فوق العرش، بذاته وصفاته، بفوقيَّة تليق بجلاله وعظمته، لا يجعلونه محصورًا في الفوقية؛ بل كان ولا شيء معه، قبل خلق العرش والأكوان، فلم يكن هناك في الفردانية شيءٌ غيره، فيقال: هو فوقه، فلمَّا أُحدثَتِ الأكوان حَدَثَتْ في جهة التَّحْت بالنسبة إلى عُلُوِّه الذاتي؛ فإنه - سبحانه - بالذات عليٌّ على كل شيء، ولا يجوز أن يكون - سبحانه - تحت الأكوان، =

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن ابن تيمية يذهب صراحة إلى أنَّ معارضيه ليسوا فقط متأخري الأشاعرة، وإنما يندرج معهم كل من التزم هذا القانون في منهجه، وإن لم يصرِّح بإعماله.

وقد قسَّم ابن تيمية أولئك الذين يقدِّمون العقل على النقل إلى فريقين:

الأول: هم أهل التبديل؛ وهم الذين يبدِّلون المعاني الصحيحة بالمعاني الباطلة، ويندرج ضمنهم الفلاسفة والمتكلمون عمومًا، وخصوصًا الأشاعرة، وضرب مثالًا لمنحاهم هذا بمنهجهم في تفسير آيات الصفات، منكرًا عليهم هذا الصنيع، فيما كتبه من قبل؛ حيث بيَّن أن معاني آيات الصِّفات تُدرك فقط من طريق القرآن والحديث.

أما الفريق الثاني: وهم أهل التجهيل؛ فهم يَرَون أن الأنبياء لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه في آيات الصفات؛ والملاحظ أنَّ ابن تيمية لم يسمِّ أصحاب هذا الاتجاه، ولكنه من الواضح أنه يعني بهم أولئك الذين يقبلون التفسيرات الباطنية للنصوص[(١)].

وابن تيمية يرفض فكرة تقديم العقل على النقل وعلى ما جاء به

= **لا ممتزجًا بها، ولا بائنًا عنها، وليس تحتها، فلزم بالضرورة أن يكون فوقها.** ثُمَّ مِن صفاتهم: يَبْذُلون أنفسهم وأموالهم في سبيل الله - تعالى -، وإقامة الدين، يعرفون قَدْر الدِّين، وقدر أهله وحمَلَتِه، والقائمين به؛ لأنهم أهلُه وأنصار السنة والحديث، وأعوانُ الرسول ﷺ، وأعوان دينه، وأركان شريعته، يُوالُون مَنْ والاها، ويُعادون من عاداها، مستعمِلُون مكارم الأخلاق، مِن الرحمة والتَّودُّد، والإنصاف والصِّدق، والبذل والمواساة، والحِلم والصبر، وكظْم الغيظ والرحمة للخَلق، وإعانة المضطر، وإغاثة الملهوف، والشِّدَّة على الجبابرة، والكيفيَّة الحادَّة على الفراعنة، لا يخافون في الله لومة لائم،...» وطوَّل في صفاتهم ونعوتهم، جعلنا الله منهم، وحشرنا في زمرتهم.

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٨ - ٢٠).

الرسول[١]، لذلك فإنه لجأ إلى تفنيد ودفع المعارض العقلي على وجهين:

الأول: أن من آمن بالله فقد آمن وتيقن بما أخبر به، وما عارض هذا مما آمن به فهو حجج واهية[٢].

الوجه الثاني: أن المعارض العقلي يجب أن يكون باطلًا لأنه ينبني على وجوب تأويل آيات القرآن تأويلًا غير صحيح؛ لأن الرسول بيَّن مراد هذه الآيات التي تحتاج إلى بيان، فالله لا يترك عباده دون أن يوضح لهم مقصود هذه الآيات[٣]»[٤].

فابن تيمية يرى أنه لا تعارض بين القواطع العقلية المزعومة، والظواهر النقلية، وبيَّن عَوار المتكلِّمين وعثارهم فيها، وسلك فيها المسلك الذي رأيت، منطلقًا من إحكام البدايات من المربع الأول - كما يقولون -؛ فركَّز شديدًا، وأعاده كثيرًا: بأننا ننفي عن الله عَزَّوَجَلَّ ما نفاه عن نفسه، وكذا ما مؤدَّاه صفة النقص والعيب، فخاض في عُباب المسألة، وأحكمها، ووصل إلى رفع التعارض.

فهل يجازى من كان هذا صنيعه باتهامه بالبدعة بل بالكفر؟! ما هذا إلا ظلم شديدٌ له.

نعم؛ الفخر الرازي سلك في المسألة: أنَّ القواطع العقلية تلغي الظواهر النقلية؛ إذ ظواهر النصوص فيها كفر وضلال، والواجب تنزيه الشريعة عنها، ففتح بابًا لا ينغلق أبدًا، ولو قيل له: كلامك فيه هذا؛ لقام وقعد، وملأ الدنيا ضجيجًا، أما ظواهر الشريعة فاتهامها بهذا أمر

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٠ - ٢١).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢١).

(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢١ - ٢٢).

(٤) «ابن تيمية وعصره» (١٣٣- ١٣٥).

سهل عنده! بخلاف ابن تيمية الذي حكَّم النقول وجارى المتكلمين، ووفَّق بين القواطع العقلية وظواهر النصوص، فجزاه الله خيرًا على غيرته على نصوص الشريعة من جهة، وعلى توفيقه من جهة أخرى، وعلى مسلكه المهم الذي تصان به الشريعة عن هذه التهم النكراء، **فهل جزاؤه على صنيعه رميه بالتجسيم، وإسقاط البدعة عليه تارة، والكفر أخرى؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!**

وأما عقدة الرازي ومشكلته: **فمحاولته الوقوف على اليقين بمعزل عن الأدلة النقلية، وببُعد عن دلائل الفطرة**؛ فانظر لرده النقل بقوله: «بمقتضى الدلائل العقلية القطعية»، وأدخل هذا شَرًّا لا يحصيه إلا الله!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد كلام عن الرازي: «حتى ابتدع قولًا ما عُرف به قائل مشهور غيره؛ وهو أنها لا تفيد اليقين»[1].

وكشف عن مراده بقوله في موطن آخر: «وكذلك من قال: إن الدليل السمعي لا يُعلم به مراد المتكلم؛ كما يقول الرازي ومتَّبعوه الذين يزعمون أن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم»[2].

ورحم الله ابن القيم لما قال: «ولا يُعرف أحد مِن فِرق الإسلام قبل ابن الخطيب - يريد: الرازي - **وضع هذا الطاغوت وقرَّره وشيد بنيانه وأحكمه مثله؛ بل المعتزلة والأشعرية والشيعة والخوارج وغيرهم يقولون بفساد هذا القانون**، وإن اليقين يستفاد من كلام الله ورسوله، وإن كان بعض هذه الطوائف يوافقون صاحب هذا القانون في بعض المواضع؛ فلم يقل أحد منهم قط أنه لا يحصل اليقين من

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٤١).
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٧٧).

كلام الله ورسوله - البتة -»[١].

قلت: منه تدرك خطورة ما عند الفخر الرازي، وأنه يعارض في أصل خطير لم يُسبَق إليه؛ وهو عدم إفادة الأدلة النقلية القطع، ولولا ذلك؛ لقال بالجهة، ولمَا نفى الجسم، وهو على أحسن أحواله إن فعل ذلك؛ فسيضطر - مع التوفيق - إلى الاستفصال، وإلا حكم على نفسه بالضلال!

ومع هذا؛ فقد صرح أبو الوليد ابن رشد بإثبات الجهة[٢]، وتحمَّس لذلك، فاسمع إليه وهو يقول:

---

(١) «الصواعق المرسلة» (٣/ ٦٤٠).
وانظر لرده - أيضًا -: (٣/ ١٠٤٢ وما بعد).

(٢) هكذا يصنع كل من أثبت العلو، وقد تأثر القرطبي المفسِّر (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري المتوفى سنة ٦٢٧هـ) بتقرير ابن عبد البر البديع في «التمهيد» (٧/ ١٢٨) بإثبات العلو لله عَزَّوَجَلَّ، وتحمَّس له في قصة ذكرها في كتابه «التذكرة» (١/ ٢٢٦)، ومع هذا فقد قال في كتابه «الأسنى» (٢/ ١٣٢) بعد أن ذكر الأقوال في المسألة: «وأظهر هذه الأقوال - وإن كنت لا أقول به ولا أختاره - ما تظاهرت عليه الآي والأخبار أن الله - سبحانه - على عرشه كما أخبر في كتابه وعلى لسان نبيِّه بلا كيف، بائن من جميع خلقه، هذا جملة مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات».
قلت: لا أدري! لماذا لا يقول به؛ وهو القائل كذلك في «تفسيره» (٧/ ١٤٠ - ١٤١): «وقد كان السلف الأول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك؛ بل نطقوا هم والكافَّة بإثباتها لله - تعالى - كما نطق كتابه، وأخْبَرَتْ رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخصَّ العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته»؟
فالذي يبدو أنه مر في أطوار، أو لم يحقق المسألة، وكان يهابها، فاكتفى بكلام لا يوقف على حقيقة معتقَده فيها، والله أعلم.

«القول في الجهة:

وأما هذه الصفة؛ فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية؛ كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة؛ مثل قوله - تعالى -: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧]، ومثل قوله: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [السجدة: ٥]، ومثل قوله - تعالى -: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]، ومثل قوله - تعالى -: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴾ [الملك: ١٦]، إلى غير ذلك من الآيات التي إذا سلِّط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولًا، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهًا؛ لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء، وأنه منه تنزل الملائكة بالوحي على النبيين، وأنه من السماء نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء(١) بالنبي ﷺ حتى قرُب من سدرة المنتهى، **وجميع الحكماء اتفقوا أن الله في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك**».

ثم قال: «**والشبهة التي قادت نفاةَ الجهة إلى نفيها هي: أنهم اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان، وإثبات المكان يوجب إثبات الجسمية**».

ثم قال: «**ونحن نقول: إن كل هذا غير لازم؛ فإن الجهة غير المكان**»(٢).

وإذا ثبت هذا؛ بطلت كل شبهة للمتكلِّمين والفلاسفة تمنع العلو

---

(١) صوابها: «المعراج».

(٢) «الكشف عن مناهج الأدلة من عقائد الملة» (ص ١٤٥).

والاستواء على العرش؛ فإن ذلك عندهم - فيما بدا لهم - يستلزم التركيب والتجسيم، وهو يستلزم الافتقار والحدوث، والأمر - على التحقيق - ليس كذلك، وظواهر النصوص لا تقتضي شيئًا من هذا، وإنما تقتضي أن الله عَزَّوَجَلَّ ليس في كل مكان؛ من مثل:

١- قوله - تعالى -: ﴿ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٦٢].

٢- قوله - تعالى -: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠].

و«القائل بأنه لا داخل العالم ولا خارجه؛ لا يمكنه أن ينفي قول من يقول: إنه في كل مكان؛ لأنه إن جوَّز وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، ولا يقبل الإشارة إليه، لم يمكنه - مع هذا السلب - أن ينفي قول من يقول: هو في كل مكان، لا كالجسم مع الجسم، ولا كالعرَض مع العرَض أو الجسم، فإنه إذا احتج على نفي ذلك بأنه لو كان في كل مكان للزم احتياجه إلى محل أو نحو ذلك؛ قال له المنازع: هو في كل مكان، وهو مع ذلك لا يحتاج إلى محل، فإن المحتاج إلى المحل إنما هو العرَض أو الجسم، وهو ليس بجسم ولا عرَض؛ بل هو لا مماس للأشياء ولا مباين لها، إذ المماسة والمباينة من صفات الجسم، وهو ليس بجسم.

كما قد يقول: إنه في كل مكان، وليس بحالٍّ ولا مماس ولا مباين، فإذا قال النافي: هذا لا يُعقل! قال له نظيره الذي يقول (لا داخل العالم ولا خارجه): وقولك - أيضًا - لا يُعقل!

فكلا القولين مخالف للمعروف في العقول؛ فليس إبطال أحدهما دون الآخر بأولى من العكس.

وإنما يمكن أن يَرُد على الطائفتين أهلُ الفِطَر السليمة الذين لم

يقولوا ما يناقض صريح العقل»[١].

فالقول بـ (المباينة) من اللوازم اللفظية لـ (الرد إلى الله مولانا الحق)، ومن لوازم (استوائه) و(علوه)، وهو الذي تدل عليه الفطر السليمة، وهو الذي يشعر به العباد في أوقات المناجاة وحضور قلبهم في الدعاء، ودل عليه معراج النبي ﷺ لربه، وأنه رُفِع من عند موسى إلى ربه مرارًا يسأل التخفيف لأمته[٢]؛ فإن (من) و(إلى) عندهم في حق الله محال[٣]، ومتجهة إليه القلوب بالاضطرار إلى جهة الفوق على وجه لا يمكن دفعه، وإنما يهجم عليها هجومًا، ولا مناص لها منه؛ لأنه «لو لم يكن مباينًا للعالم؛ لزم أحد أمور ثلاثة قد قال بكل منها قائل:

أحدها: أن يكون هو هذا العالم، كما قال أهل وحدة الوجود، والذي قادهم إلى هذا القول هو نفي المباينة، كأن قلوبهم وفِطَرَهم طلبت معبودًا، فلما اعتقدوا أنه غير مباين للعالم، وتيقنوا أنه موجود قائم بنفسه؛ قالوا: فهو هذا العالم بعينه.

الثاني: قول من يقول: بل هو حالٌّ في العالم، وهو قول الحلولية.

الثالث: قول من يقول: لا هو العالم ولا هو حالٌّ فيه، ولا بائن عنه، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، وهو قول الجهمية.

ومعلوم أنه إذا عُرِض على العقول الصحيحة هذه الأقوال الأربعة[٤]؛ علمتَ أن الصواب منها: القول بأنه - سبحانه - بائن

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ١٤٤ - ١٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩، ٣٣٤٢، ٧٥١٧)، ومسلم (١٦٣) في «صحيحيهما».

(٣) لأنها تستلزم المكان ابتداءً وانتهاءً، وينظر: «الصواعق المرسلة» (٣/ ١١٥٣).

(٤) القول الرابع هو الأساس؛ وهو قول أهل السنة والجماعة: أن الله على عرشه، مباين لخلقه.

من خلقه، وإذا كان القولان الآخران مخالِفَين لصريح العقل، فالقول الثالث أشد مخالفةً لصريح العقل منهما؛ لأنه يتضمن نفي النقيضين، وإن كان ممكنًا في العقل؛ فالقولان أقرب إلى الإمكان منه»[١].

فهذه اللوازم الثلاثة المخالفة للنصوص والفطرة والنظر الصحيح «سماها أصحابها: (توحيدًا)، ودعَوا الناس إليها، وقالوا: (نحن الموحِّدون)، ودعوا الناس إلى الباطل باسم التوحيد؛ فجعلوه جُنَّةً وتُرسًا ووقايةً، **وسمَّوا التوحيد الذي بعث الله به رسله وأنبياءه: تركيبًا وتجسيمًا وتشبيهًا، وجعلوا هذه الألقاب له سهامًا وسلاحًا يقاتلون بها أهله، فتترَّسوا بما عند أهل الحق من الأسماء الصحيحة، وقاتلوهم بالأسماء الباطلة التي سمَّوا بها ما بعث الله به رسوله؛ فقاتلوهم باسم التركيب والتجسيم والتشبيه، وتترَّسوا معهم باسم التوحيد والتنزيه**»[٢].

ولا بد أن تتذكر - ونحن نتكلم عن المباينة - أمورًا سبق الكلام عنها:

أولًا: إن (المكان) و(الجهة) لله اعتبارية ذهنية، وليست مادية حسية، وعليه؛ فلا محذور من المباينة، ولا يستلزم من ذلك أن الله عَزَّوَجَلَّ يحيط به مكان.

ثانيًا: إن القول بالعلو لا يستلزم منه التغير في الذات في حق المخلوق، فضلًا عن الخالق، على ما بسطناه فيما مضى.

ثالثًا: لم تكن لفظة (بائن) معروفة في عهد الصحابة، ولكن لما ابتدع الجهم بن صفوان وأتباعه القول بأن الله في كل مكان؛ **اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ جماعة من الأئمة الأعلام بلفظ (بائن)** دون

(١) «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٣٩).

(٢) «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٣٢ - بتصرف).

أن ينكره أحد منهم، تمامًا مثل قولهم: (كلام الله غير مخلوق)؛ فكلمة (غير مخلوق) لم ترد عن السلف، والتزامها عندما ينطق المبطلون بأنه (مخلوق) حسن؛ بل مطلوب.

رابعًا: للقول بمباينة الخالق للمخلوق لوازم باطلة، سيأتي التنبيه عليها، ولا يلزم من إطلاق (بائن) القول بهذه اللوازم كما هو معلوم[1].

أما (المماسة)؛ فقد كثر الكذب فيها على ابن تيمية، كما أن الأشاعرة فصَّلوا شديدًا في نفي لوازم الاستواء، وهو مفيد فيما يخص عالم المشاهدة، وأنه لا يكون إلا بين الأجسام والجواهر، وأنه ممتنع في العرَض مع الجوهر؛ لامتناع قيام العرَض بنفسه، لاختلافهما في الحقيقة.

وفصَّل أبو الحسن علي بن عُبيد الله الزاغوني الحنبلي (ت ٥٢٧هـ) في ذلك؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:

«ذهبت المعتزلة والأشعرية إلى أن لفظة (الاستواء) لا يُحمَل على ظاهره؛ لأنه يؤدي إلى إثبات الجهة، ويُسأل عنه بـ (أين) الدالة على الجهة والمكان، وتأولوه بالاستيلاء، **وقد كانت طائفة من الأشعرية يثبتون لفظه ويمتنعون من تأويله، ولا يثبتون مقتضاه من الجهة والسؤال بـ (أين).**

---

(١) اعترض بعض الجهلة بأن العرش مكان، وأن هذا يناقض أن الله فوق العرش بلا مكان، وفي هذا إثبات للمكان ونفي له، والفوق إضافة، والإضافات ليس لها وجود في الأعيان، وإلا لزم القول بقِدمها.
انظر: «شرح عيون الحكمة» (١/ ١٠٣) للرازي.
وينظر للرد على المعترض بتفصيل وتأصيل في: «قيام الدلائل العقلية على إثبات الفوقية وبطلان دعوى الفلاسفة الجهمية» (٢٢٤ - ٢٢٨).

فأما اللفظ فلا سبيل إلى دفعه؛ لأنه ثابت في القرآن[١]، **وأما حمله على ظاهره؛ فممكن.**

والدلالة على ذلك: أنَّا قد بيَّنا فيما مضى أن ما ينسب إليه من الصفات الذاتية إنما ينسب إليه **على الوجه الذي يليق بذاته**؛ وهو إثبات وصف يوجب[٢] الاختصاص بمقصود ذلك الوجه، **لا على الوجه الذي يليق بالجواهر والأجسام**، مما[٣] يُثبَت كيفية، ولا تتصرَّف العقول فيه بصورة تُعرَف للنفس تدل على كمية، ولا توجب التصاقًا ولا مماسةً ولا حلولًا ولا مقدارًا، من جهة أن الالتصاق والمماسة إنما يتصور بين الجسمين، ولهذا لا يوصف الجوهر والجسم مع العرَض بأنهما يتماسان، إنما يقال: الجوهر يلاصق الجوهر ويماسه؛ فصارا بذلك مجتمعين وجسمًا، إلى غير ذلك مما يُثبَت للجواهر والأجسام.

فأما اللون والحركة والاجتماع والافتراق؛ فلا يقال: إنه مماس للجسم ولا ملاصق له، وإنما يقال: ثابت له وقائم به.

وأما المماسة والملاصقة؛ فلا، وإذا كان ممتنعًا - فيما ذكرنا - للاختلاف في العلة والموجب[٤] للملاصقة والمماسة؛ **فالاختلاف بين ذات الله وذات العرش أكبر وأبعد، فانتفى بذلك المماسة والملاصقة»**[٥].

---

(١) مذكور في سبع آيات من القرآن الكريم.

(٢) سقطت من طبعة مركز الملك فيصل.

(٣) تحرَّفت في طبعة الثقافة الدينية بمصر إلى: «فما»!

(٤) في طبعة الثقافة الدينية بمصر: «الموجب» بدون واو قبلها.

(٥) «الإيضاح في أصول الدين» (١٨٩ - ١٩١ ط الثقافة الدينية أو ص ٣٣٣ - ٣٣٤ ط مركز الملك فيصل).

وقال الإمام الذهبي:

«قول أهل السنة قاطبةً: أن كيفية الاستواء لا نعقلها؛ بل نجهلها، وأن استواءه معلوم كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، **لا نتعمق ولا نتحذلق ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا؛ بل نسكت ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون**، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينًا مع ذلك **أن الله جَلَّجَلَالُهُ لا مِثل له في صفاته، ولا في استوائه، ولا في نزوله، سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا**»[(١)].

وقال في صفة العلو: «... سمعتُ علي بن الحسن بن شقيق يقول:

قلت لعبد الله بن المبارك: كيف يُعرَف ربُّنا عَزَّوَجَلَّ؟

قال: في السماء على العرش.

قلت له: إن الجهمية تقول (هنا)! قال: لا نقول كما قالت الجهمية: هو معنا ههنا.

قلت: الجهمية يقولون: إن الباري - تعالى - في كل مكان، **والسلف يقولون: إن علم الباري في كل مكان، ويحتجون بقوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] يعني: بالعلم، ويقولون: إنه على عرشه استوى كما نطق به القرآن والسنة.**

وقال الأوزاعي - وهو إمام وقته -: كنا - والتابعون متوافرون - نقول: إن الله - تعالى - فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته، ومعلوم عند أهل العلم من الطوائف أن مذهب السلف إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تأويل ولا تحريف ولا

---

(١) «العلو» (ص ١٣٩).

تشبيه ولا تكييف؛ فإن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات المقدسة، وقد علم المسلمون أن ذات الباري موجودة حقيقةً لا مثل لها، وكذلك صفاته - تعالى - موجودة لا مثل لها»[١].

ونقل قول الإمامَيْن أبي حاتم وأبي زرعة مؤيدًا له: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار؛ فكان من مذهبهم: أن الله على عرشه، **بائن من خلقه**، كما وصف نفسه بلا كيف، أحاط بكل شيء علمًا»[٢].

ونقل قول القيرواني: «وأطلقوا[٣] في بعض الأماكن أنه فوق عرشه، وهذا هو الصحيح الذي أقول به من غير تحديد **ولا تمكُّن في مكان، ولا كَوْنَ فيه ولا مماسة**».

ثم قال: «**قلت: سلبُ هذه الأشياء وإثباتها مداره على النقل؛ فلو ورد شيء بذلك نطقنا به، وإلا؛ فالسكوت والكف أشبه بشمائل السلف، إذ التعرض لذلك نوع من الكيف، وهو مجهول، وكذلك نعوذ بالله أن نثبت استواءه بمماسة أو تمكُّن بلا توقيف ولا أثر**؛ بل نعلم - من حيث الجملة - أنه فوق عرشه كما ورد النص»[٤].

وذكر قول الإمام المحدِّث أبي أحمد القصَّاب: «... وخلق العرش لا لحاجة إليه؛ فاستوى عليه استواء استقرار كيف شاء وأراد، لا استقرار راحة كما يستريح الخلق».

ثم عقَّب عليه قائلًا: «**قلت: ليته حذف (استواء استقرار)**[٥] وما

---

(١) «السير» (٨/ ٤٠٢). (٢) «السير» (١٣/ ٨٤).

(٣) أي: جماعة شيوخ الحديث والفقه. (٤) «العلو» (ص ٢٦١).

(٥) نسبه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥١٩) إلى ابن المبارك ومن تابعه من أهل العلم، وقال: «وهم كثير»، قال: «وهو قول القُتيبي».

والمراد: بعدم مماسة؛ **إذ المكان الذي ننسبه لربنا ذهني افتراضي، فلا يصلح فيه المماسة، وإنما هي أخبار سمعية نؤمن بها كما جاءت.**

بعده؛ فإن ذلك لا فائدة فيه بوجه، والباري منزَّه عن الراحة والتعب».

ثم قال القصاب: «ولا يُوصَف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه؛ فهي صفة حقيقة لا مجازًا».

فقال الذهبي: «**قلت: وكان - أيضًا - يسعه السكوت عن (صفة حقيقة)**؛ فإننا إذا أثبتنا نعوت الباري وقلنا: (تُمَرُّ كما جاءت)؛ فقد آمنا بأنها صفات، فإذا قلنا بعد ذلك: (صفة حقيقة وليست بمجاز)؛ كان هذا كلامًا ركيكًا نبطيًّا مُغلِّثًا للنفوس؛ فليُهْدَر»[(١)].

◉ مَن المجسِّم على الحق والحقيقة؟

كل من خالف نصًّا وقع في التناقض، وكل إلزام عقلي يورده الفلاسفة والمتكلِّمون ومن كان على منهجهم يعارضون فيه المتمسكين بالنقول؛ **فإنه إلزام يقتضي مرور القائل به في باطل قبل أن يطلقه** ويقرره، وقد يكون هذا الباطل هو التجسيم، وهذا ما وقع لخصوم ابن تيمية قديمًا وحديثًا؛ فاسمع إلى واحد منهم يقول في رسالته «حسن المحاججة في بيان أن الله - تعالى - لا داخل العالم ولا خارجه»، وهو يتكلم عن (المباينة) و(المماسة)، ملزمًا من يقول بأن الله خارج العالم (المباينة)؛ فيقول في «محاججته» (ص ١٥):

«فيقال له: إذن توجد مسافة بين الله وبين العالم؛ فإما أن تكون وجودية - أي: هذه المسافة - أو عدمية، فإن كانت عدمية رجعنا إلى المماسة، وإن كانت وجودية؛ فنقول لك: هل هي من ضمن العالم أو أمرٌ غير العالم؟ هذا الذي يعتقد بهذا القول والذي قبله؛ من السهل

---

(١) «العلو» (ص ٢٣٩)، وما سبق من كتاب «عقيدة الإمام الذهبي» (٧١ - ٧٤) للأخ الباحث سليمان بن صالح الخراشي.

بيان تناقضهم وتهافتهم، وإظهار أنهم مجسمة، أو لا يفهمون معاني الكلمات التي يرددونها - كما مضى -».

«قلت: هذه حجة شيخ الإسلام على من قدَّر الجهة أمرًا وجوديًا، وذكرها في «منهاج السنة»[1] وغيره، وأن الله هدى على يده كثيرًا من هؤلاء المعطِّلة من الشِّيعة والمعتزلة لما ناظرهم بها، وهذا **المُحاجج سرقها منه وزوَّرها علَّه يجد فيها بغيته، وهي حجة عليه والرجل لا يدري**، وذلك أن الباري - تعالى - باين العالم لا بمسافة؛ لأن هذه المسافة عدمية ولا بد، وذلك أن قول القائل: (باين العالم) أراد به لفظًا ومعنًى: أن ليس وراء العالم إلا الباري عَزَّوَجَلَّ؛ لأن كل ما يتخيله الذهن وراء العالم من حيِّز أو مكان أو خلاء أو فراغ وأشباه ذلك إن قُدِّر أنه موجود؛ فهو مخلوق بالاتفاق، فعاد إلى (العالم)؛ لأن المراد بالعالم كل ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ، أما السؤال الذي أورده شيخ الإسلام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (هل هي وجودية أم عدمية؟) هو لبيان ما قد يخفى على بعض الجهال من

---

(١) قال شيخ الإسلام: «مثال ذلك في مسألة الرؤية أن يقال له: أتريد بالجهة أمرًا وجوديًا أو أمرًا عدميًا؟
فإذا أردتَ به أمرًا وجوديًا؛ كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يُرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة؛ فإن سطح العالم يمكن أن يُرى وليس العالم في عالم آخر.
وإن أردتَ الجهة أمرًا عدميًا؛ كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلِّم أنه ليس بجهة بهذا التفسير، وهذا مما خاطبتُ به غير واحد من الشيعة والمعتزلة؛ فنفعه الله به، وانكشف بسبب هذا التفصيل ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل، وكانوا يعتقدون أن ما معهم من العقليات النافية للرؤية: قطعيَّة، لا يُقبل في نقيضها نص الرسل، فلما تبين لهم أنها **شُبهات مبنية على ألفاظ مجملة، ومعانٍ مشتبهة؛ تبيَّن أن الذي ثبت عن الرسول ﷺ هو الحق المقبول**». «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٤٩).

قول أهل الحديث: أن (الله باين العالم) من أن الفراغ أو الحيز غير داخل في العالم؛ وذلك لفساد تصوُّره وقصور عقله.

فلذلك أي جواب أجاب به وقع المطلوب.

إن قال: هذه المسافة وجودية؛ عادت إلى العالم لأنها مخلوقة.

وإن قال: عدمية؛ لزم أن الباري عَزَّوَجَلَّ باين العالم لا بمسافة.

أما إن تصور أحد المعاندين - وهو قول هذا المحاجِج - أن المباينة يلزم منها وجود مسافة بين المتباينين، وإلا؛ فهو جَحْد للمتعارَف عليه بين بني آدم.

قلت: وهذا فاسد من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا التصور ناتج لتجويز هؤلاء قياس التمثيل في الإلهيات، وإذا نظرتَ فيما كتبه هذا الرجل؛ لوجدتَ أن كل ما ينفيه عن ذات الإله لتصوره هذا القياس في ذات الرب - تعالى -، وبعد ذلك يسلط لسانه على أئمة الحديث فيما ذكروه من الأقيسة العقلية الصحيحة في الإلهيات، وعليه؛ فإن جاز هذا القياس عندك فأنت مجسِّم، وإن قلتَ بفساده لزم بطلان السؤال.

الوجه الثاني: أن هذه المسافة التي تصورها المخالف هي من العالم بالاتفاق، فالاحتكام إليها دَور في نفس محل النزاع؛ بمعنى:

إن قال المحَدِّث: الله فوق العالم.

يقول له المتكلِّم: هذا العلو لا بد أن يكون بمسافة.

فالمتكلِّم مع ذهوله عن أن المسافة من العالم، ينبهه المحدِّث أن الرب - تعالى - فوق هذه المسافة؛ لأنها من العالم في قولي: (الله فوق العالم).

إن تفطن المتكلم بعدها وعاند؛ لزمه أحد أمرين: تعطيل الرب - تعالى - وقوله: (لا داخل ولا خارج)، أو أنه - تعالى - عين العالم، وكِلا القولين كُفر بالله رب العالمين.

أما قوله: «وهذا الذي يعتقد بهذا القول والذي قبله؛ من السهل بيان تناقضهم وتهافتهم، وإظهار أنهم مجسمة، أو لا يفهمون معاني الكلمات التي يرددونها كما مضى».

قلتُ: ليس وراء العالم إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وإلا لزم أن العالم غير متناه؛ وهذا في غاية الفساد، فإن كان متناهيًا لزم أن ليس وراء العالم إلا صانعه - تعالى -، لا بمسافة ولا مكان ولا حيز، وقد بيَّنا أن الرب - تعالى - باين المخلوق لا بمسافة ولا مكان ولا حيز وجودي؛ لأن المسافة أو الحيز الذي يقدِّره الذهن بين مخلوقين مخلوق كذلك، أما المباينة بين الخالق والمخلوق؛ فلا يلزم منه وجود هذه الموجودات؛ لأنها مخلوقة، فعادت إلى المخلوق، وليس خارج المخلوق إلا الخالق سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وإلا لزم أن المخلوق غير متناهٍ، وهذا ظاهر الفساد لمن أعمل نظره وتدبر هذه المعاني؛ **فاحرص عليه أخي السني؛ فإنه نافع جدًّا**»[(١)].

وكثرت الأخطاء على ابن تيمية في لوازم قوله بالاستواء؛ مثل:

أولًا: زعم بعضهم أن معنى الاستواء على العرش: جلوسه عليه، وعبارة الكوثري في «مقالاته»[(٢)] بعد نقله عن ابن تيمية «أنه فوق العرش»

---

(١) من كتاب «قيام الدلائل العقلية على إثبات الفوقية وبطلان دعوى الفلاسفة والجهمية» (٢٢٩ - ٢٣١) للأخ الفاضل أبي البركات كمال الدين المغربي - حفظه الله تعالى -، بتصرف يسير، وهو في الرد على سعيد فودة، وهو نافع ماتع، يُنصح بقراءته.

(٢) (ص ٣١٩).

قال: «فإذن؛ العرش عنده مقعده - تعالى -، تعالى الله عن ذلك».

وهذا لازم قول ابن تيمية، وغفل الكوثري عن أن ابن تيمية لا يقول بالمكان الحسي، إنما هو الاعتباري الذهني، وعليه؛ فلازم ما فهمه ليس بلازم، وها هي كتب ابن تيمية؛ **فليُظهر أتباعه منها أن العرش مقعد الله عَزَّوَجَلَّ، فهذا مما لا يوجد في كتبه - البتة -.**

⊙ إفاضة في إضافة لفظ (القعود) أو (الجلوس) إلى الله عَزَّوَجَلَّ

ورد في ذلك أحاديث مرفوعة(١) وموقوفة(٢) ولم يثبت منها شيء، وقد جمعها بعض الباحثين المعاصرين في دراسة مفردة(٣)، وبيَّن عللها وآفاتها، وكلام الأئمة النقَّاد فيها.

والذي روي في هذا الباب: أثر مجاهد بن جبر، واختلف العلماء في الكلام عليه بين مصحِّح ومضعِّف، ومنهم من اضطرب فيه، وتفصيل ذلك يحتاج إلى دراسة موعبة، قال ابن تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٧):

«وقد صنَّف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التَّأويل ردًّا لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها عدَّة أحاديث موضوعة؛ كحديث الرُّؤية عيانًا ليلة المعراج ونحوه.

وفيها أشياء عن بعض السَّلف رواها بعض النَّاس مرفوعة، كحديث

---

(١) بلغ عددها ثلاثة عشر حديثًا. (٢) بلغ عددها ثلاثة آثار.

(٣) بعنوان: «إمتاع النفوس بتحقيق الاستواء بالقعود والجلوس»، لم تنشر لغاية تدوين هذه السطور، وهو الأخ الفاضل سامي بن محمد أبو شريط.
وانظر في وضع هذه الأحاديث ووهائها: «العرش» (٢/ ٢٧٢ - ٢٧٨)، «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٩٠).

قعود الرَّسول ﷺ على العرش، رواه بعض الناس من طرقٍ كثيرةٍ مرفوعة، **وهي كلُّها موضوعة**، وإنَّما الثَّابت أنَّه عن مجاهدٍ وغيره من السَّلف، وكان السَّلف والأئمَّة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقَّونه بالقبول».

فهذا النقل مهم، ودلَّ على أمور:

أولًا: إن أحاديث القعود أو الجلوس على العرش لم يثبت منها شيء في المرفوع، وتفصيل ذلك بالصَّنعة الحديثية، وبيان علل الأخبار؛ يطول، وليس هذا موضع تفصيلها، وبيان وهائها، والكشف عن عللها.

ثانيًا: الوارد في ذلك قعود الرسول ﷺ على العرش؛ وهو مروي عن مجاهد.

قال الذهبي في «العرش» (٢/ ٢٧٢ - ٢٧٨): «وأما عن مجاهد فلا شك في ثبوته»، ومع هذا فقد قال في «العلو» (١٧١) في تعليقة له على ما نقله القاضي أبو يعلى الفراء عن أبي بكر بن سليمان النجاد المحدِّث: «لو أن حالفًا حلف بالطلاق ثلاثًا أن الله يُقعد محمدًا ﷺ على العرش، واستفتاني؛ لقلت له: صدقت وبررت»، فعلَّق الذهبي على إثره بقوله: «**فأبصِر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الغلو بهذا المحدِّث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر**».

فالذهبي يصحح الرواية عن مجاهد، **إلا أنه يرى اعتقادها أمرًا منكرًا؛ إذ العقيدة لا تؤخذ من مجاهد وحده!**

ولا سيما أنه ثبت في المرفوع أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة الخاصة بنبينا محمد ﷺ، قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨/ ١٣٦):

«تأويل قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ المقام المحمود: هو شفاعته في المذنبين من أمته، ولا أعلم في هذا مخالفًا

إلا شيئًا رويتُه عن مجاهد، ذكرتُه في «التمهيد»[1]، وقد روي عنه خلافًا على ما عليه الجماعة؛ فصار إجماعًا منهم، والحمد لله».

وقد نبَّه على هذا شيخنا الألباني في «مختصر العلو» (ص ٢٥) بقوله:

«لكن ثبت في «الصِّحاح» أنَّ المقام المحمود هو الشَّفاعة العامَّة الخاصَّة بنبيِّنا ﷺ.

قلت: وهذا هو الحقُّ في تفسير المقام المحمود دون شكٍّ ولا ريبٍ، للأحاديث التي أشار إليها المصنِّف رحمه الله تعالى وهو الذي صحَّحه الإمام ابن جرير في «تفسيره» (١٥/ ٩٩) ثمَّ القرطبي (١٠/ ٣٠٩)، وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير [في «تفسيره» (٩/ ٥٤)] غيره، وساق الأحاديث المشار إليها؛ بل هو الثَّابت عن مجاهدٍ نفسه من طريقين عنه عند ابن جريرٍ، وذاك الأثر عنه ليس له طريقٌ معتبرٌ، فقد ذكر المؤلف (ص ١٢٥) أنه روي عن ليث بن أبي سليمٍ، وعطاء بن السَّائب، وأبي يحيى القتَّات، وجابر بن يزيد.

قلت: والأوَّلان مختلطان، والآخران ضعيفان؛ بل الأخير متروكٌ متَّهمٌ.

ولست أدري! ما الذي منع المصنف [أي: الذهبي في «العلو»] - عفا الله عنَّا وعنه - من الاستقرار على هذا القول، وعلى جزمه بأنَّ هذا الأثر منكرٌ كما تقدم عنه؟ فإنه يتضمن نسبته القعود على العرش لله عَزَّوَجَلَّ، وهذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه لله - تعالى -، وهذا مما لم يرد؛ فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عَزَّوَجَلَّ، ولذلك ترى المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنكر على من قال ممن جاء بعد القرون الثلاثة: «إنَّ الله استوى استواء استقرارٍ»، كما تراه في ترجمة (١٤٠ - أبو أحمد القصَّاب)»

---

(١) انظره: (١٩/ ٦٤).

انتهى كلام شيخنا الإمام الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

و(**اللجنة الدائمة للإفتاء**)؛ فقد سئلت: هل تتفضلون بإيراد الحديث الدَّالِّ على إقعاد النبي ﷺ على العرش؟

فأجابت في «الفتاوى» (٢/ ٤٥٥): «لم يثبت عن النبي ﷺ في هذا الأمر شيءٌ يجب اعتقاده فيما نعلم، وأمَّا الأثر المرويُّ عن مجاهدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فهو أثرٌ منكر كما نصَّ على ذلك غير واحدٍ من أهل العلم بالحديث.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم».

والموقعون على الفتوى هم أصحاب الفضيلة المشايخ: عبد العزيز بن باز، وعبد العزيز آل الشيخ، وعبد الله بن غديان، وصالح بن الفوزان، وبكر أبو زيد - رحم الله الأموات، وحفظ الأحياء منهم ومتَّع بهم -.

ثالثًا: قول ابن تيمية المتقدم: «وغيره من السلف».

أما إن أراد إقعاد النبي ﷺ على العرش؛ فقد ورد عن جمع منهم: الحسن البصري، وقتادة، وعمر بن عبد العزيز، وخارجة بن مصعب وعبد الوهاب الوراق، ولم يثبت عن واحد منهم، **ففي أسانيدها مقال**، وتفصيله فيه طول، وأكتفي بزُبد؛ فأقول:

أثر الحسن البصري وعكرمة؛ علَّته: ضعف عبَّاد بن منصورٍ وتدليسه.

وأثر قتادة؛ وعلَّته: ضعف معتمر بن نافعٍ.

وأثر عمر بن عبد العزيز؛ ثبت روايةً، لكنَّه خارجٌ عن محلِّ النِّزاع درايةً.

وأثر خارجة بن مصعب؛ علَّته: جهالة سعيد بن صخر الدَّارمي، وهو منكرٌ متنًا.

وأثر عبد الوهَّاب الورَّاق؛ ثابتٌ عنه، ولكن لا حجَّة فيه.

هذا الذي تقتضيه الصنعة الحديثية، وما عدا ذلك فليس بصحيح، وأما زعم محقق «إثبات الحد» للدشتي في مقدمة تحقيقه (ص ٢٤١) أن حديث جابر في إجلاس النبي ﷺ صحيح، وقوله على لسان ابن تيمية: «وهذا الحديث محفوظ عن أبي الزبير عن جابر من طرق كلها صحاح» فليس بصحيح، ولا هو في شيء من كتب ابن تيمية، وكذلك قوله (ص ٤٠٠): «وممن صحح هذا الحديث: ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «شرح حديث النزول»».

وكلام ابن تيمية فيه (ص ١٥١)، وهذه عبارته بحروفها: «وإذا كان قعود الميت في قبره ليس هو مثل قعود البدن؛ فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ القعود والجلوس في حق الله - تعالى - كحديث جعفر بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحديث عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وغيرهما؛ أولى ألا يماثل صفات أجساد العباد».

فهذا ليس فيه تصريح بالتصحيح، والحديثان مرويان لكنهما لم يثبتا؛ **فحديث جعفر** فيه مكي بن عبد الله الرُّعيني انفرد به، أفاده الطبراني في «الأوسط» (٦٥٥٩).

وقال العُقيلي: حديثه غير محفوظ[١]، ويروي مناكير لا يتابع عليها[٢].

نعم؛ حديث جعفر صحيح دون قوله: **«إذا جلس المَلِكُ على كرسيه»**، وفصَّلنا فيه وطوَّلنا في تعليقنا على «فنون العجائب» (رقم ٢٠ - ٢٢) لأبي سعيد النقاش.

أما حديث عمر ففيه: **«إن كرسيه فوق السماوات السبع والأرض،**

(١) «الضعفاء» (٤/ ٢٥٧)، «التكميل في الجرح والتعديل» (١/ ١٧٦) لابن كثير.
(٢) «تاريخ الإسلام» (٥/ ١٢٦٢) للذهبي.

وأنه يقعد عليه، فما يفضل عنه مقدار أربع أصابع».

أخرجه ابن بطَّة في «الإبانة الكبرى» (١٧٥٩)، وهو عند غيره[1] دون «**وأنه يقعد عليه،...**»، ومداره على عبد الله بن خليفة؛ وهو مجهول، ولم يثبت سماعه من عمر، وفيه اضطراب.

قال ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٤): «قد رواه وكيع بن الجراح[2] عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة مرسلًا، ليس فيه ذكر عمر، لا بيقين ولا ظن، وليس هذا الخبر من شرطنا؛ **لأنه غير متَّصل الإسناد، لسنا نحتج في هذا الجنس من العلم بالمراسيل والمنقطعات**».

وفصَّل في اضطرابه: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٦) وابن كثير في «تفسيره» (١/ ٦٨١)، وبيَّنَا - ولا سيما ابن الجوزي، والعبارة له - أنه: «تارة يرويه ابن خليفة عن عمر عن رسول الله ﷺ، وتارة يقفه على عمر، وتارة يوقف على ابن خليفة».

وهذا اضطراب من حيث السند، وكذا هو مضطرب من ناحية المتن، وتتمة كلام ابن الجوزي:

«وتارة يأتي: «**فما فضل منه إلا قدر أربع أصابع**»، وتارة يأتي: «**فما يفضل منه مقدار أربع أصابع**»، وكل هذا تخليط من الرواة؛ فلا يعوَّل عليه».

---

(١) كابن أبي عاصم في «السنة» (٥٨٦ - ط الأخ الجوابرة أو ٥٧٤ - ط شيخنا الألباني) والبزار (٣٢٥).

(٢) أخرجه من طريقه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٥١)، وهكذا رواه: أبو أحمد الزبيري عند عبد الله بن أحمد في «السنة» (٨/ رقم ٥١)، وعبيد الله بن موسى عند الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٤٠)؛ كلهم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن خليفة عن النبي ﷺ.

وحكم عليه بالاضطراب: الإسماعيلي، ونقله عنه ابن تيمية - فيما سيأتي عنه -.

وأعلَّه شيخنا الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٧٢٩) رقم (٤٩٧٨) بالعلل الثلاث المذكورة؛ وقال:

«وبهذا أعلَّه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤ - ٤٣٦)؛ فإنه ذكره كمثال للأحاديث الضعيفة التي يرويها بعض المؤلفين في الصفات؛ كعبد الرحمن بن منده وغيره».

قال أبو عبيدة: سيأتي كلام ابن تيمية قريبًا بطوله.

ثانيًا: زعم بعضهم - وهم كُثْر - أن ابن تيمية يقول: «استوى الله على عرشه كاستوائي هذا»، وهذا كالذي سبقه، **وفيه زيادة عن التجسيم: التشبيه، وهذه أكذوبة**، سبق أن أومأنا إلى كذبها، وأن غير واحد اعتنى بتزويرها من كلام ابن تيمية نفسه، فلا نطيل بها، وهي منكرة على تقريراته، ودخيلة عليه، ولا يثبتها عنه إلا من كان جاهلًا بابن تيمية، غير عارف بمنهجه ومعتقده، ومن عرف ذلك كفاه تلك الأكذوبة؛ التي أشبع العلماء الكلام على ما فيها من باطل[1].

ثالثًا: زعمهم - وهم كُثْر - أن ابن تيمية يقول: إن الله يجلس على الكرسي، وقد أخلى مكانًا يُقعِد فيه معه رسوله محمد ﷺ.

ومنهم من يزيد على ذلك؛ فيقول:

رابعًا: أنه يجلس على عرشه، فما يفضل منه قدر أربعة أصابع، وهذا وارد في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤ - ٤٣٩)، وهو رواية حديثية عند عبد الرحمن بن منده، ونعته بقوله: «من أكثر الناس حديثًا،

---

(١) انظر: (ص ٤١٣، ٩٧٢).

لكن يروي شيئًا كثيرًا من الأحاديث الضعيفة، ولا يميز بين الصحيح والضعيف، وربما جمع بابًا وكل أحاديثه ضعيفة».

وقال: «وقد وقع ما رواه من الغرائب الموضوعة إلى حسن بن عدي؛ فبنى على ذلك عقائد باطلة، **وادعى أن الله يُرى في الدنيا عيانًا، ثم الذين يقولون بهذا من أتباعه؛ يكفِّرون من خالفهم، وهذا - كما تقدم - من فعل أهل البدع، كما فعلت الخوارج**».

قلت: وهكذا يدور هذا الأصل الباطل على تضليل وتبديع المسلمين في صفات لم ترِد في نصٍّ شرعيٍّ صحيح، وكم **نحتاج اليوم لتفصيل الغلو في الإثبات؛ كأحاديث حسن بن عدي، وفحص مفرداتها حديثًا حديثًا، ومحاكمتها وَفق المقرر في الصنعة الحديثية، وعرضها على أقوال أئمة الجرح والتعديل وأئمة العلل لفحص صحتها، والتنبيه على ما لم يثبت في باب الصفات**؛ كالحديث الذي نتكلم عنه من جلوسه على العرش، ويفضُل من العرش أربعة أصابع.

فقد اغترَّ به أبو علي الحسن بن عبيد الله الحنبلي، المعروف بـ (ابن الزاغوني) (ت ٥٢٧هـ) في كتابه «الإيضاح في أصول الدين» (٢٠١ - ٢٠٣)[1] وحكم بصحته، ثم راح يتخبط في توجيهه، مع قوله الحق:

---

(١) طبعة مكتبة الثقافة الدينية بمصر، والكلام في (٣٤٣ - ٣٥٦ ط مركز الملك فيصل)، واعتمد محققها الأستاذ عصام السيد محمود على نسخة الظاهرية (٧٨٦)، وأخرى مهمة بدار الكتب المصرية (١٣٧- علم الكلام)، منسوخة سنة (٥٨٨هـ)، لم يعلم مؤلِّفها، ونسخت عنها نسخة أخرى في الدار نفسها (رقم ١٦٣٥- علم الكلام)، وللمحقق دراسة جيدة عن المؤلِّف والكتاب، أما مكتبة الثقافة الدينية؛ فاعتمد المحققان أحمد عبد الحليم السائح وإحسان عبد الغفار على نسخة الظاهرية، وأخرى في مكتبة أحمد الثالث رقم (٦ - عقائد).

«إنا لا نقول أن الاستواء على الوجه المعقول من المماسة والحلول والملاصقة».

ونقل ابن تيمية ردَّه على طائفة من أهل الحديث لاضطرابه؛ كما فعل أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم، قال: «لكن أكثر أهل السنة قبلوه».

ولم يلتفت لهذا القبول ولا لأصحابه؛ قال في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٥ - ٤٣٦):

«لكن؛ كثير ممن رواه رووه بقوله: «**إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع**»، فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع، واعتقد القاضي[1] وابن الزاغوني ونحوهما صحة هذا اللفظ؛ فأَمَرُّوه وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء، وذُكر عن ابن العائذ أنه قال:

---

(١) بِودِّي تتبُّع مناقشات ابن تيمية للغلاة المثبتين - ولا سيما الحنابلة -، وعَقْد مقارنة علمية منصفة بينهم؛ لتعلم صدق مقولته فيما سبق عنه (ص ٧٥ - ٧٦) أنه ما دعى أحدًا في يوم من الأيام إلى مذهب معين، لا في العقيدة ولا في غيرها.
والمراد بـ (القاضي): أبو يعلى الفراء الحنبلي، وكلامه على إثبات الحديث في كتاب «إبطال التأويلات» (٢/ ٤٨٨ - ٤٩٢).
ولا سيما أنه القائل في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٢):
«وأما الحنبلية؛ فأبو عبد الله بن حامد قويٌّ في الإثبات، حادٌّ فيه، ينزع لمسائل الصفات الخبرية، وسلك طريقة صاحبه القاضي أبي يعلى، لكنه أَلْيَن منه، وأبعد عن الزيادة في الإثبات»، وقال (٦/ ٥١): «الزيادة في الإثبات إلى حدِّ التشبيه هو **قول الغالية من الرافضة، ومن جهَّال أهل الحديث وبعض المنحرفين**»، وقال (٦/ ٥٤): «وكثير من الحنابلة زادوا في الإثبات»، وذكر في «منهاج السنَّة النبويَّة» (٥/ ٣٥٨) أن أبا إسماعيل الأنصاري كان يوصف بالغلو في الإثبات للصفات.

هو موضع جلوس محمد ﷺ.

والحديث قد رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» وغيره، ولفظه: «**وإنه ليجلس عليه؛ فما يفضل منه قدر أربع أصابع**» بالنفي.

فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين - هذه تنفي ما أثبتت هذه[1] -، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الرب، **وهذا معنًى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات؛ بل هو يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر، وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة وللعقل!**[2]

ويقتضي - أيضًا - أنه إنما عُرف عظمة الرب بتعظيم العرش المخلوق، وقد جعل العرش أعظم منه؛ فما عظَّم الربَّ إلا بالمقايسة بمخلوق، وهو أعظم من الرب! **وهذا معنًى فاسد مخالف لما عُلِم من الكتاب والسنة والعقل.**

فإن طريقة القرآن في ذلك أن يبين عظمة الرب؛ فإنه أعظم من كل ما يُعلم عظمته، فيذكر عظمة المخلوقات ويبين أن الرب أعظم منها» انتهى.

وأما إقعاد النبي ﷺ على العرش؛ فلم يثبت في حديث صحيح،

---

(١) أي: لكفى هذا الاختلاف في ردِّ الحديث؛ لاضطرابه.

(٢) علَّق شيخنا في «السلسلة الضعيفة» (١٠/ ٧٣٠) عليه بقوله: «ثم أطال - أي: ابن تيمية - الكلام في ترجيح رواية ابن جرير المخالفة النافية، وهي بلا شك أولى من حيث المعنى، ولكن الحديث عندي معلول بما ذكرنا من العلل، وهي تحيط بكل من الروايتين المثبتة والنافية، فلا فائدة تذكر من الإطالة، والله أعلم».

ولا في أثر عن صحابي مليح[١]، وكل الوارد فيه مقطوع عن مجاهد قوله، «وهذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه لله - تعالى -، وهذا مما لم يرد؛ فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عَزَّوَجَلَّ»[٢].

وسبق[٣] تزييف ابن تيمية للأحاديث الواردة في ذلك، وقوله: «إنما الثابت أنَّه عن مجاهد، وغيره من السلف».

قلت: أما قوله: «وغيره من السلف»؛ فلم يصح[٤]، أما عن مجاهد؛ فنعم، وتلقفه عنه جمع ممن يحرصون على الإثبات بأدنى متمسَّك!

قال ابن جرير في «التفسير» (١٧/ ٥٢٦- ط شاكر) على قول مجاهد: «غير محال في قول أحد ممن ينتحل الإسلام ما قاله مجاهد من أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يُقعد محمدًا على عرشه»!

قلت: لكن؛ هل كان إقعاده معه! كما في ظاهر أثر مجاهد ومن تابعه؟

ولذا قال ابن عطية في «محرره» (٢/ ٤٧٩): «ولا ينكر مع ذلك أن يروى، والعلم يتأوَّله».

قلت: أما «أن يروى» فنعم؛ فقد رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦/ ٣٩٣) وابن أبي عاصم في «السنة» (٧١٢ وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٠٣ - السفر الثالث) وابن جرير في «التفسير» (١٦/ ٥٢٩) وأبو بكر الخلال في «السنة» (٢٤١ - ٢٤٤) والآجري في «الشريعة» (١١٠١ - ١١٠٥) وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥٨) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٣٥) والثعلبي في «التفسير»

---

(١) انظر التفصيل في: «السلسلة الضعيفة» (٨٧١)، ومقدمة شيخنا الألباني لـ «مختصر العلو» (١٤).

(٢) مقدمة «مختصر العلو» (١٦). (٣) (ص ٧٨٨ - ٧٨٩).

(٤) سبق بإيجاز مَن ورد عنهم ذلك، مع علل أسانيد أقوالهم.

(١٦/ ٥٠ - ط التفسير) وأبو عمرو الداني في «المكتفى» (ص٣٦٣) وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٣/ ١٩).

قال الذهبي في «العلو» (٩٤): «ولهذا القول طرق خمسة، وأخرجه ابن جرير في «تفسيره»، وعمل فيه المروزي مصنفًا».

وقال (ص ٩٩): «وهذا مشهور من قول مجاهد».

وأما قوله: «العلم يتأوَّله» فهو محمول على ما قاله القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٠/ ٣١١) على إثر أثر مجاهد: «عضد الطبري جواز ذلك **بشطط من القول**، وهو لا يخرج إلا على تلطُّف في المعنى، وفيه بُعد، ولا يُنكر مع ذلك أن يروى، والعلم يتأوَّله».

قلت: لم أجد سبيلًا إلى «والعلم يتأوله» إلا أن يقال: «فيحتمل أن تكون الإضافة إضافة تشريف»(١)، والأحسن منه أن يقال: «جعل الله لكل ابتلاء أسبابًا تمكِّن له، ومن هذا: ابتلاء العقول بالمتشابهات، ومدى ثبات النفوس وميلها مع وضوح المحكمات البيِّنات؛ ليختبر الله الصادق من المنافق»(٢).

ولكن تخطئة مجاهد - مع أنه لم يثبت إلا عنه - سهل، والأسهل منه تخطئة ابن تيمية، ولا سيما أنه القائل في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٤):

«فقد حدَّث العلماء المرضيون، وأولياؤه المقبولون: أن محمَّدًا رسول الله ﷺ يُجلسه ربه على العرش معه».

---

(١) قاله ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٢٧)، وزاد على إثره: «وعلى ذلك يحمل ما جاء عن مجاهد وغيره».
(٢) «التفسير والبيان لأحكام القرآن» (٢/ ٥٧٩).

وذكر أثر مجاهد؛ قال: «وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة».

قلت: لم يثبت منها شيء!

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضًا لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة، باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدَّعيه؛ لا يقول: (إن إجلاسه على العرش منكرًا؛ وإنما أنكره بعض الجهمية، ولا ذِكره في تفسير الآية منكر)»!!

قلت: نسبة الجلوس إلى «العلماء المرضيين، وأولياء الله المقبولين» غير مقبول، وذِكر السابقين لهذا الأثر للدلالة على استواء الله على العرش حقيقة، وكانوا يذكرونه ردًّا على الجهمية ومن تجهَّم!! لصحته عندهم عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وعلى أيٍّ؛ فهذا ليس خاصًّا بابن تيمية، وإنما تابع فيه مجاهدًا، وقال به الآجري في «الشريعة» (٤/ ١٦١٢): «وأما حديث مجاهد في فضيلة النبي ﷺ، وتفسيره لهذه الآية: (أنه يقعده على العرش)؛ فقد تلقاها الشيوخ من أهل العلم والنقل لحديث رسول الله ﷺ، تلقَّوها بأحسن تلقٍّ، وقبلوها بأحسن قبول، ولم ينكروها، وأنكروا على من ردَّ حديث مجاهد إنكارًا شديدًا، وقالوا: من ردَّ حديث مجاهد فهو رجل سوء.

قلت: فمذهبنا - والحمد لله - قبول ما رسمناه في هذه المسألة مما تقدَّم ذِكرنا له، وقبول حديث مجاهد، وترك المعارضة والمناظرة في رده» انتهى.

قلت: لعل كلام الآجري كان بين يدي ابن تيمية لما قال: «حدَّث العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون»، وإنكار من رد أثر مجاهد

إنكارًا شديدًا محمول على إثبات استواء الله على عرشه فحسب! وسيأتي توجيهه.

ومما لا ينبغي أن يهمل هنا: ما ذكره أبو حيان في «النهر الماد» (١/ ٣٧٢ - ط دار الجيل) - وهو ثابت في جميع نسخه الخطية - عن ابن تيمية في تفسير قوله - تعالى -: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: «وقرأتُ في كتابٍ لأحمد ابن تيمية هذا الذي عاصرَنا، وهو بخطِّه؛ سمَّاه: كتاب «العرش» أن الله - تعالى - يجلس على الكرسي، وقد أخلى منه مكانًا يقعد فيه رسول الله ﷺ، تحيَّل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري، وكان أظهر أنه داعيةٌ له حتى أخذه منه، وقرأنا ذلك فيه».

وذكر هذا حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٣٨)!

ولست بصدد بيان علاقة أبي حيان مع ابن تيمية، ووصف تذبذبها، وكيف آلت، وما هي أسباب ذلك؛ فقد بيَّنتُه - ولله الحمد - على وجه ظاهر في كتابي: «معجم شيوخ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» بما لا مزيد عليه!

ومن آثار المنافرة بين أبي حيان وابن تيمية: إطلاق العبارة الشهيرة التي تُردَّد في بعض كتب التراجم بأن (عِلم ابن تيمية أوسع من عقله)!

قال ابن طولون في كتابه الجيد «النفحة الزنبقية في الأسئلة الدمشقية» (ق ١٦٠/ ب)[١] وسئل عمن علمه أكثر من عقله؟ فسرد جماعة، وختمهم بابن تيمية، قال ما نصه -ومن خطه أنقل-: «ومنهم العلَّامة تقي الدين ابن تيمية، اجتمع مرة بأبي حيان، فلما تفرَّقا، سئل

(١) نسخة برلين رقم (٧٠٤).

أبو حيان عنه؛ فقال: هذا رجل عِلمه أكثر من عقله[١].

وقال الصلاح -أي: الصفدي-: علمه متَّسع جدًّا إلى الغاية، وعقله ناقص، يورِّطه في المهالك ويوقعه في المضايق، حتى إنه حُبس مرارًا آخرها في قلعة دمشق، ومُنع من الكتابة والكتب حتى مات فيها.

وما أحسن قول القائل[٢]:

الصَّعو يرتع في الرياض وإنما حبس الهزار لأنه يتكلم»

وهذه العبارة (علمه أكثر من عقله) تُردَّد في كتب التراجم في حق ابن تيمية، وأخذوها من أبي حيان؛ كما تراه عند: النويري (ت ٧٣٣هـ) في «نهاية الأرب» (٣٣/ ٢٧٩) بلفظ «أرجح» بدل «أكثر»، وابن الجزري (ت ٧٣٩هـ) في «تاريخ حوادث الزمان وأنبائه» (٢/ ٣٠٩)، وساقاها في معرض المدح!

مع أن الذهبي قال في «ذيل تاريخ الإسلام» (ق ١٠٢/ ب) عن «تاريخ ابن الجزري»: «وفي «تاريخه» غرائب وعجائب».

وما ذُكِرت هذه العبارة إلا فيمن ذُمَّ، واتُّهِم بالزندقة؛ كشهاب الدين أبي الفتح يحيى بن حنش بن أميرك السَّهرَوَردي الفيلسوف[٣]، وعبد الله

---

(١) في التعليق على «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ١٨٧): «كلمة قالها الجزري؛ فتلقَّفها من بعده»! والقائل هو أبو حيان، ولم يرددها إلا القليل، وسيأتي بيانه.

(٢) هو أحمد بن محمد بن الحسين، القاضي أبو بكر الأرجاني، انظر: «تاريخ الإسلام» (١١/ ٨٤٥)، «وفيات الأعيان» (١/ ١٥٤)، «حياة الحيوان» (٢/ ٨٧)، «مرآة الجنان» (٣/ ٢١٥).

(٣) انظر العبارة في حقه: «تاريخ ابن الوردي» (٢/ ١٢)، «المختصر من أخبار البشر» (٣/ ٨١)، «التاريخ المعتبر» (٣/ ٣٥١)، «قلادة النحر» (٤/ ٣٣٧).

ابن المقفَّع[١]، وأحمد بن الطيب الفيلسوف[٢]، وابن الراوندي[٣].

فليحذر محبو ابن تيمية منها؛ فهي عبارة ليست بجيدة، وما الغرض من ورائها إلا التشغيب والتنقيص، فلتُحذَر!

والذي يهمني هنا: هذا النقل الذي فيه أن ابن تيمية يقول بأثر مجاهد، وأنه دوَّنه بخطِّه، وتحايل عليه تاج الدين محمد بن علي بن

---

(١) انظر: «المنتظم» (٨/ ٥٦)، «طبقات النحويين» (٤٩)، «الأوائل» للعسكري (٣٧٧)، «وفيات الأعيان» (٢/ ١٥١)، «السير» (٦/ ٢٠٩)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٩١٠)، «لسان الميزان» (٥/ ٢١).

(٢) انظر: «لسان الميزان» (٥/ ٢١).

وأفاض ابن طولون في: «النفحة الزنبقية» (ق٦٠/ أ و ب) في السهروردي وابن المقفع، والخلاف فيهما، ومناسبة المقولة في حقهما، ولم يذكرها إلا عنهما وعن ابن تيمية! وعلق أكمل الدين في حاشية «النفحة الزنبقية»: «قلت: وفي زماننا هذا: شمس الدين محمد بن الفلوجي وأخوه الشيخ شهاب الدين أحمد، كان علمهما أكبر من عقلهما، ووقع لهما محن وماجريات. حرره أكمل الدين».

قلت: أكمل الدين هذا هو محمد بن برهان الدين إبراهيم بن عمر بن مفلح الراميني (٩٣٠ - ١٠١١هـ)، ترجمته في: «العنوان» للنعيمي (رقم ٢٦٦)، وفي تعليقي عليه مصادر ترجمته الأخرى.

وأما الفلوجيان: فمحمد (ت٩٥٢هـ) -مات شابًا- وأخوه أحمد (ت٩٨١هـ)، ومحنتهما:

أنه أشيع عن الأول أنه يكفِّر ابن عربي ومن يعتقده، وغالب الدولة والحكام يعتقدونه؛ على ما ذكره الغزي في «الكواكب السائرة» (٢/ ٤٨)، وله ترجمة في «شذرات الذهب» (١٠/ ٤٢١ - ٤٢٢).

وأما أحمد: فلأنه كان يحط في وعظه على القضاة، انظر: «الكواكب السائرة» (٢/ ١١٠ - ١١١).

(٣) انظر: «الوافي بالوفيات» (٨/ ١٥١).

عبد الحق البارنباري - ولا نعرف له تلمذة على ابن تيمية، ولا صلة به ولا بأبي حيان إلا في هذا الخبر -.

وخبر أبي حيان هذا عن ابن تيمية؛ سقط من طبعة السعادة المصرية، التي ظهرت سنة ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م، وكان الطبع على نفقة سلطان المغرب الأقصى مولاي عبد الحفيظ[١]، ووكَّل السيد محمد بن العباس بن شقرون (وكيله بمصر)، وكان صاحب دار السعادة: محمد بن إسماعيل[٢]، فرأوا أن نشر هذا النقل يسيئ إلى ابن تيمية؛ فاجتهدوا في حذفه، وكان ذلك خطأً محضًا لأمور:

أولًا: لم يبق الأمر سرًّا؛ فقد ذكر الكوثري في التعليق على «السيف الصقيل»[٣] (ص ٩٧): «وقد أخبرني مصححُ طبعه بمطبعة السعادة أنه استفظعها جدًّا، وأكْبرَ أن يُنسب مثلُها إلى مسلم؛ فحذفها عند الطبع لئلا يستغلها أعداء الدين، ورجاني أن أسجِّل ذلك هنا استدراكًا لما كان منه ونصيحة للمسلمين».

ثانيًا: ذكر ابن حجر في «الدرر الكامنة» (١/ ٦٤) عن أبي حيان: «وذكره في «تفسيره الصغير» بكل سوء، ونسبه إلى التجسيم».

ومراده بـ «تفسيره الصغير»: «النهر الماد»؛ الذي لخصه من كتاب «البحر المحيط».

ثالثًا: قال السيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٤) في ترجمة

---

(١) انظر عنه كتابي: «مقالات السير والتراجم والمناقب ومقدمات الكتب والتقاريظ لها للعلامة تقي الدين الهلالي» (٣٧٣، ٣٨٥).

(٢) انظر: «الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر» (١٠٣)، «مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» (٤٩).

(٣) انظر: ما قدمناه عن صحة نسبته للسبكي (ص ٢٠١).

أبي حيان: «ورماه - أي: ابن تيمية - في تفسيره «النهر» بكل سوء».

رابعًا: وكذلك قال الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٧٠)، وعبارته: «وذكره في تفسيره «البحر» بكل سوء، وكذلك في مختصره «النهر»».

قلت: لم يسمِّه في «البحر»، وذكره في (مقدمته) (١/ ١٤)؛ وعبارته:

«وقد جرينا الكلام يومًا مع بعض من عاصرَنا؛ فكان يزعم أن علم التفسير مضطر إلى النقل في فهم معاني تراكيبه بالإسناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم، وأن فهم الآيات متوقف على ذلك، والعجب له! أنه يرى أقوال هؤلاء كثيرة الاختلاف، متباينة الأوصاف، متعارضة، ينقض بعضها بعضًا، ونظير ما ذكره هذا المعاصر: أنه لو تعلم أحدنا - مثلًا - لغة الترك إفرادًا وتركيبًا، حتى صار يتكلم بتلك اللغة ويتصرف فيها نثرًا ونظمًا، ويعرِض ما تعلمه على كلامهم فيجده مطابقًا للغتهم قد شارك فيها فُصَحَاءَهُم، ثم جاءه كتاب بلسان الترك فيُحجِم عن تدبره وعن فهم ما تضمنه من المعاني حتى يسأل عن ذلك «سنقرا التركي» أو «سنجرا»؛ ترى مثل هذا يُعدُّ من العقلاء؟ وكان هذا المُعَاصِرُ يزعم أن كل آيةٍ نقل فيها التفسيرَ خلفٌ عن سلفٍ بالسَّند إلى أن وصل ذلك إلى الصحابة، ومن كلامه أن الصحابة سألوا رسول الله ﷺ عن تفسيرها هذا، وَهُمُ العرب الفصحاء الذين نزل القرآن بلسانهم، وقد روي عن عليٍّ - كرم الله وجهه -؛ وقد سئل: هل خصَّكُمْ رسول الله ﷺ بشيءٍ؟ فقال: ما عندنا غيرُ ما في هذه الصحيفة أو فهما يُؤتَاهُ الرجل في كتابه[1]».

وقول هذا المعاصر يخالف قول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعلى قول هذا

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٧ و٦٩٠٣ و٦٩١٥).

المعاصر يكون ما استخرجه الناس بعد التابعين من علوم التفسير ومعانيه ودقائقه، وإظهار ما احتوى عليه من علم الفصاحة والبيان والإعجاز لا يكون تفسيرًا حتى يُنْقَل بالسَّند إلى مجاهد ونحوه؛ وهذا كلام ساقطٌ».

والمراد بقولهم: «بكل سوء» هي تهمة التجسيم القائمة في كلامهم على الزعم أنه قال بأن الله عَزَّوَجَلَّ يقعد نبيه على عرشه معه، بناء على ما ثبت عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وأما التهمة المذكورة في «البحر المحيط» فهي رد على ما قرَّره ابن تيمية في «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» (٣٣)؛ وذكر عشرة أوجه في إثبات أن القرآن لم يصلنا بلفظه فقط، وإنما وصلنا بلفظه ومعناه، وتلك حجة الله على خلقه التي بلَّغها نبيُّه، وعنه أخذها أصحابه.

وما فهمه أبو حيان من سلب عموم القرآن من الاستنباطات والوجوه التي تحتملها العربية وقواعد التفسير من العارفين به؛ فهذا مما لا ينازع فيه ابن تيمية، ولكنه لا يعتقد أنه هو المعنى الذي جاءت الآية به، فهذا المعنى يستحيل أن يخفى عن السلف، ففرق بين الاجتهاد السائغ، وتدعيمه بالاستدلال بالآيات، بالقواعد الشرعية، والضوابط المرعية، وبين إحداث قول جديد للآية؛ فهذا المنع هو الذي تقلده ابن تيمية، فتحرير النزاع بينه وبين أبي حيان مهم، ويحتاج إلى دراسة خاصة ليس هذا هو موضع تفصيلها[١].

---

(١) درس الأستاذ أحمد فتحي البشير مذهب ابن تيمية؛ فألَّف كتابًا بعنوان: «القول بتوقف تفسير القرآن على أقوال السلف، دراسة في استدلالات ابن تيمية»، ورد عليه محمد محب الدين بدراسة لم تنشر؛ وهي بعنوان: «طليعة رفع الملام عن شيخ الإسلام».

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٤٣) بعد كلام:

«فكل معنًى يخالف الكتاب والسنة فهو باطل، وحجته داحضة، وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فُسِّر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذُكِر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقًّا وقد يكون باطلًا.

وقد تبين بذلك أن من فسَّر القرآن أو الحديث، وتأوَّله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مفترٍ على الله، ملحد في آيات الله، محرِّف للكلِم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام».

فكلام ابن تيمية في إثبات أثر مجاهد - رواية ودراية - قائم مشهور، فلا داعي لحذفه من مطبوع «النهر الماد»، وهو مما يصرح به، وأخذه منه من غير تحيل أمر معروف عن ابن تيمية، فهو ممن لا يُخفي ما يعتقد؛ بل سجِن مرَّات بسببه!

وعلى كلٍّ؛ فابن تيمية يفرِّق في الاحتجاج بين المرفوع وغيره؛ فها هو يقول في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٨) على إثر ما تقدم: «وقد يقال: إن مثل هذا لا يقال إلا توقيفًا، ولكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول ﷺ وما ثبت من كلام غيره، سواء كان من المقبول أو المردود، **ولهذا وغيره تكلم رزق الله التميمي**[1] **وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلام**

---

(١) هو رزق الله بن عبد الوهاب، الإمام أبو محمد بن أبي الفرج التميمي البغدادي (ت٤٨٨هـ)، رئيس الحنابلة في بغداد.

ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٦٤)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٥٩٥)، «السير» (١٨/ ٦٠٩).

غليظ، وشنَّع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريئ».

خامسًا: زعم بعضهم زورًا - بناءً على لوازم أثر مجاهد - أن ابن تيمية يقول أن الله بقدر العرش، لا أصغر منه ولا أكبر[1]، وبيَّنَّا كذب ذلك على ابن تيمية بتفصيل في كتابنا «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٤٥٣)، فارجع إليه؛ فإنه (**مهم**).

سادسًا: زعم بعضهم أن ابن تيمية يقول بأن العرش قديم، وهو فرع عن غلط جماعة عليه في قوله بحوادث لا أول لها؛ فظن صاحب «شرح العقائد العضدية»[2] (ص ٨١) أن ابن تيمية يقول بالقِدم النوعي للعرش، وعبارته: «وقد رأيتُ في بعض تصانيف ابن تيمية القول بالقِدم النوعي في العرش»؛ وهذا خطأ عليه! لا يوجد في أي كتاب من كتبه؛ بل الموجود فيها بخلافه[3].

سابعًا - وأخيرًا -: لماذا قال ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٧) عن أثر مجاهد: «وكان السلف يروونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول».

ومراده: أن السلف يقرون الاستواء الذي أصبح علامة فارقة بين أهل السنة والبدعة، حتى قال أبو داود - فيما ذكره عنه الخلال في

(١) انظر - لزامًا -: ما تقدم (ص ٧٨٧ - ٧٨٨).
(٢) تابعه جمعٌ، وزادوا على كلامه، وترى ذلك في: «المقالات السنية» (٦٧)، و«ابن تيمية ليس سلفيًا» (٢٤٢).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٢٠ - ٥٢١)، وينظر التفصيل الشديد في: مقدمتي لتحقيق «الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين» (ص ٥٦) للعلائي، وكذا في: «ترجمة التقي السبكي لابن تيمية والردود عليها» يسَّر الله إتمامها.

«السنة» (١/ ١٧٥) -: **«من أنكر هذا فهو عندنا متَّهم، ما زال الناس يحدِّثون بهذا، يريدون مغايظة الجهمية؛ وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيئًا»**[١].

وفصَّل هذا ببيان جيد: فضيلة الشيخ العلامة صالح آل الشيخ في «شرح الفتوى الحموية الكبرى» (٣٨٣ - ٣٨٤) لما قال:

«... وهناك بعض الآثار يثبتها أهل السنَّة في الجملة لأجل إثبات الاستواء؛ منها: أثر مجاهد في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]: أن يجلسه - تعالى - على عرشه، لكن ما جاءت به أحاديث مرفوعةٌ، وهذا الأثر كان الناس يُمتحنون به في زمن الفتنة في القرن الثاني والثالث لما حصلت فتنة خلق القرآن، ومن لم يكن من أهل السنة نفاه وقال: (لا أقول به)، ومن كان من أهل السنة أثبته؛ لأن المراد ليس هو الإجلاس، المراد منه: ما فيه من التصريح بالاستواء الذي معناه الجلوس، فأوضح أن الاستواء بمعنى الجلوس، إجلاس النبي ﷺ مع الرَّب عَزَّوَجَلَّ على العرش، **وإلَّا؛ فالإجلاس لم تثبت به السنة**، ما نقول ابتداءً: إنه من عقيدتنا أنه يجلس ﷺ؛ بل نسكت عن ذلك ولا نذكره، لكن قالها مجاهدٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وابتلي الناس بذلك لأنها تفسِّر معنى الاستواء.

فبعض الناس يقول: أنا أقرُّ بالاستواء، ويعني بالاستواء معنًى آخر، فهذا الأثر صار فارقًا بين الاسم وغيره، فمن لم يقل به قيل: إنَّه من المبتدعة، وذلك في الزمن الأول، لهذا مِن أهل العلم مَن أطال

---

(١) ذكره غير واحد مختصرًا من غير هذا الإفصاح؛ فنقلوا عن أبي داود في تفسير مجاهد: «من أنكر هذا فهو متَّهم»! انظر: «فتح الباري» (١١/ ٤٢٧)، «عمدة القاري» (٣٢/ ١٢٣).

الكلام عليه؛ مثل الخلَّال في «السُّنَّة» في أربعين صفحةٍ أو خمسين صفحةٍ، وكذلك الدَّارقطني والطَّبراني، وهو من الآثار التي ينبغي الانتباه لمعناها، وإلَّا فالقاعدة أنه لا يتجاوز القرآن والحديث».

وهذا الذي قرَّره فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ يجرُّنا إلى نقل **درَّةٍ تربويَّةٍ منهجيَّةٍ مسلكيَّةٍ هامَّةٍ جدًّا في فهم آثار السلف** ذكرها في محاضرة بعنوان: «المنهجيَّة في قراءة كتب أهل العلم»، قال - حفظه الله -:

«... يأتي الخلل من جهة أن كلام السَّلف له بساطُ حالٍ قام عليه، فإذا لم يَرْعَ المتأخِّر بساط حال الذي قام عليه كلام السلف؛ فإنه لن يفهم كلام السلف، فيجب أن يعرف حال ذلك الزَّمان، وما كان فيه من أقوال، ومن مذاهب، ومن فتنٍ، ... إلى آخر ذلك، فينبني كلامهم على ما كان في ذلك الزمان، لكن المتأخر لما ترك؛ علمنا أنه تركه لعلَّةٍ.

ولهذا - مثلًا - لما طبع الشيخ عبد الله بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومعه بعض المشايخ في مكة، كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لم يروا بأسًا في أن ينتزعوا منه فصلًا كاملًا متعلِّقًا بأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبأصحابه، وبالأقوال التي فيه وذمُّهم أو تكفيرهم، إلى آخر ذلك، وهذا لأجل المصلحة الشَّرعية التي توافق منهج أهل السنة والجماعة.

وهل انتزاعه - كما قال بعضهم -: ليس من أداء الأمانة؟ لا بل هي أمانة؛ لأن الأمانة التي أُنيطت بنا ليست هي أمانة قبول المؤلَّفات على ما هي عليه، وإنَّما هي أمانة بقاء الأمَّة على وحدتها في العقيدة، وعلى وحدتها في المحبَّة.

فإذا ذهب ذاك الكلام مع زمانه؛ فإن تكراره مع عدم المصلحة الشرعية منه لا حاجة إليه، وهذا - لا شكَّ - **أنه من الفقه المهم**.

بعض كلمات السلف في المبتدعة، وفي أهل الأهواء؛ لها بساط

حالٍ في الزمن الأول، وليس ذلك منطبقًا على بساط الحال في هذا الزمان، ولذلك نرى أن بعضهم أخذ من تلك الكلمات كلماتٍ عامَّةً فطبَّقها على غير الزمان الذي كان ذلك القول فيه، ولو رأى كلام الأئمة الحفَّاظ والمحقِّقين من أهل السنة؛ لوجد أنه يخالف ذلك الكلام في التطبيق، أما في التأصيل فهو واقع، وهذا استطرادٌ لبيان أهميَّة قراءة كتب المتأخرين من أهل السنة في الاعتقاد وإحكامها قبل إدمان النظر في كتب السلف؛ لأن إدمان النَّظر في كتب السلف دون معرفة قواعد أهل السنة التي قعَّدها أهل السنة والجماعة المتأخرون، يعطي خللًا في فهم منهج السلف بعامَّةٍ، وهذا له أمثلةٌ كثيرةٌ ربَّما تحتاج إلى وقتٍ طويل»[١].

وعلى كلٍّ؛ فالأمر في أثر مجاهد في الإقعاد مُنكر، وأن الاستواء هو الثابت للرب عَزَّوَجَلَّ.

يبقى بعد هذا كله أن يقول:

من الجدير بنا أن نقف عند الألفاظ الشرعية، وأن نثبت الاستواء والعلو، ونستعمل الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة؛ لأننا إن حِدنا عن ذلك كان لكلامنا لازم أو لوازم، ولعلنا لا نريدها!

وإنِ (اضطر) ابن تيمية لاستخدام التفصيل؛ فإنه يدرك اللوازم، ويتفطن لبعض اللوازم الفاسدة؛ فينفيها، وعلى فرض: أنه إنْ لم يتفطن - في حينه - للوازم أخرى؛ فهو حينئذ في موضع النقد والاتهام والمؤاخذة، ولكن: هل يكفر بمجرد ذلك؟!

فالإنصاف يقضي أن يُبحث عن السياق والسباق، وعن تقريراته في المواطن الأخرى من كتبه، وهل العبارة من إنشائه أو نقلها عن

---

(١) «جامع الرَّسائل والدُّروس العلمية» (ص ٢٣٧).

غيره، ويُعطى كلُّ ذلك حقَّه بالقواعد المرعية في الحكم.

ولا تعجب من تقرير هذا، وتذكَّر أنه يقول في «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٤٢): «**وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالِم غير النبيين**»[(١)].

وأُخذ ابن تيمية بجريرة غيره لما نقل كلامهم في موطن أراد به حقًّا، وأن خصومه يتربصون به، وقد طاروا أيما مطار ببعض العبارات التي **تمجُّها الفِطَر السوية، وأظهروا تكفيره بسببها، وتناسى كثير من خصومه نسبته إلى صاحبها**؛ من مثل:

◉ الاستواء على ظهر بعوضة

نقل ابن تيمية عن عثمان بن سعيد الدارمي في «نقضه على المريسي»[(٢)] قوله: «**ولو شاء لاستقرَّ على ظهر بعوضة، فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السماوات**

---

(١) كان ابن تيمية واسع الاطلاع على تراث المتقدمين من الشافعية، وعلى تراث الإمام محمد بن إدريس الشافعي - بخاصَّة -، واستفاد منه، واستقر عنده، وزوَّر كلامًا ليس بقليل ممن نسب إليه خطأً، والكشف عن هذا يحتاج إلى دراسة مستقلة موعبة.
والشاهد من إيراد هذا: أن هذه الكلمة أصلها للإمام الشافعي؛ فقد أخرجها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٦٥) والعلائي في «الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين» (٤٤٧/ رقم ٥٥٠ - بتحقيقي) بالسند إلى البُويطي قال: سمعت الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «قد ألَّفتُ هذه الكتب، ولم آلُ فيها ولا بد أن يوجد فيها الخطأ؛ لأن الله - تعالى - يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعتُ عنه».
وذكره عن الشافعي: السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٥).

(٢) (١/ ٤٥٨).

والأرض؟!»[(١)].

وجُرم ابن تيمية الذي يكفِّره بعض خصومه بسبب: سكوته عن هذه الألفاظ!

والقول بـ (الاستقرار على ظهر بعوضة) **مردود مرفوض من أيٍّ كان، سواء من الدارمي أو من ابن تيمية، وكُفر من يعتقده واقع حاصل لا شك فيه.**

قال ابن تيمية: «والإنسان في مناظرته لغيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة؛ هداه الله إلى صراطه المستقيم»[(٢)].

والاستقرار على ظهر البعوضة؛ افتئات على الله عَزَّوَجَلَّ، وإلحاق نقص به، ومقرِّر ذلك كافر به.

قال الكوثري في «مقالاته» (٢٨٣) على إثر المقولة، ونسبها لصاحبها وليس لابن تيمية - **فأنصف** -: «فعدَّ الدارمي هكذا جواز استقرار معبوده على ظهر بعوضة أمرًا مفروغًا منه، واستدل بهذا الجواز على جواز استقراره على العرش العظيم بطريق الأولوية».

ثم قال على إثره: «يا ترى! هل يوجد في البسيطة من يكفُر هذا الكفر الأخرق سوى صاحب «النقض» ومتَّبعيه؟! وتجويز ذيوع مثل هذه العقيدة المستغربة بين العامة؛ **لا يُتصور صدوره إلا عند لعِب الكؤوس بالرؤوس، أو زوال الإيمان بالله من قرارة النفوس، فنسأل الله الصَّون والسلامة**».

لكن يا ترى! هل ذكر صاحبها (الدارمي) هذا الكلام الفج على

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٤٣، ٦٩٦).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٣٥).

وجه الإقرار أم الافتراض؟ وإن كان الثاني؛ فهل يجوز افتراض الكفر لرد المُبطِل عن باطله[١]؟

فهذه مسألة تحتاج إلى تحرير بمعرفة واقعها **أولًا**، ثم نزع الأدلة التي تخصها بملابساتها **ثانيًا**، ولا يتحقق الأول إلا بسياق ما قبلها وما بعدها على وجه يظهر منه المراد منها.

قال الدارِمي في معرض الرد على من[٢] فسَّر (استوى) بـ (استولى)، ومن زعم أن الله في كل مكان؛ قال مخاطبًا إياه:

«فأقْصِر أيها المرء الضعيف! فإنك لن ترفع العرش والكرسي بمثل هذا الحشو والخرافات والعمايات؛ لأن الإيمان بهما قد خلَص إلى كل من عرف الله من عالِم أو جاهل، وأعجب من ذلك كله: قياسكَ الله بمقياس العرش ومقداره ووزنه من صغر أو كبر، وزعمتَ كالصِّبيان العميان: إن كان الله أكبر من العرش أو أصغر منه أو مثله، فإن كان الله أصغر؛ فقد صيَّرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش؛ فقد ادَّعيتم فيه فضلًا على العرش، وإن كان مثله؛ فإنه إذا ضم إلى العرش السماوات والأرض كانت أكبر، مع خرافات تكلم بها، وتُرَّهات تلعَّب بها، وضلالات تضلُّ بها، لو كان من يَعمل عليه لله؛ **لقطع ثمرة لسانه،**

---

(١) انظر: ما سيأتي (ص ٨٣٦).

(٢) هو بِشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم البغدادي المَريسي، من موالي آل زيد بن الخطاب، المريسي العنيد (ت ٢١٨هـ)، قال عنه الذهبي في «السير» (١٠/ ١٩٩): «المتكلِّم المناظر البارع»، وقال (١٠/ ٢٠٠): «ونظر في الكلام؛ فغلب عليه، وانسلخ من الورع والتقوى، وجرَّد القول بخلق القرآن، ودعا إليه، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالِمهم؛ **فمقته أهل العلم، وكفَّره عدَّة، ولم يدرك جهم بن صفوان، بل تلقَّف مقالاته من أتباعه**».

والخيبة لقومٍ هذا فقيههم والمنظور إليه مع هذا التمييز كله، وهذا البصر، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البقباق[1] النَّفَّاج[2]: إن الله أعظم من كل شيء، وأكبر من كل خلق، ولم يحتمله العرش عظمًا ولا قوةً، ولا حملة العرش احتملوه بقوتهم، ولا استقاموا بعرشه بشدة أسرهم، ولكنهم حملوه بقدرته ومشيئته وإرادته وتأييده، لولا ذلك ما أطاقوا حمله.

وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه؛ ضعفوا عن حمله واستكانوا، وجثَوا على ركبهم حتى لقِّنوا: «لا حول ولا قوة إلا بالله»؛ فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته، لولا ذلك ما استقل به العرش ولا الحَمَلة، ولا السماوات والأرض، ولا من فيهن، **ولو قد شاء؛ لاستقرَّ على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السماوات السبع والأرضين السبع؟! وكيف يُنكَر أيها النفاج! أن عرشه يقله** والعرش أكبر من السماوات السبع والأرضين السبع؟ ولو كان العرش في السماوات والأرضين ما وسعته، ولكنه فوق السماء السابعة.

فكيف تنكر هذا؛ وأنتَ تزعم أن الله في الأرض وفي جميع أمكنتها، والأرض دون العرش في العَظَمة والسَّعَة؟! فكيف تقلُّه

---

(١) هو كثير الكلام، أخطأ أو أصاب، وقيل: كثير الكلام مخلِّط، ويقال: بقبق علينا الكلام؛ أي: فرَّقه. «اللسان» (١٠/ ٢٣).

(٢) في بعض النسخ: «النفاخ»، وهكذا نقله عنه ابن تيمية، وهما متقاربان في المعنى.
وفي «اللسان» (٢/ ٣٨٢): «ورجل نَفَّاج: إذا كان صاحب فخر وكِبر، وقيل: نَفَّاج يفخر بما ليس عنده».

الأرضُ في دعواكَ، ولا يقله العرش الذي أعظم منها وأوسع؟!

وأدخل هذا القياس الذي أدخلتَ علينا في عظم العرش وصغره وكبره على نفسك وعلى أصحابك في الأرض وصغرها؛ حتى تستدل على جهلك، وتفطن لما تورد عليكَ حصائدُ لسانكَ، فإنك لا تحتج بشيء إلا وهو راجع عليكَ، وآخذ بحلقكَ»(١).

وهكذا نقله عنه ابن تيمية في موطنين من كتابه «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٤١ - ٢٤٢) و(٣/ ٦٩٤ - ٦٩٦).

وذكره في الموطن الأول عند تعرُّضه لأقوال العلماء في حملة العرش: (هل يشمل حملهم من فوقه أم لا؟)، وطوَّل في النقولات، مع الميل إلى القول الثاني بمؤيِّدات وقرائن، من غير إيراد نص نقلي صريح في المسألة.

أما الموطن الثاني؛ فساقه في معرض تقرير علو الله عَزَّوَجَلَّ على خلقه، وأنه في السماء، والرد على المريسي القائل أنه في الأرض وفي كل مكان!

وقال ابن تيمية على إثره مباشرةً:

«وإذا عرفتَ أصل هذا الكلام؛ **فجميع السلف والأئمة الذين بلغهم ذلك أنكروا ما فيه من هذه المعاني السلبية التي تنافي ما جاء به الكتاب والسنة**».

هذا نقله بحروفه؛ فيا ترى! ما هي (المعاني السلبية) التي تنافي ما جاء به الكتاب والسنة، وقد أنكرها جميع السلف والأئمة؟

---

(١) «نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد» (١/ ٤٥٦ - ٤٥٩).

بلا شك أن تجويز (الاستقرار على ظهر بعوضة) **هو المعنيُّ أولًا من تعليق ابن تيمية؛** فهو عنده ينافي ما جاء به الكتاب والسنة، **وهو منكَر عند جميع من بلغه هذا الكلام من الأئمة، وممن هم منتسبون لمذهب السلف.**

ثمة عبارة منكَرة في كلام الدارمي داخلة تحت (المعاني السلبية) التي تنافي نصوص الوحيين الشريفين في كلام ابن تيمية السابق؛ وهي قوله فيما تقدم عنه: «**إن عرشه يُقِلُّه**»، والعجب من خصومه وأعدائه! فإنهم لو تفطَّنوا لها لقوَّلوه إياها، وبنوا عليها ما لم يخطر له ببال، كشأن الباطل الذي صنعوه معه، ولا قوة إلا بالله!

وأعجبني كلام محققه الشيخ رشيد بن حسن الألمعي لما قال: «**هذا غير صحيح! فليس العرش حاملًا للرب ولا يقله؛ بل الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مستغنٍ عن العرش وغيره من المخلوقات، وهو الحامل للعرش ولحملة العرش بقوته وقدرته**[1]، وهو الذي ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، ومن المعلوم بالضرورة من دين المرسلين أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غنيٌّ عن جميع المخلوقات، ليس محتاجًا إليها بوجه من الوجوه؛ بل هي المحتاجة إليه؛ بل لا قيام لها طرفة عين فما دونها إلا به - سبحانه -، **وهو الغنيُّ الحميد**» انتهى.

ومنه تعلم ما في كتاب «بدع الاعتقاد في التجسيم» (ص ١٩) للإدلبي؛ حيث ساق نقل ابن تيمية عن الدارمي[2]، ونزعه عن سياقه،

---

(١) قال الإمام المُزني في «السنة» (٨٢- مع «شرحها») - وهو يذكر الملائكة -: «منهم: ملائكة بقدرته للعرش حاملون».

(٢) شكك الأستاذ الإدلبي بصحة نسبة «النقض على بشر المريسي» لعثمان بن =

واكتفى بنقل تلك العبارة الفجَّة على أنها عند ابن تيمية من المسلَّمات، وجعلها دليلًا على أنه يقول بالتجسيم! فسبحانك هذا بهتان عظيم!

◉ لوازم لا تلزم

وبهذه المناسبة أقول: إن اللوازم المذكورة في تفريعات بعض الفقهاء مما تحتمل خلافًا؛ كانت سببًا لتأويل الاستواء، **وهذه اللوازم لم يرِد فيها نص صريح صحيح، ولو لم يخُض فيها أحد؛ لكان أسلم وأحكم، وأدعى لقبول ما جاء في النقول من غير اعتراض**؛ من مثل:

١- هل الملائكة الحاملة للعرش هي حاملة للذات الإلهية؟

فهذا أمر يلزم من ظاهره الحسي التجسيم، ويحتاج للجواب عنه إلى مقدمات.

٢- هل الإنسان الصاعد إلى جهة فوق؛ كمن يكون على رأس جبل أو في الطائرة، هو أقرب إلى الله ممن لم يكن على تلك الحالة؟

قال الدارمي في «نقضه» (١/ ٥٠٤) لمعارضه:

«من أنبأكَ أن رأس الجبل ليس بأقرب إلى الله من أسفله؟ لأنه من آمن بأن الله فوق عرشه، فوق سماواته؛ علم يقينًا أن رأس الجبل أقرب إلى الله من أسفله...».

= سعيد، وقال (ص ١٩): «ينبغي التنبه إلى أن هذا النص المنقول عن عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ ليس ثابتًا عنه؛ لأنه من نسخة النقض على بشر المريسي، وفي سند النسخة من لم أجد له ترجمة».
وشكك في كتابه «عقائد الأشاعرة وجولة جديدة من الحوار» (ص ١٢٧، ٢١٣) في صحة نسبة الكتاب للدارمي، ومما قال فيه (٢١٢): «ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فيه تسرع في مسألة الكتب التي ينقل منها»؛ وهذه تهمة تحتاج إلى أن توضع في ميزان النقد، وتحتاج إلى إفراد بدراسة، **وهي مهمة!**

ولا شك أن إثبات ذلك من لوازم التجسيم، وينفيها في هذا المقام ما يعارضها بأن أقرب ما يكون العبد لربه وهو ساجد - كما صح في الأحاديث[١] -، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: أن الجهة والمكان المثبت لله عَزَّوَجَلَّ **هو افتراضي ذهني لا حسي مكاني.**

وهذه اللوازم تَقوى وتَضعف، وتحتاج إلى أمر يجمعها، وهي ليست خاصة عند السلفيين أو ابن تيمية بخاصة، وإنما هي عندهم وعند غيرهم.

وهذه طائفة من هذه اللوازم:

---

(١) أخرج مسلم (٤٨٢) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**أقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد؛ فأكثروا من الدُّعاء**».
قال ابن الجوزي في «صيد الخاطر» (٣٦٧): «واعلم أن الطريق الموصلة إلى الحق - سبحانه - ليست مما يقطع بالأقدام؛ وإنما تقطع بالقلوب، وإنما يتعثر من لم يُخْلِصْ».
أو «أن روح المصلي تقرب إلى الله في السجود، وإن كان بدنه متواضعًا» قاله ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٧).
وفي «مدارج السالكين» (٢/ ٢٥٥) يقول ابن القيم بعد أن ذكر حديث: «**يا أيها الناس! اربعوا على أنفسكم؛ إنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا، إن الذي تدعونه سميع قريب، أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»[أ]، قال: «فهذا قُرب خاص بالداعي دعاء العبادة والثناء والحمد، وهذا القُرب لا ينافي كمال مباينة الرب لخلقه، واستواءه على عرشه؛ بل يجامعه ويلازمه، فإنه ليس كقُرب الأجسام بعضها من بعض، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ولكنه نوع آخر، والعبد في الشاهد يجد روحه قريبة جدًّا من محبوب بينه وبينه مفاوز تتقطع فيها أعناق المَطِي، ويجده أقرب إليه من جليسه».

....

(أ) أخرجه البخاري (٢٩٩٢ و٤٢٠٥ و٦٣٨٤ و٦٦١٠ و٧٣٨٦) ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون آخره: «أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته».

٣- هل يخلو العرش منه عند نزوله أم لا؟

قال ابن تيمية في «شرح حديث النزول» (٤٥): «وليس في الحديث أنه لا يخلو منه العرش، أو يخلو منه العرش كما يدَّعيه المدَّعون لذلك؛ **فليس في الحديث لا لفظ المثبتين لذلك، ولا لفظ النفاة له**».

ولا يخفى عليكَ أنه يتبادر من الخلو التجسيم على وجه أظهر من عدم خلوه، مع احتمال وقوع التجسيم به - أيضًا -.

و(النزول) صفة فعلية اختيارية قطعية وردت في نصوص متواترة، وهذا يوجب على المكلَّف الإيمان بها على حقيقتها، وتفويض كيفيتها إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

وقضت (لوازمُ) مدَّعاةٌ على الثابت المتواتر في النصوص الشرعية، وهذا مما لا قيمة له في التعلُّق بنفيها.

نعم؛ هناك تقريرات لا أدلة عليها، وهي فروع مولَّدة عن خيال صوفي، أو عقلي فلسفي، أو غير ذلك، مما نتج عنها اختلاف المذاهب، وتشتُّت الآراء؛ مثل:

٤- أنه - سبحانه - مماس للصفحة العليا من العرش.

وهذا مذهب الكافة من الكرامية؛ كما تراه في «الإسعاد في شرح الإرشاد» (٢٢٢)، ونسبه - أيضًا - لـ (بعض الحشوية)؛ وقال على إثره:

«وتبرَّأ متأخروهم من هذا المذهب، ومنعوا عليه المماسة، واختلفوا بعد ذلك؛ فقالت الهيضمية[1] - وهم منسوبون إلى هيضم،

---

(١) الهيضمية - والصحيح: الهيصمية -: فرقة من الكرامية نسبةً إلى محمد بن الهيصم، أبو عبد الله؛ شيخ الكرَّامية وعالمهم في وقته بخراسان، وهو الذي ناظر ابن فُورَك بحضرة السلطان محمود بن سُبُكتكين، وليس للكرَّامية مثله في معرفة الكلام والنظر؛ فهو في زمانه رأس طائفته وأخبرهم، وكان له دور بارز في تقريب مذهب الكرَّامية بين المذاهب، وتخفيف التشنيع عليهم، =

وهو من مشايخهم -:

٥- أنه - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن قولهم - مختصٌّ بجهة فوق، وبين ذاته وبين أعلى جزء من العالم من الخلاء ما لو قدِّر مشغولًا بالجواهر؛ لاتصلت بذاته.

وقال بعضهم:

٦- هو في جهة فوق، ولو قدِّر فوق الطبقة العليا من العالم من الجواهر المتراكمة ما يزيد على أضعاف الدنيا؛ لما وصلتَ إلى ذاته - تعالى -.

إلى غير ذلك من مذاهبهم الركيكة التي لا تنطبع في العقول المنوَّرة بنور الله - سبحانه -، وكل ذلك مبني على التجسيم».

ثم قال بعد كلام:

«ثم يجب بعد ذلك التنبيه على مغلطة: ذهب القلانسي من مشايخ الأشعرية إلى إطلاق القول بأنَّ الله - تعالى - في مكان دون مكان، وأنه في السماء؛ تمسُّكًا بظاهر ما ورد في الشرع، ومذهب المحدِّثين أنه في كل مكان؛ ذهب إليه البخاري وغيره من المتقدِّمين والمتأخِّرين، ومنع الأشعري من هذا الإطلاق، والحق أنه إن أريد به النسبة العِلمية؛ فإطلاقه واجب، وإن أريد به غير ذلك من لوازم الأجسام؛ فهو مستحيل»[١].

قلت: عزو أن الله في كل مكان للبخاري بخاصة وللمحدِّثين بعامة؛ **من العجائب**[٢]! ولكني سقتُ هذا لأعلِّق على قوله: «والحق

= توفي بعد الأربع مئة.

انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٠٨)، «تاريخ الإسلام» (٩/ ١٧١) للذهبي.

(١) «الإسعاد في شرح الإرشاد» (٢٢٥).

(٢) ألَّف أبو الخير شمس الدين خيري بن عبد الفتاح المصري الشافعي كتابًا بعنوان: «النور الساري باعتقاد الإمام البخاري»؛ زعم فيه (ص ٧٨ - ٨٧) =

أنه إن أريد به النسبة العلمية؛ فإطلاقه واجب، وإن أريد به غير ذلك من لوازم الأجسام؛ فهو مستحيل»؛ فهذا يفيد أمورًا هي:

أولًا: مراده بـ (النسبة العلمية) المكان العدمي؛ أي: القول بأنه - سبحانه - في السماء هي نسبة علمية وردت في النصوص.

ثانيًا: هذا الإطلاق على المعنى الصحيح واجب؛ لأن النبي ﷺ أعلم بربه من سائر الناس، ولورود هذه النسبة في القرآن ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠].

ثالثًا: هذه النسبة ليست من لوازم الأجسام.

رابعًا: إن أريد بالمكان: الوجودي الحسي، وأنه محيط بالله عَزَّوَجَلَّ؛ فهذا باطل.

خامسًا: على المعنى الأخير يكون التجسيم، وهو مستحيل في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

وهذا تصريح بأن قول ابن تيمية لا يلزم منه التجسيم، وأنه بريء منه.

ومن أسهل هذه اللوازم:

٧- زيادة لفظة (بذاته) على (استوى)، وهي مما لم توجد في نصوص الوحي، ولا في كلام السلف، ولكنها قد تفيد أمرًا حسيًّا وضرورة المماسة للعرش.

وهذه لوازم مهمة، فمن أنكرها لهذه اللوازم وللمبالغة في

= (نفي المكان عن رب الأكوان)!! وعرض عقيدة البخاري على أنه أشعري متأخر! وانتقى من كلامه ما يوافق مشربه!

وردُّ ما فيه يحتاج لدراسة موعبة، وليس هذا محل بسط، وإنما هي إشارة لينتفع به الباحثون.

المحافظة على نهج السلف[1]؛ فقد أحسن، مع أن معناها في نفسه سليم، وليس فيه إثبات شيء مستقل مما لم يرِد، ولا يشملها خيال فاسد أو تقرير عاطل.

ولذا أثبتها جمعٌ من العلماء المعتبرين فيما نقله عنهم الإمام الذهبي في كتابه «العلو»؛ وهم[2]:

١- عبد الله بن أبي جعفر الرازي. انظر: «العلو» (٢/ ١٠٤٨/ رقم ٤٠٢).

٢- هشام بن عبيد الله الرازي. انظر: «العلو» (٢/ ١٠٧٦/ رقم ٤١٨).

٣- سُنيد بن داود المصيصي الحافظ. انظر: «العلو» (٢/ ١٠٩١/ رقم ٤٢٧).

٤- إسحاق بن راهويه. انظر: «العلو» (٢/ ١١٢٢/ رقم ٤٤٦).

٥- عبد الله بن المبارك. انظر: «العلو» (٢/ ٩٨٧/ رقم ٣٦١).

٦- أبو زرعة الرازي. انظر: «العلو» (٢/ ١١٥٣/ رقم ٤٦٥).

٧- أبو حاتم الرازي. انظر: «العلو» (٢/ ١١٦٠/ رقم ٤٦٧).

---

(١) قال الذهبي في «العلو» (٢٤٥) معلقًا على مقولة يحيى بن عمار السجستاني: «لا نقول كما قالت الجهمية: إنه - تعالى - مداخل للأمكنة، وممازج بكل شيء، ولا نعلم أين هو؛ بل نقول: هو بذاته على العرش، وعلمه محيط بكل شيء».
قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**قلت: قولكِ: (بذاته) هذا من كيسِك، ولها محمل حسن، ولا حاجة لها؛ فإن الذي يؤول (استوى) يقول: أي: قهر بذاته، واستولى بذاته، بلا معين ولا مؤازر**».
قلت: ومثله قوله في «السير» (٢٠/ ٣٣١): «ونهى عن القول: ينزل بذاته، كما لا نقول: ينزل بعلمه؛ بل نسكت **ولا نتفاصح على الرسول** ﷺ **بعبارات مُبْتَدَعة**، والله أعلم».

(٢) استفدتُه من مقدمة شيخنا الألباني في «مختصره» له (١٧).

وحكياه عن العلماء في جميع الأمصار.

٨- يحيى بن معاذ الرازي. انظر: «العلو» (٢/ ١١٦٤/ رقم ٤٦٩).

٩- عثمان بن سعيد الدارمي. انظر: «العلو» (٢/ ١١٨٣/ رقم ٤٧٤).

١٠- أبو جعفر محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة. انظر: «العلو» (٢/ ١١٩٨/ رقم ٤٧٩).

وهؤلاء من القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية.

١١- حماد البُوشَنْجي. انظر: «العلو» (٢/ ١٢١٣/ رقم ٤٨٥).

وحكاه عن أهل الأمصار.

١٢- إمام الأئمة ابن خزيمة. انظر: «العلو» (٢/ ١٢١٤/ رقم ٤٨٦).

١٣- أبو القاسم الطبراني. انظر: «العلو» (٢/ ١٢٦٥/ رقم ٥٠٤).

١٤- ابن بطة. انظر: «العلو» (٢/ ١٢٨٣/ رقم ٥١٢).

١٥- أبو نعيم الأصبهاني. انظر: «العلو» (٢/ ١٣٠٥/ رقم ٥٢١).

وعزاه إلى السلف.

١٦- معمر بن زياد. انظر: «العلو» (٢/ ١٣٠٨/ رقم ٥٢٢).

١٧- الفقيه نصر المقدسي. انظر: «العلو» (٢/ ١٣٣٨/ رقم ٥٣٥).

١٨- شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري. انظر: «العلو» (٢/ ١٣٥١/ رقم ٥٤٠).

١٩- محمد بن موهب المالكي. انظر: «العلو» (٢/ ١٣٦٥/ رقم ٥٤٦).

وحكى ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٥): إجماع أهل السنة على أن هذه الآيات والأحاديث تجري على الحقيقة لا على المجاز[1].

---

(١) انظر: كلام ابن تيمية الآتي (ص ١٠٤٦).

◉ اللوازم وفقهها

تبيَّن مما مضى أن القول باللازم يقبل الانفكاك، مع وجود اللفظ الواحد؛ كقولك: (الله في السماء)؛ فقد يلزم منه التجسيم، وقد لا يلزم، وأن العبرة بمراد القائل لا باللفظ المطلق، والواجب حمل المراد من اللفظ على ما يستحقه الربُّ عَزَّوَجَلَّ من التنزيه.

◉ ضابط مهم في اللازم

تختلف اجتهادات العلماء بمرور الأوقات، وبتصورهم للمسائل، وبالسياق الذي يطلقونه في التعبير عن ذلك، وعلى حسب التفطن للوازم يؤخذون بها؛ فقد يتفطن لها في إحدى مقالتيه، ولم يتفطن له في مقام آخر.

والعالم مخبر عن الأحكام وليس بمنشئ لها، ولذا اجتهاده في موطن لا ينقض اجتهاده في موطن آخر، وتبقى أقواله القديمة منسوبة إليه، ولا يتعامل معها معاملة اختلاف أقوال المنشئ لها - وهو الشارع -؛ فأقواله يلحقها النسخ، ويقال: هذا ناسخ ومنسوخ[1]، ولا ينسب إليه من حيث امتثال أمره إلا آخر قوليه.

ولكن يستفيد العاقل مما ورد في الشرع من نسخ: بإعذار العلماء عند اختلاف اجتهاداتهم، وإن كان الأول قد حصل لحكمة عظيمة لا يحيط بها على وجه التفصيل إلا خالق الناس، الخبير بهم، العليم بما يربِّيهم ويصلحهم، وأما الثاني؛ فكان دالًّا على نقص البشر، وإن

---

(١) مع مراعاة أن النسخ لا يلحق الأخبار، وإنما الأوامر والنواهي، وقد فصَّلته في: «شرحي على الورقات» (ص ٣٣٣) و«شرحي على تحفة الطالب نظم مختصر ابن الحاجب للجلال البلقيني» (ص ٤٤٧).

وصلوا لأعلى مراتب العلم والفهم.

و«هذا فيمن يتقي الله فيما يقوله، مع علمه بتقواه، وسلوكه الطريق الراشد، وأما أهل الأهواء والخصومات فهم مذمومون في مناقضاتهم؛ لأنهم يتكلمون بغير علم، ولا حسن قصد لما يجب قصده.

وعلى هذا؛ فلازم قول الإنسان نوعان:

أحدهما: لازم قوله الحق؛ فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه، فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، **وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب**.

والثاني: لازم قوله الذي ليس بحق؛ فهذا لا يجب التزامه، إذ أكثر ما فيه أنه قد تناقض، **وقد ثبت أن التناقض واقع من كل عالم غير النبيين**، ثم إن عُرِف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له؛ فقد يضاف إليه، وإلا؛ **فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه لكونه قد قال ما يلزمه، وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلزمه**.

وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب: هل هو مذهب أو ليس بمذهب؟

هو أجود من إطلاق أحدهما، فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه له؛ فهو قوله، وما لا يرضاه؛ فليس قوله وإن كان متناقضًا، وهو الفرق بين اللازم الذي يجب التزامه مع ملزوم اللازم الذي يجب ترك الملزوم للزومه، فإذا عُرف هذا؛ **عُرِف الفرق بين الواجب من المقالات والواقع منها**، وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها.

فأما إذا نفى هو اللزوم؛ لم يَجُزْ أن يضاف إليه اللازم بحال، وإلا؛

لأضيف إلى كل عالم ما اعتقدنا أن النبي ﷺ قاله لكونه ملتزمًا لرسالته، فلما لم يضف إليهما نفاه عن الرسول وإن كان لازمًا له؛ ظهر الفرق بين اللازم الذي لم ينفه واللازم الذي نفاه، ولا يلزم من كونه نص على الحكم نفيه للزوم ما يلزمه؛ لأنه قد يكون عن اجتهادين في وقتين.

وسبب الفرق بين أهل العلم وأهل الأهواء - مع وجود الاختلاف في قول كلٍّ منهما -: أن العالم قد فعل **ما أُمر به من حسن القصد والاجتهاد، وهو مأمور في الظاهر باعتقاد ما قام عنده دليله وإن لم يكن مطابقًا، لكن اعتقادًا ليس بيقيني**، كما يؤمر الحاكم بتصديق الشاهدين ذَوَي العدل وإن كانا في الباطن قد أخطآ أو كذَبا، وكما يؤمر المفتي بتصديق المخبر العدل الضابط أو باتباع الظاهر؛ فيعتقد ما دل عليه ذلك، وإن لم يكن ذلك الاعتقاد مطابقًا؛ فالاعتقاد المطلوب هو الذي يغلب على الظن مما يؤمر به العباد، وإن كان قد يكون غير مطابق، وإن لم يكونوا مأمورين في الباطن باعتقاد غير مطابق قط.

فإذا اعتقد العالم اعتقادين متناقضين في قضية أو قضيتين، مع قصده للحق، واتباعه لما أُمر باتباعه من الكتاب والحكمة؛ عُذِر بما لم يعلمه - وهو الخطأ المرفوع عنا -، بخلاف أصحاب الأهواء؛ فإنهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ويجزمون بما يقولونه بالظن والهوى جزمًا لا يقبل النقيض، مع عدم العلم بجزمه؛ فيعتقدون ما لم يؤمروا باعتقاده، لا باطنًا ولا ظاهرًا، ويقصدون ما لم يؤمروا بقصده، ويجتهدون اجتهادًا لم يؤمروا به؛ فلم يصدر عنهم من الاجتهاد والقصد ما يقتضي مغفرةَ ما لم يعلموه، فكانوا ظالمين شبيهًا بـ(المغضوب عليهم)، أو جاهلين شبيهًا بـ(الضالين).

فالمجتهد الاجتهاد العلمي المحض ليس له غرض سوى الحق، وقد

سلك طريقه، وأما متبع الهوى المحض؛ فهو من يعلم الحق ويعاند عنه.

وثَم قسم آخر - وهو غالب الناس -: وهو أن يكون له هوًى فيه شبهة؛ فتجمع الشهوة والشبهة، ولهذا جاء في حديث مرسل عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات**»(١).

فالمجتهد المحض مغفور له ومأجور، وصاحب الهوى المحض مستوجب للعذاب، وأما المجتهد الاجتهاد المركَّب من شبهة وهوًى؛ فهو مسيئ، وهم في ذلك على درجات، بحسب ما يغلب، وبحسب الحسنات الماحية»(٢).

◉ فقه اللوازم

بناءً على هذا التقعيد؛ فإن الواجب العدل مع العلماء الربانيين حين يكمن الخطأ في لوازم أقوالهم - ولا سيما في المسائل العقدية -، ولا يصح شرعًا أن يعاملوا بها من حيث المؤاخذة؛ فيحكم عليهم ببطلان معتقَدهم، **وأن الواجب معهم حين تصريحهم بنفي اللازم الفاسد، سواء في سياق تقريرهم على وجه فيه اتصال معه، أو في سياق آخر فلم يتصل هذا المنفي مع سياق التقرير**، وإنما انفكَّ عنه؛ لأنه ظهر

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٩٩) والبيهقي في «الزهد الكبير» (٩٥٢) والشهاب في «مسنده» (٢/ ١٥٢) وابن جُمَيْع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (رقم ٣٢) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٣٨) - والديلمي في «الفردوس» (٨/ ٢١٥ - ٢١٦) رقم (٣٢٢٠)، وقوام السنة في «الترغيب» (١/ ٢٩٤) **وإسناده ضعيف جدًّا**، مداره على عمر بن حفص العبدي **وهو متروك**، وفيه العلاء بن هلال منكر الحديث.

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٩/ ٤١ - ٤٤).

لهذا العالم هذا الفساد، وتبرَّأ منه، وصرَّح بنفيه، **فإضافة القول إليه مع هذا التصريح: ظلم وكذب، ومناقض لقواعد الإثبات؛ إذ ناقضه النفي، وهذا صنيع خصوم ابن تيمية معه في جُل المسائل التي أخذوها عليه، وانتقدوه فيها**(١).

أما تلك اللوازم التي لم يصرح هو فيها بنفي؛ فعلى حسب أذواق أصحابها، ونفسياتهم، ودرجات حبِّهم وبغضهم له، وهذا ليس خاصًّا به، وإنما هذا يشمل لوازم النصوص الشرعية، وعليه شواهد عديدة من تعلقات المنحرفين عن سبيل الموفَّقين في طرق الاستدلال الصحيحة.

«ومن ذلك أنه لما نزل: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، قال أبو الدحداح: (إن الله كريم استقرض منا ما أعطانا)، هذا معنى الحديث، وقالت اليهود: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]؛ ففَهْمُ أبي الدحداح هو الفقه، وهو الباطن المراد، وفي رواية قال أبو الدحداح: يستقرضنا وهو غني؟ فقال - عليه الصلاة والسلام -: «**نعمْ؛ ليُدْخِلَكُمُ الجَنَّةَ**».

وفي الحديث قصة(٢)، وفَهْم اليهود لم يزِد على مجرد القول العربي الظاهر، ثم حَمْل استقراض الرب الغني على استقراض العبد الفقير - عافانا الله من ذلك -»(٣).

وهذا من اللوازم الناتجة عن القياس الفاسد، والأصل إن كان أعوجَ؛ فظِلُّه أعوجُ.

---

(١) انظر تفصيله في: «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية، عرض ونقض» (٨٢ - ٨٣)، «صناعة التفكير العقدي» (٧٤، ٢٤٨ - ٢٤٩، ٤٨٧).

(٢) هي صحيحة بشواهدها، وسقتُها في تحقيقي لـ «الموافقات» (٤/ ٢١٨ - ٢٢٠).

(٣) «الموافقات» (٤/ ٢١٨).

والشاهد من هذا: أن اللوازم لا يقام عليها انتقاد - فضلًا عن انتقاض - لعقيدة صاحبها، وإنما يُذكر الخطأ تحذيرًا منه، **ولا ينسب لصاحبه؛ إذ لازم المذهب ليس بمذهب.**

وهذا يُسقط كثيرًا من المآخذ على ابن تيمية أو جُلها، إن لم يكن جميعها، فكيف تُنسب إلى أتباعه أو أحبابه ممن جاء بعده؛ مثل: ابن أبي العز وابن ناصر الدين الدمشقي وغيرهما الذين لم يلتزموا هذه المآخذ؛ بل ما خاض بعضهم فيها ولم يتعرض إليها - أصلًا -؟!

فهي بيقين لا تلحقه - أي: ابنَ تيمية -، ولا تلحق من مدح معتقده[١]، ومنه يَتبَيَّن غفلة علاء الدين البخاري في أصل مؤاخذته لابن ناصر الدين الدمشقي، وكذا غيره من المناوئين له ولا سيما المعاصرين، وقد فصَّلنا ذلك في محله.

ومقتضى إسقاط الناس باللوازم يُحدث بلبلة، ويوقع اتهامًا لجميع

---

(١) في هذا غفلة عن (فرع) من فروع (فقه اللازم)، وقد تفطن له عز الدين بن عبد السلام بن داود السلفي الأردني المقدسي (٧٧١ - ٨٥٠هـ)، وناقش فيه العلاء البخاري، وهو القول بـ (أن من لم يكفر ابن عربي كافر) هل هو بالمطابقة أو الالتزام؟ وكان العلاء يقول من تهوره (بالمطابقة)، فرده عز الدين بن عبد السلام إلى (الالتزام) وأقرَّ بذلك، أفاده السخاوي في «الضوء اللامع» (٩/ ٢٩٣) و«طبقات الحنفية» (ق ١٨٠/ ب).
قلت: ومثله: هل كل من يقول عن ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر؟ انظر: «محنة الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي» (١٦٣ - ١٦٥)، فتسلسل كفر هؤلاء على أصل (الالتزام) لا (المطابقة) يتوقف ولا يسري على الجميع؟ وهل يلحق به: كل من لم يكفِّر الكافر فهو كافر؟ **فالراجح فيه تفصيل**، وينبئك هذا على ضرورة دراسة فقه اللوازم، وما يندرج تحتها من فروع، مع صياغة (نظرية) متكاملة له.

علماء الأمة؛ إذ الاختلاف - أي: التناقض - واقع بين أقوالهم ولا محالة، قال الله - تعالى -: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (١) [النساء: ٨٢]، **فنفي الاختلاف إنما هو واقع فيما جاء في الوحي؛ إذ الفرق بين كلام الله وكلامنا، كالفرق بين ذات الله وذواتنا، وذواتنا فيها نقص، وكذا كلامنا، والنقص يكمن في الاختلاف والتناقض**، ولذا رفع الله الخطأ غير المقصود عنا - وهذا من رحمته -؛ **فلم يجعل لوازم أقوالنا مذهبًا ومعتقدًا لنا، وإن ظهر عوارها بحكم نقصها؛ لنسلِّم لكلام ربنا بالكمال والتنزيه عن كل ما يُشين، ونصونه عن كل نقص وعيب.**

فلو أنَّ المنتقدين لابن تيمية حذَّروا الأمة بعامة، وطلبة العلم بخاصة من لوازم التزمها، وفيها مخالفة لنصوص الشريعة، أو فيها إلحاق نوع نقص في ذات الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته، وسكت هو عن هذه اللوازم؛ لوجب عليهم حينئذ - إعمالًا لوجوب إحسان الظن بالعلماء - تبرئته منها، فكيف وهم جمعوا بين نقيضين: إلصاقها به مع تصريحه بنفي هذا اللازم الفاسد؟ فكيف وألحقوا هذا اللازم بكل من امتدحه، ورضي منهجه، وأثنى عليه؟ على وجه أصبح مَن يطلق عليه (شيخ الإسلام) عند بعضهم: كافرًا؛ بل شمل ذلك من جمع أسماء هؤلاء المادحين، وهي سبب محنة الحافظ ابن ناصر الدين فيما أسلفناه وقدَّمناه، في دراسة خاصة موعبة، وهي منشورة، ولله الحمد.

اللهم! إن هذا هو عين الظلم والجهل الذي يجب على كل منصف أن يصون نفسه عنه.

وعليه؛ **فإن الأخذ بهذه اللوازم لا يستلزم تصوُّرًا واقعًا من صاحبه،**

---

(١) انظر: ما قدمناه (ص ٨١٢) من **لفتة مهمة** حول هذا المعنى.

وقد أحسن ابن تيمية أيَّما إحسان في قوله المتقدم عنه: «فإذا عرف هذا؛ عرف الفرق بين الواجب من المقالات والواقع منها».

وقال على إثره مباشرةً: «**وهذا متوجِّه في اللوازم التي لم يصرِّح هو بعدم لزومها**».

وأحسن مثال على هذا: قول عثمان بن سعيد الدارمي فيما سبق أن نقلناه عنه: «لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة؛ فاستقلَّت به قدرته، ولطف ربوبيته»(١).

فالمراد التدليل على أن العجز مستحيل في حقه، وأن قدرته - تعالى - تشمل كل شيء، وهذا واجب من المقالات، وأما إن هذا واقع؛ فلا.

وعليه؛ **فالكفر منفيٌّ عن مُطْلِقها، وإن كانت العبارة قبيحة في ذاتها، لكنها من الباطل الذي يُفترض مع الخصم ليرجع إلى الحق الوارد في الكتاب والسنة.**

فمجرد نقل ابن تيمية هذا الكلام مع سياقه وسباقه الدال على عدم عجز الله عَزَّوَجَلَّ عن الاستواء، مع عدم تصريحه بشناعة العبارة؛ لا يدل في التقرير العلمي على الكفر، فكيف وقد أشار على إثرها في النقل الثاني إلى ما لا يرتضيه منها؟! على النحو الذي سبق أن نقلناه عنه.

مثال عليه:

ساق الأستاذ صلاح الدين الإدلبي في كتابه «بدع الاعتقاد في

---

(١) عزاها - كما تقدم - كثير من خصوم ابن تيمية له، وأسقطوا قائلها؛ بل لعلهم - من جهلهم - لا يعرفونه!
انظر - على سبيل المثال -: «المقالات السنية» (٢٥) للحبشي.

التجسيم» (ص ٢٤ - ٢٥) - وهو خاصٌّ في الرد على ابن تيمية - أن من الأدلة على أنه مجسِّم:

«يرى الشيخ أن الله - تعالى - عالٍ على كل موجود **وبعضه أعلى من بعض!!** فقد قال في حديثه عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: «فإن مقصودنا أن لا يكون غيره أعلى منه؛ بل هو عالٍ على كل موجود، ثم بعد ذلك إذا قدَّرْتَ أنه ما منه شيء إلا وغيره منه أعلى منه؛ لم يقدحْ هذا في [مقصوده ولا في][1] كماله، فإن لم يعْلُ على شيء منه إلا ما هو منه، لا من غيره.

وأيضًا؛ فإن مثل هذا لا بد منه، والواجب إثبات صفات الكمال بحسب الإمكان.

وأيضًا؛ فإن مثل هذا كمال في العلو، **ولا يقدح في العالي أن يكون بعضه أعلى من بعض إذا لم يكن غيره عاليًا عليه**»[2].

فهو يتكلم عن الله جَلَّ وَعَلَا وكأنه ذرات مجتمعة وبعضها أعلى من بعض، وأنه لا يعلو على شيء منه إلا ما هو منه!! وتأمل قوله: «ولا يقدح في العالي أن يكون بعضه أعلى من بعض، إذا لم يكن غيره عاليًا عليه»! تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا» انتهى كلامه.

قال أبو عبيدة: هذا مثال من اللوازم التي تختلف فيها وجهات النظر، وقول الإدلبي: «فهو يتكلم عن الله - عز وجل وعلا - كأنه ذرات مجتمعة،...» بشعٌ، وفيه تقوُّل على ابن تيمية بأنه يرى أن الله - سبحانه - ذرات، وأن هذه ماهيته، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وهذا مِن أظهر وأبرز الأدلة على أن صاحب هذا الكلام ليس

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من نقل الدكتور الإدلبي.
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ١٢).

خبيرًا بتقريرات ابن تيمية، ولو أنه وسَّع تحسين الظن به، واستحضر أصول ابن تيمية؛ لوجد له مخرجًا حسنًا.

أمَا وهو لا يعرف أسلوبه - وبلونا عليه[1] في مواطن متعددة وغير مرة ذلك -؛ بل وجدناه يحاكم ابن تيمية ولم يقرأ جميع كلامه، وغابت عنه أصول مهمَّة له، ومباحث ابن تيمية لا سيما في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» - الذي منه نقل هذا - عميقة غاية عند المتخصص بتراثه وكتبه، فكيف بغيره كحال الناقل؟! فإن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يناقش من ينكر العلو جملة، ولا يقر به عقلًا وفطرة ونقلًا؛ فقد قال في ردِّه على الرازي (٧/ ١٠): «وأما قوله - يريد: الرازي -: «إن لم يكن لامتداده من جهة العلو نهاية؛ فكل نقطة فوقها أخرى، فلا شيء يُفرض فيه إلا وهو سُفل، وإن كان له نهاية؛ كان فوق طرف العلو خلاء أعلى منه، فلم يكن علوًّا مطلقًا»».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فجوابه من وجوه... **الثالث**: أن يقول له **إخوانه** الذين يقولون: (إنه لا نهاية له في ذاته): قولك: «إن ما لا يتناهى؛ فكل نقطة منها فوقها نقطة، فكل شيء منه سُفل» لا يقدح في مطلوبنا، فإنَّ مقصودنا أن لا يكون غيره أعلى منه؛ بل هو عالٍ على كل موجود، ثم بعد ذلك إذا **قدَّرتَ** أنه ما منه شيء إلا وغيره منه أعلى منه؛ لم يقدح هذا في مقصوده ولا كماله، فإنه لم يعلُ على شيء منه إلا ما هو منه لا من غيره.

وأيضًا؛ فإن مثل هذا لا بد منه، والواجب إثبات صفات الكمال بحسب الإمكان.

---

(١) راجع الصفحات (٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٣، ٥٥٨، ٦٢٦).

وأيضًا؛ فإن هذا كمال في العلو، ولا يقدح في العالي أن يكون بعضه أعلى من بعض، إذا لم يكن غيره عاليًا عليه».

قلت: فتقدير ابن تيمية تنزلًا لقوله: «**إذا قدَّرتَ...**» إلى آخره؛ لرد شبهة الرازي في نفي العلو الثابت في جميع الأديان، وفي نصوص الوحيين المتواترة، فمن أثبت العلو، وجاءته هذه الشبهة؛ فهي لا تقدح في المتواتر في المنقول، وتُدفع بالذي ذكره فيما هو ممكن تصوره؛ إذ - كما قال - «**الواجب إثبات صفات الكمال بحسب الإمكان**»، وهذا محمول على تفاضل صفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وقد بيَّن ابن تيمية ذلك في الموضع المشار إليه بعد كلامه السابق، وختم (ص ١٤) بقوله:

«فإذا كانت صفاته كلها كاملة لا نقص فيها، وبعضها أفضل من بعض؛ لم يمتنع أن يكون هو العالي علوًّا مطلقًا، وإن كان منه ما هو أعلى من غيره».

فلما غابت هذه المقدمات عند المتكلم، مع تحميله الكلام ما لا يحتمل، وصرفه عن سياقه، مجرِّدًا إياه عن سباقه ولحاقه؛ خرج معه اتهام شيخ الإسلام بما لم يخطر بباله، ولم يظهر في كلامه، ولم يسنح في خياله.

وكلام ابن تيمية - عليه الرحمة والرضوان - كما رأيت - ليس تقريرًا ابتداءً؛ وإنما هو محاولة عقلية قائمة على أصل شرعي ثابت في (تفاضل الصفات)، دون نقص في (المفضول) منها، وإنما هي - **جميعًا** - منزَّهة عن العيب والنقص وعدم الكمال، وورد ذلك في النصوص، من مفاضلة كلام الله بعضه على بعض، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، ولا ينبغي أن يُجعل هذا الكلام من الأدلة على قوله بالتجسيم؛ فهو رد على اعتراض بكلام محتمل، فهو لم ينشئه، ولم

يقرر ذلك مجردًا - كما أوهم كلام المعترض عليه -؛ وإنما ساقه على أنه تصورٌ محتملٌ لرد اعتراض ورد على أمر يعتقده، وقامت البراهين الضرورية عليه، **والإنصاف واجب مع المؤالف والمخالف.**

◉ جواز فرض الباطل مع الخصم في حال المعارضة والمناظرة حتى يرجع إلى الحق

قال الإمام القرطبي المفسر في «جامعه» (١١/ ٣٠٠) في تأويل قوله - تعالى -: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]:

«قيل: أراد: بل فعله كبيرهم إن كانوا ينطقون؛ بيَّن أن من لا يتكلم ولا يعلم لا يستحق أن يُعبَد، وكان قوله من المعاريض، و(في المعاريض مندوحة عن الكذب)؛ أي: سلوهم إن نطقوا؛ فإنهم يصدقون، وإن لم يكونوا ينطقون؛ فليس هو الفاعل، وفي ضمن هذا الكلام اعتراف بأنه هو الفاعل، وهذا هو الصحيح؛ لأنه عدَّده على نفسه، فدلَّ أنه خرج مخرج التعريض، وذلك أنهم كانوا يعبدونهم ويتخذونهم آلهةً من دون الله، كما قال إبراهيم لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ...﴾ الآية [مريم: ٤٢]، فقال إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] ليقولوا أنهم لا ينطقون ولا ينفعون ولا يضرون، فيقول لهم: فلمَ تعبدونهم؟ فتقوم عليهم الحجة منهم، **ولهذا يجوز عند الأمة فرض الباطل مع الخصم حتى يرجع إلى الحق من ذات نفسه**؛ فإنه أقرب في الحجة وأقطع للشبهة، كما قال لقومه: ﴿هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٦]، و«**هذه أختي**»[١]، و﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]».

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٨) ومسلم (٢٣٧١) في «صحيحيهما»، في حديث طويل، فيه قصة، سقناها في كتابنا: «من قصص الماضين في حديث سيد المرسلين» (ص ٨٩ - ٩٥).

وقال في «تفسيره» - أيضًا - (١٦/ ١١٩) عند تفسيره لقوله - تعالى -: ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾ سُبْحَٰنَ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الزخرف: ٨١ - ٨٢]:

«قيل: المعنى: قل يا محمد: إن ثبت لله ولد؛ فأنا أول من يعبد ولده، ولكن يستحيل أن يكون له ولد، وهو كما تقول لمن تناظره: إن ثبت ما قلتَ بالدليل؛ فأنا أول من يعتقده، وهذا مبالغة في الاستبعاد؛ أي: لا سبيل إلى اعتقاده، وهذا ترقيق في الكلام؛ كقوله: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤]، والمعنى على هذا: فأنا أول العابدين لذلك الولد؛ لأن تعظيم الولد تعظيم للوالد.

وقال مجاهد[1]: المعنى: إن كان للرحمن ولد؛ فأنا أول من عبده ووحَّده، على أنه لا ولد له».

◉ هل هذه اللوازم وفقهها خاصٌّ بطائفة معيَّنة؟

هذا الذي قررناه لا يشمل ابن تيمية وأتباعه ومدرسته؛ بل الحقائق العلمية فوق الناس كلِّهم، ولا أمير في العلم إلا الحجة والبرهان والدليل، والتقعيدات العلمية الضرورية حاكمة لا محكومة، ولذا تساهل العلماء في الحكم على الخلاف القائم على اللوازم، مع حسن القصد، وتعظيم النصوص، واتباع المَهْيَع في الإثبات وطرق الاستنباط، **ولم يقع التكفير بينهم**، وإلا؛ لكفَّرت الطائفة الواحدة أتباع كل قول معروف فيها، ولا سيما الأشاعرة أنفسُهم، كما تراه مبسوطًا في كتب المتقدمين منهم والمتأخرين؛ فإنهم مختلفون شديدًا بينهم، وهذا الخلاف محكوم بالصواب والخطأ، وقد يصل إلى التضليل

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٧٩٤) والطبري (٢٠/ ٦٥٤) في «تفسيريهما» نحوه، وإسناده جيد.

والتبديع[١] دون الحكم بالتكفير.

◉ تقريرات أبي الحسن الأشعري

ويا ليت ميزان الحق في هذه المدارس الأشعرية - على اختلافها - يكون بالقرب أو البعد عن تقريرات الإمام أبي الحسن الأشعري نفسه - الذي ينتسبون إليه -[٢]؛ لهان الأمر، وسهُل الخَطب، ولكن - يا للأسف! - أصبحت تقاس على المقرر عند المتأخرين، وهي شاردة عن النصوص، حاكمة عليها بأن ظواهرها كفر، وسبقت إلماحة من ذلك، وإلى الله المشتكى من غربة الكتاب والسنة.

ولا تنس البتة ما سبق عن العز بن عبد السلام في إشارة مهمة جدًّا عن الخلاف الواقع بين الأشعرية[٣].

قال العلامة ابن بدران في «المدخل» (٤٩٦): «إذا رأيتَ كتب الذين يزعمون أنهم أشاعرة؛ رأيتَهم على مذهب أرسطاطاليس ومن تبعه؛ كابن سينا، والفارابي، ورأيتَ كتبهم عنوانها: (عِلم التوحيد)، وباطنها النوع المسمى بـ (الإلهي) من الفلسفة، وإذا كنتَ في ريب مما

---

(١) ظهر هذا جليًا في أقوال المدارس الفلسفية الكلامية، بخلاف الأشاعرة المتقدمين؛ فإنهم مائلون للإثبات بالجملة، **ويؤوِّلون الصفات الخبرية فحسب**، وتبعهم جماعات من المحدِّثين، وشرَّاح الحديث، وكان ابن ناصر الدين الدمشقي منهم، وهم المعنيون بقولي في كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٥٠٢ - ط الأولى): «**وأن يدرك الحنابلة أن الأشاعرة غير معطِّلة، وهم مؤوِّلة**»، وينظر التفصيل في كتاب «المدارس الأشعرية، دراسة مقارنة» للدكتور محمد بن محمد الراجحي الشهري.

(٢) انظر كتاب: «بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة» للدكتور خليل الموصلي.

(٣) انظر: (ص ٣٩٣).

قلناه من الكلام؛ فانظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي، و«شرحه» للسيد الجرجاني، وما عليه من الحواشي، ثم تأمل كتاب «الإشارات» وكتاب «الشفا» لابن سينا، وشروح الأول؛ فإنك تجد الكل من واد واحد، لا فرق بينهما إلا بالتصريح باسم المعتزلة والجبرية وغيرهما».

ويقول د. محمد الزركان في كتابه «فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية» (٦١١):

«وإذا كان متقدمو المتكلمين قد أدخلوا بعض الأقوال الفلسفية في كتب أصول الدين؛ فإن المتأخرين منهم قد أفرطوا في حشو كتب الكلام بالفلسفة، وخاصةً الفلسفة الطبيعية، حتى لقد أصبحت بعض الكتب الكلامية المتأخرة المشهورة - كـ «المواقف» - كتبًا فلسفيةً ممزوجةً بعلم الكلام، لا كتب كلام تتعرض لأقوال الفلاسفة».

ويقول د. محمد السنهوتي عن الرازي في كتابه «دراسات نقدية في مذاهب الفرق الكلامية» (٢٤١): «وفي هذا الطور اتجه الرازي بعلم الكلام الأشعري وجهةً جديدةً بعد انتشار علوم المنطق والفلسفة في الملة؛ فقد اقتبس كثيرًا من كلام فلاسفة الإسلام في الإلهيات والطبيعيات بقصد دعم آرائه الكلامية، وتوغل هو والمتأخرون من بعده في مخالطة كتب الفلسفة حتى اختلطت مسائلها بمسائل الكلام، والتبس عليهم شأن الموضوع في العِلمين؛ فحسبوه فيهما واحدًا من اشتباه المسائل فيهما».

وكان ابن تيمية ينكر على الرازي في كتابه «أصول الدين»، وكان يصرِّح به عند العلماء، إلا أن الانحراف عن ابن تيمية قديم بسبب الرازي، مثل ما حكاه الصفدي في «أعيان العصر» (٥/ ١٥٣) و«الوافي بالوفيات» (١/ ١٨٨)، والمقريزي في «المقفى الكبير» (٧/ ٤١) في

ترجمة (محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف الجعفري التونسي المالكي) المعروف بـ (ابن القَوْبِع) الذي كان يدرِّس «المباحث المشرقية في العلم الإلهي والطبيعي» للرازي، وعبارة الصفدي:

«وكنت يومًا أنا وهو عند الشيخ فتح الدين - أي: ابن سيد الناس -؛ فقال: قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: عمل ابن الخطيب - أي: الرازي - أصولًا في الدين الأصول[1]، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم - بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، فنفر الشيخ ركن الدين وقام، وقال: قل له: يا عُرَّة! عمل الناس وصنفوا وما أفكروا فيك. ونفر مغضبًا».

قال أبو عبيدة: وهؤلاء أصحاب الفلسفة والكلام هم ألدُّ خصوم ابن تيمية، ويعملون على محاكمته بناءً على المستقر في أذهانهم، ولذا لا تجد في ردودهم نقلًا ولا أثرًا!

والفلاسفة على كثرة فرقهم واختلاف مذاهبهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: الدهريون والطبيعيون والإلهيون، والإلهيون هم المتأخرون منهم؛ مثل: سقراط وهو أستاذ أفلاطون، وأفلاطون أستاذ أرسطاطاليس، وهو الذي رتب المنطق، وهم بجملتهم ردوا على الصنفين الأولين: الدهرية والطبيعية، وأوردوا في الكشف عن فضائحهم ما أغنوا به غيرهم، واستبقى هؤلاء من رذائل الكفر والبدع بقايا لم يوفقوا للنزوع عنها.

قال فخر الدين الرازي: «ومن العجب أن بين الفلاسفة والمشبِّهة

---

(١) في «أعيان العصر»: «أصولًا في الدين أصول الدين»! وفي «المقفَّى»: «أصولًا في الدين الأصولي»، والمثبت من «الوافي».

غاية الخلاف؛ لأن الفلسفي لا يثبت لله صفة أصلًا، ويقول: إن الله لا يقبل صفة؛ بل هو واحد من جميع الوجوه بعلمه وقدرته، وصفاته بأسرها هي حقيقة ذاته، والمشبهيُّ يثبت لله - تعالى - صفات الأجسام من الحركة والسكون والجلوس والهبوط؛ وهذه غاية المنافاة، ثم إن اليهودي في هذا الكلام جمع بين المتنافيين وأخذ بمذهب الفيلسوفي في المسألة التي هي أخص المسائل عنده؛ وهي القدم، حيث أثبتوا قبل خلق الأجسام أحيانًا معدودة، وأزمنة محدودة، وأخذ بمذهب المشبِّهي في المسألة التي هي أخص المسائل عنده؛ وهي الاستواء على العرش، فأخطؤوا وأضلوا في الزمان والمكان»(١) انتهى.

◉ كلام ابن تيمية حول المعتقد السلفي لأبي الحسن الأشعري(٢)

الإمام أبو الحسن الأشعري علم من أعلام الأمة ومنارة من مناراتها، تلقت الأمة سيرته بالتعظيم والإجلال، ولا سيما بعد أن بصَّره الله بالحق حين ترك الاعتزال؛ فظهرت عليه تباشير الخير وهوادي الصلاح باتباع عقيدة السلف في إثبات الصفات والعلو، بالنقل والعقل، ومباينة الله للمخلوقات، والقول بأن القرآن غير مخلوق، ونحو ذلك من أصول العقيدة السليمة.

وكان الإمام الأشعري - لخبرته بالفرق الضالة التي عاش بين

---

(١) انظر: «المنقذ من الضلال» (١٨ - ٢٠)، «تفسير الرازي» (٢٨/ ١٥٢)، «قيد الأوابد» (٣/ ٦٣ - ٦٤، ١١٥ - ١١٦)، وللفرق بين المتكلم والفيلسوف: «مقدمة ابن خلدون» (٣/ ٩٧٦ - ط وافي).

(٢) ما تحته مأخوذ من كلمة للدكتور العلَّامة بشار عواد في مقال له بعنوان: (أبو الحسن عند مترجميه إلى القرن الثامن الهجري)، منشور في مجلة «الجذوة»، العدد الأول، أبريل سنة ٢٠١٣م.

جنبات علمائها المدة الطويلة - ذا قدرة خارقة على إظهار تناقض المعتزلة والرافضة والفلاسفة؛ فألَّف الكتب الداحضة لآرائهم الشَّاذة، وعقائدهم الفاسدة، فنال عند المسلمين الحرمة العظيمة، والقدر الكبير؛ نتيجة هذا الجهاد الذي جعله دينه ودَيْدَنه وهِجِّيراه.

ومن المعلوم في بدائه العقول ومناهج البحث العلمي الرصينة؛ أن مؤلفات أي عالم أو مفكر هي من أكثر الينابيع صفاء، وأعلاها ثقة في بيان سيرته وعقيدته ومنزلته العلمية، ولا سيما إذا كان العالم ظاهر الشخصية في كتبه، ومن هنا؛ فإن الوقوف على عقيدة هذا الإمام إنما تستشف من كتبه ومؤلفاته.

وقد اتفق العلماء على أن آخر مؤلفاته هو كتاب «الإبانة»[(١)]؛ وهو كتاب مكتنز بالفوائد والعوائد، وفيه عقيدته الحقَّة التي ارتضاها، وقد جاء بعد أن ذكر أقوال أهل الزيغ والبدع[(٢)]: «فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة؛ فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون، ودياناتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا عَزَّوَجَلَّ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون»[(٣)].

ثم سرد بعد ذلك أسس هذه العقيدة؛ وهو: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاؤوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن

---

(١) «الرسالة التدمرية» (٤)، «الفتوى الحموية الكبرى» (٤٤)؛ وقال فيه: «وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنَّفه».

(٢) انظر: «الإبانة» (١٤ - ١٩ ط فوقية حسين محمود).

(٣) «الإبانة» (٢٠ - ٢١).

رسول الله ﷺ، لا نرد من ذلك شيئًا، وأن الله عَزَّوَجَلَّ إله واحد، لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله - تعالى - استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، وهو فوق العرش وفوق كل شيء، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وأن لله - سبحانه - وجهًا ويدين وعينين بلا كيف، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالًّا، وأن لله علمًا، ونثبت لله السمع والبصر والقوة، ونقول: إن كلام الله غير مخلوق، وأن من قال بخلق القرآن فهو كافر، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله عَزَّوَجَلَّ، وأن لا خالق إلا الله، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئًا، وأن الله وفَّق المؤمنين لطاعته ولطف بهم ونظر لهم وأصلحهم وهداهم، وأضل الكافرين ولم يهدهم ولم يلطف بهم بالإيمان، وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره، ونعلم أن ما أخطأنا لم يكن ليصيبنا وأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وأن العباد لا يملكون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا إلا بإذن الله، وندين بأن الله يُرى في الآخرة بالأبصار، يراه المؤمنون، وندين بأن لا نُكفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب ارتكبه ما لم يستحله، ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيمانًا، وندين بأن الله عَزَّوَجَلَّ يقلب القلوب بين أصبعين من أصابعه، ولا ننزل أحدًا من أهل التوحيد جنة ولا نارًا إلا من شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، ونرجو الجنة للمذنبين، ونقول: إن الله عَزَّوَجَلَّ يُخرج قومًا من النار بعد أن امتحشوا بشفاعة رسول الله ﷺ، ونؤمن بعذاب القبر والحوض والميزان والصراط والبعث بعد الموت، وأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وندين بحب السلف الذين اختارهم الله - تعالى - لصحبة نبيه ﷺ،

ونثني عليهم ونتولاهم أجمعين، وأن أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وخلافتهم خلافة النبوة لا يوازيهم في الفضل غيرهم، ونشهد بالجنة للعشر الذين شهد لهم رسول الله ﷺ، ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل عن النزول إلى سماء الدنيا وسائر ما نقلوه وأثبتوه، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا، ولا نقول على الله ما لا نعلم، ونقول: إن الله يجيئ يوم القيامة، وأن الله يقرب من عباده، ومن ديننا: أن نصلي الجمعة والأعياد وسائر الصلوات والجماعات خلف كل بر وفاجر، وأن المسح على الخفين سنة في الحضر والسفر، ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وندين بإنكار الخروج بالسيف وترك القتال في الفتنة، ونقر بخروج الدجال، ونؤمن بعذاب القبر ومنكر ونكير، ونصدِّق بحديث المعراج، ونصحح كثيرًا من الرؤيا في المنام نقر أن لذلك تفسيرًا، ونرى الصدقة عن موتى المسلمين والدعاء لهم، ونؤمن بأن الله ينفعهم بذلك، ونصدق بأن في الدنيا سحرة وسحرًا، وندين بالصلاة على من مات من أهل القبلة برِّهم وفاجرهم وتوارثهم، ونقر أن الجنة والنار مخلوقتان، وأن الأرزاق من قبل الله، وأن الشيطان يوسوس الإنسان ويشككه ويخبطه[١]،... ثم فصَّل هذه العقائد بابًا بابًا.

ومن هنا كان هذا الكتاب قذًى في عيون المبتدعة لا سيما الروافض منهم؛ فأكثروا من الرد عليه، **فاتهموا الإمام أبا الحسن الأشعري بأنه من المشبِّهة المجسِّمة**، وبالافتراء على المعتزلة والروافض بما هم برآء منه، فضلًا عن الغباء وعدم الإدراك لمدلولات الألفاظ، وغير ذلك من الأقوال والتخاريف التي تدل على حقد دفين، الله وحده به عليم.

---

(١) «الإبانة» (٢١ - ٣٣).

ثم ذكر الدكتور بشار من ترجم لأبي الحسن الأشعري، ولا يهمُّنا إلا نقله عن شيخ الإسلام في ترجمته له؛ لتكتمل للقارئ الصورة عن موقف ابن تيمية مع الأشاعرة.

قال - حفظه الله - تعالى - بعد كلام:

«ومن ثم فإنني سوف أختار الشخصيات البارزة والمؤثرة في دراسة أبي الحسن الأشعري.

وأول هذه الشخصيات: هو شيخ الإسلام الإمام تقي الدين ابن تيمية - توفي (٧٢٨هـ) -؛ لبيان موقفه من أبي الحسن الأشعري والأشاعرة.

ويتعين عليَّ أن أشير آثر ذي أثير أن كتابات شيخ الإسلام ابن تيمية تؤكد جميع مفاصلها على التفريق الواضح البيِّن بين مذهب أبي الحسن الأشعري الذي هو مذهب أهل السنة والحديث، وفي مقدمتهم الإمام أحمد بن حنبل، ثم المذهب الأشعري الذي طوره العلماء الأشاعرة الذين جاؤوا بعده، وصار مذهبًا يخالف في كثير من مفاصله مذهب الأشعري، ولا سيما في إثبات الصفات الخبرية والعلو وأمثال ذلك[١]؛ فبيَّن أن أبا الحسن من أهل إثبات الصفات[٢]، وأن مذهبه هذا هو مذهب الإمام أحمد[٣]، وقال: «إن الطريقة التي سلكها أهل الإثبات في الرؤية ليست من الضعف كما يظنه أتباع الأشعري؛ مثل: الشهرستاني والرازي وغيرهما؛ بل لم يفهموا غَوْرها، ولم يقدُروا الأشعري قدره؛ بل جهلوا مقدار كلامه وحججه، وكان هو أعظم منهم قدرًا، وأعلم بالمقولات

---

(١) تنظر: «العقيدة الأصبهانية» (٨٤).

(٢) «المسألة المصرية» (١٩)، «العقيدة الأصبهانية» (١٠٤).

(٣) «العقيدة الأصبهانية» (٢٤، ٥٠).

والمنقولات ومذاهب الناس من الأولين والآخرين كما تشهد به كتبه التي بلغتنا، دع ما لم يبلغنا، فمن رأى ما في كتبه من ذكر المقالات والحجج ورأى ما في كلام هؤلاء؛ رأى بوْنًا عظيمًا»[١].

لقد استفاد ابن تيمية من كتابات أبي الحسن الأشعري في الرد على الفرق الضالة، لا سيما المعتزلة والخوارج الرافضة، **وأثنى في كثير من المواضع ثناء عطرًا على جهوده المحمودة في الرد عليهم؛ فقال معلقًا على قول أبي بكر ابن الصيرفي: (إن الأشعري جحرهم[٢] في أقماع السمسم)** قال: هذا صحيح «بما أبداه من تناقض أصولهم؛ فإنه كان خبيرًا بمذاهبهم؛ إذ كان من تلامذة أبي علي الجُبَّائي، وقرأ عليه أصول المعتزلة أربعين سنة، ثم لما انتقل إلى طريقة أبي محمد عبد الله بن مسعود بن كُلَّاب، وهي أقرب إلى السنة من طريقة المعتزلة؛ فإنه يثبت الصفات والعلو، ومباينة الله للمخلوقات، ويجعل العلو يثبت بالعقل، فكان الأشعري لخبرته بأصول المعتزلة؛ أظهر من تناقضها وفسادها ما قمع به المعتزلة، وبما أظهره من تناقض المعتزلة والرافضة والفلاسفة ونحوهم؛ صار له من الحرمة والقدر ما صار له، فإن الله لا يظلم مثقال ذرة، وإن تك حسنة يضاعفها ويؤتي من لدنه أجرًا عظيمًا»[٣].

أما بعض ما انتقده شيخ الإسلام من آراء أبي الحسن الأشعري فهو من نحو انتقاده لأي عالم يختلف معه في بعض الآراء، بصرف النظر عن كونه يتفق معه اتفاقًا كليًا أو جزئيًا في العقيدة والمذهب،

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٤٧).

(٢) في بعض المصادر: «حجرهم»، وفي بعض آخر: «حجزهم».

(٣) «الفتاوى» (٦/ ٦٢٩)، «الفتوى الحموية» (٤٤).

فكل إنسان يؤخذ من قوله ويترك، ومن هنا يقول: «وما في كتب الأشعري مما يوجد مخالفًا للإمام أحمد وغيره من الأئمة فيوجد في كلام كثير من المنتسبين إلى أحمد؛ كأبي الوفاء ابن عقيل، وأبي الفرج ابن الجوزي[(١)]، وصدقة بن الحسين وأمثالهم، ما هو أبعد عن قول أحمد والأئمة من قول الأشعري وأئمة أصحابه، ومن هو أقرب إلى أحمد والأئمة؛ مثل: ابن عقيل وابن الجوزي ونحوهما؛ كأبي الحسن التميمي وابنه أبي الفضل التميمي وابن ابنه رزق الله التميمي ونحوهم، وأئمة أصحاب الأشعري؛ كالقاضي أبي بكر ابن الباقلاني، وشيخه أبي عبد الله بن مجاهد وأصحابه؛ كأبي علي بن شاذان وأبي محمد ابن اللبان؛ بل وشيوخ شيوخه كأبي العباس القلانسي وأمثاله؛ بل والحافظ أبي بكر البيهقي وأمثاله، أقرب إلى السنة من كثير من أصحاب الأشعري المتأخرين الذين خرجوا عن كثير من قوله إلى قول المعتزلة أو الجسمية أو الفلاسفة»[(٢)].

كان ابن تيمية سعيدًا بكتاب «الإبانة» الذي أكد غير مرة أنه آخر ما صنَّفه أبو الحسن الأشعري[(٣)]، ولذلك فهو يعده الممثل الحقيقي لآرائه، ومن ثم فقد استشهد به واستدل في الرد على الخصوم[(٤)]، وحينما وجد بعض الناس يزعم أنه إنما صنف هذا الكتاب تقية وإظهارًا

---

(١) قال ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٣٤١): «الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لأصول الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة؛ من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله، وممن اتبع ابن عقيل؛ كأبي الفرج ابن الجوزي في كثير من كتبه».

(٢) «شرح العقيدة الأصبهانية» (٧٨ - ط حسنين محمد مخلوف).

(٣) «الفتاوى» (٦/ ٥٨٤)، «العقيدة الأصبهانية» (١٠٨).

(٤) «الرسالة التدمرية» (٤)، «الفتوى الحموية» (٤٤)؛ حيث قال: «وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنَّفه، وعليه يعتمدون في الذب عنه من يطعن عليه».

لموافقة أهل الحديث والسنة من الحنبلية وغيرهم؛ كذبهم وقال: «هذا كذب على الرجل؛ فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحد من خواص أصحابه ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته، فدعوى المدعي أنه كان يبطن خلاف ما يظهر؛ دعوى مردودة شرعًا وعقلًا»(١).

وأشار ابن تيمية إلى أثر زكريا بن يحيى الساجي إمام أهل البصرة في زمانه في التكوين الفكري لأبي الحسن الأشعري فيما أخذه عنه من مذاهب أهل السنة والحديث والفقه» اهـ.

◉ أقسام الناس في الأسماء والصفات

قال العز بن عبد السلام في «القواعد الكبرى» (الفقرات ١٢٢٥ - ١٢٢٨ بتحقيقي):

«وقد رجع الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند موته عن تكفير أهل القبلة؛ لأن الجهل بالصفات ليس جهلًا بالموصوفات، وقال: اختلفنا في عبارات، والمشار إليه واحد.

وقد مثَّل ما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمن كتب إلى عبِيده يأمرهم بأشياء وينهاهم عن أشياء؛ فاختلفوا في صفاته مع اتفاقهم على أنه سيدهم؛ فقال بعضهم: هو أكحل العينين. وقال آخرون: بل هو أزرق العينين. وقال بعضهم: هو أدعج العينين. وقال بعضهم: هو رَبْعَة. وقال آخرون: بل هو طُوال. وكذلك اختلفوا في كونه أبيض أو أسود أو أسمر أو أحمر؛ فلا يجوز أن يقال: إن اختلافهم في صفته اختلاف في

---

(١) ينظر - مثلًا -: «الفتاوى» (١/ ٣٨٥) و(٦/ ٣٦٩)، «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٣٢٨)، «الفتوى الحموية» (٤٤)، «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٢٠ و٢/ ١٥ و٣/ ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٩٧، ٤٣٣،...).

كونه سيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم، وكذلك لا يكون اختلاف المسلمين في صفات الإله اختلافًا في كونه خالقهم وسيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم.

وكذلك لو اختلف قوم في صفات أبيهم مع اتفاقهم على أنه أصلهم الذي خُلِقوا من مائه؛ فلا يكون اختلافهم في أوصافه اختلافًا في كونهم نشؤوا عنه، وخُلقوا منه».

قال أبو عبيدة: اعلم أن الناس في باب الصفات والأسماء على ثلاثة أصناف:

أولًا: معطِّلة.

ثانيًا: مشبِّهة.

ثالثًا: المؤمنون الموحِّدون.

ومن هنا يتبين تساهل العز بن عبد السلام في اختلاف الفِرَق في بعض الصفات لا كلِّها - إثباتًا ونفيًا - هنا، وفي قوله في (فقرة ١٢٢٩): «اتفق المسلمون على أن الله موصوف بكل كمال، لكنهم اختلفوا في بعض الأوصاف...».

وهذه كلمة مجملة على أصناف الفرق الثلاثة[١]:

الصنف الأول: المعطِّلة.

وهم الذين عطَّلوا الرب عما يجب له من الأسماء والصفات، والتعطيل على ثلاث مراتب، ذكرها شيخ الإسلام في «التدمرية»؛ وهي:

---

(١) مأخوذ من كتاب «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة» (٢٨٥ - ٢٨٧) للأخ الشيخ الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميِّس، بتصرف واختصار.

١- وصف الله بسلب النقيضين، وهو مذهب غلاة المعطلة؛ فإنهم يقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت؛ لأننا لو وصفناه بالإثبات لشبهناه بالمخلوقات، ولو وصفناه بالنفي لشبهناه بالمعدومات.

٢- وصف الله بالسلب والإضافة(١) - «أي: هو ليس بجاهل ولا عاجز»(٢) - دون صفات الإثبات؛ وهو مذهب المعطِّلة من الفلاسفة والجهمية، وهؤلاء كلهم ينفون الأسماء والصفات.

٣- إثبات الأسماء دون الصفات؛ وهو مذهب المعتزلة، وهو -للأسف!- مذهب ابن حزم.

والمعطلة قسمان: أهل التأويل، وأهل التجهيل.

أما **أهل التأويل** فهم «الذين يصرفون معاني نصوص الكتاب والسنة عن معانيها الظاهرة بغير حجة؛ وهذا هو التحريف بعينه»(٣).

وأما **أهل التجهيل** فهم «الذين ينكرون معاني الأسماء والصفات، ويثبتون ألفاظًا لا معاني لها»(٤).

الصنف الثاني: المشبِّهة.

وهم الذين يشبِّهون صفات الله بصفات المخلوقين؛ كقول بعضهم: لله سمع كسمعي، وبصر كبصري.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦): «من قال: عِلم

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٤٩ - ٢٥٠) و«الصفدية» (١/ ٩٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٥٥).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٨، ٩).

(٤) «مختصر الصواعق المرسلة» (٥٤).

كعِلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضاء كرضائي، أو يَدان كيَدَي، أو استواء كاستوائي؛ كان مشبهًا ممثلًا لله بالحيوانات...».

والتعرُّض لكيفية صفات الله عَزَّوَجَلَّ وحقيقتها التي لا يعلمها إلا الله؛ من التشبيه، كما ذكر ذلك الإمام أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (٤).

وقال الإمام الرباني شيخ الإسلام الثاني ابن قيم الجوزية في «بدائع الفوائد» (١/ ١٧٠):

«فهذا الإلحاد في مقابلة إلحاد المعطِّلة؛ فإن أولئك نفوا صفات كماله وجحدوها، وهؤلاء شبهوها بصفات خلقه، فجمعهم إلحاد، وتفرقت بهم طرقه».

الصنف الثالث: المؤمنون الموحِّدون.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» في عقيدته المعروفة بـ «العقيدة الواسطية» (٣/ ١٣٠):

«ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل يؤمنون بأن الله - سبحانه -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ٤٢]، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرِّفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يكيفون، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه؛ لأنه - سبحانه - لا سَمِيَّ له، ولا كفؤ له، ولا ند له، ولا يقاس بخلقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فإنه - سبحانه - أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا من خلقه...».

وهذا هو المهيع والمنهج الحق، فلا التفات لما يخالفه، فعَضَّ عليه بالنواجذ، والله الموفق.

◉ **انتبه واحذر**

الراصد لمواقف المتأخِّرين من الأشاعرة يَعجب كلَّ العجب! من إصرار بعضهم على تكفير ابن تيمية، ويصل المقام إلى الكذب والافتراء عليه، وسبق التمثيل على ذلك بعدة أمثلة.

ويفيدنا هنا فيما نحن بصدده، وتأكيدًا على ما سبق عن الكوثري أنه يزعم في كتابه «مِن عِبَر التاريخ» (ص ٣٨) أن بغية ابن تيمية وجدها عند فيلسوف اسمه: ابن ملكا[١].

والذي يهمني هنا: ما ذكره العلامة محب الدين الخطيب في مقالته «**عدوان على علماء الإسلام يجب أن يكون له حد يقف عنده**»، ونشره في مجلته «الزهراء» (المجلد الخامس، الجزء السادس)، ومما قال فيه (ص ٤٤١ - ٤٤٢):

«هذا بعض ما يقوله الكوثري في غالب علماء الحديث، وقد وقف حياته على البحث عما يقوله الخصوم في خصومهم؛ ليذيعه في هذه التعليقات، **فيهدم حرمة الأئمة من قلوب الأمة**.

وقد بلغ به الأمر أن أقنع صديقنا الفاضل ناشر تعليقاته بأن في دار الكتب الظاهرية كتابًا بخط شيخ الإسلام ابن تيمية قال فيه بالتجسيم.

ودار الكتب الظاهرية كان أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمينها، **ونشأتُ منذ طفولتي بين جدرانها**، وكان اثنان في دمشق يقرآن خط شيخ الإسلام ابن تيمية؛ أحدهما كاتب هذه السطور، والذي طبع من كتبه نقلًا عن خطه كان منقولًا بقلمي، **وأنا مِن أعرف الناس بكتب ابن تيمية المكتوبة بخطه**، فقلتُ لصديقي: إن كان هذا موجودًا بخط ابن تيمية؛ فأنا مستعد لأعلن

---

(١) انظر في الرد عليه: «الجانب النقدي في فلسفة أبي البركات البغدادي» (ص ٣٨).

على رؤوس الأشهاد انضمامي إلى رأي الكوثري في هذه المسألة، وأما إن عجزتم عن إظهار ذلك بخط شيخ الإسلام؛ فيكفي أن تعلم أيها الصديق أنك قد خُدِعت، **وأن هذه الفِرْيَة فرية شعوبيٍّ، عدوٌّ لسلفنا، معتدٍ على علمائنا، يقول بقاعدة (الغاية تبرر الوسيلة)**».

وهذا أمر يلمسه كل منصف ممن درس كلام الكوثري[1]، وقد أحسن محمد أحمد عبد القادر لما ختم دراسته المعنونة بـ «الشيخ الزاهد الكوثري وجهوده في مجال الفكر الإسلامي» بقوله:

«يؤخذ على الكوثري في إطار حماسه الزائد: اندفاعه إلى تخطئة غيره ممن لا يتفق معه، **إلى حد رميه بالكفر، أو يصف خصمه بأوصاف لا يليق أن تصدر عن عالم أو مفكر مثله**».

◉ إياكَ والظُّلم

ومن الظلم الشنيع: عدم إشارة خصوم ابن تيمية لمن مدح ابن تيمية، ممن عرف حاله وزهده وعلمه وصلاحه ومعتقَده، ممن خالفه وناوأه!

ومن أظلم الظلم لابن تيمية وخصومه ما قاله الكوثري: «ومنهم من انخدع بأوائل حاله، ولم يطَّلع على خبايا مفرداته في كتبه، فجرى على المبالغة في إحسان الظن به»[2].

قلت: الجريان على الإحسان خير من عكسه، واعتمد من جرى

---

(١) انظر عنه ومن تصدى للرد عليه ومواقفه الخطيرة العشرة: «إمام الكوثرية ومناقضته لتوحيد الألوهية» (٢٥ - ٤٨)، ونال الباحث علي بن عبد الله الفهيد درجة الماجستير بأطروحته المقدمة إلى جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، وهي بعنوان: «زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية، عرض ونقد».

(٢) «لحظ الألحاظ» (ص ٣٢٠ - الهامش) لابن فهد.

على المبالغة في إساءة الظن به على تصوُّر فاسد، واعتدى على مقررات واضحة عند ابن تيمية، وتجاوز حقائق قامت عليها الأدلة النقلية، وما صنع ذلك إلا تعصُّبًا لمسلك هو عليه، ومشرب نشأ فيه، ولم يتنوَّر بنور الدليل: لا العقلي القائم على النظر الصحيح، ولا النقلي القائم على النقل الصريح، ولا الاستدلال القائم على المذهب الرجيح.

نعم؛ ابن تيمية كسائر العلماء من حيث الصواب والخطأ، لكن ينبغي قبل محاكمته وإظهار المآخذ عليه: الإقرار بعلمه ودينه وصلاحه وتقواه، وأن من نازع في ذلك؛ فهو ظالم.

أليس لمكفِّري ابن تيمية ومضلِّليه في هذه العصور عقول؟! إلى متى ستبقى تائهة في بحار الظلم والظلمات، وقناعاتهم قائمة على الظنون والترهات؟! فقد ظهرت المحجَّة، وقامت الحجة، وانتشرت كتبه بين العلماء، وسارت بها الركبان، وخُدِمت: تحقيقًا، وترجمةً، واختصارًا، وتهذيبًا، ودراسةً، وتمحيصًا، وفيها ما ليس في غيرها، وتُفرح القلوب، وتروي الظمآن، وتروي الغليل، وتبرئ العليل.

فلماذا هذا الحرمان منها؟!

وعُرفت المآخذ، وقامت الحجج والبراهين، وتناطحت في ميدان البحث والتحقيق، وحصحص الحق، وظهر العدل، ونادى أصحابه: هلمُّوا إلى الدليل، ونور البرهان، ونصاعة الفهم، ورجحان العقل، وقوة الفهم، وسعة العلم، وقوة الحجة؛ فإنكم - إن فعلتم - فائزون، وفي الآخرة - إن شاء الله تعالى - ناجون، ومن تبِعات الظلم سالمون.

ألم تحكم المحاكم الشرعية اليوم باختيارات ابن تيمية في الطلاق في سائر بلاد المسلمين؟ ألا يدل ذلك على قوتها، وبقاء الحياة فيها، وأنها لم تظهر ميِّزتها من بين سائر الأقوال وَفق سنة الله في خلقه إلى

هذه الأيام؛ لأن الباطل يموت بموت صاحبه؟ فيا ترى! ما سر بقاء هذا الاختيار؛ لولا قيام الأدلة والآثار عليه؟

ويا ترى! ما هو سر القبول لهذا الإمام، وبقاء ذكره، وإحياء تقريراته واختياراته، وإشغال الأمة بها؛ لولا أنه من الأئمة الكبار؟

بتنا نعيش في زمن تحررت فيها العقول من التقليد والتبِعات، وانفتحت وسائل التواصل للوصول إلى العلوم، **ولا مجال فيه للإجبار والإكراه والإرهاب في القناعات، إنه زمن الحريات، يدلي فيه كل واحد بدلوه، وتتصارع فيه الآراء، وتضطرب فيه الأقوال، ولكن وَفق سنة الله في المدافعة لن يبقى إلا الأصلح والأحسن.**

الواجب اليوم - وكل يوم - بيان الحق بالبرهان، والمجادلة بالتي هي أحسن للتي هي أقوم، مع الصبر في المحاورة مع المخالف، وهذا هو سبيل المجتمعات الراقية المنفتحة، **أما التعصُّب والتهويل والمهاجمة والتشنيع والتهديد للمخالف؛ فهو سبيل المتعصبين المنغلقين، وهو مما لا محل له اليوم مع وسائل الاتصال الحديثة، والانفتاح الحضاري، والحوار العلمي المنضبط بقواعده المَرعية وشروطه المرضيَّة، وما زالت - ولله الحمد - الوسطية والحكمة والعدل هي سبيل القضاء على الغلو والزَّيف والجهل، وهي التي تعكس الأمان من سطوة التيار الآحادي الذي نخشى - لا قدَّر الله - من سيادته، ونخاف من عقباه.**

إن الاختلاف والتعددية والتنوُّع في محاولات التجديد والوعي؛ كفيلة بالارتقاء بالمجتمعات إلى أمثل حالاته، من خلال الحجة والبرهان، والحوار العلمي، القائم على قواعد الإثبات والاستنباط الصحيحة.

لا يمكن أن يقضي أحد - أيًّا كان - على الخلاف بين المدرستين: السلفية والأشعرية، ولكن الواجب ترشيده؛ إذ امتداده أمر واقع، وعدم

ترشيده يولِّد وهنًا وضعفًا، وعدم توافق بين أطياف المجتمع، ويعرِّضها إلى التمزق والتفكك، ولعله يعود بها إلى ما جرى في المئة الخامسة والسادسة الهجريتين من قيامهم على بعضهم بعضًا، إلى درجة التناحر والتقاتل(١)، وزهوق ألوف النفوس!

اصغِ إلى كلام ابن تيمية لمخالفيه بعد تقرير معتقده:

«وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا؛ فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به الحجَّة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته»(٢).

فلماذا هذه القسوة، وتلك العبارات النابية، والكيد إلى حد الحقد، والخصام والقتال في معركة لا عدو فيها؟!

والواجب على جميع الناس الانتصار للحق، وعدم الاغترار بالهوى، وقد نبَّه على ذلك ابن رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٦٧ - ٢٦٨)، وذكر فرقًا دقيقًا لا ينتبه له إلا الصادقون؛ فقال رحمه الله تعالى: «ولمَّا كثُر اختلافُ النَّاس في مسائل الدِّين، وكثر تفرُّقُهم؛ كثُر بسبب ذلك تباغُضهم وتلاعُنهم، وكلٌّ منهم يُظهر أنَّه يُبغض لله، وقد يكون في نفس الأمر معذورًا، وقد لا يكون معذورًا؛ بل يكون متَّبِعًا لهواه، مقصِّرًا في البحث عن معرفة ما يُبغِضُ عليه، فإنَّ كثيرًا من البُغض كذلك إنَّما يقعُ لمخالفة متبوع يظنُّ أنَّه لا يقولُ إلَّا الحق، وهذا الظَّنُّ خطأٌ قطعًا، وإن أُريد أنه لا يقول إلَّا الحق فيما خُولِفَ فيه؛ فهذا الظَّنُّ قد يُخطئ ويُصيب، وقد يكون الحاملَ على الميلِ إليه مجرَّد الهوى، أو

---

(١) انظر: نماذج منه في كتابنا «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ٤٨٨).

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣/ ١٧٩)، وانظر منه: (٣/ ٢٢٧-٢٢٨).

الإلف، أو العادة، وكلُّ هذا يقدح في أن يكون هذا البغضُ لله، فالواجبُ على المؤمن أن ينصح نفسه، ويتحرَّزَ في هذا غاية التحرُّز، وما أشكل منه، فلا يُدخِلُ نفسه فيه خشية أن يقع فيما نُهيَ عنه من البُغض المُحرم.

وهاهنا أمرٌ خفيٌّ ينبغي التَّفطُّن له؛ وهو أن كثيرًا من أئمة الدِّين قد يقول قولًا مرجوحًا، ويكون مجتهدًا فيه، مأجورًا على اجتهاده فيه، موضوعًا عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنزلته في هذه الدَّرجة؛ لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكونِ متبوعه قد قاله، بحيث إنَّه لو قاله غيرُه من أئمة الدين؛ لما قبله، ولا انتصر له، ولا والى من وافقه، ولا عادى من خالفه، وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحقِّ بمنزلة متبوعه، وليس كذلك؛ فإنَّ متبوعه إنَّما كان قصدُه الانتصار للحقِّ، وإن أخطأ في اجتهاده، وأمَّا هذا التَّابع؛ فقد شاب انتصاره لما يظنُّه الحقَّ إرادة علوِّ متبوعه، وظهور كلمته، وأن لا يُنسَبَ إلى الخطأ، وهذه دسيسةٌ **تَقْدَحُ في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا؛ فإنَّه فَهْمٌ عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم».**

ونبه على هذا ابن تيمية في «الاستقامة» (١/ ٣٠١)، وزاد عليه؛ فقال: «لكن وقوع مثل هذا التأويل من الأئمة المتبوعين أهل العلم والإيمان صار من أسباب المحن والفتنة؛ فإن الذين يعظِّمونهم قد يقتدون بهم في ذلك، وقد لا يقفون عند الحد الذي انتهى إليه أولئك؛ بل يتعدُّون ويزيدون زيادات لم تصدر من أولئك الأئمة السادة، والذين يعملون تحريم جنس ذلك الفعل قد يعتدون على المتأولين بنوع من الذم فيما هو مغفور لهم، ويتبعهم آخرون فيزيدون في الذم ما يستحلُّون به من أعراض إخوانهم وغير أعراضهم ما حرمه الله ورسوله، فهذا واقع كثير في موارد النزاع الذي وقع فيه خطأ من بعض الكبار».

«واعلم أن الله - تعالى - قد يُوقع بعض المُخلصين في شيء من الخطأ ابتلاء لغيره: أيتبعون الحق ويَدَّعون قوله أم يغترُّون بفضله وجلالته؟ وهو معذور بل مأجور؛ لاجتهاده وقصده الخير وعدم تقصيره، ولكن من تبعه مغترًّا بعظمته بدون التفات إلى الحجج الحقيقية من كتاب الله - تعالى - وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلَّم - فلا يكون معذورًا؛ بل هو على خطر عظيم.

ولما ذهبت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلى البصرة قبل وقعة الجمل؛ أتبعها أميرُ المؤمنين علي عَلَيْهِ السَّلَامُ ابنَه الحسن وعمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لينصحا الناس، فكان من كلام عمَّار لأهل البصرة أن قال: والله! إنها لزوجة نبيكم - صلى الله عليه وآله وسلَّم - في الدنيا والآخرة، ولكنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ابتلاكم بها ليعلم: إيَّاه تطيعون أم هي؟(١)

ومن أعظم الأمثلة في هذا المعنى: مطالبة فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ بميراثها من أبيها - صلى الله عليه وآله وسلم -؛ وهذا ابتلاء عظيم للصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثبَّته الله عَزَّوَجَلَّ فيه»(٢).

وهذا يستلزم - بدايةً وبديهةً ونهايةً - ضرورة الصدق مع الله عَزَّوَجَلَّ، وإنصاف المخالف، وعدم الاسترسال في مشايعة الأشياخ إلَّا بالحُجَّة والبُرهان، مع أهمية تنظيم إدارة الاختلاف، ولو بسَنِّ قوانين أدبية أخلاقية تضمن حصول العدل، وحفظ الحقوق للجميع، ونشر الوعي بين الناس وتطويره، لتحقيق الإصلاح الحقيقي، **وردع أولئك المتهورين الذين باتوا مصدر قلق على حياة بعض الناس أو أمنهم.**

فلا يمكن ولا يعقل أن يترك أبناء المجتمع الواحد يتعامل بعضهم

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٠٠).

(٢) «آثار الشيخ العلَّامة عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني» (٢/ ٢٩٤).

مع بعض بطريقة عدوانية بسبب هذه الخلافات التي أنشئت بدوافع، ونمت بدواع، وترعرعت في ظروف خاصة، وكلما اشتدَّ الأمر **خرجت مراسيم لدحر هؤلاء أو لمنع أولئك**، وكان الحال في أحسنه - كما سبق[1] وأنْ ذكرنا - المناداة بضرورة كتم كل فريق لمعتقَده.

ولا يُراد من ذلك إلا المسائل التي أصبحت شعارًا لكل فرقة من الفرق.

وهل يلزم مشاركة أطياف المجتمع كلِّها بمثل هذه الخلافات، والزجُّ بجميع طلبة العلم في هذه المضايق؟!

ألا يسعنا أن نختلف بعقولنا دون قلوبنا؟!

ألا يسعنا أن نجد مسوِّغًا لمن لم يقُل بقولنا؟!

ألا يسعنا أن نسع مخالفينا بأخلاقنا؟!

ألم يكن ذلك حاصلًا عند جمع كبير من الفضلاء والعلماء قبلنا؟!

لماذا لا يذكر بهذا الصدد إلا تلك البقع السوداء التي طفت على السطح، ووقع فيها مهاترات وسُباب وشتائم؟!

◉ مع بعض العادلين

ألم تقف على أعلام علماء مدحوا ابنَ تيمية من الأشاعرة؟!

إن لم يقنعك ما سبق؛ فإليك الآتي، وشرطي فيه **ذِكر مَن صحبه أو مدحه من الأشراف والأمراء والصوفية والشافعية**[2]

---

(١) (ص ١٦٤).

(٢) كثُر في الشافعية الأشاعرة، وظهر هذا في القرن الخامس والسادس على وجه جلي، وكانت تدور بينهم وبين الحنابلة معارك يقع فيها مئات القتلى، وكشفتُ عن ذلك ووضَّحتُه في «محنة ابن أبي العز الحنفي» (٥٠٥).
وتفطَّن الحسن بن أبي بكر النيسابوري الحنفي لهذا، ونقل عنه ابن الجوزي =

ورجال الدولة[1]:

١- خالد بن عطاف، الشيخ، الصالح، العابد، الناسك، المعروف بـ (ابن الهديمي) (ت ٧٤١هـ).

قال الحسيني: «كان من أصحاب ابن تيمية، وله حال، وكشف، وكلمة نافذة»[2].

٢- إسماعيل بن ناهض بن أبي الوحش بن حاتم، السيد، الشريف، الصالح، العابد، عماد الدين الحسيني، الدمشقي، الخشاب (ت ٧٤٤هـ).

قال ابن كثير: «كان رجلًا شهمًا، كثير العبادة والمحبَّة للسنة وأهلها، ممن واظب صحبة ابن تيمية وانتفع به، وكان من جملة أنصاره وأعوانه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[3].

= في «المنتظم» (١/ ١٠٦ - ١٠٨، ١١٠) أحداثًا في صراعه مع الأشاعرة، وكان يقول: «**كن شافعيًا ولا تكن أشعريًا، وكن حنفيًا ولا تكن معتزليًا، وكن حنبليًا ولا تكن مشبِّهًا**». وانظر: «السير» (٢٠/ ١٤١)، «الأشعري والأشاعرة في التاريخ الديني الإسلامي» (٢٦ - ٢٩).

(١) سبق أن ذكرنا منهم جماعة غير المذكورين هنا؛ مثل: أمير العرب مهنا، وملك أمراء دمشق الأَفرم، وبدر الدين جنكلي بن محمد بن البابا بن جنكلي بن خليل بن عبد الله العجلي، الأمير الكبير، المعظم الرئيس، كبير الدولة الناصرية، وقد زوَّجَ السلطان الناصر محمد بن قلاوون ابنه إبراهيم بابنة الأمير هذا.
وراجع: (ص ٢٤٤).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ١٥٧)، ووقع اسمه: (خالد الزاهد) في «الأعلام العلية» (٨٠) و«ذيول العبر» (٢٢١).

(٣) «البداية والنهاية» (١٨/ ٤٦٥)، «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ٣٧٦)، ووقع اسمه: (الشريف الخشاب) في «الأعلام العلية» (٨١).

٣- أَلْطُنْبُغا الدَّوادَار[١] الجارلي، السُّلَمي، الشاعر اللطيف (ت ٧٤٤هـ).

قال الصفدي: «يَعرف فقهًا على مذهب الشافعي، ويعرف أصولًا، ويبحث جيدًا، ولكنه سال ذهنه لما اجتمع بالشيخ تقي الدين ابن تيمية، ومال إلى رأيه، ثم تراجع عن ذلك إلا بقايا»[٢].

وقال ابن حبيب: «لازم الشيخين: ابن الوكيل، وابن تيمية»[٣].

٤- عيسى بن إبراهيم بن محمد بن ثوبان، الشيخ مجد الدين أبو الحسن المارداني، النحوي، الشاعر (ت ٧٤٦هـ).

اختصر «المعالم» للفخر الرازي، وكتب إلى ابن تيمية قصيدةً من جملتها:

يا أيها الحَبْرُ الذي عِلْمُهُ وفَضْلُهُ في النَّاسِ مشهورُ
كيفَ اختيارُ العبدِ أفعالَهُ والعبدُ في الأفعالِ مجبورُ

فـ (عيسى) هذا أشعري، ولم يمنعه ذلك من مدح ابن تيمية.

فيُقال: إن ابن تيمية أجابه عن قصيدته بجواب في عدَّة كراريس غير منظوم[٤].

---

(١) من (دواة) العربية؛ وهي وعاء الحبر، و(دار) بمعنى: الممسك والصاحب؛ أي: حامل الدواة، مصطلح كان يطلق على أحد أركان الدولة، برتبة مقدَّم أمير ألف، يرأس الأعمال الإدارية في البلاط، وتقع عليه مهمة توقيع الرسائل السلطانية وتسليم البريد للسلطان، وكان يشرف على أعطيات المماليك.
انظر: «المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية» (٩٣ - ٩٤).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٩/ ٣٦٦).

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ٣٨٠).

(٤) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ٤٧١ - ٤٧٢)، وانظر السؤال والجواب في: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٤٨-٥١٥).

٥- قُرْمِشيُّ بن أقْطوان، الأمير سيف الدين الحاجب (ت ٧٤٧هـ).

كان كثير الاعتقاد في ابن تيمية وأتباعه[١].

٦- خليل، الأمير حسام الدين ابنُ البَرْجمي المصري (ت ٧٤٩هـ).

كان يتعصَّب لابن تيمية، ويحبُّ أصحابه[٢].

٧- عمر بن سعد الله بن عبد الأحد بن سعد الله بن عبد القاهر بن عبد الواحد بن عمر، أقضى القضاة، زين الدين أبو حفص الحراني، ثم الدمشقي، الحنبلي، المعروف بـ (ابن بُخَيخ) (ت ٧٤٩هـ).

لازم ابن تيمية وتخرَّج به وغيره، وناب في الحكم فحُمِد[٣].

٨- عمر بن عبد الرحمن بن الحسين بن يحيى بن عبد المحسن، الشيخ، الصالح، سراج الدين أبو حفص ابن الشيخ الصالح القدوة أبي الفرج نجم الدين اللخمي القبَّاني المصري الحنبلي (ت ٧٥٥هـ).

صحب ابن تيمية وتفقَّه به، وأفتى وأشغل، وأقام بالقدس، **وكان ملاذًا للصادر والوارد**[٤].

٩- بُراق، الأمير سيف الدين، أمير آخور[٥] السلطان بدمشق (ت ٧٥٧هـ).

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ٤٩٧)، «أعيان العصر» (٢/ ٣٢٧)، وتقدم.

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ٥٧٨)، وانظر: «أعيان العصر» (٢/ ٣٢٧)، وتقدم.

(٣) «المعجم المختص» (١٨١) للذهبي، «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ٦١٢، ٦١٣)، وتَحرَّف اسمه في «الأعلام العلية» (٨٣) إلى (القاضي ابن نُجيح) فليصوب، وله أخ اسمه (محمد) من خواص أتباع ابن تيمية.
وينظر: «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ٣٧٩)، وما سبق (ص ٢٥٧).

(٤) «وفيات ابن رافع» (٢/ ١٧٩)، «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ٧٢).

(٥) أمير آخور: أمير الإسطبلات السلطانية، وصاحب هذا المنصب كان من أجلِّ الأمراء آنذاك.

=

قال ابن كثير: «كان مشكورَ السِّيرة، كثيرَ الصَّدقة، محبًّا للخير وأهله، من أكبر أحباب ابن تيمية»(١).

١٠- إبراهيم بن محمد بن يونس بن منصور، المسنِد الحبر، أبو إسحاق الدمشقي، القوَّاس، الشافعي (ت ٧٦١هـ).

قال الحسيني: «صحب ابنَ هود(٢) في وقت ثم هجره، ولازم ابنَ

= انظر: «المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية» (٢٢ - ٢٣).

(١) «البداية والنهاية» (١٨/ ٥٧٠)، «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ١٠٤).

(٢) هو حسن بن علي بن يوسف بن هود الجُذامي، المرسي، أبو علي، فيلسوف متصوف (ت ٦٢٢هـ).
قال ابن تيمية في «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد» (ص ٥٢٠ - ٥٢١):
«وقد كان عندنا بدمشق الشيخ المشهور الذي يقال له: (ابن هود)، وكان من أعظم من رأيناه من هؤلاء الاتحادية زهدًا ومعرفةً ورياضةً، وكان من أشد الناس تعظيمًا لابن سبعين، ومفضِّلًا له عنده على ابن عربي وغلامه ابن إسحاق، وأكثر الناس من الكبار والصغار كانوا يطيعون أمره، وكان أصحابه الخواص به يعتقدون فيه أنه الله! وأنه - أعني: ابن هود - هو المسيح ابن مريم، ويقولون: إن أمه كان اسمها: مريم، وكانت نصرانية، ويعتقدون أن قول النبي ﷺ: «**ينزل فيكم ابن مريم**» هو هذا، وأن روحانية عيسى تنزل عليه.
وقد ناظرني في ذلك من كان أفضل الناس إذ ذاك معرفةً بالعلوم الفلسفية وغيرها، مع دخوله في الزهد والتصوف، وجرى لهم في ذلك مخاطبات ومناظرات يطول ذكرها جرت بيني وبينهم، حتى بيَّنتُ لهم فساد دعواهم بالأحاديث الصحيحة الواردة في نزول عيسى ابن مريم، وأن ذلك الوصف لا ينطبق على هذا، وبيَّنتُ فساد ما دخلوا فيه من القرمطة، حتى ظهرت مباهلتهم، وحلفتُ لهم أن ما ينتظرونه من هذا لا يكون ولا يتم، وأن الله لا يتم أمر هذا الشيخ؛ فأبرَّ الله تلك الأقسام، والحمد لله رب العالمين، هذا مع تعظيمهم لي بمعرفتي عندهم، وإلا؛ فهم يعتقدون أن سائر الناس =

تيمية»[١].

١١- أحمد بن موسى، الشيخ، الصالح، المعمَّر، أبو العباس الزُّرعي، الحنبلي، الحبراصي، الأردني (ت ٧٦٢هـ).

«أحد الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، **وكان فيه إقدامٌ على الملوك وجُرأة**، وأبطل مظالم كثيرة، وكانت له وجاهة عند الخاص والعام، وعنده تقشُّف وزهد، وصحب ابن تيمية وانتفع به»[٢].

قال المقريزي: «له مريدون وشهرة كبيرة عند الخاص والعام، ولا يقبل لأحد شيئًا، وإنما يتقوَّت من عمل العُبي بيده من الصوف، فإذا باع العباءة وعرَفه أحدٌ فزاد فيها أكثر من قيمتها؛ لم يقبل الزيادة وأعرض عنه، وكان يتردد إليه نائب الشام فيمن يتردَّد؛ فيخاطبهم بجرأة وإقدام من غير اهتبال بهم.

واختصَّ بصحبة شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، وقدم

= محجوبون، جهال بحقيقتهم وغوامضهم، وإلا؛ فمن كان عند هؤلاء يصلح أن يخاطب بأسرارهم؟ إنما الناس عندهم كالبهائم، حتى قال لي شيخ مشهور من شيوخهم لما بيَّنتُ له حقيقة قولهم؛ فأخذ يستحسن ويعظم معرفتي بقولهم، وقال: هؤلاء الفقهاء صمٌّ بكمٌ عميٌ؛ فهم لا يعقلون! فقلتُ له: هب أن الفقهاء كذلك؛ أبالله! أهذا القول موافق لدين الإسلام؟ فيتحير المجتهدون ويضطربون إذا شُبِّه عليهم».

ولابن هود ترجمة في: «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٩٠٤) للذهبي، و«شذرات الذهب» (٥/ ٤٤٦)، و«الأعلام» (٢/ ٢٠٣).

(١) «ذيل العبر» (٣٣٦)، «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ١٦٥).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ١٨٩)، «الأعلام العلية» (٨٠)، «ذيول العبر» (٣٤٥)، وانظر: «ابن تيمية وعصره» (٦١ - ٦٢)، وفات الدكتور عمر الفجَّاوي في كتابه: «أولئك آبائي: تراجم أهل الأردن المنسوبين صراحة إلى المدن الأردنية في المصادر التراثية».

إلى القاهرة بسببه لما سُجِن، وكلَّم الأمير بيبرس الجاشنكير في أمره، وصدع بالنكير عليه، وجبهه بكلمة الحق، واجتمع بالسلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون في سنة اثنتي عشرة وسبع مئة بدمشق، وكلَّمه في رفع مظلمة لأهل زُرَع كان يتحصل منها ألف دينار؛ فأبطلها، فلما خرج من عنده قال السلطان: ما رأيتُ أهيَب من شكل هذا الرجل! ثم أُعيدت تلك المظلمة فقدِم إلى القاهرة، وهُرِع الناس لزيارته والتبرك بدعائه، حتى لم يكد يتأخر عنه أمير ولا وزير، وذُكر للسلطان؛ فقال: هو فَجُّ الكلام، قويُّ النفس. فقيل للشيخ: ألا تجتمع بالسلطان؟ فقال: لا أجتمع به أبدًا؛ فإني استخرتُ الله - تعالى - سبعين مرة في الاجتماع به؛ فلم أجد ما يدلُّ على اجتماعي به، وعاد إلى الشام وذلك في أوائل سنة إحدى وأربعين، ثم قدِم القاهرة في سنة أربع وأربعين، واجتمع بالسلطان الملك الصالح عماد الدين إسماعيل بن محمد بن قلاوون؛ فقضى أشغاله وعاد.

ولم يزل على الازدياد من الخير حتى مات بمدينة حُبْراص من الشام في يوم الثلاثاء منتصف ذي الحجة، سنة إحدى وستين وسبع مئة، عن أربع وتسعين سنة تقريبًا.

وقد أبطل الله على يده مكوسًا كثيرة، وأزال به مظالم عديدة، وكان لا يعود من مصر إلا وعلى يده جملة تواقيع بإبطال حوادث ومتجدِّدات من كثرة ما يقصده الناس لمثل ذلك؛ فنفع الله به خلائق كثيرة، وكان له حظ زائد وقبولٌ عظيم عند الأتراك، بحيث إنَّ من كان لا يحبُّه منهم لا يرد سؤاله في شيء أبدًا، رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[(١)].

و(حبراص) تقع إلى الشمال من مدينة إربد في الأردن المحروس،

(١) «درر العقود الفريدة» (١/ ٣٠٧ - ٣٠٨).

على بعد (٢٠كم) منها، وتقع قرية حبراص في منطقة جبلية وعرة، وقد كانت ذات يوم آهلة بالسكان، معروفة أكثر منها اليوم، ويظهر لنا أنها بطبيعتها الجغرافية الوعرة كانت مشهورة بمحاميها التي يلجأ إليها الناس عند الخطر والشدة والفرار من وجه الأعداء[١].

١٢- عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن السَّلَّار بن بَيْرم بن السَّلَّار بن بهرام، الشيخ، الإمام، شيخ القراء، أمين الدين أبو محمد الدمشقي الشافعي (ت ٧٨٢هـ).

جمع في آخر عمره بين مشيخة الإقراء بأم الصالح والأشرفية والعادلية، كان يعد في أصحاب ابن تيمية، وهو متزوج ببعض أقاربه[٢].

١٣- حمد بن عبد الكريم، شمس الدين ابن التدمري السُّكَّري (ت ٧٨٨هـ).

«كان من أعيان ذوي الثروة والأموال الكثيرة، وفيه خير وبر كثير... وكان من المغالين في محبة ابن تيمية، متعصبًا على من يخالفه، وقد جرى له وللحافظ زين الدين بن رجب فصول فيما يتعلق بالمدرسة السُّكَّرية[٣]، وكأنه فهم من ابن رجب بعض المخالفة لابن

---

(١) انظر: «معجم المنسوبين إلى الديار الأردنية» (١٣٣).
وقد ذكر ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٤/ ١٨١): أن التتار الذين اجتاحوا منطقة حوران وعاثوا فيها فسادًا؛ قد دخلوا حبراص هذه وقتلوا في محاميها ٤٥٠ نفسًا، بعد أن نهبوا ما فيها من متاع، وما في آبارها من حبوب، وما في حظائرها من الأغنام والأبقار والدواب، وذلك في شهر رجب الحرام من سنة ٨٠٣هـ - ١٤٠٠م.
(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨).
(٣) **لم أرَ من نفخ فيها، ولا أستبعد أن يتعلَّق بعض خصوم ابن تيمية بذلك، فينفخوا فيه، ويخرجوه عن سياقه،** ويربطوه بكتابه «الرد على من اتبع غير =

تيمية؛ فأخذ في معاداته، وجدَّد هذه الدار السكرية وهي بيد ابن رجب، وكان تجديده إياها لكونها كانت لابن تيمية محبة فيه، وذلك بإذن القاضي الحنبلي، ثم أراد إخراج ابن رجب من القاعة لكونه عمَّرها من ماله، ولم يصدر منه تلفظ بالوقف، وجرت أمور»[(١)].

وفي المكتبة الظاهرية تحت (رقم ١٢٨ - مجاميع) رسالة بعنوان: «السكرية في السكرية» يتضمن التعريف بالدار[(٢)]، ومناقشات عن الوقف ومتعلقاته وأحكامه، وهو مما لم يُنشَر لغاية كتابة هذه السطور.

١٤- إبراهيم بن داود بن عبد الله الآمدي ثم الدمشقي (ت ٧٩٧هـ).

مات ابن تيمية وعمره عشر سنوات، وكان على دين النصرانية، وأسلم هو على يد ابن تيمية، وصحبه، ثم صحب أصحابه، وأخذ عنهم، **وتفقَّه على مذهب الشافعي**.

قال ابن حجر: «كان ديِّنًا، خيِّرًا، فاضلًا، قرأتُ عليه عدة أجزاء، وكان ممتَحنًا بحبِّ ابن تيمية، ونسخ غالب تصانيفه بخطه، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر برياضة، ويذكر ويناظر في مسائل ابن تيمية من غير مماراة، وكان حسنَ الوجه، منوِّر الشيبة، لطيف

= المذاهب الأربعة»، ويجعلوا ابن رجب من عَرَف بأخرة حقيقة ابن تيمية، ويردِّدوا ما أذاعه تقي الدين الحصني عنه، وقد بيَّناه بومضة في كتابنا «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٢٤٨)، وأرجو أن يبقى الأمر إلى هذا الحدِّ، فإن استرسلوا في تُرَّهاتهم؛ فالواجب حينئذ البسط والبيان، وأرجو أن لا نضطر إليه.

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٢١٠).

(٢) هذا القسم هو الذي نشره د. محمد مطيع الحافظ بعنوان: «دار الحديث السكرية سكنى شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية» دون الثاني.

المحاضرة»[1].

هؤلاء غيض من فيض، وقليل من كثير ممن سبر حال ابن تيمية من خلال المعايشة والملازمة والجُثُوِّ على الرُّكَب بين يديه، وهم أهل عقل وتجربة، ولهم في الحياة اعتراك وبصيرة، وهم ليسوا على مذهبه الفقهي، ويستحيل أن ينطلي عليهم باطل ابن تيمية لو كان - لا قدَّر الله - دعيًّا أو مبتدعًا، وهكذا الحال ممن جاء بعده من أهل العلم والاطِّلاع، ممن أدرك تلاميذه إلى يومنا هذا ممن له بحث واطلاع في علوم الشريعة، ولا يحصي عدد هؤلاء إلا الله عَزَّوَجَلَّ؛ فعددهم يزيد على مئات الألوف.

وفي هؤلاء أهل ديانة وعلم، ومنهم من ترأَّس فنَّه، وأجمع الناس على فضله وعدله، ومنهم من كان رأسًا في علم الكلام، لا يبارى ولا يحاكى، **وهو ممن جمع بين مدح ابن تيمية وتخطئته في (مسألة حوادث لا أول لها)؛ مثل:**

١٥- بهاء الدين عبد الوهاب بن عبد الرحمن الإخميمي، الشافعي، المعروف بـ (المصري) (ت ٧٦٤هـ).

وهو صاحب «رسالة في الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها»، وهي ليست إلا ردًّا على بعض أصحاب ابن تيمية، وليس لها من اسمها نصيب، **وحذف محققها من عنوانها (شيخ الإسلام)، ولم يثبت حواشيها، وفيها مناقشات مهمة للإخميمي.**

قال الإخميمي في هذه الرسالة (ص ٣٣): «فلهذا نرجو أن لا يكون ابن تيمية - عفا الله عنه - أراد هذا المعنى الخبيث».

---

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ٢٧)، «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٥٥٨).

قلت: يريد بالمعنى الخبيث (قِدَم شيء من العالم)، ولم يقُل به ابن تيمية جزمًا، وبيَّنَّاه بجلاء في غير هذا الكتاب، والله الموفِّق للصواب.

ونعته في أولها (ص ٢٩): «الشيخ، الإمام، العلامة، تقي الدين، المعروف بـ (ابن تيمية)».

والأهم من هذا ما قاله في كتابه «المنقذ من الزلل في العِلم والعمل» (ق ٦١/ أ):

«قلت: وهذا الرجل - أعني: ابن تيمية[1] - كان قد ظهر في أوائل المئة الثامنة، وزعم أنه مُظهر للسنة، ناصر لأهلها، مُخفٍ للبدعة، قامع لأهلها، **ولعمري! إنه كان كذلك**».

فهذا هو ابن تيمية عند الإخميمي، وهو من النظَّار، وممن صرَّح بتخطئته في (مسألة حوادث لا أول لها)، ولم يُلزمه القول بالكفر، **وإن أفصح عن أن لازم قوله يحتمل باطلًا، وهو يذكره ليبيِّن عواره، لا ليتقوَّل عليه الكفر، ففرق بين الأمرين، وما أحسنَ الإنصافَ وأجملَه!**

ولا يشق غبار ابن تيمية في إظهار السنة ونصرتها وأهلها، ومَحْقِ البدعةِ وقمع أهلها، وهذه كتبه شاهدة ناطقة بالرد على الروافض والخوارج والمعتزلة والفلاسفة والدُّهرية على وجه تكاد لا تراه عند أحد غيره!

فكلام الإخميمي حق، يوافق ما عليه ابن تيمية، وجزاه الله خيرًا على إنصافه له، وكذا جزى الله الأشاعرة المعاصرين المنصفين لابن تيمية، ونقول لمبغضيه ما علَّمهُ ابن تيمية لأخيه - كما تقدم[2] -:

---

(١) (أعني: ابن تيمية) من كلام الإخميمي نفسه.

(٢) (ص ٢٦٧).

«اللهم هب لهم نورًا يهتدون به إلى الحق».

وهكذا في سلسلة لم تنقطع -ونرجو أن لا تنقطع- إلى آخر الزمان، فبعد هؤلاء طبقة أخرى؛ مثل:

١٦- شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز الموصلي، الشافعي، ناظم كتاب «المنهاج في الفقه» لنفسه.

قيل له: إنك تُرمى باعتقاد مذهب الشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية؟ فأنشد:

إنْ كانَ إثباتُ الصِّفاتِ جميعِها ... مِنْ غيرِ كيفٍ مُوجِبًا لَوْمي

وأصيرُ تَيْمِيًّا بذلكَ عِنْدَكُمْ ... فالمسلمونَ جميعُهُمْ تَيْمي

أسنده تقي الدين المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣/ ٨٤ - ٨٥) عن محمد بن حسين ابن ظهيرة عنه.

١٧- محمد بن عبد البر بن يحيى السبكي، الشافعي، أبو البقاء بن أبي محمد.

ذكر مرةً شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية؛ فقال: «ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل، أو صاحب هوى؛ فالجاهل لا يدري ما يقول، وصاحب الهوى يصدُّه هواه عن الحق بعد معرفته به»(١).

١٨- محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم، الدُّكَّالي(٢) الأصل، شمس الدين أبو أمامة ابن النَّقَّاش الشافعي.

---

(١) «درر العقود الفريدة» (٣/ ٢٥٣)، ومثله في: «الرد الوافر» (٩٧ - ١٠٠) و«التذكرة الجديدة» (المجلد السادس) (ق ٩٢/ أ) لابن حجر، نسخة آيا صوفيا، رقم (٣١٣٩).

(٢) وضبطها بعضهم بتخفيف الكاف.

حفظ «الحاوي الصغير» في الفقه، وكان يقول إنه أول من حفظه بالقاهرة، ولازم الشيخ شمس الدين محمد ابن قيم الجوزية، وتمهَّر به وحذا حذوه، **وسلك طريقه وطريق شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية**، وبحث وناظر ودرَّس وأفتى ووعظ، واختص بالناصر حسن بن محمد بن قلاوون، فحسده فقهاء زمانه وألَّبوا عليه، وقام في الحط عليه جماعة؛ فانتدب له زين الدين عبد الرحيم العراقي وسراج الدين عمر البلقيني، وكانا إذ ذاك من نبهاء الطلبة، وطُلب إلى مجلس قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن جماعة، وادعى عليه العراقي أنه يفتي بغير مذهب الشافعي، وسُجن ومُنع من الفتوى ومن الوعظ من صدره، وكان التشنيع عليه **لميله إلى أبي محمد علي بن حزم وإلى تقي الدين ابن تيمية وتديُّنه**، يقول: (هذا في الفروع، وهذا في الأصول)، وحفظوا عليه كلمات؛ منها: (أنه لا يجوز الاستغاثة بالسيدة نفيسة في الكرب والشدائد)، ومنها: أنه قال: (**الناس اليوم رافعية لا شافعية، ونووية لا نبوية**).

وله: «شرح العمدة» في ثماني مجلدات، و«تخريج أحاديث الرافعي»، و«شرح ألفية في النحو»، وكتَب على «التسهيل» في النحو، **وكتَب قطعةً في «تفسير القرآن» أطال فيها، والتزم أنه لا ينقل فيه شيئًا عن تفسير لمن تقدمه، وكان من أئمة التفسير**، ألقى مرةً تفسير القرآن من صدره بالجامع الأزهر في شهر رمضان.

وتوجه إلى دمشق في سنة خمس وخمسين، ووعظ بجامع بني أمية؛ فانثال الناس عليه ونفقت له سوق عظيمة، **وكانت له في التفسير طريقة غريبة؛ فإنه تضلَّع من كلام ابن تيمية وغيره**، وصار يورد ذلك **بحسب الحال؛ فيبهر سامعه**، وكتب له بعض الدماشقة:

أتينا لمجلسِ خيرِ الورى فسَرَّ القلوبَ بما فَسَّرَا
وحَرَّكَ أعطافَنا نشرُهُ ولا تسألِ الدَّمْعَ عمَّا جرى
فشَبَّهتُها بغُصون تَميسُ وشبَّهتُهُ بنسيمٍ سَرَى[(١)]

١٩- عمر بن بُراق الدمشقي الحنبلي.

كان يتزيا بزي الجند، ومهر في الفقه وغيره؛ لسرعة حفظه، وجودة فهمه، **ويسلك طريق شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية**[(٢)].

٢٠- أبو بكر بن علي بن يوسف الهاشمي، الحسني، الموصلي.

مال إلى مطالعة كتب الحديث، والعمل بالظاهر، وكان يستحضر الكثير من أحاديث «البخاري» بأسانيدها، **مذاكرًا بطائفة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية** وغيره، متابعًا لسنة رسول الله ﷺ[(٣)].

٢١- أحمد بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحيم بن يوسف بن سُمَير بن حازم، الشيخ أبو هاشم ابن البرهان، العبد الصالح، الداعي إلى الله.

كان أبوه من أعيان العدول، فصحب أحمدُ سعيدًا السَّحُولي، فأماله إلى العمل بالحديث على طريقة ابن حزم في فروع الشريعة، **وإلى أصول ابن تيمية**؛ فمال إلى ذلك وبرع فيه، وناظر من جادله على ما يعتقده؛ فنُبز بمذهب الظاهر، وصار يُعرف بـ (الظاهري)[(٤)].

٢٢- أحمد بن حسن بن عبد الله بن أبي عمر، شيخ الإسلام، المعروف بـ (ابن قاضي الجبل)، المقدسي، الصالحي، الدمشقي، الحنبلي.

---

(١) «درر العقود الفريدة» (٣/ ٣٧٤ - ٣٧٥).

(٢) «درر العقود الفريدة» (٢/ ٤٥٠). (٣) «درر العقود الفريدة» (١/ ١٥٨).

(٤) «درر العقود الفريدة» (١/ ٢٩٧)، له ذكر مطوَّل في «محنة ابن أبي العز الحنفي» (ص ٥١٤ - ٥٢١)؛ فانظره.

صحب **شيخ الإسلام ابن تيمية**، وسمع منه، وتفقه به، ومهر، وفاق أقرانه، وولي قضاء الحنابلة بدمشق في يوم الثلاثاء شهر رمضان سنة سبع وستين وسبع مئة.

وكان علَّامة وقته في كثرة نقله، وعلَمًا من أعلام الفقهاء الحنابلة، ومن شعره:

نبيِّي أحمدُ وكذا إمامي ... وشيخي أحمدُ كالبحرِ طامي

يعني: ابن تيمية.

وإسمي أحمدُ أرجو بهذا ... شفاعةَ سيِّدِ الرُّسْلِ الكِرامِ[1]

وهو ممن اجتمع بالسراج البلقيني، وافتتن به، وأحبَّ كلٌّ منهم الآخر، وأجاز بدر الدين محمدًا ولد البلقيني[2]، وكان البلقيني ينزل في محراب الحنابلة[3]، وكان معه في محنة تاج الدين السبكي، وله مناظرة جميلة مع السراج البلقيني في إملاء أحاديث الأحكام، تذكرك بإلحاق البلقيني بابن تيمية، ولذا لما رأى الدماشقة السراج البلقيني؛ أَذكرَهم بسمت شيخهم ابن تيمية وعِلمه على ما بيَّناه وفصَّلناه في كتابنا «الجامع لترجمة شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (٢/ ٩٥٠).

٢٣- إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، القرشي، البُصْرَوي، ثم الدمشقي، الشافعي، الحافظ، المفسر، الفقيه، العلامة، ذو الفنون.

تفقَّه وبرع في فنون **بملازمة شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية**، وصنَّف

---

(١) «درر العقود الفريدة» (١/ ٣٤٤).

(٢) إجازته له مثبتة في «ترجمة السراج البلقيني» (١/ ٢٤٠ - بتحقيقي) لصالح البلقيني.

(٣) انظر: «ثبت برهان الدين سبط ابن العجمي» (ق ٦٣٠).

التصانيف المفيدة؛ وهي: «التفسير الكبير» و«البداية والنهاية» وغيرهما.

ومن نوادره: أنه وقع بينه وبين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية منازعة في تدريس الناس، فقال له ابن كثير: أنت تكرهني لأنني أشعري. فقال له: لو كان من رأسك إلى قدمك شعر؛ ما صدَّقك الناس في قولك أنك أشعري وشيخك ابن تيمية[١]!

ومن النوادر - أيضًا -: ما ظفرتُ به بخط عبد القادر بن محمد النعيمي في «المتحف البريطاني» (رقم OR ١٥٥٠): «تقاييد في ترجمة ابن تيمية»[٢]، وافتتحها بفائدة نفيسة عن أول معرفة ابن كثير بابن تيمية، ونقلها فيما آل له من تركة الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، قال النعيمي:

«قال الحافظ شمس الدين محمد ابن ناصر الدين - ومن خطِّه نقلتُ -: قال العلامة بدر الدين أبو البقاء محمد ابن الإمام العلامة الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الشَّافعي: حدثني والدي، قال: كنتُ في أول طلبي مجانبًا لشيخ الإسلام ابن تيمية، ثم إنِّي حضرتُ درسه بحلقة الثلاثاء من جامع دمشق، فأخذ بمجامع قلبي.

ثم جئتُ إليه مرَّة أخرى وهو بالمدرسة الحنبلية، فصعدتُ السُّلَّم إلى بيته؛ فرأيتُه وهو يشتغل بالعلم، وأثاثُ بيته يسيرٌ جدًّا، وله منارة من طين، عليها سراجه، فخطر بسرِّي علماءُ زمانهِ، وما هم فيه من البسط في الدنيا والتوسع، ولم أنطق بذلك، فناداني الشيخ: يا إسماعيل! لا تكثر الفضول، **فإن أولئك لم يذوقوا حلاوة العلم**.

---

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ٥٨).

(٢) يسَّر الله لي - بمنه وفضله - تحقيقها، وستنشر - بإذن الله - ضمن جمعي لتراث النعيمي.

انتهى ما وجدته بخطه».

ومن **اللطائف**: قوله في «البداية والنهاية» (١٨/ ٣٠٠) عند وفاة الشيخ بعد كلام طويل:

«فاجتمع عند الشيخ في قاعته خلقٌ من أخصَّاء أصحابه من البلد والصَّالحية، وجلسوا حوله وهم يبكون ويثنون، وكنت في من حضر هناك مع شيخنا الحافظ أبي الحجاج المِزِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **وكشفتُ عن وجه الشيخ ونظرتُ إليه وعلى رأسه عمامةٌ بعذَبَةٍ مغرُوزةٍ وقد علاه الشَّيب أكثر مما فارقناه**[١]. وأخبر الحاضرين أخوه زين الدين عبد الرحمن أنه قرأ هو والشيخ منذ دخلا القلعة ثمانين خَتمة وشرعا في الحادية والثمانين، فانتهيا إلى آخر ﴿ٱقْتَرَبَتِ﴾، فشرع عند ذلك الشيخان الصالحان: عبد الله بنُ المُحبِّ، وعبد الله الزُّرَعيُّ الضَّرير - وكان الشيخ يحبُّ قراءتهما - فابتدآ من أول «سورة الرحمن» حتى خَتَما القرآن وأنا حاضرٌ أسمعُ وأرى.

ثم شرعوا في غسل الشيخ - وخرجتُ إلى مسجد هناك -، ولم يمكث عنده إلَّا من ساعد في تغسيله، وفيهم شيخنا الحافظ المِزِّي وجماعةٌ من كبار الصالحين، فما فُرِغَ منه حتى امتلأت القلعة بالرجال، وكذلك ما حولها إلى الجامع، فصُلِّي عليه بدَرَكات القلعة، وضجَّ الناسُ بالبكاءِ والثَّناء والدعاءِ والترحُّم» إلى قوله: «وجلس الناس على غير صفوف؛ بل مرصوصين لا يتمكن أحدٌ من السُّجود إلا بِكُلْفَة، وذلك قبل أذان الظهر بقليل، وجاء الناس من كل مكان، وكَثُروا كثرةً لا تُوصف، فلمَّا أذَّن الظهر وفُرِغ من الأذان؛ أُقيمت الصلاة على السُّدَّة

---

(١) لم يترك ابن تيمية ولدًا صالحًا يدعو له، **لكنه ترك أمة صالحة تدعو له، رحمه الله ورضي الله عنه.**

بخلاف العادة ليُسرعوا بالناس، فلما فَرَغُوا من صلاة الظهر؛ خرج نائبُ الخطيب لغيبته بالديار المصرية فصلَّى عليه إمامًا؛ وهو الشيخُ علاء الدين بنُ الخرَّاطِ، ثم خرج الناسُ من كلِّ مكانٍ من سائر أبواب الجامع والبلد كما ذكرناه، واجتمعوا بسُوقِ الخيل، ومن الناس من تعجَّل إلى مقابر الصُّوفيَّة، والناس في بكاءٍ وتهليلٍ، ودُعاءٍ وثناءٍ، وتَأَسُّفٍ، والنِّساءُ فوق الأسطحة من هناك إلى المقبرة يبكين ويَدْعِين.

وبالجملة؛ كان يومًا مشهودًا لم يُعهد مثلُه بدمشق، اللهمَّ إلا أن يكون في زمن بني أُميَّة حين كان الناس بها كثيرًا جدًّا، ثم دُفن عند أخيه قريبًا من أذان العصر، ولم يتخلَّف من الناس إلا القليل من الضُّعفاء والمُخدَّرات[1]، وما عَلِمتُ أحدًا من أهل العلم تخلَّف عن الحضور في جنازته إلَّا النَّفر اليسير، وتَردَّد شيخُنا الإمام العلامة برهانُ الدين الفَزاريُّ إلى المقبرة في الأيام الثلاثة وكلَّ يوم بُكرةَ النهار، ويعودُ راكبًا على حماره وعليه الجلالةُ والوقارُ رحمه الله تعالى».

٢٤- إبراهيم بن أحمد بن هلال، القاضي برهان الدين الزَّرعي الحنبلي، ناب في الحكم لقاضي القضاة علاء الدين بن المنجَّا الحنبلي بدمشق.

قال الصفدي: «رأيته **يحضر دروس العلَّامة ابن تيمية كثيرًا**، ويأخذ من فوائده ما شاد به مجدًا أثيلًا أثيرًا، يجلس مُنصتًا لا يتكلَّف لبحث ولا يتكلَّم، ويرى أنه يتعلق بأهدابه وتعلَّم، إلى أن قضى نحبه وسكن تُرْبَه، رحمه الله تعالى»[2].

٢٥- عبد الله بن موسى بن أحمد، الشيخ الصالح الجَزَري.

كان شيخًا مباركًا، كثير الخير والعبادة، وله مطالعة وفهم ومعرفة،

---

(١) النساء اللاتي يَلْزَمنَ بيوتَهنَّ لمزيد من الستر.

(٢) «أعيان العصر» (١/ ٤٥)، وانظر: «ابن تيمية وعصره» (٦١ - ٦٢).

وعليه هيبة ووقار، وأقام بجامع دمشق سنين، بمشهد أبي بكر مجاورًا متعبِّدًا منقطعًا، وحج غير مرة، وجاور بمكة وتعبد.

قال الصفدي: «كان **يلازم الحضور عند الشيخ تقي الدين ابن تيمية**، ويسأله ويضبط عنه أشياء من العلم»(١).

٢٦- محمد بن أحمد بن أبي نصر، القدوة الزَّاهد شمس الدين ابن الدَّبَاهي البغدادي الحنبلي.

قال الصفدي: «وكان قد قدم دمشق، **وصحب الشيخ تقي الدين ابن تيمية**»(٢).

٢٧- أحمد بن مُرِّي، شهاب الدين البَعْلَبَكِّي، الشيخ، الإمام، الفاضل.

قال الصفدي: «كان في مبدأ حاله مُنحرفًا عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وممن يحطُّ عليه، فلم يزل به أصحابه إلى أن اجتمع به فمال إليه، وأحبَّه ولازمه وترك كلَّ ما هو فيه، وتلمذ له ولازمه مدَّة، وتوجَّه إلى الدِّيار المصريَّة، واجتمع بالأمير بدر الدِّين جنكلي بن البابا، فأذن له في الجلوس والكلام على النَّاس بجامع الأمير شرف الدِّين حُسين بن جندر بحكر جوهر النُّوبي؛ لأنَّ الأمير بدر الدِّين كان النَّاظر في أمر الجامع المذكور، فجلس وتكلَّم مدَّة، إلى أن تكلَّم في مسألة الاستغاثة والوسيلة برسول الله ﷺ؛ فمنعه قاضي القضاة المالكي(٣) من الجلوس في سادس عشري شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين وسبع مئة، ثمَّ إنَّه أُحضر بين يدي السلطان، وأُحضر بعد ذلك عند النائب في خامس شهر ربيع الآخر وحَبَسه القاضي المالكي، ثم غَلَّظ عليه، وقيَّده، ثم إنَّه ضربه نحو خمسين سَوْطًا في تاسع عشري جمادى

---

(١) «أعيان العصر» (٢/ ٧٣٤). (٢) «أعيان العصر» (٤/ ٢٣٩).

(٣) هو الإخنائي.

الأولى، وتسلَّمه والي القاهرة وأقام عنده يومين، وسَفَّره هو وأهله إلى بلد الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم إنَّه حضر وحده إلى دمشق في شهر رمضان من السنة المذكورة، وكان قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة قد أثنى عليه هو والأمير بدر الدين جنكلي وغيره من الأمراء قدَّام السُّلطان»(١).

لم يبقَ مجال لتكثير أتباع ابن تيمية ومادحيه(٢)؛ فهذا مما تنقطع دونه الرقاب، ويصعب حصره، ويعسر تَعداده، وهم على طبقات، وتفاوت في الدرجات، وكذا في قربهم وبعدهم منه، وكذا في اهتمامهم بالعلم الشرعي، وليس بينهم انتماء مذهبي أو فقهي، ويجمعهم القاسم المشترك في تبجيله وتعظيمه والذَّبِّ عنه، وهذه النماذج تعكس احترام ابن تيمية عند الأمراء والساسَة ورجالات الدولة، **وأن مشكلته محصورة مع فئة محصورة من الفقهاء الجامدين، المتعصبين لمتكلمة الأشاعرة وفلاسفتهم، والتاريخ - اليوم - يعيد نفسه.**

والخلاصة: أنه يكفينا مما تقدم أنه عالم مُعْتَبَر، **ووقع باعتباره التواتر،** وظهر هذا جليًّا عند وفاته، ولم يتخلف أحد عن شهود جنازته(٣)، واحتجَّ

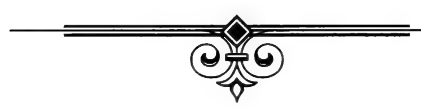
---

(١) «أعيان العصر» (١/ ٣٨٨)، «الأعلام العلية» (٨٣).

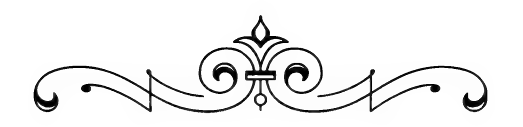
(٢) سقتُ في كتابي «محنة الإمام المحدِّث ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ٣٧٠ - ٣٩٩) قرابة (مئتي) عالم ممن سمَّوا ابن تيمية: (شيخ الإسلام)، ثم نوَّهتُ بأسماء عشرات الألوف من سائر البلاد ممن يمدحون ابن تيمية، ولا سيما المفتون والقضاة والمدرِّسون من الربَّانيِّين في سائر أرجاء المعمورة، وستأتي إشارة (ص ١٠٧٩) إلى كلام بعض القضاة في ابن تيمية، وقد عقد البزار في «الأعلام العلية» (٧٩ - ٨٤) (أسماء أصحاب الشيخ وأعوانه ومحبِّيه) وساق جماعة منهم.

(٣) إلا ثلاثة من القضاة خافوا على أنفسهم، وانظر: التعليق على (ص ١٠٢٦) بهذا الخصوص.

ابن حجر العسقلاني والعيني وغيرهما بذلك[1] على العلاء البخاري في تكفير ابن تيمية، وهذا برهان واضح لا يزيغ عنه إلا هالك من أهل العمى، ممن لم يعرف الإنصاف والتقوى.



(١) انظر: «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ٤٢٤ و٤٢٩).

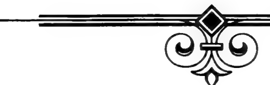


الفصل العاشر
ابن تيمية بين تآمر الخصوم وملامة الأصحاب

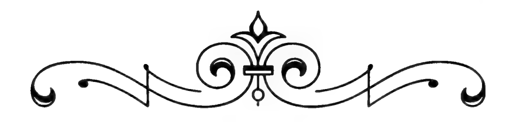


* تمهيد.
* مكمن الشر.
* هل ابن تيمية معصوم؟
* نقدات الذهبي على ابن تيمية.
* كلمات الذهبي في حق شيخه ابن تيمية مبعثرة وقويَّة!
* منظومة الحافظ الذهبي في أصول معتقده وتبرُّئه من الأشعرية.
* الحدَّة عند ابن تيمية.
* ظلم ابن تيمية بالحدَّة التي فيه.
* هل ظَلَم ابنُ تيمية أئمةَ الأشاعرة؟
* ابن تيمية وأئمة الأشاعرة (الجُويني).
* ابن تيمية والغزَّالي.
* الموافقة في الخوض في الفلسفة والأخذ عن «إخوان الصفا».
* المخالفة في صحة «المضنون به على غير أهله» للغزالي.
* الموافقة في الخاتمة.
* دفاع ابن تيمية عن نفسه.

* دفاعه عن حدَّته وغضبه.
* غضب ابن تيمية وحدَّته فيما جرى له في المحنة.
* غضبه بسبب الكذب عليه.
* معالم المحنة من كلام ابن تيمية.
* التآمر الباطني على وجود أهل السنة.
* زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري.
* المحاضر والأدراج في المحاكمات.
* ماذا في هذه المحاضر؟
* خاتمة في المراسيم والاحتجاج بها والباطل الذي فيها.
* الكذب في المحاضر والأدراج.
* هل حبس ابن تيمية بحبس الشرع؟
* أمور مهمة عن محن ابن تيمية.
* المحنة التيمية بخط صاحبها.
* مجلس في المناظرة في معتقد ابن تيمية [في «العقيدة الواسطية»].
* حكاية المناظرة في «الواسطية».
* مناقشات وردود ورأي ابن تيمية في من حاكمه من القضاة والمفتين ونوابهم وغيرهم.







الفصل العاشر
ابن تيمية بين تآمر الخصوم وملامة الأصحاب



◉ تمهيد

لم يسلَم ابن تيمية من تآمر بعض أعدائه وخصومه، وكذا من لوم بعض أحبابه، وكلاهما قد ألحق به وبمنهجه ما يسوء ويحذر منه.

ولستُ هنا بصدد ذكر منائح[1] ابن تيمية ومدائحه، فهذا كثير، وهو باب مطروق، وليس بمُغفَل ولا مُهمَل، واعتنى به جل من ترجم له - وإن لم يكن كلهم؛ فهم جلهم، وهو الغالب على مترجميه -، ومن تطَلَّبه وجدَهُ بغير تعب ولا عناء.

ولكن؛ تعلَّق بعض خصوم ابن تيمية بكلماتٍ قالها بعض مُحبِّي ابن تيمية والعارفين به، ونفخوا فيها، وحمَّلوها ما لم تحتمل.

ويستطيع الموفَّق أن يلمح من خلال ما سنسرده تحت هذا الفصل تقويم أعلم الناس به لما جرى له من خلال المراسيم التي صدرت في حقه، وترتب عليه سجنه، وكثرة خصومه.

وكلماتهم بهذا الصدد من المهمات، نعم؛ هي تخص كليات غالبها عالق بابن تيمية وتخصُّه، من حيث الأسلوب وطريقة معالجته لما ألَمَّ به من محن وفتن، وفيه معالجة لبعض أكاذيب الخصوم

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٧/ ١٥٧).

- كالعادة - الذين ما تركوا طريقة أو تعلُّقًا للتنفير منه، والحطِّ من قدره إلا وصنعوه.

والتاريخ يعيد نفسه، **فما نعالجه في هذا الفصل هو أمر متجدِّد، وفيه لفتات مهمات تخدم منهج ابن تيمية ومعتقده، وفيه إضاءات مهمَّة على التدابير في وقت الشدَّة، وأنها تختلف عن وقت السعة والرفاهية، وبعض أحبابه - قديمًا وحديثًا - يسيئون ولا يحسنون، ولكنهم - يا للأسف! - لا يشعرون.**

نعم؛ سُنَّة الله - تعالى - قاضية في بقاء الحق والدفاع عنه، ويظهر هذا جليًّا من خلال قانون المدافعة؛ التي يكون الحق فيها منصورًا، ولو بعد حين، ورحم الله ابن عبد الهادي لما قال في «العقود الدرِّيَّة» (٣٩٧ - ٣٩٨):

«ولقد اجتمع جماعةٌ معروفون بدمشق، وضربوا مشورةً في حقِّ الشيخ؛ فقال أحدهم: (يُنفى) فنُفِيَ القائل، وقال آخر: (يُقطع لسانه) فقُطع لسانُ القائل، وقال آخر: (يُعزَّر) فعُزِّرَ القائل، وقال آخر: (يُحبس) فحُبِسَ القائل، أخبرني بذلك من حضر هذه المشورة وهو كارهٌ لها.

واجتمع جماعة آخرون بمصر، وقاموا في هذه القضية قيامًا عظيمًا، واجتمعوا بالسلطان، وأجمعوا أمرهم على قتل الشيخ؛ فلم يوافقهم السلطان على ذلك».

وهذه عادة الله - تعالى - في أوليائه؛ فإنه ينتصر لهم.

◉ مكمن الشر

لابن تيمية في المسائل المبحوثة في المعتقد انفرادات واختيارات، «وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخِرون وهابوا، وجَسَرَ هو عليها، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قيامًا

لا مزيد عليه، وبدَّعوه وناظروه وكابروه، وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي؛ بل يقول الحقَّ المُرَّ الذي أدى إليه اجتهاده وحدَّة ذهنه وسعة دائرته في السنن والأقوال، **وجرى بينه وبينهم حملات حربية ووقعات شامية ومصرية**»[١].

ووسِع اتساع علمه وسَعة دائرته هذه الانفرادات، مع أنه «أعان أعداءه على نفسه بدخوله في مسائل كبار لا تحتملها عقول أبناء زمانه ولا علومهم، وساس نفسه سياسةً عجيبةً؛ فحُبِس مرات بمصر ودمشق والإسكندرية، **وارتفع وانخفض، واستبدَّ برأيه**[٢]، وعسى أن يكون ذلك كفارة له، وكم وقع في صعبٍ بقوة نفسه، وخلَّصه الله»[٣].

وابن تيمية فرد لا ثاني له، ولم يكن أصحابه مجتمعين مثله، فضلًا عن واحد منهم بعينه! فلم يتحمل القضاة والعلماء انفرادات العامة الجهال، أو الطلبة غير الكُمَّل ما صاحوا به مما توارثوه عنه، وثقُل ذلك عليهم شديدًا، ووقع ذلك قديمًا، ونبَّه عليه التقي السبكي فيما سيأتي في دراسة مفردة عن «ترجمته لابن تيمية» مع الرد عليه، والله الموفق.

فيا ليت هذه المباحث العويصة التي كان يسميها ابن تيمية نفسه: (مَحَارات العقول)[٤] و(من الكلام المذموم)[٥] يُمنع أن يُتكلَّم فيها إلا في أُطُرٍ خاصة[٦]، على وجه المباحثة التي تفتح باب الفائدة،

---

(١) «تتمة المختصر» (٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨). (٢) أي: ثبت عليه.

(٣) «تتمة المختصر» (٢/ ٢٧٩). (٤) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٢٩٩).

(٥) «منهاج السنة النبوية» (١/ ٢١٢).

(٦) كأن لا تكون في المجالس العامة، وكأن يوجد محكِّمون متفق عليهم ممن يلزمون المتكلمين بآداب البحث والمناظرة، وعدم الخروج عن الموضوع، وإلجام الألسن عن الألفاظ النابية.

لا المماراة التي تقسِّي القلوب، وتسخِّم الوجوه، وتدنِّس النفوس.

ومن حق أولياء أمور المسلمين - حفظهم الله - إغلاق أبواب الشر والضر والسوء والنكد، وما يوصل إلى تفريق الكلمة، وتمكين عدوِّها منها، وما يضعف كلمتها وسيادتها.

ليست الآفة فيما حكى العلاء البخاري وابن المحمَّرة في تلك القصص التي تضمنتها كتبهم إلى الملوك، ورُفع بعضها - للأسف! - في ذلك الحين للسلطان؛ إلا من عوام تلاميذ تلاميذ ابن تيمية، أو تلاميذهم، ولا تؤخذ تقريراته - ولا سيما معتقَده - منهم، ولا يؤاخذ بما سلكوه من تصرفات، أو فعلوه من ضرب وإهانة لبعض المسلمين!! وإن حصل الخطأ منهم، ووقع في أعظم أبواب الدين!

والواجب التمحيص، وإتيان البيت من بابه، والتثبُّت من صحة النسبة، وعدم ظلم الآخرين والتقوُّل عليهم.

ورحم الله عبد الوهاب بن عبد الرحمن الإخميمي؛ فإنه لما رد في كتابه «رسالة في الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها»؛ فإنه فرَّق بين ابن تيمية وبعض المحسوبين عليه، وميَّز بين الأصيل والدخيل؛ فاسمع إليه وهو يقول فيها (ص ٣٤ - ٣٥):

«فانظروا إلى هذا الرجل التيميِّ الجاهل بمذهب شيخه؛ كيف حمله الهوى على أن يتكلَّم فيما لا يعنيه!

فيا أصحاب الشيخ! أسألكم بالأخوة[1] أن تزجروه رحمةً منكم له؛ لئلا يجري له ما جرى للقرد مع النشار[2]!

---

(١) فيه حلف بغير الله.

(٢) انظر: «كليلة ودمنة» (١/ ٩٦-باب الأسد والثور).

وأما نقل الشيخ تقي الدين؛ فهو من المؤكِّدات لبعض ما نُسِب إلى الشيخ، وهو مما يدل على **أن هذا التيمي لا يفهم ولا يعي**».

نعم؛ الدعوة السلفية الحقة (دعوة ابن تيمية) تَسع العوام والجهال، لكنها لا تأذن لهم أن يتكلموا بجهل، وأن يقرروا الظلم، وعلى هذا الصنف أن يعرف مقدار نفسه، وأن لا ينشغل بما لا يعنيه، ولا هو من اختصاصه.

ورحم الله بعض علماء اليمن - وهو علي بن قاسم حنش (ت ١٢١٩هـ) -؛ فقد ختم الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٤٧٣) ترجمته بقوله:

«ومن محاسن كلامه الذي سمعته منه: (الناس على طبقات ثلاث:

فالطبقة العالية: العلماء الأكابر، وهم يعرفون الحق والباطل، وإن اختلفوا لم ينشأ عن اختلافهم الفتن؛ لعلمهم بما عند بعضهم بعضًا.

والطبقة السافلة: عامة على الفطرة، لا ينفِرون عن الحق، وهم أتباع من يقتدون به: إن كان محقًّا كانوا مثله، وإن كان مبطلًا كانوا كذلك.

والطبقة المتوسطة: هي منشأ الشر، وأصل الفتن الناشئة في الدين، وهم الذين لم يُمعِنوا في العِلم حتى يرتقوا إلى رتبة الطبقة الأولى، ولا تركوه حتى يكونوا من أهل الطبقة السافلة، فإنهم إذا رأوا أحدًا من أهل الطبقة العليا يقول ما لا يعرفونه مما يخالف عقائدهم التي أوقعهم فيها القصور؛ فوَّقوا إليه سهام التقريع، ونسبوه إلى كلِّ قول شنيع، وغيَّروا فِطَر أهل الطبقة السفلى عن قبول الحق بتمويهات باطلة، فعند ذلك تقوم الفتن الدينية على ساق)».

ثم قال على إثره: «**هذا معنى كلامه الذي سمعناه منه، وقد صدق؛ فإن من تأمل ذلك وجده كذلك**».

قال أبو عبيدة: إي والله! لقد صدق، وهذه أكبر ثمرة لتدني التأصيل العلمي والمعرفي اليوم عند كثيرٍ مِن طلبة العلم، على وجه يصبحون فيه - بسبب إعمال حظوظ نفوسهم - أعداءً لمشايخهم، وسببًا للصَّدِّ عن سبيل الله عَزَّوَجَلَّ!

فكم من قول **أجمع عليه العلماء**، إن سُئل عنه هؤلاء؛ **اقتصروا في نسبته لشيخهم أو مشايخهم؟!**

وكم من قول **عليه الكافة**، ويكون قول جماهير العلماء المتبوعين؛ **يفردون نسبته لابن تيمية؟!**

وكم من قول تبرَّأ منه ابن تيمية في معرض المناقشات والمحاججات، واشتهر عنه؛ والمحبون ينساقون وراءه؟!

فها هو واحد - منذ القديم - يتخيل أن ابن تيمية يقول بقِدم عين العالم!

يقول الإخميمي في «رسالة في الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها» (ص ٣٩ - ٤٠):

«فاعلم يا أخي! أن بعض المتزعِّمين لهذه القضية، المتَّبعين للهوى، اعترف عندي بأنه يعتقد قِدم ذات غير الله عَزَّوَجَلَّ، فخطر ببالي أن أرفعه إلى قاضي القضاة الحنبلي أو نائبه، ثم إني رأيت المصلحة في ترك ذلك؛ فتركتُه... **فيا فَرَاش أحرقتَ نفسكَ، ولا جُزيتَ عن شيخك ولا عني خيرًا؛ فقد أتعبتني بجهلكَ، وما نفعتَ شيخَك، وأهلكتَ نفسك**».

وهذا المشهد يتكرر؛ **فابن تيمية - في حقيقة الأمر - مظلوم من خصومه وأعدائه، وظُلِم - أيضًا - من بعض أتباعه وأحبابه.**

وتنبَّه لهذه الظاهرة غير واحد من الموفَّقين **من التيميين**، وسمَّوا أشخاصًا ظلموا شيخهم، مع حسن نواياهم، وهذا الصنف قد تعدى طَوره، ولم يعرف قدره!

فها هو بعض المطَّلعين من الأفاضل يكتب قديمًا على أول نسخة خطية من «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية» (ص ١٦٢) على إثر تعريف بمادة الكتاب علَّقه عبد الله بن سعيد السكندري، وقال عقبه:

«وعبد الله بن سعيد هذا هو الشهير بـ (ابن أردبين)[(١)]، **وهو صاحب الشيخ تقي الدين، سامحه الله - تعالى - فيما جناه على الشيخ من تصرفاته التي أنتجت فتنًا كان عنها ما كان.**

ولا شك أنه لا يقصد ضررًا للشيخ، ولكنه كان يبلغه ما يوجب له أن يقول؛ فيقع ما يسعى في سدِّ ذلك الخرق، ولمِّ ذلك الشَّعْب، وإصلاح الشَّعَث، ولم يزل المذكور كذلك إلى أن فارق الحياة، وكان خيِّرًا.

نقله كما شاهده: عبد الرزاق بن محمد بن أحمد الحلبي البزار - لطف الله به -».

ويُفهم هذا من صنيع الإمام الذهبي؛ فمن كتبه التي لا نعلم عنها شيئًا لغاية تدوين هذه السطور: «**القَبَّان في أصحاب ابن تيمية**»[(٢)].

---

(١) هو عبد الله بن يعقوب - لا ابن سعيد - بن سيدهم، الشيخ المحدث العالم أبو محمد الإسكندري، نزل دمشق في سنة سبع وسبع مئة، سمع من ابن مشرف والموازيني وطبقتِهما، وقرأ الكثير وبالَغَ، ونَسَخَ وحصَّل على ضعفٍ في خَطِّه ولفظه ووعظه، وفي الجملة؛ على جَنَانِهِ بقيَّة مروءة وكَيْس، وعلى ذهنه فوائد مُهمة وحكايات، وله «جامع» و«تعاليق»، أوذي من أجل ابن تيمية وقُطِع رزقه، وبالغوا في التَّحريز عليه، ثم انصلَحَ حالُه، قاله الذهبي في «المعجم المختص» (١٣٢)، وتوفي سنة ٧٥٤هـ، له ترجمة في: «الوفيات» (٢/ ١٦٣ - ١٦٤) لابن رافع، «الدرر الكامنة» (٢/ ٤١٤)، «الرد الوافر» (١٨٤/ رقم ٥٩).

(٢) ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (٤٧٧)، وأفاد أنه في ورقة واحدة، =

و(القبَّان): «الذي يُوزَنُ به، معرَّب عن (القفان)»[١].

و(الوزن) يقتضي أن يكون في مواقف بعضهم شيء مرجوح أو لا وزن له، وصنيع الذهبي مع شيخه ابن تيمية وإبراز مؤاخذاته له تقضي بذلك، ويأتي توسيع لهذا الإجمال، ويفيدنا تأليف «القبان» أمورًا؛ أهمها في هذا السياق:

أولًا: انزعاجه من صنيع بعضهم.

ثانيًا: التلاميذ في أسلوبهم ومعالجتهم للأمور ليسوا سواءً.

ثالثًا: ألَّفه بحكم ضغطٍ وقع عليه بسبب أخذه عن ابن تيمية، وأصبحت مواقفهم - أي: التلاميذ - تُحسب عليه وهو لا يرتضيها، والمتأمِّل في العنوان يجد أنه يفيد خروجه عنهم، ويحتمل انتقاده لمواقف بعضهم، ويبقى التفصيل في الوقوف على مخطوطة الكتاب، والأيام حبالى، ولا ندري بمَ تلد.

ويتأكد هذا بما حكاه التقي السُّبكي في «ترجمة ابن تيمية» (ق ٢٠٢/ ب)[٢]، وتعرَّض للإمام الذهبي، وذكر ابنَ تيمية في مقام الحط مستدلًّا بكلام للذهبي في مسألة فناء النار، مما اضطره الإمامُ الذهبي إلى كتابة اعتذار فيه مدح بليغ، ما كنا نطمع أن يصدر من أمثال التقي السُّبكي، ولكنْ رُبَّ ضارة نافعة، والله - سبحانه - يقلِّبُ الأمور لنصرة أوليائه، فهو الحليم الحكيم، الصبور العليم.

فرحم الله - تعالى - ابن تيمية؛ فقد شغل الناس بسعة علمه، ودقَّة

= ولا بُدَّ أن تكون موجودة، وكان الذهبي يستخدم (القبان) بالمعنى الذي سنذكره. انظر: «السير» (١٣/ ٥٠١).

(١) «تاج العروس» (٣٦/ ١٥).

(٢) نسخة آيا صوفيا، رقم (٣١٣٩).

فهمه، وكثرة محفوظه، وشدَّة تنقيبه عن معتقد الصحابة والتابعين، وأفنى عمره في ذلك، وجاهد في التنقيب والبحث، بعد أن ركن العلماء لما ورثوه من مسائل في المعتقَد، فهو رحمه الله تعالى في هذا الباب وغيره موصوف بالإتقان، فمن نال منه بجهل أو هوى؛ فقد ظلم نفسه، ولاح تحامُلُه، وما خفي علينا تلاعُبه، وأهدرنا كلامه، وحذَّرنا منه ولا كرامة، ومقتْنا في الله عز وجل من يبدِّعه أو يكفِّره، ومن اعترف بإمامته وحذقه، وكثرة بحثه وفتشه، ودقة تقريراته، وسلامة معتقَده - وهم الكثرة الكاثرة من العلماء على مر التاريخ، وأهل السلامة في الدنيا والآخرة -؛ فقد فازوا و«أصابوا وأجملوا وهُدوا ووُفِّقوا»[١].

◉ هل ابن تيمية معصوم؟

ليس ابن تيمية بمعصوم؛ لا فيما قرر، ولا فيما سلك من مواقف مع خصومه!

والأول معلوم عند الفقهاء والعلماء، والثاني مزبور عند عارفيه ومترجميه.

وأما عارِفوه؛ فمن أشهرهم اثنان:

الأول: عماد الدين الواسطي.

قال العُليمي في «المنهج الأحمد» (٥/ ٣١) في ترجمة (ابن تيمية):

«وكان المشايخ يعظِّمونه تعظيمًا زائدًا، وكان الشيخ عماد الدين

---

(١) «السير» (١٠/ ٩٤)، وقاله الإمام الذهبي في الإمام الكبير الشافعي المطَّلبي - عليه الرحمة والرضوان -، وانظر - تكرُّمًا -: ما قدمناه عن ابن الوزير (ص ٣٢٦) في ذبِّه عن ابن تيمية، وجمعه مع الإمام الشافعي المطلبي في تهمة باردة، ذكرها بعض الزيديَّة!

الواسطي يتتلمذ له مع أنه كان أسنَّ منه، وكان يقول: قد شارفَ مقامَ الأئمةِ الكبار، ويناسب قيامه في بعض الأمور قيام الصِّدِّيقين.

ولكن كان هو وجماعة من خواصِّ أصحابه ربما **أنكروا من الشيخ كلامه في بعض الأعيان من العلماء، أو في أهل التخلي والانقطاع ونحو ذلك، وكان الشيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لا يقصد بذلك إلا الخير والانتصار للحق - إن شاء الله تعالى -.**

وطوائف من أئمة أهل الحديث - حُفَّاظهم وفقهائهم - كانوا يحبُّون الشيخ ويعظِّمونه، **ولم يكونوا يحبون له التَّوغُّل مع أهل الكلام والفلاسفة، كما هو طريقة أئمة أهل الحديث المتقدمين**؛ كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وكذلك كثير من العلماء من الفقهاء والمحدِّثين والصالحين **كرهوا له التفرُّد ببعض شذوذ المسائل التي أنكرها السلف على من شذَّ بها**، حتى إن بعض قضاة العدل من أصحابنا - وهو قاضي القضاة شمس الدين بن مُسَلَّم(١) - منعه من الإفتاء ببعض ذلك كما تقدم في ترجمته.

وغالب حطِّه على الفضلاء والمتزهِّدة؛ فبحق، وبعضه هو مجتهد فيه، ومذهبه توسعة العذر للخلق، **ولا يكفِّر أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه.**

وقد قام على الشيخ خلق من علماء مصر والشام قيامًا لا مزيد عليه، وبدَّعوه وناظروه وكابروه، وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي؛ بل يقول ما أدَّاه إليه اجتهاده وحدَّة ذهنه وسعة دائرته، فجرى بينه وبينهم حملات حربية، ووقعات شامية ومصرية، وكم من نوبة قد رمَوه فينجيه الله، فإنه كان دائم الابتهال، كثير الاستعانة، قويَّ التوكُّل، **وكان له عصبة يحبُّونه**

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن مسلَّم بن مزروع الحنبلي، انظر: «البداية والنهاية» (١٨/ ١٤٩ - ١٥٠).

من العلماء والصلحاء والجند والأمراء والتجار والكبراء والعامة»[1].

الآخر: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي.

◉ نقدات الذهبي على ابن تيمية

للذهبي كثير من الحشرجات والأنين والشكاوى، وما صنع ذلك **إلا بعد اجتماع حب الشيخ في قلبه، والمآل الذي صار إليه؛ فكان يحب أن لا يغيب، وأن لا يتوارى عن الناس،** وأن لا يُحصر عِلمه في السجن والسجناء ممن ينتابه هناك، ولا يتحقق هذا إلا لمن يتتبع أخبار الشيخ، وينقِّر عما كتب في الأوراق.

فخرجت منه أنَّات وآهات، وحُمِلَت على غير محملها، وطار المشغِّبون والمترصِّدون بها كل مطار، وقرؤوها بمعزلٍ عن مواطن المدح المتواتر والمآثر، وأخرجوها عن غير الباعث الطاهر، وظنوا أن الذهبي - وهو مَن هو - وافقهم في مشربهم الجائر الذي ينبعث منه الحقد الظاهر، والتصور البائر، والحكم الخاسر! وما درَوا معتقده الذي نظمه، وفيه تبرؤه من الأشاعرة، وسيأتي ما فيه على لسانه في نظم لم يظهر للآن إلا في المخطوطات.

◉ كلمات الذهبي في حق شيخه ابن تيمية مبعثرة وقويَّة!

قال في «زغل العلم» (١٢٠):

«فوالله! ما رمقتُ بعيني أوسع علمًا، ولا أقوى ذكاءً من الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله تعالى، **وقد تعبتُ في وزنه، وفتَّشتُه في سنين متطاولة حتى مللتُ، وقد رأيتُ ما آل إليه أمره من المقت له، والازدراء**

---

(١) سبق قريبًا نحو آخره من كلام ابن الوردي في «تتمة المختصر» (٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨).

به، والتكفير، وذلك كله نتيجة العُجْب، وفرط الغرام، ورئاسة المشيخة، والازدراء بالأئمة الكبار، وما دفع الله - تعالى - عنه وعن أمثاله أكثر، فلا تكن في ريب من ذلك».

قال أبو عبيدة: تعجَّلتَ أيُّها الإمام! - وأنت - والله! - حبيب -؛ فظننتَ أن الذي جرى عقوبةٌ خالصة، كلا والله! لعله شابته؛ فطهَّره الله منها بما جرى، ولكنه - والله! - ابتلاء صحِبه صبر؛ فحسُنت العاقبة، ووضِع القبول، وتنافس الناس في مصنفاته، وفرحوا بتقريراته، وشُرحت الصدور لآرائه، ووضع الله له القبول في الناس، وهم شهداء الله في الأرض.

لم يعُد يَقنع طلبة العلم - مع تمايز المناهج - بعمومات المعتقَد، واضطر ابن تيمية للخوض في تفاصيل الكلِّيات، وتشعَّب في ذلك لدحر مشبَّهات القوم؛ فحصل الرد والردح، وهذا مما لم يعجب الذهبي منه، وجعل هذا منهجًا عامًّا له، ولعله من أظهر البوارق في الفوارق بينه وبين شيخه، **اسمع إليه وهو يعقِّب على ذلك الخلاف القديم الحديث بين الأشاعرة والحنابلة**؛ قال رحمه الله تعالى:

«فينبغي للمسلم أن يستعيذ من الفتن، ولا يشغِّب بذكر غريب المذاهب، لا في الأصول ولا في الفروع، فما رأيتُ الحركة في ذلك تُحصِّل خيرًا؛ بل تُثير شرًّا وعداوةً ومقتًا للصلحاء والعُبَّاد من الفريقين، **فتمسَّك بالسنة، والزم الصمت، ولا تخض فيما لا يعنيك، وما أشكل عليك فرُدَّه إلى الله ورسوله، وقِف، وقل: الله ورسوله أعلم**»[(١)].

ويفيد كلامه المتقدم في «زغل العلم» أمورًا:

أولًا: حزنه على ما آل إليه.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٤٢).

ثانيًا: يتضمن كلامه أنه يسعه في الشرع أن يسكت عن أشياء وأشخاص، وأن يكفَّ عداوات ومتابعات يبقى يردح فيها بين الخلان، ويعيش بها مع الأصحاب، وهو منقطع للتدريس والتصنيف!

ثالثًا: يتضمن كلامه ما قررناه مِن أنَّه:

١- «أطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخِرون وهابوا، وجسر عليها، حتى قام عليه خلق من علماء مصر والشام قيامًا لا مزيد عليه، وبدَّعوه وناظروه وكابروه، وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي؛ بل يقول الحق المُر الذي أدَّى إليه اجتهاده، وحدَّة ذهنه، وسعة دائرته في السُّنن والأقوال»[(١)].

٢- «ساس نفسه سياسةً عجيبةً؛ فحُبِس مرات بمصر ودمشق والإسكندرية، **وارتفع وانخفض، واستبدَّ برأيه، وعسى أن يكون ذلك كفارةً له، وكم وقع في صعبٍ بقوة نفسه، وخلَّصه الله**»[(٢)].

٣- «أعانَ أعداءَه على نفسِه بدخوله في مسائل كبار، لا تحتملها عقول أبناء زماننا ولا علومهم»[(٢)].

فمِن أظلم الظلم الذي مارسه خصوم ابن تيمية المعاصرون: أنهم حشروا الذهبي وابن الوردي والعُلَيمي وغيرهم - ممن انتقد أسلوب ابن تيمية - في أعدائه النائلين من معتقَده، وصنيعهم هذا مقطوع عن السياق والسباق، **وفيه نظرة جزئية، ونفخة إبليسية**، وقرؤوا ما يشتهون؛ فأعماهم البغض، وإلا؛ فهم من أحباب ابن تيمية وأتباعه وعلى معتقَده، ونوع الخشونة التي ظهرت على أقلامهم لا تمنع من ذلك!

---

(١) «تتمه المختصر» (٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨) لمحبِّه ابن الوردي (عمر بن المظفر) (ت ٧٤٩هـ).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٢٧٩).

رابعًا: الذي يريده الذهبي في نقداته لابن تيمية: ضرورة التلطُّف، وعدم التعنُّت، وقد صرَّح في مواطن بهذا، ولا سيما فيما يخص الأشخاص الذين كان لهم ذِكر في ماجريات أحداث الفتن التي وقعت لشيخه ابن تيمية.

وهذه شذرات من كلامه تسعف على فهم موقفه، وتقويم كلامه، وفهم مؤاخذاته وانتقاداته:

١- قال عن قاضي الحنابلة تقي الدين المقدسي (ت ٧١٥هـ) في الفتنة التي عصفت بابن تيمية سنة ٧٠٥هـ - وسبق ذكر طرف منها -:

«فتلطف القاضي تقي الدين في الأمر، ولم يَظهر عليه ألم ولا غضب، ودارى بحُسن خُلُقه، وأخذ يُدافع ويماطل، وما كتب شيئًا، وخمد الشر، وأرادوا منه أن يكتب بالبراءة من معتقَد ابن تيمية؛ فامتنع، وترفَّق بهم»(١).

٢- وقال عن صنيع قاضي القضاة أبي العباس أحمد بن إبراهيم السروجي الحنفي (ت ٧١٠هـ) في اعتراضاته على «العقيدة الحموية»:

«له رد على شيخنا ابن تيمية بسكينةٍ وصحَّة ذهن، ثم رد الشيخ على رده»(٢).

بَيد أن ابن كثير قال عن صنيعه نفسه: «له اعتراضات على الشيخ تقي الدين ابن تيمية في علم الكلام؛ **أضحك فيها على نفسه**، وقد رد عليه الشيخ تقي الدين في مجلدات، وأبطل حججه»(٣).

وقال ابن حجر في ترجمة (السروجي): «ومن تصانيفه: «الرد

---

(١) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص ١٥٦). (٢) «ذيل تاريخ الإسلام» (ص ٨٦).
(٣) «البداية والنهاية» (١٨/ ١٠٧).

على ابن تيمية»، وهو فيه مُنصِف، متأدِّب، صحيح المباحث، فبلغه ذلك؛ فتصدى للرد على رده»[(١)].

وقال - أيضًا -: «وله رد على ابن تيمية بأدب وسكينة وصحة ذهن، وردَّ ابنُ تيمية على ردِّه»[(١)].

فأنت ترى أن طباع التلاميذ مختلفة، وتقديرهم متباين، و«**ما كان الرفق في شيء إلا زانه**»[(٢)]، وهذا الذي يريده الذهبي من ابن تيمية وخواصه والمحيطين[(٣)] به.

والمثال على السروجي يخصُّ التلاميذ لا الشيخ؛ لأن ابن تيمية قال في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٦ - ٧): «اعترض قوم عليَّ في هذه الفتيا - الحموية - بشبهات مقرونة بشهوات، وأوصل إليَّ بعض النَّاس مصنَّفًا لأفضل القضاة المعارضين، وفيه أنواع من الأسئلة والمعارضات؛ فكتبتُ جواب ذلك، وبسطته في مجلدات».

فابن تيمية يتكلم بهذا بعد أن خبر القضاة، وقال عن السروجي هذا: «أفضل القضاة المعارضين»؛ ففيه مدحٌ لخُلُقه وعِلْمِه، ومن الجدير بالذكر أن ابن تيمية اعتبر «بيان تلبيس الجهمية» تتمة لكتاب «الاعتراضات المصرية»، فاعلم.

٣- فها هو الذهبي يقول عن ابن القيم - رحمهما الله تعالى - في

---

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ١٠٤).

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٩٤) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) سمعتُ الأستاذ البحَّاثة زهير الشاويش رحمه الله تعالى يقول: كنت أمسك بالقلم الأحمر، وأشطب عبارات من كلام الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، لولاها لأصابه رَهَق، وكثُر أعداؤه بين أهل العلم، **ولعل أصحابنا من تلاميذ شيخنا الألباني - الآن - يختلفون في تقدير صحة هذا الموقف!**

«المعجم المختص بالمحدِّثين» (ص ٢٩٦):

«وقد حُبس مدةً، وأوذي لإنكاره شدَّ الرِّحال إلى قبر الخليل، والله يصلحه ويوفِّقه، سمع معي من جماعة، وتصدَّر للاشتغال ونشر العلم، لكنه معجب برأيه، سيِّئ العقل[1]، جريئ على الأمور، غفر الله له».

واستبعاد بعض إطلاقات الأوصاف أو استنكاره؛ من المثاليات الذهنية، البعيدة عن الماجريات العملية، التي تستصحب البشر ولا تنفك عنهم، وتظهر من خلال المواقف والاختلاط، وببعض الملابسات والمناسبات عَوَار وثغرات، ويحكم عليها صاحبها بما يستحقُّها، وإن صفا مَشربُه، وصح معتقَده، وظهر منهجه! فهذا شيء، وذاك آخر.

ويؤكد لك ما قلناه من توجيهٍ لنَقَدات الذهبي لشيخه ابن تيمية بمؤيدات كثيرة؛ هذه بعض منها:

---

(١) أسقط المحقق «سيِّئ العقل» من الأصل، ووضعها في الحاشية، وقال: «ولا يُتوقَّع أن يقول الذهبي عن ابن قيم الجوزية إنه (سيِّئ العقل) بعد أن ذكر من صفاته ما ذكر».

قال أبو عبيدة: هي كذلك في الأصول، وهذا الاستبعاد بعيد؛ لما ورد بعده: «جريئ على الأمور»؛ فهو المراد بـ (سيِّئ العقل)، وقد أشهر ابن القيم المنع في المسألة المومأ إليها في مجلس عام بنابلس، وكان بإمكانه السكوت، والمسألة مختلف فيها، وفيها قلاقل وبلابل، وعامة الناس لا يحتملون ذلك إلا بمقدمات وممهدات، ولا ندري! هل سلكها ابن القيم لما قرر المسألة أم لا؟

ويتأكد لك صحة مجمل كلام الذهبي إذا علمتَ أن ابن تيمية تأذَّى من حماسة ابن القيم في إشهار بعض اختياراته، ولذا قال تقي الدين الفاسي في «إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة» (ص ٢٤٩ - ٢٥٠): «تفقه بالشيخ تقي الدين ابن تيمية، وأخذ عنه فنونًا من العلم، وكان من جملة أصحابه، **وتأذى ابنُ تيمية بسببه؛ لأنه أعلن عن ابن تيمية بكثير من المسائل المنتقدة عليه**، وأوذي هو بسببها - أيضًا -».

١- قوله في ترجمته في «المعجم المختص» (٢٦):

«قلت: قد سُجن غير مرة ليَفتُر عن خصومه، ويُقْصِر عن بسط **لسانه وقلمه**، وهو لا يرجع، ولا يلوي على ناصح، إلى أن توفي معتقلًا بقلعة دمشق».

٢- قوله في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٠٠):

«وكان قد لحقهم حسدٌ للشيخ، وتألَّموا منه بسبب **ما هو المعهود من تغليظه وفظاظته، وفجاجة عبارته، وتوبيخه الأليم، المبكي المُنكي، المثير للنفوس، ولو سلم من ذلك؛ لكان أنفعَ للمخالفين**».

فكل ما في كلام الذهبي من مآخذ على ابن تيمية؛ فمن هذا الباب، فهو يخص الأسلوب والطريقة، لا المعتقَد والمضمون، إلا في مسائل هو عذره فيها، **ولذا نال الذهبيَّ من متعصبة الأشاعرة ما نال شيخَه ابن تيمية، وتقوَّل عليه - ولا سيما المتأخرون منهم -؛ فحمَّلوا أنَّاته ما لا تحتمل!**

فإياكَ أن تصدِّقَ أنَّ الذهبي كان يحُطُّ على ابن تيمية بغضًا له؛ وأنَّه في شق، وابن تيمية في آخر، واعلم أنه لا يصنع ذلك إلا متحامل أو جاهل! ولا سيما إن كان أشعريًّا.

وفَخْرُ الذهبيِّ بشيخه ابن تيمية كثير ومبثوث، ويصيغه في مناسبات، تقبل الإغضاء عن ذلك، فلولا تقديره وحبُّه المتغلغل في قلب الذهبي؛ ما صنع ذلك!

اسمع للذهبي وهو يقول بعد مدح عظيم له:

٣- «ومن خالطه وعرفه قد ينسبني **إلى التقصير في وصفه، ومن نابذه وخالفه ينسبني إلى التغالي فيه، وليس الأمر كذلك، مع أني لا أعتقد فيه العصمة، كلا! فإنه مع سعة علمه، وفرط شجاعته**، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمات الدين؛ بشر من البشر، تعتريه حدَّةٌ في البحث،

وغضب وشظَفٌ للخصم، تزرع له عداوة في النفوس، ونفورًا عنه!

وإلا - والله! -، فلو لاطف الخصوم، ورفق بهم، ولزم المجاملة وحسن المكالمة؛ لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم وأئمتهم خاضعون لعلومه وفقهه، معترفون بشفوفه وذكائه، مُقرُّون بندور خطئه.

لستُ أعني بعض العلماء الذين شعارهم وهِجِّيراهم الاستخفاف به، والازدراء بفضله، والمقت له؛ حتى استجهلوه وكفَّروه ونالوا منه، من غير أن ينظروا في تصانيفه، ولا فهموا كلامه، ولا لهم حظٌّ تام من التوسُّع في المعارف، والعالِم منهم قد ينصفه، ويردُّ عليه بعِلم، وطريق العقل السكوت عما شجر بين الأقران، رحم الله الجميع.

وأنا أقَلُّ من أن ينبِّه على قدره كَلِمي، أو أن يوضِّح نبأه قلمي؛ فأصحابه وأعداؤه خاضعون لعلمه، مقرُّون بسرعة فهمه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له، وأن جوده حاتمي، وشجاعته خالدية.

ولكن قد ينقمون عليه أخلاقًا وأفعالًا؛ منصفهم فيها مأجور، ومقتصدهم فيها معذور، وظالمهم فيها موزور، وغاليهم مغرور، وإلى الله ترجع الأمور، وكل أحد يُؤْخَذ من قوله ويُتْرَك، والكمال للرسل، والحجة في الإجماع.

فرحم الله امرَءًا تكلَّم في العلماء بعِلم، أو صمت بحِلم، وأمعن في مضايق أقاويلهم بتُؤَدَةٍ وفَهْمٍ، ثم استغفر لهم، ووسَّع نطاق المعذرة، وإلا؛ فهو لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري.

وإن أنتَ عذرتَ كبار الأئمة في معضلاتهم، ولا تعذر ابن تيمية في مفرداته؛ فقد أقررتَ على نفسك بالهوى وعدم الإنصاف!

وإن قلتَ: (لا أعذره؛ لأنه كافر، عدو لله - تعالى - ورسوله)، قال لك خَلْقٌ من أهل العلم والدين: ما علمناه - والله! - إلا مؤمنًا محافظًا

على الصلاة والوضوء وصوم رمضان، معظِّمًا للشريعة ظاهرًا وباطنًا.

لا يؤتى من سوء فهم؛ بل له الذكاء المفرط، ولا من قلة علم؛ فإنه بحر زخَّار بصير بالكتاب والسنة، عديم النظير في ذلك، ولا هو بمتلاعب بالدين؛ فلو كان كذلك لكان أسرع شيء إلى مداهنة خصومه وموافقتهم ومنافقتهم.

ولا هو يتفرَّد بمسائل التشهِّي، ولا يفتي بما اتفق؛ بل مسائله المفردة يَحتجُّ لها بالقرآن أو بالحديث أو بالقياس، ويبرهنها ويناظر عليها، وينقل فيها الخلاف، ويطيل البحث، أسوة من تقدَّمه من الأئمة، فإن كان قد أخطأ فيها؛ فله أجر المجتهد من العلماء، وإن كان قد أصاب؛ فله أجران.

وإنما الذم والمقت لأحد رجلين: رجل أفتى في مسألة بالهوى، ولم يُبدِ حُجَّةً، ورجل تكلَّم في مسألة بلا خميرة من علم، ولا توسع في نقل، فنعوذ بالله من الهوى والجهل.

ولا ريب أنه لا اعتبار بذم أعداء العالِم؛ فإن الهوى والغضب يحملهم على عدم الإنصاف، والقيام عليه.

ولا اعتبار بمدح خواصِّه والغُلاة فيه؛ فإن الحبَّ يحملهم على تغطية هَنَاتِه؛ بل قد يعدُّونها محاسن، وإنما العبرة بأهل الورع والتقوى من الطرفين، الذين يتكلَّمون بالقسط، ويقومون لله، ولو على أنفسهم وآبائهم.

فهذا الرجل لا أرجو على ما قُلتُه فيه دنيا ولا مالًا ولا جاهًا بوجهٍ أصلًا، مع خبرتي التامة به، ولكن لا يسعني في ديني ولا عقلي أن أكتم محاسنه، وأدفن فضائله، وأبرز ذنوبًا له مغفورة في سعة كرم الله - تعالى - وصفحه، مغمورةً في بحر علمه وجوده، فالله يغفر له ويرضى عنه، ويرحمنا إذا صرنا إلى ما صار إليه.

مع أنِّي مخالف له في مسائل أصلية[١] وفرعية، قد أبديتُ - آنفًا - أنَّ خطأه فيها مغفور؛ بل قد يثيبه الله - تعالى - فيها على حُسْن قصده وبذل وسعه، والله الموعد.

مع أني قد **أوذيتُ لكلامي فيه من أصحابه وأضداده، فحسبي الله!**».

ثم قال: «وكان الشيخ أبيضَ، أسود الرأس واللحية، قليل الشيب، شعره إلى شحمة أذنيه، كأنَّ عينيه لسانان ناطقان، رَبعَة من الرجال، بعيدَ ما بين المَنكِبَين، جَهْوَريَّ الصوت، فصيحًا، سريع القراءة، **تعتريه حدَّة، ثم يقهرها بحِلم وصفح.**

وإليه كان المنتهى في فرط الشجاعة والسماحة وقوة الذكاء، ولم أر مثله في ابتهاله واستغاثته بالله - تعالى - وكثرة توجُّهه.

وقد تعبتُ بين الفريقين: **فأنا عند محبِّه مقصِّر، وعند عدوِّه مسرف مُكثر، كلَّا والله!**

توفي ابن تيمية إلى رحمة الله - تعالى - مُعْتَقَلًا بقلعة دمشق بقاعة بها، بعد مرض جدَّ أيامًا، في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبع مئة.

وصُلِّي عليه بجامع دمشق عقيب الظهر، وامتلأ الجامع بالمصلين كهيئة يوم الجمعة، حتى طلع الناس لتشييعه من أربعة أبواب البلد، وأقل ما قيل في عدد من شهده: خمسون ألفًا، وقيل أكثر من ذلك، وحُمِل على الرؤوس إلى مقابر الصوفية، ودُفِن إلى جانب أخيه الإمام

---

(١) مثل فناء النار، وأنَّه لا يبقى فيها أحد، على حدِّ كلام التقي السبكي فيما ذكر عنه في دراسة مفردة تخص ترجمة ابن تيمية، **وأفردها بمصنَّفٍ فيه ردٌّ عليه؛ وهو مطبوع، والراجح** عندي أنها مذهب ابن تيمية، وخصوصًا أن كلمة (أصلية) هي في سياق (وفرعية)، ومعطوفة عليها؛ فليُتَأمَّل!

شرف الدين، رحمهما الله - تعالى - وإيانا والمسلمين»[١].

◉ منظومة الحافظ الذهبي في أصول معتقده وتبرُّئه من الأشعرية[٢]

قال برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحيم ابن جماعة:

أنشدني الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذَّهبي - شيخُنا - لنفسِه:

الحَمْدُ للهِ العَليِّ الأكبرِ ... ثمَّ الصلاةُ على شفيعِ المَحْشَرِ

يا سائلي عن شِرْعَتي وعقيدتي ... إنِّي امْرُؤٌ دِيني مَحبَّةُ حَيدَرِ

وبَنيهِ والصَّحبِ الكرامِ مُفَضِّلُ الـ ... ـشيخين تَبًّا للجَهُول المُنكِرِ

فأَدينُ دينَ محمَّدٍ وصِحابهِ ... والتَّابعين لهم ولم أتَسَتَّرِ

وأَذُمُّ من حيثُ العُمُومُ جميعَ مَنْ ... نَبَذَ الحديثَ وقال إنِّي أشْعَري

وكذا أسُبُّ الرَّافضيَّ وَواصلًا ... وفَتى عُبيدٍ مَعْ عَبيدِ المُفْتري

وأَفِرُّ من ضُلَّالِ جَهْمٍ والأُلَى ... بالاعْتِزال قَدِ ارْتَدَوْا كَزَمَخْشَري

وأُمِرُّ آياتِ الصِّفات كمَا أَتَتْ ... من غيرِ تحريفٍ ولا مُتَفكِّرِ

---

(١) «ذيل تاريخ الإسلام» (ق ٨٥/ أ - ٨٦/ ب)، نسخة تشستربتي، رقم (٤١٠٠)، وينظر فيمن صلى عليه: «تقاييد في ترجمة ابن تيمية» (ص ٢/ ٢٧٤ - ضمن مجموع في رسائل النعيمي، بتحقيقي) وتعليقي عليه، وكتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ٦٤٠).

(٢) نشرها الأخ البحَّاثة الفاضل محمد بن عبد الله السريِّع في موقع الألوكة، عن خط برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحيم بن قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي (٧٢٥ - ٧٩٠هـ)، وهي ضمن كناش غُفل مبتور الطرفين، وموجود في المكتبة الإسلامية في يافا تحت رقم (١٨٤٦).
ولابن جماعة ترجمة في: «الدرر الكامنة» (١/ ٣٨)، «طبقات الفقهاء الكبرى» للعثماني (٢/ ٩٢٩).
وتنظر مُصوَّرة المنظومة: آخر الكتاب (نموذج رقم ٤).

وعقيدتي تقريرُ ما قد أجمَعُوا نفيًا وإثباتًا عليهِ فكَبِّرِ
وأرَى السُّكوتَ إذا تنازعَ جِلَّةٌ في عَصرنا بلْ في قديمِ الأعْصُرِ
وأقُولُ جَلَّ اللهُ عن حَدَثٍ وعن نقصٍ وعن تبعيضِ ذاتٍ يا جَرِي

◉ **الحدَّة عند ابن تيمية**

هذا هو ابن تيمية عند الذهبي؛ فلا تصدِّق أنه يغمز فيه، وتأمَّل معي قوله - بالإضافة إلى ما قدَّمناه -: «**تعتريه حدة، ثم يقهرها بحِلم وصفح**»؛ لتعلم أنه ليس بعيَّاب، ولكنه نُصحٌ في الله فيما سبق، لعل أتباعه وأصحابه ينتفعون بما قال.

وهو ليس يتناقض[(١)]؛ وإنما يذكر ما كان يقع منه من طَبع، ثم محاولته أن يقهر الشدَّة باللِّين، والعجلة بالتؤدة، والحِدَّة بالحِلم، والغلظة بالرفق.

قال الذهبي نفسه في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٧٢٨): «قال شيخنا - أي: ابن تيمية -: **وكانت في جدِّنا حدة**».

وقال ابن الوردي في «تاريخه» (٢/ ٤١١) عن ابن تيمية نفسه:

«وكانت فيه قلة مداراة، وعدم تُؤَدة - غالبًا -».

وبلا شك أن ابن تيمية نظر في مناقشات ابن حزم وطريقته وأسلوبه؛ فتأثر به من حيث يشعر أو لا يشعر[(٢)]، ولذا قال الصفدي في

---

(١) زعَمَه العلَّامة صديق حسن خان؛ قال عن صنيع الذهبي مع ابن تيمية: «فأنتَ ترى كلامه في الشيخ، فزِنه بعقلك؛ فإنه ظاهر التناقض، والله أعلم بالسرائر»، كذا في حاشية «القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي» (ص ٣٧).

(٢) تأثُّر الإنسان بمن يحب لا يُنكَر، ولم يكن صنيع ابن تيمية مع مخالفيه كصنيع ابن حزم؛ لاختلاف أصولهما في مسائل الخلاف، ووقيعة ابن حزم في أكابر =

«الوافي بالوفيات» (٧/ ١٨): «وأرى أن مادته كانت من كلام ابن حزم، حتى تشنيعه على من خالفه».

وزاد ذلك عدم إنصاف خصومه له، ومصادرتهم حريته بسجنه، وكأن خصومه لما يقولون عنه: (فيه حدة)؛ فكأنهم ما كانوا معه هكذا، وكانوا منصفين، وأصحاب حكمة وتُؤَدة!

فهذه (الحدة) ومسوِّغات ثورانها مع خصومه؛ كانت سببًا في إظهار عداواتهم له، والشدِّ عليه، مع عجزهم عند مناقشته!

قال الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «ابن تيمية حياته وعصره» (ص ٤٦ - ط الفكر العربي):

«ويظهر أنه كان يتبرَّم في بعض الأحوال باعتراضهم وإثارتهم اللغط حول قولٍ قاله، ورأي حرره؛ فكان يجري على لسانه ألفاظ عنيفة».

قلت: سبقت[1] له بعض المواقف التي تدل على ذلك.

= علماء الأمة دون محن ووجود ما يثورها، بخلاف ابن تيمية؛ بل إنك تجد ابن تيمية في كتابه «نقض المنطق» (١٧ - ١٨) يقول عن ابن حزم: «وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلِّمة وعلماء الحديث، مضمومًا إليه كلامه في الوقيعة في الأكابر».

قال أبو عبيدة: المقارنة بين ابن تيمية وابن حزم وعلومهما واختياراتهما وانفراد كل منهما؛ يحتاج إلى دراسة موعبة، جادَّة، مع الخبرة بكلام ابن تيمية، وطرق عرضه واعتراضه لآراء ابن حزم، مع خزينة مسبقة لآرائهما، واطلاع واسع في كتبهما.

وانظر بخصوص (الحِدَّة عند ابن تيمية): «ضوابط في النقد، دراسة في عقل ابن تيمية النقدي» (٦٢ - ٧٦)؛ فقد طوَّل في هذا المبحث، وقَارَنَ بين الحِدَّة عند ابن تيمية وابن حزم بما هو جدير بالنظر.

(١) انظر - على سبيل المثال -: ما تقدم (ص ٣٠٣).

و«قد يكون الجدل هو الذي يؤدي إلى هذه الحِدَّة»[1].

فهذه الحِدَّة أمر طبعي فيه، ولها آثار عليه، وجهِدَ ابنُ تيمية أن يتخلص منها، فإن سبقت في بعض الأحايين؛ فهو معذور.

ويؤكد هذه الحِدَّة ما ذكره التقي السبكي ضمن ماجريات؛ فقال في «ترجمة ابن تيمية» (ق ٢٠٠/ أ - ضمن المجلد السادس من «التذكرة الجديدة»[2]) - فيما شاهد وأبصر -:

«فقام ابن تيمية وألقى عمامته، وكشف رأسه، وصار يقول: البلوى...».

فهذا الطبع يغلب على صاحبه، ولا سيما عند الغضب والشدائد، وهكذا البشر!

وهو على وزان ما نقله الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٢):

«وحكى لي عنه الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية؛ قال: كان صغيرًا عند بني المُنَجَّا، فبحث معهم، فادَّعوا شيئًا أنكره، فأحضروا

---

(١) «ابن تيمية حياته وعصره» (ص ٩٢).
ويَردُّ عمر فروخ في كتابه «ابن تيمية المجتهد» (ص ٦٢) هذه الحدة إلى عدم زواجه؛ وعبارته:
«ولعل بعض هذا العنف في ابن تيمية راجع إلى أنه عاش صرورًا - أي: عازبًا -، ثم كان مع ذلك عفيفًا».
وخلط كثير من خصوم ابن تيمية بين هذه الحدة التي فيه مع العُجب والكِبر - زعموا -!!
قال العلامة محمد أبو زهرة بعد كلام مهم: «**فما كان في ابن تيمية عُجب ولا شِبه العُجب**».
انظر كتابه: «ابن تيمية حياته وعصره» (ص ٨٨ - الهامش).

(٢) نسخة آيا صوفيا، رقم (٣١٣٩).

النقل، فلما وقف عليه؛ ألقى المجلد من يده غيظًا، فقالوا له: ما أنت إلا جريئ ترمي المجلد من يدك وهو كتاب عِلم! فقال سريعًا: أيُّما خير: أنا أو موسى؟ فقالوا: موسى. فقال: أيُّما خير: هذا الكتاب أو ألواح الجوهر التي كان فيها العشر كلمات؟ قالوا: الألواح. فقال: إن موسى لما غضب ألقى الألواح من يده. أو كما قال».

وعلى وزان الكتاب الذي عُتِّق وزوِّر في بعض الدول التي خَفيت فيها السُّنة وأعلامها؛ وفيه: أن النبي ﷺ أسقط عن يهود خيبر الجزية، وفيه شهادة جماعة من أصحاب النبي ﷺ، فلما «ألقي إلى ابن تيمية، وطُلِب منه أن يُعين على تنفيذه، والعمل عليه؛ فبصق عليه! واستدل على كذبه بعشرة أوجه»[١].

فهذه الحِدَّة التي فيه: خُلُق طبعي لا كسبي، واجتهد في مقاومته، فإن غُلب؛ فهو معذور يا إمام[٢]! ومَنْ منا ليس فيه ما لا تُرضى جميع سجاياه؟! والمؤمنون عذَّارون لا عيَّابون!

ولستُ بصدد ترجمة ابن تيمية ترجمةً مفصَّلةً لأبيِّن أن هذا الخُلق الكسبي (الحدة) وظَّفها ابن تيمية في مواطن عديدة؛ نصرةً للحق، وإعمالًا للعدل، ولا سيما مع سلطان المغول غازان، ومقدَّمهم بولاي[٣]، وملك قبرص، وفي معاركه مع التتار، وإنكاره على الصوفية البطائحية[٤]، والسلاطين، والأمراء، مما يصعب حصر مفرداته،

---

(١) «زاد المعاد» (٣/ ١٣٨). (٢) أعني: الإمام الذهبي رحمه الله تعالى.

(٣) انظر تفصيله في: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٨٧ - ٤٨٨).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٦٠ - ٤٨٨)، «ذكريات باحث عن الهدى» (ص٢٥ - ٣٩) لعماد الدين الواسطي، «موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الصوفية» (١/ ٢٧٧) للعريفي.

وتسمية وقائعه بالتفصيل، ويضيق عنه هذا المقام.

⊙ ظلم ابن تيمية بالحدَّة التي فيه

ثمة أمر مهم: ظَلَم ابنَ تيمية جمعٌ بسبب هذا الخُلُق المزعوم، فإن كان الذهبي أنصفه بأن ساق هذه النقدات في مقام مدح وثناء؛ فإن غيره - ممن يخالفه في مشربه ومعتقَده - اتَّكأ على هذا في التحذير والتنفير منه!

كقول بعضهم بعد سياقه طرفًا من مدحه:

«ومِن ثَم نُسِب أصحابُه إلى الغلوِّ فيه، واقتضى له ذلك العُجب بنفسه، حتى زَها على أبناء جنسه، واستشعر أنه مجتهد؛ فصار **يَرُد على صغير العلماء وكبيرهم**»(١).

وقول آخر في سياق ذكره لابن تيمية:

«لا كالذي يأخذ الأشياء بالعنف والغلظة، وعدم الرفق، وكثرة الشقشقة واللقلقة، ودعوى المُتَعلِّم والتحذلق، والفوز بالدرجة العلى، والتقدم على السابقين، والرد على الأئمة السالفين»(٢).

وقوله: «ممن قد أعجبته نفسه الخسيسة، حتى مدح علماء الأمة، وخطَّأ خلاصة الأئمة»(٣).

وقوله: «ها هو وجماعة من أصحابه الطاغين ينادون: من هو إمام

---

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ١٥٣).

(٢) «تفاح الأرواح ومفتاح الإرباح» (المنقول الرابع والعشرون) لابن السراج (مج١/ ١٠/ ب)، نسخة برلين، رقم (٨٧٩٤)، ثم طبع في بيروت عن (كتاب-ناشرون).

(٣) «تشويق الأرواح والقلوب إلى ذكر علام الغيوب» (ق ٦١)، نسخة مكتبة عمجة زاده - حسين باشا، رقم (٢٧٢).

الحرمين؟! من هو الغزالي؟! كل هؤلاء كانوا فلاسفةً كلابًا، قد طمسوا الدين، هذا في المتقدِّمين المشتهرين.

من هو تاج الدين الفِركاح؟! من هو محيي الدين النواوي؟! هذا في المتأخرين، الذين كنا في زمنهم صبيانًا كِلَينا، لكونهم سبقوه، وهو يريد طمس أسمائهم، ومحو فضائلهم؛ ليستفرد بالرئاسة أسوة أمثاله، ممن لا يتقي الله، ولا يستحي منه، ولا من خلقه، خلَّص الله الإسلام منه، ومن أمثالهم، وأراحهم من بلاياهم وبغيهم...، وقبَّح من يقدح الناس، ويهدر منازلهم بغير حق؛ آمين، آمين»[١].

وقول آخر من الأشاعرة: «كان لا يخلو عن تحامل على سائر الطوائف، حتى على كثير من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾ [يوسف: ٥٣]، وكان أكثر تحامله رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأشاعرة - كالغزالي وأتباعه ومشايخه -؛ فكان يقصد الرد عليهم في جميع ما أحدثوه من الأدلة، وإن كانت حقًّا في نفسها كما سيظهر لك، وكان ذلك من أسباب تنفير القلوب عنه؛ لتوهُّمها أنه متعصِّب أو جاهل»[٢].

وهذا كله يؤكد حِدَّته، **ولكنها في الحقيقة غَيْرةٌ على التوحيد السليم، والمنهج السديد.**

وفيما تقدم من نقولات تزوُّد وتقوُّل، ونفخ وبسط، وفيها حق وباطل، وصواب وغلط.

فالنووي وابن الفِركاح فقهاء، وما وقع في كلامهم من تأويل في الصفات؛ فهو - في الغالب - نقل عمن قبلهم، وليس من عادة ابن

---

(١) المرجع نفسه (ق ١٤٢).

(٢) «المنقذ من الزلل والعلم والعمل» (ق ٦١/ أ، نسخة فيض الله، رقم ١٢١٦).

تيمية في أمثال هؤلاء القدح فيهم والتعدِّي عليهم، فكيف بمن كادت تجمع العلماء على علمه وصلاحه؟!

أما الذم بـ (الكلاب) ولا سيما في حق (إمام الحرمين الجويني) وتلميذه (أبي حامد الغزالي)؛ فهي زلة عظيمة، وقَحَة، وسوء أدب، ولا تصدر - البتة - عن ابن تيمية وأمثاله الكبار؛ **فهم لا يحسنون إخراج مثل هذه الكلمات أو تدوينها.**

◉ هل ظلم ابنُ تيمية أئمةَ الأشاعرة؟

نعم؛ هناك بَون شاسع بين الأشاعرة[١] وابن تيمية في النظر إلى إمام الحرمين وتلميذه الغزالي!

وامتدَّ هذا الفرق - بعِلم دون حِلم أو بحِلم مع عِلم - إلى بعض أعلام من المدرسة التيمية؛ كالذهبي وابن كثير، ولا أستبعد وصوله إلى الدهماء من الأتباع، والجهلة الطَّغام؛ فقالوا ما نُسب إليهم!

لكن الذي يجعلنا نتشكك سياق الكلام: أنه - على زعم قائله - صادر عن ابن تيمية وجماعة من أصحابه! والأمر بيقين ليس كذلك!

◉ ابن تيمية وأئمة الأشاعرة (الجُويني)

نعم؛ حذَّر ابن تيمية من مسلك عقديٍّ عند إمام الحرمين الجويني، سرى منه إلى متأخري الأشاعرة، ولم يُعرف من قبل فيهم، وله سبب **خفي قلَّ من ينتبه له إلا أمثاله!**

والسبب - فيمن يتتبَّع مذاهب أعلام المدرسة الأشعرية وما أحدثوه فيها -: يجد أن الجويني هو **أوَّلُ من أوَّلَ الصفات الخبرية**

---

(١) أعني: من سقتُ كلامهم فيما تقدم قريبًا، وأعلام الأشاعرة في زمن ابن تيمية!

الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وخالف أئمة مذهبه في ذلك.

وحتى أريح القارئ قبل الخوض في سَوق ما يسمح به المقام من إيراد مؤاخذات ابن تيمية على إمام الحرمين الجويني؛ لا بد أن أذكِّره بأوصاف الجويني عند ابن تيمية:

١- «أحذق المتأخرين»[١].

٢- «أفضل متأخريهم»[٢] أي: الأشاعرة.

٣- «مع براعته وذكائه في فنِّه»[٣].

وقال ابن تيمية عن إمام الحرمين الجويني - أيضًا -:

«غيَّر مذهب الأشعري في كثير من القواعد، ومال إلى قول المعتزلة؛ فإنه كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم ابن الجبائي، وكان قليلَ المعرفة بمعاني الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة، مع براعته وذكائه في فنِّه»[٤].

وقال فيه - أيضًا -: «وأبو المعالي وأتباعه نفَوا هذه الصفات[٥] موافقةً للمعتزلة والجهمية، ثم لهم قولان:

أحدهما: تأويل نصوصها، وهو أول قولَي أبي المعالي كما ذكره في «الإرشاد»[٦].

---

(١) «التسعينية» (٢/ ٦٣١).
(٢) «التسعينية» (٣/ ٧٥٢).
(٣) «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٥٠٨).
(٤) «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٥٠٧ - ٥٠٨).
(٥) المراد: الصفات الخبرية.
(٦) انظر فيه: (١٤٦، ١٢٨) تأويله للوجه والعين واليدين، ورده على شيوخه ممن يثبت ذلك، وفيه (٨٥، ١٢٥، ١٥٠) نبزه لمثبتة ذلك بـ (الحشوية).
وينظر في الرد عليه: «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ١٧٧) فيما يخص سلوكه طريق المعتزلة في الأعراض، **ولزومها للتجسيم!**

والثاني: تفويض معانيها إلى الرب، وهو آخر قولَي أبي المعالي كما ذكره في «الرسالة النِّظامية»[(١)]، وذكر ما يدل على أن السلف كانوا مُجمعين على أن التأويل ليس بسائغٍ ولا واجب»[(٢)].

وقوله الأول من التأويل هو الذي تلقَّفه المتأخرون، واستخدموه بكثرة في كتب التفسير، وشروح الحديث، ومتون العقائد وشروحها، وأصبح سائغًا يدرَّس في كثيرٍ مِن الجامعات الشرعية والمعاهد الدينية، مع أنَّ صاحبه رجع عنه؛ بل استهجنه واستبعده، **لتتأكد لك غربة معتقد السلف، ولئلا تغترَّ بما يتتابع عليه المتأخرون دون السلف الأولين**، في القرون الثلاثة المفضَّلة، المشهود لهم بالخيرية على لسان رسول الله ﷺ.

ويصدِّق وجود المسلك الاعتزالي عند هذا الإمام ما جاء في ترجمته، وسأترك هذه المرة للإمام الذهبي أن يخبرنا الخبر، مع تلمُّس المعاذير، وصياغة الكلام من غير حدة، مع ملاطفة، ومحاولة نصرة منهج السلف الصالح بالطريقة التي أشار إليها فيما قدمناه عنه عند إيرادنا لمؤاخذاته ونقداته لشيخه، قال رحمه الله تعالى:

«قال المازَري[(٣)]

---

(١) سيأتي بيانه ضمن كلام الإمام الذهبي الآتي، والله الهادي.

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٤٩).
وينظر تفصيله في: «منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، عرض ونقد» (ص ٧٥ - ٨٢)، «المدارس الأشعرية دراسة مقارنة» (٣٣٣ - ٣٤١)، «موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة» (٢/ ٦٠٢ - ٦٢١).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازَرِي المالكي (ت ٥٣٦هـ)، وكان ينتمي إلى (الأشعرية) الأولى، ذات المنحى الأثري الحديثي، وهذه صبغة المالكية، وبقيت ممتدة فيهم حتى في عصور متأخرة، وسبق أن نقلنا في التعليق على (ص ٤١٧) عن السنوسي - وإقرار الدسوقي =

في «شرح البرهان»[1] في قوله: (إن الله يعلم الكليات لا الجزئيات):

= وغيره - الإنكار على الرازي ميله للفلسفة، بخلاف الأشعرية الشافعية التي انصبغ متأخِّروها بالانحراف عن تقريرات أبي الحسن الأشعري إلى الميل لتقريرات الجويني والغزالي والرازي، فردود المازري كانت قاسية على الجويني والغزالي؛ لأنهما انحرفا عن العقيدة الأصلية للأشعري، وهذا معروف في ترجمته؛ فله: «الكشف والإنباء عن كتاب الإحياء»، ساق الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٣٠ - ٣٤٠) مطلعه، وشخَّص آفته بتأثره في فترة من حياته بابن سينا، ولا تغيب عن ردود ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) وابن حمدين (محمد بن علي بن محمد القرطبي الأندلسي، قاضي الجماعة، ت ٥٠٨هـ) والطُّرْطُوشي (ت ٥٢٠هـ) - وهم مالكية - على الغزالي، انظر: «السير» (١٩/ ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٧، ٤٩٤)، وممن أفتى بوجوب حرق «الإحياء»: القاضي عياض، انظر: «الطبقات الكبرى» (١/ ١٥) للشعراني، وما سيأتي (ص ٩١٨).

وتبقى الحاجة ماسة إلى دراسة أثر الرازي على الأشاعرة عند الشافعية، والمالكية، وأن لذلك أثرًا في تقرير معتقد كل منهم، وأن المالكية الأشعرية أقرب من غيرهم، وهذا - في الجملة - في المتأخرين - أيضًا -.

(١) قال المازري في «إيضاح المحصول من برهان الأصول» (١٢٥): «وأول ما أقدِّم بين يدي الكلام على هذه المسألة: تحذير الواقف على كتابه هذا أن يصغي إلى هذا المذهب الذي قال، أو يتساهل في خطوره بباله، فضلًا عن التشكك في محاله، فإنه أحد أركان الدين، ويؤدي التساهل فيه إلى مطاعن الزندقة والملحدين، **وبودي لو محوتُ هذا من هذا الكتاب بماء بصري؛ لأن هذا الرجل له سابقة قديمة وآثار كريمة في عقائد الإسلام، والذب عنها، وتشييدها، وحسن العبارة عن حقائقها، وإظهار ما أخفاه العلماء من أسرار، ولكنه في آخر أمره ذكر أنه خاض في فنون من علم الفلسفة، وذاكر أحد أئمتها** - هو ابن سينا، كما في هامش نسخة الأصل (ق ٣٩) -، فإن ثبت هذا القول عليه، وقطع بإضافة هذا المذهب في هذه المسألة إليه؛ فإنما سهل عليه ركوب هذه المسالك إدمانه للنظر في مذاهب أولئك.

ومن العظيمة في الدين أن يقول مسلم إن الله - سبحانه - يخفى عنه خافية =

وددتُ لو محوتُها بدمي.

وقيل: لم يقل بهذه المسألة تصريحًا؛ بل أُلزم بها لأنه قال بمسألة الاسترسال[١] فيما ليس بمُتَناهٍ من نعيم أهل الجنة، فالله أعلم.

قلت: هذه هفوة اعتزال هُجِر أبو المعالي عليها، وحلف أبو القاسم القشيري لا يكلمه، ونُفِي بسببها، فجاور وتعبد، وتاب - ولله الحمد - منها، كما أنه في الآخر رجَّح مذهب السلف[٢] في الصفات وأقره.

قال الفقيه غانم المُوشِيلي: سمعت الإمام أبا المعالي يقول: لو استقبلتُ من أمري ما استدبرتُ؛ ما اشتغلتُ بالكلام.

قال أبو المعالي في كتاب «الرسالة النظامية»[٣]: اختلفت مسالك

= ولو دقت، حتى لا يحيط بها العقول، ولا تتوهمها الأوهام، والمسلمون لو سمعوا أحدًا يبوح بخلاف هذا لتبرؤوا منه، وأخرجوه عن جملتهم، ونحن لو قنعنا في رد هذا المذهب بهذا المقدار؛ لكنَّا عوَّلنا على ما يعوَّل عليه في مثل هذا، لأنا إذا كان خطابنا مع موحد مسلم، كنا نخاطبه بلسان سائر المسلمين، ونقول له: إن زعمت أن الله - سبحانه - يخفى عليه خافية، أو يَتصور العقل معنًى أو يُثبَت في الوجود صفة أو موصوف، أو عرض أو جوهر، أو حقائق نفسية أو معنوية، وهو - تعالى - غير عالم به؛ **فقد فارقت الإسلام**، وإن كان كلامنا مع ملحد فنرد عليه بالأدلة»، وأسهب في ردِّه، جزاه الله خيرًا.

(١) عقد ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٥/ ١٩٢ - ٢٠٧) فصلًا خاصًا لمسألة الاسترسال بعنوان: (شرح حال مسألة الاسترسال التي وقعت في كتاب «البرهان»).

(٢) إشارة قوية إلى أن التفويض هو مذهب الذهبي، ولم يذكر هذا صراحة، وهذه المضايق كاشفة، فتأمل! ولا تتعجب من تبرُّئِه من الأشاعرة فيما قدمناه عنه.

(٣) وتسمى: «العقيدة النظامية»، والكلام فيها (ص ٢٣ وما بعدها).

العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها[١]، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في القرآن وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب - تعالى -، **والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقدًا: اتباعُ سلف الأمة، فالأولى الاتباع**[٢]، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجةٌ متَّبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درَج صحب الرسول ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام المستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مَسوغًا أو محتومًا؛ لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، **فإذا تصرَّم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل؛ كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المُتَّبَع، فحَقٌّ على ذي الدين أن يعتقد تنزُّه الباري عن صفات المحدَثين**، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويَكِل معناها إلى الرب[٣]؛ فليُجرِ آية الاستواء والمجيء[٤]، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، و﴿تَجْرِي

(١) في «النظامية» المطبوعة بعد هذه العبارة: «وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها».
(٢) في «النظامية»: «فالأولى الاتباع وترك الابتداع».
(٣) في «النظامية» بعد هذه العبارة زيادة: «وعند إمام القراء وسيِّدِهم الوقف على قوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] من العزائم، ثم الابتداء بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، ومما استُحسن من إمام دار الهجرة مالك بن أنس أنه سئل عن قوله - تعالى -: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة».
(٤) آية المجيء: قوله - تعالى -: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤]، وما صح من أخبار الرسول؛ كخبر النزول وغيره، على ما ذكرناه[١].

قال الحافظ محمد بن طاهر: سمعت أبا الحسن القيرواني الأديب - وكان يختلف إلى درس الأستاذ أبي المعالي في الكلام - فقال: سمعت أبا المعالي اليوم يقول: **يا أصحابنا! لا تشتغلوا بالكلام؛ فلو عرفتُ أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلتُ به.**

وحكى الفقيه أبو عبد الله الحسن بن العباس الرستُمي؛ قال: حكى لنا أبو الفتح الطبري الفقيه؛ قال: دخلتُ على أبي المعالي في مرضه؛ فقال: **اشهدوا عليَّ أني قد رجعتُ عن كل مقالة تخالف السُّنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور.**

قال محمد بن طاهر: حضر المحدِّث أبو جعفر الهَمَذَاني مجلس وعظ أبي المعالي؛ فقال: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان عليه. فقال أبو جعفر: أخبِرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها: (ما قال عارف قط: يا الله!) **إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلوَّ، لا يلتفت يمنةً ولا يسرة؛ فكيف ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا** - أو قال: فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها -؟ فقال: **يا حبيبي! ما ثمَّ إلا الحيرة، ولطم على رأسه، ونزل، وبقي وقت عجيب، وقال فيما بعد: حيَّرني الهَمَذَاني»**[٢].

قلت: فالقول بالعلو لا ينافي الاستواء بل يؤكده، وهو من دواعي الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها، **وليته سلَّم للنقول؛ فإنها إن صالت في ميادين الكفاح، طارت العقول على أسنَّة الرماح، والشرع**

---

(١) في «النظامية»: «فهذا بيان ما يجب لله».
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٢ - ٤٧٥).

قاضٍ وهي شاهدة، ويجوز للقاضي أن يطرد الشاهد متى شاء!

وقد صدق الذهبي لما قال قبل ما سقناه:

«وقرأتُ بخط أبي جعفر: سمعت أبا المعالي يقول: قرأت خمسين ألفًا في خمسين ألفًا، ثم خلَّيتُ أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة[1]، وركبتُ البحر الخِضَمَّ، وغُصتُ في الذي نهى أهلُ الإسلام، كل ذلك في طلب الحق، وكنتُ أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن؛ فقد رجعتُ إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحقُّ بلطيف بِرِّه؛ فأموتَ على دين العجائز، ويَختمَ عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: (لا إله إلا الله)؛ فالويل لابن الجويني!

قلت: كان هذا الإمام - مع فرط ذكائه، وإمامته في الفروع وأصول المذهب، وقوة مناظرته - لا يدري الحديث كما يليق به، لا متنًا ولا إسنادًا، ذكر في كتاب «البرهان»[2] حديث معاذ في القياس؛ فقال: هو مدوَّن في «الصحاح»، متَّفَق على صحته!»[3].

ومنه تعلم التقاء كلام ابن تيمية وتلميذه في الجويني، وأنه - في الجملة - متفق غير مفترق، وهو حق وعدل، **وأن المتأخرين من المشغِّبين إنما يخرجون أصواتًا وجعاجع لا حقيقة وراءها، ولا طحن معها!**

---

(١) هذا القول من إمام الحرمين شاهد صدق على فساد استخدام منطق اليونان في المطالب اليقينية، واتخاذه أصلًا في الحجة والبرهان، وأن المنهج الحق هو ما كان عليه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أهل العلم والفرقان. (من التعليق على «السير»).

(٢) (٢/ ١٧)، وانظر - لزامًا -: تعليقي على «الموافقات» (٤/ ٣٠٦).

(٣) «السير» (١٨/ ٤٧١).

◉ ابن تيمية والغزَّالي

من الوسائل التي استخدمها خصوم ابن تيمية في التنفير منه: ما سلكه غير واحد من إبراز كلامه وردِّه على الإمام أبي حامد الغزالي الزاهد الفقيه!

والناظر المستبصر في تقريراته وكلام العلماء عليه يجد أن العلماء منقسمون، وآراؤهم متباينة في هذه الشخصية التي لم يتكرر مثلها بين مادح وقادح[1] ومُجْمِلٍ ومفصِّل، وأجمل ذلك ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦٥ - ٦٦)؛ فقال بعد كلام، مرتضيًا قول الإمام ابن الصلاح الشافعي[2] فيه:

«ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح يقول - فيما رأيتُه بخطه -:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦٦).
وقال الشيخ المؤرخ الأديب المربِّي مبارك الميلي الجزائري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «آثاره» (١/ ٢٩٦): «وكلَّما انتشرت الترجمة عن اليونان ازداد التصوُّف نموًّا؛ وبالجملة: إنَّ **فيل التصوُّف** كلَّما وجَّهته نحو مكَّة أو المدينة؛ برك، وكلَّما وجَّهته نحو أثينا أو القسطنطينية؛ **نهض مهرولًا**، ومن سلِم من الهوى والتَّقليد الأعمى؛ كفاه هذا البيان، **وإلَّا فما أضيع البرهان عند المقلِّد**».

(٢) كان ينهى عن علم الكلام ويذمُّه، وله جهود في ذلك، وكان لا يحابي من كان مشغولًا فيه، قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٩/ ٧): «ولهذا ما زال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمونه ويذمون أهله، وينهون عنه وعن أهله، حتى رأيت للمتأخرين فتيا فيها خطوط جماعة من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية والحنفية وغيرهم فيها كلام عظيم في تحريمه وعقوبة أهله، حتى إن من الحكايات المشهورة التي بلغتنا: **أن الشيخ أبا عمرو بن الصلاح أمر بانتزاع مدرسة معروفة من أبي الحسن الآمدي، وقال: أخذها منه أفضل من أخذ عكا. مع أن الآمدي لم يكن أحد في وقته أكثر تَبَحُّرًا في العلوم الكلامية والفلسفية منه، وكان من أحسنهم إسلامًا، وأمثلهم اعتقادًا**».

أبو حامد كثُر القول فيه ومنه، فأما هذه الكتب - يعني: المخالفة للحق -؛ فلا يلتفت إليها، وأما الرجل؛ فيُسكت عنه، ويفوَّض أمره إلى الله».

قال على إثره موضحًا: «ومقصوده: أنه لا يُذكَر بسوء».

فابن تيمية لم يهتم بشخص أبي حامد الغزالي الفقيه ولا الصوفي؛ وإنما اعتنى بالفيلسوف، وقال عنه: «وهو يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوُّف والعبارات الإسلامية»[١].

وقال: «والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة بسبب كلام ابن سينا[٢] في «الشفا» وغيره، و«رسائل إخوان الصفا»، وكلام أبي حيان التوحيدي»[٣].

وقال: «ومع هذا؛ فأبو حامد لم يُعرف في كلامه خروج إلى الشرك وعبادة الأوثان؛ بل غاية ما ينتهي إليه ضلال الصابئين من المتفلسفة

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦٦).

(٢) كان ابن تيمية يناظر ابن سينا في منامه؛ قال في «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٢٦٣): «وعندي من الرغبة في طلب العلم وتحقيق هذه الأمور ما أوجب أني كنت أرى في منامي ابن سينا، وأنا أناظره في هذا المقام وأقول له: أنتم تزعمون أنكم من عقلاء العالم وأذكياء الخلق، وتقولون مثل هذا الكلام؟!».
وللدكتور جمال رجب سيدبي: «نظرية النفس بين ابن سينا والغزالي»؛ وقرَّر فيه اتفاقهما في الغايات والمقاصد، فثمة الخلاف بينهما في المنهج.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٤)، وهذه مؤاخذة المازري المالكي؛ فمما قال: «وأما مذاهب الصوفية؛ فلا أدري! على مَن عَوَّل فيها، لكني رأيتُ فيما علَّق بعض أصحابه أنه ذكر كتب ابن سينا وما فيها، وذكر بعد ذلك كتب أبي حيان التوحيدي، **وعندي أنه عليه عوَّل في مذهب التصوف**».
وقال: «وعرَّفني صاحب له أنه كان له عكوف في «رسائل إخوان الصفا»...».
انظر: «السير» (١٩/ ٣٤١).

ونحوهم»[١].

وهو بكلامه هذا يرد على ابن رشد الحفيد الذي زعم أن أبا حامد الغزالي ينكر الميعاد، ويوضح ابن تيمية هذا بقوله:

«أما عدُّه أبا حامد ممن لا يقر بمعاد الأبدان؛ فهو وإن كان قد قال في بعض كتبه ما نسبه لأجله إلى ذلك؛ **فالذي لا ريب فيه أنه لم يستمر على ذلك؛ بل رجع عنه قطعًا، وجزم بما عليه المسلمون في القيامة العامة كما أخبر به الكتاب**»[٢].

جارى أبو حامد الغزالي شيخه الجويني، وغاص في الفلسفة وبلعها، وما استطاع أن يتقيأها[٣]، وتاب من ذلك، وفي هذا يقول ابن تيمية: «وإن كان يقال: إنه رجع عن ذلك، واستقر أمره على التلقي من

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ١٣٤).
(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ١٠٦ - ١٠٧).
(٣) نقل الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٢٧) عن أبي بكر بن العربي قوله: «شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيأهم؛ فما استطاع».
ثم قال على إثره: «ومن «معجم أبي علي الصدفي»[أ] تأليف القاضي عياض له؛ قال: والشيخ أبو حامد ذو الأنباء الشنيعة، والتصانيف الفظيعة، غلا في طريقة التصوف، وتجرَّد لنصر مذهبهم، وصار داعيةً في ذلك، وألَّف فيه تواليفه المشهورة، أُخِذ عليه فيها مواضع، وساءت به ظنون أمة، والله أعلم بسرِّه، ونفَذ أمر السلطان عندنا بالمغرب وفتوى الفقهاء بإحراقها والبُعد عنها، فامتُثِل ذلك، مولده سنة خمسين وأربع مئة».
ثم قال معقِّبًا: «قلت: ما زال العلماء يختلفون، ويتكلم العالم في العالم باجتهاده، وكل منهم معذور مأجور، ومن عاند أو خرق الإجماع؛ فهو مأزور، وإلى الله ترجع الأمور».

....

(أ) المطبوع لابن الأبار، وهو غير كتاب القاضي عياض؛ فتنبه.

طريقة أهل الحديث، بعد أن أيِس من نيل مطلوبه من طريقة المتكلِّمين والمتفلسفة والمتصوِّفة - أيضًا -»[١].

هذا هو أبو حامد الغزالي عند ابن تيمية، وليس كما قال خصومه - فيما تقدم عنهم -: أن طعنه إنما ليستفرد بالرئاسة؛ إنما قام نقده على معرفة ودراية به وبكتبه ومصادره وتطوره وتقلبه وما استقر عليه، واستأنس في ذلك بآراء العلماء فيه؛ فهو على درايةٍ مما قاله النووي وابن الصلاح وابن العربي المالكي[٢] وابن الجوزي والطُّرْطُوشي والمازري، ومآخذهم عليه، ويَقبَل منهم ويَرُد.

ويظهر لمن يقارن بين تقريرات الذهبي وشيخه ابن تيمية في أبي حامد

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢١٠).
وينظر للدكتور أحمد قوشتي عبد الرحيم: «نظرية السعادة بين الغزالي وابن تيمية»، قرَّر فيه أن الغزالي في كتبه التي ألَّفها للخواص فيها مشرب فلسفي إشراقي، ظهر فيه التأثر الواضح جدًّا بنظرية الفيض الأفلوطينية، ونُشر عن دار طوق النجاة: «النبوة والرسالة بين الإمامين الغزالي وابن تيمية» للباحث محمد ولد الداه ولد أحمد ولد الطالب عيسى وانظر: «قاعدة في الرد على الغزالي في التوكل» لابن تيمية، تحقيق الشيخ علي الشبل - حفظه الله -.

(٢) كان يسمي شيخه أبا حامد الغزالي بـ (دانشمند الأصغر)، انظر: «سراج المريدين» (٤/ ٣٩٢)، ومعناها بالفارسية: (العارف).
وانظر بعض نقداته لشيخه - ولم يسمِّه في أغلبها - في: «سراج المريدين» (٣/ ٧، ٧٣، ٩٧، ١٤٠ - ١٤١، ١٥٣ - ١٥٧، ١٧٠)، «المسالك في شرح موطأ مالك» (١/ ٤٤٣ - ٤٤٤)، «الأمد الأقصى» (٢/ ٣٩٤ - ٣٩٧)، وغيرها كثير، ومدحه بالموافقة في مواطن عديدة؛ انظر منها - على سبيل المثال -: «المسالك» (٧/ ٥٥٨، ٥٨٠، ٦٠١).
ومن المشاريع العلمية المفيدة: المقارنة بينهما؛ فإبراز الحق في الخلاف بينهما مهم، وبعضه لاختلاف المذهب والمشرب.

الغزالي وِفاق وفِراق، والنتائج قريبة، والتماس العذر عند الذهبي أوسع، **والكلام في أمثال أبي حامد الغزالي ليس بسهل؛ فهو «منحنى خطير في مسار جوانب التصوُّف والأخلاق وعلم الكلام والفلسفة، ولقد أصبح قوله بمثابة الكلمة الفاصلة في هذه المجالات كلها»**[١].

◉ الموافقة في الخوض في الفلسفة والأخذ عن «إخوان الصفا»

قال الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٢٦ - ٣٢٧) نقلًا عن عبد الغافر الفارسي في «السياق»:

«ومما نُقِم عليه: ما ذَكر من الألفاظ المستبشعة بالفارسية في كتاب «كيمياء السعادة والعلوم»، وشرح بعض الصور والمسائل بحيث لا توافق مراسم الشرع وظواهر ما عليه قواعد الملة، وكان الأولى به - **والحقُّ أحقُّ ما يُقال** - ترك ذلك التصنيف، والإعراض عن «الشرح» له، فإن العوام ربما لا يُحكِمون أصول القواعد بالبراهين والحجج، فإذا سمعوا شيئًا من ذلك؛ تخيلوا منه ما هو المُضِرُّ بعقائدهم، وينسبون ذلك إلى بيان مذهب الأوائل، على أن المنصف اللبيب إذا رجع إلى نفسه؛ علم أن أكثر ما ذكره مما رَمَز إليه إشاراتُ الشرع، وإن لم يَبُح به، ويوجد أمثاله في كلام مشايخ الطريقة مرموزة ومصرَّحًا بها متفرقة، وليس لفظ منه إلا وكما تُشعِر سائر وجوهه بما يوافق عقائد أهل الملة، **فلا يجب حمله إذًا إلا على ما يوافق، ولا ينبغي التعلُّق به في الرد عليه إذا أمكن، وكان الأَولى به أن يترُك الإفصاح بذلك**».

وقال الذهبي على إثره: «قلت: ما نقمه عبد الغافر على أبي حامد في «الكيمياء»؛ فله أمثاله في غضون تواليفه».

---

(١) «في علم الكلام - الأشاعرة» (١٦٧) للدكتور أحمد صبحي.

قلت: الواجب حمل الكلام الصادر من العلماء على محمل حسن، وَفق القواعد المرعية والطرق الشرعية، وهذا يشمل ابن تيمية فيما أُخذ عنه، والمخالفات الموجودة عند الغزالي في «كيمياء السعادة» أوضح وأظهر، ووصل الاتهام إلى القول بنفي مَعاد الأبدان؛ إلا أنه خطأ عارض لم يثبت عليه، ولم يستقر في معتقَده، هذا إن صح عنه أصلًا.

ووسَّع الذهبي[١] العذر لأبي حامد في ما نقله عنه من مؤاخذات، وفي خوضه في الفلسفة، من خلال نقله السابق عند عبد الغفار في «السياق»، ومن خلال قوله:

«ولأبي المظفر يوسف سِبْط ابن الجوزي في كتاب «رياض الأفهام» في مناقب أهل البيت؛ قال: ذكر أبو حامد في كتابه «سر العالمين وكشف ما في الدارين»[٢]؛ فقال في حديث «**من كنتُ مولاه؛ فعليٌّ مولاه**»[٣]: أن عمر قال لعلي: «بخٍ بخٍ! أصبحتَ مولى كل مؤمن ومؤمنة»، قال أبو حامد:

«وهذا تسليم ورضًى، ثم بعد هذا غلب عليه الهوى؛ حبًّا للرئاسة، وعَقْدِ البنود، وأمرِ الخلافة ونهيِها، فحملهم على الخلاف، فنبذوه وراء

---

(١) أعجبني تعليقه بعد أن أورد كلامًا لتلميذه ابن العربي - وهو في كتابه «الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى» (٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧) -، قال الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٣٧) على إثره: «**قلت: كذا فليكن الرد؛ بأدب وسكينة**».

(٢) (ص ٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧١٣) من حديث أبي سَريحة - حذيفة بن أُسَيد - أو زيد بن أرقم، **وإسناده صحيح**.
وجمع الإمام الذهبي طرقه وشواهده في جزء مطبوع - طبعة سقيمة - وعَدَّ الحديث في (ص ١٧) من المتواتر.

ظهورهم، واشتروا به ثمنًا قليلًا، فبئس ما يشترون»، وسرد كثيرًا من هذا الكلام الفَسْل الذي تزعمه الإمامية، وما أدري! ما عذره في هذا؟ والظاهر أنه رجع عنه وتبع الحق؛ **فإن الرجل من بحور العلم** - والله أعلم -.

هذا؛ إن لم يكن هذا وضع هذا، وما ذاك ببعيد؛ ففي هذا التأليف بلايا لا تتطبب، وقال في أوله: إنه قرأه عليه محمد بن تومرت المغربي سرًّا بالنظامية، قال: وتوسَّمتُ فيه المُلْك(١).

قلت: قد ألَّف الرجل في ذم الفلاسفة كتاب «التهافت»، وكشف عَوارهم، ووافقهم في مواضع؛ ظنًّا منه أن ذلك حق أو موافق للملة، **ولم يكن له علم بالآثار، ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، وحُبِّب إليه إدمان النظر في كتاب «رسائل إخوان الصفا»، وهو داء عُضال، وجرَب مُرْدٍ، وسُمٌّ قاتل، ولولا أن أبا حامد من كبار الأذكياء وخيار المخلِصين؛ لتلف، فالحِذارَ! الحِذارَ! من هذه الكتب، واهربوا بدينكم من شُبَه الأوائل، وإلا وقعتم في الحَيرة، فمن رام النجاة والفوز؛**

---

(١) ينفي معظم الباحثين المعاصرين حدوث اللقاء بين ابن تومرت والغزالي، ويؤكدون أن ابن تومرت لم يصل في رحلته المشرقية إلى العراق، وأن مؤرخي الدولة الموحدية وضعوا واختلقوا تلك الأسطورة بعد وفاة ابن تومرت نفسه؛ لأن الغزالي كان يشغل مكانة كبيرة ومتميزة في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، ما يعني أن الربط بينه وبين ابن تومرت يشكِّل مقدمة شرعية للدعوة الموحدية في المغرب، فمباركة الغزالي لابن تومرت ولدعوته تسحب بساط الشرعية من تحت أقدام المرابطين، وتؤيد القول أن المهدي وأتباعه هم المجاهدون المسلمون الذين يقاتلون في سبيل نصرة الدين القويم، والعقيدة الحقَّة، قاله الأستاذ محمد يسري في مقاله: «المقابلات المكذوبة في التاريخ الإسلامي»، ونشره على على الشبكة العالمية في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨م.

فليلزم العبودية، وليُدمن الاستغاثة بالله، وليبتهل إلى مولاه في الثبات على الإسلام، وأن يُتوفى على إيمان الصحابة وسادة التابعين، والله الموفق، فبِحُسن قصد العالم يُغفَر له وينجو - إن شاء الله -.

وقال أبو عمرو بن الصلاح: (فصل لبيان أشياء مهمة أُنكِرَت على أبي حامد):

ففي تواليفه أشياء لم يرتضها أهل مذهبه من الشذوذ؛ منها قوله في المنطق: (هو مقدمة العلوم كلِّها، ومن لا يحيط به؛ فلا ثقة له بمعلوم أصلًا)[1].

قال: فهذا مردود! إذ كل صحيح الذهن منطقي بالطبع، وكم من

---

(١) قال ذلك في «المستصفى» (١/ ١٠)، وهذا المنطق الصوري اليوناني الذي امتدحه الغزالي بقوله: «من لا يحيط به؛ فلا ثقة له بعلومه أصلًا» لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، وكثير من قضاياه لا تصح، وقد كان سببًا في إفساد عقلية كثير من العلماء، وانحرافهم عن منهج النبوة، وطريقة السلف المشهود لهم بالخيرية على لسان من لا ينطق عن الهوى، والتعليق هنا لا يتسع لبيان ما في هذا العلم من خطأ وفساد، ومن أراد معرفة ذلك بالتفصيل؛ فليرجع إلى كتاب «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام؛ فإنه قد أتى على بيان هذا العلم من القواعد، وهتكه هتكًا بالحجج الدامغة والبراهين الواضحة. (من التعليق على «السير»).
وانظر في نقد عبارة الغزالي «من لا يحيط به...»: «الرد على المنطقيين» لابن تيمية، «غمرات الأصول، المهامُّ والعلائق في أصول الفقه» (٤٥ - ٤٨) لمشاري بن سعد الشثري.
وعدَّ غير واحد أبا حامد الغزالي (المازج الحقيقي للمنطق الأرسططاليسي بعلوم المسلمين)، انظر: «مناهج البحث عند مفكري الإسلام» (٦٦) لعلي النشار، «الحد الأرسطي: أصوله الفلسفية وآثاره العلمية» (٤٤٠ - ٤٤٤) لسلطان العميري.

إمام ما رفع بالمنطق رأسًا؟!»[١].

◉ المخالفة في صحة نسبة «المضنون به على غير أهله» للغزالي

جزم الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٢٩) بعدم صحة نسبة كتاب «المضنون» - وفيه طامَّات وبلايا وأفاعٍ وسموم - لأبي حامد الغزالي؛ وعبارته على لسان ابن الصلاح في «طبقات الفقهاء الشافعية» (١/ ٢٦٣):

«فأما كتاب «المضنون به على غير أهله»[٢] فمعاذ الله أن يكون له، شاهدتُ على نسخة به بخط القاضي كمال الدين محمد بن عبد الله الشَّهْرُزُوري أنه موضوع على الغزالي، وأنه مُختَرَع من كتاب «مقاصد الفلاسفة»، وقد نقضه الرجل بكتاب «التهافت»».

بينما نجد أن ابن تيمية يجزم بصحة النسبة، وعبارته في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦٥):

«وأما «المضنون به على غير أهله» فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذِّبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله فيعلمون أن هذا كله كلامه؛ لعلمهم بمواد كلامه، ومشابهة بعضه بعضًا، ولكن كان هو وأمثاله - كما قدمت - مضطربين، لا يثبتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوَّفون به إلى طريقة خاصة الخلق».

◉ الموافقة في الخاتمة

سبق أن ابن تيمية ذكر أن أمر أبي حامد **استقر على التلقي من طريقة أهل الحديث**، وفصَّل هذا: الإمام الذهبي على وجه أبين، ومما

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٢٨ - ٣٢٩).

(٢) انظر - لزامًا - ما كتبه عن نسبة كتاب «المضنون به على غير أهله» للغزالي: الدكتور سليمان دنيا في كتابه «الحقيقة عند الغزالي».

قال في «السير» (١٩/ ٣٢٥ - ٣٢٦) نقلًا عن عبد الغفار الفارسي:

«وكانت خاتمة أمره إقباله على طلب الحديث، ومجالسة أهله، ومطالعة «الصحيحين»، ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفنِّ بيسير من الأيام».

قال: «ولم يتفق له أن يروي».

ونقل في «السير» (١٩/ ٣٣٤) عن ابن عساكر أن أبا حامد الغزالي سمع «صحيح البخاري» من أبي سهل الحمصي.

وقال في «السير» (١٩/ ٣٢٧) - أيضًا -: «وقد سمعت أنه سمع «سنن أبي داود» من القاضي أبي الفتح الحاكمي الطُّوسي، وسمع من محمد بن أحمد الخُوَاري والد عبد الجبار كتاب «المولد» لابن أبي عاصم بسماعه من أبي بكر بن الحارث عن أبي الشيخ عنه».

وكيفما كان؛ فنقدات ابن تيمية ومؤاخذاته على أبي حامد الغزالي علمية وليست استهتارية، وقائمة على دراسة واستقراء، وليست ردة فعل حتى يقال فيها ما يقوله السفهاء من العوام الطَّغام، وإن أخطأ بعض محبيه؛ فلا ذنب له فيه، والجناية تُعلَّق بصاحبها، وابن تيمية بريئ منها.

والمقام متشعِّبٌ في أبي حامد الغزالي؛ لمروره في أطوار، ولتنوُّع تصانيفه، ولوجود إشارات في كتبه، ولا سيما «الإحياء»[(١)]، يمكن أن تُفهَم على أكثر من وجه؛ فكل يأخذه إلى جهته، ويفاخر به؛ بل يوجد في كتابه «ميزان العمل» (٤٠٥ - ٤٠٨) أن الكامل له ثلاث عقائد؛ وهذه عبارته على طولها:

«لعلك تقول: كلامك في هذا الكتاب انقسم إلى ما يطابق مذهب

---

(١) انظر: «الكشف عن حقيقة كتاب «إحياء علوم الدين» وعلاقته بالتصوُّف، دراسة (نقدية، عقدية، فقهية، حديثية)»، مطبوع في مجلدين.

الصوفية وإلى ما يطابق مذهب الأشعرية وبعض المتكلمين، ولا يفهم الكلام إلا على مذهب واحد؛ فما الحق من هذه المذاهب؟ فإن كان الكل حقًّا؛ فكيف يُتَصَوَّر هذا؟! وإن كان بعضه حقًّا؛ فما ذلك الحق؟

فيقال لك: إذا عرفتَ حقيقة المذهب لا تنفعك قط؛ إذ الناس فيه فريقان:

فريق يقول: (المذهب) اسم مشترك لثلاث مراتب:

أحدها: ما يتعصب له في المباهاة والمناظرات.

والثانية: ما يسار به في التعليمات والإرشادات.

والثالثة: ما يعتقده الإنسان في نفسه مما انكشف له من النظريات».

ثم شرحها بقوله: «ولكل كامل ثلاثة مذاهب بهذا الاعتبار:

فأما المذهب بالاعتبار الأول: هو نمط الآباء والأجداد، ومذهب المعلِّم، ومذهب البلد الذي فيه النشوء، وذلك يختلف بالبلاد والأقطار، ويختلف بالمعلمين، فمن وُلِد في بلد المعتزلة أو الأشعرية أو الشفعوية أو الحنفية؛ انغرس في نفسه منذ صباه التعصُّب له، والذب دونه، والذم لما سواه.

المذهب الثاني: ما ينطبق في الإرشاد والتعليم على من جاء مستفيدًا مسترشدًا، وهذا لا يتعين على وجه واحد؛ بل يختلف بحسب المسترشد، فيُناظَر كل مسترشد بما يحتمله فهمه.

المذهب الثالث: ما يعتقد الرجل سرًّا بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ؛ لا يطلع عليه غير الله - تعالى -، ولا يذكره إلا مع من هو شريكه في الاطلاع على ما اطلع، أو بلغ رتبة يَقبل الاطلاع عليه ويفهمه».

ولذا كثُرت جولات ابن تيمية[1] مع الغزالي، واستقرت على

(١) انظر التفصيل في: «أبو حامد الغزالي والتصوف»، «الإمام الغزالي دراسات =

الوجه الذي رسمتُه لك، **ولا تسمع لكلام المشغِّبين المتكثِّرين، والذين يُظهرون الإنصاف، وضرورة العدل مع الناس؛ فإن هذه شِنْشِنات من نوع آخر، وهي غير تحقيقات ابن تيمية، ومنازلته لهؤلاء الأعلام بعُدَّة وسلاح، فما تكلم بجهل، ولا للتشهي، ولا لذات الانتقاد**، وما سنح في باله: هل هو سبقهم أو لحق بهم، فضلًا عن تقصُّده لطمس أسمائهم، ومحو فضائلهم؛ ليستفرد بالرئاسة، ولا مصلحة له فيما صنع إلا الغيرة على التوحيد، ونصرة الحق، والتحذير من الاغترار بالباطل؛ **فافهم**.

هذه هي مؤاخذات خصوم ابن تيمية، وهذه هي متعلَّقاتهم واتهاماتهم، ولم يسلم لهم شيء إلا ما يقع من البشر من خطأ، ليس بمنفكٍّ عنه، مهما علا كعبه، واتسعت معارفه، ما لم يكنْ معصومًا مسدَّدًا بالوحي.

ومع هذا؛ فهذه جولة مهمة ندوِّنها ليتحقق العدل على أتم وجه، حاولنا الوصول إليه في هذه الدراسة، وسأجعلها في:

◉ دفاع ابن تيمية عن نفسه

لا بد أن ابن تيمية سمع أشياء مما قيل عنه، وبلغه نُتَف من كلام منتقديه والآخذين عليه، سواء من أحبابه أو شانئيه، وخرجت منه كلمات هي بمثابة الدفاع عن نفسه، ولا سيما فيما يخص نقدات تلميذه الذهبي.

ليكن على بالك، وليستقر في ذهنك وخيالك؛ أن ابن تيمية أجمع الناس على علمه وسَعة معرفته، فلو أراد دنيا أو مكسَبًا أو منصِبًا؛ لتزلَّف

= وبحوث» للدكتور محمد السيد الجَلَيْنْد، «النبوة والرسالة بين الإمامين الغزالي وابن تيمية» ط دار طوق النجاة، وانظر عمَّا أُلِّف عنه: «معجم الموضوعات المطروقة» (٢/ ٨٩٨).

أو نافق - حاشاه - للمسؤولين والقضاة، ولكان له في هذه الدنيا شأن غير السَّجن، والمجالس، والمراسيم، والمناقشات، والمُساءلات، والاتهامات.

وهذا يدل على صدقه وإخلاصه فيما دعا إليه، ولا يُناقِش في مثل هذا - بغض النظر: هل أصاب فيه أم أخطأ - إلا من **ازدرى بنفسه، وأكل الحقدُ قلبه، وأعمى التعصُّب بصيرته.**

ابن تيمية صاحب علم وبصيرة بعلم النفوس وأنواعها وآفاتها، وبوائم نصيبه منها، ويجهد في تزكيتها، ويطاوعها على الأصول العلمية التي قامت عنده، والله الخبير بما في النفوس، وهو العدل في مجازاته، ولا بد أن يقع للصالح منها آثاره في العاجل أو الآجل.

◉ دفاعه عن حدته وغضبه

دافع ابن تيمية عن حدته[1]، وتغليظه على خصمه، وفظاظته، وفجاجة عبارته، وتوبيخه الأليم المبكي المنكي المثير؛ فقال في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٢ - ٢٣٣):

«ما ذكرتم من لين الكلام، والمخاطبة بالتي هي أحسن؛ **فأنتم تعلمون أني من أكثر الناس استعمالًا لهذا، لكن كل شيء في موضعه حسن، وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبَغيه وعدوانه على الكتاب والسنة؛ فنحن مأمورون بمقابلته، لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتي هي أحسن**، ومن المعلوم أن الله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، فمن كان مؤمنًا؛ فإنه الأعلى بنص القرآن.

---

(١) ورد في حديث مرسل صحيح الإسناد: «الحدَّة تعتري خيار أُمتي»؛ قال المناوي في شرحه في «التيسير» (١/ ٥٠٥): «أي: تمسهم وتعرض لهم، والمراد هنا: الصلابة في الدين»، وانظر: «السلسلة الضعيفة»(١/ ١٠٠-١٠١).

وقال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ ﴾ [المجادلة: ٢٠ - ٢١]، والله محقق وعده لمن هو كذلك كائنًا من كان.

ومما يجب أن يُعلم: أنه لا يسوغ في العقل ولا الدين طلب رضى المخلوقين؛ لوجهين:

أحدهما: أن هذا غير ممكن، كما قال الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: رضا الناس غاية لا تُدرَك؛ فعليك بالأمر الذي يصلحك فالزمه، ودع ما سواه ولا تُعانِه[1].

والثاني: أنَّا مأمورون بأن نتحرى رضى الله ورسوله؛ كما قال - تعالى -: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢]، وعلينا أن نخاف الله؛ فلا نخاف أحدًا إلا الله، كما قال - تعالى -: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال: ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال: ﴿ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴾ [البقرة: ٤١]، فعلينا أن نخاف الله ونتقيه في الناس؛ فلا نظلمهم بقلوبنا ولا جوارحنا، ونؤدي إليهم حقوقهم بقلوبنا وجوارحنا، **ولا نخافهم في الله فنترك ما أمر الله به ورسوله خيفةً منهم**.

ومَن لزم هذه الطريقة؛ كانت العاقبة له[2]، كما كتبت عائشة إلى

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٢)، وذكره الآبري في «مناقب الشافعي» (رقم ٥٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٨٩) وغيرهما.

(٢) قال ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٣٠٠ - ٣٠١ ط الفقي): «إن المحنة تعظم أولًا، ليتأخر من ليس من أهله، فإذا احتملها وتقدم؛ انقلبت تلك المحن منحًا، وصارت تلك المؤن عونًا، وهذا معروف بالتجربة الخاصة والعامة، فإنه ما آثر عبد مرضاة الله عَزَّوَجَلَّ على مرضاة الخلق، وتحمَّل ثقل ذلك ومؤنته، وصبر على محنته؛ إلا أنشأ الله من تلك المحنة والمؤنة نعمة ومسرَّة، ومعونة بقدر ما تحمل من مرضاته، فانقلبت مخاوفه =

معاوية: «أما بعد؛ فإنه من التمس رضى الناس بسَخَط الله؛ سَخِط الله عليه وأسخط عليه الناس، وعاد حامده من الناس ذامًّا، ومن التمس رضى الله بسخط الناس؛ رضي الله عنه وأرضى عنه الناس»(١)؛ فالمؤمن

= أمانًا، ومظان عَطَبه نجاة، وتعبه راحة، ومؤنته معونة، وبليته نعمة، ومحنته منحة، وسخطه رضى، فيا خيبة المتخلفين، ويا ذِلَّة المتهيبين.

هذا؛ وقد جرت سنة الله - التي لا تبديل لها - أن من آثر مرضاة الخلق على مرضاته: أن يسخط عليه من آثر رضاه، ويخذله من جهته، ويجعل محنته على يديه، فيعود حامده ذامًّا، ومن آثر مرضاته ساخطًا؛ فلا على مقصوده منهم حصل، ولا إلى ثواب مرضاة ربه وصل، وهذا أعجز الخلق وأحمقهم.

هذا؛ مع أن رضى الخلق: لا مقدور، ولا مأمور، ولا مأثور، فهو مستحيل؛ بل لا بد من سخطهم عليك، فلَأنْ يسخطوا عليك وتفوز برضى الله عنك أحب إليك وأنفع لك من أن يسخطوا عليك والله عنك راضٍ، فإذا كان سخطهم لا بدَّ منه - على التقديرين - فآثِرْ سخطهم الذي يُنال به رضى الله، فإن هم رضوا عنك بعد هذا، وإلا فأهون شيء رضى من لا ينفعك رضاه، ولا يضرك سخطه في دينك، ولا في إيمانك، ولا في آخرتك، فإن ضرك في أمر يسير في الدنيا فمضرة سخط الله أعظم وأعظم، وخاصَّة العقل: احتمال أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما، وتفويت أدنى المصلحتين لتحصيل أعلاهما، فوازن بعقلك، ثم انظر أيَّ الأمرين خير فآثِرْه، وأيهما شر فابْعُد عنه، فهذا برهان قطعي ضروري في إيثار رضى الله على رضى الخلق.

هذا مع أنه إذا آثر رضى الله كفاه الله مؤنة غضب الخلق، وإذا آثر رضاهم لم يكفوه مؤنة غضب الله عليه.

قال بعض السلف: لَمُصانَعةُ وجهٍ واحد أيسر عليك من مصانعة وجوه كثيرة، إنك إذا صانعت ذلك الوجه الواحد كفاك الوجوه كلها(أ)».

(١) أخرجه أبو داود في «الزهد» (٣٢٩) والترمذي (٢٤١٤) نحوه، وهو صحيح، وروي بعضُه مرفوعًا ولا يصح. =

....

(أ) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٣٩) عن سلمة بن دينار.

لا تكون فكرته وقصده إلا رضى ربه، واجتناب سخطه، والعاقبة له، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

هذا؛ مع أن المُرسِل فرح بهذه الأمور جَوَّانِيَّةُ في الباطن، وكلُّ ما يظهره فإنه مراءاة لقرينه، وإلا؛ فهما في الباطن متباينان، وثَم أمور تعرفها خاصَّتهم، ويكفيك الطيبرسي[1] قد تواتر عنه الفرح والاستبشار بما جرى، مع أنه المخاصِم، المغلَّظ عليه.

وهذا سواء كان أو لم يكن، الأصل الذي يجب اتباعه هو الأول، وقول النبي ﷺ: «**لا تبدؤوهم بقتال، وإن أكثبوكم؛ فارموهم بالنبل**»[2] على الرأس والعين، ولم نرمِ إلا بعد أن قصدوا شرنا، وبعد أن أكثبونا، ولهذا نفع الله بذلك».

ورد على من زعم هذا الزعم، وقرر هذه المؤاخذة في ماجريات ما حصل له في المحن التي تعرَّض لها بأمور، ولفت النظر - بتقعيد وتأصيل - إلى حقائق هو أدرى بها ممن تكلم دون دراية بالخبايا، وتقديره لما هو واجب الوقت في ذلك الحين، وهذه مقتطفات من كلامه تفيد في عذره حتى عند من وافق الذهبيَّ في دعواه:

١- «لو كنتُ أنا المبتدئ بالإنكار والتحديث بمثل هذا؛ لكانت

= والوقف اختيار البخاري والترمذي وأبي حاتم وأبي زُرعة والعُقَيلي والدارَقُطني.

(١) سيأتيك خبره (ص ٩٣٧، ٩٤٧، ٩٨٦، ٩٩١، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٧، ١٠٠٩، ١٠١٤، ١٠١٧، ١٠١٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٦٤) من حديث أبي أُسَيد الساعدي بلفظ: «**إذا أكثبوكم فارموهم بالنبل، ولا تسلوا السيوف حتى يغشوكم**»، وإسناده ضعيف.
وصواب لفظه ما أخرجه البخاري (٢٩٠٠ و٣٩٨٤) «**إذا أكثبوكم فارموهم واستبقوا نبلكم**».

الحجة متوجِّهة عليهم؛ فكيف إذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار؟!»[١].

٢- «مما يجب أن يُعلَم أن الذي يريد أن ينكر على الناس؛ ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان، إذ ليس لأحد أن يلزم أحدًا بشيء، ولا يحظر على أحد شيئًا بلا حجة خاصة، إلا رسول الله ﷺ المبلِّغ عن الله، الذي أوجب على الخلق طاعته... وأما غيره إذا قال: (هذا صواب أو خطأ)، فإن لم يبيِّن ذلك بما يجب به اتباعه؛ فأول درجات الإنكار أن يكون المنكِر عالمًا بما ينكره، وما يقدر الناس عليه، فليس لأحد من خلق الله - كائنًا من كان - أن يبطل قولًا أو يحرم فعلًا إلا بسلطان الحجة»[٢].

٣- «أنا في سعة صدر لمن يخالفني، فإنه وإن تعدَّى حدود الله فيَّ بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية؛ فأنا لا أتعدَّى حدود الله فيه؛ بل أضبط ما أقوله وأفعله، وأزنه بميزان العدل، وأجعله مؤتمًّا بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدًى للناس»[٢].

فالذي نزل بابن تيمية من المِحن تعجز جماعة عن حمله، وتنوء به أولو العُصبة من ذوي القوة، ولا ندري يا إمام[٣]! لو كنتَ مكانه؛ كيف كان أسلوبك وطريقتك؟ فالخطب جسيم، والأمر خطير، وأنتَ تتكلم مِن سَعة، جزاك الله خيرًا، ونفع بعلومك، وقد فعل - سبحانه -، والحمد لله وحده.

٤- «مأمور أن أقول أو أقوم بالحق حيث ما كنت، لا أخاف في الله لومة لائم»[٤].

٥- «وقد رأيتَ وسمعتَ موافقتي على كل ما فيه طاعة الله

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٦).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٥).
(٣) أريد: الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٩).

ورسوله، وعدم التفاتي إلى المطالبة بحظوظي، أو مقابلة من يؤذيني، وتيقَّنتَ هذا مني؛ **فما الذي يُطلب من المسلم فوق هذا؟! وأشرتَ بترك المخالفة[1] ولين الجانب، وأنا مجيب إلى هذا كله»**[2].

٦- **«إن الناس يعلمون أني من أطول الناس روحًا وصبرًا على مُرِّ الكلام، وأعظم الناس عدلًا في المخاطبة لأقل الناس، دع لولاة الأمور»**[3].

فكأني بابن تيمية في عباراته هذه يخاطب تلميذه الذهبي أو من أوصل كلامه، بنسبته إليه أم بغير نسبة، وهو على كلٍّ معذور مأجور.

٧- «أنا لم يصدر مني قط إلا جواب مسائل وإفتاء مستفتٍ، ما كاتبتُ أحدًا أبدًا، ولا خاطبته في شيء من هذا؛ بل يجيئني الرجل المسترشد المستفتي بما أنزل الله على رسوله ﷺ، فيسألني مع بُعده، وهو محترق على طلب الهدى، **أفَيَسَعني في ديني أن أكتمه العلم...؟ أفَعَلى أمرك أمتنع عن جواب المسترشد لأكون كذلك؟ وهل يأمرني بهذا السلطان أو غيره من المسلمين؟»**[4].

٨- «ليس غرضي في إيذاء أحد، ولا الانتقام منه، ولا مؤاخذته، **وأنا عافٍ عمن ظلمني»**[5].

٩- **«أنا أبذل غاية ما وسِعني من الإحسان، وترك الانتقام، وتأليف القلوب»**[6].

١٠- **«وأنا - والله! - من أعظم الناس معاونةً على إطفاء كل**

---

(١) في الأصل: «المخافة»!
(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٠).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥١).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٨ - ٢٥٩).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٦٦).
(٦) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٦٧).

شر فيها - أي: الفتنة -، وإقامة كل خير، وابن مخلوف[١] **لو عمل مهما عمل - والله! - ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أُعين عليه عدوه قط**، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هذه نيَّتي وعزمي[٢]، مع علمي بجميع الأمور؛ فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين، **ولن أكون عونًا للشيطان على إخواني المسلمين، ولو كنتُ خارجًا - أي: من السجن - لكنتُ أعلم بماذا أعاونه**»[٣].

١١- «كل من قال حقًّا؛ **فأنا أحق من سمع الحق والتزمه وقَبِلَه**، سواء كان حلوًا أو مُرًّا، وأنا أحق أن يتوب من ذنوبه التي صدرت منه؛ بل وأحق بالعقوبة إذا كنتُ أُضِلُّ المسلمين عن دينهم»[٣].

ويفسر لنا ابن تيمية ما وقع له بقوله:

١٢- «**إني إنما أنا لون واحد**»[٤].

◉ غضب ابن تيمية وحدَّته فيما جرى له في المحنة

ما سبق أن زبرناه هو الأصل الذي سار عليه ابن تيمية، لكن؛ هل ينفي هذا ما قاله الذهبي، ولامه عليه، وآخذه به، من حدَّة وغضب؟

الجواب: لا؛ ولكن كان ذلك في وقته وبقدْره وفي مَحَلِّه، وصدر منه كردَّة فعل الغيور على أعز ما يملك؛ وهو معتقَده! فإن زاد بسبب طبعه وضعفه؛ فهو - إن شاء الله تعالى - من الخطأ المأجور.

هناك مواقف جزئية من الفتنة العامة التي مرَّت بابن تيمية مسجَّلة

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هكذا كان، ولما سنحت الفرصة لانتقام ابن تيمية من ابن مخلوف وممن آذاه بطلب من السلطان الناصر ابن قلاوون؛ عفا عنه، انظر: (ص ١٥٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٧١).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٧٧).

بقلمه، ولم أجدها عند غيره، وتظهر فيها حدَّته وشدَّته وجرأته، **وهي مما تُحْمَد ولا تُذَم**؛ ومِن ذلك:

١- موقفه من (علاء الدين الطيبرسي) - رسول نائب السلطان - لما جاءه في السجن.

لم يُوفَّق الطيبرسي (رسول نائب السلطان) للطريقة الحسنى في التعامل مع ابن تيمية وهو في مصر، لمَّا كان مسجونًا هناك، ولذا أغلظ عليه الشيخ، قال عن صنيعه:

«لم[1] يقل - ابتداءً - من الكلام ما يحتمل الجواب بالحسنى؛ فلم يقل: (الكلمةُ التي أُنكِرت: كَيت وكَيت)، ولا استفهم: (هل أنت مجيب إلى كَيت وكَيت؟)، **ولو قال ما قال من الكذب عليَّ، والكفر، والمجادلة، على الوجه الذي يقتضي الجواب بالحسنى؛ لفعلتُ ذلك؛ فإن الناس يعلمون أني من أطول الناس روحًا وصبرًا على مُرِّ الكلام، وأعظم الناس عدلًا في المخاطبة لأقل الناس، دَعْ لولاة الأمور.**

---

(١) سبقه قوله: «فجاء الفتَّاح أولًا؛ فقال: يسلم عليك النائب، وقال: إلى متى يكون المقام في الحبس؟ أما تخرج؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا؟ وعلمتُ أن الفتَّاح ليس في استقلاله بالرسالة مصلحة؛ لأمور لا تخفى. فقلت له: سلِّم على النائب، وقل له: أنا ما أدري ما هذه الكلمة؟ **وإلى الساعة لم أدرِ على أي شيء حُبستُ! ولا علمتُ ذنبي!** وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خَدَمَتك؛ بل يُرسل من ثِقاته - الذين يفهمون ويصدقون - أربعة أمراء؛ ليكون الكلام معهم مضبوطًا عن الزيادة والنقصان، فأنا قد علمتُ ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب.
فجاء بعد ذلك الفتَّاح ومعه شخص ما عرفتُه، لكن ذكر لي أنه يقال له: علاء الدين الطيبرسي، ورأيتُ الذين عرفوه أثنوا عليه بعد ذلك خيرًا، وذكروه بالحسنى، لكنه...» إلى آخره.

لكنه جاء مجيءَ المُكْرِه على أن أوافق إلى ما دعا إليه، **وأخرَج دُرجًا فيه من الكذب، والظلم، والدعاء إلى معصية الله، والنهي عن طاعته؛ ما الله به عليم**، وجعلتُ كلما أردتُ أن أجيبه، وأحمِّله رسالة يبلِّغها؛ لا يريد أن يسمع شيئًا من ذلك ويبلغه؛ بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذُكر، والتزام عدم العَود إليه، والله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، **فمتى ظَلم المخاطِب، لم نكن مأمورين أن نجيبه بالتي هي أحسن؛** بل قال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعروة بن مسعود بحضرة النبي ﷺ لما قال: «إني لأرى أوباشًا من الناس خليقًا أن يفرُّوا ويدَعوك»: «أُمصُص بَظْر اللات! أنحن نفر عنه وندَعُه؟!»(١).

ومعلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من كانوا، وقد قال - تعالى -: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، فمن كان مؤمنًا؛ فهو الأعلى كائنًا من كان، ومن حادَّ الله ورسوله؛ فقد قال - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة: ٢٠].

وأنا أو غيري من أي القسمين كنتُ؛ فإن الله يعاملني وغيري بما وعده، فإن قوله الحق: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾ [الروم: ٦].

فقلت له في ضمن الكلام:

الحق في هذه القضية ليس لي؛ ولكن لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من شرق الأرض إلى غربها، وأنا لا أعني تبديل الدين وتغييره، وليس لأجلك أو أجل غيرك أرتد عن دين الإسلام، وأقر بالكفر والكذب والبهتان، راجعًا عنه أو موافقًا عليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١) من حديث المِسْوَر بن مَخْرَمة ومروان بن الحكم.

ولما رأيتُه يُلحُّ في الأمر بذلك؛ أغلظتُ عليه في الكلام، وقلتُ: دع هذا الفُشار - أي: الكذب -، وقم رح في شغلك، فأنا ما طلبت منكم أن تخرجوني!

وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذي يُدخل منه إلى الباب المطبق، فقلت أنا: افتحوا لي الباب حتى أنزل. يعني: فَرَغ الكلام.

وجعل غير مرة يقول لي: أتخالف المذاهب الأربعة؟ فقلت: **أنا ما قلت إلا ما يوافق المذاهب الأربعة**، ولم يحكم عليَّ أحد من الحكام إلا ابن مخلوف، وأنتَ كنتَ ذلك اليوم حاضرًا.

وقلتُ له: أنتَ وحدكَ تحكم أو أنت وهؤلاء؟ فقال: بل أنا وحدي. فقلتُ له: أنت خصمي؛ فكيف تحكم علي؟ فقال: كذا. ومد صوته وانزوى إلى الزاوية، وقال: قم، قم. فأقاموني وأمروا بي إلى الحبس، ثم جعلتُ أقول أنا وإخوتي غير مرة: أنا أرجع وأُجيب وإن كنتَ أنتَ الحاكم وحدك. فلم يقبل ذلك مني»(١).

◉ غضبه بسبب الكذب عليه

قال بعد كلام فيه بيان معتقَده:

«ثم قلت للأمير والحاضرين: **أنا أعلم أن أقوامًا يَكذِبون عليَّ، كما قد كَذَبوا عليَّ غير مرة**، وإن أمليتُ الاعتقاد من حفظي؛ ربما يقولون: كتم بعضه أو داهن وداری، فأنا أُحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين، قبل مجيئ التتر إلى الشام.

وقلتُ قبل حضورها كلامًا قد بعُد عهدي به، **وغضبتُ غضبًا شديدًا**، لكني أذكر أني قلتُ: أنا أعلم أن أقوامًا كذَبوا عليَّ، وقالوا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥١ - ٢٥٣).

للسلطان أشياء[1]، وتكلَّمتُ بكلام احتجتُ إليه؛ مثل أن قلت: **من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟!**

ومن الذي أوضح دلائله، وبيَّنه، وجاهد أعداءه، وأقامه لمَّا مالَ، حين تخلَّى عنه كل أحد، ولا أحد ينطق بحجته ولا أحد يجاهد عنه، وقمتُ مظهرًا لحجته، مجاهدًا عنه، مرغِّبًا فيه؟!

فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فيَّ؛ فكيف يصنعون بغيري؟!

ولو أن يهوديًّا طلب من السلطان الإنصاف؛ لوجب عليه أن ينصفه، وأنا قد أعفو عن حقي وقد لا أعفو؛ بل قد أطلب الإنصاف منه، وأن يحضر هؤلاء الذين يكذِبون ليوافقوا على افترائهم.

وقلتُ كلامًا أطول من هذا الجنس، لكن بَعُد عهدي به.

فأشار الأمير إلى كاتب الدُّرج[2] محيي الدين[3] بأن يكتب ذلك.

وقلتُ - أيضًا -: **كل من خالفني في شيء مما كتبتُه؛ فأنا أعلم بمذهبه منه.**

وما أدري! هل قلتُ هذا قبل حضورها أم بعده؟ لكني قلتُ - أيضًا - بعد حضورها وقراءتها: ما ذكرتُ فيها فصلًا إلا وفيه مخالف

---

(١) أي: إن ابن تيمية يريد المُلك، كما جرى لابن تومرت.

(٢) كاتب الدُّرج: الرسائل، وتحت يده ستة كُتَّاب يسمَّون (كُتَّاب الدست)، ويعبر عن كاتب الدُّرج في عصر القلقشندي بالموقع، وكان يكتب الأحكام والفتاوى في الورق المُسمَّى: (دُرج).
انظر: «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» (١٢٧)، «تكملة المعاجم العربية» (٤/ ٣١٥ - ٣١٦).

(٣) هو يحيى بن فضل الله العمري (ت ٨٣٨هـ)، ولي كتابة السر وديوان الإنشاء، ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٤/ ٤٢٤).

من المنتسبين إلى القبلة، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف، ثم أرسلت من أحضرها، ومعها كراريس بخطي من المنزل، فحضرت «العقيدة الواسطية».

وقلتُ لهم: هذه كان سبب كتابتها أنه قدِم عليَّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها شيخ يقال له: رضي الدين الواسطي، من أصحاب الشافعي، قدم علينا حاجًّا، وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر من غلبة الجهل، والظلم، ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته؛ فاستعفيت من ذلك، وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة؛ فخذ بعض عقائد أئمة السُّنة. فألحَّ في السؤال، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت. **فكتبتُ له هذه العقيدة وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة في مصر، والعراق، وغيرها.**

فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا؛ لرفع الريبة، وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين؛ فقرأها على الحاضرين حرفًا حرفًا، والجماعة الحاضرون يسمعونها، ويورد المورِد منهم ما شاء، ويعارض فيما شاء، والأمير - أيضًا - يسأل عن مواضع فيها، **وقد علم الناس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين من الخلاف والهوى، ما قد علم الناس بعضه، وبعضه بسبب الاعتقاد**، وبعضه بغير ذلك.

ولا يمكن ذِكر ما جرى من الكلام والمناظرات في هذه المجالس؛ فإنه كثير لا ينضبط، لكن أكتب ملخص ما حضرني من ذلك، مع بُعد العهد بذلك، ومع أنه كان يجري رفع أصوات ولغط لا ينضبط.

فكان مما اعترَض عليَّ بعضهم - لِما ذُكر في أولها: «ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، من غير تحريف

ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل» -؛ فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟ ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل؛ الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره: إما وجوبًا، وإما جوازًا.

فقلت: تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه الله - تعالى - في كتابه، وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى؛ مثل تأويل بعض الجهمية لقوله - تعالى -: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] أي: جَرَّحه بأظافير الحكمة تجريحًا، ومثل تأويلات القرامطة والباطنية وغيرهم؛ من الجهمية، والرافضة، والقدرية، وغيرهم، فسكت وفي نفسه ما فيها.

وذكرتُ في غير هذا المجلس **أني عدلتُ عن لفظ (التأويل) إلى لفظ (التحريف)**؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمِّه، **وأنا تحرَّيتُ في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة، فنفيت ما ذمه الله من (التحريف)**، ولم أذكر فيها لفظ (التأويل) بنفي ولا إثبات، لأنه لفظ له عدة معان، كما بيَّنتُه في موضعه من القواعد...»[1] إلى آخر كلامه.

وتجد صورًا من حدَّته بقلمه في مناقشاته مع خصومه، ومنها يقدِّر القارئ الظروف والملابسات، وأن ابن تيمية بشر يرضى ويغضب، ولكنه لا يقبل الضيم ولا الظلم.

ومن تتمة دفاع ابن تيمية عن نفسه؛ نذكر معالم مهمَّة جدًّا في المحنة التي جرت له، **ليعلم القارئ ملابسات صدور المرسوم السلطاني في حقه، وليطَّلع على حقائق الأمور**، ولا سيما كلامه في الأعلام الذين شاركوا في المحنة، وبيان حقيقة موقفهم منه، وسببها، فإن العاقل

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٢ - ١٦٥).

لا يقدر على إحكام ما جرى دون أن يحيطَ بذلك؛ بل لا يستطيع معرفة الحق من الباطل.

◉ معالم المحنة من كلام ابن تيمية

من حق القارئ أن يعلم كلام ابن تيمية فيما جرى له، وفيه دفاع عن نفسه من جهة، وتوضيح خبايا وخفايا لا تجدها عند غيره من جهة أخرى، وهذه الخبايا مهمة في التقويم، ومعرفة الحق، والذب عما نُسِب إليه من كذب وزور!

ولا يعتني به - يا للأسف! - خصوم ابن تيمية، **ولا سيما المعاصرون، المحرومون من قراءة كتبه والنظر فيها؛ بسبب حاجز وهمي، لا حقيقة له، وضعوه هم أمام أعينهم، ولو أنهم أنصفوا؛ لنظروا، وحكموا بأنفسهم دون وسائط، فإن الحق أبلج، والباطل يتلجلج، والأول عليه نور وحبور، والآخر فيه ظلام وشرور!**

◉ المَعلم الأول: السبب الحقيقي للفتنة التي جرَت له.

يدرك ابن تيمية ومن على نهجه في مدرسته المباركة **ما يجري حولهم، وما يُراد بهم، وسبب ذلك**، وأن المعركة بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لا تنتهي، ولم ولن تتوقف، وهي مستمرة وباقية، **وأمواج الفتن تطول وتقصر، وتكون بين مدٍّ وجزر.**

ألصق خصوم ابن تيمية به تهمة (الحُكم)، وأن الذي يقوم به إنما هو السعي للوصول إلى الحكم! **وكان لهذه التهمة آثار خطيرة، بعيدة المدى، ودقيقة الموضوع**؛ من أهمها:

أولًا: إبعاد المحامين عنه من المحبين، سواء كانوا من العلماء أو القضاة المناصرين، أو رجال الدولة المنصفين.

ثانيًا: إخراج القضية من الشام المحروس إلى مصر؛ حيث القلة من الأتباع، والبُعد عن الوطن والأقارب والأهل والتلاميذ وكثرة الأنصار.

ثالثًا: شَغْلُ ابن تيمية بهذه الدعوى عن القضايا العقدية الكبرى، والفتُّ من عضُده في نشرها، والحماس للدفاع عنها.

نعم؛ وصل للسلطنة في مصر أن في الشام حركةً كحركات العصيان[1] التي ابتُلِيَت بها تلك الديار، وكانت تحت حكم القاهرة في زمن ابن تيمية، وإحكام تدابيرهم لها فيه ضعف؛ فكانوا يخافون من القلاقل فيها، وتنبَّه لهذا نصر المَنْبِجي[2] وأعوانُه من الصوفية، وأخذوا يشيعون أن ابن تيمية يريد المُلك من خلال شذوذاته - في رأيهم - وحركته ومنزلته بين أتباعه، وصنيعه في هذا كصنيع ابن تومرت، هكذا وصلت تهمة ابن تيمية من دمشق إلى القاهرة.

وهذه قضية غفل عنها كثير ممن دافع عن ابن تيمية، **وهي كُلِّية ومهمة**، ولها آثار خطيرة وحساسة، **وتنحَى بأصل المآخذ العلمية - وإن كانت عقدية - منحًى آخر، ولا سيما في ذلك الوقت!**

قال ابن تيمية مخاطبًا القاضي شمس الدين السَّروجي:

«قلت له: أنتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعي؛ وإنما كان مقصودكم دفع ما سمعتموه من تهمة المُلك، **ولما علمت الحكام أن في القضية أمر المُلك؛ أحجموا وخافوا من الكلام خوفًا يعذرهم الله**

---

(١) أفردتها الباحثة فايزة عيد الجعيد بأطروحتها للدكتوراه، وهي بعنوان: «حركات العصيان في بلاد الشام، زمن سلاطين المماليك ٦٥٨ - ٩٢٢هـ»، وهي منشورة عن المكتبة الأسدية، مكة المكرمة في (٤٦٥) صفحة سنة ١٤٣٤هـ.

(٢) انظر: ما قدمناه (ص ٢٤٤).

فيه **أو لا يعذرهم**، لكن لولا هذا لتكلموا بأشياء، ولو كان هذا الحكم شاذًّا أو فيه غرض لذي سيف؛ لكان عجائب.

فقالوا: يا مولانا! من يتكلم في أمر المُلك؟! نحن ما نتكلم، دعنا من الكلام في المُلك. فقلتُ: **أيها النائم! أخليكم من المُلك؛ وهذه الفتنة التي قد ملأتم بها الدنيا: هل أثارها إلا ذلك؟! ونحن قد سمعنا هذا بدمشق، لكن ما اعتقدنا أن عاقلًا يصدق بذلك.**

وهؤلاء القوم بعد أن خرج من أنفسهم تهمة المُلك: **إذا ذُكر** لهم بعض ما يقوله المنازعون لي؛ يستعظمونه جدًّا، ويرون مقابلة قائلها بأعظم العقوبة، فإن الله - سبحانه - يقول: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح: ٢٨]، **فيعلم أني لو أطلب هذا؛ ذهبت الطيور بي وببدر الدين**[١] **كلَّ مذهب، وقيل: إن بيننا في الباطن اتفاقات**، فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه من الله، وهو يعمل بموجب دينه.

وأيضًا؛ فبدر الدين (!!) لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم ما يفعله مثل هؤلاء، رجل له منصب وله أعداء، وأنا - ولا حول ولا قوة إلا بالله - **فقد فعلوا غاية ما قدروا عليه، وما بقي إلا نصر الله الذي وعد به رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد**»[٢].

وقال في موطن آخر بعد كلام؛ محاولًا رد السحر على الساحر، وفضح أهله، مذكرًا بالعاقبة والمآل:

---

(١) كذا في الأصل، ولعله (شمس الدين) كما رجحناه في التعليق (ص ٢٩٢)، وكان ابن تيمية شديد المدح للقاضي شمس الدين محمد بن الحريري الحنفي، وهو الذي عزل بسبب ابن تيمية، وتقدَّم ذلك.

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

«ولكن أنتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر المُلك لما بلغكم من الأكاذيب. فقال: يا مولانا! دع أمر المُلك، أحد ما يتكلم في المُلك. فقلتُ: إيه! الساعة ما بقي أحد يتكلم في المُلك؟ وهل قامت هذه الفتنة إلا لأجل ذلك؟ ونحن سمعنا بهذا ونحن بالشام أن المثير لها تهمة المُلك، لكن ما اعتقدنا أن أحدًا يصدِّق هذا.

وذكرتُ له أن هذه القضية ليس ضررها عليَّ؛ فإني أنا من أي شيء أخاف؟! إن قُتلتُ كنتُ من أفضل الشهداء، وكان ذلك سعادةً في حقي يُتَرَضَّى بها عليَّ إلى يوم القيامة، ويُلعن الساعي في ذلك إلى قيام الساعة؛ فإن جميع أمة محمد يعلمون أني أُقْتَل على الحق الذي بعث الله به رسوله، وإن حُبِسْتُ؛ فوالله! إن حبسي لَمِن أعظم نِعَم الله عليَّ، وليس لي ما أخاف الناس عليه: لا مدرسة، ولا إقطاع، ولا مال، ولا رئاسة، ولا شيء من الأشياء، ولكن هذه القضية ضررها يعود عليكم؛ فإن الذين سعَوا فيها من الشام أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم وفساد ملتكم ودولتكم، وقد ذهب بعضهم إلى بلاد التتر[1]، وبعضهم مقيم هناك، فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم، وجعلوني إمامًا بالتستر؛ لعلمهم بأني أواليكم، وأنصح لكم، وأريد لكم خير الدنيا والآخرة، والقضية لها أسرار كلما جاءت تنكشف، وإلا؛ فأنا لم يكن بيني وبين أحد بمصر عداوة ولا بغضاء، وما زلت محبًّا لهم، مواليًا لهم: أمراءَهم، ومشايخهم، وقضاتهم.

فقال لي: فما الذي أقوله لنائب السلطان؟ فقلتُ: سلِّم عليه،

---

(١) انتبه لهذه فهي مهمَّة، وهي سرٌّ يحتاج إلى كشف، وسنعمل على ذلك بإيجاز - إن شاء الله تعالى -.

وبلِّغه كما سمعتَ. فقال: هذا كثير»[١].

وفصَّل هذا في موطن آخر على وجه أوعب، ونسوقه على الرغم من بعض التكرار الحاصل فيه مع النقل السابق:

«وأنتم؛ فأبشروا من أنواع الخير والسرور بما لم يخطر في الصدور، وشأن هذه القضية[٢] **وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعي إلا جزئيات الأمور**، ولهذا كان فيما خاطبتُ به أمين الرسول علاء الدين الطيبرسي أن قلتُ: هذه القضية ليس الحق فيها لي؛ بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها، وأنا لا يمكنني أن أبدِّل الدين، ولا أنكِّس راية المسلمين، ولا أرتدَّ عن دين الإسلام لأجل فلان وفلان.

نعم؛ يمكنني أن لا أنتصر لنفسي، ولا أجازي من أساء إليَّ وافترى عليَّ، ولا أطلب حظِّي، ولا أقصد إيذاء أحد بحقِّي، وهذا كلُّه مبذولٌ مني - ولله الحمد - ونفسي طيبة بذلك.

وكنتُ قد قلتُ له: الضرر في هذه القضية ليس عليَّ بل عليكم؛ فإنَّ الذين أثاروها من أعداء الإسلام الذين يبغضونه ويبغضون أولياءه والمجاهدين عنه، ويختارون انتصار أعدائه من التتار ونحوهم، وهم دبَّروا عليكم حيلة يفسدون بها ملَّتَكم ودولتَكم، **وقد ذهب بعضهم إلى بلدان التتار، وبعضهم مقيم بالشام وغيره**، ولهذه القضية أسرار لا يمكنني أن أذكرها، ولا أُسمِّي من دخل في ذلك حتى تُشاوروا نائبَ السلطان؛ فإن أذن في ذلك ذكرتُ لك ذلك، وإلا؛ فلا يقال ذلك

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٩ - ٢٦٠).

(٢) **هذه لفتة مهمة** يجب على محبي ابن تيمية التنبُّه والتيقُّظ لها، ووضع الأمور في نصابها وسياقها، والنَّظَر إلى مآلاتها.

له، وما أقوله فاكشفوه أنتم.

فاستعجب من ذلك وقال: يا مولانا! ألا تسمي لي أنت أحدًا؟ فقلتُ: وأنا لا أفعل ذلك؛ فإن هذا لا يصلح، لكن تعرفون من حيث الجملة أنهم قصدوا فساد دينكم ودنياكم، **وجعلوني إمامًا تستُّرًا؛ لعلمهم بأني أواليكم**[1]، وأسعى في صلاح دينكم ودنياكم، وسوف - إن شاء الله - ينكشف الأمر.

قلت له: وإلا؛ فأنا على أي شيء أخاف؟! إن قُتِلْتُ كنتُ من أفضل الشهداء، وكان عليَّ الرحمة والرضوان إلى يوم القيامة، وكان على من قتلني اللعنة الدائمة في الدنيا، والعذاب في الآخرة، ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله أني إن قُتِلتُ؛ لأجل دين الله، وإن حُبستُ؛ فالحبس في حقي من أعظم نِعَم الله عليَّ، ووالله! ما أطيق أن أشكر نعمة الله علي في هذا الحبس، وليس لي ما أخاف الناس عليه؛ لا إقطاعي، ولا مدرستي، ولا مالي، ولا رئاستي وجاهي.

وإنما الخوف عليكم إذا ذهب ما أنتم فيه من الرئاسة والمال، وفسد دينكم الذي تنالون به سعادة الدنيا والآخرة؛ **وهذا كان مقصود العدو الذي أثار هذه الفتنة.**

وقلتُ: هؤلاء الذين بمصر من الأمراء والقضاة المشايخ: إخواني وأصحابي، أنا ما أسأتُ إلى أحد منهم قط، وما زلتُ محسنًا إليهم؛ فأيُّ شيء بيني وبينهم؟! ولكن لبَّس عليهم المنافقون أعداء الإسلام، وأنا أقول لكم - لكن لم يتفق أني قلتُ هذا له -: إن في المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ويطيعهم وإن لم يكن منافقًا؛ كما قال - تعالى -:

---

(١) انظر إلى هذه اليقظة والحُنكة والحكمة في مخاطبة المسؤولين، بما يوافق حقيقة أمره ودعوته.

﴿ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٧]، وقد قال الله لنبيه ﷺ: ﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٨]»[١].

ثم قال بعد كلام: «وقلتُ له: هذه القضية أكبر مما في نفوسكم؛ **فإن طائفةً من هؤلاء الأعداء ذهبوا إلى بلاد التتر. فقال: إلى بلاد التتر؟! فقلت: نعم؛ هم من أحرص الناس على تحريك الشر عليكم، إلى أمور أخرى لا يصلح أن أذكرها لك.**

وكان قد قال لي: فأنتَ تخالف المذاهب الأربعة... وذكر حكم القضاة الأربعة.

فقلتُ له: بل الذي قلتُه؛ عليه **الأئمة الأربعة المذاهب**، وقد أحضرتُ في الشام أكثر من خمسين كتابًا من كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية، وأهل الحديث، والمتكلمين، والصوفية؛ كلها توافق ما قلتُه بألفاظه، وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها»[٢].

قال أبو عبيدة: دندنة ابن تيمية في النقولات السابقة عن (التتر) **من المسائل المهمة جدًّا**، وقوله لبعض المسؤولين:

«إن الذين سعوا فيها من الشام؛ أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم وفساد ملتكم ودولتكم، وقد ذهب بعضهم إلى بلاد التتر، وبعضهم مقيم هناك، فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنياكم، وجعلوني إمامًا بالتستُّر...»، وقوله: «والقضية لها أسرار كلما جاءت تنكشف».

وقوله فيما تقدم: «وأنا لا يمكنني أن أبدِّل الدين، ولا أنكِّس راية المسلمين، ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان وفلان».

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٤ - ٢١٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٦ - ٢١٧).

وقوله فيما تقدم - أيضًا -: «ولهذه القضية أسرار لا يمكنني أن أذكرها، ولا أُسمِّي من دخل في ذلك حتى تشاوروا نائب السلطان، فإن أذن في ذلك ذكرتُ لك ذلك، وإلا؛ فلا يقال ذلك له».

◉ التآمر الباطني على وجود أهل السنة

هذه مسألة مهمة، وقضية خطيرة تدل على كيد التتر بأهل الإسلام، وأن لهم جيوبًا في التآمر على الحق وأهله آنذاك، وأنهم كانوا طرفًا له أثر في محنة ابن تيمية، وأن أياديَ خفيَّة كانت ترصد ما يجري آنذاك، ولعل لهم صلة ببعض رموز من كان يناوئه ويتآمر عليه، والواجب على أهل الحق دراسة ذلك بإحاطة وحسن ربط وتحليل، ولا سيما مع المعتقدات الباطلة الشائعة آنذاك، وربطها بفتاوى ابن تيمية وتقريراته، ودراسة رؤوس من يمدح التتر في ذلك الوقت؛ كمحمد بن السراج الدمشقي الرفاعي - الصديق القديم لابن تيمية -، وأن على طلبة الحق دراسة كتابه «تشويق الأرواح والقلوب إلى ذكر علام الغيوب»(١)؛ لتصوير أثر المعتقد الفاسد - ولا سيما فيما يخص الاحتجاج بالمقدور(٢) - في مدح التتار وهولاكو ورؤوس الكفر آنذاك(٣).

وهذه اللفتة تحتاج إلى دراسة وتشخيص؛ لنصل إلى حقيقة ما جرى

---

(١) منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة عمجة زاده - حسين باشا، في تركيا، رقم (٢٧٢).

(٢) لابن تيمية معالجة حسنة للاحتجاج الباطل بالقدر، وأولى ذلك بدراسات جذرية مهمة، ومن المعلوم أن ابن تيمية مصلح؛ فهو يؤلف لتصحيح اعوجاج كان منتشرًا في زمانه.

(٣) للأستاذ أبي الفضل القونوي (محمد بن عبد الله أحمد) دراسة جادَّة منشورة بعنوان: «المهول من نبأ خدم المغول»، أنصح بقراءته، واستفدتُ منه.

آنذاك، ونتقدم خطوات في موضوع الذَّبِّ عن ابن تيمية إلى حقيقة التآمر على كيان أهل السنة والجماعة، وتهديد أصل بقائهم، والعمل على انتزاعهم من الجذور، وإسلامهم إلى أعدائهم من الباطنية، والتاريخ - اليوم - يعيد نفسه؛ فعمل بعض نصارى لبنان -وهو الدكتور نبيل خليفة- دراسة مهمة منشورة بعنوان: «استهداف أهل السنة، من يتزعم العالم العربي الإسلامي: السعودية أم إيران؟ المخطط الاستراتيجي للغرب وإسرائيل وإيران للسيطرة على الشرق الأوسط، واقتلاع النفوذ السني منه»(١)، أنصح بقراءته؛ فإنه مهم.

ويترجم ذلك بشواهد لكنها ناقصة، وهي محتملة؛ مثل: ما ذكره الأديب العلامة شافع بن علي في «سيرة السلطان الملك الناصر»(٢) عند كلامه على (ذكر عود الأميرين الشريفين رميثة وحميضة ولدي الشريف أبي نُمَيٍّ لإمرة مكة - شرَّفها الله -)، ومما فيه (ق ٣٨/ أ و ب) بعد كلام:

---

(١) نشر مركز بيبلوس للدراسات، سنة ٢٠١٤م.
ومن يدرك هذا، ويتسع عقله وقلبه له؛ يستطيع فهم كثير من الماجريات والأحداث السياسية المعاصرة على وجهِ صواب - أو على وجهِ الصواب فيه أكثر من الخطأ - إن تذكَّر المصالح المشتركة بين الأطراف الثلاثة المذكورة؛ فرجِّحها!!
وأرجو الله - تعالى - سلامة أهل السنة وحفظهم ونصرتهم - في معتقدهم - وذواتهم - دمائهم وأعراضهم وأموالهم - من كيد الكائدين، وتربُّص المتآمرين.

(٢) نسخة المكتبة الوطنية بباريس، رقم (١٧٠٥)، ولم يُعرِّف بها الأستاذ دي. سيلان في «فهرست المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية» (١/ ٣١٧)، نشر باريس سنة ١٨٨٣-١٨٩٥م، وهو من الكتب المهمَّة، ولكنه ناقص، ويبقى من الأهمية بمكان العثور على سائر مجلداته.

«وقد طلع عليهم جماعة، يُقارب عدَّتهم الخمسين نفرًا مشاة، وبينهم شخص راكب على فرسٍ عُريانًا، وعلى رؤوس أصحابه طراطير لها شُعَب كالقرون، وهم محلِّقون الذُّقون، وفي رجليهم خشاخش، ومع كلِّ إنسان منهم قوس ونُشَّاب وسكين وسيف، وعليهم أقبية من لُبَّاد، ولم ينزعوا المَخِيط إلا على الجبل، وعلى رأس شيخهم حرير يقيه الشمس، وبين يديه رايتان:

إحداهما: صفراء، بها وعُقاب أصفر.

والأخرى: صفراء بغير عُقاب، ومعه طبلخانات(١) وخزامة مال.

ولما دخلوا إلى الكعبة الشريفة؛ داروا كلهم شرخ.

وقيل: إن هذا الشيخ يقال له: **بُراق**(٢) من أهل الروم والعراق، وأنه **رحال لا يستقرُّ بمكان**، وهم يعرفون بالتركي معرفة جيِّدة.

وأحضره الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير وتحدث معه، وعرض عليه الحضور إلى الديار المصرية؛ فما وافق على ذلك، وعاد كما بدأ، وراح إلى بلاده».

كان هذا في ذي الحجة من سنة أربع وسبع مئة، قبل اعتقال ابن تيمية إلى مصر بأقل من سنة، وربط مخططات التتار ببث العقيدة الفاسدة بين أهل السنة من خلال براق هذا قامت عليه قرائن ودلائل، وهو من الأمور المهمَّة، ويا ليتني أستطيع التوصل إلى علاقةٍ بين هذا الشيخ وبيبرس الجاشنكير الذي التقى معه في الحج، لتكون لنا

---

(١) نوع من الطبول لها صوت كالمدفع.

(٢) انظر ترجمته في: «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ١١١٩)، «الوافي بالوفيات» (١٠/ ١٠٦)، «أعيان العصر» (١/ ٦٨١)، «الدرر الكامنة» (١/ ٤٧٣)، «المنهل الصافي» (٣/ ٣٤٧).

(مفتاحًا) لِمَا ركَّز عليه ابن تيمية من الأيدي الخفيَّة التي كان لها أثر في محنته، وهي تحتاج إلى دراسة ورصد.

ولا شك أن (براقًا) هذا وجماعته ممن كانوا ينتابون دمشق عند غياب ابن تيمية عنها، ولعله في خبر الأديب شافع السابق بعدم قبوله للسفر إلى القاهرة؛ كون ابن تيمية سيكون فيها قريبًا، وكان همُّه وهمُّ التَّتار التمكن من الشام.

فقد دخل براق الشام في التاسع من جمادى الأولى سنة ٧٠٦هـ بعد خروج ابن تيمية منها بأشهر عديدة، وكانت علاقته قوية مع (قطلوشاه) نائب (خَرِبَنْدَا)[1] ملك التتار «وكان حسن الإسلام، لكن لعبت بعقله

---

(١) هكذا كان يقوله العامة، ووافقهم ابنُ كثير في مواطن من «البداية والنهاية» (١٧/ ٦١٨ و١٨/ ٣٥، ٧٢، ٩٧، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٥، ١٧٧، ٢٢٦، ٢٧٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٨٢، ٣٨٦)، وتعقبه حسن السقاف في مقاله: (جهاد ابن تيمية المزيَّف الذي لا أساس له من الصحة وواقعة شقحب) المنشور على صفحته في مواقع التواصل بقوله في الحاشية (٥): «هكذا وقع اسمه عند ابن كثير، واسمه في الحقيقة (خُدابندا) أي: (عبد الله)، أو (خادم الله) بالتترية والتركية القديمة».
وهذا التعقب لا وزن له، ويا ليت هذا التدقيق في حقائق الأشياء لا في الأسماء، والذي استخدمه ابن كثير من باب التقبيح لهذا السلطان الذي غزا ديار المسلمين، وأذاقهم الأمَرَّين.
قال الصفدي في «أعيان العصر» (٢/ ٧٠) في ترجمة (بولاي النوين التتري): «اسمه على الصحيح (مولاي)، وإنما الناس يحرفونه تهكُّمًا به وبأمثاله؛ **كما يقولون في (خداي بَنْدا: خَرِبَنْدا)**».
وأعاد مثله في (٣/ ٣٦٧) بمناسبة أخرى، ونوَّه به جماعة؛ منهم: القلقشندي في «صبح الأعشى» (٤/ ٤٢٠) وابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٧٨)، وستأتيك - بإذن الله - بعض الطامات الواقعة في المقال المومأ إليه قريبًا.

الإمامية فترفَّض وأسقط من الخطبة في بلاده ذكر الأئمة إلا عليًّا»[١].

قال اليونيني في «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ١٢٦٣ - ١٢٦٤) في (حوادث شهر ذي القعدة من السنة التاسعة وسبع مئة): «وفي هذا الشهر استفاض بدمشق أن خربندا ملك التتار أظهر الرفض في مملكته، والتشيع وأمر خطباء بلاده أن يسقطوا الخلفاء الراشدين الثلاثة من الخُطب، والاقتصار على علي وولديه وأهل البيت - رضوان الله وصلاته عليهم -، وأن ذلك أغاظ المسلمين».

وكان (خربندا) قد جند (براقًا) لإفساد عقيدة أهل السنة وتشكيك المسلمين بها، وقد ذكرت كتب التاريخ والتراجم أن براقًا نقل لبعض كبار مسؤولي التتر أن ابن تيمية يحذِّر من عقائد الروافض، ويقول عنهم: (مجسِّمة) - وهم كذلك -؛ فكاد هؤلاء لابن تيمية باتهامه في (التجسيم).

لخَّص الأمير ركن الدين بيبرس المنصوري في كتابه «زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة» (٣٨٦) في (حوادث سنة ٧٠٥هـ) مهلك قطلوشاه؛ فقال: «وفيها هلك قطلوشاه نائب قازان، وكان قد استقرَّ به خربندا على قاعدته، وجرَّده إلى جبال كيلان لقتال الأكراد والغارة على تلك البلاد؛ فسار إليهم وقد حشدوا واستعدُّوا، فخرجوا للقائه واقتتلوا معه؛ فكانت لهم النصرة وعليه الكسرة، فعلت كلمتهم؛ لأنها كلمة التوحيد، وتبدَّد التَّتار أيَّ تبديد، وقُتل قطلوشاه في الواقعة».

وفصَّل المؤرِّخون في تداعيات مقتل (قطلوشاه)، وما سبقه من أحداث على وجه فيه تتبع وطول، وكان لـ (براق) ذكر يدلُّ على تجسسه لصالح التتار، وأنه كان متتبِّعًا لأخبار ابن تيمية، وعارفًا به وبدعوته،

---

(١) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٧٨)، وينظر: (ص ٩٧٣) في سبب تَرفُّضِه.

قال العيني في «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان» (٤/ ٣٨٥) على إثر نقله ما سبق عن ركن الدين بيبرس: «قلت: وكان السبب في تجريد خربندا نائبه قطلوشاه إلى بلاد كيلان: ما بلغه عنهم أنهم على مذهب يخالف مذهب المسلمين، فقال: لا بد لي أن أبعث إلى كيلان وأطلب أكابرهم، وأجمع بينهم وبين فقهاء تبريز؛ **فيبحثون معهم في عقيدتهم، فإن لم يظهر لها صحتها؛ ضربت أعناقهم**. فكتب إلى ملوك كيلان، وكانوا سبعة عشر ملكًا، وكبيرهم الذي يرجعون إليه يُقال له: نُوبَرْشاه، فلما وصل إليه رسول خربندا وناوله الكتاب وقرأه؛ قال: من أين لخربندا معرفة بهذا الأمر؟ فسألوا الرسول عن ذلك؛ فقال: **قد بلغ الملك من الشيخ برَاق؛ وهو شيخ يعتقد فيه الملك اعتقادًا عظيمًا بأنكم على مذهب شخص من أهل دمشق يقال له: ابن تيمية، وقد وقع عليه الإنكار من المسلمين، وقد ذُكر عنكم أنكم مُجسِّمون**[1]**، وأن مذهبكم بطَّال، وما أنتم على شيءٍ من الدين.**

ولمَّا سمعوا بذلك؛ جمعوا فقهاءهم وأخبروهم بهذا الخبر، فقالوا: أيُّ من راح منَّا أو منكم إلى خربندا يُقتل بلا خلاف؛ لأن فقهاءهم لا يرجعون إلينا، فأيُّ شيءٍ يذكر لهم يردُّونه، ثم يفتون في إباحة أرواحنا وأموالنا. فقال نُوبَرْشاه: ما الحيلة في ذلك؟ فقالوا: **نحن نكتب عقيدتنا ونُسَيِّرها إليهم ونقول: هذه عقيدتنا ما نعتقد بشيءٍ غيرها. فقال لهم نُوبَرْشاه: افعلوا ذلك.**

فخرجوا من عنده وكتبوا بعد البسملة: اعلم أيُّها الملك العظيم

---

(١) تأمَّل! يقول التتار عن أهل السنة: (مجسِّمة)، وهي التهمة الموجَّهة لابن تيمية من أهل وحدة الوجود ومن اغترَّ بهم، وفي هذا إشارة إلى صحة ما افترضناه سابقًا.

الشأن، صاحب الأقاليم والبلدان؛ أنا نحن قوم منقطعون في هذه البلدان، **وقد نقل عنَّا بأنَّا مجسِّمون، فنعوذ بالله من ذلك**، ونحن نرى بأن **من يُجسِّم ما له توبة عندنا، وليس حدُّه إلا القتل**، وأمَّا ما ذكره الملك من أمر حضورنا وتمثلنا بين يديه لنبحث مع الفقهاء؛ فالملك لا يخفى عليه أن ضد كل أحد من جنسه، ونحن في هذه البلاد نتسبَّبُ ولا نتناول شيئًا في الجوامك، وجميع فقهاء بلادكم أصحاب الجوامك[1]، وأكثرهم يتناولونها بغير استحقاق، فنحن نرى بحرمة هذا؛ بل فيهم أناس بلغنا أنهم يتناولون من المكس ومن المظالم، فمن هذا الوجه بيننا وبينهم نزاع، فإذا بحثنا معهم لا يُنصفوننا، **وأمَّا عقيدتنا فهذه، وكانوا كتبوا عقيدة على طريقة أهل السنة والجماعة كما هي المذكورة في الكتب.**

فعاد رسول خربندا بذلك، فلمَّا وقف عليه ازداد غضبًا؛ فقال: لا بد من إحضارهم. فأرسل رسولًا آخر، فلمَّا حضر قال له نُوبَرْشاه: **ارجع من حيث أتيت؛ فما عندنا أحد يروح، وأنتم قوم تتار، فإِشْ تعرفون من أمور الدين، فإن كان قصدكم خراب البلاد فافعلوا. فقال الرسول: إن لم تسمعوا كلام الملك يأتي إليكم بنفسه بعساكر المُغل جميعها، فيخرب البلاد، ويسفك الدماء، ويسبي الحريم والأولاد. فقال له نُوبَرْشاه: افعلوا ما شئتم.**

فرجع الرسول وأخبر خربندا بذلك؛ فغضب غضبًا شديدًا، وطلب نائبه قطلوشاه وأخبره بالخبر، ثم جمع أمراءه وأمرهم بالتجهيز، وكان قد سيَّر جُوبان إلى ناحية باب الحديد، ولما جُمعت عساكره ولم يبق إلا الرحيل؛ تقدم إليه وزيره رشيد الدولة وقال: أيَّد الله القان[2]؛ هذا الأمر الذي عَوَّلت عليه لم يعوِّل عليه أحد من القانات، فهذا الذي

---

(١) هي الرواتب والعطايا.

(٢) كلمة تركية، من ألقاب الملوك الترك.

نفعله يُخرِّب بلادك، ويضعف أجنادك، ويجعل لك عدوًّا في وسط بلادك، والصواب أن تبطل هذا الرأي، فإن كان قصدك أهل كيلان فأنا أحضرهم إليك. فقال: لا بدَّ لي من الدخول إلى بلادهم على كل حال. فسكت رشيد الدولة وركب عدو الله في عساكره، ومعه أمراء التوأمين والألوف، وكان أشدَّ المُغْل حَنَقًا على أهل كيلان قطلوشاه[١]...».

والشاهد من هذا أن التتار كان لهم رصد لِرموز أهل السنة، وكان لـ (براق) هذا مهام في داخل ديار أهل السنة، ويمشي بنظام وتخطيط، ويتنقل في ديارهم، ويتلوَّن على حسب المهام المنوطة به، ولعل في ذكر هذا الرمز ما يوسع مراد ابن تيمية في كلامه السابق، ويبقى وجود حيل ومكايد سلكها براق تحتاج إلى دراسة وتحليل.

ويتأيَّد لك ذلك بقرائن عديدة؛ هي:

أولًا: إن أهل كيلان - أو جَيْلان - حنابلة، وهم من الأكراد.

---

(١) ترجمه الصفدي في «أعيان العصر» (٢/ ٣٢١) بقوله: «نائب التتار، كان كافيًا كافرًا، داهية ماكرًا، رفيع المرتبة، لا يبالي بالمعيبة ولا المَعتبة، نزل بالقصر الأبلق في واقعة غازان، وفعل كل ما شان وما زان، **وتوجَّه إليه الشيخ تقيُّ الدين ابن تيمية، وكلَّمه في الرعيَّة؛ فتنمر عليه، وأعرض عنه، ولم يلتفت إليه.**
وكان مقدَّم التتار يوم شَقْحَب، فعاد بلا أهل، ولا مُهِلٍّ ولا مَرْحب، وانهزم خاسئًا، وأصبح مكلوءًا معكومًا بعد أن كان كالمًا كالئًا.
وجهَّزه غازان في جيش كبير من المُغل لمحاربة صاحب جبال كَيْلان، فبيَّته الملك دوباج، وبثَّقوا عليهم الماء في الليل فغرقوا، وأظهروا لهم النيران من كل جانب، وأزعجوهم بالصياح إلى الصباح، فغرق أكثرهم، ورماه دوباج بسهم ما أخطأ حبَّة قلبه، ودخل عليه الموت بهمزةِ سَلبه».
ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (١٣/ ٣٤٨)، «الدرر الكامنة» (٢/ ٨٥ و٣/ ٢٥٤).

قال ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٥/ ٢٣٥) في ترجمة عزيزي بن عبد الملك بن منصور، أبي المعالي الواعظ، المعروف بـ (شَيْذَلة - بفتح الشين المعجمة وسكون آخر الحروف وفتح الذال واللام بعدها -) (ت ٤٩٤هـ): «كان من أهل جَيْلان»، قال: «ومن نوادره أنه كان جيلانيًا أشعريَّ العقيدة»، فالأشعريُّ نادر فيهم من قديم، ثم أصبحوا حنابلة خُلَّص، حتى قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٨/ ٧٣) عنهم: «هم أهل سنة، وأكثرهم حنابلة لا يستطيع مبتدعٌ أن يسكن بين أظهرهم».

ثانيًا: طمع التتار بجبال الأكراد كان قائمًا، وهمُّهم الخلاص من المحرك لأهلها في القيام عليهم، مع الثأر ممن انتصر عليهم، ولا سيما ابن تيمية في معركة شقحب.

قال الصفدي في ترجمة (غازان) من «أعيان العصر» (٤/ ٦): «والذي أعتقده أنه من حين ظهور جنكز خان ما جرى للمغول بعد واقعة عين جالوت ولا إلى يومنا مثل واقعة شقحب، كادت تأتي على نوعهم فناء، فإنَّ الموت أهَّل بهم ورحَّب».

وقال ابن حجر في «الدرر الكامنة» (١/ ٤٧٤) وابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (٣/ ٢٤٩) عن (براق) هذا: «كان موفدًا من قِبل غازان لقتال أهل كيلان فأسروه.. ثم سلقوه في دست في سنة ٧٠٧هـ»، والمراد: نائب (غازان) وهو (خربندا)؛ إذ كان غازان توفي قبل ذلك في سنة ٧٠٣هـ.

وكان لابن تيمية مناظرات وسجالات وردود عليهم؛ من مثل: «الرد على أهل كسروان الرافضة» و«رسالة إلى أهل طبرستان وجيلان في خلق الروح والنور والأئمة المقتدى بهم».

ثالثًا: كان التتار على معتقد شيعي مجسِّم، ومضى[١] بيان مذهبهم في ذلك، وكان ابن تيمية حريصًا على تحصين ديار أهل السنة من شرور الكسروان، وله معهم جولات وصولات ومناقشات، وكان يصطحبه أمير الشام الأفرم، وسبق[٢] بيانه.

وفي نقل العيني السابق بيان تحذير ابن تيمية من معتقد التجسيم عند الرافضة، ولمس التتر أثر فتاويه لأهل كيلان، وتحذيرهم من هذا المعتقد، ويبيِّن ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٥/ ٣٣٨) مواجهة ابن تيمية لسلطان التتر محمود غازان؛ فقال عن مواجهة ابن تيمية له بعد كلام: «ثم كان على هذه المواجهة القبيحة، والمشاتمة الصريحة، أعظم في صدر غازان والمُغل من كل من طلع معهم إليه، وهم سلف العلماء في ذلك الصدر، وأهل الاستحقاق لرِفعة القَدْر».

وقال - أيضًا - عنه (٥/ ٣٣٩): «ولقد نافست ملوك جنكز خان عليه، ووجَّهت دسائسَ رسلها إليه، وبعثَتْ تجدُّ في طلبه، فنُوسيت عليه الأمور؛ أعظمها: خوفُ توثُّبه، وما زال على هذا ومثله إلى أن صرعه أجلُه، وأتاه بشيرُ الجنة يستعجله، فانتقل إلى الله، والظَّنُّ به أنه لا يُخجله».

فتنافُس التتر، ورصدُهم لابن تيمية مخافة توثبه عليهم، وحشد الناس لقتالهم؛ أمرٌ معروف مشهور، وتأمل كلامه في منافسة رسلهم للدسائس عليه، وتذكر هذا جيِّدًا، واربطه بما أومأ إليه ابن تيمية في كلامه السابق؛ **فإنه من المهمات**.

رابعًا: كانت رسل الملك خربندا (ملك التتار) تأتي من دمشق، فقد وصلت في حادي عشري شعبان من سنة خمس وسبع مئة، ومعهم

---

(١) انظر (ص ٧٥، ٦٠٦، ٦٦٨). (٢) انظر (ص ١٥٥).

صدر الدين المالكي رسول أهل السنة؛ فأقاموا يومين، وسافروا في اليوم الثالث إلى مصر إلى حضرة السلطان[١].

وما لنا نذهب بعيدًا، وقد كاد أن يصرِّح بهذه الحقيقة بعض مترجميه؛ مثل الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي؛ فإنه قال في «الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية» (ص ٩٨ - ٩٩ ط دار الغرب):

«وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائمًا في نصر الدين، وإظهار الحق بأدلَّة أظهر من السيوف، وأجمع من السُّجوف[٢]، وأجلى من فَلَقِ الإصباح، وأجلب من فِلَق الرماح، إذا وثبتْ في وجهه خطب؛ تمزقت على كتفيه الدرع، وانتثر السَّرد.

ولقد ناقشت ملوك جنكسخان عليه، **ووجَّهت دسائس رسلها إليه.**

ولمَّا وشوا به إلى السلطان الأعظم الملك الناصر الدين لدين الله، وأحضره بين يديه؛ قال من جملة كلامه: «إنني أُخبرت أنك قد أطاعك الناس، وأنَّ في نفسك أخذ المُلك»، فلم يكْترث به؛ بل قال له بنفسٍ مطمئنة، وقلب ثابت، وصوت عال سمعه كثير ممن حضر: «أنا أفعل ذلك؟! والله! **إنَّ مُلكك، ومُلك المُغْل لا يساوي عندي فَلْسين**»[٣].

فتبسَّم السلطان لذلك، وأجابه في مقابلته بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة العظيمة: إنَّك - والله! - لصادق؛ فإنَّ الذي وشى بك إليَّ لكاذب.

واستقر له في قلبه من المحبَّة الدِّينية ما لولاه لكان قد فتك به منذ دهر طويل؛ **من كثرة ما يُلقى إليه في حقِّه من الأقاويل الزور والبهتان،**

---

(١) انظر: «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٨٥٧ - ٨٥٨).

(٢) أي: الستور.

(٣) انظره - أيضًا - في: «الأعلام العلية» (٧٨٣ - ملحق بـ «العقود الدرية») لأبي حفص البزار.

ممَّن ظاهرُ حاله العدالة، وباطنه مشحون بالفسق والجهالة».

فأخبار ابن تيمية عند ملوك المسلمين، وملوك التتر معروفة، وخصومه - قديمًا وحديثًا - يتتبعونه ويترصدونه؛ لعلهم يجدون في معتقده ما يشينه، فيتعلقون بأوهام، وينفخون في سراب، وحالهم كحال الذي ينفخ على الشمس ليطفئها، **ويبقى ابن تيمية قامة شامخة باذخة، خلقه الله طُوالًا[1]، واستخدمه لنصرة دينه، ونشر سنة نبيِّه ﷺ، فالله حسيبه، وهو الذي يتولَّاه، وييسِّر له من يذبُّ وينافح عنه.**

ومن نصرة الله لابن تيمية: أن الذي اتَّهمه بالتَّجسيم بلوازم لا تلزمه هو الذي دافع عن الرافضة المجسِّمة في مقال منشور بعنوان: (جهاد ابن تيمية المزيَّف الذي لا أساس له من الصحَّة وواقعة شقحب)، وقد قال الجاحظ - وهو **الخبير بالشيعة** - في كتابه «الحجج في النبوة»[2]: «**ليس على ظهرها رافضي إلا وهو يزعم أن ربه مثله**».

وأشاد صاحب المقالة (السقاف) بالتتار الرافضة، وذبَّ عن الدروز والتيامنة، وزعم أنهم مسلمون، وكانوا يمنعون الخمور والحانات والزانيات من ممارسة الفاحشة، قال: **بينما تجد ذلك موجودًا في بلاد أهل السنة والجماعة!**

---

(١) لو أنَّ خصومه - ولا سيما المعاصرون - أرادوا النظر إليه؛ لما وسعهم إلا الانبطاح على وجوههم! لمشاهدته!

(٢) سبق بيانه بما لا مزيد عليه، وهذه العبارة نقلها ابن تيمية عن الجاحظ في «منهاج السنة النبوية» (١/ ٧٣)، وكتاب «الحجج في النبوة» مطبوع في «رسائل الجاحظ» (٣/ ٢٢٣ - ٢٨١)، وهو ناقص في أصوله الخطية بناءً على نقص وقع في أصله، وهو نسخة المتحف البريطاني بلندن، وقد نشر عنها عدة مرات.

فالعجب من سكوته عن معتقد الرافضة الذي فيه تجسيم صريح، ثم قطعه - تعَمُّدًا - لكلام ابن تيمية عن سياقه وسباقه، واتهامه له بالتجسيم بكل طريقة، وإن صرَّح ابن تيمية بخلافه، وسبق توضيحه وبيانه على وجه لا يخفى على أحد!

والأشدُّ عجبًا أنه قال: «ابن تيمية كان يحارب المسلمين بالتحريض وليس الكفار»، وقال عن مقاتلة ابن تيمية للتتر في شقحب:

«الحقيقة أنه نزاع سياسي بين حكام طائفتين من المسلمين»، وقال: «فابن تيمية لم يجاهد قط بسيفه؛ وإنما كان يحرِّض على مقاتلة المسلمين التتار، وكذلك ممن انضم تحت لوائهم من أهل العراق وضواحي الشام، برغم من أن دولة التتار الحاكمة في العراق وخراسان في ذلك الزمان كانت دولة صالحة، محافظة على أخلاق الإسلام العامة، أكثر من الدولة التي كان ابن تيمية يدافع عنها»! وختم بحثه بقوله:

«إن الناس كانوا لا يرون قتال التتار، ويتعجبون من الإصرار على قتالهم؛ لأنهم مسلمون، وابن تيمية يحاول أن يقنعهم **لتحقيق الإرادة السياسية للحاكم إذ ذاك، مع موافقة ذلك هوًى في نفسه؛ وهو بغض الشيعة وأتباع مدرسة آل البيت - عليهم سلام الله - تعالى -.**

فيظهر لنا مما سبق؛ أن ابن تيمية كان مجرد أداة إعلامية يستعملها النظام الحاكم في مصر في ذلك الوقت لمحاربة أعدائه الحاكمين في بغداد؛ حرصًا على سلطانهم لا غير، ويستعمل الأداة المذهبية، **والشحن ضد الشيعة**، باستخدام ابن تيمية؛ لتحريض الناس على قتال أهل العراق المحكومين من قبل المغول ذاك الوقت، تمامًا كما تستعمل الأنظمة الحاكمة في أيامنا هذه مشائخ - كذا! - الفضائيات

وعلماء السلاطين لتثبيت أقدامهم ومحاربة خصومهم».

وتفنيد هذه الترهات والبواطيل ليس بخافٍ على أحد، ولا تنسَ آثاره المدمِّرة على جسم أهل السنة هذه الأيام، والتاريخ يعيد نفسه، واسمع إلى ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٦١٨) وهو يقول:

«**ومع خضوع التتار لهذه الملَّة، وانتسابهم إلى هذه الملَّة؛ فلم نخادعهم، ولم ننافقهم؛ بل بيَّنَّا لهم ما هم عليه من الفساد والخروج عن الإسلام الموجب لجهادهم**، وإن جنود الله المؤيدة، وعساكره المنصورة المستقرة بالديار الشامية والمصرية: ما زالت منصورة على من ناوأها، مظفَّرة على من عاداها، وفي هذه المدة **لما شاع عند العامة أن التتار مسلمون؛ أمسك العسكر عن قتالهم، فقتل منهم بضعة عشر ألفًا**، ولم يقتل من المسلمين مئتان، فلما انصرف العسكر إلى مصر، وبلغه ما عليه هذه الطائفة الملعونة من الفساد، وعدم الدين؛ خرجت جنود الله وللأرض منها وئيد، قد ملأت السهل والجبل؛ في كثرة، وقوة، وعدة، وإيمان، وصدق، قد بهرت العقول والألباب، محفوفة بملائكة الله التي ما زال يمد بها الأمة الحنيفية، المخلصة لبارئها؛ فانهزم العدو بين أيديها، ولم يقف لمقابلتها».

وانتشار كلام حسن السقاف الخطير - لا سيما هذه الأيام - في ديار أهل السنة؛ من آثار تلك المؤامرة على أصل وجودهم، وما أكثر الألسنة التي تلقَّته دون فهم، وردَّدته دون وعي، وما هذا الكلام إلا من آثار ضياع العقيدة الصحيحة، فترى صاحبه يكيل بمكيالين، ولا يعتمد المعايير الصحيحة في أصل التقويم، ولا يستخدم إلا العواطف التي هي عواصف الفتن، المؤدية - لا قدر الله - لطمع الباطنية في ديار أهل السنة؛ إذ فيه قضاء على ثوابتهم العقدية التي يتعاملون بها مع غيرهم، وتسويغ لما عليه

أهل الرفض من شتم أمهات المؤمنين والأصحاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فضلًا عن التشكيك بحكَّام المسلمين الحاليِّين.

والعجب - أيضًا - من شأن تقليل شجاعة ابن تيمية، والزعم بأنه لم يجاهد قط، ولعله يسقط الرموز التي يعرفها من المشايخ على حال ابن تيمية! وهو يكتب على ما هو قائم في ذهنه من صورة كاذبة خاطئة؛ في حقيقتها تخالف ما كان عليه ابن تيمية في الظاهر والباطن!

ويا ليته نظر في في كتب التراجم ليعرف حقيقة ابن تيمية، ويدرك شجاعته وبسالته.

قال ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٥/ ٣٤٢):

«وحكي من شجاعته في مواقف الحرب نوبة شَقحب ونوبة كسروان ما لم يُسمع إلا عن صناديد الرجال وأبطال اللقاء وأحلاس الحرب؛ **تارة يباشر القتال، وتارة يحرِّض عليه**».

وقال في مرثيته له:

مثل الأئمة قد أحيا زمانَهُمُ ... كأنَّه كان فيهم وهو منتَظَرُ
إن يرفعوهم جميعًا رفع مبتدأ ... فحقُّه الرفع أيضًا إنَّه خبرُ
أَمِثْلُهُ بينكم يُلقى بمَضيَعةٍ ... حتَّى يَطِيْحَ له عمدًا دمٌ هَدَرُ
يكون وهْوَ أمانيٌّ لغيركُمُ ... تَنُوبُهُ منكُمُ الأحداثُ والغِيَرُ
والله لو أنَّه في غيرِ أرضكمُ ... لكان منكم على أبوابه زُمَرُ
مِثْلُ ابن تيميَةٍ يُنسى بمحبسه ... حتى يموتَ ولم يُكحل به بصرُ
مثل ابن تيميَةٍ تُرضى حواسدُه ... بحبسِه أو لكُمْ في حبسِه عُذرُ
مثل ابن تيميَةٍ في السجن معتقَلٌ ... والسجن كالغِمْدِ وهو الصَّارمُ الذكَرُ
مثل ابن تيميَةٍ يُرمى بكلِّ أذًى ... وليس يُجلى قذًى منه ولا نظَرُ
مثل ابن تيميَةٍ تَذْوَى خمائلُه ... وليس يُلقط من أفنانِه الزَّهَرُ

مثل ابن تيميَةٍ شمسٌ تَغيبُ سُدًى ... وما تَرِقُّ لها الآصال والبُكَرُ
مثل ابن تيميَةٍ يمضي وما عَبِقَتْ ... بِمِسْكِهِ العاطِرِ الأردانُ والطُّرَرُ
مثل ابن تيميَةٍ يمضي وما نهلَت ... له سيوفٌ ولا خَطِّيَّةٌ سُمُرُ
ولا تُجَارَى له خيلٌ مُسَوَّمَةٌ ... وجوهُ فُرسانها الأوضاحُ والغُرَرُ
ولا تَحُفُّ به الأبطالُ دائرةً ... كأنهُم أنجمٌ في وَسْطِها قمَرُ
ولا تُعبِّسُ حربٌ في مواقِفِه ... يومًا ويضحكُ في أرْجائه الظَّفَرُ
حتى يقوِّم هذا الدِّينُ من مَيَلٍ ... ويستقيمَ على مِنْهاجِهِ البَشَرُ
بَلْ هكذا السَّلفُ الأبرارُ ما برِحُوا ... يُبلى اصْطِبارهمُ جُهدًا وهُمْ صُبُرُ
تأسَّى بالأنبياء الطُّهْرِ كم بلَغتْ ... فيهم مضرَّةُ أقوام وكم هُجِرُوا
في يوسف في دُخول السِّجن منقبَةٌ ... لمن يُكابدُ ما يَلْقَى ويصْطَبِرُ
ما أُهملوا أبدًا بل أُمْهِلُوا لمدَى ... والله يُعقِبُ تأييدًا ويَنْتَصِرُ
أيذهبُ المَنهلُ الصافي وما نُقِعَتْ ... به الظِّماءُ ويَبْقَى الحَمْأةُ الكَدِرُ؟
مضى حميدًا ولم يَعْلَق به وَضَرٌ ... وكلُّهم وَضَرٌ في الناس أو وُذَرُ
طَوْدٌ من الحِلم لا يُرقَى له قُنَنٌ ... كأنَّما الطَّودُ من أحجاره حَجَرُ
بحرٌ من العلم قد فاضت بقيَّتهُ ... فغاضت الأبحرُ العظمى وما شعروا
يا ليت شِعريَ هل في الحاسدين له ... نظيرُه في جميع القومِ إنْ ذُكِروا
هلْ فيهمُ لحديث المصطفى أحدٌ ... يميِّزُ النقدَ أو يُرْوَى له خبرُ؟
هل فيهمُ من يضمُّ البحثَ في نظرٍ ... أو مِثْلُه من يضمُّ البحثُ والنظرُ؟
هلَّا جمعتُمْ له من قومكم ملأً ... كفِعْلِ فرعونَ مَعْ موسى لتعتبروا؟
قولوا لهم: قال هذا فابحثوا معه ... قدَّامَنا وانظروا الجُهَّالَ إنْ قَدَروا
تُلقي الأباطيلَ أسحَارٌ لها دَهَشٌ ... فَيلْقَفُ الحقُّ ما قالوا وما سَحَرُوا
فليتهُم مثل ذاك الرَّهطِ من ملأٍ ... حتى يكونَ لكم في شأنِهم عِبَرُ
وليتهم أذعنوا للحقِّ مِثْلَهُمُ ... فآمنوا كلُّهم مِنْ بَعْدِ ما كفَرُوا
يا ظَالمًا نَفَروا عنه مجانبةً ... وليتَهم نفَعوا في الضيم أو نَفَرُوا

هل فيهمُ صادعٌ بالحقِّ مِقْوَلُهُ أو خائضٌ للوَغى والحَرْبُ تسْتَعِرُ؟
رمى إلى نحر غازانٍ مواجهةً سِهامَه من دعاءٍ عَوْنُهُ القدَرُ
بِتَلِّ راهطَ[1] والأعداءُ قد غلبوا على الشَّآم وطار الشرُّ والشَّررُ
وشَقَّ في المرج والأسياف مُصْلَتَةٌ طَوائفًا كلُّها أو بعضُها التَّترُ
هذا وأعداؤه في الدُّوْرِ أشجَعُهم مثلُ النساء بظلِّ البابِ مُستتِرُ
وبعدها كسروانُ والجبالُ وقد أقام أطوادَها والطَّوْدُ منفطِرُ
واسْتَحْصَدَ القوم بالأسياف جُهْدَهُمُ وطالما بَطَلوا طَغْوَى وما بطروا
قالوا: قبرناه، قلنا: إنَّ ذا عجبٌ حقًّا ألِلْكوكَبِ الدُّرِّيِّ قد قبرُوا؟
وليس يذهبُ معنًى منه متَّقِدٌ وإنَّما تذهبُ الأجسامُ والصُّورُ
لم يَبْكِه ذَمًّا لا يَصُبُّ دمًا يجري به دِيَمًا تهمي وتنهمِرُ
لَهْفي عليك أبا العبَّاس كم كَرَم لمَّا قَضَيتَ قضى من عُمْره العمرُ
سَقَى ثراك من الوَسْمِيِّ صيِّبُه وزانَ مَغْنَاكَ قَطْرٌ كلُّه قُطُرُ
ولا يزال له برقٌ يُغَازِلُهُ حُلوُ المراشف في أجفانه حَوَرُ
لِفَقْدِ مثلِك يا من ما له مَثَلٌ تأسَى المحاريبُ والآياتُ والسورُ
يا وارثًا من علوم الأنبياء نُهًى أورثْتَ قلبيَ نارًا وَقْدُها الفِكَرُ
يا واحدًا لستُ أستثني به أحدًا من الأنامِ ولا أُبقِي ولا أذرُ

إلى قوله:

حاشاك من شُبَهٍ فيها ومِنْ شَبَهٍ كلَاهُما منكَ لا يبقى له أثرُ
عليك في البحثِ أَنْ تُبْدِي غوامِضَهُ وما عَلَيكَ إذا لم تَفْهَم البقرُ[2]

والعجب لا ينتهي من إدانة ابن تيمية بكل طريقة ووسيلة؛ فهو

---

(١) اسم مكان قريب من دمشق.

(٢) «مسالك الأبصار» (٥/ ٣٤٤ - ٣٤٦)، وعجز البيت الأخير من شِعر البحتُري، انظر: «ديوانه» (٩٥٥).

ينقل ما يشتهي، ويترك ما فيه منقبة أو مأثرة له؛ فهو ينقل من «البداية والنهاية» نقولات، ويغض الطرف عن آخر، وفيها يناقض ما قرره! كقول ابن كثير في (أحداث سنة اثنتين وسبع مئة) وهو يتكلم عن (أوائل وقعة شقحب) (١٨/ ٢٤):

«وخرج الشيخ تقي الدين ابن تيمية صبيحة يوم الخميس من الشهر المذكور من باب النصر بمشقة كبيرة، وصُحبته جماعة، **ليشهد القتال بنفسه ومن معه،...**».

وقال في (حوادث سنة خمس وسبع مئة) - وكان ذلك في ثاني المحرم قبل محنته التي جرت في هذه السنة - (١٨/ ٥٠):

«وفي ثانيه خرَج نائب السلطنة بمن بقي معه من الجيوش الشَّاميَّة، وقد كان تقدَّم بين يديه طائفةٌ منهم مع ابن تيمية في ثاني المحرم، فساروا إلى بلاد الجُرْدِ والرَّفْضِ والتَّيامِنةِ، فخرج نائب السلطنة الأفرم بنفسه بعد خروج الشيخ لغزوهم؛ فنصرهم الله عليهم، وأبادوا خلقًا كثيرًا منهم ومن فرقتهم الضالة، ووطِئوا أراضي كثيرة من منيع بلادهم، وعاد نائبُ السلطنة إلى دمشق في صُحبةِ الشيخ تقي الدين ابن تيمية والجيش، **وقد حصل بسبب شهودِ الشيخ هذه الغزوة خيرٌ كثير، وأبان الشيخ علمًا وشجاعةً في هذه الغزوة، وقد امتلأت قلوبُ أعدائه حسدًا له وغمًّا**».

فهذه نقولات واضحة، عدا ما في سائر كتب التراجم، ولم نعتن بتتبع هذه الأخبار؛ لأنها ليست من صلب بحثنا، ولكن **هَمِّي توضيح هذا المنهج المنحرف الذي هو بعيد عن الحقيقة بُعد الأرض عن السماء، ولا غرض لأصحابه إلا طمس كل مأثرة لابن تيمية، والنفخ في عبارات قلقة وقعت في كتبه لضرورة المباحثة والمناقشة مع المخالفين، من**

أجل إدانته والطعن فيه، لتقرير تبديعه ثم تكفيره، ولا قوة إلا بالله!

ولا بد من التنويه على ما في آخر كلامه السابق من باطل في استخدام النظام الحاكم لابن تيمية **وجعله مجرد أداة إعلامية لمحاربة الشيعة، وقوله:**

«وهذا يثبت أن السلطان في ذلك العصر كان يستخدم ابن تيمية لتحقيق مآربه السياسية! **إذ** كان هناك نزاع بين **دولتين** مسلمتين؛ **الأولى**: دولة شيعيَّة يحكمها التتر ومقرُّها بغداد، **والثانية**: دولة سُنيَّة، يحكمها المماليك ومقرُّها في مصر».

وقرَّر فيه أن **دولة الشيعة أحسن ديانة من دولة السنَّة!** وهذا الزعم بأن ابن تيمية كان **أداة** للحاكم! زعم باطل؛ فهو (رجل ملة لا رجل دولة)[1]، وسبق أنه قال للسلطان الناصر: «والله! إن ملكك، وملك المُغل؛ لا يساوي عندي فِلْسَين»، وهذا الكلام مع مواقفه البطولية العملية؛ يزيِّف هذا الزعم، ويكذِّبه، وماضيه الطويل يدل على خلافه ونقيضه، فها هو ابن تيمية في سنة ٧٠٠هـ يستحث السلطان إلى تجهيز العساكر إلى الشام، وقد سأله **نائب دمشق** والأمراء أن يركب على البريد إلى مصر يستحث السلطان على المجيء؛ فساق وراء السلطان، وكان السلطان قد وصل إلى الساحل، فلم يدركه إلا وقد رجع إلى القاهرة، «**فقال لجنده ونوَّابه فيما قال: إن كنتم أعْرَضْتُم عن الشام وحمايتِه؛ أقَمْنا له سلطانًا يَحُوطُه ويَحْمِيه، ويَسْتغلُّه في زمن الأمن**. ولم يزل بهم حتى جُرِّدَت العساكرُ إلى الشام، **ثم قال: لو قُدِّر أنكم لستم حُكَّامَ الشامِ ولا مُلوكَه، واستَنْصركم أهلُه؛ وجَب عليكم**

---

(١) وقد قالها عن نفسه، كما في «العقود الدرية» (١٤٧).

النصرُ، فكيف وأنتم حُكامُه وسَلاطينُه، وهم رَعاياكم وأنتم مسؤولون عنهم؟! وقوَّى جَأْشَهم، وضمِن لهم النصرَ هذه الكَرَّة، فخرَجوا إلى الشام، فلما تواصَلَت العَساكرُ إلى الشامِ فرِح الناسُ فَرَحًا شديدًا، بعدَ أن كانوا قد يئسوا من أنفسهم وأهْليهم وأموالِهم، ثم قوِيَت الأراجيفُ بوصولِ التَّتار، وتحقَّق أهلُ الشام عَوْدَ السلطانِ إلى مصر، ونادى ابنُ النَّحَّاس مُتَوَلي دمشق في الناس: من قدَر على السفرِ فلا يَقْعُد بدمشق. فتصايح النساء والوِلدان، ورهِق الناس ذلَّةٌ عظيمةٌ وخَمْدة، وزُلْزِلوا زلزالًا شديدًا، وغُلِّقت الأسواق، وتيقَّن الناس أن لا ناصرَ لهم إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وأن نائب الشام لما كان فيه قوةٌ مع السلطان عامَ أولٍ لم يَقْوَ على التِقَاءِ جيشِ التَّتار، فكيف به الآن وقد عزَم على الهرب؟ ويقولون: ما بقِي أهلُ دمشق إلا طُعْمَةَ العدوِّ. ودخل كثيرٌ من الناس القلعة، وامتنع الناسُ من النومِ والقرار، وخرج كثيرٌ من الناس إلى البراريِّ والقِفَار بأهاليهم من الكبار والصغار، ونُوديَ في الناس: من كانت نيتُه الجهادَ فلْيَلْحَقْ بالجيش؛ فقد اقترَب وُصولُ التَّتار. ولم يبْقَ بدمشق من أكابرها إلا القليل، وسافرَ القاضي ابنُ جُماعةَ وشمسُ الدين ابنُ الحَرِيريِّ ونجمُ الدين ابنُ صَصْرَى ووجيهُ الدين ابنُ مُنَجَّا، وقد سبَقتهم بيوتُهم إلى الديار المصرية، وجاءت الأخبارُ بوصولِ التَّتار إلى سَرْمين[1]، وخرَج الشيخُ زينُ الدين الفارقيُّ والشيخ إبراهيم الرَّقِّيُّ وابنُ قِوامٍ وشرفُ الدين ابنُ تيمية وابنُ خبارة إلى نائب السلطنةِ الأفرمِ، فقَوَّوا عزمَه على مُلاقاة العدوِّ، واجتمعوا بمُهَنَّا أمير العرب، فحرَّضوه على قتال العدوِّ، فأجابهم بالسمعِ والطاعة، وقوِيَت نِياتُهم على ذلك، وخرج طُلْبُ سَلَّار من

---

(١) سرمين: بلدة مشهورة من أعمال حلب. «معجم البلدان» (٣/ ٨٣).

دمشق إلى ناحية الجيش بالمَرْج، واستعدوا للحرب والقتال بنياتٍ صادقة.

ورجَع الشيخ تقي الدين ابنُ تيمية من الديار المصرية في السابع والعشرين من جُمادى الأولى على البريد، وقد أقام بقلعة مصر ثمانية أيامٍ واجتمع بالسلطان والوزير وأعيان الدولة، وحثَّهم وحرَّضهم، فأجابوه.

وقد غلَت الأسعار بدمشق جدًّا؛ حتى إنه أُبيع خرُوفان بخمس مئة درهم، واشتَدَّ الحالُ جدًّا.

ثم جاءت الأخبارُ بأن ملكَ التَّتار قد خاض الفُرات راجعًا عامَه ذلك؛ لضعفِ جيشه وقلةِ مددِه، فطابت النفوس بذلك، وسكن الناس، وعادوا إلى منازلهم مُنْشَرِحين آمِنِين مُسْتَبْشِرين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

ولما جاءت الأخبارُ بعدمِ وصولِ التَّتار إلى الشام في جمادى الآخرة؛ تراجعت أنفسُ الناس إليهم، وعاد نائبُ السَّلطنة إلى دمشق، وكان مُخيِّمًا في المَرْج من مدةِ أربعةِ أشهرٍ مُتتابعة، وكان هذا من أعظم الرِّباط، وتراجع الناسُ إلى أوطانهم»[1].

وهمُّ ابن تيمية وغرضه من ذلك: حراسة معتقد السلف الصحيح، وحيث سنحت له الفرصة لنشره والذَّب عنه، ومقارعة خصومه؛ اهتبلها، وجهاده للمغول إنما كان لهذا الغرض، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ يدافع عن ثوابت معتقد الأمة، ولم يكن من أجل ولاء الدولة.

«وعلاقة ابن تيمية بالدولة المملوكية كانت من التعقُّد والتركيب

---

(١) «البداية والنهاية» (١٧/ ٧٣٧ - ٧٣٩).

بحيث يغدو مجانبًا للصواب اختزالُها في حُكْمٍ حَدِّي قاطع يُصنِّف الشيخُ تَبَعًا له معاديًا للدولة بإطلاق أو مؤيِّدًا لها بإطلاق؛ بل الصحيح - فيما أرى - أن ثمة مساحةً بين المعاداة والتأييد وقف فيها ابنُ تيمية وسَطًا، الأمر الذي سمح له بمناصرة الدولة وتأييدها إذا وجد ما يُوجب النُّصرة والتأييد على نحو ما تبدَّى - مثلًا - في موقفه من المغول، أو بمعارضتها معارضةً إذا كان ثمة ما يدعو إلى اتخاذ هذا الموقف، وهو في الحالين جميعًا بدا متقبِّلًا بُنْية الدولة المملوكية، غير معارض للديكتاتورية العسكرية التي قامت عليها، على حدِّ تعبير إرفن روزنتال، فعلى الرغم من أنه كان يُحِلُّ المسلمين من طاعة ما يناقض أوامر الله أو ينتهك حدوده؛ فإنه لم يدعُ قطُّ إلى الخروج على الحُكَّام (وهم سلاطين المماليك في عصره)، وهو ما يظهر جليًّا في إشفاقه من وقوع الفتنة، وبدلًا من الدعوة إلى الخروج على السلطة الحاكمة؛ نراه يناشد من يتقلَّدون الولاية بتحري الإخلاص لله، والخوف منه، والتوكل عليه، والإحسان إلى الخَلْق، والصبر على أذاهم، وحُسن النيَّة للرعية، وهي المعاني التي أودعها - وغيرها من المعاني الإصلاحية - كتابه الشهير: «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية»»[(١)].

وأخيرًا؛ لا بد من التنويه بأن هذا المتشيع في بلد سُنِّيٍّ لا رافضة

---

(١) من مقدمة الدكتور أحمد محمود إبراهيم في ترجمته لكتاب «اعتقال ابن تيمية ودلالته في التاريخ والتأريخ» لدونالد. ب. ليتل (ص ٧ - ٨)، وذكر فيه (ص ٨) أن من كتبه: «ابن تيمية وجهاد المغول، دفاع عن الأمة أم ولاء للدولة»، وينظر في تفصيل هذا الإجمال بتأصيل وتدليل: كتاب «متاهة الحاكمية، أخطاء الجهاديين في فهم ابن تيمية» للدكتور هاني نسيرة.

فيها؛ أصبح مؤخَّرًا يطعن بالإمام أبي الحسن الأشعري والباقلاني لإثباتهم الصفات الخبرية، ويقول عنهم[1]: (مجسِّمة)! ويشيد بالمعتزلة والمتأخرين من المحسوبين على مذهب أبي الحسن الأشعري؛ كالجويني والغزالي، وهذا فيه ردٌّ واضح وصريح على أبي الحسن الأشعري وأتباعه!

ولا يهمُّنا هذا الخصم اللدود لابن تيمية، وكيف تتجارى به الأهواء، وعلى أي عقيدة سيموت؟! ولكن لا بد من معرفة الأثر الخطير لتنكُّب معتقد أهل السنة، وأن من فعل ذلك؛ لا بد أن تلعب به الأهواء، وأن يتناقض على وجه ظاهر، وأنه لا يقين إلا مع الاستسلام للنصوص الشرعية، وقد ذكر ذلك أبو الحسن الندوي في كتابه «مذكرات سائح في الشرق العربي» (ص ٢٣٩ - ٢٤٠)؛ لما ذكر زيارته دمشق ولقاءه للعلامة بهجة البيطار في داره، قال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «وانتقل الحديث إلى شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، والشيخ البيطار من كبار المطلعين على مؤلفاته وآرائه، فذكر ملخص الافتراءات عليه ودحضها بدلائل تاريخية وعلمية؛ منها ما ذكر ابن بطوطة في «رحلته» أنه سمع ابن تيمية يخطب على منبر الجامع الأموي في دمشق، وينزل من درجة إلى درجة، ويقول: (هكذا ينزل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى)، وقال: إن ابن بطوطة لم يصادف ابن تيمية في دمشق، فقد كان دخول ابن بطوطة في دمشق في شهر رمضان سنة ٧٢٦هـ، وكان شيخ الإسلام قد دخل السجن في شعبان في نفس السنة، ولم يكن ابن تيمية في يوم من الأيام خطيب الجامع الأموي؛ وإنما كان خطيب الأموي في عصره

(١) كما في مواقع التواصل، بصوته وصورته، وانظر - لزامًا -: ما قدمناه عنه (ص ٥٠٥).

الشيخ جلال الدين القزويني، فما هو إلَّا وهم من ابن بطوطة أو غلط، ويؤيد ذلك أن الرحلة إملاء لا وضع. وتعجب الشيخ من قول الشيخ زاهد الكوثري: (إن الأمير خربندا تشيَّع لشدة ابن تيمية)، مع أن الحكاية: أن خربندا طلق امرأته ثلاثًا، وندم بعد ذلك أشد الندم! فسأل العلماء: هل له من مخرج؟ فقالوا كلا! لقد بانت امرأتك ولا تعود إلَّا بحلالة ونكاح. وصادف الأمير خربندا ابن المطهر الحلي الفقيه الشيعي المشهور؛ فقال: هي واحدة والطلاق رجعي، وأنا أثبت ذلك من السنة. فقال: هل تستطيع أن تناظر أهل السنة؟ قال: نعم. فجمعهم وناظرهم ابن المطهر، وأفحمهم، وتشيَّع خربندا؛ فما ذنب ابن تيمية في هذا؟ واتفقت كلمتنا على **أن كتب شيخ الإسلام لا تزال مادة غزيرة إلى هذا العصر، ولا تخلو من حدة ومسايرة للتطور العقلي مع تقدُّم زمانها، وصالحة لإقناع كثير من العقول العصرية؛ وذلك لتمسك ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **بأصول الدين، ولأنَّه تمسك بأطراف الدين**، قال الشيخ بهجت البيطار: حدثني بعض علماء الأزهر؛ قالوا: **درسنا كتب التوحيد في الأزهر؛ فنشأت في نفوسنا شكوك وشبهات وكدنا نخرج من الإسلام، إلَّا أننا طالعنا كتب شيخ الإسلام فغرست الإيمان في قلوبنا من جديد**. وقلت له: يبدو للناظر لأول وهلة أن المعتزلة أرق وألطف في فهم الدين، وأنهم من العقليين، ولكن يثبت للمدقق والراسخ أنهم **كانوا في دور الطفولة العقلية في الإسلام، فإن أفكارهم فجة غير ناضجة، وإن المحدِّثين أكثر توفيقًا ورسوخًا في العلم**، وآراؤهم أقرب إلى العقل بعد التحقيق من آراء المعتزلة. قلت: وقد قلت للدكتور أحمد أمين بك بصراحة: إنكم أعطيتم المعتزلة في كتابيكم «فجر الإسلام» و«ضحى الإسلام» أكثر من حقِّهم. قال الشيخ: وقد سألته في زيارته لدمشق: ما هي أقرب الفرق الإسلامية

إلى الصواب في نظركم؟ فتروَّى قليلًا؛ ثم قال: المعتزلة. قلت: لقد ظل الانتصار للاعتزال والمعتزلة والانحياز إليهم رمزًا للتنوُّر الفكري والعقلي زمنًا طويلًا في بلاد الإسلام، **حتى وجدت في أوروبا مدارس جديدة للفلسفة قلَّلَتْ من قيمة العقل المجرد وحَدَّتْ من سلطانه؛ ففقد الاعتزال كثيرًا من نفوذه وسحره**».

ولا بد أخيرًا من التنبُّهِ لأمرٍ جللٍ، وهو مما يقوي صلة الحاكم الجديد لمصر بيبرس الجاشنكير بالرافضة، واحتمال أن محنة ابن تيمية التي نبعت من تحت قدميه بتحريض من الشيخ نصر المنبجي الذي كان يعتقد ابن عربي الصوفي ويبجِّلُه، وهو: متانة العلاقة - منذ قديم - بين التشيُّع والتصوُّف، وأن الشيعة على مدار تاريخهم يعتبرون التصوُّف جسرًا يصلون من خلاله إلى فساد معتقد أهل السنة والجماعة، وبسط نفوذهم من خلال ذلك.

وقد أشبع جمع من الباحثين المعاصرين هذا الموضوع بالبحث، وطوَّلوا في بسطه، وبيان أثره؛ ومن أهمهم: الدكتور كامل مصطفى الشيبي الشِّيعي في كتابيه: «الصلة بين التصوُّف والتشيُّع» و«الفكر الشيعي ونزعات الصوفية حتى مطلع القرن الثاني عشر الهجري»، والدكتور فلاح مندكار السلفي في «العلاقة بين التشيع والتصوف»، ومحمد فاضل التقلاوي في «الشيعة والتصوف في بلاد النوبة»، والدكتور زياد عبد الله الحمام في «العلاقة بين الصوفية والإمامية»، ومحمد علي الجندي في «نظرية الإمامة بين الشيعة والمتصوفة»، وأحمد حامد الصراف في «الشبك من فرق الشيعة الغلاة (تاريخهم، عقائدهم، ترجمة كتابهم المقدس، علاقتهم بالحلاج والرومي والفرق الصوفية)»، وهاشم معروف الحسني الشيعي في

«بين التصوف والتشيع»[1]، ومحمد عبد الوهاب غانم في «الظاهر والباطن بين الشيعة الباطنية والصوفية» (مهم)، والدكتورة هيام في أطروحتها للدكتوراه: «الولاية والإمامة: الروابط الخفية بين الشيعة والصوفية».

ومنه يعلم أن حقيقة المؤامرة ليست على ابن تيمية بشخصه؛ وإنما هي مؤامرة على منهجه ومعتقده؛ بل هي مؤامرة على أصل وجود أهل السنة.

ولا أكتم القارئ سرًّا أن وجود أهل السنة - المفهوم العام - أصبح مهدَّدًا باجتياح الرافضة، واتخاذهم المبتدعة والمنحرفين - ممن ينتسبون لأهل السنة - سُلَّمًا لقضاء مآربهم، والوصول لغاياتهم - لا قدَّر الله -.

◉ زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري

وأختم في هذا المقام بقصيدة مهمَّة لأحمد بن محمد بن عمر الأنصاري[2] (ت ٦٧٢هـ)، أودعها ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»[3] (٣/ ٤٢٣ - ٤٢٩)، واعتمدتُ - أيضًا - على أصل خطي

---

(١) يظهر هذا شديدًا في إجازات الشيعة من الصوفية، وترى نموذجًا واسعًا من ذلك في كتاب «المسلسلات في الإجازات محتوية على إجازات علماء الإسلام في حق والدي العلامة آية الله العظمى السيد أبي المعالي شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي»، في مجلدين ضخمين، طبع في قم سنة ١٤١٦هـ، لنجله محمود المرعشي.

(٢) له ترجمة في: «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٢٣٥)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٢١)، «الطالع السعيد» (٥٦)، «ذيل مرآة الزمان» (٣/ ٣٥)، «معجم المؤلفين» (٢/ ١٤١).

(٣) عنده زيادة بعض أبيات على ما في المخطوط.

لها محفوظ في المكتبة المركزية بجدة، رقم (٢٣٩/ ١٣ - مجاميع) دافع فيها صاحبها عن أبي الحسن الأشعري[١]؛ لما تطاول بعض السفهاء من الزيدية المعتزلة في هجو أبي الحسن الأشعري، فردَّ عليه هذا الشاعر يهجوهُ؛ فقال في قصيدة طويلة[٢]، سمَّاها: «زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري»[٣]، وهذا نص ما فيها:

ذِكر الرسالة المسماة: «زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري»، وهذه الرسالة صنَّفها الشيخ الإمام العلامة ضياء الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر بن يوسف بن عبد المنعم القرطبي رحمه الله تعالى، وقد وقع في عصره من بعض المبتدعين هَجْوٌ على أبي الحسن؛ فألَّفها ردًّا على الهاجي المذكور، وبعث بها إلى شيخ الإسلام تقي الدين ابن دقيق العيد[٤] إمام أهل السنة - وقد كانت بينهما صداقة - ليقف عليها؛ فوقف عليها، وقرَّظها بما سنحكيه[٥] بعد الانتهاء منها؛ وهي:

أَسِيْرُ الْهَوَى ضَلَّتْ خُطَاكَ عَنِ الْقَصْدِ ... فَهَا أَنْتَ لَا تُهْدَى لِخَيْرٍ وَلَا تَهْدِي

سَلَلْتَ حُسَامًا مِنْ لسَانِكَ كَاذِبًا ... عَلَى عَالِمِ الْإِسْلَامِ وَالْعَلَمِ الْفَرْدِ

تمرَّسْتَ فِي أَعْرَاض مَيْتٍ مُقَدَّسٍ ... رَمَى اللهُ مِنْكَ الثَّغْرَ بِالْحَجَرِ الصَّلْدِ

---

(١) انظر: ما قدمناه (ص ٨٤١) من الكلام على معتقده.

(٢) ساق محمد الخضر حسين في «موسوعة الأعمال الكاملة» (٣/ ١٠١ - ١٠٢) قسمًا يسيرًا من هذه القصيدة.

(٣) انظر: النموذج رقم (٩) في آخر الكتاب؛ ففيه مصورتها الخطية.

(٤) ذكر ابن المعلِّم في «نجم المهتدي» (٢٣٢/ أ) عقيدة ابن دقيق العيد مفصَّلة، وأفردها الباحث أحمد رشيد عبد العزيز في رسالته: «آراء ابن دقيق العيد الاعتقادية، عرض ودراسة» عن الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٥) هو في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٤٣٨).

ضَلَالُكَ وَالْغَيُّ اللَّذَانِ تَأَلَّقَا … هُمَا أَوْرَدَاكَ الْفُحْشَ عَنْ مَوْرِدٍ عِدِّ

هُمَا أَسْخَنَا عَيْنَ الدِّيَانَةِ وَالْهُدَى … بِمَا نَثَرَا مِنْ ذَمٍّ وَاسِطَةِ الْعِقْدِ

هُمَا أَضْرَمَا نَارًا بِهَجْوِكَ سَيِّدًا … سَتَصْلَى بِهَا نَارًا مُسَعَّرَةَ الْوَقْدِ

وَمَا أَنْتَ وَالْأَنْسَابَ تَقْطَعُ وَصْلَهَا … وَمَا أَنْتَ فِيهَا مِنْ سَعِيدٍ وَلَا سَعْدِ[1]

خَطَوْتَ إِلَى عِرْضٍ كَرِيمٍ مُطَهَّرٍ … أَرَى اللهُ ذَاكَ الْخَطْوَ جَامِعَةَ الْقَدِّ

أَيَا جَاهِلًا لَمْ يَدْرِ جَهْلًا بِجَهْلِهِ … أَتَعْلُو ثُغُورَ الْقَاعِ فِي فَنَنِ[2] الْمَجْدِ

لَقَدْ طَفِئَتْ نَارُ الْهُدَى[3] مِنْ عُلُومِكُمْ … إِلَيَّ لِتَقْدَحَ نَارَ هَدْيِكَ مِنْ زَنْدِ

أَصِخْ لِصَرِيخِ الْحَقِّ فَالْحَقُّ وَاضِحٌ … فَلِمْ لَا تَصِخْ أَصْمَتُّ[4] سَمْعًا مِنَ الرَّعْدِ

وَطَهِّرْ عَنِ الْإِضْلَالِ ثَوْبَكَ إِنَّهُ … لَأَدْنَسُ مِمَّا مَسَّهُ وَضَرُ الزَّنْدِ

فَيَا قَعَدِيًّا عَنْ مَعَالِي أُولِي النُّهَى … وَيَا قَائِمًا بِالْجَهْلِ ضِدَّانِ فِي ضِدِّ

أَفِقْ من ضلالٍ ظَلْتَ تُوضِعُ نَحوَه … وتُسْرِعُ إسراعَ المُطَهَّمَةِ الجُرْدِ[5]

وَضَحِّ رُوَيْدًا أَنَّ دُونَ إِمَامِنَا … سُيُوفَ عُلُومٍ سَلَّهَا اللهُ مِنْ غِمْدِ

بِأَيْدِي[6] شُيُوخٍ حَنَّكَتْهُمْ يَدُ الْهُدَى … وَأَيْدِي كُهُولٍ فِي غَطَارِفَةٍ مُرْدِ[7]

---

(١) هما ابنا ضبَّة بن أُدٍّ، انظر قصتهما في: «مجمع الأمثال» (١/ ١٧٤، ٢٨٩).

(٢) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «قُنَن»، وفي الحاشية: «والقُنن: جمع قُنة - بضم القاف -، وهو: الجبل الصغير»، «القاموس» (ق ن ن).

(٣) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «طُفِئَتْ نار الهوى».

(٤) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «أصميت... عن الرعد».

(٥) سقطت من الأصل، وأثبتُّها من «الطبقات».

(٦) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «لأيدي».

(٧) الغطارفة: جمع (الغِطريف) - بالكسر -، وهو: السيد الشريف، والسخي السَّري، والشاب.
والمرد: جمع (الأمرد)، وهو الشاب طرَّ شاربه، ولم تنبت لحيته.

يَصُولُونَ بِالْعِلْمِ الْمُؤَيَّدِ بِالتُّقَى ... وَقَدْ لَبِسُوا دِرْعَ الْهُدَى مُحْكَمَ السَّرْدِ
إِذَا بَرَزُوا يَوْمَ الْجِدَالِ تَخَالُهُمْ ... أُسُودَ شَرًى لَا بَلْ أَجَلَّ مِنَ الْأُسْدِ
وَإِن نَطَقُوا[1] مَدَّتْ يَدُ اللهِ سِرَّهُم ... بِمَا سَرَّهُمْ فِي الدِّينِ يَا لَكَ مِنْ مَدِّ
هُمْ أَوْرَدُونَا أَبْحُرًا مِنْ عُلُومِهِمْ ... مُفَجَّرَةً مِنْ غَيْرِ جَزْرٍ وَلَا مَدِّ
يَجِيئُونَ إِنْ جَاؤُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ ... وَتَأْتِيهِمُ إِنْ جِئْتَ بِالْآيِ عَنْ سَرْدِ[2]
فَشَتَّانَ[3] مَا بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْهُدَى ... كَشَتَّانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي الرِّفْدِ
ضَلَلْتُمْ عَنِ التَّقْوَى وَضَلَّلَ[4] هَدْيُهَا ... عَلَيْنَا بِفَيْءٍ وَارِفِ الظِّلِّ وَالْبَرْدِ
فَنَحْنُ بِهَا فِي رَوْضَةٍ مِنْ هِدَايَةٍ ... مُفَتَّحَةِ الْأَزْهَارِ فَائِحَةِ الْوَرْدِ
تَمِيسُ بِهَا أَعْطَافُنَا بَيْنَ حُلَّةٍ[5] ... خَلُوقِيَّةِ الْأَرْدَانِ سَابِغَةِ الْبُرْدِ
تُشَاهِدُ حُسْنًا وَنَجْنِيهِ طَيِّبًا[6] ... وَنَشْرَبُ كَأْسَ الْفَضْلِ مِنْ غَيْرِ مَا جَهْدِ
وَرَاءَكَ عَنْ هَذَا الْمَحَلِّ فَإِنَّهُ ... مَحَلُّ جَلَالٍ لَسْتَ مِنْهُ عَلَى حَدِّ
وَدُونَكَ فَالْبِسْ بُرْدَ جَهْلِكَ مَائِسًا ... بِعِطْفَيْكَ فِي الْإِغْوَاءِ يَا عَبْدَ النِّدِّ
فَإِنْ كُنْتَ بِالتَّجْسِيمِ دِنْتَ فَعِنْدَنَا ... أَسِنَّةُ عِلْمٍ فِي مُثَقَّفَةٍ صُلْدِ
زَعَمْتَ بِأَنَّ اللهَ شَيْءٌ مُجَسَّمٌ ... بُيَيْنُ[7] رُوَيْدًا مَا أُمَامَةُ مِنْ هِنْدِ
فَإِنْ كَانَ مَسْلُوبَ انْتِهَاءٍ جَعَلْتَهُ ... بِقَاذُورَةِ الْأَجْسَادِ وَالْمَيْتُ فِي اللَّحْدِ[8]

---

(١) في الأصل: «يطفئوا»! والتصويب من «الطبقات».
(٢) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «مرد»!
(٣) في مطبوع «الطبقات»: «لشتان». (٤) في مطبوع «الطبقات»: «وظلل».
(٥) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «ثِنْيَ خُلَّةٍ».
(٦) في البيت كسر، يستقيم حين نقول: «تُشاهده» بإضافة الهاء، وهي كذلك في مطبوع «الطبقات».
(٧) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «تَبيَّن».
(٨) في مطبوع «الطبقات»: «الميتِ واللحدِ».

وَفِي الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَالوَزْغِ وَالْهَبَا ... وَفِي مِثْلِ هَذَا النَّوْعِ يَا رَجِبَ[١] الْقَدِّ
وَفِي الْبَقِّ وَالْبُرْغُوثِ وَالذَّرِّ وَالَّذِي ... أَجَلُّ وَأَدْنَى مِنْهُ فِي الْقَدِّ وَالْعَدِّ
وَفِي حَشَرَاتِ الْأَرْضِ وَالتُّرْبِ وَالْحَصَى ... ضَلَالُكَ[٢] مَا رَوَّاكَهُ شَيْخُكَ النَّجْدِي[٣]
وَفِي سَائِرِ الْمَوْجُودِ يَا أَخْبَثَ الْوَرَى ... مَقَالًا تَعَالَى اللهُ يَا نَاقِضَ الْعَهْدِ
وَإِنْ كَانَ لَا سَلْبَ انْتِهَاءٍ جَعَلْتَهُ ... أَقَلَّ مِنَ الْمَخْلُوقِ فِي زَعْمِكَ الْمُرْدِي
وَقُلْتَ إِلَهُ الْعَرْشِ فِي الْعَرْشِ كَوْنُهُ ... وَأَنَّى لَمَحْدُود بِمَنْ جَلَّ عَنْ حَدِّ
فَحَدَّدْتَهُ مِنْ حَيْثُ أَنْكَرْتَ حَدَّهُ ... وَيَلْزَمُكَ التَّخْصِيصُ فِي الْعُمْقِ وَالْقَدِّ
وَيَلْزَمُ أَنَّ اللهَ مَخْلُوقُ خَالِقٌ ... لَقَدْ جِئْتَ فِي الْإِسْلَامِ بِالْمُعْضِلِ الْإِدِّ[٤]
وَخَيَّلْتَ ذَاتَ اللهِ فِي أَعْيُنِ الْوَرَى ... بِمَحْسُوسَةِ[٥] الأَجْسَامِ أَخْطَأْتَ عَنْ عَمْدِ
وَحَيَّرْتَ[٦] تَكْيِيفًا وَكَيَّفْتَ جَاهِلًا ... أَقِسْتَ عَلَى حَالَيْكَ فِي الْعَكْسِ وَالطَّرْدِ
وَأَنْكَرْتَ تَشْبِيهًا وَشَبَّهْتَ لَازِمًا ... وَأَثْبَتَّ ضِدَّ الْعَقْلِ فِي مُنْتَفِي الضِّدِّ
حَلَلْتَ عُرَى الْإِسْلَامِ مِنْ عَقْدِكَ الَّذِي ... تَدِينُ فَجَاءَ الْحَلُّ مِنْ قِبَلِ الْعَقْدِ
وَزَيَّفْتَ فِي نَقْدِ اعْتِقَادِكَ فَاغْتَدَى ... وَقَدْ جَاءَ زَيْفُ الدِّينِ مِنْ قِبَلِ النَّقْدِ
سَلَلْتَ حُسَامَ الْبَغْيِ[٧] فِي غِمْدِكَ الْهُدَى ... فَسُلَّكَ مِنْ دِينِ الْهِدَايَةِ بِالْغِمْدِ
بَنَيْتَ ضَلَالًا إِذْ هَدَمْتَ[٨] شَرِيعَةً ... فَأَسَّسْتَ بُنْيَانَ الضَّلَالَةِ بِالْهَدِّ
مَدَدْتَ لِسَانًا لِلْإِمَامِ فَقَصَّرَتْ ... يَدُ الرُّشْدِ فَالتَّقْصِيرُ مِنْ جَانِبِ الْمَدِّ

---

(١) في مطبوع «الطبقات»: «واجب»! (٢) في مطبوع «الطبقات»: «ضلالة»!
(٣) يريد: إبليس لعنه الله.
(٤) الإد - بالكسر والفتح -: العجب، والأمر الفظيع، والداهية، والمنكر، «القاموس» (أدد).
(٥) في مطبوع «الطبقات»: «لمحسوسة».
(٦) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «وحدَّدْتَ».
(٧) في مطبوع «الطبقات»: «الغي»! (٨) في مطبوع «الطبقات»: «هدِمت»!

كَذَا عَنْ طَرِيقِ الدِّينِ يَا أَفْحَشَ[١] الْوَرَى ... وَصَرِّحْ بِمَا يَخْفَى عَنِ الدِّيْنِ بِالضِّدِّ[٢]

فَقَدْ وَضَحَتْ آثَارُ غَيِّكَ فِي الْوَرَى ... كَمَا وَضَحَتْ فِي سَوْأَةٍ خصْيَتَا قِرْدِ

تَبَيَّنَ[٣] هَذَا الْحَبْرُ مِنْ نُورِ عِلْمِهِ ... دُجَى عَقْلِكَ الْهَاوِي وَأَقْوَالكَ الرُّبْدِ

فَرَدَّ مَعَانِيكَ الْخَبِيثَةَ عِلْمُهُ ... وَغَادَرَهَا فِي الْجَهْلِ صَاغِرَةَ الْخَدِّ

وَسَلَّ حُسَامًا مِنْ بَيَانِ فُهُوْمِهِ ... فَرَدَّ سُيُوْفَ الْغَيِّ مَفْلُولَةَ الْحَدِّ

وَأَبْدَى عُلُومًا مَيَّزَتْ فَضْلَ فَضْلِهِ ... كَتَمْيِيزِ ذِي الْبُرْدَيْنِ وَالْفَرَسِ الْوَرْدِ[٤]

وَجَاءَتْ مَجِيءَ الصُّبْحِ وَالصُّبْحُ وَاضِحٌ ... وَسَارَتْ مَسِيرَ الشَّمْسِ وَالشَّمْسُ فِي السَّعْدِ

وَفَاضَتْ فَفَاضَتْ أَنْفُسٌ مِنْ عَدَاتِهِ ... وَغَاضَتْ وَمَا غَاضَتْ عَلَى كَثْرَةِ الْوِرْدِ

وَآضَتْ رِيَاضُ الْعِلْمِ مَطْلُولَةَ الثَّرَى ... تَسُحُّ غَمَامَ الْفَضْلِ مُنْسَكِبَ الْعَهْدِ

وَجَادَتْ بِنَشْرِ الدِّينِ فِي عَالَمِ الْهُدَى ... فَجَاءَت بِنَشْر لَا العِرار وَلَا الرَّنْدِ

مِنَ الْحِكَمِ اللَّاتِي تَضَوَّعَ عَرْفُهَا ... فَعَدَّ عَنِ الْوَرْدِ الْمُضَاعَفِ وَالنَّدِّ

سَلَلْنَ سُيُوفَ الْحَقِّ فِي مَوْطِنِ الْهُدَى ... فَغَادَرْنَ صَرْعَى الْمُلْحِدِينَ بِلَا لَحْدِ

وَأَيَّدْنَ دِينَ اللهِ فِي أُفُقِ الْعُلَا ... بِلَا مَنْصَلٍ عَضْبٍ وَلَا فَرَسٍ نَهْدِ

وَشَيَّدْنَ أَعْلَامَ الْحَقَائِقِ فِي الْوَرَى ... فَلِلَّهِ مِنْهَا مَا تُجِنُّ وَمَا تُبْدِي

وَمَجَّدْنَ ذَاتَ اللهِ تَمْجِيدَ عَالِمٍ ... بِمَا يَسْتَحِقُّ اللهُ مِنْ صِفَةِ الْمَجْدِ

وَكَذَّبْنَ دَعْوَى كُلِّ عَادٍ[٥] مُجَسِّمٍ ... بِمَا رَدَّ مِنْ قَوْلٍ لَهُ وَاجِبَ الرَّدِّ

وَأَمْضِينَ حُكْمَ النَّقْلِ وَالْعَقْلِ فَاحْتَوَى ... كَلَامَ إِمَامِ الْحَقِّ مَجْدًا عَلَى مَجْدِ

---

(١) في مطبوع «الطبقات»: «أخفش»!

(٢) في مطبوع «الطبقات»: «عن الدين من ضِدٍّ»!

(٣) في مطبوع «الطبقات»: «بتبيين»!

(٤) الفرس الورد: بين الكميت والأشقر، «القاموس» (ورد).

(٥) في مطبوع «الطبقات»: «غاو».

مَعَانٍ إذَا جَاشَتْ مَيَادِينُ فَضْلِهَا أَخَذْنَ بِأَعْنَاقِ[1] الأَنَامِ إِلَى الرُّشْدِ
وَإِنْ كُنْتَ عَدلِيًّا[2] يُحَكِّمُ عَقْلَهُ يَرُدُّ مُرَادَ اللهِ عَن بَعْضِ مَا قَصْدِ
وَإِمْضَاءُ[3] مَا يَخْتَارُهُ العَبْدُ مِنْ هَوَى فَحُكْمُ إِلَهِ العَبْدِ دُونَ هَوَى العَبْدِ
وَتَجْحَدُ تَشْفِيعَ الرَّسُولِ وَإِنَّهُ يَرَى اللهَ يَوْمَ الْحَشْرِ أُفٍّ لِذَا الْجَحْدِ
وَتَنْفِي صِفَاتِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَزْعُمُ أَنَّ الْآيَ مُحْدَثَةُ الْعَهْدِ
وَتُلْزِمُ إِيجَابًا عَلَى الله فِعْلَهُ[4] لِأَصْلَحَ مَا يَرْضَى وَأَفْضَلَ مَا يُجْدِي[5]
فَجَانَبَ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ عِلْمُهُ كَمَا جَانَبَ الْقَيْسِيُّ فِي النَّسَبِ الْأَزْدِي
وَقَالَ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ وَذَاتِهَا وَسَلْبِ صِفَاتِ النَّقْصِ[6] عَنْ صَمَدٍ فَرْدِ
فَمَنْ مُوجِبٌ يَوْمًا عَلَى الله حُكْمَهُ[7] وَمَنْ ذَا الَّذِي يَحْتَجُّ إِنْ هُوَ لَمْ يَهْدِي
وَمَنْ ذَا الَّذِي يَقْضِي بِغَيْرِ قَضَائِهِ وَمَنْ ذَا الَّذِي عَنْ قَهْرِ عِزَّتِهِ يُجْدِي[8]
وَهَلْ حَاكِمٌ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ غَيْرُهُ إِذا شَاءَ أَمْرًا لَمْ يَرُدَّهُ يَدَا رَدِّ
هُوَ اللهُ لَا أَيْنَ وَلَا كَيْفَ عِنْدَهُ وَلَا حَدَّ يَحْوِيهِ وَلَا حَصْرَ ذِي جَحْدِ[9]
فَمِنْ قَبْلِ قَبْلِ الْقَبْلِ كَانَ وَبَعْدَهُ يَكُونُ بِلَا حَصْرٍ لِقَبْلٍ وَلَا بَعْدِ
تَنَزَّهَ عَنْ إِثْبَاتِ جِسْمٍ وَسَلْبِهِ صِفَاتِ كَمَالٍ فَاقْفُ رَسْمِي أَوْ حَدِّي

---

(١) في الأصل: «أعناق»، والمثبت من مطبوع «الطبقات».
(٢) في مطبوع «الطبقات»: «عَذْلِيًّا» بالدال المهملة.
(٣) في الأصل: «وأمضى»، والمثبت من مطبوع «الطبقات».
(٤) في الأصل بضم اللام.
(٥) هذا البيت والذي قبله يبيِّن معتقد الهاجي؛ وأنه معتزلي.
(٦) في مطبوع «الطبقات»: «النفس». (٧) في الأصل بضم الميم.
(٨) في مطبوع «الطبقات»: «يحدي» بالحاء المهملة.
(٩) في مطبوع «الطبقات»: «حد»! وقول الناظم: «لا أين» يردُّه حديث الجارية وغيره؛ فتنبَّه!

تَبَارَكَ مَا يَقْضِيهِ يُمْضِي وَمَا يَشَا ... يَكُونُ بِلَا بَدْءٍ عَلَيْهِ وَلَا بُدِّ

تَقَدَّسَ مَوْصُوفًا وَعَزَّ مُنَزَّهًا ... وَجَلَّ عَنِ الْأَغْيَارِ مُنْسَلِبَ الْفَقْدِ

هُوَ الْوَاجِبُ الْأَوْصَافِ وَالذَّاتِ فَاطَّرِحْ ... سِوَاهَا مِنَ الْأَقْوَالِ فَهْيَ الَّتِي تُرْدِي

هُوَ الْحَقُّ لَا شَيْءٌ سِوَاهُ فَلَمْ يَزِغْ ... ضَلَالًا فَإِنَّا لَا نَزِيغُ عَنِ الْقَصْدِ

هُوَ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ لَيْسَ بِمُوجَبٍ ... لِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقِ فِي أَنْفُسِ الْفَرْدِ

وَلَيْسَ إِلَهُ الْخَلْقِ عِلَّةَ خَلْقِهِ ... وَلَكِنَّ فِعْلَ الله عِلِّيَّةُ الْوُجْدِ

وَلَا نِسْبَةٌ بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَهُ ... وَهَلْ عِلَّةٌ إِلَّا مُنَاسَبَةٌ تُجْدِي

هُوَ الْوَاصِلُ النَّعَّابُ لُطْفًا بِصَنْعَةٍ[1] ... عَلَى فَقْدِهِ مِنْ أُمِّهِ ضَلَّتِ الوَجْدِ[2]

هُوَ الْخَالِقُ الْأَشْبَاحِ فِي ظُلَمِ الْحَشَا ... هُوَ الْكَافِلُ الطِّفْلِ الرَّضِيعِ لَدَى الْمَهْدِ

أَدَرَّ لَهُ مِنْ جِلْدَتَيْنِ لِبَانَةٌ[3] ... وَلَوْلَاهُ لَمْ يُسْقَ اللِّبَانُ مِنَ الْجِلْدِ

فَهَذِي فُصُولٌ مِنْ أُصُولٍ كَثِيرَةٍ ... عَلَى قِصَرِ النَّظْمِ الْمُقَصِّرِ عَنْ قَصْدِي

وَإِلَّا فَفِي إِيجَابِهِ[4] وَعُلُومِهِ ... غَوَامِضُ أَسْرَارٍ تَلُوحُ لِذِي رُشْدِ[5]

أَيَجْحَدُ فَضْلَ الْأَشْعَرِيِّ مُوَحِّدٌ ... وَمَا زَالَ يَهْدِي مِنْ مَعَانِيهِ مَا يَهْدِي

مِنَ الْكَلِمِ اللَّاتِي نَظَمْنَ[6] بِحَدِّهَا ... عُرَى بَاطِلِ الْإِلْحَادِ كَالصَّارِمِ الْهِنْدِي

فَيَا جَاحِدًا هَذَا الْإِمَامَ مَحَلَّهُ ... مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الْمُجْدِي

---

(١) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «بضعفه»!

(٢) في مطبوع «الطبقات»: «صلة الوُجد».

(٣) في مطبوع «الطبقات»: «لِبَانُهُ».

(٤) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «أبحاثه».

(٥) في مطبوع «الطبقات»: «الرشد».

(٦) كذا في الأصل، وفي مطبوع «الطبقات»: «قصمن».

هُوَ[1] الشَّمْسُ لا تَخْفَى عَلَى عَيْنِ مُسْلِمٍ ... سِوَى مُقْلَةٍ عَمْيَاءَ أَوْ أَعْيُنٍ رُمْدِ
فَوَاللهِ لَوْلَا الْأَشْعَرِيُّ لَقَادَنَا ... ضَلَالُكُمُ الْهَادِي إِلَى أَسْوَأِ الْقَصْدِ
جَزَى اللهُ ذَاكَ الْحَبْرَ عَنَّا بِفَضْلِهِ ... جَزَاءً يُرَقِّيْهِ ذُرَى دَرَجِ الْخُلْدِ
فَحَمْدًا[2] لِرَبِّي فَهُوَ مُهْدِيهِ لِلْوَرَى ... وَلِلَّهُ أَوْلَى بِالْجَمِيلِ وَبِالْحَمْدِ
وَبَعْدُ فَصَلَّى اللهُ رَبِّي عَلَى النَّبِي ... وَآلٍ وَأَصْحَابٍ ذَوِي الْعِزِّ وَالْمَجْدِ[3]

◉ **المَعلم الثاني: باعث ابن تيمية في نشره المعتقَد وفي دفاعه عن نفسه في المحاكمات والمَحاضر.**

أكَّد ابن تيمية أنه ليس له غرض فيما يقوم به من نشاط وتدريس واجتماع بالناس، وكان يركز على طاعته لأولياء الأمور[4] حتى يذب عن نفسه التهمة التي تعرضنا لها فيما ذكرناه من (المَعلم الأول)، وهو باطن القضية، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«أما هذه القضية؛ فليس لي فيها غرض معيَّن أصلًا، **ولستُ فيها إلا واحدًا من المسلمين: لي ما لهم، وعليَّ ما عليهم**، وليس لي - ولله الحمد - حاجة إلى شيء معيَّن يُطلب من المخلوق، ولا في ضرر يُطلب زواله من المخلوق؛ بل أنا في نعمة من الله سابغة، ورحمة عظيمة، أعجز عن شكرها.

---

(١) في مطبوع «الطبقات»: «هي».
(٢) في مطبوع «الطبقات»: «وحمدًا».
(٣) سقطت من مطبوع «الطبقات».
(٤) لا قيام للدعوة - اليوم - من ناحية عملية إلا بإحياء هذا الأصل، وبلونا على أقوام قاموا على أولياء الأمور لنصرة الدين! وهؤلاء - أعني: الصادقين منهم، وإلا فالأدعياء كُثْر - لا للدين أقاموا، ولا لدعوتهم نصروا، وعرَّضوا أنفسهم لما لا يطيقون من البلاء، وأُتوا من العجلة والجهل بأصول المصلحين والكبار، والأئمة الثقات.

ولكن عليَّ أن أطيع الله ورسوله، وأطيع أولي الأمر إذا أمروني بطاعة الله، فإذا أمروني بمعصية الله؛ فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، هكذا دلَّ عليه الكتاب والسنة واتَّفق عليه أئمة الأمة...»(١).

وقال - أيضًا - معلِّلًا سرَّ ثباته، وعدم التفاته للمخالف، موجِّهًا الكلام لرسول نائب القاهرة في الحكم:

«الحكم في هذه القضية ليس لي؛ ولكن لله ورسوله ولسائر المؤمنين في شرق الأرض إلى غربها، وأنا لا أعني تبديل دينٍ وتغييره، وليس لأجلك أو أجل غيرك أرتدُّ عن دين الإسلام(٢)، وأُقر بالكفر والكذب والبهتان، راجعًا عنه أو موافقًا عليه»(٣).

وقال: «فأنا ليس مرادي إلا في طاعة الله ورسوله، وما **يُخاف على المصريين إلا من بعضهم في بعض، كما جرت به العادة**، وقد سمعتم ما جرى بدمشق، مع أنَّ أولئك أقرب إلى الاتفاق من تجديد القاضي - المذكور - إسلامَه عند القاضي الآخر، وأنا لما كنتُ هناك؛ كان هذا الآذن - يحيى الحنفي -، فذهب إلى القاضي تقي الدين الحنبلي وجدد إسلامه، وحَكم بحقن دمه، لما قام عليه بعض أصحابهم في أشياء.

وكان من مدةٍ لما كان القاضي حسام الدين الحنفي مباشرًا لقضاء

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

(٢) إياكَ أن تظن أن ابن تيمية يكفِّر خصومه وأعداءه؛ فهذا مِن لازم قوله الذي صرَّح بخلافه، فلا يُعتد به، والأمر - على التحرير - أكبر مما يحيط به ظاهر الماجريات، ولعل في كلامه هذا إلى ما أشرنا إليه في (المعلم السابق) من المؤامرة على وجود أهل السنة، وصلة ذلك بالتتار، وأن مجرد الميل إليهم في مؤامرتهم؛ إنما هو مقدمات للارتداد عن دين الإسلام، فافهم. وانظر: «منهج ابن تيمية في مسألة التكفير» (٢/ ٤٦٩ - ٥١٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٢).

الشام؛ أراد أن يحلق لحية هذا الأذرعي، وأحضر الموسى، والحمار ليركبه ويطوف به، فجاء أخوه عرَّفني ذلك؛ فقمتُ إليه، ولم أزل به حتى كفَّ عن ذلك، وجرت أمور لم أزل فيها محسنًا إليهم.

وهذه الأمور ليست من فعلي ولا فعل أمثالي، نحن إنما ندخل فيما يحبه الله ورسوله والمؤمنون، ليس لنا غرض مع أحد؛ بل نجزي بالسيئة الحسنة، ونعفو ونغفر، وهذه القضية قد انتشرت، وظهر ما فعل فيها، وعلِمه الخاص والعام.

فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له في نقل مُلك قد أثبته أو حكم به؛ **لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون، فيثبتون ردَّته**، والمرتد[1] أحكامه مردودة باتفاق العلماء، ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة وغيرهم، وهذا أمر كبير لا ينبغي إهماله، فالشيخ خبير، يعرف عواقب الأمور»[2].

◉ المَعلم الثالث: الظلم والكذب واللعب والمماطلة في الحكم.

كذَّب ابنُ تيمية كثيرًا مما ادُّعِي عليه، وبيَّن أنه حُكم عليه بالباطل، وأن لغطًا وخطأً وقع في محاكماته، وأبدى في بعض الأحايين السبب، وركَّز شديدًا أن الحكم الذي صدر من القضاة فيه مخالفات كثيرة، وكان يرصد أوجهًا منها تزيد وتنقص، ويسردها، **وكتبها، وأوصلها إلى المسؤولين.**

وأفادنا - أحسن الله إليه - حال ابن مخلوف ونصر المنبجي، وأنهما

---

(١) تراشَق الفقهاء في القرن الثامن والتاسع بالردة، واتُّهم غير واحد بذلك؛ لدوافع وبواعث خفية، وسُجِّلَت في المَحاضر، وهذا المذكور عند ابن تيمية واحد منها، ووقع قبله وبعده أحداث جسام، وبعضها لأعلام، وهي جديرة بالدراسة والتحليل.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

ممن يقولان بالحلول، وأن كلام أمثالهما لا يُسمَع في ابن تيمية وأمثاله، واضطر - أيضًا - إلى ذِكر محاسن بعض القضاة ممن أيَّدوه، وسبق بيانه بإيجاز في كلامه على الأعلام الذين شاركوا في الحُكم في محنته وسجنه.

جرى تقوُّل عليه - بقصد أو غير قصد - في الألفاظ التي لم تُكتَب في المَحاضر في مجالس محاكمته، ومحاكمة ابن تيمية في مسائل في المعتقَد، لم يعهدها القضاة، وما فهم بعضهم مراده؛ وإنما علق في ذهنهم أشياء، وعند المحاققة لم يكن ابن تيمية يسلِّم لهم بفهمهم، ولذا كتب لرسول نائب السلطان في مصر:

«وأما الألفاظ التي لا تُكتَب؛ فيكثر فيها التخليط والزيادة والنقصان كما قد وقع، وقد قلتُ فيما قلته للطيبرسي: **هذا الأمر الذي عملتموه فساد في ملتكم ودولتكم وشريعتكم، والكتاب السلطاني الذي كُتب على لسان السلطان فيه من الكذب عليكم ومخالفة الشريعة أمور كثيرة تزيد على عشرة أوجه**»[١].

وبسبب التخليط والزيادة والنقصان، وما يترتب على ذلك في المداولة بين الخصوم؛ كانوا يترددون، ويطلبون من ابن تيمية بين الحين والحين أن يكتب معتقَده؛ بسبب اضطرابهم في فهم مراده، ومحاولة إدانته بمؤاخذة مكتوبة.

وكان المسؤولون: نائب مصر ورسله لما يبعثون إلى ابن تيمية في السجن - وهم بمعزل عن العلم بهذه التدقيقات التي اضطر ابن تيمية أن يخوض فيها عند مساءلتهم إياه - يقولون له: اكتب خطك بهذا. فيقول: هذا مكتوب قبل ذلك في «العقيدة»، ولم أقُل بما يناقضه؛ فأيُّ

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٤).

فائدة في تجديد الخط؟![1].

وهذا الذي قاله ابن تيمية - من قبل وهو في دمشق - للأمير لما قال: نريد أن تكتب لنا صورة الاعتقاد. فقال ابن تيمية: إذا قلتُ الساعة شيئًا من حفظي؛ قد يقول الكذَّابون[2]: قد كتم بعضه أو داهن، بل أنا أُحضر ما كتبتُه قبل هذا المجلس بسنين متعددة، قبل مجيئ التتار. فأُحضرت «الواسطية»...، ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها كلمةً كلمةً، وبُحث في مواضع منها، وفيهم مَن في قلبه مِن الشيخ ما لا يعلمه إلا الله، وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب؛ أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة[3].

ومما صعَّب البتَّ في قضية ابن تيمية، وتشعُّبها، وحمل ماجرياتها على أكثر من محمل، وتعلق خصومه ببعض ذلك؛ أمور:

أولًا: إن لها ظاهرًا وباطنًا، وكانت أيدٍ خفية مقربة عند السلطان تلعب بها.

وفصَّلتُ الباطن والخفي سابقًا في قضية المُلك المُدَّعاة على ابن تيمية، وهو الذي يشير إليه ابن تيمية في قوله في السجن مع خصومه: «وإن خالف مخالف لذلك؛ كان في كلام الآخر ما أقوله، **وأكشف الأسرار، وأهتك الأستار، وأبيِّن ما يَحتاج إليه بيانُه، وأجتمع بالسلطان، وأقول له كلامًا آخر**»[4].

وفيه ما أشرنا إليه من أمر التتار، وتآمرهم على أصل وجود كيان

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٧).

(٢) في هذا معرفة ابن تيمية لخصومه أنهم لا يدركون حقيقة ما يقول من جهة، واتخاذه التدابير لقطع الطعن فيه من جهة أخرى.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٠٤).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٠٦).

لأهل السنة، فلله دَر ابن تيمية ما أعقله وأفطنه وأحرصه وأدراه بما يجري آنذاك، والواجب ربطه بما قدمناه من معرفته لمكامن القوة والضعف لأهل السنة، وأماكن وجودهم، مع حرصه على الذهاب إلى مصر بنفسه، على الرغم من التربص له والترصد بالسجن والإيذاء، فالواجب النظر إلى المحنة بآفاق واسعة، ونظرة شاملة متكاملة.

ثانيًا: إنهم ما وجدوا ما ينتقدون عليه مما أوهموا سلطان مصر به في مَحاضرهم التي كتبوها[١] - وسيأتي ما فيها -؛ فالمؤاخذات عند العلماء في ألفاظ محصورة، وباحثوه فيها أمام الأمير، وأقر الجميع بصحة معتقَده، وصواب تفاصيل كلامه.

فالمواجهة بين المختلفين، مع حسن قصد إزالة الخلاف، مع حصره بتحريره والوقوف على سببه؛ من أهم الأسباب المُعِينة لإزالته أو إعذار المخالف.

ثالثًا: مخالفو ابن تيمية ليسوا سواء؛ فمنهم العالم، ومنهم الجاهل، ومنهم الصادق، ومنهم الكاذب، ومنهم الملبَّس عليه الذي تصلح لمعالجةِ خلافهِ الحجَّةُ والبرهان، ومنهم المعاند الألدُّ الذي لا يهدأ بالُه إلا بالقضاء على ابن تيمية.

قال الذهبي في «ذيل تاريخ الإسلام» (ق ٨٦/ أ - نسخة تشستربتي[٢] رقم ٤١٠٠) أو (ص ٣٢٦) عن شيخه ابن تيمية:

---

(١) لا سيما في الشام، وسبقته إلى مصر، وبحثها القضاة وتيقنوا على حقيقة الأمر، وهذا تمامًا مما يتجدد مع كثير مِن العلماء الربانيين، كالذي وقع لشيخنا الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وأترك تفصيله لمقام آخر.

(٢) انظر: «قائمة المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي» لآرثر آربري (٦/ ٣٢ - النشرة الإنجليزية)، طبع دبلن سنة ١٩٦٣م، أو «فهرس =

«فإنه مع سعة علمه، وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمات الدين؛ بشر من البشر، تعتريه حدَّة في البحث، وغضب، وشظف للخصم، تزرع له عداوة في النفوس ونفورًا عنه.

وإلا - والله! - فلو لاطف الخصوم، ورفق بهم، ولزم المجاملة وحسن المكالمة؛ لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم وأئمتهم خاضعون لعلومه وفقهه، معترفون بشفوفه وذكائه، مقرُّون بندور خطئه.

لست أعني بعض العلماء الذين شعارهم وهِجِّيراهم الاستخفاف به، والازدراء بفضله، والمقت له، حتى استجهلوه وكفَّروه ونالوا منه، من غير أن ينظروا في تصانيفه، ولا فهموا كلامه، ولا لهم حظ تام من التوسُّع في المعارف، والعالم منهم قد ينصفه ويرد عليه بعِلم».

رابعًا: بحث ابن تيمية مع بعض الصادقين ما لا تحتمله عقولهم، ولم تُحِط به علومهم[1]، فهم على الرغم من علوِّ كعبهم في فنٍّ كالفقه أو أصوله - مثلًا -؛ إلا أنهم ليسوا بواسعي الاطلاع على الفِرَق والخلاف العقَدي، **ولستُ بمبالغ إن قلتُ: إن ابن تيمية كان أوسع علمًا في المعتقَد من مذاهب مخالفيه مجتمعين فيها**[2].

خامسًا: صراع ابن تيمية مع مخالفيه صراع مناهج، وليس الصراع بينه وبينهم صراع أشخاص أو مسائل، فلو فُرض الاتفاق على مسائل؛

= المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي» (٢/ ٦٢٨) ترجمة د. محمود شاكر سعيد، مؤسسة آل البيت في الأردن.

(١) أعجبني كلام ابن الوردي في «تتمة المختصر» (٢/ ٢٧٩) عن ابن تيمية: «لم يكن من رجال الدول، ولم يسلك معهم تلك النواميس، **وأعان أعداءه على نفسه بدخوله في مسائل كبار، لا تحتملها عقول أبناء زماننا ولا علومهم**».

(٢) قد صرَّح هو بذلك فيما نقلناه عنه (ص ٩٤٠).

فإن الأصول التي سعى ابن تيمية لإصلاحها، واضطر لنقد أصحابها، هي أساس الخلاف، **وإن نفع ونجع؛ ففي دائرة ضيِّقة.**

لهذه الأسباب الجوهرية، وغيرها أخلاقية ونفسية؛ لم يقع بتٌّ مِن صلح أو غيره في المجالس التي عُقِدَت لابن تيمية، وفي تلك المَحاضر التي دُوِّنت، سواء في الشام - واعتراها كذب كثير - أو مصر.

◉ المَحاضر والأدراج في المحاكمات

مما عقَّد الوقوفَ على حكم واضح في تلك المجالس التي عُقِدَت: كثرةُ التزيُّد، ودخول الجُهَّال؛ بل كان واحد منهم هو الذي يحركها، وكان همه إدانة ابن تيمية، ومهَّد لذلك عند المسؤولين بأن ابن تيمية يريد الرئاسة والحكم، **وهو باطن القضية على ما وضَّحناه ومهَّدناه.**

ولذا وُجد في المَحاضر التي دوِّنت لمحاكمات ابن تيمية - من اعترافاته، وما وُجِد بخطه، وشهادة الشهود عليه - ما لم يخطر له ببال، أو يسنح له في خيال.

وصرَّح هو بذلك في أكثر من موطن من كتبه، ويبدي ذلك عند حصول أدنى مناسبة؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ وهو يتكلم عن بعض عدول القضاة الذين نظروا في قضيته، ثم عُزل لما تبرهن له أن الحق مع ابن تيمية؛ قال:

«ولا ريب أن مثل بدر الدين[1] من أعدل الناس، وأحبِّهم في أهل الصدق والعدول، ومن أشد الناس بغضًا لشهود الزور، ولو كان متمكنًا منهم لعمل أشياء، فهذا لو احتيج فيه إلى مثل بدر الدين؛ لكان هو الحاكم الذي ينبغي أن يتولاه، **دون من هو مشهور بالفجور.**

---

(١) كذا في الأصل، ولعل صوابه - كما قدمناه -: شمس الدين محمد بن الحريري الحنفي، والله أعلم.

لكن هذه **المحاضر التي عندهم ما تساوي مدادها، وهم يعرفون كذبها وبطلانها**، وأنا لا أكره المحاقَّة عليها عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل، فإن كان يجيب إلى ذلك؛ فيا حبذا! لكني أخاف أن يحصل له أذى فيَّ بالقدح في بعض الناس، فهو يستخير الله فيما يفعله، والله يَخير له في جميع الأمور.

بل أختار أنا وغيري المحاقَّة على ذلك عند بعض نوابه كالقاضي جمال الدين الزُّرعي[1]؛ فإنه من عدول القضاة، وإلا؛ فبدر الدين أجل قدرًا من أن يكلَّف ذلك لو كنتُ محتاجًا إلى ذلك، فأما والأمر ظهر عند الخاصة والعامة؛ فلا يحتاج إليه»[2].

وقال - أيضًا -: «وقد أرسل إليَّ الشيخ نصر يعرض عليَّ إن كنتُ أختار إحضار المَحاضر لأتمكن من القدح فيها.

فقلتُ له في الجواب: **هي أحقر وأقل من أن يَحتاج دَفعها إلى حضورها**»[3].

وقال - أيضًا - مخبرًا عن نفسه وهو في السجن، وجاءه رجل يقال له: علاء الدين الطيبرسي - وهو رسول نائب مصر له -:

«أخذ يقول لي: **هذه المَحاضر! ووجدوا بخطك!**

فقلتُ: أنتَ كنتَ حاضرًا ذلك اليوم؛ **هل أراني أحد ذلك اليوم**

---

(١) هو أبو الربيع سليمان ابن الخطيب مجد الدين عمر بن سالم بن عمر بن عثمان الأذرعي (٦٤٥ - ٧٣٤هـ)، ناب الحكم بزُرَع مدة، ويعرف بـ (الزرعي) لذلك، وإنما هو من أذرعات، وأصله من المغرب، خرَّج له البرزالي «مشيخة»، له ترجمة في «قضاة الشافعيين في دمشق» للنعيمي (رقم ٨٢)، وفي تعليقي عليه مصادر ترجمته.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤١). (٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٢).

خطًّا أو محضرًا؟ أو قيل لي: شهد عليك بكذا أو سُمع لي كلام؟»[١].

وأجمل ابن تيمية رأيه في المَحاضر؛ فقال لأشدِّ خصومه القاضي ابن مخلوف:

«قلتُ: أمَّا ما كان بخطي؛ فأنا مقيم عليه، وأما المَحاضر؛ فالشهود فيها فيهم من الأمور القادحة في شهادتهم وجوهٌ متعدِّدة، تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين»[٢].

◉ ماذا في هذه المحاضِر؟

لوَّح جميع خصوم ابن تيمية بهذه المَحاضر وأدانوه، وكأنهم أحاطوا بما فيها، وعلموا محتوياتها، وكم أكون سعيدًا لو فَسح الوقت بالوقوف على مادَّتها من النسخ الخطيَّة، ولكن يكاد يكون ذلك متعسِّرًا، إن لم يكن متعذِّرًا، جاء في نسخة كتاب[٣] علاء الدين البخاري من دمشق إلى السلطان في مصر عن التيميين:

١- (عبدة الجثث والأصنام).

٢- (المجسِّمة).

٣- (يستترون بتسمية أنفسهم بالحنابلة).

٤- (النِّحلة الكافرة الباطلة).

٥- (كان شعارهم كتمان مذهبهم في جحر الفأر والديدان).

٦- (كانوا في كل عصر وزمان أذلة صاغرين وخاسئين).

٧- (المفسدين، المعتدين، الكفرة، الفجرة).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٥). (٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٦).

(٣) انظر: نص كتابه للملك برسباي في كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ١٩٥).

وفيه عن ابن تيمية:

١- (أطبق فقهاء المصر وعلماء الشام كلهم أجمعون في زمن الملك الناصر محمد بن قلاوون على:

أ - كُفره.

ب - وضلاله.

ج - وعلى أنه يستحق ضرب الوتين بباطل مقاله).

٢- (كان يقول في ذات الله - تعالى - وصفاته ما هو كفر صريح في دين الإسلام؛ بل في ملة جميع الأنبياء).

٣- (ويجوِّز الكذب على كتمان عقيدته، ولو بالأَيمان الفاجرة).

إلى آخر كلامه؛ وهذا من الكذب والزور، فيما فصَّلناه وفنَّدناه في كتابنا «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي»[١]، والحمد لله وحده.

◉ خاتمة في المراسيم والاحتجاج بها والباطل الذي فيها

احتج ابن المحمَّرة في كتابه للسلطان بَيدَمُر بمرسوم السلطان الناصر بن قلاوون، وقال عن بيدمر: (حيث اقتفى سَنن السَّلاطين الماضية، وارتضى سِيَر الملوك المرضية الراضية)، وقال له: (وقد كانت تعاقب مراسم السلاطين الماضية **إلى الشام لقمع أولئك المجسمة** المدبرين شهابًا ثاقبًا في سماء لواء الدين، ورجومًا ماردًا لأولئك المردة الشياطين، سنَّها الملك الناصر محمد بن قلاوون، وهذه نسخته...» وساقه[٢].

والأوضح من هذا كله ما جاء في «ترجمة ابن تيمية»[٣] للتقي السبكي:

---

(١) انظره: (ص١٩٨، ٢١٥).

(٢) انظر ما قدمناه (ص ١٧٥).

(٣) «التذكرة الجديدة» (المجلد السادس) (ق ١٩٩/ ب - ٢٠٣/ ب) لابن حجر العسقلاني.

«عُقد له مجالس بحضور القضاة والعلماء بدمشق، وتُوُوصِيَ على عقيدته بدمشق، والتحذير منها، وتكرر ذلك منه، وتكرر عقد المجالس السَّنيَّة».

قلت: كذا قال! ووالله! إنها ليست سنيَّة، إنما حكم في بعضها الشياطين، وكذبوا فيها الكذبَ المبين، ولا قوة إلا بالله رب العالمين!

وقول السُّبكي فيها - أيضًا -: «وإذا بحث معه العلماء في تلك المجالس لم ينضبط»، وفصَّل في نقل أقوال العلماء الذين حضروها.

ولم ينسَ ابن المحمرة - فيما نقلناه عنه أيضًا - التنويه بهذه المجالس والمحاضر؛ فاستهلَّ كتابه للسلطان بقوله:

«أحاطت العلوم الكريمة بما كان من ابن تيمية وعلماء عصره في ذلك الزمان من مخالفته عموم أهل العِلم في زمنه؛ بحيث إنهم يخطِّئونه ويبدِّعونه، ويقومون عليه في ذلك من سنة ثمان وتسعين وست مئة وإلى انقضاء نحو ثلاثين سنةً من ذلك الوقت، ففي كل وقت تُعقَد له المجالس، ويتَّفق علماء الشريعة على خطئه وبدعته، وتارةً يُحبَس، وتارةً يُطلَق...» إلى آخر كلامه.

وقال - أيضًا -: «فاجتمع من الكلام المذكور أمور فظيعة، لا يقدر على سماعها قلب مؤمن؛ فجُمع من بعضها صورة سؤال فتوى...».

واستجاب لفتواه جماعة من خصوم ابن تيمية وأصحاب المذاهب من القضاة والمفتين، واحتجوا بما في هذه المحاضر وتلك المجالس، وبما ترتب عليها من السجون والمحابس؛ مثل:

١- تقي الدين الحصني، وطوَّل في فتوى له في سرد المجالس، ثم

تعرَّض لما في هذه المحاضر بقوله: «ووصل[١] القاضي ابن صَصْرَى، وجلس يوم الجمعة في الشباك الكمالي، وحضر القراء والمنشدون، وكان قد وصل معه كتب لم يعرضها على نائب السلطنة، فلما كان بعد أيام عرضها عليه؛ **فرسم له بقراءتها والعمل بما فيها امتثالًا للمراسيم السلطانية**، وكانوا قد بيَّنوا على جميع الحنابلة بأن يحضروا إلى مقصورة الخطابة بعد الصلاة، فلما كان بعد الصلاة حضر القضاة والأمراء والفقهاء وخلق كثير؛ فقرئ **المرسوم**، وفيه ما يتعلق بمخالفة ما يعتقده ابن تيمية، وإلزام الناس بذلك، خصوصًا الحنابلة، **مع التوعُّد الشديد عليهم، والعزل[٢] من المناصب والحبس**، وأَخْذ المال والروح، وفي الكتاب إفتاء الأئمة الأربعة بكفره، وفي الكتاب كلام كثير.

ثم نودي على رؤوس الأشهاد: **من كان على عقيدة ابن تيمية فليجدِّد الإسلام**، وأشاعوا ذلك خوفًا على العامة من أن يكونوا على عقيدته **فيَلقوا الله - تعالى - على غير دين أهل التوحيد**؛ لما تضمنته كتبه من **التشبيه والتجسيم والازدراء بالأنبياء والمرسلين - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -، وأرادوا أن يضربوا عنقه**، فقال لهم المالكي: بلغني أن أهل الذمة شنَّعوا على علماء المسلمين، وقالوا للعوام: انظروا علماء المسلمين كيف **يُضلِّل بعضهم بعضًا**، فلو كان دينهم حقًّا؛ لما اختلف علماؤهم. وأمر بحبسه، **فمات في سجن الكفر باتفاق إفتاء العلماء من الشاميين والمصريين - على ما بلغني -**، والأمر على ما

(١) أي: من دمشق إلى مصر.

(٢) هكذا الشر آخذ بعضه برقاب بعض؛ العزل عن المناصب، ثم الحبس، ثم مصادرة المال، ثم القتل، أعاذنا الله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن، وما خفي منها وما علن.

أفتوا به؛ **بل يجزئه مما هو موجود في فتاويه وفي مصنفاته هو كفر بيقين، لا يشك فيه من له أدنى أدنى دراية بالعِلم**»[(١)].

وقال - أيضًا - في «دفع شبه من شبه وتمرد» (ص ٦٠ - ط الكوثري) بعد كلام في أوجه الطعن بابن تيمية:

«ومنه: ما جاءت به **المراسيم العليّات**، وأجمع عليه علماء عصره ممن يرجع إليهم في الأمور الملمّات والقضايا المهمّات، وتضمنه الفتاوى الزكيّات من دنس أهل الجهالات، ولم يختلف عليه أحد كما اشتهر بالقراءة والمناداة على رؤوس الأشهاد في المجامع الجامعة، حتى شاع وذاع واتسع به الباع، حتى في الفلَوات؛ فمن ذلك: نسخة **المرسوم الشريف السلطاني** ناصر الدنيا والدين محمد ابن قلاوون رحمه الله تعالى، وقرئ على منبر جامع دمشق نهار الجمعة سنة خمس وسبع مئة. صورته:...» وساقه.

وعلَّق الكوثري على (السلطاني ناصر الدين) بقوله: «لفظ (ناصر الدين) صفة لموصوف محذوف قطعًا، ليستقيم الكلام، والتقدير: الصادر من السلطان ناصر الدين... إلخ».

٢- قاضي قضاة الشام نجم الدين ابن حِجِّي[(٢)].

---

(١) «الفتاوى السهمية في ابن تيمية» (ص ٥٧٦ - ٥٧٧)، مطبوع آخر «دفع شُبَه من شبَّه وتمرَّد» (ط دار الرازي - عمان).

(٢) ظفرتُ بخطِّه بمخطوط محفوظ في آيا صوفيا تحت (رقم ١٠٥٠) بعنوان: «ترجمة شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني»، قرأها على مؤلفها جلال الدين عبد الرحمن بن سراج الدين البلقيني، وعليها خطه، وكان ابن حِجي صديقًا له، وسأعمل على نشر مصورتها مع دراسة في أولها وفهارس في آخرها، وجعلتُها في طليعة مشروعي في جمع تراث البلاقنة، يسر الله نشره بخير وعافية. =

= ومن الجدير بالذكر أن لأخيه الأكبر والأعلم (أحمد) (٧٥٠ - ٨١٦هـ) - بينما ولد عمر سنة ٧٦٧هـ ومات سنة ٨٣٠هـ - مدحًا تجاوز فيه الحد، قال ابن ناصر الدين الدمشقي في «الرد الوافر» (١٣٤ - ١٣٧) تحت ترجمة (رقم ٣٤) بعد كلام:
«ومذهبه في الشيخ تقي الدين مذهب أقرانه ومشايخه من المحدِّثين، وحكى في «معجم شيوخه» المجرد، فيما وجدته بخطه المجوَّد؛ قال:
علي بن عبد الكريم ابن الشيخ سراج الدين البغدادي الأصل، البطائحي، المزي، أخبرني بشيء غريب! قال: كنت شابًّا، وكانت لي بنت حصل لها رمد، وكان لنا اعتقاد في ابن تيمية، وكان صاحب والدي، ويأتي إلينا ويزور والدي، فقلت في نفسي: لآخذن من تراب قبر ابن تيمية فلأكحلها به؛ فإنه طال رمدها، ولم يُفِد فيها الكحل، فجئتُ إلى القبر، فوجدتُ بغداديًّا قد جمع من التراب صُرَرًا، فقلتُ: ما تصنع بها؟ قال: أخذته لوجع الرمد أكحل به أولادًا لي. فقلتُ: وهل ينفع ذلك؟ فقال: نعم. وذكر أنه جرَّبه؛ فازددتُ يقينًا فيما كنتُ قصدته، فأخذت منه فكحلتها وهي نائمة؛ فبرئت.
قال: وحكيتُ ذلك لابن قاضي الجبل - يعني: الإمام شرف الدين أبا العباس أحمد بن الحسن بن عبد الله ابن شيخ الإسلام أبي عمر المقدسي -، قال: وكان يأتي إلينا، فأعجبه ذلك، وكان يسألني ذلك بحضرة الناس فأحكيه، ويعجبه ذلك.
وقال الإمام أبو العباس ابن حِجِّي: أنشدنا الشيخ، الإمام، العالم، البارع، الحافظ، الأديب، الأوحد، بقية السلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم الطرابلسي ابن الموصلي الشافعي من لفظه لنفسه:

إن كان إثباتُ الصفاتِ جميعها ... مِن غير كَيف موجبًا لَومي
وأصيرُ تَيميًّا بذلك عندكم ... فالمسلمون جميعُهم تَيمي

قال - أيضًا -: كتب ابن المطهر الرافضي إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية - رحمة الله عليه -:

لو كنتَ تعلم كل ما علِم الورى ... طرًّا لصرتَ صديق كلِّ العالَمِ
لكن جهلتَ فقلتَ إن جميعَ من ... يهوى خلاف هواكَ ليسَ بعالِمِ =

قال في جوابه على ذلك السؤال: «**لا جَرَمَ سُجن بسجن الشرع الشريف بعد الترسيم، وأفضى به إعجابه بنفسه إلى الجنوح إلى التجسيم الذي ابتدعه اليهود الذين أشركوا بالواحد الأحد المعبود**»(١).

وقال - أيضًا -: «وسجنه حكام الشريعة الأقدمون، ونودي بدمشق أن لا ينظر أحد في كلامه وكتبه، وهرب كلٌّ من أتباعه ومن هو على مذهبه واعتقاده»(٢).

٣- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عيسى العجلوني، المعروف

= قال: فأجابه شيخنا شمس الدين الموصلي - وسمعته من لفظه -، في يوم الخميس خامس عشر ذي القعدة سنة سبعين وسبع مئة، بقاعة دار الحديث الأشرفية؛ قال:

يا من يموِّهُ في السؤال مُسَفسِطًا ... إنَّ الذي ألزمتَ ليسَ بلازمِ
هذا رسولُ اللهِ يعلمُ كلَّ ما ... علموا وقد عاداهُ جُلُّ العالَمِ»

انتهى.

قال أبو عبيدة: التكحيل بتراب قبر ابن تيمية مما يعدُّه ابن تيمية ومدرسته غير مشروع، وهو غلوٌّ فيه! وهم لا يقبلونه، وصنيع المتأخرين من الحنابلة - كابن قاضي الجبل - على سَنن الصوفية والأشاعرة، وليس على المقرر في معتقد الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل، فتفطن لذاك، تولى الله هُداك.

(استطراد مهم): زعم بعضهم أن ابن المطهر لما حج؛ اجتمع هو وابن تيمية، وتذاكرا، فأعجب ابن تيمية كلامه، فقال له: من تكون يا هذا؟ فقال: الذي تسمِّيه ابن المنجس! فحصل بينهما أُنسٌ ومباسطة، والله الموفق.

قلت: هذا اللقاء كذب؛ فابن تيمية حج سنة (٦٩٢هـ)، وصنَّف ابن المطهر كتابه بعد ذلك، أما «منهاج السنة» فصنفه ابن تيمية بعد (٧١٢هـ)، وحجَّ ابن المطهر في أواخر سنة (٧٢١هـ)، فلم يجتمعا في الحج، ولا توجد قرينة على حصول لقاء بينهما، وأخشى أن تكون هذه دسيسة للرافضة، اخترعوها ليروج ما فيها من باطل! والله أعلم.

(١) «الفتاوى السهمية» (٥٨١). (٢) «الفتاوى السهمية» (٥٨٢).

بـ (ابن خطيب عذراء).

وافق ما قاله التقي الحصني؛ قال: «وقفتُ على ما أفتى به سيدنا الشيخ، الإمام، العلامة، الرباني، المقبل على الله، المعرض عن الدنيا، القائم بعظيم[1] مآثر سيدنا رسول الله ﷺ، والحاثُّ على ذلك»[2]، وطوَّل في الكلام على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ.

هذا غيض من فيض، وقليل من كثير؛ من احتجاج أعداء ابن تيمية وخصومه بـ:

١- محاكمات العلماء له.

٢- صدور مرسوم **السلطان** في حقه.

٣- سَجنه.

وبقي هذا ممتدًّا إلى هذه الأيام، وتكثير التسويد بحشد النُّقول، ولا سيما في سياق الإقذاع له، وبيان كفره وضلاله؛ مما لا فائدة فيه، فأصحابه[3] مكشوفون، وينقل بعضهم من بعض، ولا جديد عندهم!

وحُقَّ لنا بمقتضى البحث العلمي، والوصول إلى الحق الذي من مقتضاه العدل والإنصاف، والبُعد عن الآفات؛ ومنها: الغضب والاعتساف، وقبول الأقوال من غير إجحاف: أن نسمع إلى رأي الخصم نفسه، ولا سيما ما خطه بيَراعه وذراعه.

◉ الكذب في المَحاضر والأدراج

أطلق ابن تيمية الكذب على ما في هذه المحاضر تارةً، وفصَّل

---

(١) كذا! وصوابه: «بتعظيم».

(٢) «الفتاوى السهمية» (٥٨٤).

(٣) قال ابن حزم في «السير» (ص ٦٧): «**لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها؛ فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويقدرون أنهم مُصلحون**»، وهو في «رسائل ابن حزم» (١/ ٣٤٥).

فيما ورد فيها من باطل تارةً أخرى، واتَّهم بعض من كتبها بالكذب، وأفاد بأن الكذب تارةً يكون بقصد، وتارةً بغير قصد.

وذكر ابن تيمية هذا بناءً على ماجريات سابقة، وعلى معرفته بخصومه، وأعلن هذا في أول لقاء التقى فيه مع الأمير (نائب السلطان في الشام) لما جاءه كتاب السلطان في القاهرة يسأله عن معتقَده؛ فمما قال له: «**كان قد بلغني أنه زوِّر عليَّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير أستاذ دار السلطان، يتضمن ذكر عقيدة محرَّفة، ولم أعلم بحقيقته، لكن علمتُ أنه مكذوب**»[1].

فلما جاءه الفتَّاح[2] بكتون بدر الدين[3] في السجن قال له: يسلِّم عليك الأمير النائب. وقال: إلى متى يكون المقام في الحبس؟ أمَا تخرج؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا؟ وعلمتُ أن الفتاح ليس في استقلاله بالرسالة مصلحة لأمور لا تخفى؛ فقلتُ له: سلِّم على النائب وقل له: **أنا ما أدري ما هذه الكلمة! وإلى الساعة لم أدر على أي شيء حُبِسْت! ولا علمتُ ذنبي!** وأن جواب هذه الرسالة لا يكون مع خَدَمَتك؛ بل يرسل من ثقاته - الذي يفهمون ويصدُقون - أربعة أمراء؛ ليكون الكلام معهم مضبوطًا عن الزيادة والنقصان، **فأنا قد علمتُ ما وقع في هذه القضية من الأكاذيب**»[4].

وكذَّب الشهود الذين أدلَوا بشهادتهم في بعض المحاضر، ولم

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦١). (٢) هو السجَّان.

(٣) أحد المماليك البرجية من مماليك المنصور قلاوون، وترقَّى إلى أن تأمر في سنة ٦٩٨هـ، وكان خيِّرًا كريمًا مهابًا، توفي سنة ٧١٠هـ، له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (١/ ٤٩٠)، «المقفى الكبير» (٢/ ٤٧٥).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٠ - ٢٥١).

يُقرَّ بما نقلوه عنه من معتقد، وكان يتبرَّأ من ذلك، ويذكر أن ما يعلمه الخاصة والعامة في الشام عنه غير ذلك؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ:

«وأما **المَحاضر؛ فالشهود** فيها فيهم من الأمور القادحة في شهادتهم وجوه متعددة، تمنع قبول شهادتهم **بإجماع المسلمين**، والذي شهدوا به؛ فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ما شهدوا به.

وهذا القاضي شرف الدين ابن المقدسي[1] قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول: أنا على عقيدة فلان، حتى قبل موته بثلاث؛ دخلتُ عليه فيما يرى مع طائفة، فقال قدَّامهم: أنا أموت على عقيدتك يا فلان! لست على عقيدة هؤلاء - يعني: الخصوم -.

---

(١) هو أحمد بن أحمد بن نِعمة بن أحمد، الإمام العلَّامة، أقضى القُضاة، خطيب الشام، شَرَف الدين أبو العباس النَّابُلُسي المقدسيُّ الشافعيُّ، بَقِيَّة الأعلام (٦٢٢ - ٦٩٤هـ).
كان إمامًا، فقيهًا، مُحقِّقًا، مُتقنًا للمذهب والأصول والعربية والنَّظر، حادَّ الذِّهن، سريع الفَهْم، بديع الكتابة، إمامًا في تحرير الخطِّ المنسوب، درَّس بالشامية الكُبرى، وناب في الحُكم عن ابن الخُوَيِّي، وكان من طبقته في الفضائل، ووَلِيَ دار الحديث النُّورية، ثم وَلِيَ الخطابة، ثم مات حميدًا، فقيدًا، سعيدًا، وأذن في الإفتاء لجماعة من الفضلاء؛ منهم: ابن تيمية، وكان يفتخر بذلك، ويفرح به، ويقول: «**أنا أذنتُ لابن تيمية بالإفتاء**»؛ أفاده ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٧/ ١٧٨).
وكان متواضعًا، مُتنسِّكًا، كيِّسًا، حسنَ الأخلاق، لطيف الشَّمائل، طويلَ الرُّوح على التَّعليم، وكان يُنشئ الخُطب ويخطب بها، وتفقَّه على الشيخ عزِّ الدين ابن عبد السلام بالقاهرة، وجالس أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله، وأقرأه العلم والأدب مدة، وكان متين الدِّيانة، **حسنَ الاعتقاد، سَلَفِيَّ النِّحلة**؛ ذكر لنا الشيخ تقيُّ الدين ابن تيمية أنه قال قبل موته بثلاثة أيام: اشهدوا أني على عقيدة أحمد بن حنبل. قاله الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٨١).

وكذلك القاضي شهاب الدين الخُوَيِّي[١] غير مرة يقول في قفاك: أنا على عقيدته.

والقاضي إمام الدين[٢] قد شهد على العدول أنه قال: ما ظهر في كلامه شيء، ومن تكلم فيه عزَّرتُه[٣]. وقال لي في أثناء كلامه: فقد قال

---

(١) هو شهاب الدين محمد بن قاضي القضاة شمس الدين أبي العباس أحمد بن خليل بن سعادة الخُوَيِّي الشافعي، له ترجمة في «قضاة الشافعيين في دمشق» (رقم ٧٨) وفي تعليقي عليه مصادر ترجمته.
ولا بد في هذه المناسبة من بيان حسن علاقة ابن تيمية مع قضاة دمشق قبل المحنة، وكان يتعاهدهم ويزورهم؛ بل ورد في ترجمة (محمد بن مسلَّم بن مالك بن مزروع، الزيني الصالحي) - وكان من قضاة العدل، ومن أئمة الهدى - أنه لما مات قاضي القضاة الذي قبله؛ أُثني عليه عند السلطان بالعلم والنسك والسكينة، فولَّاه القضاء، فتوقف، فطلع إليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في بيته، وقوَّى عزمه، ولامه، فأجاب بشرط.
انظر: «أعيان العصر» (٥/ ٢٦٤ - ٢٦٥)، وفيه - أيضًا -: «وحجَّ مرات، وانتصر لابن تيمية، فحصل له أذًى؛ فتألَّم وكظم».

(٢) هو القاضي الإمام العالي إمام الدين أبو المعالي عمر بن القاضي سعد الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن الشيخ إمام الدين أبي حفص عمر بن أحمد بن محمد القزويني الشافعي، ولد بتبريز سنة (٦٥٣هـ)، وانتقل واشتغل في العجم والروم، ثم قدم دمشق هو وأخوه جلال الدين فقُررا في تداريس، ثم انتزع إمام الدين قضاء القضاة بدمشق من بدر الدين بن جماعة، وناب عنه أخوه، وكان جميل الأخلاق كثير الإحسان قليل الأذى، ولمَّا أزف قدوم التتار سافر إلى مصر، فلما وصل إليها لم يقم بها سوى أسبوع وتوفي.
توفي سنة (٦٩٩هـ) ودفن بالقرب من قبة الشافعي عن ست وأربعين سنة.
انظر ترجمته في: «البداية والنهاية» (١٧/ ٧٣٢)، «الطبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٣١٠)، «الوافي بالوفيات» (٢٢/ ٣١٠)، «قضاة الشافعيين في دمشق» للنعيمي (رقم ٨٠ - بتحقيقي).

(٣) جاء في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٧٠٠)، و«الوافي بالوفيات» (٧/ ١٦ - ١٧)، =

بعض القضاة: إنهم أنزلوك عن الكرسي؟ فقلت: هذا من أظهر الكذب الذي يعلمه جميع الناس، ما أُنزلت من الكرسي قط، ولا استنابني أحد قط عن شيء، ولا استرجعني.

وقلتُ: قد وصل إليكم المحضر الذي فيه خطوط مشايخ الشام وسادات الإسلام، والكتاب الذي فيه كلام الحكام، الذين هم خصومي؛ كجمال الدين المالكي[1]، وجلال الدين الحنفي، وما ذَكروا فيه مما يناقض هذه المحاضر.

وقول المالكي: ما بلغني قط أنه استتيب، ولا مُنِع من فتيا، ولا أُنزل، ولا كذا، ولا كذا، ولا ثبت عليه عندي قط شيء يقدح في دينه.

وكذلك قول سائر العلماء والحكام في غيبتي.

وأما الشهادات؛ ففيها أمور عظيمة فتدبروها؛ فكيف وشهود المحضر فيهم من موانع الشهادة أمور تُقال عند الحاجة؟!»[2].

وهذه الشهادات أودعت في أدراج، وهي تخص معتقَد ابن تيمية، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أمين الرسول علاء الدين الطيبرسي:

«وكان لما أعطاني الدُّرج فتأملتُه، فقلتُ له: هذا كله كذب إلا

= و«أعيان العصر» (١/ ٢٣٧)، و«البداية والنهاية» (١٧/ ٧١١) و«الدرر الكامنة» (١/ ١٦٩): «في شهر ربيع الأول سنة ٦٩٨هـ قام عليه - أي: شيخ الإسلام ابن تيمية - جماعة من الفقهاء بسبب «الفتوى الحموية» وبحثوا معه ومُنع من الكلام، ثم حضر مع القاضي إمام الدين القزويني، فانتصر له وقال هو وأخوه جلال الدين: من قال عن الشيخ تقي الدين شيئًا عزَّرناه».
وانظر عن محنته في (الحموية): «الممتحنون من علماء الإسلام» (٣٣١ - ٣٣٣).

(١) هو محمد بن سليمان بن يوسف الزواوي، ترجمته في: «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام» (٢٤٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٦ - ٢٥٧).

كلمةً واحدةً؛ وهي أنه (استوى على العرش حقيقةً)، لكن بلا تكييف ولا تشبيه.

قلت: وهذا هو في «العقيدة» بهذا اللفظ: (بلا تكييف ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل).

فقال: فاكتب خطك بهذا.

قلت: هذا مكتوب قبل ذلك في «العقيدة»، ولم أقُل بما يناقضه؛ فأي فائدة في تجديد الخط؟!»[١].

وقال في موطن آخر عن الطيبرسي هذا:

«جاء مجيء المكرِه على أن أوافق إلى ما دعا إليه، **وأخرج دُرجًا فيه من الكذب والظلم والدعاء إلى معصية الله والنهي عن طاعته، ما الله به عليم**»[٢].

وكان ابن تيمية يعلِّق جناية الكذب بابن مخلوف؛ وهو القاضي الذي حكم عليه.

ووصل الحد بخصومه والماكرين به والمتآمرين عليه أن يفتروا عليه في معتقَده إلى حد قولهم دائمًا عن ابن تيمية: (إنه يقول: إن الله في زاوية ولد ولـدًا)[٣]!! تعالى الله عَزَّوَجَلَّ عما يقول الكافرون علوًّا عظيمًا، ولعن الله الكذَّابين المفترين.

وبلغت المؤامرة من خلال المواطأة بين ابن مخلوف (ت ٧١٨هـ) ونصر المنبجي إلى استصدار كتاب من السلطان بحبس ابن تيمية.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢١٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥١ - ٢٥٢).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٥)، وعلَّقها ابن تيمية بابن مخلوف!

◉ هل حبس ابن تيمية بحبس الشرع؟

كان ابن تيمية يقطع أن حبسه لم يكن بالشرع، بل يقرر أنه مخالف له؛ للظلم الذي فيه، والكذب في بيِّناته، والافتراء عليه في معتقَده، وكذلك لأنه لم يحكم عليه أحد من الحكَّام إلا ابن مخلوف، وهو خصمه، ولم يسلك معه الطريقة الشرعية؛ إذ إنه لم يحاكمه بتهمة معيَّنة تخص الحاكم أو القاضي ليفصل فيها، وإنما حوكم بسبب كلامه في مسائل علمية عامة، والأصل أن يحاكمه عالم عارف بها، وبالخلاف المترتِّب عليها، ولم يقع ذلك كله؛ بل لم تَستوف قضية حبسه أركانها، وانفرد به خصمه وعدوُّه؛ فانتقم منه بقرار حبسه وحبس إخوته، فاسمع إلى شكواه، وبثِّ جواه، فيما حكاه في سياق كلامه على ابن مخلوف وهواه:

«ولم يحكم عليَّ أحد من الحكام إلا ابن مخلوف»[١].

قال: «وقلت له: أنتَ وحدَك تحكم أو أنت وهؤلاء؟ فقال: بل أنا وحدي. فقلت له: أنت خصمي؛ فكيف تحكم علي؟ فقال: كذا. ومد صوته وانزوى إلى الزاوية، وقال: قم، قم. فأقاموني، وأمروا بي إلى الحبس، ثم جعلتُ أقول أنا وإخوتي غير مرة: أنا أرجع وأجيب، وإن كنت أنت الحاكم وحدك! فلم يقبل ذلك مني.

فلما ذهبوا بي إلى الحبس؛ حكم بما حكم به، وأثبت ما أثبت، وأمر في الكتاب السلطاني بما أمر به، فهل يقول أحد من اليهود أو النصارى - دَع المسلمين -: إنَّ هذا حُبِس بالشرع، فضلًا عن أن يقال: شرع محمد بن عبد الله؟! وهذا مما يَعلم الصِّبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله.

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣/ ٢٥٣).

وهذا الحاكم[١] هو وذووه دائمًا يقولون: فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله. **وهذا الحكم مخالفٌ لشرع الله الذي أجمع المسلمون عليه من أكثر من عشرين وجهًا.**

ثم النصارى في حبسٍ حسن: يشركون فيه بالله، ويتخذون فيه الكنائس، **فيا ليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى! ويا ليتنا سُوِّينا بالمشركين وعُبَّاد الأوثان! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان،** فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن رسول الله ﷺ أمر بهذا؟!

وبأي ذنب حُبِس إخوتي في دين الإسلام غيرَ الكذب والبهتان؟!

ومن قال: **إن ذلك فُعل بالشرع؛ فقد كَفَر بإجماع المسلمين.**

وقلت له[٢] في ضمن الكلام: أنتَ لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم، وأنتَ حاضر في البلد، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم؛ لم يكن للحاكم أن يحكم عليك في غَيبَتك، هذا في الحقوق؛ فكيف بالعقوبات التي يحرُم فيها ذلك بإجماع المسلمين؟!

ثم هذا الرجل قد ظهر كذبه غير مرة! ذلك اليوم كذَب علي في أكثر ما قاله، وهذه الورقة التي أمر بكتابتها أكثرها كذِب، **والكتاب السلطاني الذي كُتب بأمره مخالف للشريعة من نحو عشرة أوجه، وفيه من الكذِب على المجلس الذي عُقد أمور عظيمة، قد علمها الخاص والعام، فإذا كان الكتاب الذي كُتب على لسان السلطان، وقرئ على منابر الإسلام، أخبر فيه عن أهل المجلس من الأمراء والقضاة بما هو**

---

(١) يريد: ابن مخلوف، وجماعات من الخلوف بعده؛ يعيِّرون أتباع ابن تيمية بحبس شيخهم بالشرع! وهو - والله يشهد - مظلوم بذلك!

(٢) يعود الضمير إلى علاء الدين الطيبرسي؛ رسول نائب السلطان إلى ابن تيمية في السجن.

من أظهر الكذِب والبهتان؛ فكيف فيما غاب عنهم؟!

قلت: وهو دائمًا يقول عني: إني أقول: إن الله في زاوية ولَد ولدًا[١]! وهذا كله كذِب، وشهرته بالكذب والفجور يعلمه الخاص والعام، فهل يصلح مثل هذا أن يحكم في أصول الدين، ومعاني الكتاب والسنة، وهو لا يعرف ذلك؟! ورأيته[٢] هنا يتبسم تبسُّم العارف بصحة ما قلتُه؛ **فكأن سيرة هذا الحاكم مشهورة بالشر بين المسلمين!**»[٣].

وقال متشكِّيًا، موضِّحًا بطلانَ الحكم بِحبسه:

«فقلت لابن مخلوف: ألك أجيب أو لهذا المدعي؟ **وكان كل منهما قد ذكر كلامًا أكثره كذب.** فقال: أجب المدعي. فقلت: فأنت وحدك تحكم أو أنت وهؤلاء القضاة؟ فقال: بل أنا وحدي. فقلت: فأنت خصمي؛ فكيف يصح حكمك عليَّ فلم تطلب مني الاستفسار عن وجه المخاصمة؟! فإن هذا كان خصمًا من وجوه متعددة معروفة عند جميع المسلمين»[٤].

فحجب من بيدهم القرار ابنَ تيمية عمن ينصفه من القضاة والولاة، وانفرد به خصومه من المحسوبين على الشرع، وأحكموا الدائرة عليه، ثم طلبوا منه تفويض الحكم إلى شخص معيَّن، كما أنهم ملؤوا المَحاضر والأدراج بالكذب، وطلبوا أنه إن كان يرغب أن ينظر فيها قبل البتِّ في حكمه!

وهُدِّد نائب السلطان وأعوانه بأن ابن تيمية يريد الحكم؛ فضيَّقوا عليه الخناق من كل جانب، ولم يبقَ أمام الجميع إلا التوجُّس والتخوُّف

---

(١) هذا افتراء وبهتان، فالويل لأهله! (٢) أي: العلائي الطيبرسي.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٣ - ٢٥٥).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٥ - ٢٥٦).

منه على جميع الأحوال، وفي كل الاحتمالات.

وشرح ابن تيمية لمن جاء بعده بعض الملابسات التي جرت له في السجن، وبيَّن أن قضيته لا يصلح فيها ما جرى، وأن الحكم فيها كان على غير ما يحب الله ويرضاه، وعُدِمت تقوى مَنْ حكم فيها؛ بل صرَّح بأنه **لم يكن مقصودهم إلا السياسة لا الشرع**، وهذا كلامه بفصِّه ونصِّه، أسوقه على طوله:

«ذكرتم مني أني أطلب تفويض الحكم إلى شخص معين؛ **فهذا لا يصلح**؛ بل فيه ضرر على ذلك الشخص وعليَّ، وفساد عام، وذلك أنكم تعلمون أن القاضي بدر الدين(١) أني كنتُ من أعظم الناس موالاةً له، ومناصرةً ومعاونة له ومدافعةً لأعدائه عنه في أمور متعددة؛ بل ما أعلم أحدًا أكثر في مخالصة له ومعاونة، وذلك لله وحده، لا لرغبة ولا لرهبة مني.

وقطعة قوية مما حصل لي من الأذى بدمشق ومصر - أيضًا - إنما هو بسبب انتصاري له ولنوَّابه؛ مثل: الزُّرَعي(٢)، والتبريزي(٣)، وغيرهما من حاشيته، وتنويهي بمحاسنه في مصر - أيضًا - قد عُرِفت بذلك، **فإن حزب الردى وغيره يعادوني على ذلك**.

---

(١) لعله: «شمس الدين»، وتقدمت ترجمته.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) هو علاء الدين أبو الحسن علي بن نور الدين أبي الفداء إسماعيل بن يوسف القونوي التبريزي الأصولي (٦٦٨ - ٧٢٩هـ)، خرَّج له ابن كثير «مشيخة»، وكان يتواضع للمزي كثيرًا، ترجمته في: «أعيان العصر» (٣/ ٢٨٥)، «تذكرة التنبيه» (٢/ ١٧١)، «شذرات الذهب» (٦/ ٩١)، «قضاة الشافعيين في دمشق» (رقم ٨٤)، وفي تعليقي عليه مصادر ترجمته.

والله يعلم أن منزلته عندي ومكانته من قلبي ليست قريبة من منزلة غيره، فضلًا عن أن تكون مثلها، وحاشا لله أن يشبَّه بدر الدين بمن فرَّق الله بينه وبينه من وجوه كثيرة زائدة»[١].

وقال - أيضًا -:

«وعندي مِن أظلم الناس من يَقرن بينه وبين غيره في مرتبة واحدة بالشام أو بمصر، وما زال بدر الدين[٢] مظلومًا بمثل هذا من الأقران، وأنا أعتقد مِن أعظم ما أتقرب به إلى الله نصره وموالاته ومعاونته........[٣]، أنتم تعرفون في هذا، خصوصًا بهذه الديار، فإنه ينبغي أن تكون معاونة له ومناصرة له أكثر بما كانت بالشام؛ لأن في كثير من هؤلاء من النفرة عنه والكذب والفجور ما ليس في غيرهم.

فأنا أحب وأختار كلَّ ما فيه علوُّ قدره في الدنيا والدين، ولا أحب أن أجعله غرضًا لسهام الأعداء؛ بل ما عملتُ معه ومع غيره وما أعمل معهم؛ فأجري فيه على الله الذي يقول: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨].

ولهذا لما ذكر الطيبرسي القضاة وأجملهم؛ قلت له: إنما دخل في هذه القضية ابن مخلوف، وذاك رجل كذاب، فاجر، قليل العلم والدين. فجعل يتبسم لمَّا جعلتُ أقول هذا كأنه يعرفه، وكأنه مشهور بقُبح السيرة.

وقلتُ: ما لابن مخلوف والدخول في هذا؟ **هل ادعى أحد عليَّ دعوى مما يحكم به؟ أم هذا الذي تكلمتُ فيه هو من أمر العلم العام؛**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٤).
(٢) تقدمت ترجمته.
(٣) بياض بالأصل.

مثل تفسير القرآن، ومعاني الأحاديث، والكلام في الفقه وأصول الدين؟ وهذه المرجع فيها إلى من كان من أهل العلم بها، والتقوى لله فيها، وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك؛ تكلم فيها من هذه الجهة، وإذ عزل الحاكم؛ لم ينعزل ما يستحقه من ذلك كالإفتاء ونحوه، ولم يقيَّد الكلام في ذلك بالولاية.

وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه؛ لم يحل له الكلام فيه، فضلًا عن أن يكون حاكمًا، **وابن مخلوف ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه.**

قلت: فأما القاضي بدر الدين؛ فحاشا لله! ذاك فيه الفضيلة والديانة، ما يمنعه أن يدخل في هذا **الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهًا.**

قلت: **ومن أصر على أن هذا الحكم الذي حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد ﷺ؛ فهو - بعد قيام الحجة عليه - كافر، فإن صبيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ولا النصارى، فضلًا عن المسلمين!**

وذكرتُ له بعض الوجوه الذي يُعلم بها فساد هذا الحكم، وهي مكتوبة مع الشرف محمد، وكذلك نزَّهتُ القاضي شمس الدين السَّروجي[1] عن الدخول في مثل هذا الحكم.

وقلت له: **أنتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعي؛ وإنما كان مقصودكم دفع ما سمعتموه من تهمة المُلك...»**[2] إلى آخر كلامه.

---

(١) ترجمته في: «الجواهر المضية» (١/ ٥٣)، «الدرر الكامنة» (١/ ١٠٣).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٥ - ٢٣٧).

ثم قال مؤصِّلًا سلطة الحاكم فيما جرى مِن حكم فيما يخص العلم ومسائله:

«وأيضًا؛ فيُعلم أن هذا إما أن يتعلَّق بالحاكم أو لا، فإن تعلَّق به؛ لم يكن للخصم المدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين؛ بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل، وإن لم يتعلق بالحاكم؛ فذاك أبعد.

وأيضًا؛ فأنا لم يُدَّع عليَّ دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق؛ مثل: قتل، أو قذف، أو مال، ونحوه؛ بل في مسائل العلم الكلية؛ مثل: التفسير، والحديث، والفقه، وغير ذلك، وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة، وفيه ما تنازعت فيه، والأمة إذا تنازعت في معنى آية أو حديث أو حكم خبري أو طلبي؛ **لم يكن صحة أحد القولين وفساد الآخر ثابتًا بمجرد حكم حاكم**، فإنه إنما ينفذ حكمه في الأمور المعيَّنة دون العامة»[1].

ثم ذكر أمثلةً على ذلك؛ وقال على إثره:

«والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين: إما أن يحملهم كلَّهم على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة؛ لقوله - تعالى -: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وإذا تنازعوا فَهِم كلامهم؛ إن كان ممن يمكنه فهم الحق، فإذا تبيَّن له ما جاء به الكتاب والسنة؛ دعى الناس إليه، وأن يقر الناس على ما هم عليه، كما يقرهم على مذاهبهم العلمية.

فأما إذا كانت البدعة ظاهرة، تَعرف العامة أنها مخالفة شرعية - كبدعة الخوارج، والروافض، والقدَرية، والجهمية -؛ فهذه على

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٨).

السلطان إنكارها لأن عِلمها عام، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش والخمر وترك الصلاة ونحو ذلك.

ومع هذا؛ فقد يَكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة والأزمنة، حتى يصير - بسبب كثرة كلامهم - مكافئًا - عند الجهال - لكلام أهل العِلم والسُّنة، **حتى يَشتبه الأمر على من يتولى أمر هؤلاء، فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله وتبيينها، حتى تكون العقوبة بعد الحجة، وإلا؛ فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة**، قال - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ولهذا قال الفقهاء في البغاة: إن الإمام يراسلهم؛ فإن ذكروا شبهةً بيَّنها، وإن ذكروا مظلمةً أزالها، كما أرسل عليٌّ ابنَ عباس[1] إلى الخوارج، فناظرهم حتى رجع منهم

(١) أخرج المناظرة بطولها: عبد الرزاق في «المصنف» (رقم ١٨٦٧٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٤٢)، وأبو عبيد في «الأموال» (٤٤٤)، والنسائي في «خصائص علي» (١٩٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٥٢٢ - ٥٢٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ١٥٠ - ١٥٢)، والمعافى النهرواني في «الجليس الصالح» (١/ ٥٥٨ - ٥٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣١٨ - ٣٢٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ١٧٩)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١٠٣ - ١٠٤ ط القديمة)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٩١ - ٩٣)، **وإسنادها صحيح**، كما قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٥٣٠).
وأخرج أحمد (١/ ٨٦)، والحاكم (٢/ ١٢٥)، والبيهقي (٨/ ١٧٩ - ١٨٠)، والضياء في «المختارة» (٢/ ٢٢٢ - ٢٢٦/ رقم ٦٠٥) عن عمرو القاري؛ قال: جاء عبد الله بن شدَّاد، فدخل على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ونحن عندها جلوس، مرجعه من العراق ليالي قتل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...
وفيه أن عليًّا ناظرهم، ثم أرسل إليهم ابن عباس، وإسنادها صحيح - أيضًا -.
قال ابن كثير في «البداية والنهاية»: «إسناده صحيح، واختاره الضياء».

أربعة آلاف، وكما طلب عمر بن عبد العزيز[١] دعاةَ القدرية والخوارج؛ فناظرهم حتى ظهر لهم الحق وأقروا به، ثم بعد موته نقض غَيلان القدري التوبةَ فصُلِب.

وأما إلزام السلطان في مسائل النزاع بالتزام قولٍ بلا حجة من الكتاب والسنة؛ فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين، ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول في مثل ذلك؛ إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها سواء، وهذا بمنزلة الكتب التي يصنِّفها في العِلم[٢].

نعم؛ الولاية قد تمكِّنه من قول حق، ونشر عِلم، قد كان يعجز عنه بدونها، وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه.

نعم؛ للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو، ثم بعد ذلك إن كان ذلك القول مختصًّا به؛ كان مما يحكم فيه الحاكم، وإن كان من الأقوال

---

(١) أسند ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ٣٣٦): أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى بعضهم في الخوارج: «إن كان من رأي القوم أن يسيحوا في الأرض من غير فساد على الأئمة، ولا على أحد من أهل الذمَّة، ولا يتناولون أحدًا، ولا قطع سبيل من سبل المسلمين؛ فليذهبوا حيث شاؤوا، وإن كان رأيهم القتال؛ فوالله! لو أن أبكاري من ولدي خرجوا رغبةً عن جماعة المسلمين لأرقتُ دماءهم، ألتمس بذلك وجه الله والدار الآخرة».
وأخرجه - وفيه ذكر لحرورية الموصل - في «جامع بيان العلم» (رقم ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧) **بإسناد لا بأس به.**

(٢) انظر تفصيل ذلك في رسالة الأخ الحبيب فضيلة الدكتور حمزة المجالي: «منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في الخلاف الفروعي» (ص ٣٠٢ - ٣٢٧/ مرقومة)، والمبحث عنده بعنوان: (أثر ولي الأمر في المسائل الخلافية عند ابن تيمية).

العامة؛ كان من باب مذاهب الناس، فأما كَون هذا القول ثابتًا عند زيد ببيِّنة أو إقرار أو خط؛ فهذا يتعلق بالحكام»[(١)].

ثم قال في ضرورة تعيين العالم العادل في المسائل التي سُجن بسببها:

«ولا ريب أن مثل بدر الدين من أعدل الناس وأحبهم في أهل الصدق والعدل، ومن أشد الناس بغضًا لشهود الزور، ولو كان متمكِّنًا منهم؛ لعمل أشياء، فهذا لو احتيج فيه إلى مثل بدر الدين؛ لكان هو الحاكم الذي ينبغي أن يتولاه، **دون من هو مشهور بالفجور.**

لكن هذه المحاضر التي عندهم ما تساوي مِدادها، وهم يعرفون كذِبها وبطلانها، وأنا لا أكره المُحاقَّة عليها عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل، فإن كان يجيب إلى ذلك؛ فيا حبذا! لكني أخاف أن يحصل له أذًى فيَّ بالقدح في بعض الناس، فهو يستخير الله فيما يفعله، والله يَخير له في جميع الأمور.

بل أختار أنا وغيري المحاقة على ذلك عند بعض نوابه كالقاضي جمال الدين الزُّرَعي[(٢)]؛ فإنه من عدول القضاة، وإلا؛ فبدر الدين أجل قدرًا من أن يكلَّف ذلك لو كنت محتاجًا إلى ذلك، **فأما والأمر ظهر عند الخاصة والعامة؛** فلا يحتاج إليه.

كما قلت للطيبرسي: **الكتاب من السلطان الذي كُتب على لسان السلطان، وأخبر عن ذلك بجميع ما أخبر من الكذب ومخالفة الشريعة؛ أمور عظيمة، نحو عشرة أوجه، والكتاب الذي كُتب على لسان**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٩ - ٢٤١).

(٢) مضت ترجمته.

غازان[١] كان أقرب إلى الشريعة من هذا الكتاب الذي كُتب على لسان

---

(١) التتري الذي غزا ديار المسلمين، ومن المحزن والمؤسف أن تجد عدلًا عند الكفار دون المسلمين، وإلى الله المشتكى من غربة الإسلام والسُّنة.
وبهذه المناسبة؛ فقد قرأت خبرًا فيه أن الغرب والمستشرقين يعكفون على كتب ابن تيمية، ولا سيما الفترة الأخيرة؛ ينشرون في الانبهار بهذا الرجل، ويديرون المحاضرات التي تشرح للناس عن رجل عبقري تغفل أمته عنه، لقد كتب المستشرق الفرنسي «هنري لاؤوست» (١٩٠٥ - ١٩٨٣م) كتاب «نظريات ابن تيمية في الاجتماع والسياسة»، وأشاد به تلميذه جورج مقدسي في كتابه «الإسلام الحنبلي» الذي هو عبارة عن أربع محاضرات ألقاها في الكوليج دو فرانس في ٢ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٦٩م، ثم نشرت المحاضرات في كلية «الدراسات الإسلامية»، ثم ترجمت ونشرت عن الشبكة العربية للأبحاث - بيروت، بترجمة سعود المولى، وتقديم رضوان السيد.
ويعتبر بعض المستشرقين أن ابن تيمية رجل فذٌّ حقًّا، لم يتكرر في تاريخ أمة المسلمين؛ بل لم يكن له شبيه في أية أمة أخرى، يعتبر هنري لاؤوست أن كتاب «السياسة الشرعية» لابن تيمية كان دستور دولة المماليك في عهد قلاوون، وكان ينفذ ما فيه حرفيًّا، في عهد النهضة الكبيرة لدولة المماليك في ذلك الوقت.
ومن الجدير بالذكر أن **المرسوم** المزعوم - الذي أقيمت هذه الدراسة من أجله - صادر باسم **الملك** الناصر ابن قلاوون، لكن بمؤامرة خصومه على ما وضحناه وبيَّناه.
وتدرس المستشرقة الألمانية (كوج جلن) نقد ابن تيمية السابق لعصره للمنطق الأرسطي، وتدرس: هل - فعلًا - الحضارة الغربية تأثرت بهذا النقد الذي أنتج المنهج التجريبي الذي قامت عليه الحضارة الغربية؟
ويقول المستشرق (جوهن هوفر) بأن ابن تيمية شخصية عصرية، يقف في منطقة وسط بين بداية الإسلام، وحاضره، وأنه **صاحب أضخم رد على الأديان في الإسلام، وكذلك على الشيعة**، وله موقف من الأضرحة، والدعاء عندها؛ سبَّب له المشكلات وقتها. =

السلطان[1]، وسواء بأن فعل ذلك أو لم يفعله؛ **فإني أعتقد وأَدين الله بأن نصره ومعاونته على البر والتقوى، وعلى نفوذ صدقه وعدله، دون كذب الغير وظلمه**، وعلى رفع قدره على الغير؛ من أعظم الواجبات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أرسل إليَّ الشيخ نصر يعرض عليَّ إن كنت **أختار إحضار المحاضر لأتمكن من القدح فيها.**

= ومن جامعة أكسفورد: يتكلم (كُون) عن ابن تيمية كأول من نقد المنطق الأرسطي الذي كان سببًا في تأخر النهضة الأوروبية، قبل أن ينتقده الأوروبيون أنفسهم.
ويصفه في البداية كأحد أعظم المفكِّرين وأكثرهم إنتاجًا في العصر الإسلامي.
ويعدُّ كتاب «ابن تيمية وعصره» الذي صدر للمرَّة الأولى سنة ٢٠١٠ عن (مطبعة جامعة أكسفورد)، ونقله محمد بو عبد الله إلى العربية؛ ليصدر حديثًا عن «الشبكة العربية للأبحاث والنشر»، بتحرير يوسف روبوبورت وشهاب أحمد؛ من أبرز الكتب التي تناولت ابن تيمية في الأكاديمية الغربيَّة، لتنوُّع الباحثين المساهمين فيه، والمختصين في دراسة الفقه الإسلامي والعقيدة الإسلاميَّة والتاريخ الفكري الإسلامي والرد على الفلاسفة وسواها.
وهذه بعض الجامعات الغربية التي تدرِّس مؤلفات ابن تيمية:
جامعة جورج تاون، وجامعة إنديانا، وجامعة كورنيل، وجامعة نوتنغهام، وجامعة ستانفورد.
ولكم أن تتأملوا عقلية منتقديه من السطحيين، وبخاصَّة من العلمانيِّين والملاحدة العرب، في حين أن إلههم الغرب يسابق الزمن للاستفادة من كنوزه الثمينة.
يا ناطح الجبل الأشم بقرنه ... رفقًا بقرنك لا رفقًا على الجبل

(١) كرر ابن تيمية هذا المعنى وبسطه من عشرة أوجه، انظر: ما سبق (ص ٩٨٦، ١٠٠٦).

فقلتُ له في الجواب: **هي أحقر وأقل من أن يحتاج دفعها إلى حضورها؛ فإني قد بيَّنتُ بضعةً وعشرين وجهًا أن هذا الحاكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين؛ أهل المذاهب الأربعة وغيرهم**»[١].

وبيَّن أن خصومه **لم يكن أمامهم المواجهة بالحجة، والمحاققة العلمية بالطريقة المَرضية؛ فعمدوا - بعد إدارة الرأي بينهم - إلى المكيدة**، ومما قال ابن تيمية في ذلك:

«ومما ينبغي أن تعلمه: **أن القوم مستضعفون عن المحاقة إلى الغاية - ابن مخلوف وغيره -، وقد أداروا الرأي بينهم، وعلموا أنهم عند المحاقة مقهورون مُتهوِّكون.**

والطيبرسي طلب مني غير مرة ترك المحاقة. فقلت له: **أنا ما بَغَيتُ على أحد، ولا قلتُ لأحد: وافِقني على اعتقادي وإلا فعلتُ بك، ولا أكرهتُ أحدًا بقول أو عمل؛ بل ما كتبتُ في ذلك شيئًا قطُّ، إلا أن يكون جواب استفتاء بعد إلحاح السائل واحتراقه وكثرة مراجعته، ولا عادتي مخاطبة الناس في هذا ابتداءً.**

وهؤلاء هم الذين دعوا الناس إلى ما دعوهم إليه، وأكرهوهم عليه؛ **فيبيِّنون للناس ما الذي أمروهم به، وما الذي نهوهم عنه**، فإن كانوا أمروهم بما أمرهم الله به ورسوله؛ فالسمع والطاعة لله ولرسوله ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله، وإن كانوا أمروا بحقٍّ وباطلٍ، ونهوا عن حقٍّ وباطلٍ، وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها؛ كانوا بذلك من الجاهلين الظالمين، وكان الحاكم بذلك من القاضيَين اللَّذَين في

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤١ - ٢٤٢).

النار[١]، ولم تجُز طاعتهم في ذلك؛ بل تحرم»[٢].

واقترح على خصومه خطة؛ لو سلكوها لظهر المحق من المبطل، ولكن هذا الأمر لا يهمهم؛ فابتعدوا عنه، قال رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ:

«وأنا لو شئت المحاقة كانت أمور عظيمة، لكن من أنكر شيئًا مما قلته؛ فليقل: إني أنكر كذا وكذا، ويكتب خطه بما أنكره، ويوجه إنكاره له، وأنا أكتب خطي بالجواب، ويُعرض الكلامان على جميع علماء المسلمين شرقًا وغربًا، وأنا قائل ذلك، وقد قلتُ قبل ذلك بدمشق: هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئًا؛ بل من أنكر شيئًا فليكتب خطه بما أنكره وبحُجَّته، وأنا أكتب خطي بجواب ذلك، ويرى أهل العلم والإيمان الكلامَيْن؛ **فهذا هو الطريق في الأمور العامة، وأما الألفاظ التي لا تُكتب؛ فيكثر فيها التخليط والزيادة والنقصان كما قد وقع.**

وقد قلت فيما قلته للطيبرسي: هذا الأمر الذي عمِلتموه؛ فساد في مملكتكم ودولتكم وشريعتكم، **والكتاب السلطاني الذي كُتِب على لسان السلطان؛ فيه من الكذب عليكم، ومخالفة الشريعة، أمور كثيرة تزيد على عشرة أوجه.**

---

(١) إشارة إلى حديث: «**القضاة ثلاثة: واحدٌ في الجنَّة واثنان في النار، فأما الذي في الجنَّة؛ فرجلٌ عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحقَّ فجَارَ في الحكم فهو في النَّار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النَّار**».
أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥٩٢٢) من حديث بريدة بن الحصيب الأسلمي، **والحديث صحيح بمجموع طرقه**، انظر: «المجالسة» (١٥٩٧)، «إعلام الموقعين» (٢/ ٦٨ - ٦٩) وتعليقي عليهما.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٣).

وكتاب غازان الذي قُرِئ على منبر الشام؛ أقرب إلى شريعة الإسلام من هذا الذي كُتِب على لسان سلطان المسلمين وقرئ على منابر الإسلام!

فإذا كان بحضورهم يُكتب على الكذب عليكم وعلى القضاة، ويُبدل دين الإسلام؛ فكيف فيما سوى ذلك مما غاب عنكم؟!

وكذلك أرسلتُ مع الفتاح إلى نائب السلطان أقول: هذا الاعتقاد عندكم، وهو الذي بحثه علماء الشام، فمن كان منكِرًا منه شيئًا؛ فلْيُبيِّنْهُ.

ومما يجب أن يُعلَم أن الذي يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان؛ **إذ ليس لأحد أن يلزم أحدًا بشيء، ولا يحظر على أحد شيئًا بلا حجة خاصة؛ إلا رسول الله ﷺ المبلِّغ عن الله، الذي أوجب على الخلق طاعته فيما أدركَته عقولهم وما لم تدركه، وخبره مصدَّق فيما علمناه وما لم نعلمه، وأما غيره إذا قال: (هذا صواب أو خطأ)، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه؛ فأول درجات الإنكار: أن يكون المنكِر عالـمًا بما ينكره وما يقدر الناس عليه، فليس لأحد من خلق الله كائنًا من كان أن يبطل قولًا أو يحرِّم فعلًا إلا بسلطان الحجة**، وإلا كان ممن قال الله فيه: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ﴾ [غافر: ٥٦]، وقال فيه: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

هذا؛ وأنا في سعة صدر لمن يخالفني، فإنه وإن تعدى حدود الله فيَّ بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية؛ فأنا لا أتعدى حدود الله فيه؛ بل أضبط ما أقوله وأفعله، وأزِنه بميزان العدل، وأجعله مؤتمًا بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هدًى للناس، حاكمًا فيما اختلفوا فيه،

قال الله - تعالى -: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال - تعالى -: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ... ﴾ الآية [النساء: ٥٩]، وقال - تعالى -: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥].

وذلك أنكَ ما جزيتَ من عصى الله فيكَ بمثل أن تطيع الله فيه، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقال - تعالى -: ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وإن أرادوا أن ينكروا بما شاؤوا من حجج عقلية أو سمعية؛ فأنا أجيبهم إلى ذلك كلِّه، وأبيِّنه بيانًا يفهمه الخاص والعام: أن الذي أقوله هو الموافق لضرورة العقل والفطرة، وأنه الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، فلو كنتُ أنا المبتدئ بالإنكار والتحديث بمثل هذا؛ لكانت الحجة متوجِّهة عليهم؛ فكيف إذا كان الغَير هو المبتدئ بالإنكار؟!

﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ... ﴾ الآيتين [الشورى: ٤١-٤٢]، ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [الصافات: ١٧١ - ١٧٣]، ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر: ٥١]»[1].

فلا خوف على الحق إن سُمح له وسُمع، وسنة الله - تعالى -

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٤ - ٢٤٦).

قاضية في كونه وشرعه أن يرأس ويسُود، وأن ينتشر وينمو بلا حدود، وأنَّ حبسه ومحاصرته من الجَزر الذي لا بد أن يلحقه مدٌّ، كشأن دعوة الأنبياء في كل زمان ومكان.

◉ أمور مهمة عن مِحَن ابن تيمية

قبل أن أعود إلى سياق ماجريات محنة ابن تيمية التي صدر بها **المرسوم السلطاني**؛ لا بد أن نتذكر الحقائق الآتية:

الأولى: سبق هذه المحنة مِحَن متنوعة في حياته؛ ومصادر ترجمته حافلة في بيان ذلك.

الثانية: هذه المحنة التي نتعرض لها؛ هي أخطر المِحَن في حياته، واكتنفها غموض، وكُذب عليه فيها إلى حد الشرك؛ فقيل على لسانه زورًا وبهتانًا: إنه يقول: إن الله في زاوية ولد ولدًا! تعالى الله عما يقول الكافرون علوًّا كبيرًا؛ ولذا فصَّلتُ فيها شديدًا، وتتبَّعتُ دقائقها، ولا سيما لصلتها الوثيقة **بالمراسِيم** الذي وضع هذا الكتاب من أجله.

الثالثة: ذكر ابن تيمية نفسُه في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٠ - ٢٧٧) فوائد مهمة عن هذه المحنة؛ فالتقطتُها - ولله الحمد - ووضعتها في سياقها، مقارنًا إياها بما في كتب التأريخ والتراجم.

الرابعة: سبقت هذه المحنة - كما قلنا سابقًا - ثلاثة مجالس؛ وهي الشرارة الأولى، وكانت في دمشق، ثم لحقتها مِحن، طُلب على إثرها **بمرسوم سلطاني** إلى مصر، ووقعت له هناك أحداث وماجريات سبق بيانها.

الخامسة: تسمى محنة المجالس الثلاثة: (حكاية مناظرة الواسطية)؛ إذ كانت هذه المجالس تدور على كتابه «العقيدة الواسطية»، ولم أظفر إلَّا بالمجلس الأول، وأخبار المجلسين الآخرين متفرقة.

السادسة: كتبها ابن تيمية بطلب من غيره وإلحاح؛ قال في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٠): «فقد سُئلت غير مرة أن أكتب ما حضرني ذِكره مما جرى في المجالس الثلاثة؛ المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد، بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد(١)، لمَّا سعى إليه قوم من الجهمية والاتحادية والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد».

وكان هذا الإلحاح بسبب ما ترتب عليها من طلب ومباحثات ومحن، نجَّاه الله عَزَّوَجَلَّ - بمنِّه وفضله - منها.

السابعة: المِحن التي أصابت ابن تيمية من جهات متعددة: الرافضة، والاتحادية، وغلاة الصوفية، ونفاة الصفات، والعقلانيين، وأخذت معركته مع هؤلاء جُلَّ جُهده ووقته، واضطر بسبب ذلك أن يدخل في مناظرات، وصنَّف مدوَّنات، وجرَّه ذلك إلى مِحن عديدات.

الثامنة: بسبب هذا كان **ابن تيمية الأكثرَ حضورًا بين الفقهاء والعلماء اليوم؛ بل وصل الأمر إلى الإعلام والصحافة**، واستُلهمت مواقفه في خلافه مع الفِرق إلى عصرنا الذي نعيش، وربط كثير من الناس - قبولًا وردًّا - المواقف به؛ **فكانت له صورتان: بيضاء ناصعة مثالية لا شية فيها، وسوداء قاتمة لا خير فيها - البتة -، وضاعت حقيقته بين نَظرتَين**، وهذا امتداد - كما وضَّحناه وبرهنَّا عليه سابقًا - في إيذائه من أحبابه وأعدائه، ومحبيه وشانئيه معًا؛ «فكان التحيُّز سمة قراءته من كل طرف، تعصُّبًا له أو عليه»(٢).

التاسعة: حاكَم غير واحد من المعاصرين ابنَ تيمية اعتمادًا على

---

(١) أي: الشام.

(٢) «متاهة الحاكمية: أخطاء الجهاديين في فهم ابن تيمية» (٥١).

استطراداته وتفريعاته، دون تأصيلاته وتقعيداته، ورمَوه بشرِّ التُّهَم، **وأظهروه في صورة مفادها أنه لا دين عنده، ولا ورع، ولا عقل، ولا فَهم، ولا أدب، وكادت أن تروج هذه الصورة لولا بقايا من الغَيورين على الحق، والله يشهد أن هذا هو باعثي في تتبُّعي هذا، وأرجو الله أن يتقبله مني.**

العاشرة: سأعتمد في سياق (المجلس الأول) من هذه المحنة على نسخة خطية[1] بخط ابن تيمية، ثم أذكر المناقشات التي تمت فيه.

وعمدتُ لهذا، وأخَّرتُه في هذا المكان ليبقى القارئ على ذُكر لما قرَّره، وسأختم كتابي بتفنيد فرية رددها غير واحد من خصومه، زاعمًا أن ابن تيمية رجع بعد تلك **المراسيم السلطانية** عن عقيدته، ووافق ممتحنيه (خصومه)؛ وهذا لم يكن البتَّة، ولا يمكن تصوُّره إلا عند (شيوخ القمراء)[2].

◉ المحنة التَّيمية بخط صاحبها

من تيسير الله عَزَّوَجَلَّ الخيرَ لنا؛ أن أوقفني على ماجريات إرهاصات محنة ابن تيمية التي بخط صاحبها شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية[3]، وهي تلتقي مع المزبور سابقًا، وسأعمل على نقلها، وأعتَمد

---

(١) سيأتي توصيفها قريبًا.

(٢) ذكر الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص ٣٠٦) بسنده إلى الأعمش؛ قال: «إذا رأيت الشيخ ولم يكتب الحديث؛ فاصفعه؛ فإنه من شيوخ القَمْراء! قلت (سهل بن إسماعيل) لابن عقبة (أحد رواة الأثر): ما معنى شيوخ القَمْراء؟ قال: شيوخ دهريون، يجتمعون في ليالي القمر، فيتحدثون بأيام الخلفاء، ولا يُحْسِنُ أحدهُم أن يتوضأ للصلاة!».

(٣) انظر مصوَّرة خطِّه في: نموذج رقم (١) آخر الكتاب.

على خطه، وأوشيها بتعليقات من سائر كتبه وكتب أصحابه ومترجميه؛ ليتعمق المراد، وليظهر الفساد عند من **يهوِّل بسَجن ابن تيمية في سجن الشرع، ولتُبدَّد شبهة حكم القضاة عليه وهُم مَن هُم**، إلى غير ذلك من الشِّنشِنات والخزعبلات.

◉ مجلس في المناظرة في معتقد ابن تيمية [في «العقيدة الواسطية»]

تاريخه: يوم الاثنين ثامن رجب [سنة ٧٠٥هـ](١).

الموضوع: بيان معتقد ابن تيمية.

الحضور(٢):

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦١).

(٢) سقتهم من «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٠١)، وما بين المعقوفتين من إضافاتي، وبعضهم مؤيِّد لابن تيمية بقرائن كثيرة؛ من أهمها: ما سيأتي في تراجم بعضهم كمحمد بن قِوام، وما سيأتي من كلام ابن تيمية، ولا سيما فيما سقناه عنه في الحواشي، وهذا يخالف ما دندن حوله العلاء البخاري وابن المحمرة وأمثالهم وأتباعهم، فليكن ذلك على بالك، وقاك الله المهالك.
وموقف القضاة من ابن تيمية يحتاج إلى تحرير دقيق، سواء فيمن ذكروا أم غيرهم؛ مثل:
- القاضي علاء الدين علي بن إسماعيل بن يوسف القُونَوي (٦٦٨ - ٧٢٩هـ) - وهو ممن أدرك ابن تيمية -.
جاء في «أعيان العصر» (٣/ ٢٩٠)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ٣١ - ٣٢)، و«البدر الطالع» (١/ ٤٤٠): «وكان يعظم الشيخ تقي الدين ابن تيمية ويَذُبُّ عنه، ويقال: إن الناصر قال له: إذا وصلت إلى دمشق قل للنائب يفرج عن ابن تيمية. قال: ياخوند! لأي معنًى سُجن؟ قال: لأجل الفتاوى. قال: فإن كان راجعًا عنها أفرجنا عنه. فيقال: كان هذا الجواب سببًا لاستمرار ابن تيمية في السجن إلى أن مات؛ لأنه كان لا يذعن للرُّجوع، ولما خرج ابن القيم من القلعة وأتاه؛ سُرَّ به وأكرمه ووصله، وكان يثني على أبحاثه». =

= وجاء في «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٢): «وحضر عنده ابن جملة؛ فحط على ابن تيمية، فقال القونوي بالتركي: **هذا ما يفهم كلام الشيخ تقي الدين**».

قلت: هذا **كلام مهم**؛ فبعض المنصفين من القضاة كان يعرف اصطلاحات ابن تيمية، ومناقشاته، ولما سمع من يحط عليه؛ قال: «هذا ما يفهم كلام الشيخ تقي الدين».

وبعضهم كان لا يحرر ذلك ويطعن فيه ويذُمُّه دون الوقوف على معتقده، وعدم معرفته - بإحاطة - لمباحثه.

- قاضي القضاة جمال الدين يوسف بن إبراهيم بن جُملة بن مسلم بن تمام بن حسين بن يوسف المَحَجي ثم الصالحي الدمشقي (٦٨٢ - ٧٣٨هـ) - وهو ممن أدرك ابن تيمية -.

قال الذهبي في «المعجم المختص بالمحدثين» (٢٩٨): «ولولا حدَّته وزعارَّته لكان من خيار القضاة».

وقال الصفدي في «أعيان العصر» (٥/ ٥٩٥ - ٥٩٦): «وكان في أيام نيابته لقاضي القضاة جلال الدين بدمشق قد قام على الشيخ تقي الدين ابن تيمية في مسألة الزيارة، وسدَّد سهمه إليه وأطلق زياره[أ]، وانتصب لهذا الأمر، وأوطأ قدميه على الجمر، ولم يُصلِّ على جنازته، وتبرأ من حيازته، ولم يزل على حاله إلى أن وقعت له تلك الواقعة التي كان فيها غرضًا للسهام الرواشق، ووقَتْه في وقتها كل غاسق، ودخل إلى دار السعادة وهو قاضي القضاة وخرج منها وهو فاسق، واعتُقل في القلعة مدة، وحلَّت به في هذه الواقعة كل شدة، ثم إنه أفرج عنه بعد مدة، وأعطي تدريس المسروريَّة بعد أن كاد يموت غمًّا كما جرى لسيبويه في المسألة الزنبورية، ولم يزل بعد ذلك على حاله إلى أن غاض ماءُ حياتِهِ وفاض دمع باكياته».

وفي «المختصر في أخبار البشر» (٤/ ١١٢) و«تاريخ ابن الوردي» (٢/ ٢٩٦): «**فكان النَّاس يَروْن أن حادثة القاضي وحبسه بالقلعة بقيامه على ابن تيمية جزاء وفاقًا**». =

(أ) الزيار: القوس، انظر: «القاموس المحيط» (٥١٦).

١- نائب السلطان في دمشق: [آقوش الأفرم][1]؛ وهو (أمير الشام) المذكور في حوادث المحنة.

قضاة المذاهب الأربعة؛ وهم:

٢- نجم الدين [أبو العباس أحمد بن محمد بن سالم التَّغْلَبي الرَّبَعي، المعروف بـ (ابن صَصْرَى)، الشافعي][2].

٣- شمس الدين [محمد بن عثمان بن أبي الحسن بن عبد الوهاب الأنصاري، المعروف بـ (ابن الحريري)، الحنفي][3].

٤- تقي الدين [سليمان بن حمزة المقدسي الحنبلي][4].

٥- جمال الدين [محمد بن سليمان بن يوسف الزواوي المالكي][5].

ونوابهم - بترتيبهم -:

٦- جلال الدين [أبو عبد الله محمد بن العلامة سعد الدين عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي][6].

٧- شمس الدين ابن العز [أبو عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن الشيخ عز الدين أبي العز صالح بن أبي العز بن وُهَيب بن عطاء بن جُبَير الأَذْرَعي الحنفي][7].

= وعرف حال هؤلاء القضاة عند وفاة ابن تيمية؛ فقد خاف بعضهم على نفسه من قتل الناس المشيِّعين لابن تيمية في جنازته، انظر بسطه: في كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٤٢٥، ٤٢٨، ٤٢٩).

(١) سبقت ترجمته.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) انظر: «الثغر البسام في ذِكر من ولي قضاء الشام» (٢٧٦، ٢٧٧).

(٥) انظر: «الثغر البسام في ذِكر من ولي قضاء الشام» (٢٤٥).

(٦) انظر: «الثغر البسام في ذِكر من ولي قضاء الشام» (٨٧ - ٨٨).

(٧) انظر: «البداية والنهاية» (١٨/ ٢١٩).

٨- عز الدين [محمد ابن قاضي القضاة تقي الدين سليمان المتقدِّم][(١)].

٩- نجم الدين [عمر بن أبي القاسم بن عبد المنعم بن محمد بن الحسن بن أبي الكتائب بن محمد بن أبي الطيب][(٢)].

والمشايخ العلماء:

١٠- كمال الدين ابن الزَّمَلْكاني[(٣)].

---

(١) انظر: «الثغر البسام» (٢٧٩).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٦٨٥) و(١٨/ ٤٩)، «السلوك» (٢/ ١/ ١٣)، «الدرر الكامنة» (٣/ ٢٥٩)، «عقد الجمان» (٤/ ٣٧١).

(٣) هو محمد بن علي بن عبد الواحد، الشيخ، الإمام، العلامة، قاضي القضاة، ذو الفنون، جمال الإسلام، كمال الدين ابن الزَّمَلْكاني، الأنصاري، السماكي، الدمشقي، كبير الشافعية في عصره، طلب الحديث وقرأه، وكان فصيحًا متشرِّعًا، وكان بصيرًا بالمذهب وأصوله، قوي العربية، قد أتقنها ذكاء ودرَبها، ذكيًّا، صحيح الذهن، صائب الفكر، أفتى وله نيف وعشرون سنة، وكان يُضرب بذكائه المثل.
وكان شكله حسنًا، ومنظره رائعًا، وتجمُّله في بَزَّته وهيئته غايةً، وشَيبته منورة بنور الإسلام، يكاد الورد يلقط من وجنتيه، وعقيدته متمكنة أشعرية، وفضائله عديدة، وفواضله ربوعها مَشيدة، وكان كريم النفس، عالي الهمة، حشمته وافرة.
صنَّف أشياء؛ منها: «رسالة في الرد على الشيخ تقي الدين ابن تيمية في مسألة الطلاق» - وهي المطبوعة منسوبة للتقي السبكي خطأً بعنوان: «الدرة المضية» -، و«رسالة في الرد عليه في مسألة الزيارة» واسمها: «العمل المقبول في زيارة الرسول ﷺ»، وصنَّف تصنيفين في تفضيل البشر؛ أحدهما سمَّاه: «تحقيق الأولى في الرفيق الأعلى»، وجوَّده ما شاء، منه نسخة في أحمد الثالث (١٨٥٥)، والتيمورية (٢٠٧٢٨/ ب)، وفي حاشية نسخة من نسخ «طبقات الشافعية الكبرى»: «لم يجوِّد فيه؛ بل خالف أهل السنة ورجَّح المَلَك على البشر، واحتج بكلام ابن العربي الصوفي»، و«عجالة =

= الراكب في ذكر أشراف المناقب»؛ من محفوظات المكتبة الظاهرية (عام ٣٧٦٥)، مجموع (١٨)، نسخ سنة (٧٤٠هـ)، وهي كراريس على قصيدة له مذكورة في «فوات الوفيات» (٤/ ٩ - ١٠) وغيره، وقد طبع، و«فتاوى سئل عنها»؛ محفوظة في آيا صوفيا (١٥٩٣)، و«عجالة الطالب المجازي بترجمة الشيخين أبي عبد الله محمد بن أحمد الخُوَيِّي وأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي»؛ نشره عن نسخة بخطِّه: الأخ شبيب بن محمد العطية، ورسالة سماها: «رابع أربعة» نظمًا ونثرًا، وشرح قطعة جيدة من «المنهاج»، وشرح في «عمدة الأحكام» قطعة، مات سنة (٧٢٧هـ)، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ابن الزملكاني هذا مدح ابن تيمية بأبيات كتبت على بعض تصانيف ابن تيمية، وتقدمت (ص ٦٨٢).

قال ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٥/ ٣٤٠): «ثم نزغ الشيطان بينهما، وغلبت على ابن الزملكاني أهويتُه، فمال عليه مع من مال».

وهذا أحسن من قول الصفدي في «أعيان العصر» (١/ ٢٤٧) على إثر الأبيات في (ترجمة ابن تيمية): «والذي أراه أن هذه الأبيات كتبها الشيخ كمال الدين في حياة الشيخ صدر الدين بن الوكيل؛ لأنه كان يخالفه، ويريد أن ينتصر عليه بالشيخ تقي الدين ابن تيمية، والله أعلم»، وانظر: «ابن تيمية وعصره» (٦٦)، ولا سيما أنه القائل في (ترجمته) في «الأعيان» (٤/ ٦٣٤) نفسه:

«كان الشيخ كمال الدين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ كثيرَ التخيُّل، شديد الاحتراز، يتوهَّم أشياء بعيدة ويبني عليها، وتعب بذلك، وعادى أصحابه، وحُسِد، وعُمل عليه مرات، ونجَّاه الله ببركات العلم، وطار ذكره، ورماه الناس أنه يؤذي أصحابه، حتى قال فيه صدر الدين بن الوكيل ما أنشدنيه من لفظه علم الدين إبراهيم بن سليمان المُسْتَوفي، قال: أنشدني من لفظه لنفسه الشيخ صدر الدين بن الوكيل:

طباعُ الزَّمْلَكيِّ لها مثالٌ ... كعَقْربٍ اخْفِيَتْ في البيت مَعْنَا
فما مرَّت بشيءٍ قطُّ إلا ... وتضربه سريعًا لا لِمَعْنَى»

وهذا مذكور في ترجمته، انظر: «فوات الوفيات» (٤/ ٩).

لكن؛ بقي ابن الزملكاني معظِّمًا للدليل، وإن خالف معتقد ابن تيمية =

١١- كمال الدين ابن الشَّريشي[(١)].

١٢- ابن الوكيل[(٢)].

= في دعوته الإصلاحية، فوجدتُ له مخطوطًا نفيسًا في مسائل التمذهب، والأبيات التي مدح فيها ابن تيمية هي من هذا الخصوص؛ إذ كتبها تقريظًا لكتابه «بيان بطلان التحليل» كما تقدم، وسأعمل بإذن الله - تعالى - على نشر كتاب ابن الزملكاني.
ترجمته في: «فوات الوفيات» (٤/ ٧)، «البدر السافر» (ص ١٣٤)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ١٩٠)، «أعيان العصر» (٤/ ٦٢٤)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٧٤).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد البكري، المعروف بـ (ابن الشَّريشي)، الشيخ كمال الدين أبو العباس الشافعي، وكيل بيت المال بدمشق، وشيخ دار الحديث الأشرفية، ومدرِّس الناصرية، ترشَّح لقضاء القضاة بالشام، وكان ذا هيئة وشكل وقعدد[(أ)]، مولده بسنجار سنة ثلاث وخمسين وست مئة، وتوفي بدرب الحجاز بالكرك سنة ثماني عشرة وسبع مئة.
ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٢٠)، «الدرر الكامنة» (١/ ٢٥٢)، «بغية الوعاة» (١/ ١٥٥)، «قضاة الشافعيين في دمشق» للنُّعيمي (ترجمة رقم ٨٧) وتعليقي عليه.

(٢) هو الشيخ، الإمام، العلامة، صدر الدين أبو عبد الله محمد بن زين الدين عمر بن مكي بن عبد الصمد العثماني، الشهير بـ (ابن المُرَحِّل) وبـ (ابن الوكيل)، المصري الأصل، الشافعي، الفقيه، الأديب، كان فريد عصره ووحيد دهره، كان أُعجوبةً في الذكاء والحفظ، ومولده في شوال سنة خمس وستين وست مئة بدمياط، وكان بارعًا مدرسًا مفننًا، درَّس بدمشق والقاهرة، وأفتى وعمره اثنتان وعشرون سنة، وكان يشتغل في الفقه والتفسير والأصلَين والنحو، واشتغل في آخر عمره في الطب، وسمع الحديث والكتب الستة و«مسند الإمام أحمد»، وصنَّف «الأشباه والنظائر» - وهو مطبوع - قبل أن =

....

(أ) أي: صاحب نسب.

وجميعهم من الشافعية.

١٣- برهان الدين بن عبد الحق[1]، من الحنفية.

= يسبقه إليها أحد، وكان حَسَن الشكل، حلو المجالسة، وعنده كرم مُفرط، وله الشِّعر الرائق الفائق في كل فن من ضروب الشعر، وكانت وفاته في رابع عشري ذي الحجة سنة (٧١٦هـ)، ودُفن بالقرافة في تربة الفخر ناظر الجيش، وهو أحد من قام على الملك الناصر، وانضم إلى المظفر بيبرس الجاشنكير. وكان ابن المُرَحِّل قد التقى بابن تيمية في يوم الخميس ثالث رجب من السنة نفسها - أي: قبل هذا المجلس بأربعة أيام - على إثر صلاة الاستسقاء في ميدان المِزَّة على إثر خطبة الشيخ شرف الدين الفَزَاري، واصطلحا، تلاقيا وتسالما وتعاتبا معاتبة لطيفة، مع أن ابن تيمية كان على رأس العلماء الذين قاوموا تولية ابن الوكيل إمامة وخطابة جامع دمشق سنة ٧٠٣هـ، ونجحوا في صرفه عنهما، وأثبت قاضي القضاة شمس الدين الحريري محضرًا بعدم أهليته للخطابة؛ مما أوغر صدر الدين ابن الوكيل ضدَّه، انظر للتفصيل: «عيون التواريخ» (١٩/ ق ١٩٥/ أ - ب)، «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٧٦٤ - ٧٦٦ و٨٤٥ - ط المجمع الثقافي)، «أعيان العصر» (٥/ ١١).

وذكر الصفدي في «أعيان العصر» (٥/ ١٥) أن القاضي شهاب الدين بن فضل الله أخبره قال: «كان الشيخ تقي الدين ابن تيمية يقول عنه: ابن الوكيل ما يرضى لنفسه أن يكون في شيء إلا غاية. ثم يعدِّد أنواعًا من الخير والشر؛ فيقول: كان في كذا غاية، وفي كذا غاية، انتهى».

قلت: حتى ظهر هذا في شعره، ولذا استدرك عليه ابن تيمية في بعض موشحاته، انظر: «أعيان العصر» (٥/ ٢٧).

وكانت تجري بينه وبين ابن تيمية مناظرات، ولما بلغ ابن تيمية وفاته؛ قال: «أحسن الله عزاء المسلمين فيك يا صدر الدين»، انظر: «أعيان العصر» (٥/ ٦).

ترجمته في: «البداية والنهاية» (١٨/ ١٦٠)، «فوات الوفيات» (٢/ ٢٥٣)، «النجوم الزاهرة» (٩/ ٢٣٣)، «الدرر الكامنة» (٤/ ١١٥).

(١) هو قاضي القضاة برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد بن علي بن عبد الحق، قاضي القضاة الحنفية بالديار المصرية وهو مقيم بالشام، =

١٤- شمس الدين الحريري[1]، من المالكية.

١٥- شهاب الدين المجد[2]، من الشافعية.

١٦- محمد ابن قَوَام[3].

= وكان إمامًا، عالمًا، بارعًا، أفتى ودرَّس سنين، وناب في الحكم، ثم استقلَّ بقضاء القضاة بالديار المصرية، وحسُنَت سيرته، توفي سنة (٧٤٤هـ).
ترجمته في: «النجوم الزاهرة» (١٠/ ١٠٤)، «الدرر الكامنة» (١/ ٤٦).

(١) هو محمد بن أحمد بن شبل، كان كثير الاشتغال والإشغال، وأفتى ودرَّس، مات في شعبان سنة (٧١٣هـ).
ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٣/ ٣١٩)، ويحتمل أنه الحنفي المترجَم في «الجواهر المضية» (٣/ ٢٥٠).

(٢) هو قاضي القضاة شهاب الدين محمد بن المجد عبد الله بن الحسين بن علي الزرزاري الإربلي الأصل ثم الدمشقي الشافعي، ولد سنة (٦٦٢هـ) واشتغل وبرع وحصَّل وأفتى سنة ثلاث وتسعين ودرَّس بالإقبالية ثم الرواحية وتربة أم الصالح، وَوَلِيَ وكالة بيت المال، ثم صار قاضي قضاة الشام إلى أن توفي سنة (٧٣٨هـ) دفن بمقابر باب الصغير رَحِمَهُ اللَّهُ، انظر ترجمته: «البداية والنهاية» (١٨/ ٤٠٣)، «الوافي بالوفيات» (٣/ ٣٧٣)، «الدرر الكامنة» (٤/ ٨٦)، «النجوم الزاهرة» (٩/ ٢١٤).

(٣) ترجمه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٨/ ١٨٢) بقوله:
«الشيخ، الصالح، العابد، الناسك، الورع، الزاهد، القدوة، بقية السلف وقدوة الخلف، أبو عبد الله محمد، ابن الشيخ الصالح عمر، ابن السيد القدوة الناسك الكبير العارف أبي بكر بن قوام بن علي بن قوام البالِسي، ولد سنة خمسين وست مئة ببالس، وسمع من أصحاب ابن طبرزد، وكان شيخًا جليلًا، بشوش الوجه، حَسَن السمت، مقصدًا لكل أحد، كثير الوقار، عليه سِيما العبادة والخير.
وكان يوم قازان في جملة من كان مع الشيخ تقي الدين ابن تيمية لما تكلم مع قازان، فحكى عن كلام شيخ الإسلام تقي الدين لقازان وشجاعته وجرأته، وأنه قال لترجمانه: قل لِلْقَان: أنت تزعم أنك مسلم ومعك مؤذِّنون وقاض =

= وإمام وشيخ على ما بَلَغنا، فغزوتَنا ودخلت بلادنا على ماذا؟ وأبوك وجدك هولاكو كانا كافرَين وما غزَوَا بلاد الإسلام؛ بل عاهدا فوفَّيا، وأنتَ عاهدتَ فغدرتَ، وقلتَ فما وفَيت.

قال: وجرت له مع قازان وقطلوشاه وبولاي أمور ونُوَب، **قام ابن تيمية فيها كلِّها لله، وقال الحق ولم يخش إلا الله** عَزَّوَجَلَّ.

قال: وقُرِّب إلى الجماعة طعام فأكلوا منه إلا ابن تيمية، فقيل له: ألا تأكل؟! فقال: كيف آكل من طعامكم وكله مما نهبتم من أغنام الناس، وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس؟!

قال: ثم إن قازان طلب منه الدعاء؛ فقال في دعائه: اللهم إن كان عبدك هذا محمود إنما يقاتل لتكون كلمتك هي العليا، وليكون الدين كله لك؛ فانصره وأيِّده وملِّكه البلاد والعباد، وإن كان إنما قام رياءً وسمعةً وطلبًا للدنيا، ولتكون كلمته هي العليا، وليُذِلَّ الإسلام وأهله؛ فاخذله، وزلزله، ودمره، واقطع دابره.

قال: وقازان يؤمِّن على دعائه ويرفع يديه.

قال: فلما خرجنا من عنده، قال له قاضي القضاة نجم الدين صَصرَى وغيره: كدتَ أن تهلكنا وتهلك نفسك، والله! لا نصحبك من هنا. فقال: وأنا والله! لا أصحبكم. قال: فانطلقنا عصبةً، وتأخر هو في خاصة نفسه ومعه جماعة من أصحابه، فتسامعت به الخواتين[أ] والأمراء من أصحاب قازان، فأتَوه يتبركون بدعائه وهو سائر إلى دمشق وينظرون إليه.

قال: والله! ما وصل إلى دمشق إلا في نحو ثلاث مئة فارس في ركابه، وكنت أنا من جملة من كان معه، **وأما أولئك الذين أبَوا أن يصحبوه؛ فخرج عليهم جماعة من التتر فشلَّحوهم عن آخرهم.**

هذا الكلام أو نحوه، وقد سمعت هذه الحكاية من جماعة غيره، وقد تقدم ذلك.

وكان يقول: «**ما أسلمت معارفنا إلا على يد ابن تيمية**». =

(أ) مفردها: (خاتون)؛ وهي المرأة الشريفة من نساء الملوك والأمراء.

١٨- محمد بن إبراهيم الأُرْمَوي(١).

المكان: دار العدل في الشام المحروسة.

قال ابن تيمية(٢)

= توفي الشيخ محمد ابن قَوَام ليلة الاثنين الثاني والعشرين من صفر سنة (٧١٨هـ) بالزاوية المعروفة بهم غربي الصالحية والناصرية والعادلية، وصُلِّي عليه بها، ودُفن فيها، وحضر جنازته ودفنه خلق كثير وجم غفير، وكان في جملة الجمع الشيخ تقي الدين ابن تيمية؛ لأنه كان يحبه كثيرًا، ولم يكن للشيخ محمد مرتب على الدولة، ولا لزاويته مرتَّب ولا وقف، وقد عُرِض عليه ذلك غير مرة فلم يقبل، وكان يُزار، وكان لديه علم وفضائل جمة، وكان فهمه صحيحًا، وكانت له معرفة تامة، وكان حسن العقيدة، وطويَّته صحيحة، وكان محبًّا للحديث وآثار السلف، كثير التلاوة والجمعية على الله عَزَّوَجَلَّ، وقد صنف جزءًا فيه أخبار جيدة، رَحِمَهُٱللَّهُ، وبلَّ ثراه بوابل الرحمة؛ آمين».

ولابن طولون: «تحفة الكرام في ترجمة أبي بكر بن القوام»، منه نسخة في تشستربتي، ضمن مجموع رقم (٣٨٤٧/ ٣)، من (ق ٢٥/ ب - ٤٠/ أ) بخط ابن طولون نفسه، وانظر: «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي» (١/ ٤٩١).

ترجمته في: «ذيول العبر» (٩٦)، «تذكرة النبيه» (٢/ ٩٦)، «الدرر الكامنة» (٤/ ١٢٤).

(١) هو محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن يوسف الأُرْمَوي، أبو عبد الله الصالحي، ولد سنة ٦٤٥هـ، وسمع من أحمد بن عبد الدائم وغيره، سمع منه الذهبي، وذكره في «معجمه»؛ فقال: «شيخ صالح، يُقصد بالزيارة، وله اشتغال وفضيلة»، مات في رمضان سنة (٧١١هـ).

ترجمته في: «معجم الشيوخ» (٢/ ١٣٢)، «أعيان العصر» (٤/ ٢١٥)، «الدرر الكامنة» (٣/ ٢٨٧).

(٢) أفاد في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٠ - ١٦١) أن هؤلاء هم الذين أمر أمير الشام - وهو نائب السلطان - بجمعهم، ولم يسمِّهم، وقال عنهم: «قضاة =

- ومن خطِّه[١] في مجموع في المكتبة الظاهرية، رقم (٦٩)، من (ورقة ٢٦١/ ب) إلى (ورقة ٢٦٧/ ب) أنقل -:



= المذاهب الأربعة وغيرهم من نوابهم والمفتين والمشايخ، ممن له حرمة، وبه اعتداد، وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد».
وسأعرض ما وجدته في المخطوط على ما في سائر كتبه، وما في «العقود الدرية» لمحمد بن عبد الهادي، و«البداية والنهاية» لابن كثير، وغيرها، ووقع تأخير لبعض ما في المخطوط في الأصل، سيأتي التنبيه عليه في محله منه.

(١) انظر مصوَّرته في: النموذج رقم (١) آخر الكتاب، وقد أدرج ما فيه أخونا البحَّاثة النابه محمد عزير شمس في «جامع المسائل» (٨/ ١٨١ - ١٩٩).
وفي «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٠ - ١٩٣)، و«العقود الدرية» (٢٦٢ - ٣٠٦) تفصيل مهم لما جرى في هذه المجالس، وللبِرْزالي **كلام مطوَّل مهمٌّ عنها**، تراه في «مجموعة الرسائل الكبرى» (١/ ٤١٣ - ٤٢١)، و«مجموع الفتاوى» - أيضًا - (٣/ ١٩٤ - ٢٠١).

حِكايَةُ المُناظَرَة

فِي

«الوَاسِطِيَّةِ»

(مُحَقَّقٌ عَنْ نُسْخَةٍ بِخَطِّ المُؤَلِّف)

تَصْنِيف

شَيخِ الإسْلامِ ابنِ تَيْمِيَة

تَحْقِيق

أَبِي عُبَيدَةَ مَشْهُورِ بنِ حَسَنٍ آلِ سَلْمَان

«الحمد لله رب العالمين[١].

لما كان يوم الاثنين ثامن رجب[٢]؛ طلبني نائب السلطان[٣] - أيده الله وسدده - بمحضر من القضاة والمفتين والمشايخ[٤]، وسألني عن اعتقادي[٥]؟ فقلت له: الاعتقاد لا يؤخذ عني ولا عن من هو أكبر مني؛ ولكن عن كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة[٦]. فقال: فأَمْلِ علينا اعتقادك. فأمللتُ جوامع من الاعتقاد[٧]، ثم قلت: **إن بعض الناس قد بلغني**

---

(١) انظر (الحمدلة) مع (الديباجة) له في: «العقود الدرية» (٢٦٢ - ٢٦٣).

(٢) أي: كان عُمُر ابن تيمية وقت المناظرة أربعًا وأربعين سنة، رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - ورضي عنه.

(٣) هو السلطان محمد بن قلاوون، ونائبه جمال الدين الأفرم، سبقت ترجمتهما.

(٤) سبق ذكرهم وتسميتهم.

(٥) فصَّل هذا في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦١)؛ فقال: «فقال - أي: الأمير - لي: هذا المجلس عُقد لك؛ **فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك**، وعما كتبتَ به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد. وأظنه قال: وأن أجمع القضاة والفقهاء، وتتباحثون في ذلك».
ولا يبعد عندي أن يكون سبب ذلك: الكتاب المزوَّر عليه، المرسل إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير، انظر: ما قدمناه (ص ٢٠٧)، وعلى أيِّ حال؛ تبع هذا **المرسوم مراسيم**، وحيكت أحبال المحنة، ونسجَ خيوطها خصومُه، ولكن كانت في ثوب مرقع؛ بل ممزق، **وما زال المنصفون ينظرون إليه بازدراء واستهجان!**

(٦) هذا الأصل من ابن تيمية **مهم جدًا**، ويفيد تكذيب دعوى رجوعه إلى طلب خصومه من الرجوع عن معتقده، وسيأتي ذكره وتفنيده، والله العاصم والواقي.

(٧) في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٢): «فقلت: اكتبوا. فأمرَ الشيخَ كمال الدين أن يكتب؛ فكتب له جمل **الاعتقاد** في أبواب الصفات والقدر ومسائل الإيمان والوعيد والإمامة والتفضيل» وساق طرفًا منه، وختمه بقوله:
«وذكرتُ هذا أو نحوه؛ فإني الآن بعُد عهدي، ولم أحفظ لفظ ما أمليتُه، لكنه كُتِب إذ ذاك».

أنه يكذِب في هذا الباب عليَّ ويقول: إنه يكتم بعض الأمر[١]! فنحن نطلب العقيدة التي كتبتُها من نحو سبع سنين قبل مجيئ التتر، كتبتُها لقاضٍ[٢] قدِم علينا من واسط[٣]، وكان قد ألحَّ عليَّ في طلب ذلك؛ فأحلتُه على ما كتبه الأئمة من العقائد. فقال: أحبُّ أن تكتبَ أنتَ[٤]. **فكتبتُ له هذه في قعدة بعد العصر**، وأرسلتُ من أحضرها[٥]، وقُرِئَت من أولها إلى آخرها، كما قرأها غيري[٦]

---

(١) انظر - لزامًا - ما قدمته (ص ٩٣٩).
قال أبو عبيدة: مما ابتُلي به ابن تيمية دعوى كتمان معتقده، وفي الفرية نفسها: «وهكذا يصنع أتباعه»؛ وهي فرية رددها المتأخرون من الخصوم، ووردت - للأسف! - في كلام علاء الدين البخاري، انظر: كتابي «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (٢١٤).

(٢) هو شيخ يقال له: رضي الدين الواسطي، **من أصحاب الشافعي**، كان من أهل الخير والدين، أفاده ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٤)، وفيه: «قلت بعد حضورها وقراءتها: ما ذكرتُ فيه فصلًا إلا وفيه خلاف لطائفة من الطوائف».

(٣) لذا سُميت: «الواسطية»، ألَّفها سنة (٦٩٨هـ).

(٤) في «الفتاوى» (٣/ ١٦٤): «شكا ما الناس فيه بتلك البلاد وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدةً تكون عمدةً له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك، وقلتُ: قد كتب الناس عقائد متعددة؛ فخذ بعض عقائد أئمة السنة. فألحَّ في السؤال، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنتَ. فكتبتُ له هذه العقيدة وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة في مصر والعراق وغيرهما».
قال أبو عبيدة: نُشِرَتْ قبل عشرات السنين، عدة مرات، وشُرِحت، وحُفِظَت، وتُرْجِمَت، ووضع الله لها القبول، فجزى الله السائل والمؤلِّف خيرًا.

(٥) في «الفتاوى» (٣/ ١٦٤): «ومعها كراريس بخطي في المنزل، فحضرت «العقيدة الواسطية»».

(٦) قال في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦١): «فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا =

كلمةً كلمةً، ووقع البحث والسؤال في مواضع منها[١].

وسألني نائب السلطان: هل كتبتَ إلى مصر أو غيرها بعقيدة؟ فقلت له: لم أكتب قط إلى أحد بعقيدة، ولم أكاتب أحدًا بها[٢]؛ إلا أن ثَم مسائل أُسأل عنها فأجيب، والنسخ[٣] منها موجودة في دمشق ومصر وغيرها؛ لئلا يستطيع أحد أن يُغيِّر بعض النسخ.

وكان مما وقع سؤال بعض الجماعة عنه: أني لما قلت في أولها:

= لرفع الريبة، وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين؛ فقرأها على الحاضرين حرفًا حرفًا، والجماعة الحاضرون يسمعونها، ويورد المورِد منهم ما شاء، ويعارض ما شاء، والأمير - أيضًا - يسأل عن مواضع فيها، وقد علم الناس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين من الخلاف والهوى، ما قد علم الناس بعضه، **وبعضه بسبب الاعتقاد، وبعضه بغير ذلك.**

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام والمناظرات في هذه المجالس؛ فإنه كثير لا ينضبط، لكن أكتب ملخَّص ما حضرني من ذلك مع بُعْد العهد بذلك، ومع أنه كان يجري رفع أصوات، ولغط لا ينضبط».

(١) في الأصل بين السطور بخطه: «وكانت النسخ منها موجودة في مصر وغيرها؛ لئلا يقال: زاد فيها أو نقص»، وسيذكرها قريبًا؛ فهي تَكرار.

(٢) في «الفتاوى» (٣/ ١٦١): «وأما الكتب؛ فما كتبتُ إلى أحد كتابًا - ابتداءً - أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكني كتبتُ أجوبةً أجبتُ بها من سألني من أهل الديار المصرية وغيرهم»، و«كان يرِد عليَّ مِن مصر وغيرها من يسألني عن مسائل في الاعتقاد وغيره؛ فأجيبه بالكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة». وذكر هنا ما زُوِّر عليه من كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير؛ الذي كان هو المحرك الأساسي لهذه الفتنة، انظر: ما قدمناه (ص ١٠٠٠).

(٣) لذا يتعذَّر حصر مؤلَّفات ابن تيمية؛ فرسائله للناس لا تحصى، ويقع بينها في الموضوع الواحد زيادة ونقصان، فمؤلفاته كَتبها هداية للناس، وبعضها أخذ طابع الرسائل الشخصية لا العلمية، لذا يوردها من خاطره على غير صنيع نمط المؤلفين، إلا أنها مليئة علمًا.

«إن أهل السنة يؤمنون بما وصف الله به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل»؛ قال بعضهم: ما التحريف(١)؟ فقلتُ: تحريف الكَلِم عن مواضعه(٢)؛ كما فعل بعض الجهمية في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤] قال: أي: جرَّحه تجريحًا بينابيع الحكمة. ونحو ذلك من تحريفات القرامطة والباطنية وغيرهم من أهل الأهواء(٣).

---

(١) في «الفتاوى» (٣/ ١٦٥) زيادة: «ومقصوده: أن هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل؛ الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره: إما وجوبًا أو جوازًا».

(٢) زاد في «الفتاوى»: «كما ذمه الله - تعالى - في كتابه، وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى».

(٣) زاد في «الفتاوى»: «من الجهمية والرافضة والقدرية وغيرهم». قال: «فسكت - أي: السائل - وفي نفسه ما فيها».

رحم الله ابن تيمية، يعرف خصومه وأعداءه؛ فتارةً يقنعهم، وتارةً يفحمهم، وتارة يهملهم!

وقال - أيضًا -: «وذكرتُ في غير هذا المجلس أني عدلتُ عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه، وأنا تحرَّيتُ في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة؛ فنفيتُ ما ذمَّه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات؛ لأنه لفظ له عدة معان، كما بيَّنتُه في موضعه من القواعد، فإن معنى لفظ (التأويل) في كتاب الله غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه، وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف؛ لأن من المعاني التي قد تسمى (تأويلًا) ما هو صحيح منقول عن بعض السلف، فلم أنفِ ما تقوم الحجة على صحته، فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف؛ فليس من التحريف.

وقلت له - أيضًا -: ذكرتُ في النفي التمثيل، ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه، حيث قال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]، وقال: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، وكان أحب إليَّ من لفظ ليس في كتاب الله =

= ولا في سنة رسوله ﷺ، وإن كان قد يُعْنَى بنفيه معنًى صحيحٌ، كما قد يُعْنَى به معنًى فاسدٌ.

ولما ذكرتُ أنهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته؛ جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك لاستشعاره ما في ذلك من الرد الظاهر عليه، ولكن لم يتوجَّه له ما يقوله، وأراد أن يدور بالأسئلة التي أعلمها؛ فلم يتمكن لعلمه بالجواب.

ولما ذكرتُ آية الكرسي؛ أظنه سأل الأمير عن قولنا: «**لا يقربه شيطان حتى يصبح**»، فذكرتُ حديث أبي هريرة في الذي كان يسرق صدقة الفطر، وذكرتُ أن البخاري رواه في «صحيحه»[أ].

وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم، ويُطنبون في هذا، **ويَعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك، فقلتُ**: قولي (من غير تكييف ولا تمثيل) ينفي كل باطل، وإنما اخترتُ هذين الاسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيُه عن السلف، كما قال ربيعة ومالك وابن عيينة وغيرهم المقالة التي تلقاها العلماء بالقَبول: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة).

فاتفق هؤلاء السلف على أن التكييف غير معلوم لنا؛ فنَفَيتُ ذلك اتباعًا لسلف الأمة.

وهو - أيضًا - منفيٌّ بالنص؛ فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف وحقيقة صفاته، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، كما قد قررتُ ذلك في قاعدة مفردة ذكرتُها في التأويلِ، والمعنى، والفرقِ بين عِلمنا بمعنى الكلام وبين عِلمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل منفيٌّ بالنص والإجماع القديم، مع دلالة العقل على نفيه ونفي التكييف؛ إذ كُنه الباري غير معلوم للبشر».

....

(أ) علَّقه البخاري (٢٣١١، ٣٢٧٥، ٥٠١٠)، ووصله: النسائي في «الكبرى» (١٠٧٢٩) وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٢٤) والبيهقي في «الدلائل» (٧/ ١٠٧) وابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ٢٩٦)، **والحديث صحيح**.

ولمَّا جاء(١) الحديث الذي في «الصحيحين»(٢) عن أبي سعيد: **«إن الله يقول يوم القيامة: يا آدمُ! فيقول: لبيكَ وسعديكَ. فينادي(٣) بصوتٍ»**؛

---

(١) أي: في «العقيدة الواسطية»، وهو فيه (ص ١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٨٣) ومسلم (٢٢٢) في «صحيحيهما»، وليس عند مسلم لفظ: «فينادي بصوت».

(٣) مضبوط للأكثر بكسر الدال، كذا في نسخة البقاعي (ق٢٩٣/ ب)، ونسخة النويري (ق٢٩٣/ أ).
وضبطه أبو ذر الهروي بفتح الدال، انظر: نسخة الصدفي (ق٢٥٧/ أ) ونسخة مراد ملا (٤٢٤١)، وانظر: «صحيح البخاري» (٩/ ١٤١ - السلطانية) و(٩/ ٣٨٠ - ط التأصيل).
قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٤٦٠):
«ووقع (فينادي) مضبوطًا للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول، ولا محذور في رواية الجمهور؛ فإن قرينة قوله: (إن الله يأمرك) تدل ظاهرًا على أن المنادي مَلَك يأمره الله بأن ينادي بذلك، وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق، وذكر كلامهم في حفص ابن غياث، وأنه انفرد بهذا اللفظ عن الأعمش، وليس كما قال؛ فقد وافقه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش، أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» له [١/ ٢٨١] عن أبيه عن المحاربي، واستدل البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» (٢/ ٩٣ ط الفهيد) على أن الله يتكلم كيف شاء وأن أصوات العباد مؤلفة حرفًا حرفًا فيها التطريب بالهمز والترجيع؛ بحديث أم سلمة، ثم ساقه من طريق يعلى بن مَمْلَك -بفتح الميم واللام بينهما ميم ساكنة ثم كاف- أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبي ﷺ وصلاته؛ فذكر الحديث وفيه: «ونعتت قراءته؛ فإذا قراءته حرفًا حرفًا»، وهذا أخرجه أبو داود [١٤٦٨] والترمذي [٢٩٢٣] وغيرهما، واختلف أهل الكلام في أن كلام الله: هل هو بحرف وصوت أو لا؟ فقالت المعتزلة: (لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت، والكلام المنسوب إلى الله قائم بالشجرة)، وقالت الأشاعرة: (كلام الله ليس بحرف ولا صوت)، وأثبتت الكلام النفسي، وحقيقته: معنًى قائم بالنفس، وإن اختلفت عنه العبارة كالعربية =

جرى كلام في مسألة الحرف والصوت[١]، فقلت: هذا الذي يحكيه بعض الناس عن أصحاب الإمام أحمد من أنهم يقولون: (إن القرآن هو الحرف والصوت، وهو أصوات التالين ومداد الصحف، وهو القديم)[٢]؛ هذا باطل! لم يقُله أحمد، ولا أحد من علماء أصحابه، ولا يقوله عاقل.

وأحضرتُ كلام الإمام أحمد وغيرِه من أئمة السنة[٣] أنهم يُنكرون

= والعجمية، واختلافها لا يدل على اختلاف المعبَّر عنه، والكلام النفسي هو ذلك المعبَّر عنه، وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرف وصوت، أما الحروف؛ فللتصريح بها في ظاهر القرآن، وأما الصوت؛ فمن منع قال: (إن الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة)، وأجاب من أثبته: (بأن الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين كالسمع والبصر، وصفات الرب بخلاف ذلك؛ فلا يلزم المحذور المذكور، مع اعتقاد التنزيه وعدم التشبيه، وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة؛ فلا يلزم التشبيه)، وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب «السنة» [١/ ٢٨٠]: سألتُ أبي عن قوم يقولون: لما كلَّم الله موسى لم يتكلَّم بصوت؟ فقال لي أبي: بل تكلم بصوت، هذه الأحاديث تُروَى كما جاءت. وذكر حديث ابن مسعود وغيره».

(١) في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٧٠) **زيادة مهمة** تفيد أن هذا كان بطلب من الأمير، قال عقب أن ساق الحديث: «سألهم الأمير: هل هذا الحديث صحيح؟ فقلت: نعم؛ هو في «الصحيحين». ولم يخالف في ذلك أحد، واحتاج المنازع إلى الإقرار به، ووافق الجماعةُ على ذلك، وطلب الأمير الكلام في مسألة الحرف والصوت؛ لأن ذلك طُلب منه».

(٢) زاد في «الفتاوى» (٣/ ١٧٠ - ١٧١): «كما نقله مجد الدين ابن الخطيب وغيره؛ كذبٌ مُفترى».

(٣) في «الفتاوى» (٣/ ١٧١) زيادة:
«وأخرجتُ كراسًا قد أحضرتُه مع «العقيدة» فيه ألفاظ أحمد مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال في كتاب «السنة» عن الإمام أحمد، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام الإمام أحمد وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه؛ أن من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق) فهو جهمي، ومن قال: (غير =

على مَن يقول: (إن لفظي بالقرآن غير مخلوق)، كما يُنكرون على من يقول: (اللفظ بالقرآن مخلوق).

فكيف بمن يقول: (إن لفظه بالقرآن قديم)، أو يقول: (صوته بالقرآن قديم) أو (المداد قديم)؟!

وفساد هذا معلوم بالحِسِّ، وأنكرتُ على من ينقل هذا عن العلماء الشاهدين[١].

وقُرئ ما ذُكر في «العقيدة» في (مسألة القرآن) من «أن القرآن كلام الله، منزَّلٌ، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود» كما اتفق عليه السلف، وذكرتُ لفظًا أن الجمع في قولهم: (القرآن هو الحرف والصوت) أو (ليس بحرف ولا صوت)؛ **كلاهما بدعة حدثت بعد المئة الثالثة، لم يتكلم الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة بهذا التركيب نفيًا**

= مخلوق) فهو مبتدع.
قلت: وهذا هو الذي نقله الأشعري في كتاب «المقالات» عن أهل السنة وأصحاب الحديث، وقال: إنه يقول به.
قلت: فكيف بمن يقول: (لفظي قديم)؟! فكيف بمن يقول: (صوتي غير مخلوق)؟! فكيف بمن يقول: (صوتي قديم)؟!
ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلُّم الله بصوت وبين صوت العبد؛ كما نقله البخاري صاحب «الصحيح» في كتاب «خلق أفعال العباد» (ص ٣٠)، وغيره من أئمة السُّنة».

(١) لاحظ أنه يصوِّب شيئًا شائعًا دارجًا على ألسنة العلماء في زمانه! وهذا نمط معروف عن ابن تيمية، والاجتهاد الذي برع فيه ولا سيما في مذهب الإمام أحمد؛ فإنه يعمل على تحقيق نسبة بعض الأقوال إلى الإمام أحمد، ونبذ المكذوب عليه، وهذه ظاهرة واضحة في كتبه، ولعله يتعدى ذلك - أحيانًا - إلى غيره من الأئمة، وسبق التنبيه عليه في مناسبة أخرى.

ولا إثباتًا، وذكرتُ أن لي جوابًا من سنين عن هذه المسألة[١] كتبتُه في كراسة وأحضرتُه في **المجلس الثاني**: أن الله تكلَّم بالقرآن حقيقةً، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين، وأن هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله حقيقةً؛ لأن الكلام إنما يضاف حقيقةً إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلِّغًا مؤدِّيًا، **وذكر بعض الحاضرين أن هذا أول شبهة كانت عندهم**، وأن هذا تخليص لهذا الموضع.

وفي «الاعتقاد»: «أن الدين والإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح». فقال بعض الحاضرين: إذا ذُكِر أن هذا اعتقاد الفرقة الناجية؛ كان فيه دلالة أن من لم يعتقد هذا يكون من الهالكين، وكثير من العلماء يقول: إن الإيمان هو التصديق.

فقلتُ: مع أن هذا السؤال لا يَرِد؛ لأني إنما قلت: (إن الدين والإيمان قول وعمل)، وهذا متفق عليه، لا خلاف أن مجموع الدين والإيمان قول وعمل، لكني قلت: أنا ذكرتُ اعتقاد السلف المنقول عن الصحابة والتابعين، ومذهبهم الثابت عنهم: (أن الإيمان قول وعمل)، **وليس من خالف القول الصحيح الذي يعتقده أهل العلم باجتهاد أو تأويل يكون هالكًا**[٢]، كسائر من يخالف بعض الأحاديث الصحيحة لاجتهاد سائغ؛ فإن المجتهد المصيب له أجران، والمجتهد المخطئ له أجر.

وقد ذكرتُ في «الاعتقاد»: أن أهل السنة لا يكفِّرون أهل الذنوب

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٨٢ - ٥٩٨).

(٢) هذا ما ينبغي أن يقرأه وينقله خصوم ابن تيمية في طرق إيرادهم ومناقشاتهم له، أما أن يتعلَّقوا بلوازم أقواله فحسب؛ فهذا من الظلم، وأما مع تصريحه بنفي اللوازم الباطلة التي لها؛ فهذا من البهتان، وهو الذي رأيتُه عند غير واحد من خصومه من المتقدمين والمعاصرين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

والكبائر مع شمول نصوص الوعيد لهم؛ لجواز أن يغفر الله لهم أو يتوبوا، أو يكون لهم حسنات ماحية، أو لشفاعة فيهم، أو رحمة الله لهم، وإن كنا نطلق بأن أهل النجاة هم أهل طاعة الله.

وكان في «الاعتقاد»: أن ما ذُكر في القرآن من أنه استوى على عرشه[١]، وأنه مع عباده؛ كلاهما حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يُصان عن الظنون الكاذبة، وأن ما ذُكِر في الكتاب والسنة وحُكِم من قُربه ومعيَّته؛ لا ينافي ما ذُكِر من علوِّه وفوقيَّته؛ فإنه - سبحانه - ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليٌّ في دنوِّه، قريب في علوِّه.

فأنكر بعض الجماعة لفظ (الحقيقة)[٢]! فقلتُ: قد حكى أبو عمر ابن عبد البر في «التمهيد»[٣] إجماع أهل السنة على أن هذه الآيات والأحاديث تجري على الحقيقة لا على المجاز[٤]، وذكرتُ - أيضًا - ما حكاه الخطابي[٥] وأبو بكر الخطيب[٦] وغيرهما أن مذهب السلف

---

(١) انظر: ما تقدم (ص ٧٤١، ٧٤٥).

(٢) المقصود: (الحقيقة اللغوية) التي يُفهم منها اللفظ، لا الحقيقة المتعلِّقة بذات الموصوف؛ كحال صفات (الجنة) نفهمها ولا نعلم كُنهها! فكيف بخالق الجنة وخالق كلِّ شيء - سبحانه -؟!

(٣) (٧/ ١٤٥).

(٤) سبق بسطه (ص ٧٤٤)، وقول من أطلق (الحقيقة) من السابقين: القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية، وأعلام أعيان العلماء في ذلك الوقت ومن بعدهم.

(٥) في «معالم السنن» (٧/ ١٢٢).

(٦) في «الصفات» (ص ٤٨) ضمن مقدمة «مختصر العلو»، وينظر: ما قدمناه بخصوص معتقده (ص ٧١٥).

إجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات على ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يُحتذى فيه حذوه، ويُتَّبع فيه مثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية؛ فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فلا نقول: إن معنى اليد: القدرة، ولا أن معنى السمع: العلم، ولا نُشبِّهها بأيدي المخلوقين وأسماعهم، ونجعلها جوارح وأدوات للفعل.

وفي «الاعتقاد»: أنه فوق سماواته، على عرشه، عليٌّ على خلقه.

فسأل بعض الحاضرين عن لفظ (الفوق)؟ فقلتُ: هذا اللفظ في كلام النبي ﷺ[١].

وذكرتُ حديث العباس بن عبد المطلب[٢] وهو في «الاعتقاد»؛

---

(١) وهو كذلك في كلام الله - تعالى - ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

(٢) هو قطعة من حديث الأوعال؛ أخرجه: ابن طهمان (١٨)، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٧)، والبزار في «المسند» (١٣٠٩ و١٣١٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١٠١ - ١٠٢) من طريق سماك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب به.
وإسناده منكر.
تفرَّد به سِمَاك بن حرب عن عبد الله بن عميرة.
وسماك في حفظه مقال، وكان يتلقَّن بأخرة؛ فلا يُحتج بانفراده بأصل - كما هنا -، واختُلف عليه - كما سيأتي -.
وعبد الله بن عميرة الكوفي مجهول، لم يوثق توثيقًا يعتدُّ به، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٥٩): «ولا نعلم له سماعًا من الأحنف»، وهذه علة أخرى؛ فابن عميرة من طبقة الأحنف، ومع هذا طعن البخاري في سماعه =

وفيه: «والعرشُ فوقَ ذلك، واللهُ فوقَ عرشه، وهو يعلمُ ما أنتم عليه».

فقال بعضهم: نقول: (فوق العرش) ولا نقول: (فوق السماوات).

فقلت: المعنى واحد، مع أن في الحديث - أيضًا -: (فوق السماوات).

فانقضى المجلس على أن أكتب جواب هذه الأسئلة، ثم طُلِب تأخير ذلك إلى يوم الجمعة.

قلت: كل من نقل مذهب السلف من أهل الحديث المالكية والشافعية والحنبلية وغيرهم؛ مثل: أبي سليمان الخطابي[(١)]، وأبي بكر الخطيب[(٢)]، وأبي بكر الإسماعيلي[(٣)]، وأبي عثمان الصابوني[(٤)]، والقاضي أبي يعلى[(٥)]، وأبي عمر ابن عبد البر[(٦)]، وأبي محمد

= لعدم اشتهار مثله، فلم أجد له - بعد بحث - عن الأحنف سوى هذا الحديث.
وأعلَّه البزار بقوله: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا الكلام وهذا اللفظ؛ إلا من هذا الوجه عن العباس عن النبي ﷺ، وعبد الله بن عميرة لا نعلم روى عنه إلا سماك بن حرب، وقد روى عنه سماك غير حديث».
وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وروى الوليد بن أبي ثور عن سماك نحوه ورفعه، وروى شَريك عن سماك بعض هذا الحديث ووقفه ولم يرفعه».
قلت: رواية الرفع قد توبع عليها الوليد في مصادر التخريج المتقدمة، ورواية شريك أخرجها: أبو سعيد الدارمي في «نقضه» (١١٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٧٨ و ٥٠٠) من طريق شَريك عن سماك به - مختصرًا - موقوفًا.
ولعل تحسين الترمذي لِمَا لبعضه من شواهد، واستغرابه لهذا السياق بتمامه، و الله أعلم.

(١) في «معالم السنن» (٧/ ١٢٢).
(٢) في «الصفات» (ص ٤٨).
(٣) في «اعتقاد أئمة الحديث» (ص ٤٩، ٥٠).
(٤) في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص ٢٨).
(٥) في «إبطال التأويلات» (١/ ٤٣).
(٦) في «التمهيد» (٧/ ١٤٥).

البغوي[١] صاحب «شرح السنة»، وأبي القاسم التيمي[٢] صاحب «الترغيب والترهيب»، وخلق كثير، نقلوا نحو ذلك؛ فلفظ بعضهم: (إن مذهب السلف إجراؤها على ظاهرها)، ولفظ بعضهم: (حملُها على ظاهرها)، ولفظ بعضهم: (إمرارها على ظاهرها)، وبعضهم يقول: (حملها على الحقيقة دون المجاز)، وبعضهم يصرِّح عنهم بإثبات ما دلَّت عليه من الصفات؛ كما نقله الأشعري[٣]، وابن خزيمة[٤]، والبيهقي[٥]، وسيف الدين الآمدي[٦].

وقد نَقل لفظ (الحقيقة) عن السلف وأهل السنة: أبو عمر ابن عبد البر، وأبو القاسم التيمي الأصفهاني، وأبو عبد الله القرطبي في «تفسيره»[٧]؛ وقال: «لم ينكر أحد من السلف الصالح أن الله استوى على عرشه حقيقةً».

وكلهم يقول: (مع نفي الكيفية والتشبيه عنها)، ويقولون: (إذا كانت ذات الله ثابتةً حقيقةً، وأسماؤه على ظاهرها، مع أنا لا نعلم كيفية ذاته وصفاته؛ فكذلك صفاته، إذ العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف).

فإذا قال السائل: كيف صفاته؟ فقُل: كيف هو في (ذاته)؟

---

(١) في «شرح السنة» (١/ ١٧٠).
(٢) في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٩١ - ٩٢، ١٧٤ - ١٧٥، ٢٨٧ - ٢٨٨).
(٣) في «الإبانة» (ص ٨) و«مقالات الإسلاميين» (ص ٢٩٠، ٢٩٤ - ٢٩٥).
(٤) في كتاب «التوحيد» (١/ ٢٦ و١١٤).
(٥) في «الأسماء والصفات» (ص ٤٥٣).
(٦) في «غاية المرام» (١/ ١٣٥ - ١٣٦).
(٧) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢١٩).

فإذا قال: لا أعلم كيفية ذاته! فقُل: لا أعلم كيفية صفاته!

ونقل طائفة - منهم: القاضي عياض[١] وغيره - أن مذهب السلف إمرارُها كما جاءت، مع العلم أن الظاهر غير مراد.

قلت: يُجمع بين النقلين بأن (الظاهر) لفظ مشترك؛ فالذي نقل نَفيَه نفى ما يظهر لبعض الناس من التشبيه بصفات المخلوقين، وما يقتضي نقص الخالق - تعالى -؛ مثل أن يقال: ظاهر قوله (في السماء) أن السماء تحويه أو تحمله، **ولا ريب أن هذا الظاهر لهذا غير مراد**؛ فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يحتاج إلى مخلوقاته، ولا يحصره شيء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ بل قد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهو الذي ﴿يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، فمن قال: إنه محتاج إلى ما يحمله ويُقِلُّه، أو أنه **في شيء يحيط به ويظله؛ فهو ضال مُضِل**.

والذين نقلوا إثباته: أرادوا به ما هو الظاهر اللائق بجلال الله - تعالى - الذي لا يقتضي نقصًا ولا حدوثًا، كما[٢] أنهم اتفقوا على أن هذا هو الظاهر في حياته وعلمه وسمعه وبصره وقدرته وإرادته، واتفقوا على أنه موجود حقيقةً، حي حقيقةً، عليم حقيقةً، قدير حقيقةً، متكلِّم حقيقةً... إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، وجرت بحوث فيها.

وقد قيل: إن هذه الأسماء؛ مثل لفظ (الوجود) وغيره: هل هو يطلق على الواجب والممكن بطريق الاشتراك اللفظي أو التشكيك أو

---

(١) انظر: «إكمال المعلم» (١/ ٥٦٧، ٢/ ٤٦٥).

(٢) بعدها في الأصل بخط الشيخ: «أن هذا»!

التواطؤ[١]؟

وقلت: إن المقصود يحصلُ على كلِّ قول.

وقيل: إنه قيل: لفظ (العلو) و(الفوقية) لا يُفهم منه إلا الفوقية المختصة بالمخلوق؛ كفوقية السلطان على السرير.

فقلت: بل لفظ (العلو) و(الفوقية) كلفظ (الحياة) و(العِلم) و(السمع) و(البصر) ونحو ذلك من الصفات؛ فإنه وإن وُصِف الله بها، ووُصِف بها العبد، وهي على ظاهرها وحقيقتها في الموضعين؛ فالمفهوم منها في حق الله - تعالى - ليس هو ما يختص به المخلوق.

فقيل: العلو من الأمور الإضافية[٢]، بخلاف السمع والبصر ونحوهما.

فقلتُ: إذا كان الاشتراك في الصفة الثبوتية كالحياة، أو في الصفة الثبوتية الإضافية كالسمع والبصر، لا يقتضي تشبيهًا ونقصًا؛ فالاشتراك في الإضافة المحضة أولى أن لا يقتضي تشبيهًا ونقصًا، فإن الاشتراك في الصفات الثبوتية أولى بالمشابهة من الصفات الإضافية.

وقيل: إن قيل: استواء الله[٣] - تعالى - ذلك: هل هو معلوم

---

(١) وسبق شرحها.

(٢) انظر: ما قدمناه (ص ٧٦٠).

(٣) قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٤): «**ولما اجتمعنا بدمشق وأحضر فيمن أحضر كتب أبي الحسن الأشعري: مثل «المقالات» و«الإبانة»**، وأئمة أصحابه؛ كالقاضي أبي بكر، وابن فورك، والبيهقي، وغيرهم، وأحضر كتاب «الإبانة»، وما ذكر ابن عساكر في كتاب «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري»؛ **وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي**.
وقال فيه: **فإن قال قائل**: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة؛ فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون.
قيل له: قولنا: **التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أحمد بن** =

أم غير معلوم؟

فقلتُ: **هو معلوم من حيث الجملة، غير معلوم من حيث التفصيل، معلوم من وجه دون وجه**؛ كما قال مالك: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)[١]، وهكذا سائر ما يُعلَم من معاني أسماء الله وصفاته، إنما يعلمه

= حنبل - نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين.
وذكر الاعتقاد الذي ذكره في «المقالات» عن أهل السنة، ثم احتج على أبواب الأصول؛ مثل: «مسألة القرآن» و«الرؤية» و«الصفات»، ثم قال: (باب ذكر الاستواء):
فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل: بأن الله مستوٍ على عرشه؛ كما قال - سبحانه -: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾، وقال - سبحانه -: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾، وقال فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾؛ كذَّب موسى في قوله: إن الله فوق السماوات، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾، والسماوات فوقها العرش، وإنما أراد العرش الذي هو على السماوات؛ ألا ترى أن الله ذكر السماوات فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا﴾ لم يرد: أن القمر يملأهن جميعًا، وأنه فيهن جميعًا، ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون إذا دعوا نحو العرش.
قال: وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي: استولى وملَك وقهر، والله في كل مكان؛ وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قاله أهل الحق. قال: ولو كان كما قالوا؛ كان لا فرق بين العرش، وبين الأرض السابعة السُّفلى؛ لأن الله قادر على كل شيء، وقدَّر ذلك،...»، وانظر: «مقالات الإسلاميين» (٢١١).

(١) انظر - لزامًا - عنه: ما كتبه العلَّامة الشيخ عبد الرزاق بن شيخنا عبد المحسن العباد في كتابه «الأثر المشهور عن الإمام مالك في صفة الاستواء» (دراسة تحليلية) وهو (مهم)، وما علقته على «الموافقات» =

الناس من بعض الوجوه، وأما الإحاطة بحقيقته؛ فليست إلا لله وحده.

قلت: وكذلك ما أخبرَت به الرسل مما في الجنة والنار؛ بل ونفس الإنسان إنما يعلم ذلك من بعض الوجوه، دون الإحاطة بحقيقته.

وقيل: إن صفة العلو هل هي صفة كمال؟

فذكرتُ أن فيها قولين:

من الناس من يقول: ليست بصفة نقص ولا كمال، كما يقوله كثير من المتكلمين من الأشعرية وغيرهم في صفات الفعل؛ مثل: الخلق والرزق، إذ لو كانت صفة كمال؛ لوجب اتصافه بها في الأزل، وهو منزَّه عن النقائص سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ومنهم من يقول: بل هي صفة كمال.

ثم منهم من يقول: هي قديمة وإن تأخر أثرُها، كما يقولونه في الصفات الفعلية من الربوبية وغيرها، وصفة العلو استحقاقه للعلو عند وجود المخلوق كمال وحقيقة.

ومنهم من يقول: هذه من الأمور النسبية الإضافية[1]، وتجدُّد النِّسَب والإضافات جائز باتفاق العقلاء، وهي صفة كمال، لا يستحق لذلك إلا حين وجود المخلوق، وقبل وجود المخلوق يمتنع ثبوتها؛ فلا يقال: صفة نقص ولا كمال.

وقال لي نائب السلطان - أيده الله وسدَّده - في ضمن الكلام: هذا الذي كتبتَه تقوله من عندك؟

فقلتُ: **ليس في هذا لفظ واحد من عندي، وإنما هو من كتاب الله**

= (٥/ ٣٩١) فهناك تخريجه.

(١) انظر: ما قدمناه عن الفخر الرازي (ص ٧٦٠).

وسنة رسوله وألفاظ سلف الأمة أو ألفاظ من نقل مذاهب سلف الأمة وأهل السنة من الأئمة الموثوق بهم(١).

وقلتُ - أيضًا -: **أنا أُمهِل من خالفني ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد ثابت عن القرون الثلاثة - الصحابة، والتابعين، وتابعيهم - يناقض حرفًا مما قلتُه وذكرتُه عنهم؛ رجعتُ عن ذلك**(٢).

وقال بعضهم: هذا اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل.

فقلت: **هذا اعتقاد جميع سلف الأمة، وأهل الحديث، ومن سلك سبيلهم من أتباع الأئمة الأربعة ومشايخ الصوفية وعلماء المتكلِّمين،** وإنما الإمام أحمد بلَّغ العِلم الذي جاء به الرسول، واتبع سبيل من سبقه من الأئمة، ولو جاء أحد بشيء مخالف لذلك؛ لم يُقبَل، وأما المتأخرون؛ فمنهم من يوافق السلف، ومنهم من يخالف السلف.

وقلت: من أنكر من ذلك شيئًا؛ فليكتب خطه بما ينكره، ولينقل ذلك عن سلف الأمة، ويذكر مستنده، أو ليكتب عقيدةً تناقض هذه، وتُعرَض الثنتان على سلطان المسلمين.

وقال لي بعض الحاضرين - وقد أحضر كتاب «الأسماء والصفات» للحافظ أبي بكر البيهقي -: هذا قد ذُكر فيه عن بعض السلف تأويل صفة الوجه.

فقلت: لعلك تعني قوله: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴾

---

(١) **هذا الكلام مهم**، نعم؛ ألفاظه من عند ابن تيمية، لكنه يعبِّر عما عليه السلف، فالعبرة بالحقائق، وكان يطيل النَّفَس في البرهنة عليه، وهو الذي أخذ لبَّ عقله ومعظم وقته، وكان يعتبر الذَّبَّ عنه والبرهنة عليه من الجهاد في سبيل الله - تعالى -.

(٢) ما زال التحدي إلى اليوم قائمًا، ولم نجد أحدًا نقض كلامه.

[البقرة: ١١٥].

فقال: نعم؛ قد ذُكر عن مجاهد والشافعي أنها قبلة الله[١].

فقلت: هذا صحيح، **وليست هي من آيات الصفات**؛ بل سياق الكلام وظاهر يدل على المقصود، حيث قال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ ﴾ أي: فثم جهة الله، كما وأن الوجه والجهة والوِجهة في مثل هذا معنًى واحد؛ كما قال: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ ﴾ [البقرة: ١٤٨] أي: يستقبلها، ويقال: أي وجه تريد؟ أي: أيَّ ناحية تريد؟

فقوله: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ ﴾ أي: أينما تتولوا - أي: تتوجهوا وتستقبلوا - فثم جهة الله - أي: قبلة الله -، وهذا ظاهر الكلام الذي يدل عليه سياقه، **وقد يَغلَط بعض الناس فيُدخل في الصفات ما ليس منها**، كما يغلط بعض الناس فيجعل من التأويل المخالف للظاهر ما هو ظاهر اللفظ، كما في هذه الآية ونحوها، ومثل ذلك قوله: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض؛ فمن صافحه واستلمه؛ فكأنما صافحَ اللهَ وقبَّل يمينَهُ**»[٢].

---

(١) انظر: «الأسماء والصفات» (ص ٣٠٩).

(٢) أخرجه ابن عَدي في «الكامل» (١/ ٣٤٢)، وأبو بكر بن خلاد في «الفوائد» (ص ٢٠٩)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٢١٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٨٥)؛ عن جابر بن عبد الله مرفوعًا.
وفي إسناده إسحاق بن بشر الكاهلي؛ كذَّبه علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهما، وقال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٦١): «كذاب متروك».
وروي موقوفًا على ابن عباس: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/ ٣٩)، والأزرقي في «تاريخ مكة» (١/ ٢٢٨)، والفاكهي في «أخبار =

فقال[١] لي بعض الحاضرين: فقد روي عن مالك أنه قال في حديث النزول: ينزل أمره[٢].

فقلت: هذا رواه حبيب كاتبه؛ وهو كذاب[٣].

فقال: قد روي من غير طريق حبيب؛ من طريق مطرف.

وجواب هذه الرواية المنقولة عن مالك كجواب الرواية المنقولة عن الإمام أحمد في مثل ذلك؛ فإنه نُقِل عنه يوم مناظرته للجهمية أمام الخليفة أنه قال في قوله: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] أنه: أَمْرُه.

فقيل: إن الراوي غلِط عليه.

= مكة» (١/ ٨٩)، وابن أبي عمر العَدَني في «مسنده» - كما في «المطالب العالية» (٦/ ٤٣٢) -، والجَنَدي - كما في «الدر المنثور» (١/ ٦٩٤) - وسنده ضعيف.
وتكلم عليه المؤلف في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٧، ٣٩٨، ٥٨٠ - ٥٨١) و«درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٣٨٤ - ٣٨٥).
وينظر - لزومًا -: ما ذكرناه في كتابنا «محنة الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي» (٣٢٠).

(١) وقع تأخير في الأوراق في الأصل؛ فبدأ من هنا (ق ٢٩٧/ ب) إلى (ق ٢٩٨/ أ) نهاية المجلس، انظر: نموذج (رقم ١) المرفق آخر الكتاب.

(٢) أنكر ابن السيد البطليوسي في «التنبيه» (ص ٦٦) هذه الصفة لله عَزَّوَجَلَّ، ونسب إلى مالك أنه قال في الحديث: «ينزل أمره في كل سَحَر»، وهذا تأويل مكذوب على الإمام مالك، والمحفوظ عنه خلافه.
انظر في تفصيل ذلك: «شرح حديث النزول» (١٨٢)، و«التمهيد» (٧/ ١٤٣) لابن عبد البر، و«السير» (٨/ ١٠٥)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٢٦١)، وتعليقي على «الموافقات» للشاطبي (٥/ ٢٠٢ - ٢٠٣)، وكتابي «الردود والتعقُّبات» (٩٣ - ٩٧).

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٥٢).

وقيل: إنه قاله على سبيل الإلزام لهم لما احتجوا: يجيئ القرآن على أنه[1] مخلوق؛ فقال لهم: إنما يجيئ ثوابه كما قلتم في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه: أَمْرُه.

وقيل: بل هذه رواية عنه أنه يتأول صفات المجيئ والإتيان والنزول ونحو ذلك بمعنى: القصد، ولا يتأوَّل غيرها.

وبعضهم جعلها[2] رواية مخرَّجة عنه في بقيَّة أحاديث الصفات التي يجب تأويلها عند هذا القائل، وهو ابن عقيل[3].

فالكلام في المنقول عن مالك وأحمد سواء.

وهذا إذا كان قولًا صحيحًا ثابتًا عن السلف لم يضرني؛ لأني لم أذكر في «العقيدة» لفظ التأويل نفيًا ولا إثباتًا، وإنما قلت: «من غير تحريف»، والتفسير الصحيح المأثور عن السلف، الذي تقوم عليه الحجة الموجبة لقبوله؛ ليس بتحريف؛ بل هو مثل ما يُنقل عنهم من تفسير القرآن والحديث، فهذا إذا ثبت ليس مخالفًا لما ذكرته.

وقلتُ للسادة الحاضرين: هل في شيء من هذه الأقوال والكلام كفر أو فسق؟

فصرَّح أكثرهم بأنه ليس فيه كفر ولا فسق، حتى من كان يُكثِر النزاع قبل ذلك المجلس، ويدَّعي الكفر؛ اعترف بأنه ليس فيه كفر ولا فسق[4].

وقال بعضهم: هذا بدعة! فأنكر جمهور الحاضرين عليه هذا

---

(١) غير ظاهرة في الأصل بسبب التصوير، والسياق يقتضيها.

(٢) غير واضحة في الأصل، وتحتمل: «حققها».

(٣) غير واضحة في الأصل، ولعلها المثبت.

(٤) **هذا من (المهمات)**، وهو من أقوى الردود على من تعلَّق بطعن العلماء ومناظرتهم له، وسيأتيك المزيد.

القول، وطلب...[١] الجمع بدعة، أو أنه من البدع المستحسنة، وغلَّظ بعضهم الإنكار لهذا القول.

فقلت: الكتاب والسنة لا يكون بدعة؛ إنما البدعة مثل اعتقاد ابن التومرت[٢] ونحوه، والسلف إنما كرهوا الكلام المخالف للكتاب والسنة كما قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (حُكمي في أهل الكلام أن يُضرَبوا بالجريد، ويُطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام)[٣]، فإنما عابوا على من ترك الكتاب والسنة.

فقال بعضهم: قد كره مالك رواية مثل هذا.

قلت: المنقول عن مالك أنه كره لمحمد بن عجلان رواية حديث الصورة[٤]، وقد تكون كراهته مخصوصة خشية ضلال بعض الناس به؛ كما قال [ابن مسعود][٥]: «ما من رجل يحدِّث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم؛ إلا كان فتنةً لبعضهم»[٦]، وإلا؛ فقد حدَّث به سائر الأئمة، وهو في «الصحاح»[٧]، وهذا الحديث ليس في هذا «الاعتقاد»، وقد

---

(١) كلام مطموس بمقدار كلمتين أو ثلاث.

(٢) انظر ما كتبناه عنه في: كتابنا «محنة ابن أبي العز الحنفي» (٤٩٨ - ٥٠١)، وكذا ما علقناه على «اللطائف في أمر الوظائف» (ص ٣٢٩ - ٣٣٠) للنعيمي، وما سبق (ص ٣٥ وما بعدها)، وتمثيل ابن تيمية بابن تومرت ورميه بالبدعة من فطنته؛ لأن بعضهم وشاه للسلطان بأنه يريد الحُكم، وشبَّهه بابن تومرت.

(٣) انظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٦٢).

(٤) انظر: «ترتيب المدارك» (٢/ ٤٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٤٤، ٦٤٥).

(٥) غير ظاهر في الأصل، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٦) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١١) بنحوه.
وبمعناه عند البخاري في «صحيحه» (١٢٧) عن علي بن أبي طالب.

(٧) حديث: «**خلق الله آدم على صورته**» أخرجه البخاري (٦٢٢٧) ومسلم =

روى مالك في «الموطأ» حديث النزول والضحك[١].

قلت: **وأنا لم أخاطب عامةً، ولا دعوتُ أحدًا إلى اعتقاد، وإنما كتبتُ لبعض القضاة**[٢].

وبلغني أنه بعد المجلس أخرج بعضهم حديث عائشة وقول النبي ﷺ: «**إذا رأيتمُ الذينَ يتَّبعون ما تشابه منهُ؛ فأولئكَ الذين سمَّى اللهُ، فاحذَروهُم**»[٣].

وجوابه: أن الله ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، لم يذمَّ أهل العلم الذين يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فالذمُّ يقع على[٤] المنازع الذي يسأل عن الكيفية، ويطلب التأويل كما يُعلِّمه المتأولون المخالفون للنص والإجماع، ويطلب الفتنة بالتشكيك.

قال لي بعضهم: أتؤمن أن الله ينادي يوم القيامة بصوت؟

فقلتُ: **هذا قاله نبيُّك**[٥] **إن كنتَ مؤمنًا به**، وهكذا قال الرسول الذي أُرسِل إليك إن كنتَ مصدِّقًا بأنه رسول الله!

فقال آخر: الحديث «**يُنادى**».

فقلتُ: أما غالب الرواة فإنهم قالوا: «**ينادي**»، وقد رواه بعضهم

= (٢٦١٢، ٢٨٤١) في «صحيحيهما» عن أبي هريرة.

(١) انظر حديث النزول في: «الموطأ» (١/ ٢١٤)، وحديث الضحك فيه (١/ ٤٦٠).

(٢) هذا الكلام عليه نور، وإقحام العوام بغوامض المعتقد وامتحانهم فيه من التحذلق، وفيه نقصان التربية والتزكية لهم، وليس هذا صنيع الربانيين من العلماء الراسخين.

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٤) غير ظاهرة في الأصل.

(٥) سبق تخريجه.

«ينادى» كما حكاه القاضي عياض[١]، ولا منافاة؛ فإن الروايتين الصحيحتين في الحديث كالقراءتين الصحيحتين في القراءات، فذلك مثل قوله: ﴿ وَيَوْمَ تَسِيرُ[٢] ٱلْجِبَالُ ﴾ [الكهف: ٤٧]، و﴿ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ ﴾ [الطور: ١٠][٣].

[آخره، والحمد لله رب العالمين]



(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/ ٨)، و«فتح الباري» (١٣/ ٤٦٠).

(٢) قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي وغيرهم بنون العظمة، وقرأ ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم بضم التاء وفتح الياء المشدَّدة، مبنيًّا للمفعول، والجبال: رفع نيابة عن الفاعل، انظر: «معجم القراءات» (٥/ ٢٣٠).

(٣) بعده في الأصل بخط مغاير: «قلت: هذا المجلس كان في اليوم الثامن من شهر رجب الفرد سنة ست وسبع مئة، وذلك قبل أن يُطلَب الشيخ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى مصر في المحنة الأولى بقليل؛ فإنه خرج إلى مصر اليوم... من شهر رمضان المعظم من السنة المذكورة، وسبب ذلك أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ استشعر من الشيخ نصر وجماعة معه أنهم على مذهب الاتحادية؛ فكتب لهم كتابًا يذكر لهم فيه فساد مذهبهم وبطلانه».

قلت: كذا قال: «ست وسبع مئة»، وصوابه: «خمس وسبع مئة»، وهكذا في: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦١) وغيره، وتقدَّم ذلك، والحمد لله.

◉ مناقشات وردود ورأي ابن تيمية في من حاكمه من القضاة والمفتين ونوابهم وغيرهم

لا نستطيع الإلمام بما جرى في تلك المجالس من دقائق وتفاصيل؛ إلا أن الإجمال يكفي، وهو ما أودعه ابن تيمية نفسه في بعض كتبه من مناقشات تدل أن مناقشيه مختلفون، وهم ليسوا ضابطي التفاصيل المنقولة عن أئمة الشافعية في بعض المسائل العقدية، وأسوق نقوله من كتبه، ويظهر منها رأيه في بعض[1] من جلس لمحاكمته، ومدى فهمه، واستسلام بعضهم لكلامه، **وأنه أزال شُبَهًا عنهم، ووضَّح لهم بالدليل والأثر ما استشكلوه أو نازعوه فيه.**

قال في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٦٨ - ١٧٠) وهو يسرد أحداث (المجلس الأول):

«فقال أحد **كبار المخالفين**: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام[2].

فقلت له أنا **وبعض الفضلاء الحاضرين**: إنما قيل: إنه يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، وليس في الكتاب والسنة أن الله (جسم) حتى يلزم هذا السؤال.

وأخذ بعض القضاة الحاضرين **والمعروفين بالديانة** يريد إظهار أن ينفي عنا ما يقول، وينسبه البعض إلينا؛ **فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه والتجسيم**[3].

---

(١) لا تنس ما قدمناه (ص ١٠٠٥) عن ابن مخلوف؛ فاقتضى المقام التنويه بذلك.

(٢) سبقت مباحث وتقريرات حول هذا؛ **يظهر فيها جليًا موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من هذا بتدقيق وتحقيق، لعلك لا تجده مجموعًا في غير هذا الكتاب**، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(٣) **تفطن لهذا، فإنه مهم!**

فقلت: ذكرتُ فيها في غير موضع: (من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل)، وقلت في صدرها: (ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل).

ثم قلت: وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقَبول؛ وجب الإيمان بها كذلك.

إلى أن قلت: إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح التي يخبر فيها رسول الله ﷺ بما يخبر به؛ **فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ بل هم وسط في فِرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية وبين أهل التمثيل المشبِّهة.**

ولما رأى هذا الحاكم العدل: **ممالأتهم وتعصُّبهم، ورأى قلة العارف الناصر، وخافهم**؛ قال: أنت صنَّفتَ اعتقاد الإمام أحمد؛ فتقول: هذا اعتقاد أحمد؟

يعني: والرجل يصنِّف على مذهبه فلا يُعترض عليه؛ **فإن هذا مذهبٌ متبوعٌ، وغرضه بذلك: قطع مخاصمة الخصوم.**

فقلت: **ما جمعتُ إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بها، والإمام أحمد إنما هو مبلِّغُ العِلمَ الذي جاء به النبي ﷺ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول؛ لم نقبله! وهذه عقيدة محمد ﷺ.**

وقلت مرات: **قد أمهلتُ كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنى عليها**

النبي ﷺ حيث قال: «**خير القرونِ القرنُ الذي بُعِثْتُ فيهِ، ثُمَّ الذينَ يلونَهُمْ، ثُمَّ الذينَ يلونَهم**»[1] يخالف ما ذكرته؛ فأنا أرجع عن ذلك[2]، وعليَّ أن آتي بنقول جميع الطوائف - عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته -؛ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم.

وقلتُ - أيضًا - في غير هذا المجلس: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما انتهى إليه من السُّنة ونصوص رسول الله ﷺ أكثر مما انتهى إلى غيره، وابتُلي بالمحنة والرد على أهل البدع أكثر من غيره؛ كان كلامه وعِلمه في هذا الباب أكثر من غيره، فصار إمامًا في السُّنة أظهر من غيره، وإلا؛ فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة - العلماء الصلحاء -، قال: **المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد بن حنبل**[3]؛ يعني: أن الذي كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام، وإن كان لبعضهم من زيادة العِلم والبيان وإظهار الحق ودفع الباطل ما ليس لبعض».

ثم قال في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٧١ وما بعد) - أيضًا -:

«وأحضرتُ جواب مسألة كنت سُئلت عنها قديمًا: فيمن حلف بالطلاق في مسألة (الحرف والصوت)، ومسألة الظاهر في (العرش)؟

فذكرتُ من الجواب القديم في هذه المسألة، وتفصيل القول فيها،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١، ٢٦٥٢، ٣٦٥٠، ٣٦٥١، ٦٤٢٨، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨، ٦٦٩٥) ومسلم (٢٥٣٣، ٢٥٣٤، ٢٥٣٥) بلفظ: «**خير الناس**».

(٢) كرر شيخ الإسلام هذا الكلام بأكثر من مناسبة بألفاظ متقاربة، انظر: ما تقدم قريبًا (ص ١٠٥٤).

(٣) ذكرها ابن تيمية في: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٦٥) وفي «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٥)، ونسبها لبعض أكابر الشيوخ.

وأن إطلاق القول: (أن القرآن هو الحرف والصوت) أو (ليس بحرف ولا صوت)؛ كلاهما بدعة حدثت بعد المئة الثالثة، وقلت: هذا جوابي.

وكانت هذه المسألة قد أرسل بها طائفة من **المعاندين المتجهِّمة**؛ ممن كان بعضهم حاضرًا في المجلس، **فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم**، وكانوا قد ظنوا أني إن أجبتُ بما في ظنهم أن أهل السنة تقوله؛ حصل مقصودهم من الشَّناعة، وإن أجبتُ بما يقولونه هم؛ حصل مقصودهم من الموافقة، فلما أجيبوا بالفرقان الذي عليه أهل السُّنة، وليس هو ما يقولونه هم ولا ما ينقلونه عن أهل السنة، إذ قد يقوله بعض الجُهَّال؛ بُهتوا لذلك، وفيه: أن القرآن كلَّه كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس القرآن اسمًا لمجرد الحروف، ولا لمجرد المعاني.

وقلت في ضمن الكلام لصدر الدين بن الوكيل[1]، **لبيان كثرة تناقضه، وأنه لا يستقر على مقالة واحدة، وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين**: عندي «عقيدة» للشيخ أبي البيان[2]، فيها أن من قال:

---

(١) انظر ما قدمناه في ترجمته (ص ١٠٣٠).

(٢) هو نبأ بن محمد بن محفوظ، الشيخ أبو البيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، شيخ الطائفة البيانية بدمشق، كان كبير القدر، عالمًا، عاملًا، زاهدًا، قانتًا، عابدًا، إمامًا في اللغة، فقيهًا، شافعيَّ المذهب، سلفيَّ المُعْتَقد، داعيةً إلى السُّنة، له تواليف ومجاميع، وشِعرٌ كثير، وأذكارٌ مسجوعة مطبوعة.
ولم يذكره ابن عساكر في «تاريخه»، ولا ابن خلِّكان في «الأعيان»، تُوفي وقت الظُّهر يوم الثلاثاء ثاني ربيع الأول سنة إحدى وخمسين وست مئة، ودُفِنَ من الغد، وشيَّعه خَلْقٌ عظيم، قاله الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٣٧)، وزاد في قوله:
«أخبرنا القاضي أبو محمد عبد الخالق بن عبد السلام؛ قال: أخبرنا العلامة أبو محمد بن قُدامة؛ قال: حدَّثني أبو المعالي أسعد بن المُنَجَّى؛ قال: كنت يومًا قاعدًا عند الشيخ أبي البَيان رَحِمَهُ اللَّهُ فجاءه ابن تميم يُدْعى الشيخ الأمين، فقال =

(إن حرفًا من القرآن مخلوق) فقد كفر.

وقد كتبتَ عليها بخطِّك: أن هذا مذهب الشافعي وأئمة أصحابه، وأنك تدين الله بها!

فاعترف بذلك؛ فأنكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزَّملكاني ذلك! فقال ابن الوكيل: هذا نص الشافعي. وراجَعه في ذلك مرارًا.

فلما اجتمعنا في المجلس الثاني؛ ذُكر لابن الوكيل أن ابن درباس نقل في كتاب «الانتصار»[(١)]

= له الشيخ بعد كلام جرى بينهما: **ويحك ما أنْحَسَكم! فإنَّ الحنابلة إذا قيل لهم: ما الدَّليل على أن القرآن بحرفٍ وصوت؟ قالوا: قال الله كذا، وقال رسوله كذا. وذكر الشيخ الآيات والأخبار، وأنتم إذا قيل لكم: ما الدَّليل على أن القرآن معنًى في النَّفْس؟ قلتم: قال الأخطل: إنَّ الكلام من الفؤاد، أيش هذا؟! نصرانيٌّ خبيثٌ بَنَيْتُم مذهبكم على بيت شعر من قوله وتركتم الكتاب والسنَّة؟!**».

وكان قطب الدين موسى بن محمد اليونيني من أتباعه، صرَّح بذلك في «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ٩١٩ - ط المجمع الثقافي)، وطوَّل جدًّا في ترجمته وبيان أذكاره وأوراده، انظره مع جملة تلاميذ له: (٢/ ٩٢١ - ٩٩٢).

(١) نقل منه القرطبي في «التفسير» (٢/ ٢١٢)، وعزاه لعثمان بن عيسى بن درباس الشافعي، أما شيخ الإسلام ابن تيمية فذكر كتابًا في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١١) بعنوان: «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشفيعة»، ونسبه لولد المذكور: إبراهيم بن عثمان بن درباس، ولعله الصواب؛ فإن إبراهيم له رسالة مطبوعة بعنوان: «رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري»، وفيها نقل عن الشافعي (ص ٢ ط الهند) بسنده إلى البيهقي قال: «وقد حكى عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما دل على أن ما نتلوه من القرآن بألسنتنا ونسمعه بآذاننا ونكتبه في مصاحفنا: كلام الله»، وليس فيه ذكر كفر من قال: القرآن مخلوق.

تنبيه: الرسالة المطبوعة نسبت لعم إبراهيم: عبد الملك بن عيسى بن درباس، وهو خطأ كما بيَّنه الشيخ حمدي السلفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في طبعته للرسالة في مجلة «الحكمة»، العدد (٣٣).

عن الشافعي مثل ما نقلتَ[١].

فلما كان في المجلس الثالث؛ أعاد ابن الوكيل الكلام في ذلك.

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين بن الوكيل: قد قلتَ في ذلك المجلس للشيخ تقي الدين: (إنه من قال إن حرفًا من القرآن مخلوق) فهو كافر.

---

(١) كان السراج البلقيني يختار تكفير من قال بخلق القرآن؛ تبعًا لجماعة من الأئمة، قاله ولده صالح في «ترجمة أبيه» في (فصل اختياراته، رقم ١٤٢ - بتحقيقي)، وفصَّل في كتابه «تصحيح المنهاج» (كتاب الشهادات) (٤/ ق ٢١٤ - ٣٠٥) نسخة دار الكتب المصرية رقم (٤٣٨ - فقه شافعي) أقوال أئمة الشافعية في ذلك، بما فيهم الإمام محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.
قال تلميذه أبو زرعة العراقي في «تحرير الفتاوي» (١/ ٣٤٣): «واختار شيخنا الإمام سراج الدين البلقيني القول بتكفير القائل بخلق القرآن، وعزاه للنَّص، ولم يؤوِّله، وبسط ذلك في «تصحيح المنهاج» في (الشهادات)»، وردَّ على الرافعي والنووي تأويل كلام الشافعي، ومما قال في الرَّد على قول النووي في «روضة الطالبين» (١١/ ٢٣٩): «واستدلوا بأنهم لم يلحقوهم بالكفار في الإرث والأنكحة، ووجوب قتلهم وقتالهم وغير ذلك»؛ فقال: «وهذا الاستدلال الذي ذكره المصنف غير صحيح؛ لتصريح جمع من السلف بعدم الإرث وعدم حلِّ المناكحة، والتفريق بينه وبين زوجته، ووجوب قتله، وغير ذلك مما سبق التصريح به، ثم حكى نص «الأم» في زيادة ثانية، وقال: «إن فيه التصريح بما ذكرناه»، وبيان ما ذكرناه في تأويل تكفيره وليس فيه التصريح بما ذكره، ولا ما يبين التأويل الذي ذكره، وقد طال الكلام في هذا الموضع، لكن بفوائد جمَّة محتاج إليها».
وقال قبل ذلك في كلام النووي: «وقد تأوَّل البيهقي وآخرون تأويلات متعارضة على أنه ليس المراد بالكفر الإخراج من الملة، وتحتُّم الخلود في النار، وهكذا تأولوا ما جاء عن جماعة من السلف من إطلاق هذا اللفظ»؛ فردَّه بقوله: «**يقال عليه**: لم يتأوله البيهقي ذلك؛ وإنما حكاه عن قوم زاعمين له، ولا يصح التأويل المذكور لما تقدم».

فأعاده مرارًا؛ فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضبًا شديدًا، ورفع صوته، وقال: هذا يكفِّر أصحابنا المتكلِّمين الأشعرية الذين يقولون: (إن حروف القرآن مخلوقة)؛ مثل إمام الحرمين وغيره، وما نصبر على تكفير أصحابنا.

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك؛ وقال: ما قلتُ ذلك! وإنما قلتُ: إن من أنكر حرفًا من القرآن؛ فقد كفر. فردَّ ذلك عليه الحاضرون وقالوا: ما قلتَ إلا كذا وكذا. وقالوا: ما ينبغي لك أن تقول قولًا وترجع عنه! وقال بعضهم: ما قال هذا.

فلما حرَّفوا؛ قال: ما سمعناه قال هذا!

حتى قال نائب السلطان: **واحد يكذِب وآخر يشهد.**

والشيخ كمال الدين مُغضَب! فالتفت إلى قاضي القضاة نجم الدين[1] الشافعي يستصرخه للانتصار على ابن الوكيل حيث كفَّر أصحابه، فقال القاضي نجم الدين: ما سمعتُ هذا. فغضب الشيخ كمال الدين وقال كلامًا لم أضبط لفظه؛ إلا أن معناه: أن هذا غضاضة على الشافعي، وعار عليهم أنَّ أئمتهم يُكَفَّرون ولا يُنتَصَر لهم[2]!

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال في حق القاضي نجم الدين، واستثبتُّ غيري ممن حضر: هل سمع منه في حقه شيئًا؟ فقالوا: لا، لكن القاضي اعتقد أن التعيير لأجله، ولكونه قاضي المذهب، ولم ينتصر لأصحابه، وأن الشيخ كمال الدين قصده بذلك.

فغضب قاضي القضاة نجم الدين وقال: اشهدوا عليَّ أنِّي عزلتُ

---

(١) هو ابن صَصْرَى، الإمام، الفقيه، الشافعي، البارع، سبقت ترجمته.

(٢) تأمل! حال القضاة، وخلافهم، وتراشقهم؛ بسبب عدم ضبطهم لدقائق فروع المعتقد، مع حال ابن تيمية، الذي هو أصغر منهم سنًّا، ولكنه أعلم منهم جميعًا بمسائل المعتقد.

نفسي[١]. وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم والاستحقاق، وعِفَّته عن التكلُّم في أعراض الجماعة، ويستشهد بنائب السلطان في ذلك، وقلت له كلامًا مضمونه تعظيمه، واستحقاقه لدوام المباشرة في هذه الحال.

ولما جاءت مسألة القرآن: (ومن الإيمان به: الإيمان بأن القرآن كلام الله، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود)؛ نازع بعضهم في كونه: (منه بدأ وإليه يعود)، وطلبوا تفسير ذلك.

فقلت: أما هذا القول؛ فهو المأثور الثابت عن السلف، مثل ما نقله عمرو بن دينار؛ قال: أدركتُ الناس منذ سبعين سنةً يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق؛ إلا القرآن؛ فإنه كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود[٢].

وقد جمع غير واحد ما في ذلك من الآثار عن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - والصحابة والتابعين؛ كالحافظ أبي الفضل بن ناصر، والحافظ أبي عبد الله المقدسي.

وأما معناه:

فإن قولهم: (منه بدأ) أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدُنه، ليس هو كما تقول الجهمية: إنه خُلق في الهواء أو غيره، أو بدأ من عند غيره.

وأما (إليه يعود): فإنه يُسرى به في آخر الزمان من المصاحف والصدور؛ فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف[٣]، ووافق على ذلك غالب الحاضرين، وسكت المنازعون.

---

(١) مضى نحوه في: (ص ١٦١، ١٦٥).

(٢) أخرجه الخلَّال في «السنة» (١٨٦٠)، **وإسناده صحيح.**

(٣) ورد ذلك في حديث أخرجه: ابن ماجه (٤٠٤٩) والحاكم (٤/ ٤٧٣، ٥٠٥، ٥٤٥) ونعيم بن حماد في «الفتن» (٢/ ٥٩٨) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٤٠٠) من حديث حذيفة بن اليمان، وفيه: «**وليُسرى على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية**»، وهو في «السلسلة الصحيحة» (٨٧).

وخاطبتُ بعضهم في غير هذا المجلس بأن أرَيته «العقيدة» التي جمعها الإمام القادري[١]؛ التي فيها أن القرآن كلام الله خرج منه؛ فتوقف في هذا اللفظ.

فقلت: هكذا قال النبي ﷺ: **«ما تقرَّبَ العبادُ إلى اللهِ بمِثْلِ ما خَرَجَ منهُ»** يعني: القرآن[٢].

وقال خبَّاب بن الأَرَتِّ: «يا هنتاه! تقرَّب إلى الله بما استطعتَ؛ فلن يُتَقَرَّب إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه»[٣].

وقال أبو بكر الصديق لما قرأ قرآن مسيلمة الكذاب: «إن هذا الكلام لم يخرج مِن إل» يعني: رب[٤].

وجاء فيها: (ومن الإيمان به: الإيمان بأن القرآن كلام الله، منزَّل، غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، وأن الله تكلَّم به حقيقةً، وأن هذا القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ هو كلام الله حقيقةً، لا كلام غيره، ولا

---

(١) الخليفة العباسي القادر بالله، المتوفى سنة ٤٢٢هـ، وأصل العقيدة من جمع أبي أحمد الكَرَجي القصاب، المتوفى سنة ٣٦٠هـ، انظر: مقدمة مطبوعه - المُجمَّع - (ص ٢٤٤) ضمن مجلة «جامعة أم القرى» (١٨/ العدد ٣٩) تحقيق الدكتور عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٦٨) والترمذي (٢٩١١) من حديث أبي أمامة، **وإسناده ضعيف**.
ويُروى من مرسل جبير بن نفير، أخرجه الترمذي (٢٩١٢) والحاكم (٢/ ٤٤١)، **وإسناده ضعيف مع إرساله**.

(٣) أخرجه أحمد في «الزهد» (١١٢٣) وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/ ٥١٠) وعبد الله في «السنة» (١١٢ و١١٣) والحاكم (٢/ ٤٤١)، وفي آخره: «أحب إليه من كلامه»، **وإسناده صحيح**.

(٤) لم أقف عليه مسندًا، وذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٣/ ٨٤) قال: «ويروى عن ابن إسحاق» وساقه.

يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة؛ بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقةً إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلِّغًا ومؤدِّيًا).

فتمعَّض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقةً، بعد تسليمه أن الله - تعالى - تكلَّم به حقيقةً.

ثم إنه سلَّم ذلك لمَّا بُيِّن له أن المجاز يصح نفيُه، وهذا لا يصح نفيه، ولمَّا بُيِّن له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم، وشعر الشعراء المضاف إليهم؛ هو كلامهم حقيقةً، فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقل من ذلك.

فوافق الجماعة كلُّهم على ما ذُكر في مسألة القرآن، وأن الله تكلم حقيقةً، وأن القرآن كلام الله حقيقةً، لا كلام غيره.

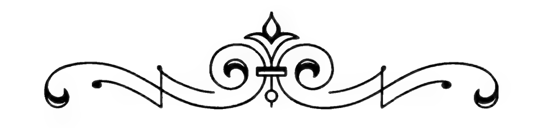
ولمَّا ذكر فيها: (أن الكلام إنما يضاف حقيقةً إلى من قاله مبتدئًا، لا إلى من قاله مبلغًا مؤديًا)؛ استحسنوا هذا الكلام وعظَّموه، وأخذ أكبر الخصوم يُظهر تعظيم هذا الكلام؛ كابن الوكيل وغيره، وأظهر الفرح بهذا التلخيص، وقال: (**إنك قد أزلتَ عنا هذه الشبهة، وشفيتَ الصدور**)، ويَذكر أشياء من هذا النمط.

ولما جاء ذِكر (من الإيمان باليوم الآخر) وتفصيله ونظمه؛ استحسنوا ذلك وعظَّموه.

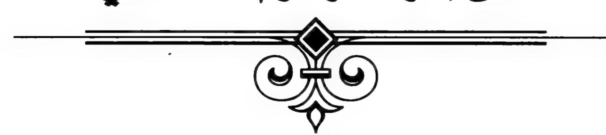
وكذلك لما جاء ذِكر (الإيمان بالقدر) وأنه على درجتين، إلى غير ذلك مما فيها من القواعد الجليلة.

وكذا لما جاء ذِكر (الكلام في الفاسق المِلِّي وفي الإيمان)، لكن اعتُرض على ذلك بما سأذكره».

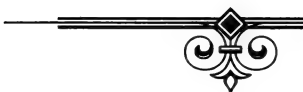
ومنه تدرك أن ابن تيمية خاطب علماء وقته بما هو جديد عليهم، ولا سيما في فروع المعتقد، وأن خلافًا وقع بينهم في ذلك.

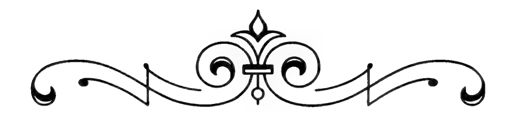


خاتمة - أحسن الله عاقبتها -
أكذوبة رجوع ابن تيمية عن معتقده
على إثر المرسوم السلطاني



* الزعم بأنَّ ابن تيمية رجع عن معتقده بعد المرسوم السلطاني.
* تقويم رجوع ابن تيمية عن معتقده.
* تناقض في الرجوع.
* الجولة الأخيرة.
* الحقائق الدامغة.
* استعانة خصوم ابن تيمية بقوة رجال الدولة.





خاتمة - أحسن الله عاقبتها -
أكذوبة رجوع ابن تيمية عن معتقده على إثر المرسوم السلطاني



شاهدي من تحقيق ما تقدم أن ابن تيمية بقي على معتقده، فهذا الذي كان عليه قبل المرسوم، ولو أنك عرضت ما في هذا الكلام على ما ألَّفه بعد المرسوم؛ لوجدته هو هو، وهذا يدل على خطأ - أو كذب - من زعم أن ابن تيمية قد تراجع عن معتقده بعد المرسوم السلطاني الذي صدر في حقه!

وأعمل في الختام على عرض هذه الدعوى ومناقشتها، والله الموفق.

◉ الزعم بأنَّ ابن تيمية رجع عن معتقده بعد المرسوم السلطاني

هذه الدعوى قديمة، وكانت قبل المرسوم السلطاني، وأوَّل مَن ردَّدها - فيما وقفتُ عليه -: بعضهم في سنة ٧٠٥هـ عند عقد المجلسين الثالث والرابع، وسبق ذلك قبل ذهاب الشيخ إلى مصر، وقبل أن تعقد له المجالس هناك، على الرغم من وضوح ابن تيمية، وأنه «لون واحد»[(١)]، وأن تقريراته أصيلة عن معتقد السلف، فهي غير قابلة للتَّحول والتنقُّل، وأنه لم يأتِ بشيء من عنده، وأن معتقده ليس

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٧٧).

خاصًا بالإمام أحمد إلا أن بعض الخصوم والمشغِّبين زعموا أن ابن تيمية رجع عنه!!

قال ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (٢٥٩): «واختلفت نُقُول المخالفين للمجلس، وحرَّفوه، ووضعوا مقالة الشيخ على غير موضعها، وشنَّع ابن الوكيل وأصحابه بأن الشيخ **قد رجع عن عقيدته**، فالله المستعان».

فإذا كانت (دعوى رجوع ابن تيمية) عن معتقده المزعومة قبل صدور **المرسوم** السلطاني؛ فالزعم بعد صدور **المرسوم** من باب أولى!

نعم؛ ابن تيمية يخطئ، كشأن سائر أهل العلم، فإن بدا له خطأ سبق منه؛ فهو يرجع للحق بالدليل والبرهان، أما هذا الرجوع بالكلِّية عن المعتقَد فهو زعم كاذب، والأدلة لائحة عليه.

خصوم ابن تيمية وحسَّاده كُثْر، يجمعهم النيل منه بكل طريقة ووسيلة، ومن هذه الطرق: الزعم بأنه رجع إلى معتقد الأشاعرة الذي اصطلح عليه المتكلمون، وأصبح لهم شعارًا على مسائل عمل ابن تيمية على نقضها وهدمها بكل ما أوتي من قوة، فالقول برجوعه إلى معتقدهم هو هدم لكل تأصيلاته وتقعيداته العلمية والعملية، التي برع فيها، واشتهر صيته بها، ولولاها لما وضع له هذا القبول.

تكررت محاولة بعض المترجمين لابن تيمية بذكر رجوعه عن معتقده، وبدأت - فيما سبق - قبل سفره إلى مصر، ثم في أوقات عصيبة ألمَّت به، وهو هناك.

فذكر - مثلًا - شهاب الدين النويري في «نهاية الأرب» (٣٢/ ١١٧) رجوع ابن تيمية عن معتقده في دار نائب السلطنة الأمير سيف الدين سَلَّار، ولنترك الكلام له على طوله؛ فقد قَصَّ لنا خبر

رجوعه المزعوم بالتفصيل، فأخطأ عليه، وهذه عبارته على طولها:

«وأما تقي الدين فإنه استمر في الجُبِّ بقلعة الجبل إلى أن وصل الأمير حسام الدِّين مهنًّا إلى الأبواب السلطانية في شهر ربيع الأول سنة سبع وسبع مئة، فسأل السلطان في أمره وشفع فيه؛ فأمر بإخراجه، فأُخرج في يوم الجمعة الثالث والعشرين من الشهر، وأُحضِر إلى دار النيابة بقلعة الجبل وحصل بحث مع بعض الفقهاء، ثم اجتمع جماعة من أعيان العلماء ولم تحضره القضاة؛ وذلك لمرض قاضي القضاة زين الدِّين المالكي، ولم يحضر غيره من القضاة، وحصل البحث **وكتب خطه ووقع الإشهاد عليه**، وكُتب بصورة المجلس مكتوب مضمونه:

بسم الله الرحمن الرحيم، شهد من يضع خطه آخره أنه لما عقد مجلس لتقي الدِّين أحمد ابن تيمية الحرَّاني الحنبلي بحضرة المقر الأشرف العالي المولوي الأميري الكبيري العالمي العادلي السيفي ملك الأمراء سلَّار الملكي الناصري نائب السلطة المعظَّمة - أسبغ الله ظلَّه -، وحضر فيه جماعة من السادة العلماء الفضلاء أهل الفتيا بالديار المصرية بسبب ما نُقِل عنه وَوُجِد بخطه الذي عرف به قبل ذلك من الأمور المتعلقة باعتقاده: أن الله - تعالى - يتكلم بصوت، وأن الاستواء على حقيقته، وغير ذلك مما هو مخالف لأهل الحق، انتهى المجلس بعد أن جرت فيه مباحث معه **ليرجع عن اعتقاده في ذلك**، إلى أن قال بحضرة شهود: **أنا أشعري. ورفع كتاب الأشعرية على رأسه**، وأشهد عليه بما كتب به خطًّا؛ وصورته:

الحمد لله، الذي أعتقده أن القرآن معنًى قائم بذات الله، وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق، وليس بحرف ولا صوت. كتبه: **أحمد ابن تيمية**.

والذي أعتقده من قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] أنه على ما قاله الجماعة: أنه ليس على حقيقته وظاهره، ولا أعلم كُنْهَ المراد منه؛ بل لا يعلم ذلك إلا الله - تعالى -. **كتبه أحمد ابن تيمية.**

والقول في النزول كالقول في الاستواء أقول فيه ما أقول فيه، ولا أعلم كُنْهَ المراد به؛ بل لا يعلم ذلك إلا الله - تعالى -، وليس على حقيقته وظاهره. **كتبه: أحمد ابن تيمية**، وذلك يوم الأحد خامس عشري شهر ربيع الأول سنة سبع وسبع مئة.

هذا صورة ما كتب به خطه، وأشهد عليه - أيضًا - أنه تاب إلى الله - تعالى - مما ينافي هذا الاعتقاد في المسائل الأربع المذكورة بخطه، وتلفظ بالشهادتين المعظمتين وأشهد عليه - أيضًا - بالطواعية والاختيار في ذلك، ووقع ذلك كله بقلعة الجبل المحروسة من الديار المصرية حرسها الله - تعالى - بتاريخ يوم الأحد الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع وسبع مئة، وشهد عليه في هذا المحضر جماعة من الأعيان المُفتين والعدول، وأفرج عنه، واستقر بالقاهرة بدار شقير، ثم عُقد له مجلس ثالث بالمدرسة الصالحية بالقاهرة في يوم الخميس سادس عشر شهر ربيع الآخر، **وكتب بخطه نحو ما تقدم**، ووقع الإشهاد فيه عليه - أيضًا -، وسكن الحال مدة، ثم اجتمع جماعة من المشايخ والصوفية مع الشيخ تاج الدِّين ابن عطاء الله في نحو خمس مئة نفر[١]، وتبعهم جمع كثير من العوام، وطلعوا إلى قلعة الجبل في العشر الأوسط من شوال من السنة، واجتمع الشيخ المذكور وأعيان المشايخ بنائب السلطان وقالوا: إن تقي الدين يتكلم في حق مشايخ الطريقة، وأنه يقول: لا يُستغاث بالنبي ﷺ؛ فرد الأمر إلى قاضي القضاة

---

(١) كانوا أكثر من ذلك، انظر: ما قدمناه في التعليق على (ص ٣٠٤).

بدر الدِّين ابن جماعة الشافعي، واقتضى الحال أن رُسم بتسفيره إلى الشام على خيل البريد فتوجه، وكان قاضي القضاة زين الدِّين المالكي في ذلك الوقت في حال شديدة من المرض وقد أشرف على الموت، فبلغه ذلك عقيب إفاقة من غشي كان قد حصل له، فأرسل إلى الأمير سيف الدِّين سلَّار وسأله في رده؛ فأمر برده إلى القاهرة، فتوجه البريد وأعاده من مدينة بلبيس، فوصل وقاضي القضاة زين الدِّين مغلوب بالمرض، فأرسل إلى نائبه القاضي نور الدِّين الزواوي، فحضر به إلى مجلس قاضي القضاة بدر الدِّين، وحررت الدعوى عليه في أمر اعتقاده، وما وقع منه، فشهد عليه الشيخ شرف الدِّين ابن الصابوني، وقيل: إن الشيخ علاء الدِّين القُوْنوي يشهد عليه[1]، فاعتقل بسجن الحاكم بحارة الدَّيلم[2] وذلك في ثامن عشر شوال ستة سبع وسبع مئة، واستمر به إلى سلخ صفر سنة تسع وسبع مئة، فأُنهيَ عنه أن جماعة يحضرون إليه بالسجن وأنه يَعِظُهم ويتكلَّم في أثناء وعظه بما يشبه ما تقدم من كلامه، فأمر بنقله إلى ثغر الإسكندرية واعتقاله هناك، فجهز إلى الثغر في هذا التاريخ وحبس ببرج شرقي، واستمر به إلى أن عادت الدولة الناصرية ثالثًا، فتحدث مع السلطان في يوم السبت ثامن عشر شوال سنة تسع وسبع مئة؛ فأكرمه السلطان وجمع القضاة وأصلح بينه وبين قاضي القضاة زين الدِّين المالكي، **فأشرط عليه قاضي القضاة أن يتوب عما تقدم الكلام فيه ويتوب عنه ولا يعود إليه، فقال السلطان: قد تاب**. وانفصل المجلس على خير، وسكن الشيخ تقي الدِّين بالقاهرة ببعض القاعات، وتردد الناس إليه واستمر إلى أن توجه السلطان إلى

---

(١) سبق (ص ١٠٢٥) أنه كان من المعظِّمين لابن تيمية!

(٢) سبق التعريف بها (ص ١٥٢).

الشام في سنة ثنتي عشرة وسبع مئة، فتوجه بِنيَّة الغزاة، وأقام بدمشق إلى أن سطرنا هذه الأحرف في سنة خمس وعشرين وسبع مئة».

قال أبو عبيدة: في هذا الخبر رجوع ابن تيمية عن معتقده، وكأنه صيغ لذلك، وكرر مخترع الخبر تكراره في الرجوع ثلاث مرات؛ هي:

الأولى: في ٢٥/ ٣/ ٧٠٧هـ.

الثانية: في ١٦[1] / ٤/ ٧٠٧هـ

الثالثة: قبل سنة ٧١٢هـ، وقول السلطان لقاضي القضاة: «**قد تاب**».

وخبر الشهاب النويري هذا مركز في توبة ابن تيمية المزعومة في ٢٥/ ٣/ ٧٠٧هـ.

ولكن ورد تفصيل خبر توبته في ١٦/ ٤/ ٧٠٧هـ في آخر كتاب ابن المعلِّم[2] (٦٦٠ - ٧٢٥هـ) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (ق ٣٠٥/ أ - ٣٠٦/ أ) - وهو خاص في الرد عليه[3] -، ففيه - ومن خطه أنقل[4] - بعد كلام:

«هذا؛ وابن تيمية يُراجع في التوبة فلا يرجع، ويُصْعَد به من السجن؛ فينحدر لمقالة السوء ولا يقلع؛ حرصًا على أن يوقع به أمرٌ مُفْظِع، فيعظمَ أمره عند أتباعه، وينجم بدرُه عند أشياعه، وتسير

---

(١) في «نجم المهتدي»: «سادس شهر ربيع الآخر»، وسيأتي كلامه.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) أنصح أحباب ابن تيمية بتحقيقه، ورد ترهاته وبواطيله، ثم نشر -وفيه تحريف يسير- بتعليقات كوثرية سمجة، لا تعرف الإنصاف، ولا حقيقة مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، وإلى الله - وحده - المشتكى!

(٤) نسخة المكتبة الوطنية بباريس (رقم ٦٣٨)، وانظر مصورتها في: النموذج (رقم ٣) آخر الكتاب، وهو في المطبوع: (٢/ ٥٣٨-٥٤١).

السمعة عنه غربًا وشرقًا أنه لم يُثْنِه عن مذهبه ما يقاسيه من النَّكال، ويكفي هذا والشفعاء يسعون فلا تغني شفاعتُهم، ويُقابَل بالردِّ أفرادُهم وجماعتهم.

ويناديهم منادي الأحقاف: ارضَوا من الغنيمة بالإياب، فليس له خلاص إلا بالمتاب، وهو في تضاعيف ذلك ترشُقُه الألسنة بأسْهُم الكلام المطلقة، وترمقه الأعين بعين المقت لا المِقَة[١]، ونظمت فيه القصائد[٢] والمقاطيع، وكثُرت فيه الأقوال ما بين متوسط وفظ فظيع.

ومن المتوسط في ذلك: ما أنشدنيه القاضي الأجل العالمي النحوي الأديب الفاضل البارع المفيد ناصر الدين شرف الفضلاء، فخر الأدباء، لسان العرب، حجَّة الأدب: شافع بن علي[٣] لنفسه:

ولـمَّـا أتـانـا ابـن تـيـمـيَّـة وصَـغَّـر بـالـخُـبْـرِ سُـوءَ الـخَـبَـرْ
أَذَبْـنَـا عـقـيـدة تَـجْـسِـيـمِـهِ بِـرِيْـقِ بَـرِيـقِ سُـيـوفِ الـنَّـظَـرْ[٤]

---

(١) أي: المحبة. انظر: «النهاية» (٤/ ٣٤٨)، «لسان العرب» (١٠/ ٣٨٥)، «تاج العروس» (٣٦/ ٤٨٤).

(٢) أحصى الأخ حسام بن محمد سيف على إثر تحقيقه لـ «قصيدة في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علوي بن حمزة الحنبلي الدمشقي الصالحي (ستًّا وسبعين) قصيدة في مدائح ابن تيمية، مع ذكر مصادرها وقائليها، وعدد أبياتها، غير الذي حققها، وهو لم يعرف ناظمها، ولم يقف على ترجمته!
انظر: موقع (قراء السلف).
أما القصائد التي ذمَّت ابن تيمية؛ فلكثير منها ملابسات، وهي قليلة، وأصحابها غير معروفين!

(٣) سبقت ترجمته، وأوردنا مدحه لابن تيمية، انظر: (ص ١٤٦).

(٤) له في: «أعيان العصر» (٢/ ٥١٢)، وعجز الأول: «وحَقَّق بالخُبر منه الخبر».

وأنشدني - أيضًا - لنفسه:

قالوا أما تسمع ما قَدْ جَرَى مِنْ حنبليٍّ تاه في حسوِهِ
فقلتُ هذا خُشْكَنَان[1] أتى والله لا أدْخُل في حَشْوِهِ[2]

عدنا إلى سياقة الكلام: فحين بطلت شفاعة الشافعين ولم يبق إلا الاعتماد على ربِّ العالمين؛ **هدى الله قلبه للتوبة**، وقدِّر له الرجوع والأوبة، فأذعن للطاعة، وكان منه ما ذكرته في ترجمة (قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة)، فاقترح عليه أن يكتب بخطِّه ما يؤاخذ به إن لم يقف عند شرطه؛ فكتب ممتثلًا، مكابدًا للمشقَّة محتملًا، وتوَّج خطَّه بالعلامة الشريفة: قاضي القضاة، فشهد عليه جماعة من العلماء بمقتضاه، **وإن لم يكن رضاه**، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبع مئة، **وكُتبت من توبته نسخ** منقولة من خطِّ يده؛ لتكون مُقابَلَةً لإنكاره في غَدِه، وحجَّة على تابعيه في معتقده، ولتُجعلَ كلمةً في عقبه باقية، ولِلَسْبِ[3] عقاربهم عند إظهار مذهبهم راقية، **وهذه نسختها:**

«الحمدُ لله، الذي أعتقده أنَّ القرآن معنًى قائم بذات الله، وهو صفة من صفات ذاته القديمة الأزلية، وهو غير مخلوق، وليس بحرف ولا صوت، وليس هو حالًّا في مخلوق أصلًا ولا ورق ولا خشب ولا غير ذلك.

---

(١) خشكنان: نوع من الخبز يحشى بلب الجوز والسكر، معرب، انظر: «معجم متن اللغة» (٢/ ٢٨٠)، «شفاء الغليل من كلام العرب من الدخيل» (١٣٦).

(٢) له في: «أعيان العصر» (٢/ ٥١٢)، وفيه: «قالوا ألا تنظر ما قد جرى»، وعجزه: «من حنبلي زاد في لغوه»، وفيه: «والله ما أدخل»، وسبق البيت (ص ١٤٧) على نمط آخر من خط صاحبه في «سيرة السلطان الملك الناصر» (ق ٦٧/ ب)، نسخة المكتبة الوطنية بباريس، رقم (١٧٠٥).

(٣) اللَّسب: اللدغ، وتستخدم في العقرب.

والذي أعتقده في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أنه على ما قاله الجماعة الحاضرون، وليس على حقيقته وظاهره، ولا أعلم كُنْهَ المراد به؛ بل لا يعلم ذلك إلا الله.

والقول في النزول كالقول في الاستواء، أقول فيه ما أقول فيه، لا أعلم كُنْهَ المراد به؛ بل لا يعلم ذلك إلا الله، وليس على حقيقته وظاهره كما قال الجماعة الحاضرون.

وكل ما يخالف هذا الاعتقاد فهو باطل، وكل ما في خطِّي أو لفظي مما يخالف ذلك فهو باطلٌ، وكل ما في ذلك مما فيه إضلال الخلق أو نسبة ما لا يليق بالله إليه فأنا بريء منه، وقد بَرِئتُ منه وتائب إلى الله من كل ما يخالف الدين».

كتبه: أحمد بن تيمية، وذلك يوم الخميس سادس شهر ربيع الآخر سنة سبع وسبع مئة.

وكل ما كتبته وقلته في هذه الورقة فأنا مختار في ذلك غير مكره.

كتبه أحمد ابن تيمية، حسبنا الله ونعم الوكيل.

وبأعلى هذا المكتوب على يُسرة الحمدلة:

بخط سيدنا قاضي القضاة بدر الدين ما صورته: اعترف عندي بكل ما كتب به خطه في التاريخ المذكور.

كتبه محمد بن إبراهيم الشافعي[(١)].

وبحاشية الخط ما صورته:

اعترف بكل ما ثبت بخطه.

---

(١) هو بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة الكِناني الحموي (المتوفى سنة ٧٣٣هـ)، مضت ترجمته.

كتبه عبد الغني بن محمد الحنبلي(١).

وبآخر خط ابن تيمية رسوم شهادات؛ هذه صورتها:

صورة خط الشيخ الإمام العالم أقضى القضاة نجم الدين، شيخ المصنفين، مهذِّب المؤلِّفين، ابن الرِّفعة(٢) أدام الله عزَّه.

كتب المذكور بخطِّه أعلاه بحضوري، واعترف بمضمونه. كتبه أحمد ابن الرِّفعة.

صورة خط آخر:

أقرَّ بذلك. كتبه عبد العزيز النَّمرَاوي(٣).

صورة خط آخر:

أقرَّ بذلك كلِّه بتأريخه وهو سادس ربيع الآخر سنة سبع وسبع مئة. كتبه علي بن محمد ابن خطاب البَاجي الشافعي(٤).

---

(١) هو عبد الغني بن محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد، تقي الدين ابن القاضي شمس الدين ابن العماد الحنبلي (المتوفى سنة ٧١٠هـ).
له ترجمة في: «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٨٨).

(٢) هو الإمام العلامة نجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة (المتوفى سنة ٧١٠هـ).
انظر ترجمته في: «البداية والنهاية» (١٨/ ١٠٨)، «العبر» (٤/ ٢٥)، «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٥٧).

(٣) هو الفقيه عز الدين عبد العزيز بن عبد الجليل النمراوي الشافعي (المتوفى ٧١٠هـ).
انظر ترجمته في: «البداية والنهاية» (١٨/ ١٠٨)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢١٦).

(٤) هو علاء الدين علي بن محمد ابن خطاب الباجي الشافعي (المتوفى ٧١٤هـ). =

صورة خط آخر:

أقر بذلك وكتبه بحضوري. كتبه محمد ابن عَـدْلان[١] الكِناني الشافعي لطف الله - تعالى - به آمين.

صورة خط آخر:

جرى ذلك بحضوري في تاريخه. كتبه الحسن بن أحمد بن محمد الحسيني[٢].

وبالحاشية - أيضًا - ما مثاله:

كتب المذكور أعلى قرينةَ خطِّه بحضوري واعترف به. كتبه عبد الله ابن جماعة.

مثال خط آخر:

أقر بذلك، وكتبه بحضوري. كتبه محمد بن عثمان البوزنجي[٣] عفا الله عنه بكرمه.

= انظر ترجمته في: «العبر» (٤/ ٣٩)، «أعيان العصر» (٢/ ٨٩)، «الوافي بالوفيات» (٢١/ ٢٨٩).

(١) مضت ترجمته.

(٢) هو الحسن بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن محمد بن قاسم الحسيني (المتوفى سنة ٧٤٣هـ).
انظر ترجمته في: «ذيل التقييد» (١/ ٥٠٠).

(٣) هو محمد بن عثمان بن عبد الرزَّاق، جمال الدين، البوزنجي، المالكي، أحد نوَّاب الحكم بالقاهرة عن قاضي القضاة زين الدين علي بن مخلوف، ومات يوم الخميس ثامن عشر من شهر رجب سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة بالقاهرة، كذا في «المقفى الكبير» (٦/ ٢٢٣) وسمَّاه الملك المؤيد لما ترجم له - ولم يسق خبر رجوع ابن تيمية - في «المختصر في أخبار البشر» (٤/ ١٠٣): جمال الدين بن عمر البوزنجي، وهو هو.

فالحمد لله على ما منحه من التوبة والرجوع».

قال أبو عبيدة: هذه خاتمة كتابه «نجم المهتدي»، فختم كتابه المليء بسُباب ابن تيمية وشتمه بزعم صاحبه أن ابن تيمية رجع عن معتقده في التجسيم الذي توهمه!

وأحال في قوله: «وكان منه ما ذكرته في ترجمة (قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة)، فاقترح عليه أن يكتب بخطِّه ما يؤاخذ به إن لم يقف عند شرطه، فكتب ممتثلًا، مكابدًا للمشقَّة محتملًا،...» على ما ذكره في الكتاب نفسه (ق ٢٢٤/ ب)، وفيه ترجمة له[١]، وختمها بقوله: «فرمقَكَ ببصرِ العاتب، وأعرض عنك إعراض الكارِهِ لحالِك العائب، وناداك بلسان التوبيخ والتقريع، وقد كاد يقدُّ بيتَ بُنيتِك بالتصريع: أنا الذي تعرفُه، أُوجِّهُ إليك وجه المَلام ولا أصرِفه، سلْ عني نفسَك، ولا تُكابر فيَّ حسَّك، ألم أستَتِبْك مرارًا؟! ألم أُعنِّفْكَ جهارًا؟! ألم أروِ لك الخبر: «**لا ترجعوا بعدي كُفَّارًا**»[٢]؟! انتهزتَ الفرصة بعد بُعدي، ولبئسما خَلَفتَني من بعدي، لكنَّ قبول التوبة من مذهبي المُذهبِ، فبادِر قبل أن تطلع عليك شمسٌ من المغربِ، فتُمزِّق إهابَك، ولا تقبلَ مَتابَك».

وسبقها بياض بمقدار نصف لوحة، وهذه قرينة أخرى لما احتملناه سابقًا[٣] من أن ذِكر ابن تيمية منه مُقحَم، وطرأ على مؤلِّفه فيما بعد».

ولم يسق شيئًا ذا بال حتى يناقش، أو حقائق حتى تفحص، وإنما

---

(١) هي في المطبوع: (٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦).

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٧٧)، ومسلم (٦٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) انظر: (ص ٢٣١).

هو - كعادته - تقريع وحط وإقذاع!

ومن المهمات: أن العنوان الذي في المطبوع من «نجم المهتدي» (٣/ ٢٩٣) بعد: (فصل: في ذكر بعض الأساطين الذين قاموا على ابن تيمية بسبب فتياه الفاتنة) إنما هو من وضع المحقق أو الناشر.

واغترَّ بهذا الرجوع صاحب كتاب «ابن تيمية المفترى عليه في العقيدة»[1]، وأقامه على أن ابن تيمية أشعري، ومات على الأشعرية التي استقرَّت عند متأخريهم - كالرازي والغزالي -؛ فذكر في مقدمته (ص ٥ - ٦) بعد كلام:

«وأخصُّ بذلك معتقد أهل السنة العظيم، حتى وقع في القرن الثامن فتنة شخص ابن تيمية بفاسد المعتقد، وجعل لأركانه يقيم، ثم واجهه أساطين أهل العلم مرَّات بالحِجاج ودقيق التعليم، حتى ثابت[2] روحه إلى نور الحق القديم، **وبرهن على توبته برفع معتقد أهل السنة على رأسه، وصدق بالتقديم**، ولكن كتبه ورسائله كانت على الضلال تنطوي، وفي وادي الزيغ تقيم، **ومات وبقيت هي إلى الآن حتى أخرجها من لا يعرف الحق والمعتقد السليم**».

قلت: كلامه هذا خطير، وأقامه على مصادرة الحقائق، وأن تأليفه في المعتقد - ولا سيما المطولة منها التي فيها رد على الأشاعرة: كالرازي والغزالي ومن تبعهما - بعد التوبة المزعومة، وكلامه على عكس ماجريات ما حصل له، فيما وضحناه وبيَّناه بما لا مزيد له، وسيأتي طرف من تأريخ كتبه، وتواريخ تآليفها، بما

---

(١) وقفتُ عليه بعد فراغي من كتابي هذا؛ فرأيت أنه بحاجة إلى كلمة في بيان باطله، فكتبتُ على عجلة هذا التحذير، والله الموعد.

(٢) أي: رجعَت.

يدحض هذه الفرية من أصولها.

وخصص صاحب «ابن تيمية المفترى عليه في العقيدة» (الباب الثالث) من كتابه بتوبة ابن تيمية، ولم يعتمد على ذي بال إلا على أخبار وظفها بالطريقة التي يريد، وهي قائمة على المقولة المشهورة[1]: (أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم).

افتتح الكلام على (توبته) بكلام النويري، فقال (ص ٣٥):

«قد روت كتب التأريخ الذاكرة لأحداث القرن الثامن الهجري أحداث ومجريات الوقائع فيه، وخصوصًا محاكمات ابن تيمية، وأثبتت توبته وإنابته لمعتقد أهل السنة والجماعة، وقد كان من هؤلاء المؤرخين شهود عيان كالإمام النويري وغيره، واستفاضت كتب التأريخ بما جرى، واتفقت عباراتهم - في الغالب -؛ فكان الأمر يشبه تواتر الروايات بهذه الوقائع».

وأقام (هذه الأكذوبة) على خبر - على أحسن أحواله أنه - شاذ، وهو خبر النويري!

وآفة المؤلف في زعمه الرجوع: عدم تنبهه إلى الأطوار التي مرت بها الأشاعرة، وإلى أن ما نادى به الرازي ليس هو - على التحقيق - ما كان عليه أبو الحسن الأشعري!

وجعل لهذا في (ص ٤٥) (فصلًا) خاصًا؛ سمَّاه: (الدلالة الثانية من أعاظم أدلة توبته)، قال: «بيان أن معتقد أبي الحسن الأشعري هو

---

(١) هي مأثورة عن وكيع بن الجراح الرؤاسي، وأسندها عنه الدارقطني في «سننه» (١/ ٢٧) وغيره.

معتقد الإمام أحمد، وعموم أئمة الحديث»، ونقل من كتب ابن تيمية ما يؤيد ذلك.

وهذا ما كان عليه ابن تيمية قبل المحنة وبعدها، ولا خلاف في قبول معتقد ابن تيمية لمعتقد أبي الحسن الأشعري، الذي يثبت فيه أخبار الصفات، ويؤيد مذهب المثبتة، وإنما الخلاف مع الأشاعرة المتأخرين، وتغافل المؤلف عن ذلك.

ومن توفيق الله لنا في هذا الكتاب أن الأخبار التي ساقها في توبة ابن تيمية، وكذا أتباعه؛ موجودة بسياقها وسباقها في كتابنا هذا، فلا تلتفت إلى النتائج التي توصل إليها، وختم بها كتابه (ص ٢٤٥ - ٢٤٦) قائلًا:

«وبعد هذا البيان القاطع بفضل الله العظيم النافع، قد بات محققًا علمًا وخبرًا، عملًا ونظرًا: أن ابن تيمية قد رجع عن سالف مذكور معتقده المنصوص عليه في كتبه **رجوعًا صادقًا، إجمالًا وتفصيلًا**، ولذلك فلا يصح لأحد أن يقول بتكفيره لما أوضحناه وأبنَّاه من الرجوع المسجل في التواريخ؛ بل ولا يصح أن ينسب إليه ذاك المكتوب في كتبه، وكذلك تقرر أن شأن ابن تيمية الواجب الحكم به: أنه يُترحَّم عليه ولا يُكفَّر، وتُجتنب كتبه وتصانيفه في العقيدة لما فيها من ضلال في سالف عهده سطر، أو جهالة عنها قد عبر، أو رأي فاسد رجع عنه وتاب وأناب، والله الهادي للصواب، وهنا ملفت معتبر يقرؤه أولي النهى والفكر:

أن ابن تيمية كان رجلًا ذكيًّا إلى حد كبير، وقارئ من الكتب الكم الشهير، ولكنني لا أستطيع، ولا يستطيع أحد - فيما أظن - الطعن في

عقله[1]، وأنه كان متناقضًا فيما كتب؛ ففي موضع يصرح بقول ومعتقد، وفي غيره في نفس الكتاب أو غيره يصرح بضده، كأنه كان في عقله لوثة، ولا أستطيع كذلك أن أزعم ولا أدعي أنه قد وقع الدس في كتبه بالمعنى المعروف؛ وإلا لثبت ذلك ولو برواية من غيره، فما بقي سوى أمرين:

الأول: أن المخالف لما في هذه الرسالة - وهي قاطعة في بحثها، وشافية في مضمونها - هو مما تاب عنه، وقد أثبتنا نقيضه، وضد مسطوره، ومِن كتبه لا من خارجها.

الثاني: أن احتمال تمثل ذاك الجني: هو من كان يفعل تلك الأكاذيب، وينسبها إلى الشيخ ابن تيمية، كما سبق وقرر بنفسه، وليس من أقواله تلك التصريحات، والعقائد المستشنعات ويدل على ذلك: مسارعته للتوبة عند كل مرة يستتاب فيها[2].

وأخيرًا: أنه لا يستطيع أحد أن يدعي أن ابن تيمية كان تحت قهر السلطان في شأن توبته، وقد أثبتنا أنه كان صاحب السلطان فوق السلطان، وكان محسودًا على ذلك من أهل السنة؛ كما روى ابن كثير، وكان محل حقد جماعة من الأشعرية في ذلك، حتى إنه حكم عليه بالإعدام، ثم تدخل السلطان، وأخرجه من الحبس، وروى عنه توبته، بلا سؤال له».

وكُلُّ هذا[3] من الكذب المكشوف، وهو على معتقده - مِن قبل ومِن بعد -؛ فهو «لون واحد» - كما كان يقول[4] -، ولا يصح لعاقل

---

(١) أهل الأهواء متناقضون، وهذا يذكِّرك ببطلان مقولة (علم ابن تيمية أكبر من عقله)، وسبق التحذير منها في (ص ٨٠٢).

(٢) كم مرة أيها المفتري؟!

(٣) أعني: رجوعه عن معتقده.

(٤) في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٧٧).

فضلًا عن عالم القول بتكفيره أو تبديعه، وتمثال الجني حقيق بغيره[١]، والمؤامرة على ابن تيمية مهدَّفة ومتشعِّبة، وذات ألوان ووجوه، وأخطرها هذا اللون القائم على الظن والتخرُّص، ولذا يسَّر الله عَزَّوَجَلَّ لي بيان الباطل الذي فيه رجوعه عن معتقده!

ونسأل مؤلِّف هذا الكتاب: هلَّا وضَّحتَ لنا العقيدة التي رجع عنها، وميَّزتَها عما بقي عليه؟ فالمحنة جرت له سنة ٧٠٥هـ، ومات سنة ٧٢٨هـ، فما هي تقريراته التي لم يرجع عنها؟ وهل يقبل صاحب الكتاب بما في الكتب التي نقل منها رجوع ابن تيمية، وانتقى منها ما يشتهي؛ مثل: «الجواب الصحيح» و«مجموع الفتاوى» و«درء تعارض العقل والنقل» و«منهاج السنة النبوية» و«بيان تلبيس الجهمية» و«التدمرية»؟ فالمؤلف المسكين لا يدري ما يقول! وهو يكذب على ابن تيمية منذ قال (ص ٢١):

«صرَّح ابن تيمية في جل كتبه المنسوبة إليه بوصف ربه - تعالى عما يقول -:

بالجسمية، والماديَّة، والثقل، والأعضاء، والصورة، والجلوس، والقعود على العرش، كما وصفه بالحركة، والانتقال، والصعود، والنزول، والنسيان، والأذى، والهرولة (الجري)، والاحتياج، وغير ذلك من علائق الجِسميَّات، والحِسِّيَّات، والظَّرفيَّات من: المكان، والزمان، والجهة، والحيز، كما نسب إليه المستحيل من: أزلية غيره معه - تعالى -، وأن الحوادث تجري بذاته - تعالى -، وأنه علمه - تعالى - يتغير، وأن العالم قديم النوع، وأن النار تفنى وتبيد، وأن

---

(١) انظر - لزامًا - ما كتبناه عن العلاء البخاري في كتابي: «محنة ابن ناصر الدين الدمشقي» (ص ١٦٨ - ١٦٩).

كلامه - تعالى - بصوت وحرف، كما جعل له - تعالى عما يقول - صورة كصورة بني آدم وإن كانت أعظم ليس كمثلها صورة؛ فنفى المماثلة واعتقد التشبيه في حق ربه - تعالى -، ولا زال يفعل ذلك حتى وصفه بالحلول والاتحاد؛ فقال بأنه محيط بالعالم كله من جهة بذاته، وأن الأنبياء غير معصومين في غير ما يتعلق بالتشريع، وأنهم لم يؤمنوا إلا بعد بعثتهم بالنبوة، وغير ذلك!!!...»!

فهو لم يضبط ما قاله ابن تيمية، وخلط بين المسائل؛ بل كَذَب وافترى، ثم زعم برجوعه عن كل ما كان يقول به، وهذه لغة العاطفة، والإنشاء، والواجب عليه التدليل في كل مسألة على أن ابن تيمية كان يقول بها **أولًا**، ثم رجوعه **ثانيًا**، وهو عريٌّ عن ذلك؛ فالكتاب قائم على دعوى كاذبة، لاحظَّ لها من الصحة!

وممن ردَّد توبة ابن تيمية عن معتقَده: عدوُّه اللدود الشيخ محمد زاهد الكوثري، وأخذ ذلك - على غالب الظن - من ابن المعلِّم في «نجم المهتدي»[١]!

قال في تعليقه على «السيف الصقيل» (٩٥ - ٩٦) معلِّقًا على أسماء من شهد على رجوع ابن تيمية السابق ذِكرهم عند ابن المعلِّم:

«وكل هؤلاء من كبار أهل العلم في ذلك العصر، وابن الرفعة له «المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي» في أربعين مجلدًا[٢]، وفي ذلك عِبَرٌ.

---

(١) في دار الكتب المصرية (رقم ١٩٤٣٥ - علم الكلام)، نسخة منقولة عن نسخة مصورة في دار الكتب الفرنسية - هي في الدار نفسها برقم (١٣١٧)-، وهذه هي التي اطلع عليها الكوثري، والله أعلم.

(٢) حُقِّق في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ونيف عن مئة مجلدة، وهي عندي، والحمد لله وحده.

ولولا أن ابن تيمية كان يدعو العامة إلى اعتقاد ضد ما في صيغة الاستتابة هذه بكل ما أوتي من حول وحيلة؛ لما استتابه أهل العلم بتلك الصيغة، وما اقترحوا عليه أن يكتب بخطِّه ما يؤاخذ به إن لم يقف عند شرطه، وبعد أن كتب تلك الصيغة بخطِّه توَّج خطه قاضي القضاة البدر ابن جماعة بالعلامة الشريفة، وشهد على ذلك جماعة من العلماء، وحُفظت تلك **الوثيقة بالخزانة الملكية الناصرية**.

لكن؛ لم تمض مدةٌ على ذلك حتى نقض ابن تيمية عهوده ومواثيقه، كما هي عادة أئمة الضلال، وعاد إلى دعوته الضالة، ورجع إلى عادته القديمة في الإضلال».

فجزاه الله خيرًا على إفادته بأن رجوعه في وثيقة، «وحفظت تلك الوثيقة بالخزانة الملكية الناصرية»! فهذه من زياداته، ولم يذكرها غيره، لا ابن المعلِّم ولا غيره! وأين تلك الوثيقة الآن؟! التي لا وجود لها إلا في خبر الكوثري!

ثم زاد -غفر الله له- بعد رجوعه عن معتقَده بأنه نقضه، «كما هي عادة أئمة الضلال، وعاد إلى دعوته الضالة»، وهذا سوء ظن به، فالمعتقَد عند ابن تيمية لا هوادة فيه، وهو -كما أخبر عن نفسه- فيه «لون واحد»، لا يتغير ولا يتبدل!

◉ تقويم رجوع ابن تيمية عن معتقده

هذه (الدعاوى) برجوع (ابن تيمية) عن (معتقده) باطلة، وتنادي على نفسها بالنكارة والزَّيف، وزاعموها أهل كذب وخسران، أو انطلت عليهم الحقائق الواضحة وضوح العيان.

بل في (دعوى الرجوع) تناقض! وهل التكرار الذي فيه الرجوع

كحاله قبل انعقاد المجالس له في مصر؟ وسبق أن بعضهم ادعى على ابن تيمية الرجوع عن معتقده وهو في الشام؛ وكله كذب بلا شك.

◉ تناقض في الرجوع

خبر الرجوع نفسه متناقض، ففي كلام شهاب الدين النويري أنه تراجع عن معتقده، ثم عقدت له المجالس، وأنه بعد رجوعه «حررت الدعوى عليه في أمر اعتقاده وما وقع منها»! ثم اعتقل... إلى آخر ما ساقه.

وأما رجوعه الثاني فهو يتضمن ما قاله في رجوعه الأول، وكُتبت من توبته نسخ، وهذه النسخ لا يعرف عنها أحد من أصحابه والمقربين منه، ولم يوردوها في كتبهم ومؤلَّفاتهم ولا ساقوها في ترجمته، بله الإشارة إليها، فهي معدومة؛ لأنها غير موجودة إلا في أذهان مخترعيها!

نعم؛ أفاد ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٥١٤) أنه «ذكر الذهبي والبِرزالي وغيرهما أن الشيخ كتب لهم بخطه مجملًا من القول، وألفاظًا فيها بعض ما فيها؛ لما خاف وهدِّد بالقتل».

ولما ترجم التقي السبكي لابن تيمية ذكر المسائل التي انفرد بها، وتأريخ كل مسألة منها، ولم يصرح البتة برجوعه، ولا أشار إليه، ولو وقع لما أهمله.

ومن المعلوم أن الأمور المشهورة هي الحقائق، ولا يتزحزح عنها إلا بأدلة واضحة لا لَبس فيها، وأما وهي تعتريها الاحتمالات؛ فالحقائق حينئذ تبقى على حالها ولا يُتحول عنها.

وليست هذه المجالس هي الأولى والأخيرة التي وقع فيها لابن تيمية الامتحان، فكيف لم يحتجَّ عليه القضاة برجوعه، وهو - لو كان - من أقوى حججهم عليه؟!

والحقيقة أنه لم يعرف عنه الرجوع؛ وإنما الذي نالوه منه ما أومأنا إليه من كونه على مذهب أبي الحسن الأشعري الذي صرح فيه برجوعه إلى مذهب الإمام أحمد، وينقل ابن تيمية رجوع الأشعري من خط الإمام النووي، كما كان يصرح به في «مجموع الفتاوى» له (٣/ ٢٢٤)، أو كونه على معتقد الإمام محمد بن إدريس الشافعي المطَّلبي، وسبق[1] نقله عنه.

ومن حسن حظنا أن الرجوع قد نصَّ عليه في المرتين في مسائل تخص معتقده في العرش والقرآن والنزول والاستواء، وكلام ابن تيمية في هذه المسائل قبل سجنه بمصر، وصدور **المرسوم** السلطاني في حقه وبعده؛ هو هو.

وكل الذي حصل ما ذكره ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص ٢١٣) عن الإمام الذهبي قوله: «وجرت أمور طويلة، **وكُتب إلى الشام كتاب سلطاني بالحطِّ عليه**، فقُرئ بالجامع وتألَّم الناس له، ثم بقي سنة ونصفًا، وأُخرج، وكتب لهم ألفاظًا اقترحوها عليه، وهُدِّد وتوعِّد بالقتل إن لم يكتبها، وأقام بمصر يقرئ العلم، ويجتمع عنده الخلق».

وساق الخبر الذي عند النويري جمعٌ دون الرجوع المزعوم.

وانفراده به؛ مظنة التهمة أو الوهم.

نعم؛ ذكر قطب الدين موسى بن محمد اليونيني في «ذيل مرآة الزمان» (٢/ ١١٦٨ - ١١٦٩) الخبر الذي عند النويري، ثم قال: «وفي بُكرة يوم الخميس عشري ربيع الآخر؛ وصل من الشيخ تقي الدين كتابٌ مؤرخٌ بليلة الجمعة رابع عشر ربيع الآخر يذكُر فيه أنه عُقِد له مجلسٌ

---

(١) (ص ١٦٢)، فارجع إليه.

ثالثٌ بالمدرسة الصالحية بالقاهرة، بعده خرج منها في يوم الخميس سادس الشهر، **وحصل الاتفاق على تغيير ألفاظ في العقيدة**، وانفصل المجلس على خير كثير، وأنه في عافية، وأنَّ في تأخره فوائد ومصالح».

وهذا الذي يتناسب مع سياق المحنة، و«تغيير ألفاظ في العقيدة» مع بقاء فحواها وجوهرها على حاله؛ أمر لا غضاضة فيه، فله مثال سابق، وشبيه، وسبق[1] مثاله في (المجلس الأول) في تغيير لفظ (التأويل) إلى (التحريف) فيما قدَّمناه.

ولعل المعني بالتدقيق على الألفاظ المنتقدة هو العلامة علي بن محمد ابن خَطَّاب الباجي الشافعي.

قال كمال الدين الأُدْفُوي[2] في «البدر السافر» (٢/ ٦٠٩) في ترجمة (الباجي): «وقال لي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لما أحضروا ابن تيمية؛ طُلِبْتُ مِن جملة مَن طُلب، فجئت لقيتُه يتكلم، فلما حضرت؛ قال: هذا شيخ البلاد. فقلتُ: لا تطريني، ما هنا إلا الحق. **وحاققتُه على أربعة عشر موضع، وغيَّر ما كان قد كتب بخطه فيها**».

وأما الأسماء المذكورة عند النويري وتوقيعهم برجوعه؛ فهي لفتيا في السفر لزيارة قبور الأنبياء، وسيأتي بيانه لاحقًا بإذن الله - تعالى -، ومن زعم رجوعه عن معتقده في العلو والاستواء وكلام الله عَزَّوَجَلَّ ونزوله - سبحانه -؛ فقد خلط بين المسألتين.

فحال ابن تيمية في معتقده قبل المرسوم السلطاني وبعده هو هو، ومنهجه في الاستدلال لم يتغير، ولكن نَفَسَه في الرد والنقاش

(١) (ص ٩٤٢).
(٢) نقله عنه الصفدي في «أعيان العصر» (٣/ ٤٨٥).

بَعد الذي جرى له في المحنة وبعد لقائه بكبار الأشاعرة في مصر كان أوعب، وتعرضه لنقد أدلتهم أقعد، ونسفه لشبهاتهم أدق وأشمل، فقد عَلم من حالهم، مما جرَّأه عليهم، ولا سيما أنه قد شكا ما وقع عليه من ظلم في المحاكمات، مع الأكاذيب التي في المَحاضِر والأدراج، وأنه لم يحبس بسجن الشرع؛ وإنما سجن بظلم وتلاعب من خصومه، في مؤامرة أوضحناها وفصلناها فيما سبق.

فالقول برجوعه لا محل له في سياق ما جرى، ولا أثر له، وإنما هي دعاوى تشغيب، انقدحت في نفوس بعض خصومه، فادَّعاها دون برهان ولا أَثارة من علم.

ونسأل مُرَدِّدي هذه الفرية: أيسعكم تقريرات ابن تيمية العقدية بعد سنة ٧٠٧هـ؟ وهل أنتم جادُّون في زعمكم رجوعه، وأن ما قرره بعد ذلك التاريخ هو معتقد صريح، وقول رجيح؟

ألا تعلمون أن أهم كتب ابن تيمية في الرد على الأشاعرة أُلِّفت بعد هذا التاريخ؟ بل صنَّف بعض كتبه على إثر ما جرى له في مصر، ومن أهمها: كتابه العجيب «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدَعِهِم الكلامية» الذي ناقش فيه أئمة الأشاعرة الآخرين، وهو خاص في الرد على الفخر الرازي في كتابه «تأسيس التقديس»؛ الذي يحتج بتقريراته خصومه فيما دار في مجالس محاكمته في مصر.

وأنه أَلَّف بعد محنته في مصر: «جواب الاعتراضات المصرية على الفتاوى الحموية»[1] في أربع مجلدات، وأَلَّفه في سجنه الأول

(١) محنة ابن تيمية بسبب كتابه «الفتوى الحموية» قديم، يعود إلى سنة ثمان وتسعين وست مئة، وهو في دمشق، أفاده في إحدى مخطوطات الكتاب، انظر: «الفتوى الحموية» (ص ١٧٣ - تحقيق د. حمود التويجري)، وكذلك =

= في: مقدمة «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤)، وقال: «وذكر أنهم يريدون الجواب مني لا بد؛ فكتبت الجواب في قعدة بين الظهر والعصر، وذكرت فيه مذهب السلف والأئمة المبني على الكتاب والسنة».

وترتب على تأليفه له فتنة من خصومه؛ بسطها البرزالي في «تاريخه» (٣/ ٤٠٨ - ٤٠٩ ط بشار)، ونقلها عنه محمد بن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص ١٩٨ - ٢٠٢)، فقال في حوادث (ربيع الأول) منها؛ ما نصُّه: «وفي شهر ربيع الأول قام جماعةٌ من الشافعية وأنكروا على الشيخ تقي الدين ابن تيمية كلامه في الصِّفات، ووقعت في أيديهم فُتْياهُ في ذلك المعروفة بـ (الحموية)؛ فردُّوا عليه وانتصبوا لمعاداته، وسعوا إلى القُضاة والعُلماء، وكان ذلك في أيام شديدة البرد، كثيرة الأمطار، فوافقهم القاضي جلال الدين الحنفي في الدُّخول في القضية، فطَلبه، فلم يحضر؛ فأمر بالنِّداء على إبطال «العقيدة الحموية»، فنُودي في بعض البلد، **ثم انتصر الأمير سيف الدين جاغان المُشِدُّ للشيخ تقي الدين، وطلب جماعة ممن قام عليه، فاختفى بعضهم وتشفَّع بعضهم، وضُرب المُنادي وجماعة ممَّن كان معه.**

وفي يوم الجمعة ثالث عشر الشهر جلس الشيخ تقي الدين في الجامع على عادته وتكلَّم على قوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وحَضر من الغد عند قاضي القُضاة إمام الدين القزويني الشافعي، وقُرئت «العقيدة الحَمَوية» بحضور جماعة، وحُوقق الشيخ تقي الدين على ما فيها وأجاب بما عنده في ذلك، **وانفصل المجلس على خير، وسكنت القضية،** وكان رأي قاضي القضاة إمام الدين تسكين الفتنة وإخمادها»، وينظر: «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٦٩٩ - ٧٠٠).

وردَّ على ابن تيمية غير واحد؛ منهم: ابن جَهْبَل (شهاب الدين أحمد بن يحيى الحلبي الشافعي، ت ٧٣٣هـ) فألَّف رسالة في الرد عليه، ساقها ابن السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ٣٥ - ٩١)، ونقلها برمَّتها المدراسي الهندي (محمد سعيد الشافعي، ت ١٣١٤هـ) في كتابه «التنبيه بالتنزيه» ورد عليها الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي (ت ١٣٢٧هـ) في كتابه «تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي»، وأفضل العارضين =

بمصر، لما كان بالبرج، قبل انتقاله إلى سجن القلعة بمصر، قال: «وأيضًا لما كنت في البرج ذُكر لي أن بعض الناس علَّق مؤاخذة على «الفتيا الحموية»، وأُرسلت إلي، وقد كتبتُ فيما بلغ مجلدات، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[١]، و«المحنة المصرية» - وهي «التسعينية»[٢]، وستأتي كلمة عنها - في مجلدين، أفاده ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٣)، وأفاد بعد أن سمى هذه الكتب: «وكتب معها أكثر من مئة لفَّة ورق - أيضًا -».

بل أفاد ابن شاكر الكتبي في «فوات الوفيات» (١/ ٧٦) أنه ألَّف «بيان التلبيس» أثناء وجوده في السجن الذي يقال له: الجُب، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ما أملاه في الجُب ردًّا على «تأسيس التقديس»».

وكان سجنه في الجُب خلال هذه المجالس التي عقدت في مصر، فالرجوع المزعوم كان في ربيع الأول والآخر من سنة ٧٠٧هـ، وكان سجنه في الجُب من السادس والعشرين من رمضان سنة خمس وسبع

= لها - على حد تعبير ابن تيمية نفسه في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٦ - ٧) -: القاضي شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السَّروجي المصري الحنفي (ت ٧١٠هـ)؛ فله «الرد على الحموية»، ورد عليه ابن تيمية في «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية»، منه قطعة في مكتبة الشيخ محب الله الراشدي السندي في الباكستان، وأخرى في مكتبة قره حصار بتركيا، رقم (١٧٥١٧/ ٤)، وحققه عنهما الأخ البحاثة النابه الفاضل محمد عزير شمس - وفقه الله -.

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٢٧).

(٢) قال محمد بن عبد الهادي في «العقود الدرية» (٥٤): «وله كتاب في «محنته بمصر»، مجلدان، ردَّ فيه على القائلين بالكلام النفسي من نحو ثمانين وجهًا»، وهو ينطبق على «التسعينية» كما سيأتي.

مئة إلى الثالث والعشرين من ربيع الأول من سنة سبع وسبع مئة[١].

فهذه الفترة اختصَّ فيها ابن تيمية بالردِّ على متكلمي الأشاعرة وفلاسفتهم على وجه فيه انقطاع لذلك، وأفاد الله به في تصويب أخطائهم وانحرافاتهم العقدية الخطيرة.

والذي يمعن النظر في «بيان التلبيس» يعلم مدى تمكن مؤلفه - ابن تيمية - من حقائق التوحيد، ومعرفته بالمذاهب، وإحاطته بالأطوار التي مرت بها العقيدة الأشعرية، ومدى انحرافات المتأخرين[٢] منهم عما كان عليه أبو الحسن الأشعري، ومدى تأثرهم بالمعتزلة، وهذا أمر لا يمكن البتة أن يكون ابن تيمية قد رجع عنه، فعلماء وقته الذين حشدوا له تحت سلطة نصر المَنْبِجي - وتزعَّم إدارة المؤامرة القاضي ابن مخلوف[٣] - كانوا يتحاشَون الجلوس معه في وقت المناظرة لما كان يطلبها المسؤولون ويتغيبون عن ذلك كما سبق بيانه، فابن تيمية أعلم بمذهبهم منهم، ولا سيما أن كبارهم كانوا فقهاء متبحرين في الفقه دون غيره.

وبقي ابن تيمية بعد تلك المجالس التي عقدت له المناظرة في الشام، وكذا في مصر؛ يذكر معتقده، ولا سيما المسمَّى «العقيدة الواسطية»، ويدافع عنه ويناضل، وهذا يستلزم أن دعوى رجوعه عن معتقده كذب.

---

(١) انظر (قسم الدراسة) في أول «بيان تلبيس الجهمية» (ص ٢٠ - ٢٥).
(٢) أمثال: الفخر الرازي، انظر: (ص ٨٣٩).
(٣) كان يعتمد على القروي، وابن المعلِّم صاحب «نجم المهتدي» لصيق بالقروي هذا، فخور به، وذهب إله يهنِّئه بفرح سجن ابن تيمية، وكسر شوكته، كما تقدَّم (ص ٢١٢).

وزعم القائلون برجوع ابن تيمية عن معتقده في ربيع الأول أو الآخر من سنة ٧٠٧هـ في قوله: (إن كلام الله معنًى قائم بالنفس) - وسبق نقل ذلك -، وها هو ابن تيمية يؤلف كتابه البديع «التسعينية» ويذكر فيه تسعين وجهًا في نقص دعوى القول بأن كلام الله معنًى قائم بالنفس، وتضمن الكتاب وجوهًا أخرى رد بها الشيخ على مسائل أخرى؛ كمسألة الجهة والتحيز وعدم التعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام[1].

يقول ابن القيم في «نونيته» (ص ٢٣١):

ردٌّ على من قال بالنفساني
تسعون وجهًا بينت بطلانه أعني كلام النفس ذا الوحدانِ

وكتاب «التسعينية» **خير ردٍّ لفرية رجوع ابن تيمية عن معتقده هذا؛** فهو ينسف هذه الفرية بأدلة وحجج لا قبل لهم بها.

ومن الجدير بالذكر أنه أَلَّفه بمصر، وذكر فيه كذبهم عليه، وتزويرهم عقيدة مكذوبة عليه.

كشف ابن تيمية نفسه في أوائل «التسعينية» (١/ ١٠٩ - ١١٣) عن حقيقة هذه الدعوى؛ فقال:

«فإن في آخر شهر رمضان سنة ست وسبع مئة؛ جاء أميران رسولَين[2] من عند الملأ المجتمعين من الأمراء والقضاة ومن معهم، وذكرا رسالة من عند الأمراء؛ مضمونها طلب الحضور، ومخاطبة

---

(١) مقدمة محقق «التسعينية» (١/ ٥٨) للشيخ الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعل ذلك على أنها حال، وقد تكون: «رسولان» على أنها صفة. (منه).

القضاة لتخرج وتنفصل القضية، وأن المطلوب خروجك، وأن يكون الكلام مختصرًا، ونحو ذلك.

فقلت: سلِّم على الأمراء، وقل لهم: لكم سَنَةٌ، وقبل السنة مدة أخرى تسمعون كلام الخصوم الليل والنهار، وإلى الساعة لم تسمعوا مني كلمة واحدة، **وهذا من أعظم الظلم**، فلو كان الخصم يهوديًّا أو نصرانيًّا أو عدوًّا آخر للإسلام ولدولتكم؛ لما جاز أن تحكموا عليه حتى تسمعوا كلامه، وأنتم قد **سمعتم كلام الخصوم وحدهم في مجالس كثيرة، فاسمعوا كلامي وحدي في مجلس واحد، وبعد ذلك نجتمع ونتخاطب بحضوركم**، فإن هذا من أقل العدل الذي أمر الله به في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

فطلب الرسولان أن أكتب ذلك في ورقة؛ فكتبته، فذهبا ثم عادا وقالا: المطلوب حضورك لتخاطبك القضاة بكلمتين وتنفصلوا[١]، وكان في أوائل النصف من الشهر المذكور جاءنا هذان الرسولان بورقة كتبها لهم المحكم من القضاة أبو الحسن علي بن مخلوف المالكي وهي طويلة، **طلبت منهم نسخها فلم يوافقوا، وتأملتها فوجدتها مكذوبة عليَّ إلا كلمة واحدة من أنه على العرش حقيقة، وأن كلامه حرف وصوت قائم به بلا تكييف ولا تشبيه.**

قلت: ليس هذا في كلامي ولا في خطي. وخاطبني بخطاب فيه طول قد ذُكر في غير هذا الموضع، فندموا على كتابة تلك الورقة وكتبوا

---

(١) أقول: إن رغبتهم في الانفصال بعد المخاطبة بكلمتين؛ دليل على خشية الخصوم من تفصيل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للمسائل المدعمة بالأدلة النقلية والعقلية، حتى لا يحرجوا بموافقته، وترك ما يحفظون من متون بلا أدلة. (منه).

هذه، فقلت: أنا لا أحضر إلى من يحكم فيَّ بحكم الجاهلية، وبغير ما أنزل الله، ويفعل بي ما لا تستحله اليهود ولا النصارى، كما فعلتم في المجلس الأول. وقلت للرسول: قد كان ذلك بحضوركم، أتريدون أن يمكروا كما مكروا بي في العام الماضي؟ هذا لا أجيب إليه، ولكن من زعم أني قلت قولًا باطلًا؛ فليكتب خطه بمَا أنكَره من كلامي، ويذكر حجته، وأنا أكتب جوابي مع كلامه، ويعرض كلامي وكلامه على علماء الشرق والغرب، **فقد قلت هذا بالشام، وأنا قائله هنا، وهذي عقيدتي**[(١)] التي بُحثت بالشام بحضرة قضاتها ومشايخها وعلمائها، وقد أرسل إليكم نائبكم النسخة التي قرئت، وأخبركم بصورة ما جرى، وإن كان قد وقع من التقصير في حقي والعدوان والإغضاء عن الخصوم ما قد علمه الله والمسلمون؛ فانظروا النسخة التي عندكم. وكان قد حضر عندي نسخة أخرى منها؛ فقلت: خذ هذه النسخة فهي اعتقادي، فمن أنكر منها شيئًا فليكتب ما ينكره وحجته لأكتب جوابي. فأخذا العقيدة وذهبا، ثم عادا ومعهما ورقة لم يذكر فيها شيء من الاعتراض على كلامي؛ بل قد أنشؤوا فيها كلامًا طلبوه، وذكر الرسول أنهم كتبوا ورقة ثم أخرى، ثم قطعوها، ثم كتبوا هذه؛ ولفظها:

الذي يطلب منه أن يعتقده أن ينفي الجهة عن الله والتحيز، وأن لا يقول إن كلام الله حرف وصوت قائم به؛ بل هو معنًى قائم بذاته، وأنه - سبحانه - لا يشار إليه بالأصابع إشارة حسية، ويطلب منه أنه لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها.

---

(١) هي «العقيدة الواسطية»، وهذا من أقوى الأدلة على ثباته وعدم رجوعه عن معتقده.

فلما أراني الورقة؛ كتبت جوابها فيها مرتجلًا مع استعجال الرسول:

أما قول القائل: (الذي يطلب منه أن يعتقده أن ينفي الجهة عن الله والتحيز)؛ فليس في كلامي إثبات هذا اللفظ، لأن إطلاق هذا اللفظ...» إلى آخر كلامه المتضمن أمرين:

أحدهما: جواب مختصر خطر له في الحال على استعجال، دون إمهال، وهو فيه (١/ ١١٣ - ١١٧).

والآخر: جواب مفصل، لم يقع فيه إهمال، وبَحَثَ المسألةَ - كعادته - بتفصيل وتأصيل، ومن (١/ ١١٩ إلى آخر الكتاب) في ثلاثة مجلدات:

- بدأه بالجواب عن الأمر الثالث الذي طلبوه؛ فأجاب عنه من سبعة عشر وجهًا (١/ ١١٩ - ١٨٦).

- ثم ثنَّى بالجواب عن الأمر الأول؛ فأجاب عنه من ثلاثة عشرة وجهًا (١/ ١٨٧ - ٢٢٧).

- ثم ثلَّث بالجواب عن الأمر الثاني - وهو لبُّ الكتاب - من أكثر من تسعين وجهًا؛ منها ثمان وسبعون وجهًا متتابعة، والباقي متفرعة عنها، ومبثوثة في الكتاب (١/ ٢٨٨ إلى نهاية المجلد الثالث ص ١٠٣٨).

وهذا القسم من الكتاب يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: كلام مطول في الرد على الأشاعرة وغيرهم في مسألة الكلام، وبيان مذهب أهل السنَّة فيها (١/ ٢٢٨ - ٢/ ٥٩٦).

القسم الثاني: نقل فيه كلام الرازي في مسألة الكلام - من كتابه «نهاية العقول في دراية الأصول» -، ثم أتبعه بالرَّد من ثمانية وسبعين

وجهًا، وكلام الرازي يبدأ من (٢/ ٥٩٦) وينتهي في (٢/ ٦١١)، وأما الرد فيبدأ من (٢/ ٦١١) إلى قرابة (٣/ ٩٠٠).

والقسم الثالث: نقل فيه كلامًا لأبي المعالي الجويني، وردَّ عليه من خمسة عشر وجهًا، وبداية هذا القسم من (٣/ ٩٠٠) إلى نهاية الكتاب.

فهذه المسائل ومباحثها من البَدَهِيات عند ابن تيمية، وهي حاضرة عنده لصيقة به؛ فقد بحثها في كثير من المجالس وتسلح بحججها في كثير من المناظرات، والقوم لا يرجون رجوع ابن تيمية عن معتقده بالكليَّة؛ وإنما لعلهم ظفروا به في هذا المقدار من الرجوع، وهذا يدل على أن **قصة رجوعه كذب له قرون**، ما قام عليه دليل ولا لاح، ولا خطر في بال خصومه المعاصرين له؛ وإنما هي من أوهام من حكيت له الماجريات، فصاغها ابن المعلِّم والشهاب النويري، ولم يضبطوا ذلك على أحسن الأحوال!

قال أبو عبيدة: هذا هو حقيقة الرجوع، وأنه طلب منه، ولقِّن معتقد الأشاعرة، ووُعِدَ بأنه إذا أقره؛ فإنه يخرج من السجن، مع تدابير مضت فلا داعي لإعادتها، وهذا هو موقفه، وقد بيَّن حقيقة ما طُلب منه في كتابه العجيب «التسعينية»، هذا هو الثابت عنه، وما عداه فدعوى لا تَرُوج في سوق البحث العلمي، القائم على قاعدة (إن كنت مدَّعيًا؛ فالدليل، وإن كنت ناقلًا؛ فالصحة)، فهي يعوزها النقل الصحيح، و«العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول ﷺ، **فالشأن أن تقول علمًا؛ وهو النقل المصدَّق، والبحث المحقَّق، فإن ما سوى ذلك خزف مزوَّق، وإلا؛ فباطلٌ مطلق**»[1].

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٦/ ٣٨٨).

والناظر في مواضيع المؤلفات التي كتبها ابن تيمية في مصر بعد التاريخ المزعوم لرجوعه عن معتقده؛ يعلم كذب هذه الدعوى[١].

فقد أَلَّف «بغية المرتاد» - وهو خاص بالرد على أصحاب الوحدة - في الإسكندرية سنة ٧٠٩هـ، وذكر ذلك في كتابه «النبوات» (١/ ٣٩٨)؛ فقال: «فإنه لما انتشر الكلام في مذهب أهل الوحدة، وكنتُ لما دخلتُ إلى مصر بسببهم[٢]، ثم صِرتُ في الإسكندرية؛ جاءني من فضلائهم من يعرف حقيقة أمرهم...».

وأَلَّف «شرح الأصبهانية» - وهو في نصرة المعتقد السلفي في الصفات وما ينقضها من مناهج الفلاسفة والمنطقيين والمتكلمين، مع بيان موقفه من بعض المخالفين ممن لم يتخذ منهج السلف وعُرف بنصره السُّنة، وفيه رد على مدعي التصوف من الاتحادية والحلولية - سنة ٧١٢هـ، ونصَّ عليه في إحدى نسخ الكتاب الخطية؛ لما قال: «سئل شيخ الإسلام... وهو مقيم بالديار المصرية في شهور سنة اثنتي عشرة وسبع مئة أن يشرح عقيدة مختصرة أَلَّفها شمس الدين محمد بن الأصبهاني؛ الإمام المتكلم المشهور، الذي قيل: إنه لم يدخل إلى الديار المصرية أحد من رؤوس علماء الكلام مثله،...».

فهل يعتقد القائلون برجوع ابن تيمية عن معتقَده بها نصره في «شرح الأصبهانية»؟! فليقروا بما فيها، ففيه النجاة لهم، وليقولوا بعد ذلك ما شاؤوا.

---

(١) كتب الباحث الشيخ حماد بن زكي الحماد: «الترتيب الزمني لمؤلفات ابن تيمية»، وهو منشور في الشبكة العالمية، واستفدتُ منه، فجزاه الله خيرًا.

(٢) هذا نقل مهم جدًّا في أن قدوم ابن تيمية لمصر كان بسبب أعدائه وخصومه، وهذا من كلام ابن تيمية نفسه، وسبق بيان معرفته بذلك، وهذا النقل يؤكِّده.

وألَّف ابن تيمية «درء تعارض العقل والنقل» - وهو مستقل في الرد على الرازي، ومن زعم التعارض بين النقل الصريح والعقل الصحيح[1]، وهو مذهب متكلمي الأشاعرة - بين عامي ٧١٢ - ٧١٨هـ، وذكر في أوله (١/ ٢٧): «ولما كنت بالديار المصرية؛ سألني من سألني من فضلائها عن هذه المسألة...» وأحال فيه (٩/ ٢٤٨) على «شرح الأصبهانية» الذي ألَّفه سنة ٧١٢هـ، وذكر ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (٣٧) أن القاضي كمال الدين ابن الشَّريشي له «اعتراضات على كتاب الدرء»، وهو من وفيات سنة ٧١٨هـ.

وألَّف «منهاج السنة النبوية» بعد «الدرء» و«الصفدية»؛ فقد ذكر الكتابين فيه عدة مرات[2] - أي: بعد المحنة -، «ولو لم يكن له إلا «منهاج السنة» لكفاه على الأيام فخرًا لا يبلى؛ ففيه مثال من علمه وقوَّة محجته ومعرفته بالملل والنحل، وإذا قلنا: إنه لم يؤلَّف نظيره في الرد على المخالفين لأهل السنة؛ لصدَّقنا كلُّ منصف من أهل القبلة.

وكتاب «منهاج السنة» من أصح الشهادات على علوٍّ كعبه في معرفة الشرع وما تقلَّب عليه، وما حاول بعض أهل الأهواء من العبث به، وفيما أورده الموافقون والمخالفون من صحيح الآراء وبهرجها، وكان عنوان مداركه الواسعة بتأريخ الإسلام وتاريخ الملل والنحل، ولو ادَّعينا أنه لم يأت عالم مثله يعرف ما طرأ على الدين ومذاهب أهله فيه ساعةً ساعةً، ويومًا يومًا؛ ما قدر أحد على ردٍّ دعوانا.

رد على المعتزلة وعلى الجهمية وعلى الشيعة وعلى الفلاسفة

---

(١) انظر - لزومًا -: ما قدمناه عنه (ص ٧٦١).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٠٩ و٣/ ٣٦٥ و٥/ ٢٧٥ و٥/ ٤٢٣ و٥/ ٤٤١).

وعلى غيرهم؛ فجاء بالعجيب من الآراء التي استخرجها من روح الشريعة، واستنبطها ببُعد نظره وشدَّة بحثه، فما كُتب لإمام من الأئمة في عصره وبعد عصره أن يناقضه ويرد أقواله.

وعلى كثرة ما حرص الشافعية للتفوُّق على هذا الحنبلي، وإقناع العلماء بفتاويهم، وتزييف فتاويه؛ ما كانوا معه إلا كالأطفال أمام الرجال، وفي مقدِّمتهم المشايخ بنو السبكي، وما كان لهم في دولة مصر والشام من السلطان»[(١)].

وألَّف «الرسالة التدمرية» - التي قرر فيها معتقده السلفي على وجه دقيق - في أواخر حياته.

فأين الرجوع عن المعتقد؟! ولم يظهر له أثر البتة في جميع كتب ابن تيمية، ولا سيما التي ألَّفها بعد تاريخ الرجوع المزعوم؟! فكيف إذا تيقَّنتَ أن الذي فيها يناقض تمامًا ما زعموا أنه تراجع عنه؛ كقوله - مثلًا - في «الرد على الشاذلي» (١٧) عن (الأحوال الشيطانية): «هذا وغيره رأيته بالديار المصرية، ورأيت من هذا الفن عجائب»، وقوله فيه (٢١٥): «وقد جرت بالديار المصرية محنة هؤلاء الجهمية» وهكذا...؟!

والذي يعلم المعتقد عند ابن تيمية وأهميته، ومدى مناضلته عنه، وأنه فوق الناس كلِّهم؛ لم يضره تصريحه هو بتراجعه، كما كان مغترًّا بتقريرات ابن عربي، ولمَّا عرفها؛ صرَّح هو بالتحذير منه فيما كتبه لنصر المنبجي[(٢)].

---

(١) «ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢٨ - ٣٢) للعلامة محمد كرد علي.
(٢) انظر: ما تقدم (ص ٢٦٩).

◉ الجولة الأخيرة

مما يؤكد لك أن رجوع ابن تيمية دعوى كاذبة: ما جاء في خبر الناقلين عنه ذلك؛ فهم لم يفلحوا في صياغة الخبر، ففي خبر ابن شهاب النويري المتقدم:

«إلى أن قال بحضرة الشهود: أنا أشعري، ورفع كتاب الأشعرية على رأسه، وأشهد عليه بما كتب به خطًّا، وصورته: الحمد لله، الذي أعتقده أن القرآن معنًى قائم بذات الله...».

فهذا رجوع عن طواعية واختيار، حتى رفع الكتاب الذي رجع فيه إلى معتقد المتأخرين من الأشاعرة فوق رأسه!

وكل كلمة في العبارة السابقة كذب؛ وهذا التفصيل:

أولًا: قوله (أنا أشعري) عبارة لا يرضاها ابن تيمية، ويقول في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٩ - ٣٦٠) أنها بدعة، وله تفصيل لا بد من بيانه بإيجاز، وعبارته بعد كلام:

«ومن رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل، وبصرًا نافذًا، وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء؛ علم قطعًا أنهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنهم كذَّبوا بالرسل وبالكتاب وبما أرسل به الرسل؛ ولهذا كانوا يقولون: إن البدع مشتقة من الكفر وآيِلة إليه. ويقولون: **إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ والأشعرية مخانيث المعتزلة**.

وكان يحيى بن عمار[1] يقول: المعتزلة الجهمية الذكور،

---

(١) الإمام، المحدِّث، الواعظ، شيخ سِجِستان، أبو زكريا الشَّيباني النِّيهي السِّجستاني، نزيل هراة، كان فصيحًا مفوَّهًا، حسن الموعظة، رأسًا في التفسير، أكمل التفسير على المنبر، ثم افتتح ختمة أخرى؛ فمات وهو يفسِّر سورة القيامة، توفي سنة (٤٢٢هـ)، ترجمته في «السير» (١٧/ ٤٨١).

والأشعرية الجهمية الإناث. ومرادهم: الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية، وأما من **قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يُظْهِر مقالةً تناقض ذلك**؛ فهذا يعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لا سيما وأنه بذلك يوهم حُسنًا بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر، والكلام مع هؤلاء الذين ينفون ظاهرها بهذا التفسير.

قلت له: إذا وصف الله نفسه بصفة، أو وصفه بها رسوله، أو وصفه بها المؤمنون - الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم - فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله - سبحانه -، وحقيقتها المفهومة منها: إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة؛ لا بد فيه من أربعة أشياء:...» وسردها.

فالذي يقرر هذا لا يقول عن نفسه: (أشعري)! والمعتقد - كما سبق عنه - لا يؤخذ إلا من الكتاب والسنة وسلف الأمة، وهو أكبر من جميع الأشخاص في نظره.

ثانيًا: قوله: «ورفع كتاب الأشعرية على رأسه» هذا كذب، ويكذِّبه ما جاء عند النويري في تتمة كلامه في رجوع ابن تيمية المزعوم؛ فهو يقول بعد تقرير رجوعه:

١- «وحررتُ الدعوى عليه في أمر اعتقاده وما وقع منه».

فلماذا هذا التحرير، وقد ثبت عنه الرجوع؟!

وقوله كذلك بعد الرجوع المزعوم:

٢- «فأُنهي عنه أن جماعة يحضرون إليه بالسجن، وأنه يعظهم ويتكلم في أثناء وعظه بما يشبه ما تقدم من كلامه، فأمر بنقله إلى ثغر الإسكندرية».

فما معنى رجوعه عن معتقده، وهو ينشره في السجن، ويدعو زوَّاره إليه؟!

٣- «واستمر به إلى أن عادت الدولة الناصرية ثالثًا فتحدث مع السلطان في يوم السبت ثامن عشر شوال سنة تسع وسبع مئة؛ فأكرمه السلطان وجمع القضاة وأصلح بينه وبين قاضي القضاة زين الدين المالكي[1]، **فأشرط عليه قاضي القضاة أن يتوب عما تقدم الكلام فيه، ويتوب عنه، ولا يعود إليه، فقال السلطان: قد تاب**. وانفصل المجلس على خير، وسكن الشيخ تقي الدين ببعض القاعات، وتردد الناس إليه، واستمر إلى أن توجه السلطان إلى الشام،...» إلى آخره.

فهذا الخبر يدل على أن ابن تيمية لم يتب (!) إلا سنة تسع وسبع مئة، وتأريخ دعوى رجوعه عن معتقده كانت قبل ذلك بأكثر من سنتين، فيُطلب منه في شوال سنة ٧٠٩هـ بالرجوع، وكان قد رجع في ربيع الأول أو الآخر سنة ٧٠٧هـ؛ وهذا تناقض!

ثالثًا: الزاعم أن ابن تيمية قد رجع هم خصومه، وهو يخالف ما هو مدوَّن عنده، وما استمر عليه، وما هو ثابت في كتبه، **فأقلُّ أحوال الزاعمين بالرجوع أنهم وهموا في هذا النقل**.

رابعًا: أما خبر ابن المعلِّم فهو كالذي قبله؛ فهو غير دقيق في نقله عن ابن تيمية، قبل الرجوع وبعده - المزعوم -، وهو خصم من خصوم ابن تيمية، وفي تتمة نقله ما يناقض الرجوع المزعوم، وهاكم البيان:

١- لم يذكر سببًا لرجوعه، وإنما قال: «هدى الله قلبه للطاعة».

٢- «فكتب ممتثلًا، مكابدًا للمشقَّة، محتملًا».

---

(١) هو ابن مخلوف، وسبقت ترجمته.

فمن هدى الله قلبه للطاعة؛ لماذا يكابد المشقَّة ويحتملها وهو يريد أن يرجع عن الضلال إلى الهداية؟!

٣- «فشهد عليه جماعة من العلماء بمقتضاه، وإن لم يكن رضاه».

فهذا تصريح بأن الرجوع لم يكن عن رضًى منه، وهو يخالف قوله: «هدى الله قلبه للطاعة».

٤- «وكُتبت من توبته نسخ منقولة من خط يده، لتكون مقابلة **لإنكاره في غده**، وحجَّة على تابعيه في معتقده».

فهم - أي: خصومه - غير مقتنعين بالرجوع، وأما كتابة النسخ، وصورة ما عليها؛ فهي من المفترعات المخترعات[١]، التي لم تكن إلا في أذهان زاعميها، وليس لها نصيب في الماجريات، ولا أشار إليها أحد معتبر من الثقات.

٥- الأقوى من ذلك: قول ابن المعلِّم نفسه في القسم الذي وضعه أول الكتاب[٢]، ووضعه المحقق تحت عنوان (في الإشارة إلى المجلس الذي عقد لابن تيمية وما كتبه المؤلِّف ناصحًا له)[٣]:

«ولقد ساءني ما بلغني من إحجالِك[٤] في المَحفِل الذي رأيت، وإذلالك وإن كان مقابلةً على بعض ما جَنَيتَ، كما سُرِرتُ برجوعك

(١) إلا عند الكوثري الزاعم أن نسخة منها في الخزانة الملكية الناصرية!!

(٢) رجحنا أنه أتم كتابه «نجم المهتدي» وجعله تذييلًا على «تبيين كذب المفتري»، ثم أقحم هو ردَّه على ابن تيمية فيه، وفسَّرنا البياضات التي فيه بهذا السبب، وهو -في نظري- معقول!

(٣) هذا من تصرف المحقق! ولا أظن الكتاب وصل ابنَ تيمية! وإنما كتبه من باب الحط والإقذاع لا النصيحة.

(٤) أي: تقييدك.

وتوبتك في الظاهر، وإن كان منادي التقريع يُناديك: آلآن؟! إنما هذه توبةُ حاذرٍ.

هيهات! أن نُخدع بما يظهر من رجوع، أو نغترَّ بما نرى منك من خضوع!!

إنَّ تحت الخضوع داءً دويًّا، وباطنًا يُنادي بالحرف والصوت نداءً خفيًّا، لكنَّا لم نُكلَّف بالشقِّ عن القلوب، ولا وُكِل إلينا علمُ الغيوب، وليَفضَحَنَّ طِباعَك التطبُّع، وليَظهَرَنَّ مِن خَلَل خِلالِك التصنُّع.

فليجتهد المولى أن يزيل من باطنه ما يجدُهُ مما لا يُجديه، وألا يخفي في نفسه ما الله مبديه...»[١].

فوصف ابن المعلِّم التوبة -على حدِّ زعمه-: (توبة حاذر) و(توبته في الظاهر) و(.... نخدع بما يظهر من رجوع، أو نغتر بما نرى منك من خضوع)، فهو في شك في رجوعه، وهذا يخالف ما سبق أن نقلناه عنه.

٦- ومثله -بل أقوى منه- ما ذكره فيه مقترنًا اسمه باسم التلميذ الإمام الرباني شيخ الإسلام الثاني: ابن قيم الجوزية؛ فاسمع إلى قول ابن المعلِّم:

«ولقد كتبنا لك في قفاء سميِّك[٢] وتلميذك في المعتقَد وحفيِّك[٣]...» إلى قوله:

«وليس كل حاكم بتوبتكما الكاذبة يقتنع، وما كلُّ ظافر

---

(١) «نجم المهتدي» (١/ ٧٠ - ٧١).

(٢) يريد: ابن القيم، واسمه محمد، وابن تيمية -كما هو معروف- أحمد!

(٣) الحفي: المبالغ في الإكرام، المظهر السرور والفرح، انظر: «القاموس المحيط» (١٦٤٦).

بمصطنع»[١].

فالتوبة هنا كاذبة، وفي آخر الكتاب نفسه -كما قدمناه- صحيحة مقبولة، وهذا تناقض؛ إذ «لم ينبِّه عليه هناك»[٢].

والشاهد من هذا كلِّه: أن التوبة المزعومة مكذوبة، ولا يشك عاقل في ذلك؛ فابن تيمية خصم ليوم الدين لمحرِّفي النصوص، الزاعمين أنها تتناقض مع المعقول!

خامسًا: لم يكن الرجوع المذكور من ابن تيمية حاصلًا، ولا المَحاضِر وما كتبه القضاة واقعًا؛ وإنما الذي كتبوه في المَحاضِر إنما وقع بعد ذلك بمدة، وكان بسبب فتيا له في السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء، وكان ذلك في سنة ست وعشرين وسبع مئة، أي: بعد هذه الحادثة بنحو عشرين سنة، ففي «مجموع الفتاوى» له (٢٧/ ٢٨٨ - ٢٩٠):

«صورة خطوط القضاة الأربعة على ظهر فتيا الشيخ تقي الدين أبي العباس ابن تيمية في «السفر لمجرد زيارة قبور الأنبياء»:

هذا المنقول باطنها[٣] جوابًا عن السؤال أن زيارة الأنبياء بدعة، أو ما ذكره من نحو ذلك، وأنه لا يترخص في السفر إلى زيارة الأنبياء. هذا كلام باطل، مردود عليه، وقد نقل جماعة من العلماء والأئمة الكبار أن زيارة النبي ﷺ فضيلة وسنة مجمع عليها، وهذا المفتي المذكور ينبغي أن يزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند العلماء والأئمة الكبار، ويمنع من الفتاوى الغريبة المردودة عند الأئمة الأربعة، ويحبس إذا لم يمتنع من ذلك، ويشهر أمره؛ ليتحفظ الناس من الاقتداء به.

---

(١) «نجم المهتدي» (١/ ٧١ - ٧٣).

(٢) من كلام محقق «نجم المهتدي» (١/ ٧٠) هامش (٢).

(٣) أي: باطن الورقة التي فيها فتوى ابن تيمية رحمه الله تعالى.

كتبه العبد الفقير إلى الله محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة.

وتحته: يقول أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي.

وتحته: كذلك يقول محمد بن الحريري الحنفي؛ لكن يحبس الآن جزمًا مطلقًا.

وتحته: كذلك يقول العبد الفقير إلى الله محمد بن أبي بكر المالكي(١)، إن ثبت ذلك عليه، ويبالغ في زجره بحسب ما تندفع به هذه المفسدة وغيرها من المفاسد.

فهذه صورة خطوطهم بمصر، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد سيدنا وآله وصحبه وسلم تسليمًا.

قال شيخ الإسلام أسكنه الله الجنة آمين؛ بعد البسملة والحمدلة:

في الجواب عما كتب على نسخة جواب الفتيا، وبيان بطلان ذلك، وأن الحكم به باطل بإجماع المسلمين من وجوه كثيرة: قد بُسطت في غير هذا الموضع؛ وهي **خمسون وجهًا**: تبين بطلان ما كتب به، وبطلان الحكم به.

الأول: أنه نقل عن الجواب ما ليس فيه، ورتب الحكم على ذلك

---

(١) هو الإخنائي المالكي؛ صاحب «المقالة المرضية في الرد على من ينكر الزيارة»، وهو مطبوع، وكان يصرِّح بعداوته لابن تيمية وتلاميذه، فإنه قال يومًا للسلطان في شأن الشيخ برهان الدين الرشيدي: «مالك به حاجة؛ فإنه من أصحاب ابن تيمية»، انظر القصة في: «أعيان العصر» (٤/ ٣٦٣) و(١/ ٣٨٨).

ولابن تيمية رد عليه بعنوان: «الرد على الإخنائي» أو «الإخنائية»، وهو مطبوع. وكتب ابن تيمية في المسألة التي حبس بسببها سنة ٧٢٦هـ عدة مجلدات؛ منها: «الرد على الإخنائي» قاضي مصر، تُعرف بـ «الإخنائية»، أفاده محمد بن عبد الهادي في «العقود الدرية» (٤٣٥).

النقل الباطل. ومثل هذا باطل بالإجماع؛ فإنه نقل **أن** المجيب قال: أن زيارة الأنبياء بدعة، أو أنه ذكر نحو ذلك، **والمجيب لم يذكر ذلك**، ولا نقل ذلك عن أحد من العلماء؛ وإنما في الجواب ذكر قول العلماء فيمن سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين: هل يحرم هذا السفر، أو يجوز؟ وأن الطائفتين اتفقوا على أنه غير مستحب، والطائفتان لم يقولا ذلك في الزيارة المطلقة؛ بل جمهورهم يقولون: إن زيارة القبور مستحبة. وهذا هو الصحيح، كما دلَّت عليه الأحاديث الصحيحة؛ ولكن لا يقولون: إنه يستحب السفر إليها. كما اتفق المسلمون على أنه يشرع إتيان المساجد غير المساجد الثلاثة، وأن إتيانها قد يكون فرضًا، وقد يكون سنة؛ مثل إتيانها للجمعة والجماعة، واتفقوا على أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بفرض ولا سنة، فهكذا زيارة القبور على الوجه الشرعي مستحبة، وهي سنة، والسفر إلى ذلك ليس بفرض ولا سنة عند الطائفتين.

والمجيب لم يذكر لنفسه في الجواب قولًا؛ بل حكى أقوال علماء المسلمين، وأدلتهم، **وهؤلاء نقلوا عنه ما لم يقله، واستدلوا بما لا ينازع فيه، وأخطؤوا فيما نقلوه وفهموه من كلام من نقل الإجماع**، وفيما استدلوا به عليه، وذلك من وجوه كثيرة جدًّا، **ولكن مقصود هذا الوجه: أن الذي كتب على الجواب نقل عنه أنه هو القائل، وأنه قال: إن زيارة الأنبياء بدعة. وهذا باطل عنه، والحكم المرتب على النقل الباطل باطل بالإجماع.**

الوجه الثاني: أن الطائفتين من علماء المسلمين اتفقوا على أن السفر لمجرد زيارة القبور ليس بفرض ولا سنة، وهؤلاء جعلوا السفر إلى زيارة القبور سنة سنَّها رسول الله ﷺ، والنبي ﷺ لم يسن لأمته السفر

لذلك، ولا قال علماء شريعته أن السفر إليها سنة؛ فقد حكموا بما يخالف السنة والإجماع، وهذا الحكم باطل بالإجماع،...» إلى آخر كلامه.

قال أبو عبيدة: لست بصدد دراسة هذه المسألة، ولكن المحضر المزعوم لم يكن فيه رجوع ابن تيمية عن معتقده، وهو متأخِّر عن سنة ٧٠٥هـ، وفيما ذكر التقي السبكي في ترجمته التي خصَّها فيما أُخذ على ابن تيمية، وألَّفها من أجل أتباعه والحدِّ من كثرتهم، وانتشارهم الواسع آنذاك؛ إذ كان فراغه منها بعد نحوٍ من سبعٍ وعشرين سنة[1] من وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية، وسأعمل - بإذن الله تعالى - على نشرها مع التعليق عليها، ومَن رد عليه من العلماء.

◉ الحقائق الدامغة

مما ينسف خرافة رجوع ابن تيمية عن معتقده: أخبار عديدة ونقولات وثيقة قصَّها غير واحدٍ من العارفين بحاله؛ وهذا نزر منها:

أولًا: ذكر البرزالي في «المقتفي لتاريخ أبي شامة» (٤/ ٢٨٦ - ط ابن حزم) في (حوادث صفر) من (سنة سبع وسبع مئة).

«واجتمع قاضي القضاة بدر الدين بالشيخ تقي الدين ابن تيمية في دار الأوحدي بالقلعة بكرة الجمعة رابع عشري صفر، وتفرَّقا قبل الصلاة، وطال بينهما الكلام».

---

(١) فرغ تقي الدين السبكي من «ترجمته لابن تيمية» في نهار الأربعاء الثاني والعشرين من صفر سنة خمس وخمسين وسبع مئة بظاهر دمشق، كذا في آخرها، وهي مودعة في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة» (ق ٢٠٣/ ب) لابن حجر، نسخة آيا صوفيا، رقم (٣١٣٩).

ثانيًا: الذي أجمله البرزالي[١] فصّله ابن كثير؛ فقال في «البداية والنهاية» (١٦/ ٥٦ - ٥٧ ط أوقاف قطر):

«وفي يوم الجمعة رابع عشر صفر اجتمع قاضي القضاة بدرُ الدين ابن جماعة بالشيخ تقي الدين ابن تيمية في دار الأوحدي من قلعة الجبل، وطال بينهما الكلام، ثم تفرَّقا قبل الصلاة، والشيخ تقي الدين مصمِّمٌ على عدم الخروج من السِّجن، فلما كان يوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأول جاء الأمير حسام الدين مُهَنَّا بن عيسى ملك العرب إلى السجن بنفسه وأقسم على الشيخ تقي الدين ليخرجنَّ إليه، فلما خرج أقسم عليه ليأتينَّ معه إلى دار سلَّار، فاجتمع به بعض الفقهاء بدار سلَّار وجرت بينهم بحوث كثيرة، ثم فرَّقت بينهم الصلاة، ثم اجتمعوا إلى المغرب، وبات الشيخ تقي الدين عند سلَّار، ثم اجتمعوا يوم الأحد **بمرسوم السلطان** جميعَ النَّهار، ولم يحضر أحد من القضاة؛ **بل اجتمع من الفقهاء خلقٌ كثيرٌ، أكثر من كل يوم**، منهم: الفقيه نجم الدين بن الرِّفعة وعلاء الدين التاجي[٢]، وفخر الدين ابن بنت أبي سعد، وعز الدين النَّمراوي، وشمس الدين بن عدنان[٣] وجماعةٌ من الفقهاء، **وطلبوا القضاة فاعتذروا بأعذار**؛ بعضهم بالمرض، وبعضهم بغيره، **لمعرفتهم بما ابن تيمية منطوٍ عليه من العُلُوم والأدلَّة، وأن أحدًا من الحاضرين لا يُطيقه**[٤]، فقبل عذرَهم نائب السلطنة ولم يكلِّفهم الحضور بعد أن رسم السلطان بحضورهم

(١) سيأتي تفصيله من كلامه قريبًا.

(٢) كذا في طبعة أوقاف قطر، وصوابه: «الباجي».

(٣) كذا في طبعة أوقاف قطر، وصوابه: «ابن عدلان».

(٤) أي: لا يقدر عليه.

أو بفَصْل[1] المجلس على خيرٍ، وبات الشيخ عند نائب السَّلطنة، وجاء الأمير حسام الدين مُهَنَّا يريد أن يستصحب الشيخ تقي الدين معه إلى دمشق، فأشار سلَّار بإقامة الشيخ بمصر عنده **ليُري النَّاسَ فضلَه وعلْمَه، وينتفع الناس به ويشتغلوا عليه**[2].

وكتب الشيخ كتابًا إلى الشام يتضمَّنُ ما وقع له من الأمور».

قال أبو عبيدة: هذا الخبر هو الذي يتناسب مع شخصية ابن تيمية، وشجاعته، وقوة حجته، ومناظرته، وما عدا ذلك فهو من كذب الكذَّابين.

ثالثًا: ومثله مما يتناسب مع ماجريات الأمور؛ ما قاله ابن كثير في (حوادث سنة ست وسبع مائة) - وهي السنة التي قبلها - في كتابه «البداية والنهاية» (١٨/ ٦٥ - ط هجر):

«وفي ليلة عيد الفطر أحضر الأميرُ سيفُ الدين سلَّار نائبُ مصرَ القُضاة الثلاثة وجماعةً من الفُقهاء؛ فالقضاةُ: الشَّافعيُّ، والمالكيُّ، والحنفيُّ، والفقهاءُ: الباجيُّ، والجَزَريُّ، والنَّمراويُّ، وتكلَّموا في إخراج الشيخ تقيِّ الدين ابن تيْميَّة من الحبس، فاشترط بعضُ الحاضرين شُروطًا عليه في ذلك؛ منها: **أنَّه يلتزم بالرُّجوعِ عن بعض العقيدة**، وأرسلوا إليه ليحْضُرَ ليتكلَّموا معه في ذلك؛ **فامتنع من الحُضور وصمَّم**، وتكرَّرت الرُّسل إليه ستَّ مراتٍ، فصمَّم على عدم الحضور، ولم يلتفتْ إليهم ولم يَعِدهم شيئًا، **فطال عليهم المجلسُ فتفرَّقوا وانصرفوا غير مأجورين**».

---

(١) الصواب: «بحضورهم وانفصل».

(٢) هذه عاقبة أولياء الله المُتَّقين، والله حسيبه.

رابعًا: وهذا الذي ذكره البرزالي في «تاريخه» (٤/ ٢٨٧ - ٢٨٨/ ط ابن حزم) في حوادث (ربيع الأول) من سنة (سبع وسبع مئة) - وهو التاريخ المزعوم لرجوعه عن معتقده -، وعبارته فيها يتطابق فحواها مع العبارة المتقدمة عن ابن كثير، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وفي أوائل ربيع الأول وصل الأميرُ حسام الدين مُهَنَّا بن عيسى إلى دمشق، وتوجَّه إلى القاهرة فوصلها في تاسع عشر الشهر المذكور، وحضر بنفسه إلى السِّجن إلى الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فأخرجه بعد أن استأذن في ذلك؛ فخرج يوم الجمعة الثالث والعشرين من الشهر إلى دار نائب السَّلطنة بالقلعة، وحضر بعض الفقهاء وحصل بينهم بحثٌ كثيرٌ، وفرَّقت صلاة الجمعة بينهم، ثم اجتمعوا إلى المغرب، ولم ينفصل الأمر، ثم اجتمعوا **بمرسوم السُّلطان** يوم الأحد الخامس والعشرين من الشهر مجموع النهار، وحضر جماعةٌ أكثر من الأوَّلين؛ حضر نجم الدين ابن الرفعة، وعلاءُ الدين الباجيُّ، وفخر الدين ابن بنت أبي سعد، وعز الدين النَّمراويُّ، وشمسُ الدين ابن عدلان، وصِهر المالكي، وجماعةٌ من الفقهاء، ولم تحضر القُضاة، وطُلِبُوا، واعتذر بعضهم بالمرض، وبعضُهم تبع أصحابه، وقَبل عُذرهم نائب السَّلطنة، ولم يُكلِّفهم الحُضُور بعد **أن** رسم السُّلطان بحُضورهم، وانفصل المجلس على خير، وبات الشيخ عند نائب السلطنة، وكَتَب كتابًا إلى دمشق بُكرة الاثنين السادس والعشرين من الشهر يتضمن خروجه، وأنَّه أقام بدار ابن شُقير بالقاهرة، **وأن الأمير سيف الدين سلَّار، رسم بتأخره عن الأمير مُهَنَّا أيامًا ليُري الناسَ فضله، ويحصل لهم الاجتماعُ به.**

ووصل مُهَنَّا إلى دمشق يوم الخميس سادس شهر ربيع الآخر، وأقام ثلاثة أيام وسافر، ثم عُقد للشيخ تقي الدين مجلسٌ ثالثٌ يوم

الخميس سادس ربيع الآخر بالمدرسة الصالحية بالقاهرة»[١].

خامسًا: في تاريخ رجوع ابن تيمية المزعوم عن معتقده كانت النصرة والعزة له[٢]، وحوَّلها المغرضون إلى فشل وهزيمة، وكان خصومه من القضاة يهربون منه ويتخلصون من حضور مجالسه، وكان نائب السلطنة يشعر بذلك ويعرفه؛ فلم يطمع بحضورهم بله عن حجتهم أو مناقشتهم؛ فقد ظهر المستور، وكشف المخبوء، وظهرت الأمور.

سادسًا: من الأدلة القاطعة ما جاء في رسالة ابن تيمية إلى أخيه لأمه بدر الدين أبي القاسم، وهي مؤرخة في وقت رجوعه الذي حكاه ابن المعلِّم في ربيع الآخر من سنة ٧٠٧هـ؛ فقد كتب في ١٤/ ٤/ ٧٠٧هـ رسالة طويلة جاء فيها:

«وقد كان عُقد مجلسٌ بالمدرسة المنصورية يوم الخميس، وكان يومًا مشهودًا، كان فيه من رحمة الله، ولطفه، وانتشار الدعاء المستجاب، والثناء المستطاب، واجتماع القلوب على ما تُحبُّونه وتختارونه فوق ما كان بالشام وأعظم منه؛ **بحيث صار عن أهل مصر من البِشر بنعمة الله علينا ما لا يوصف، وظهر الحق للعامَّة والخاصَّة**»[٣].

سابعًا: التوبة والرجوع إلى الله عَزَّوَجَلَّ واقع من العلماء الربانيين في كل حين، وابن تيمية على رأسهم، ولم يجرؤ أحد منهم على طلب الرجوع عن المعتقد، وإنما الحكاية فيما حكاه ابن عبد الهادي لما

(١) انظر نحوه في: «الذيل على مرآة الزمان» (٢/ ١١٦٨ - ١١٦٩).
(٢) انظر: «ضوابط في النقد، دراسة في عقل ابن تيمية النقدي» (ص ١٣٦ - ١٤٢) (تقديس الوحي وتنزيهه عن النقد) و(ص ٢٠٣ - ٢٠٩) (الثقة والثبات على الحق)؛ ففيهما مزيد فائدة.
(٣) انظر: «العقود الدرية» (٣١٩ - ٣٢٠).

ذكر مجلس المدرسة الصالحية بالقاهرة، المزعوم أن ابن تيمية رجع عن معتقده فيه؛ قال ابن عبد الهادي:

«وكان مما جرى في المجلس - فيما بلغني - أنه قيل للشيخ: نستغفر الله العظيم، ونتوب إليه!

فقال الشيخ: كُلُّنا نستغفر الله العظيم ونتوب إليه، والتفت إلى رجل منهم فقال له: استغفر الله العظيم وتُبْ إليه!

فقال: أستغفر الله العظيم وأتوب إليه.

وكذلك قال لآخر، ولآخر، وكلُّهم يقول كذلك.

فقيل للشيخ: تُبْ إلى الله عَزَّوَجَلَّ من كذا وكذا. وذُكِر له كلام.

فقال: **إن كنت قلتُ كلامًا يستوجب التوبة فأنا تائبٌ منه.**

فقال له قائل: هذه ليست توبة!

فردَّ عليه الشيخ، وجهَّله.

ووقع كلامٌ يطول ذكره»[١].

فانظر - يا رعاك الله - كيف حوَّل خصوم ابن تيمية هذا الاستغفار - الذي هو طاعة لازمة: وجوبًا تارة، وندبًا أخرى - إلى تراجع عن معتقد السلف - الذي هو خروج عن الجادة على حسب مقداره -.

ثامنًا: ابن تيمية يدرك مدى عمق المؤامرة على عقيدة الأمة، وقام حارسًا عليها، مناضلًا عنها، منافحًا بكل ما أُوتي من قوة في بيان معالمها، وأشرنا بأكثر من مناسبة لهذا الأمر، وها هو يرسل إلى أمه رسالة فيها إشارة إلى هذا الأمر.

---

(١) «العقود الدرية» (٣١٥).

يقول ابن عبد الهادي: «ووصل كتاب الشيخ مؤرخًا بليلة الجمعة الرابع عشر من الشهر، يذكر فيه أنه عُقد له مجلس ثالث بالمدرسة الصالحية بالقاهرة، بعد خروج مُهنًّا في يوم الخميس سادس الشهر، وأنه حصل فيه خير، **وأن في إقامته مصالح وفوائد**[١].

وقد وقفتُ على عدة كتب بخط الشيخ؛ بعثها من مصر إلى والدته، وإلى أخيه بدر، وإلى غيرهما»[٢] وساق كتابه إلى أمه[٣].

قال أبو عبيدة: أسترعي النَّظَرَ إلى هذه العبارات منه لتدرك عظم المؤامرة:

١- «تعلمون أن مقامنا الساعةَ في هذه البلاد؛ إنما هو لأمور ضرورية، **متى أهملناها فسد علينا أمر الدين والدنيا، ولسنا - والله! - مختارين للبُعد عنكم**، ...».

وقوله هذا يحتاج إلى ربط بما ذكرناه في مواطن من هذا الكتاب[٤]، فهو لا يختار ألفاظًا لا معنى لها، و(الضرورة) التي تحجبه عن أمه وأهله وحياته ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار.

فالقول بالرجوع عن المعتقد الصحيح يضاد مقصد ابن تيمية من ذهابه إلى مصر، وكان يرى أن قيام أهل السنة في مصر من الضروريات، وذهب إليها وهو يعلم أن مصيره السجن، ولكن فيه مصلحة راجحة، وكان فرحًا بذلك في تداعيات أوضحناها، **والواقف عليها يعلم مدى خطورة كذبة الرجوع التي ساقها المغرضون.**

---

(١) وانظر - أيضًا -: «الذيل على مرآة الزمان» (٢/ ١١٦٩).

(٢) «العقود الدرية» (٣١٥ - ٣١٦).

(٣) انظره بتمامه في: «العقود الدرية» (٣١٦ - ٣١٨).

(٤) انظر - لزامًا - ما ذكرناه تحت عنوان: (مصر آنذاك في نظر ابن تيمية).

٢- قوله لأمه: «وأنتم لو اطلعتم على باطن الأمور، فإنكم - ولله الحمد - ما تختارون الساعة إلا ذلك».

فالماجريات في ذلك الوقت لها ظاهر وباطن، وتوصلنا إلى خطورة باطنها فيما أشرنا إليه سابقًا[1].

٣- «ومع هذا، فقد فتح الله من أبواب الخير والرحمة والهداية والبركة؛ ما لم يكن يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال».

وهذا كلام المنتصر، والواثق بربه، المعتز بعقيدته، ولا يصدر مثله ممن هو مهزوم في دينه، راجعٌ عن معتقده.

٤- قوله: «ثَمَّ أمورٌ كبار نخاف الضرر الخاصَّ والعام من إهمالها، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب».

تصريح خطير من ابن تيمية، ولا يقدِّره إلا من يعرف همَّه وحرصه على أمته.

٥- قوله: «وما نحن فيه أمرٌ يَجِلُّ عن الوصف، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

تصريح آخر مهم، وأن حرصه على المعتقد وبثِّه ونشره ومحاربة العقائد الزائغة؛ مِن أوجب الواجبات في نظره، وهو يعبر عنه بـ (يجل عن الوصف)، وهذا ينسف خرافة الرجوع بالكليَّة.

وهكذا في سائر رسائله[2] التي أرسلها من مصر لأقاربه وأصحابه.

والخلاصة: أن الأمر الضروري الذي لا حيدة عنه، ولا شك فيه أن رجوع ابن تيمية عن معتقده بعد المرسوم السلطاني لا حظَّ له من

---

(١) انظر (ص ٩٥٠).

(٢) انظرها في: «العقود الدرية» (٣١٨ - ٣٢٨، ٣٣٦ - ٣٤١، ٣٤٧ - ٣٤٩).

النظر، والكذب لائح عليه، وهو دَعِيٌّ، ولا وزن له من الصحة.

ولكن ما هو سر اختيار ابن تيمية لاتِّهامِه بالرجوع عن معتقده؟

«من تأمل تاريخ الحَراك السلفي خصوصًا في شقه الفكري ومنازلته للخصوم؛ يعلم أن ابن تيمية يعدُّ بحق مِفصلًا تاريخيًّا مهمًّا في تاريخ هذا الحَراك، **فما قبل ابن تيمية تاريخ مختلف في طبيعة السجال والنقاش عما بعد ابن تيمية، وقد وفر ابن تيمية لأبناء الخطاب السلفي ترسانة معرفية هائلة في تأصيل وتقرير مبادئ المنهج السلفي وأصوله والذبِّ عنه ومساجلة الخصوم**»[١].

والقائل بالرجوع إما كاذب، وإما أُتِيَ من سوء فهمه لكلام ابن تيمية، وعدم الإحاطة بتقريراته.

«وسوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام؛ بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده وسوء القصد من التابع، فيا محنة الدين وأهله! والله المُستعان.

وهل أوقع القَدَرِيَّة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله؛ حتَّى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو مُوجب هذه الأفهام.

والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله؛ فمهجور لا يلتفت إليه ولا يرفع هؤلاء به رأسًا»[٢].

---

(١) من كلام الشيخ الدكتور عبد الله بن صالح العجيري.

(٢) «الروح» (١٧٩ - ١٨٠) لابن القيم.

وقال في «الطرق الحكمية» (١/ ٣٢٤): «أفهام الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فوق أفهام الجميع، وعلمهم بمقاصد نبيهم وقواعد دينيه وشرعه أتم من علم كل من =

◉ استعانة خصوم ابن تيمية بقوة رجال الدولة

أخيرًا وليس بآخر: «إن استعانة خصوم ابن تيمية بقوة رجال الدولة في البدع التي أقرُّوها، والشريعة تنكرها إنكارًا ظاهرًا، كما يفهم من آي الكتاب العزيز، وهدي الصحابة والتابعين والعلماء العاملين، واغتباطهم بما ظنوه ظَفَرًا لهم في تلك المعركة الشديدة؛ قد كان من نتائجه: مسخ الشريعة عند المتأخرين، وبقيت الأمة على إقرار الخرافات والبدع إلى يوم الناس هذا في أكثر بلاد المسلمين!

وكأنهم اخترعوا شريعة أخرى استمالوا بها العوام، ومزجوها بالشريعة الأصلية رغم أنوف الخواص؛ فركبوا عار الأبد، ولُعنوا بما بدَّلوا وحرَّفوا.

فابن تيمية لم يأت ببدع، وهم سلَّموا بكل البدع، فكان العالِمَ العامل حقًّا، وكانوا عبدة أوهام وضلالات.

أراد شرعًا نقيًّا من الأدران، وهم تساوت عندهم النَّقاية والنِّفاية؛ لأنهم يقصدون بمناقشاتهم الظهور وكسب قلوب الغوغاء على أي حال.

ولو عمَّت دعوة ابن تيمية - ولدعوته ما يماثلها في المذاهب الإسلامية، ولكنها عنده كانت حارة وعند غيره فاترة - لسَلِم هذا الدين من تخريف المخرِّفين على الدهر، ولما سمعنا أحدًا في الديار الإسلامية يدعو غير الله، ولا ضريحًا تُشَد إليه الرحال بما يخالف الشرع، ولا يعتقد بالكرامات على ما ينكره دين أتى للتوحيد لا للشرك،

= جاء بعدهم»، إلى أن قال:

«ولم يرتضوا لأنفسهم عبارات المتأخرين واصطلاحاتهم وتكلفاتهم؛ فهم كانوا أعمق الأمة علمًا وأقلهم تكلفًا، والمتأخرون عكسُهم في الأمرين».

ولسلامة العقول لا للخبال والخيال.

كان ابن تيمية في النصف الثاني من عمره سراجًا وهاجًا، **أطفأ بعلمه وعمله شهرة أرباب المظاهر من القضاة والعلماء**، وكان الصَّدرَ المقدَّمَ كلما دخل في موضوع ديني أو سياسي، وعبثًا حاول بعض الشافعية والمالكية أن يسلِّموه للعامة علَّهم يقتلونه؛ فما استطاعوا أكثر من حجز حريته أشهرًا في سجنه، وكان الملوك يحمونه من تعصُّب خصومه ويعرفون قدره، وكان الملك الناصر صاحب مصر يرفع من مقام ابن تيمية كثيرًا»(١).

وأخيرًا؛ فإن عقيدة ابن تيمية حارَّة صادقة، **لا تَعرف التقيَّة ولا المداهنة**؛ فامتاز عن كثير من علماء عصره بالوضوح والإعلان، وخرج عن المألوف في دراسة العقيدة، وسما وعلا على ما عاشه الناس في خيامها، وتبوَّأ منها قصورًا عالية، وأبى إلا ما كان عليه الصحابة والتابعون، وصرَّح بذلك، وبدأ بهدم النظريات التي أقام عليها نفاة الصفات أمجادهم؛ فخالفهم في نظرية الجوهر الفرد، ونقض عليهم القانون الكلي، اللذين أقاموا العقيدة عليهما، فلم يشيِّدوا إلا خيمًا، بينما صرَّح هو بما «اعتقد صحته، والغَناء فيه، فعاداه أعداء التجديد والتحقيق وأشياع التخريف والتلفيق من علماء السوء الرسميين، وآذاه مَن شأنهم مسايرة الحزب الغالب من الأمراء الذين لا مذهب لهم إلا المال، ولا دين إلا بسطة الجاه، ولا سياسة إلَّا حكم الناس بما يريدون، ولا عقل إلا الاعتصام بالقوة والجبروت.

قضى فساد محيط ابن تيمية والجهل المركب الذي فُطر عليه

---

(١) «ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٤ - ٣٧) للعلامة محمد كرد علي.

مَن جُنُّوا في التجنِّي عليه بممالأة من لا رأي لهم؛ أن قضى سجينًا سنين عديدة في جُبِّ يوسف بقلعة الجبل بالقاهرة، وأعوامًا في برج الإسكندرية، وأعوامًا في قلعة دمشق، إلى آخر ما عومل به من الحبس، وكان القصد من هذا كلِّه: إيقاف قريحته عن الانبعاث؛ تفاديًا من أن يجرف سيلها العرِم ما وهَى من باطل الاعتقاد، ووَجَد ضعاف العقول وأسرى التقليد آباءهم عليه من الأضاليل والخزعبلات.

ولا أقول: أن ما لقيه ابن تيمية من الألاقيِّ حبس قلمه عن الكتابة، وعاق تأثيره في نفوس مئات من القريبين للخير، ولكن؛ من لنا بعشرة عملوا عمله في تاريخ الإسلام؟! رُزقوا نفسًا كنفسه، وعزيمة كعزيمته، يستهين بروحهِ وراحته، ويستميت في نصرة الحق وإماتة الباطل من دون ما تقية؟!»[(١)].

فاللهم! يسِّر لدينك من يرفع رايته، وهيِّئ له أعلامًا ينشرون سنة نبيِّك ﷺ، وينصرون المعتقد السليم الذي تحبه وترضاه، وأنزلتَه في كتبك، وأرسلتَ به أنبياءك ورسلك؛ اللهم! آمين.

ولا يسعني في ختام هذه الدراسة إلا أن أُردِّد مع تلميذه البار أبي محمد سعد الدين ابن بخيخ[(٢)]:

سيَّان إن عَذَل الواشون أو عذروا	**لا خُبْر عندهمُ منه ولا خَبَرُ**
لاموا على حبِّه جهلًا، وما عقلوا	**وعنَّفوا فيه عدوانًا، وما شعروا**
ولو رأوا حُسنَه الزاهي بأعينهم	**كما أراه أقلُّوا اللومَ واقتصروا**

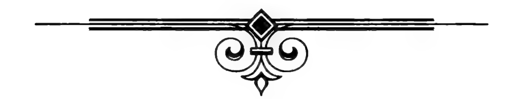
---

(١) من كلام العلَّامة محمد كرد علي في افتتاحية مجلته «المقتبس»، (الجزء الثالث) من (المجلد الثاني)، ربيع الأول ١٣٢٥هـ يوافق أبريل (نيسان) ١٩٠٧م، (ص ١٣٠ - ١٣١).

(٢) «العقود الدرية» (٥٧٣).

ولو تجلَّت معانيه الحِسانُ لهم وشاهدوها كما شاهدتُها بُهِروا
لكنه مُذْ بدا لألاؤه غَشِيت أبصارُهم، فانثنوا منه وما نظروا

تم الكتاب، والحمد لله وحده.
وصلى الله على محمد وآله.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





صُوَر النَّماذِج الخطِّية

نموذج رقم (١): خط شيخ الإسلام ابن تيمية.

نموذج رقم (٢): خط الحافظ ابن حجر؛ وفيه نقل عن المرسوم السلطاني الصادر في حق ابن تيمية.

نموذج رقم (٣): خط محمد بن محمد بن عثمان بن عمر، المعروف بـ (ابن المعلِّم) (٦٦٠ - ٧٢٥هـ)، في «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (وهو رد على ابن تيمية).

نموذج رقم (٤): خط البرهان بن جماعة فيما أنشده شيخه الإمام الذهبي، وذكر قصيدة فيها تبرُّؤه من الأشاعرة.

نموذج رقم (٥): خط الإمام الذهبي من طبقة سماع لـ «صحيح البخاري» بآخر قطعة منه (الذبائح والصيد).

نموذج رقم (٦): خط ابن طولون؛ وفيه نقل عن المرسوم الناصري.

نموذج رقم (٧): خط العلَّامة الأديب الفقيه شافع بن علي، من مخطوطة «سيرة السلطان الملك الناصر».

نموذج رقم (٨): قسم من ترجمة ابن تيمية بخط المقريزي في كتابه «المقفى الكبير».

نموذج رقم (٩): قصيدة «زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري».

نموذج رقم (١٠): خط شيخنا الألباني مِن تعليقه على كتاب «الحكومة الإسلامية» لأبي الأعلى المودودي.

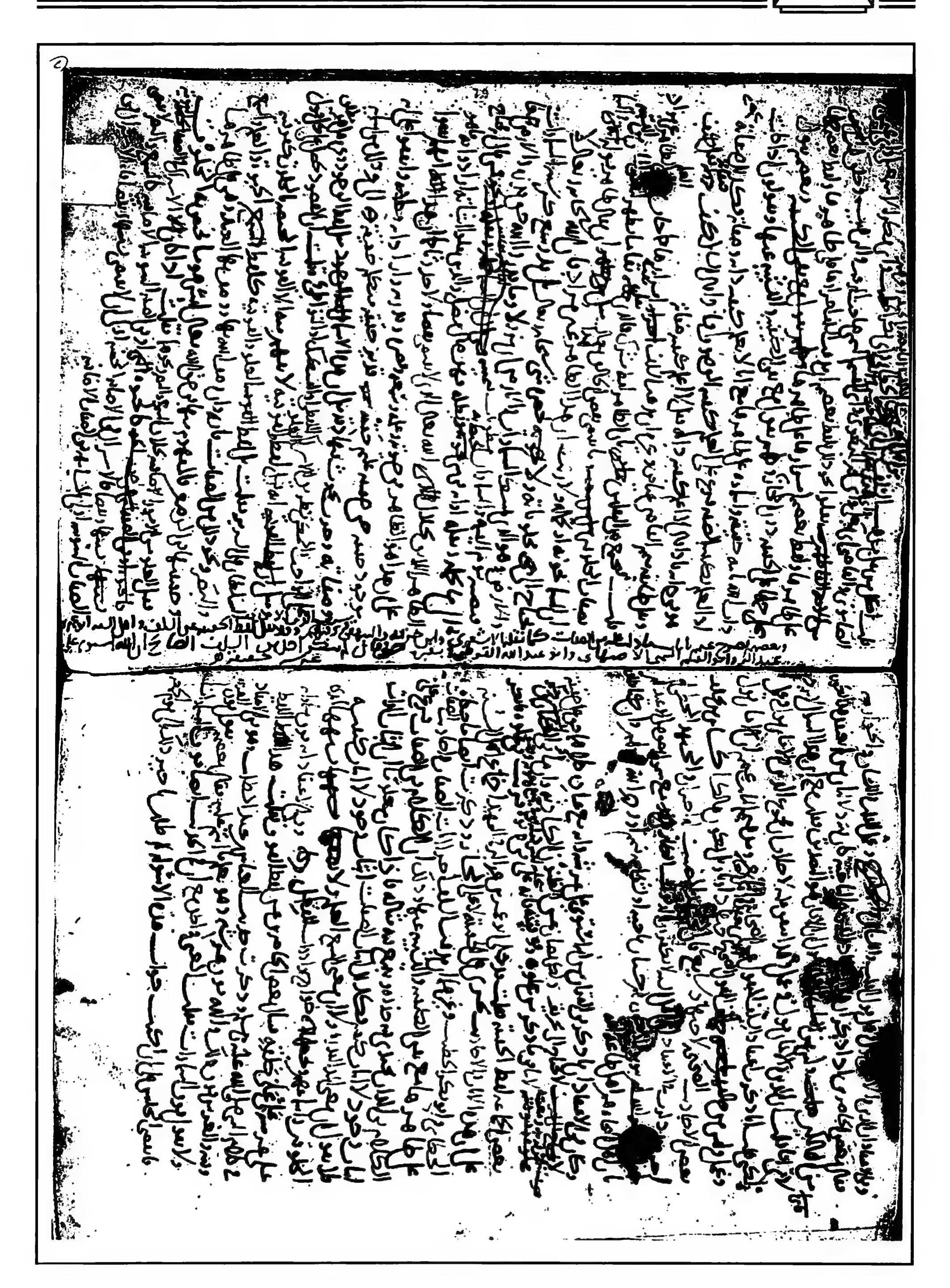
نموذج رقم (١١): **خطبة قصيرة بليغة لشيخ الإسلام ابن تيمية، خطبها لما خرج من الحبس بالإسكندرية.**

نموذج رقم (١٢): **نسخة أخرى للخطبة في النموذج السابق، بخط حفيد ابن القيم.**

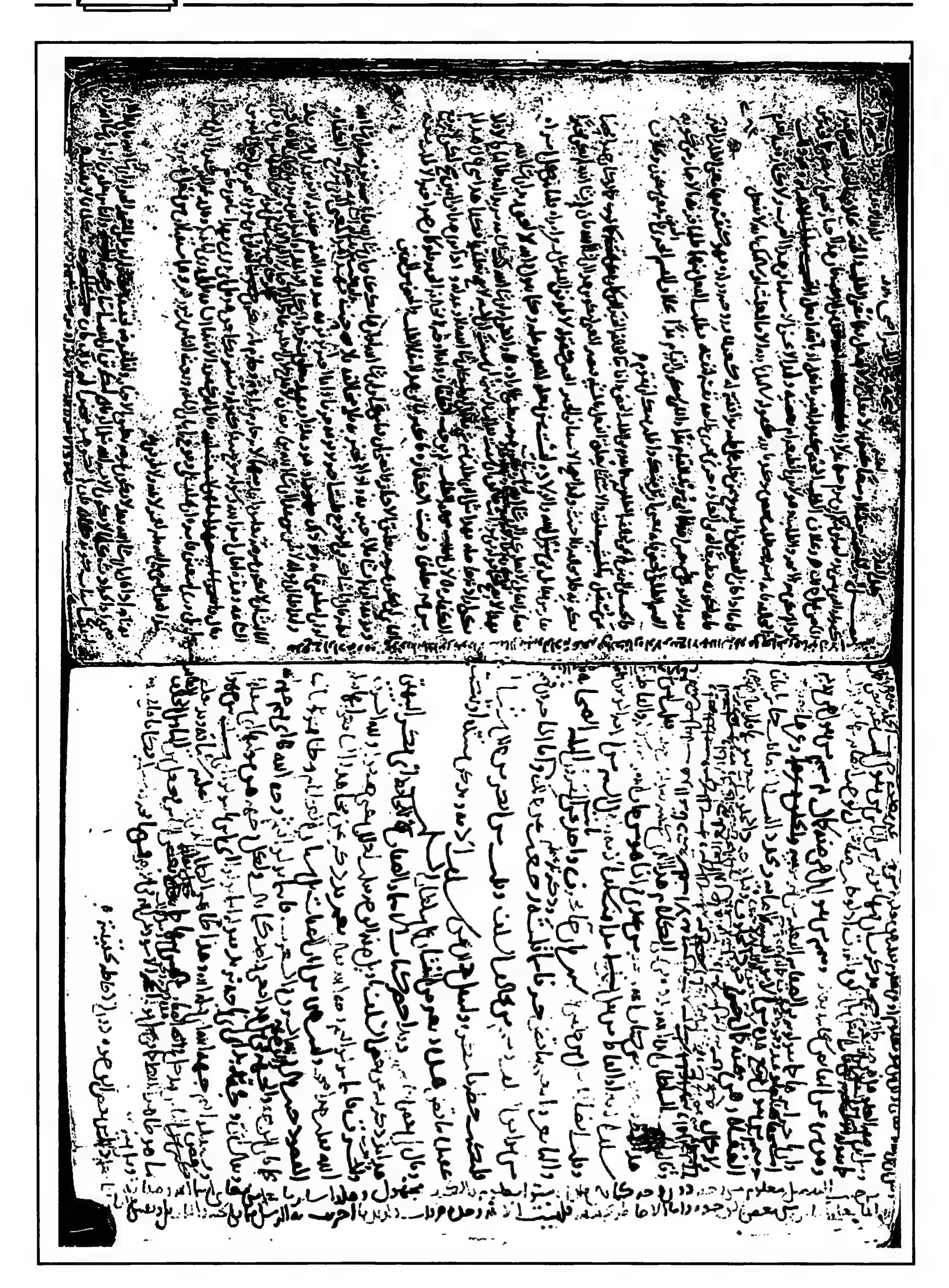


نموذج رقم (١)

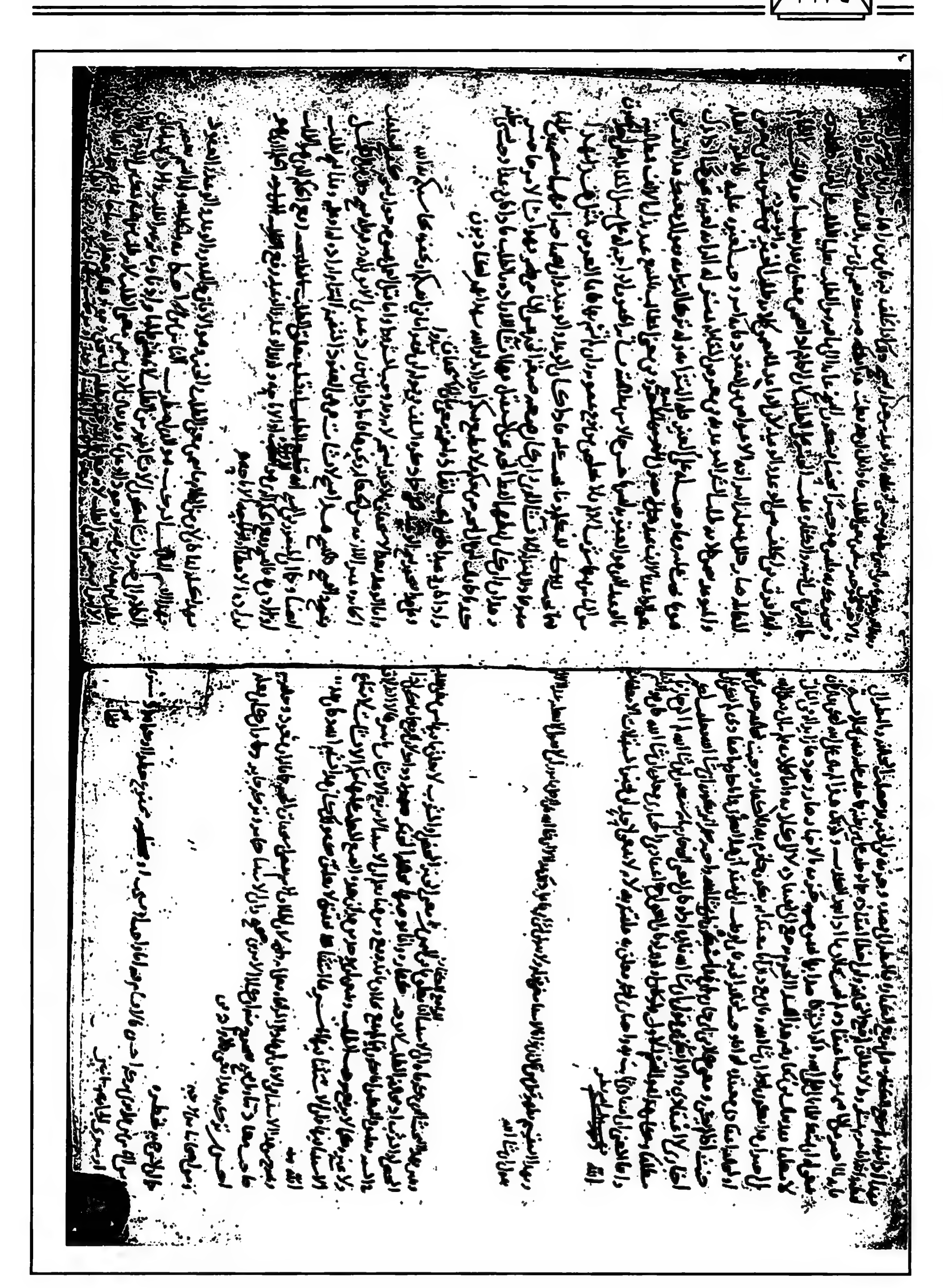
خط شيخ الإسلام ابن تيمية، في الظاهرية، رقم (٦٩ - مجاميع)، (ق ٢٦١/ ب - ٢٦٧/ ب).



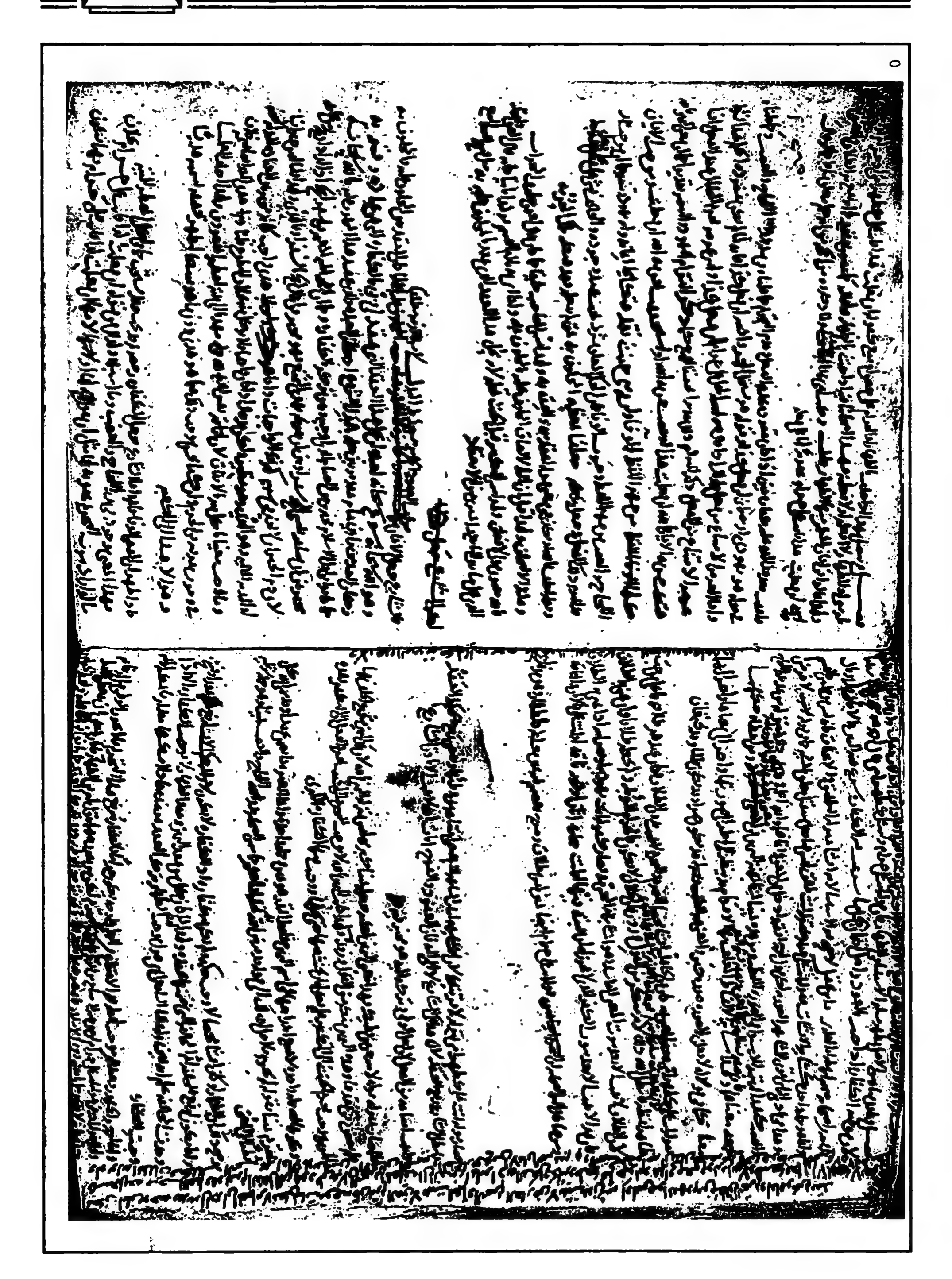
تابع نموذج رقم (١)



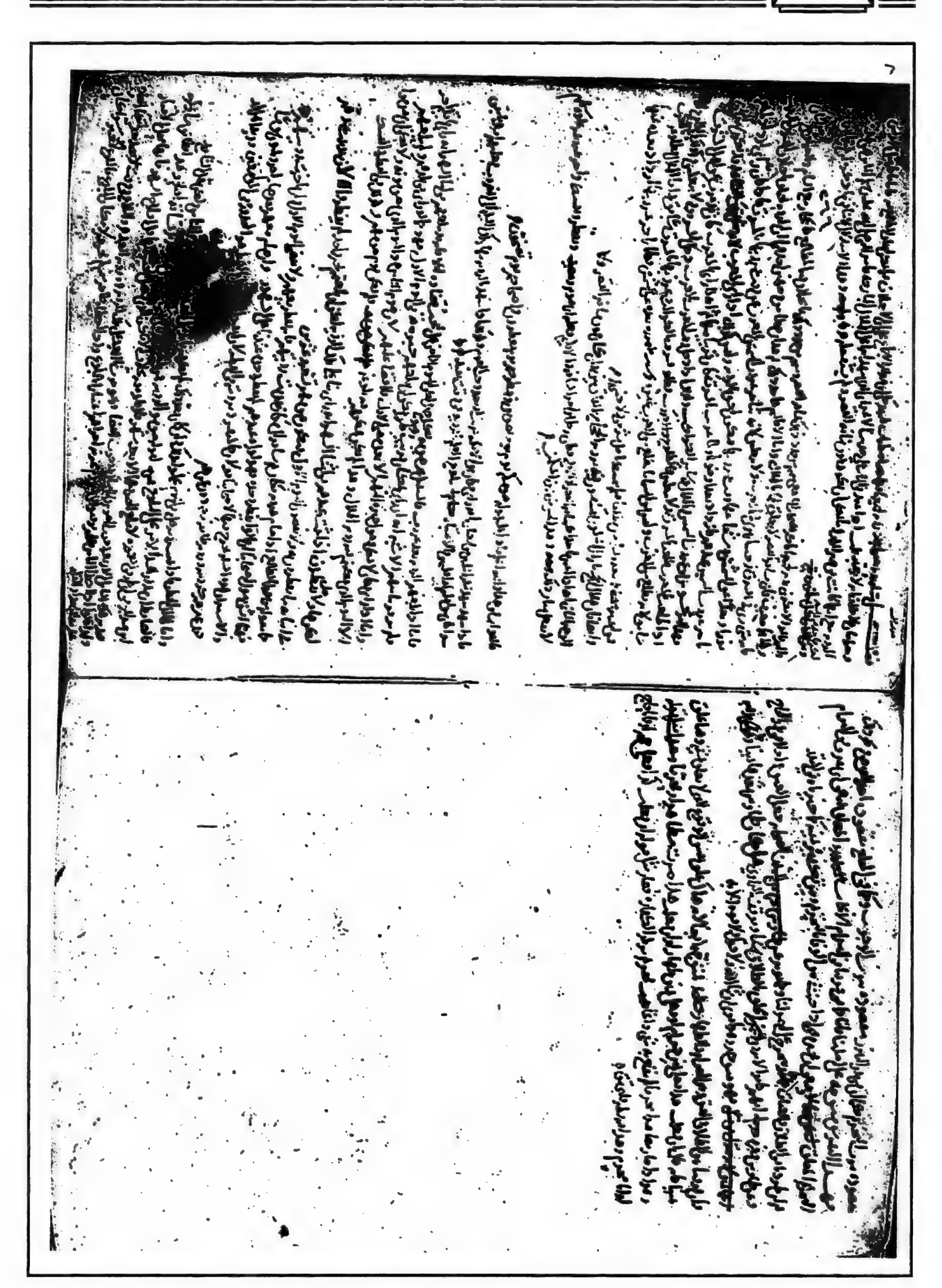
تابع نموذج رقم (١)



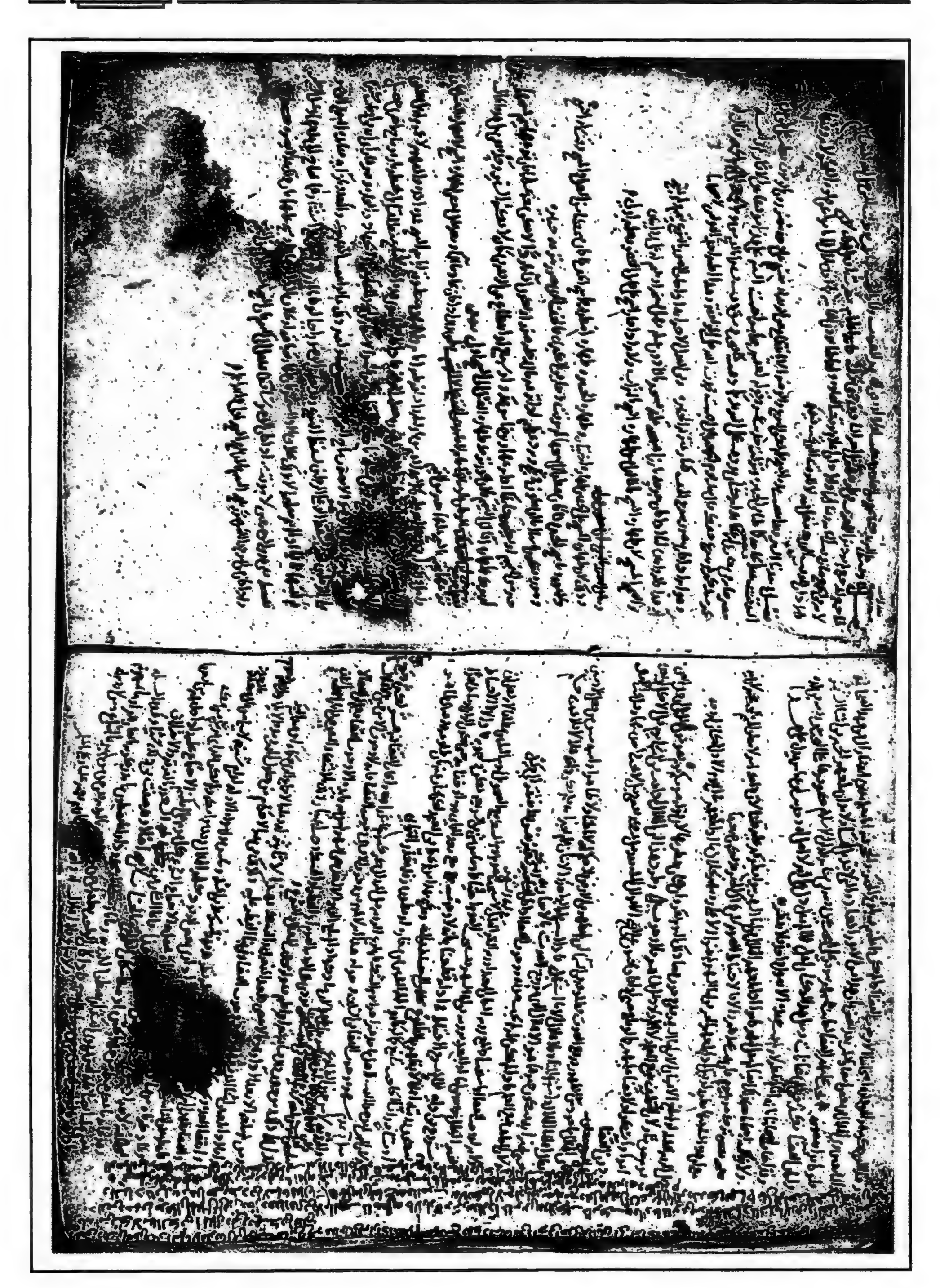
تابع نموذج رقم (١)



تابع نموذج رقم (١)



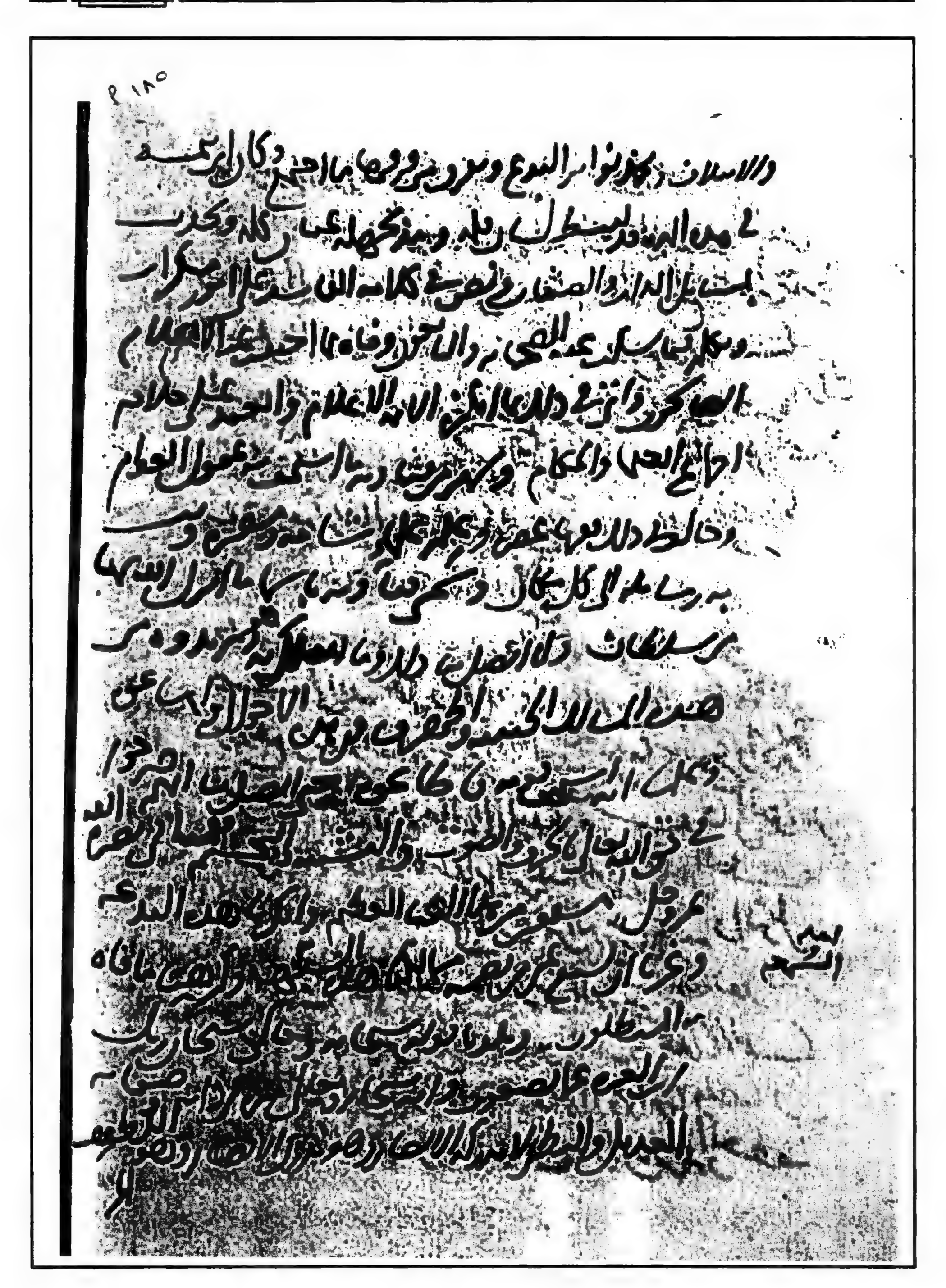
تابع نموذج رقم (١)



تابع نموذج رقم (١)

نموذج رقم (٢)

خط الحافظ ابن حجر؛ وفيه نقل عن المرسوم الملوكي الصادر في حق ابن تيمية من كتابه «التذكرة الجديدة» (الجزء السادس) (ق ١٨٤/ ب - ١٨٦/ أ).

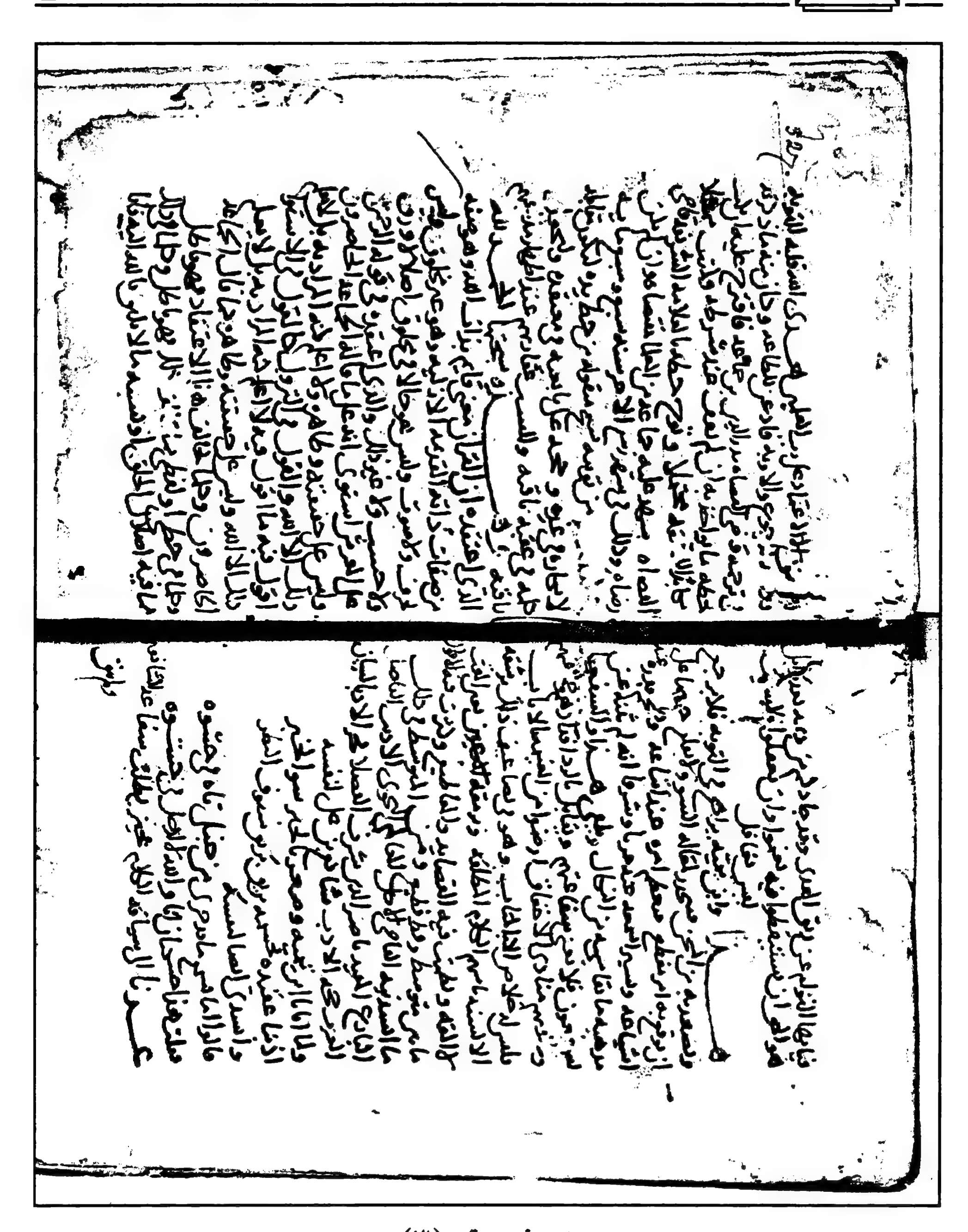


تابع نموذج رقم (٢)

١٨٥ ب

تابع نموذج رقم (٢)

تابع نموذج رقم (٢)



نموذج رقم (٣)

خط محمد بن محمد بن عثمان بن عمر، المعروف بـ (ابن المعلِّم) (٦٦٠ - ٧٢٥هـ)

في «نجم المهتدي ورجم المعتدي» (وهو رد على ابن تيمية)

عن نسخة في المكتبة الوطنية بباريس، رقم (٦٣٨).

تابع نموذج رقم (٣)

انشدني الحافظ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي [illegible] لنفسه

الحمد لله العلي الاكبر ثم الصلاة على شفيع المحشر

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي اني امرؤ [illegible] محبة حيدر

وبنيه والصحب الكرام مفضل [illegible] الجهول المنكر

وادين دين محمد وصحابه والتابعين لهم ولم اتستر

[illegible]

وكذا اسب الرافضي [illegible] المفتري

[illegible]

وامر ايات الصفات كما اتت من غير تحريف ولا متفكر

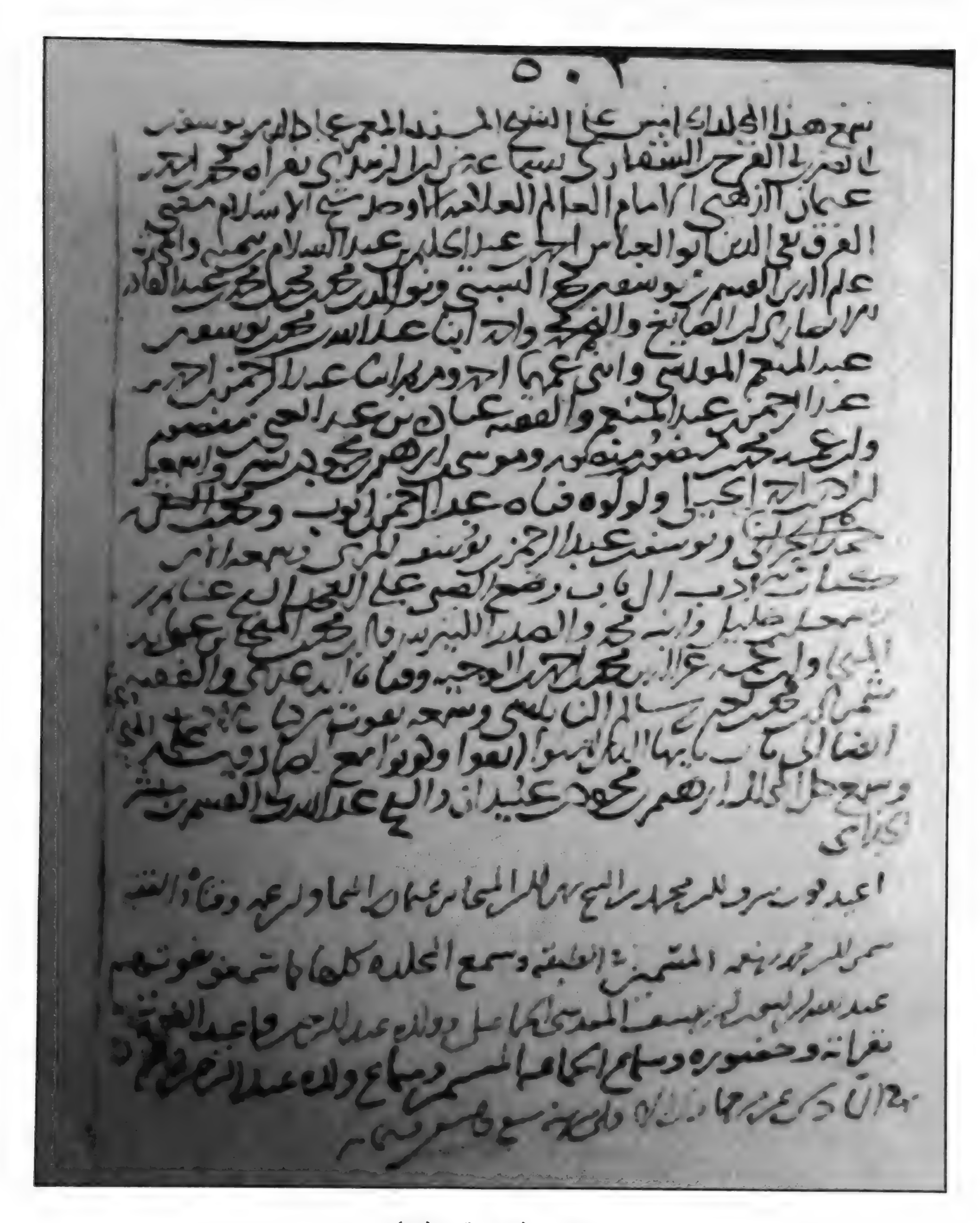
[illegible]

[illegible]

[illegible]

نموذج رقم (٤)

خط البرهان بن جماعة فيما أنشده شيخه الإمام الذهبي، وذكر قصيدة فيها تبرؤه من الأشاعرة، وهي في المكتبة الإسلامية بيافا، رقم (١٨٤٦).



نموذج رقم (٥)

خط الإمام الذهبي من طبقة سماع لـ «صحيح البخاري» بآخر قطعة منه (الذبائح والصيد)، محفوظ في مكتبة برلين، رقم (1326WE 1185)

نموذج رقم (٦)

خط ابن طولون؛ وفيه نقل عن المرسوم الناصري، وهذه الورقة تقابل غلاف أول رسالة في مجموع في تشستربتي، رقم (٣٤٠٦).

وسروره باللقا بعد الاياس وقد جمع الله الشملين وعلى
يدي كان مولانا السلطان يتضمن التهنية بعوده أخيه
وجمع شمله فاعاد الامير سيف الدين الجواب كما ينبغي من
الادب في الخطاب هذه الصورة في حضوره ٥

ذكر

حسن نظر مولانا السلطان في
العقايد ومواخذه من خرج عن
سنن الصواب فيها

كان قد اتصل بالابواب الشريفة أن بدمشق المحروسه

بحل

نموذج رقم (٧)

خط العلَّامة الأديب الفقيه شافع بن علي، من مخطوطة «سيرة السلطان الملك الناصر» (ق٦٦/ أ - ٦٧/ ب)، المحفوظة في المكتبة الوطنية بباريس، رقم (١٧٠٥).



رجل من علماء مذهب الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه
يقال له الشيخ تقي الدين بن تيميه والمذكور من علماء
هذا المذهب والمتجلي من فنونه بكل حلي مذهب وقلمه
مبسوطا لفتيا ورتبته في التفقه الرتبه العليا وهو من
المدرسين المستفاد منهم المروية انباء الفضايل عنهم
وله وقت يجلس فيه على المنبر بجامع بني اميه بدمشق المحروسه
فيتكلم على رؤس الاشهاد ويبدا ويعيد بالموعظه الحسنه
فيجيد في المبدا والمعاد وانه ربما ذكر ما فيه فساد
عقيده او جهر بشهاده كيفيه تقتضي عدم تجويز تجبيرها

تابع نموذج رقم (٧)

أن تكون مردودة ولما اتصل ذلك بالأبواب الشريفة

برز أمرها إلى الأمير جمال الدين أقوش الأفرم نايب السلطنة

المعظمة بالشام المحروس بأن يجمع العلما والمفتيين والحكام

على اختلاف المذاهب ويحضر المذكور ويسال عن عقيدته

وما نسب إليه فبادر الأمير جمال الدين المذكور إلى ما

رسم به في ذلك وأحضر المذكور وساله الأمير جمال الدين

عن عقيدته فأخرج من يده كراسة بخطه قديمة

وقال هذه عقيدتي وقريت على من حضر من العلما فلم ينكر عليه

منها الا ما لا خرج فيه فالتزم بالخروج عنه وأفضى

المجمع

تابع نموذج رقم (٧)

المجلس على هذه الصورة وللملوك جامع هذه السبع

قالوا اما تبصر ما قد جرى من حنبلي باه في نشوه

فقلت هذا اخشكنان أنا والله لا ادخل في حشوه

ذكر

حسن المواخذة في أيام مولانا

السلطان لمن أخل بفرضه من

فرائض الاسلام

كان قد أنهي للابواب العالية أن ثم شيخا هندبا دلياله

زاوية بالقرب من سوق الغنم يزار وله تلامذة وانه ربما

تابع نموذج رقم (٧)

نموذج رقم (٨)

قسم من ترجمة ابن تيمية بخط المقريزي في كتابه «المقفى الكبير» (ق١٠/ ب - ١١/ أ)، المحفوظة في مكتبة ليدن، رقم (١٣٦٦).

ذلك وتوجه الى الحج في سنة اثنين وتسعين وعاد فلما كان في شهر
رجب دخل هو والشيخ زين الدين الفارقي الى الامير عز الدين ايبك الحموي نائب
دمشق وكلماه في امر النصراني الذي سب النبي صلى الله عليه وسلم فاجاب
الى احضاره وخرج الناس فرأوا عساف بن احمد بن حجي الذي اجار
النصراني فكلموه في امره وكان معه رجل من العرب فقال للناس عن
النصراني انه خير منكم فرجموه بالحجارة وهرب عساف فاستحضر النائب الطلبة
ولد ابن تيمية والفارقي واحضرهما واهانهما وضربهما [illegible] العداوة
[illegible] وضرب جماعة من العامة وحبس منهم ستة نفر [illegible] البلد عليه
وعلقه وسعى الناس في اثبات العداوة بين النصراني وبين من شهد عليه
ليخلصه فخاف النصراني عاقبة هذه القصة واسلم فعقد النائب [illegible]
مجلسا حضره قاضي القضاة وجماعة من الشافعية وافتوا بحقن دم النصراني
بعد الاسلام وطلب الفارقي فوافقهم وطلب ابن تيمية وطيب خاطره
واطلقه وفي يوم الاربعاء سابع عشر شعبان سنة خمس وتسعين درس
ابن تيمية بالمدرسة الحنبلية عوضا عن زين الدين بن المنجا وفي شهر ربيع
الاول سنة ثمان وتسعين قام جماعة من الشافعية عليه لكلامه في الصفات
ووقعت بايديهم فتياه الحموية فردوا عليه وانتصبوا للعداوة وراسلوا
القاضي جلال الدين الحنفي وامروا باطلاق النداء على ابطال العقيدة الحموية
فنودي بذلك فانتصر له الامير سيف الدين طوغان المشد وطلب
الذين قاموا عليه وضرب المنادي وجماعة ممن كانوا معه وفي يوم الجمعة
ثاني عشره جلس على عادته وتكلم في قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم
وحضر من الغد عنده قاضي القضاة امام الدين القزويني وقرئت العقيدة
الحموية بحضور جماعة وحوقق على ما فيها فاجاب بما عنده وانفصل
المجلس فسكنت القضية وفي شهر ربيع الاخر سنة تسع وتسعين وستمائة
خرج من دمشق جماعة الى غازان ملك التتر لما قدم الى الشام وكان
[illegible]

تابع نموذج رقم (٨)

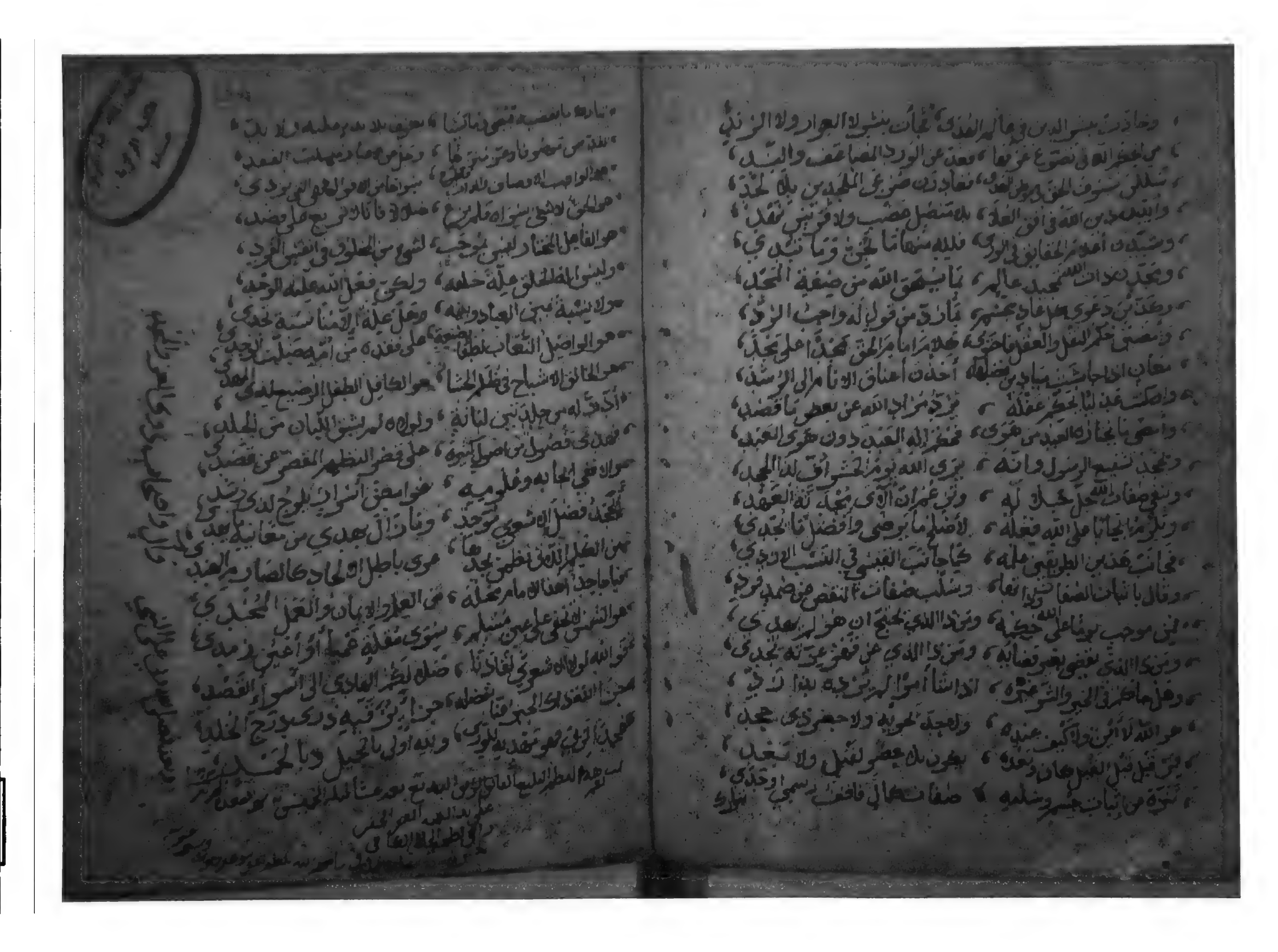


نموذج رقم (٩)

«زجر المفتري على أبي الحسن الأشعري»، محفوظ في المكتبة المركزية بجدة، رقم (٢٣٩/ ١٣ - مجاميع)



تابع نموذج رقم (٩)



تابع نموذج رقم (٩)

[illegible] هذا المعنى صحيح في نفسه ولكنه باطل تفسيرًا لآية (ثم استوى على العرش)
لأنه (ثم) تفيد لغة التراخي، وهي تنطق أنه ثم استوى ولم يكن قبل، فهل يصح

[illegible] كل ذرة خاضعة لحكمه وقضائه ، ومصائر الموجودات متصلة ومرتبطة بحكمه وامره .

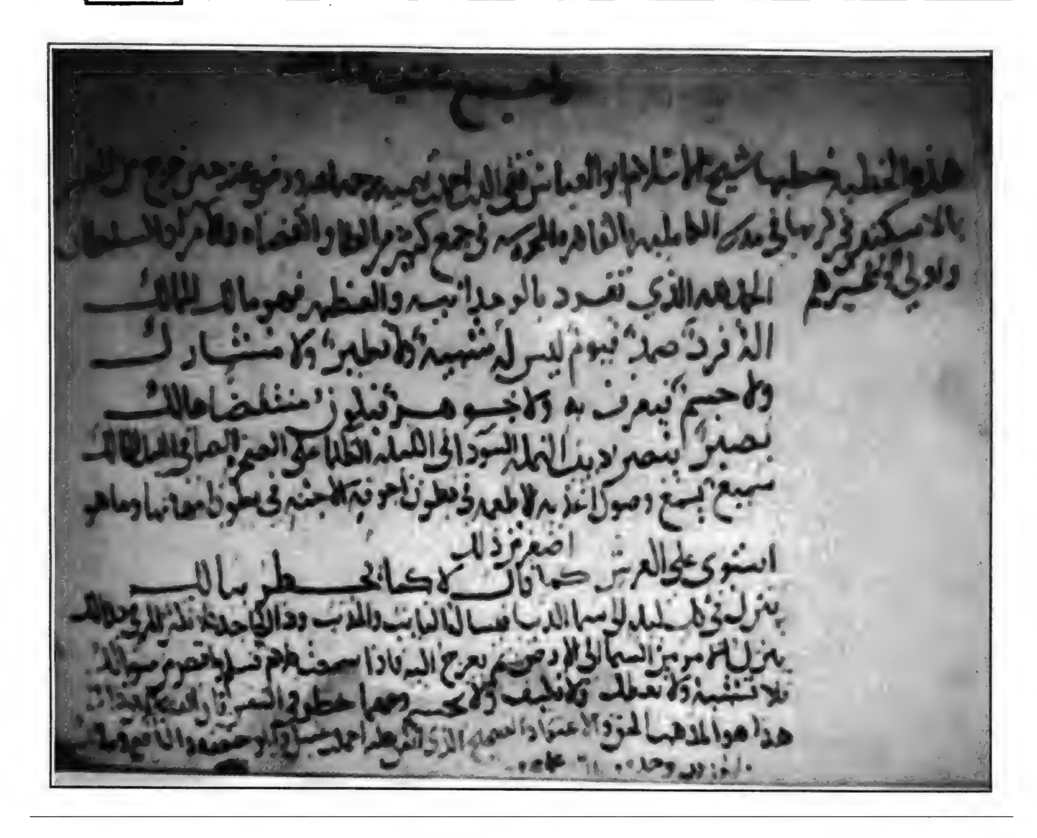
لحظة ما مدبرًا لأمره

حكذا اراد القرآن ان يجتث جذور خطأ الفهم الاساسى الذى وقع الانسان بسببه فى متاهات الشرك ، وضلالات الحرية الشخصية ، والبغى والعصيان ، لأن النتيجة الحتمية للاعتقاد بانفصال الله وانقطاعه الواقعى عن تدبير شئون الكون وتنظيمه هى اما أن يعتبر الانسان مصيره وهن الآخرين مرتبطا بهم فينحنى أمامهم ويخضع ، أو ان يعتبر نفسه سيد مصيره فيحيا حرا طليقا كما يهوى ويعشق .

وثمة امر آخر تلزم ملاحظته هو ان العلاقة بين الله والمخلوق فى القرآن الكريم اختير لايضاحها وتبيانها من المصطلحات والالفاظ والاستعارات والبلاغات المتعلقة بالسلطنة والملكية ما يربو على مفردات لغة الانسان . فبيان القرآن جلى ظاهر حتى أن اى انسان يقرأ القرآن وهو على دراية بفهم بيانه ، لابد أن يدركه ويحسه ويستشعره . بيد أن عقول بعض الناقدين التالفة المخبولة استنتجت منه ان القرآن قد تم « تأليفه » فى عصر كان نظام الملكية فيه مسيطرا على ذهن الانسان وفكره ، مما جعل مؤلفه (وهو عنه هؤلاء الظالمين محمد عليه الصلاة والسلام) يظهر الله فى صورة الملك . غير ان الحقيقة الابدية الدائمة التى يعرضها القرآن ، والتى تخالف هذا تماما ان الملكية فى السموات والارض هى ملكية ذات واحدة فقط ، اما الحاكمية فهى شيء خاص بهذه الذات ، وان نظام الكون هذا هو نظام مركزى تام تدبر كافة السلطات فيه ذات واحدة ، ومن ثم فأى شخص أو جماعة يدعى لنفسه أو لغيره حاكمية كلية او جزئية فى ظل هذا النظام هو ولا ريب سادر فى الافك والزور والبهتان المبين ، كما انه ليس ثم طريق سليم ومنهاج قويم لمن يعيشون تحت هذا النظام الا ان يؤمنوا بهذه

نموذج رقم (١٠)

خط شيخنا الألباني مِن تعليقه على كتاب «الحكومة الإسلامية» لأبي الأعلى المودودي



هذه الخطبة خطبها شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه حين خرج من الحبس
بالإسكندرية ذكر بها في مدرسة الكاملية بالقاهرة المحروسة في جمع كثير من العلماء والقضاة والأمراء والسلطان

الحمد لله الذي تفرد بالوحدانية والعظمة فهو مالك الممالك
الأفرد صمد قيوم ليس له شبيه ولا نظير ولا مشارك
ولا جسم فيعرف به ولا جوهر فيكون منتقضا مالك
بصير يبصر دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء في الليل الحالك

استوى على العرش كما قال لا كما يخطر ببالك

نموذج رقم (١١)

هذه خطبة قصيرة بليغة لابن تيمية، وجدناها مسطورة على بعض حواشي نسخة عتيقة لكتاب «مناقب الأبرار» لابن خميس الموصلي.

فيها: «هذه الخطبة خطبها شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين أحمد ابن تيمية -رحمه الله ورضي عنه- حين خرج من الحبس بالإسكندرية، ذكَّر بها في مدرسة الكاملية بالقاهرة المحروسة في جمع كثير من العلماء والقضاة والأمراء والسلطان»، وفيها قوله:

«ليس له شبيه ولا نظير ولا مشارك، ولا جسم فيعرف به، ولا جوهر فيكون منتقضًا، مالك ...» إلى آخره، وتأمَّل ما بعده من إثبات الاستواء والنزول؛ لتعلم أن نفي الجسم عن الله عَزَّوَجَلَّ مع إثبات الصفات: أمر مقرر عنده.

وهذا يدل على ما ذكرناه (ص ٥٦٨، ٦٤٣) أنه لا مانع عنده من نفي الجوهر والجسم عن الله عَزَّوَجَلَّ، وكان في مناظراته يضيق على الخصوم بأن ذلك لم يرِد إثباته ولا نفيه في نصوص الوحيين، وإنما استخدم هذا الأسلوب في التضييق على نفاة الصفات على منهج سلكه، وأشرنا إليه في كتابنا (ص٤٤٥).

نموذج رقم (١٢)

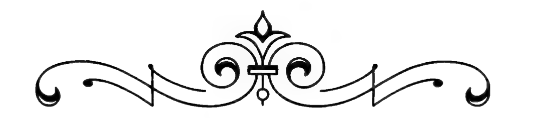
نسخة أخرى للخطبة في النموذج السابق، بخط حفيد ابن القيم، محفوظة في الظاهرية، برقم (٣١٢٨)، (ق٦٨/ ب)



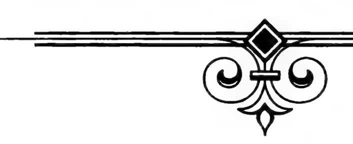
الفهارس[1]

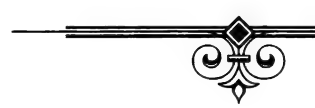
* فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
* فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
* فهرس الآثار.
* فهرس أحداث محنة شيخ الإسلام ابن تيمية.
* الموضوعات والمحتويات.

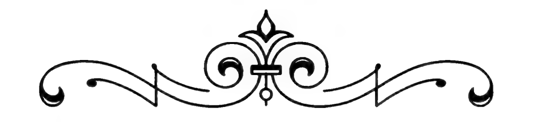
(١) ما كان أمامه (ت) فهو في التعليق.



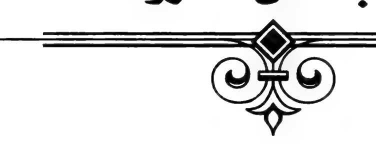
فهرس الآيات القرآنية الكريمة

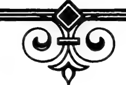


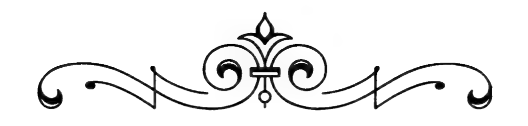




فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
مرتبةً على الحروف



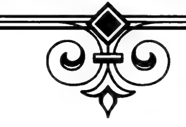


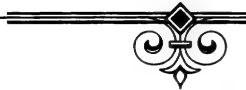


فهرس الآثار

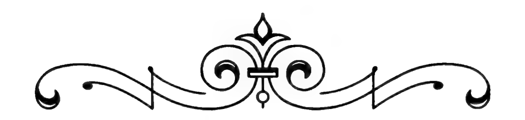
مرتبة على القائلين



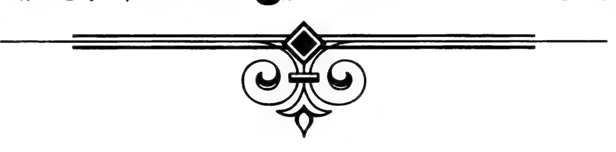








فهرس أحداث محنة شيخ الإسلام ابن تيمية



التأريخ	الحدث	الصفحة
جمادى الأولى ٧٠٢	* وصول كتاب مزوَّر إلى نائب السلطنة أنَّ ابن تيمية والقاضي شمس الدين ابن الحريري يكاتبان قَبْجَق ويختارانه لنيابة الملك، ويعملان على الأمراء.	٢٠٦
٩ شعبان ٧٠٥	* عُقد مجلس لابن تيمية، ورضي المجتمعون بالعقيدة، وأنَّه على مذهب السلف.	٢٠٥
الاثنين ٨ رجب ٧٠٥	* طُلب القضاة والفقهاء وابن تيمية إلى مجلس الأمير جمال الدين الأفرم، وسألوا ابنَ تيمية عن عقيدته، وتم التباحث في «عقيدته الواسطية».	١٦٠، ١٠٣٧
الجمعة ١٢ رجب ٧٠٥	* بحثوا مع ابن تيمية وسألوه عن مواضع خارجًا عن العقيدة، وانفصل المجلس على غضب ابن صصرى، ثم اتفقوا على أن ابن الزملكاني يحاققه، فتباحث مع ابن تيمية، وانفصل الحال على قبول العقيدة، وأنها سنِّية سلفية.	١٦٠ ، ٢٠٤
-	* السبب المحرِّك لمحنة ابن تيمية.	٢٦٤
٧٠٥	* كُتب إلى دمشق كتاب يتضمن أن السلطان رسَّم أنَّ من اعتقد عقيدة ابن تيمية حلَّ ماله ودمه. وقُرئ الكتاب بعد أن جمعوا جميع الحنابلة بحضور القضاة ومعهم الأمير ركن الدين بيبرس العلائي. وقُرئ المرسوم في جامع القاهرة بعد صلاة الجمعة بعد العصر سلخ شهر رمضان.	١٧١

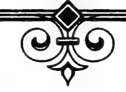
التأريخ	الحدث	الصفحة
الاثنين ٥ رمضان ٧٠٥	* وصل الأمير حسام الدِّين لاجين العمري بطلب قاضي القضاة نجم الدِّين وتقي الدِّين ابن تيمية، وتضمن المثال السلطاني بأن يطالع بما وقع من أمر تقي الدين المذكور في سنة ثمان وتسعين وست مئة بسبب عقيدته، وأن تكتب صورة العقيدتين الأولى والثانية.	١٢١، ١٦٦
السبت ١٠ رمضان ٧٠٥	* وصل غلام ملك الأمراء على البريد من مصر، وأخبَر أنَّ الطلب على ابن تيمية كثير.	١٢٠
الأحد ١١ رمضان ٧٠٥	* حضر شمس الدين المهمندار إلى ابن تيمية، وقال له: قد رسم ملك الأمراء أن تسافر غدًا أنت والقاضي.	١٢٠
-	* حاول نائب السلطنة العام بدمشق حين وصول المرسوم الذي فيه طلب ابن تيمية إلى مصر أن يمنعه، ولكن جُوبه باشتداد الحال عليه، وقيام الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير على أشده في التضييق عليه.	٢٣٨
-	* مانع الأفرم نائب دمشق وقال: عُقد له مجلسان بحضرتي، وحضره القضاة والفقهاء؛ وما ظهر عليه شيءٌ. وكتب الأفرم مع ابن تيمية كتابًا إلى السلطان، وكُتب معه محضر فيه خطوط عدد من العلماء والقضاة، وأنَّه لم يثبت على ابن تيمية شيءٌ؛ فلم يُلتفت إلى ذلك.	٢٤١، ٢٧٧
الاثنين ١٢ رمضان ٧٠٥	* سافر القاضي خامسة النهار، وتقي الدِّين الثامنة، وفي صحبته أخواه: الشيخ شرف الدِّين عبدالله، وزين الدِّين عبدالرحمن، وبعض أصحابه.	١٢٠
الخميس ٢٢ رمضان ٧٠٥	* وصل ابن تيمية وأصحابه إلى القاهرة، وعقد مجلس بدار النيابة بقلعة الجبل، وحضور الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير وغيره من الأمراء والقضاة.	٢٣٩، ٢٧٠

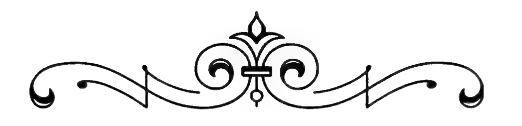
التأريخ	الحدث	الصفحة
بعد صلاة الجمعة ٢٣ رمضان ٧٠٥	* ادَّعى القاضي شمس الدين ابن عدلان دعوى شرعية على تقي الدين ابن تيمية في عقيدته عند قاضي القضاة زين الدين في المجلس، وطالبه بالجواب، ومُنع أن يذكر خطبة ووعظًا، فاعتقل هو وأخواه شرف الدين عبد الله وعبد الرحمن، وحُبسوا في برج.	٢٣٩
٢٨ رمضان ٧٠٥	* رُسِّم أن يُنادى في دمشق والبلاد الشامية بالنهي الشديد والتخويف والتهديد لمن تبع ابن تيمية، والأمر بعزل من أبى ومنعه من المدارس والمناصب، وإسقاط شهادتهم وإمامتهم، والأمر بقراءة المرسوم على المنابر.	١٨٦
الجمعة ٧٠٥	* أُشهر المرسوم على منابر مساجد دمشق، وأُهين بعض أعيان أصحاب ابن تيمية.	٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٩٩٦
ليلة العيد شوال ٧٠٥	* نُقل ابن تيمية من السجن هو وإخوته ليلة العيد إلى الجبِّ بالقلعة، بعد أن علم القاضي أن بعض الأمراء يترددون على ابن تيمية ويحضرون له المآكل الطيبة.	١٦٩
٧٠٥	* سُجن ابن تيمية هو وأخوه بضعة عشر شهرًا، ثم أُخرج، وحُبس ثانيًا بحبس الحاكم، ثم أُبعد إلى الإسكندرية، ثم صالح السلطان بينه وبين الحاكم.	١٣٩
من ٢٦ رمضان ٧٠٥ إلى ٢٣ ربيع الأول ٧٠٧	* مكث ابن تيمية في السجن.	٢٨٥
رمضان ٧٠٦	* جاء رسولان من عند الأمراء والقضاة ومن معهم إلى ابن تيمية، وذكرا رسالة فيها طلب الحضور، فكتب ابن تيمية في ورقة على طلب الرسولَين، ثم عادا بورقة كتبها ابن مخلوف المالكي، وطلب ابن تيمية منهم الورقة فلم يجيباه إلى طلبه، ثمَّ وافقا، فتأمَّلها ابن تيمية فوجدها مكذوبةً عليه.	١١٠٠

التأريخ	الحدث	الصفحة
ليلة عيد الفطر ٧٠٦	* أحضر الأمير سيفُ الدين سلار نائب مصر القضاةَ الثلاثة والفقهاء، وتكلَّموا في إخراج ابن تيمية، واشترطوا أنَّه يلتزم بالرجوع عن بعض العقيدة؛ فامتنع ابن تيمية عن الحضور بعد أن تكررت الرسل إليه ست مرات!	٢٨٩، ١١١٧
٢٨ ذي الحجة ٧٠٦	* وصل الشيخ تاج الدين محمود بن عبدالكريم بن محمود الفارقي من الديار المصرية، وكان توجَّه لأجل زيارة الشيخ تقي الدين والقيام في نُصرته، فأقام مدَّة ثم رجع والأمر على حاله.	٢٥٨
٢٨ ذي الحجة ٧٠٦	* أُخبر نائب السلطنة بوصول كتاب من ابن تيمية من الحبس الذي يُقال له (الجب)، فجيء به فقُرئ على الناس، فجعل نائب السلطنة يشكر ابن تيمية و يثني على علمه وديانته وتقواه.	٢٩٤
الجمعة ١٤ صفر ٧٠٧	* اجتمع قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة بابن تيمية في دار الأوحدي من قلعة الجبل، وطال بينهما الكلام، وابن تيمية مصمِّم على عدم الخروج من السجن.	٢٩٢ ، ١١١٦
الجمعة ٢٣ ربيع الأول ٧٠٧	* جاء الأمير حسام الدين مهنًّا ملك العرب إلى السجن في الجبِّ بقلعة الجبل في القاهرة بنفسه، وأقسم على ابن تيمية ليخرجنَّ إليه ثم ليأتينَّ معه إلى دار سلَّار، واجتمعوا بالفقهاء واعتذر القضاة بأعذار، ثمَّ أراد الأمير حسام استصحاب ابن تيمية إلى الشام، فأشار سلَّار بإقامة الشيخ بمصر ليرى الناس فضله وعلمه.	٢٩٤، ٣٠٤ ، ١٠٧٥ ، ١١١٨
٦ ربيع الآخر ٧٠٧	* عُقد لابن تيمية مجلس ثالث بالمدرسة الصالحية بالقاهرة بعد خروج مُهنَّا، وحصل فيه خير، وإقامته فيها مصالح وفوائد.	١١٢١
الثلاثاء في العشر الأول من شوال ٧٠٧	* عُقد لابن تيمية مجلس بدار العدل.	٣٠٢

التأريخ	الحدث	الصفحة
ليلة الخميس ١٨ شوال ٧٠٧	* خرج ابن تيمية للسفر بعد أن رُسِّم بتسفيره إلى الشام.	٣٠٣، ٣٠٤
ليلة الجمعة ١٩ شوال ٧٠٧	* حُبس ابن تيمية بسجن الحاكم بحارة الديلم.	٣٠٣، ٣٠٤
السبت ٢٣ شوال ٧٠٧	* تسلطن الأمير بيبرس الجاشنكير.	٢٥٦
ليلة الجمعة سلخ صفر ٧٠٩	* توجه ابن تيمية من القاهرة إلى الإسكندرية صحبة أمير مقدَّم، فأدخله دار السلطان، وأنزله في برج منها، وكان دخوله إلى الإسكندرية يوم الأحد.	٢٦١، ٢٨٢، ٣٠٥
الثلاثاء ١٦ رمضان ٧٠٩	* خلع الأمير بيبرس الجاشنكير، وأعيد الناصر محمد بن قلاوون.	٢٥٦
السبت ١٨ شوال ٧٠٩	* عاد الناصر ثالثًا للسلطنة؛ أرسل فأحضر ابن تيمية من حبسه بالإسكندرية، فتحدث مع السلطان فأكرمه، واستفتاه الناصر في ابن جماعة وابن المرحِّل وابن عدلان، وجمع القضاة وأصلح بينه وبين قاضي القضاة زين الدين المالكي.	١٥٢، ٢٧٠، ٣٠٥،
–	* كان من جملة كلام الناصر لابن تيمية: «إنني أُخبرت أنك قد أطاعك الناس، وأنَّ في نفسك أخذ المُلك»، فلم يكْترث به؛ بل قال له بنفسٍ مطمئنة، وقلب ثابت، وصوت عال سمعه كثير ممن حضر: «أنا أفعل ذلك؟! والله! إنَّ مُلكك ومُلك المُغْل لا يساوي عندي فَلْسين»، فقال الناصر له: «إنك -والله!- لصادق؛ فإن الذي وشى بك إليَّ لكاذب».	٢٤٤، ٩٦٠

التأريخ	الحدث	الصفحة
شوال ٧١٢	* توجه صحبة الناصر إلى الشام بنيَّة الغزاة.	٢٨٢
٧٢٠	* عُقد لابن تيمية مجلس بدمشق بحضور نائب السلطنة والقضاة والعلماء وتكلموا معه في مسألة الطلاق، و ... ورد المرسوم السلطاني بمنعه من الفتوى.	١١٧
يوم عاشوراء ٧٢١	* خرج ابن تيمية من القلعة بمرسوم السلطان، وتوجه إلى داره، وكانت مدة إقامته خمسة أشهر وثمانية عشر يومًا.	١٢١
بعد عصر الاثنين ٦ شعبان ٧٢١	* اعتُقل ابن تيمية بقلعة دمشق، حضر إليه من جهة نائب السلطنة تنكز وابن الخطير، وأخبراه أن مرسوم السلطان الملك الناصر ورد بذلك.	١٢١
١٩ جمادى الآخرة ٧٢٦	* ورد مرسوم شريف سلطاني إلى دمشق بمنع ابن تيمية من الكتابة مطلقًا في التصنيف والفتيا، فأُخذ ما عنده من الكتب والأوراق والدواة والأقلام، وأُودع ذلك عند متولي قلعة دمشق.	١١٩
ليلة الاثنين ٢٠ ذي القعدة ٧٢٨	* توفِّي ابن تيمية مُعتقلًا بقلعة دمشق بقاعة بها، بعد مرض جدَّ أيَّامًا.	٩٠٢





الموضوعات والمحتويات



